د. حمدى الطاهرى

الموسوعة العربية

الجزء الثانى

مشكلات العالم العربى

الله

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

بين يديك الجزء الثانى من الموسوعة العربية .. وقد حرصت على تسجيل مشاكل عربيه عفى عليها الزمن والهدف من ذلك أن تكون دروسا لنا فى مستقبلنا وقد انتهت هذه المشاكل يوم أن حسنت نيات الحكام بعضهم تجاه بعض .

وهناك مشاكل لا زالت تحت الثرى آمل أن يوفق المسئولون فى أن يهيلوا عليها التراب الى الأبد .

أما المشكلات القائمة أو ما يجد منها فليس من الصعب الوصول الى حل لها فى ظل ما نعلنه وننادى به وطن عربى واحد من المحيط الى الخليج ، خاصة وقد أصبحنا كدول عربية نواجه تكتلات ووحدات كبيرة كالوحدة الأوروبية .

لقد ركزت فى هذا الجزء على القضية الفلسطينية وتاريخ فلسطين وما انتهت اليه حتى الآن نظرا لانى لم آت على ذكرها فى الجزء الأول .

وآمل ألا يكون عرضى للمشاكل مثبطا للهمم فقد آثرت أن أتبع المشاكل بالجزء الثالث من هذه الموسوعة والذى يعرض الى الحركات الوحدوية فى العالم العربى مما يجدد لدينا الآمال فى أن الشعوب العربية كانت دائما حية وتسعى الى بعضها البعض وان كانت قد مرت عليها فترات يأس فانها ما تلبث أن تعود الى السعى فى تأكيد الروابط بينها .

ان الشعب العربى مدعو اليوم أكثر من أى وقت مضى لكى يتحد اقتصاديا واجتماعيا قبل أن يتحد سياسيا .

والله الموفق ..

دكتور حمدى الطاهرى

استعرضنا فى الجزء الأول من هــذه الموسوعة بعض الملامح الأساسية لدول العالم العربى من ناحية أوضاعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وكان من الممكن عندما قامت الجامعة العربية عام ١٩٤٤ فى وقت لم يكن فيه عــدد الدول المستقلة تتجاوز أصابع اليد الواحــدة الا بقليل — أن تقوم الجامعة العربية بتبنى كل دولة تحصل على استقلالها وتضعها داخل بوتقة المجموع فينصهر الجميع داخل اطار واحــد خاصة وأن هناك من الروابط التى تجمع أكثر من العوامل التى تفرق •

فهناك وحــدة دين وتاريخ وهــدف وحاجة الى مساندة كل دولة الى الأخــرى •

ولكن السياسة والتنافس على الزعامة العربية والتمسك بكراسى الحكم فى كل بلد جعل من الجامعة العربية منبرا للمشاحنات وليس منبرا لدعوة التعاون والوحــدة ، وان كان لا يمكن انكار دور المنظمات التى قامت فى ظل الجامعة العربية فى تجميع آراء العرب وصفوفهم بعيدا عن السياسة •

وعلى السطح يبدو أن العالم العربى الذى يضم اليوم حوالى مائتى مليونا من البشر متفق ومتعاون ، ولكن للواقع لابد أن نذكر أن مشــكلات العالم العربى لا يمكن أن تحصر ، وهى تنشأ اليوم بين دولتين وما تلبث الأمور أن تهــدأ ولكن لكى تعود مرة أخرى تعكر صفو الاخوة والوئام •

ومشكلات العالم العربى بعضها مضى عليه الزمن وحل محله حسن الجوار وتفهم البعض معنى الاخوة والتعاون ، مثل المشكلات الحادة التى

قامت بين دول الخليج والتى سأذكرها على سبيل المثال على ما يمكن أن يفعله المستعمر لكى يتناحر الاخوة ، وقد حل محل هده المشكلة — والحمد لله — قيام منظمة التعاون الخليجى وذلك عندما صفت النفوس وقــدرت أهمية التعاون والمسئولية التاريخيه الملقاة على عاتق المسئولين عن الحكم.

ومشكلات العالم العربى كثيرة ومتنوعة وهى ممتدة على امتداد تاريخه، ففى النصف الأول من القرن العشرين كانت مشكلات جميع الدول تتلخص فى انتخلص من الاستعمار الجاثم على أراضيها الممتده من المحيط الاطلسى الى الخليج العربى بلا استثناء ، وكانت الدول العربية جميعها خاضــعة لاستعمار ثلاث دول غربية باستثناء المملكه العربية السعودية بشقيها نجــد والحجاز وكانت تعتبر من أملاك الامبراطورية العثمانيه ، وكان الاستعمار موزعا التركة على الشكل التالى :

انجلترا وتهيمن على العراق الكويت — قطر — البحرين — عمان — اليمن الجنوبى — الاردن — فلسطين — مصر والسودان .

فرنسا وتهيمن على سوريا ولبنان وتونس والجزائر والمغرب وجيبوتى وجزء من الصــومال .

ايطاليا وتهيمن على ليبيا وجزء من الصومال .

ولما انتهت مشــــاكل الاستعمار واستقلت هــذه الدول وأسست الجامعة العربية فى منتصف الأربعينات وأصبحت معظمها مستقلة فى منتصف الخمسينات كان من المنتظر أن يحل السلام محل الخصام والتباعد ، ويمكن القول بأنه فى النصف الثانى من القرن العشرين ظهر الكثير من المشكلات ، بعضها وجــد حــلا وعفى عليها الزمن ، والبعض لا يزال قائما ، والبعض كانت الحروب وسيلة للتعبير عن الاخوة الضائعة .

أولا ــ فمن المشكلات التى كانت سخونتها تهـــدد باللجوء الى حمل ســـلاح الاخوة بعضهم فى وجـــه بعض وانتهت مثل :

* الخلافات بين المملكة العربية السعودية ودولة الامارات بشـــأن واحـــة البـــوريمى •

* الخلاف بين اليمن الديمقراطيه والمملكة العربية السعودية بسبب خلافات عقـــائدية ، ولكن وجـــد لها الحل فى عام ١٩٧٥ خلال مؤتمر القمة العربى الذى عقـــد فى الرباط •

* الخلافات العقائدية الوحـــدوية بين كل من شطرى اليمن جنوبها وشمالها واستقرار الوضع بينهما أخيرا بحيث أصبحتا دولة واحـــدة •

* الخلاف بين سلطنة عمان وجمهورية اليمن الديمقراطية حول اقليم ظفار وانتهاء المشكلة •

* مشكلة الجزر الثلاث (طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى) واستيلاء ايران عليها ، ومع فورة العالم العربى تم السكوت على الوضـــع وظل الحال على ما هـــو عليه الى أن قامت ايران بتصرفات معادية لدولة الامارات فى عام ١٩٩٢ فأحييت الموضوع من جـــديد وأصبحت العـــلاقات متدهـــورة بين البلـــدين •

* الخلافات الكبيرة بين جمهـــورية مصر العربية والمملـــكة العربية السعودية بسبب حرب اليمن فى الفترة ما بين عامى ١٩٦٣ و ١٩٦٧ وانتهاء الجفـــوة بتفهم الجانبين للاوضاع •

* مشكلة الخلاف بين البحرين وقطر على احـــدى الجزر المتاخمة لهما وتدخل المملكة العربية السعودية لحل الخلاف •

* الخلافات بين جمهورية مصر العربية والجمهورية الليبية التى وصلت الى حد التراشق العسكرى والتى أمكن التغلب عليها بضبط النفس وعودة المياه الى مجاريها بعد خمسة عشر عاما من الجفاء والعداء والهجوم الاعلامى •

* الخلافات بين الجمهورية الجزائرية والمملكة المغربية والتى استمرت فترة طويلة ، وأخيرا تحقق الوفاق بين الدولتين بعد وساطة بعض الدول العربية •

* الخلافات بين ايران فى ظل الحكم الخمينى وبين المملكة العربية السعودية وتطاول الحجاج الايرانيين على الأماكن المقدسة واستمرار الخلاف •

* العلاقات بين مصر والسودان التى تشهد مدا وجزرا مستمرا مما أعاق ايجاد أى تعاون مثمر بين البلدين على مدى ثلاثين عاما ، ومما آخر تنفيذ الكثير من المشاريع التى لو تحققت لكان فيهـا خير البلدين والتى تجددت فى عهد الفريق عمر البشير •

* انقسام العالم العربى على نفسه فى موضوع حرب الخليج التى دارت رحاها بين كل من العراق وايران ، ففى الوقت الذى كان مفروضا فيه أن تساند كافة الدول العربية العراق العربية نجد أن كلا من سوريا وليبيا وقفتا فى صف ايران ضد العراق ، وان كانت ليبيا قد تراجعت عن هذا الموقف قبل نهاية الحرب •

* انقسم العالم العربى على نفسه أيضا عقب زيارة المرحوم الرئيس أنور السادات الى القدس عام ١٩٧٧ وتكرس الانقسام فى مؤتمر القمة

العربى الذى عقــد فى بغــداد عام ١٩٧٩ والذى قضى بتجميد عضوية مصر فى جامعة الدول العربية ، وتطع معظم الدول العربية العــلاقات السياسية معها ، ولم تعــد المياه الى مجاريها الا فى عام ١٩٨٩ بعودة مصر الى موقعها فى الجامعة العربية فى نهاية عام ١٩٨٨ بعــد أن أعادت معظم الدول العربية علاقاتها الدبلوماسية بمصر •

* وأنقسم العالم العربى على نفسه أيضا عندما تأزمت العلاقات بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية عقب الهجوم الأمريكى على خليــج سرت الليبى ، فمن الدول من ساند الموقف الليبى ومنهم من آثر الصمت •

* وعلى نفس النمط كانت الحرب بين الجمهورية العربية الليبيــة وجمهورية تشاد مثارا للخلاف وللانقسام فى الرأى بين الدول العربية ، وقــد خمدت حــدة الحرب بين البلدين ، وأن كانت ذيول الخلاف لم تجد حلا جوهريا لهــا بعــد ، وأحيلت الى محكمة العــدل الدولية •

* وشهد العالم العربى أيضا خلافا حادا بين دولة الكويت والجمهورية العراقية حــول الحــدود الا أن ضبط النفس والاخوة العربية قــد أخمد نيران الخلاف وعادت الأمور بين الدولتين الى سابق عهدها ، وكانت دولة الكويت من الدول المساندة للعراق فى حربها مــع ايران ، وقــد اكتــوت الكويت بنيران هــذه الحرب فى أكثر من مناسبة الا أننا نرى أن الكويت تعرضت للغزو العراقى فى مطلع شهر أغسطس عام ١٩٩١ وانقسم العالم العربى على نفسه ما بين مساند ومعارض وانتهى الأمر بجلاء العراق عن الكويت بعد تدخل دول التحالف وعودة الحكام الشرعيين الى الكويت • ورغم مضى عــدة سنوات الا أننا نرى أن العراق لا زال فى جانب والعالم العربى لا زال فى جانب آخر ، والكويت لا زالت تحمل المرارة من الدول التى ساندت الموقف العراقى وتتخــذ منها موقفا سلبيا •

* وعاش العالم العربى فترة طويلة وهــو يحاول حل الخلافات التى

وصلت الى حـد الحرب بين جمهورية الصومال وأثيوبيا بشأن الخلاف على اقليم أوجادين باعتباره جزءا من الصومال ، واستيلاء الحبشة على هـذا الاقليم ، وقـد أمكن بالوساطة الوصول الى حل لهـذا الخلاف وأن كانت الصومال نفسها تعرضت للخراب على أيدى أبنائها •

* الخلاف بين قطر والسعوديه والذى أمكن حله بوساطة مصر •

ومشاكل العالم العربى الذى يواجهها اليوم ليست بالجـديدة عليه ، فمنذ أن استقلت الدول العربية كان المفروض أن الاستعمار الـذى يبث الفرقة أصبح لا وجود ظاهرى له ، الا أنه منذ أن أصبحت هـذه الدول صاحبة مصيرها ولو شكليا تواجه المشاكل والعقبات بعضها بين بعض ، ونظرة على الكلمة التى ألقاها السيد جبران تامية أمام مؤتمر الخريجين الدائم الذى انعقد فى بيروت فى شهر يونيو عام ١٩٥٤ قـد عرض لهـذا الشأن فى حـديثه عن القضية العربية ومشاكلها السياسية قائلا :

« دلالات تبعث على التشاؤم ، اذ كان ماضينا القريب أفضـل من من حاضرنا ، وقد يكون حاضرنا خير من مستقبلنا ان لم يقم هذا المؤتمر ، الذى يجمع صفوة المفكرين ومؤتمرات أخرى على شاكلته بارشاد الرأى العام العربى ، الى الطريق السوى الذى ضالتـه الدعايات والسياسات الاقليميـة الضـيقة •

ولا يستطيع العربى أن يدرك الرجعة التى أصابت الفكرة القـومية الا بمقارنة الحركة العربية الآن بما كانت عليه عندما ظهرت القضية العربية لعالم الوجود بصورة عملية وتمثلت بثورة الحسين بن على سنة ١٩١٦ •

كانت دعوة الحسين صريحة واضحة لا يتخللها غموض ولا ابهام • قام يدعوا الى سلخ البلاد العربية الاسيوية عن الدولة العثمانية ، واقامة مملكه مستقلة موحـدة تشمل ما يدعى الآن بالسعوديه والعراق وسوريا والأردن وفلسطين • وارتكزت ثورته على ثلاثة أسس رئيسية :

أولها : التحرر من الحكم العثمانى الأجنبى •

وثانيها : جمع البلاد العربية الاسيوية كلها فى دولة واحــدة •

وثالثها : التفريق الصريح بين العروبة والدين ، اذ وجه ثورته ضــد الخلافة الاســلامية فى الاستانة •

كانت هــذه المبادىء الثلاثة واضحة للعاملين فى جــدول الأبحاث الذى وضعته اللجنة التحضيرية لهــذا المؤتمر عن مشاكل العالم العربى السياسية بتفصيل كاف واستعراض شامل لا يتمالك المرء بعــد قراءته الا أن يتساءل • ما دامت مشاكلنا بهــذه الكثرة وهــذا التعقيد فما هــو أملنا فى حلها ؟ وما هى الخطوات التى مشيناها فى هــذا السبيل منذ أن وجــدت القضية العربية الى الان ؟ وماذا يمكن أن نعمل أثناء السنوات القليلة القادمة فى هــذا العصر السريع المتحول ؟

القوميون مع الحسين ومع فيصل من حجازيين وعراقيين وســوريين وفلسطينيين ولبنانيين ، وكانت القــومية العربية واضحة فى ذهن الشهداء الذين شنقهم الأتراك والذين ما زلنا نحيى ذكراهم سنويا فى سوريا ولبنان•

ولكن هــذه المفاهيم الثلاثة الواضحة البسيطة الصريحة • الاستقلال والدولة الواحــدة المتحررة من الصــفة الدينية أصبحت مشوشة الآن فى أذهاننا بعــد نحو سبعين سنة من تطور القضية العربية •

فقد تدخل الأجانب بنهاية الحرب العالمية الأولى وجزؤا البلاد التى أرادها الحسين والقوميون الذين معه مملكة واحــدة الى دويلات وممالك وجمهوريات ، واقتسموها فيمــــا بينهم • بقى العرب فى الدويلات التى أنشأها الأجانب يناضلون لنيل حريتهم • كما ناضلوا الأتراك سابقا مــع الفارق بأن حركاتنا الاسلامية أصبحت اقليمية تقوم فى كل قطر على حدة بدون التعاون مع الأقطار الأخرى بينما كانت حركاتنا ضــد العثمانيين شــاملة جامعــة •

ونجحت بعض الأقطار العربية بجهادها وبمساعدة الأحوال الدولية في الحصول على الاستقلال الاقليمي الكامل كالسعودية واليمن وسوريا ولبنان •

وتطورت علاقات العراق والاردن ومصر مع بريطانيا الى معاهدات ، فكان هذا التطور الاستقلالي على العموم والى فترة من الزمن مرضيا للعرب •

وهكذا نرى أنه بالنسبة للمبدأ الأول الذى قامت عليه القضية العربية — أى مبدأ التحرر والاستقلال — يكاد العرب يحققون الآن بعد سبعين سنة ما كادوا يحققونه بنهاية الحرب العالمية الأولى مع فارق خطير هو قيام اسرائيل فى وسطنا •

أما فيما يتعلق بالمبدأ الأساسى الثانى الذى قامت عليه القضية العربية وهو جمع العرب الاسيويين فى دولة واحدة فقد امتدت فكرة القومية العربية وشملت مصر والمغرب العربى • لكن التجزئة السياسية التى أجراها الغربيون أقامت جماعات عربية فى كل قطر وركزت حولها مصالح سياسية واقتصادية تألفت عفوا أو تصميما مع مصالح الاستعمار الذى جزأ العرب لمنفعته ، ولا يزال يسعى لدوام التجزئة حتى بعد خروجه من بلادنا ، كما تألفت مصالح هؤلاء العرب طوعا مع مصالح اسرائيل التى لا يخفيها شيء كقيام دولة عربية كبرى على حدودها ، فقاموا يسعون الى ابقاء هذه الدويلات الضعيفة الهزيلة والى منع اتحاد العرب • ومما يؤلم أن بعض من انتسبوا الى الجمعيات العربية السرية ، واقسموا اليمين على وحدة العرب كانوا أكبر خصوم الاتحاد عندما تولوا الحكم ، وأول من تنكر للمبادىء القومية العربية •

يقابل هذا انتشار فكرة الوحدة العربية بين جمهرة الشعب بعد أن كانت فى بدء الحركة العربية محصورة فى الخاصة من الناس ، ولكن هذا

الانتشار جرى بدون ايضاح كاف للفكره لمدلولها ولنتائجها بحيث اكتفى التيار الجارف من التأييد الشعبى للوحـــدة العربيه بالتعميم ، ولم يدرك التفاصيل ومقتضيات التنفيذ ، فسهل على بعض الحكومات المناهضة للاتحاد العربى أن تسيطر عليه وتوجهه وجهة اقليمية مع ادعائها أنها تسعى للوحدة العـــربية •

والى جانب ذلك تمكنت العناصر الاقليمية العربية بمؤازرة الاستعمار والصهيونية من تثبيت مبادئها الانفصالية بأذهان فئات من الشعب العربى حتى صار كثير من العامة يعتقدون مخلصين أن فى الاتحاد ضررا على بلادهم واستقلالهم • ويتذرع الانفصاليون بثلاث حجج لمقاومة الاتحاد : السيادة الاقليمية ، وشكل الحكم ، والمعاهـــدات الأجنبية فى بعض البلاد العربيه • ويعمون الانفصاليون ان أى اتحاد بين قطرين عربيين أو أكثر يمس سيادة الأقطار المتحدة وينتقص منها•وهذا كلام صحيح•ولكن فات الانفصاليون أن العرب فى الأصل أمة وقومية واحـــدة ، وأن القومية العربية لا تستكمل مظهرها السياسى الا بقيام الدولة العربية المتحدة • فكل شكل سياسى آخر قائم الان هـــو عرض زائل بالنسبة الى القوميين العرب ، ولا تثبت سيادة الا سيادة الدولة العربية المتحده • ولعمرى كيـــف يكون لهـــذه الدويلات العربية سيادة قائمة وبعضها ـــ مع تخلفها السياسى والاقتصادى ـــ أصغر من مدينة أوروبية أو أمريكية فى عـــدد النفـــوس ، وميزانيتها أصغر من ميزانية مصنع أو محل تجارى كبير ؟ وما هى هـــذه السيادات التى تلعب بها أهـــواء الدول وتهـــددها مطامع اسرائيل الجاثمة على حـــدودها فلا تستطيع الدوله دفع غاصب أو رد طامع !

ويعض الانفصاليون بالنواجز على نظـــامهم الجمهورى ، ويخافون أن يزول بالاتحاد مع قطر عربى آخر ، كما يخاف الآخرون على نظـــامهم الملكى وعلى عروشهم • والحقيقة أن العرب لا يتمسكون بهـــذا النظام

أو ذاك . وما دمنا نحافظ على الجوهر الديمقراطي في الحكم فسيان عندنا اذا تمثل شكل الحكم الظاهري بملك أو برئيس جمهورية .

ولكن المنتفعين من الملكية أو الجمهورية وبعض محترفي السياسة يقيمون من هذا السبب الثانوي المتعلق بالمظهر لا بالجوهر حجة لمعارضة الاتحاد .

ويعارض الانفصاليون الاتحاد أيضا بحجة أن بعض البلاد العربية لا تزال ترتبط بمعاهدات مع دول أجنبية ، بينما البعض الآخر حر من أية معاهدة ، وان في طرح الموضوع بهذا الشكل مغالطة ظاهرة .

فالتعاقد والتعاهد هو الحالة الطبيعية بالعلاقات الدولية ، والابتعاد عن كل اتفاق ومعاهدة هو الحالة الشاذة . فالاعتراض اذا على بعض الدول العربية يجب أن لا يكون لارتباطها بمعاهدات ، بل لان تلك المعاهدات لم تعد صالحة .

واننا لم ننس بعدكم هللنا وفرحنا فيما مضى لعقد المعاهدات العراقية والمصرية ، وبما أن الاتجاه العالمي يسير الان نحو استبدال المعاهدات الثنائية باتفاقات جماعية فمن المحتمل أن لا يجد العرب صعوبة في التخلص من المعاهدات الثنائية الجائرة ، على أنه سواء تم ذلك أم لم يتم ، فالعرب مسئولون في جميع أقطارهم عن وضعية كل قطر ولا يحق للدول التي لا ترتبط بمعاهدات أن تقف جانبا تعارض الاتحاد ، بينما تتخلص الأقطار الأخرى لوحدها من معاهداتها ، بل واجبها أن تتحد ثم تساعد رفيقتها على استكمال حريتها .

هذه الاعتراضات الواهية التي تقوم في طريق الاتحاد العربي الآن لم تكن تخطر في فكر القوميين عند نشوء القضية العربية . وهي نكسة أصابت الفكرة الاتحادية العربية لا تعادلها في الخطورة أية نكبة أخرى

أصابت العرب فى الأربعين سنة الماضية ولا استثنى من ذلك قضيه فلسطين • فالمعارضة الفعلية الناجحه التى تبذلها فئات عربية لمناهضة الاتحاد هى فى عقيدتى أم المشاكل ورأس البلاء • وسبب قيام اسرائيل وما أصابنا وسيصيبنا بعدها من نكبات • وما لم تصبح الفكرة الاتحادية عقيدة فى نفوسنا نؤمن بها ايمان المتعبد بربه ، وما لم تصبح الهدف الأول الذى نفرضه على حكوماتنا والشغل الشاغل لنا فى تفكيرنا وأعمالنا فالامل ضعيف فى نجاحنا وحل مشاكلنا •

والاتحاد العربى ليس حلا لمشاكل العرب بين جملة حلول : بل هو الحل الذى لا يوجد حل غيره • وهو الحل الذى يفرضه الرأى العربى وتضطر الحكومات العربية للتزلف اليه لفظا وقولا ولكن بعضها يقاومه معلا • ومن النادر فى التاريخ السياسى أن يجد المتتبع ما يماثل المغالطة التى تتبعها بعض الحكومات العربية فى معالجة موضوع الاتحاد ، فلا تجرأ واحدة منها على رفضه ، ولكن أكثرها يسعى سعيا حثيثا لعرقلته •

وكان الأساس الثالث للقضية العربيه انها تميزت عن الخلافة الاسلامية بوضوح لا يترك مجالا للشك والابهام ، اذ اتخذت صفة الحرب الفعلية ضد الدولة الدينية • ولكن هذا التفريق الواضح بين العروبة والدولة الدينية أخذ يتلاشى تدريجيا خصوصا فى السنوات الأخيرة بحيث أصبحت كلمات العروبة والاسلام تستعمل عند كثير من الناس كمترادفات لمعنى واحد •

تأتى قضية فلسطين فى رأس المشاكل العربية السياسية ، ومن المؤسف أن يبقى الاستهتار وقصر النظر وعدم التعاون الذى رافق معالجة القضية الصهيونية قبل ضياع فلسطين مستمرا بعد قيام اسرائيل • فنحن رغم النكبة القاسية لا نقدر بعد خطر الصهيونية الحقيقى ولا نعلم كثيرا عن واقعها • ثم أننا لم نعين بعد أهدافنا المؤقتة والأساليب التى توصلنا

(م ٢ — ج ٢)

الى هـــذه الأهـــداف • وقـــد امتازت قضية فلسطين منذ منشئها الى هذا التاريخ بسلبية قاتلة لم نحصد منها الا المرارة والخسران • وأصبح التطرف السلبي مطبوعا بطابع الوطنية الرفيعة فلا يجرؤ أحـــد على مناقشته •

والمشكلة السياسية الثالثة التي تجابه العرب والتي تتشابك مع قضية الاتحاد العربي ومع قضية فلسطين هي علاقتنا بالدول الأجنبية عامة والدول الغربيه خاصة باعتبارها صاحبة المصالح الرئيسية في البلاد العربيه •

ونحن نستطيع نظريا أن نتخـــذ تجاه الغرب أحـــد ثلاثه مواقف : تعاون أو حياد أو عـــداء • وكذلك تجاه المعسكر الشرقي • ولنا أن نبحث من الناحيه العلمية السياسة التي تأتلف مع مصالح العرب ويمكن تحقيقها والســـير بهـــا •

كما نرجـــو أن نتخـــذ القرارات والتوصيات اللازمة في هذا الشأن حتى يهتدي كل عربي ويعمل على تنفيذها كل في بلاده وفي حيز امكانياته •

هـــذه هي المشاكل الرئيسية الثلاث التي تواجـــه العرب في الوقت الحاضر . النكسة التي أصابت فكرة الاتحاد العربي في غضون الأربعين سنة الأخيرة • والقضية الفلسطينية وقيام اسرائيل وما تفرضه على العرب من خطط وتنفيذ ، وموقف العرب في الشئون الدولية » •

والان سأبدأ بعرض المشكلات التي واجهها العرب خلال النصف الثاني من القرن العشرين ، علما بأن بعض هـــده المشكلات أصبحت تاريخا وبعضها لا زالت له آثار جانبيه ، وأن كنت قـــد تعرضت للنوع الأول فذلك لكي أدلل على أنه عندما تصفو النفوس وتعلو المصلحة العربية على كل شيء ، فأن أي مشكلة سوف نجـــد لها حلا •

لم يكن هناك فى المـــاضى البعيد وحتى المـــاضى القريب أيه حـــدود تفصل بين الشعوب المختلفه • بل لم يكن للحـــدود أى مفهوم عندهم • وان كان لهـــا معنى فلم يكن بالمعنى الحديث للحدود . فالرعاه والجامعون والمتقطون لغـــذائهم لا يعترفون بحـــدود ، فهم عندما تضطرهم الظروف الطبيعية كنقص الأمطار الى التحرك والانتقال بحثا عن مرعى أو مصـــدر ماء أو تخلصا من درجات الحرارة المنخفضه أو المرتفعة أو تخلصا من شر أعـــدائهم ، لا يقف أمامهم أى عائق • ولم تكن هنالك أيه عوازل تفصل بين هـــذه المجموعة أو تلك ، اللهم الا تلك المناطق الطبيعية التى تقف حاجزا بين الجماعات المختلفة تحول دون الاتصال فيما بينهم كالجبال الوعرة •

وتعتبر الاقاليم الصحراوية مناطق حـــدود ممتـــازة تعزل وتحمى الجماعات التى تستوطنها وتفصل بين الاقاليم الواقعة على أطرافها ، وهى مناطق حـــدود حامية تقف عقبة فى وجه الجماعات والجيوش التى تحاول اختراقهـــا •

وترجع طبيعة الصحراء الفاصلة الى انعـــدام وجود المؤن وموارد المياه الكافية ، كما أنها تفتقر الى الارتكاز والعمران ، وكذلك التطرف فى درجات الحرارة وانعـــدام معالم الحياة فيها • على أن الصحارى قـــد فقـــدت فى الوقت الحاضر بعض حمايتها كمناطق حـــدود وذلك لتطـــور طرق المواصلات ووسائل النقل وأساليب القتال •

كان توزيع الأراضى فى منطقة الخليج يعتمد أساسا على مصادر المياه ومناطق الرعى ، ولم تظهر أية حـــدود ثابتة على الخرائط الجغرامية قبل القرن العشرين •

وكانت أول محاولة لتعيين الحدود فى هذه المنطقة هى اتفاقية عام ١٩١٣

بين تركيا وبريطانيا التى تحـدد بموجبها خط الحـدود السياسية بين المناطق الخاضعة لكل من الدولتين فى شرق شبه الجزيرة العربية •

ولم يكن هناك حكام فى هـذه المنطقة يميلون حتى السنوات الأخيرة الى ايلاء هـذه الحـدود أية أهمية ، فلم يكن مفهـوم السيادة الاقليمية بمعناه الغربى معروفا أو موجودا فى شرق شبه الجزيرة • كما لم يكن هناك مبدأ ثابت لتقرير السيادة فهو ينبنى أحيانا على اعلان الولاء من زعيم القبلية ، وأحيانا أخرى على التبعية لمذهب دينى واحد كالأباضية والسلفيه ••• الخ ، وفى بعض الأحيان ينبنى على أساس الملكية كما كانت أسرة البو فلاح تمتلك بعض بساتين واحة البوريمى ، أو دفع الضريبة أو الزكاة التى قـد يدفعها الشخص فى بعض الأحيان مرغما •

كان الحاكم يمارس صلاحياته على أية أرض نتيجه الصلاحيات التى يملكها على القبائل التى تقيم فيها ، وكان أبناء هـده القبائل يدينون بالولاء الى الحاكم لا الى المشيخة أو الامارة أو المنطقة التى يقيمون فيها ، فالتبعية السياسيه تعتمد أساسا على علاقه رؤساء القبائل بحكام الدولة فى المنطقة لا على أساس المواطنة والموقع الجغرافى للاراضى التى يقيمون فيها • فولاء العربى القبلى لقبيلته وشيخه لا الى صورة مطلقة تمثلها الدولة،فهو يوجه ولاءه الى مسقط رأسه ، وينبوع المـاء الذى يرتوى منه أو بستانه أو مراعى قبيلته ، ولهـذا كان ادعاء فرض الصلاحيات عليـه يعنى ادعاء السيطرة على الأرض التى يمثلها ، وتطبيق هـذا الادعاء على القبائل الرحل سيثير الكثير من المشاكل،فعلى الرغم من ثبات خط تحرك القبيلة الا أن هذه الحركة قـد تتغير بعامل التبدلات التى تقع فى المراعى نتيجة للجفاف والقحط أو أية أسباب أخرى ، ويعنى ادعاء الحاكم امتلاك منطقة ما تطوف فيها احـدى القبائل على أساس أن هـذه القبيلة تدين لـه بالوحـدة هـو ادعاء امتلاك منطقة غير ثابتة الحـدود نتيجة للاختلاف فى حركة القبيلة ، كما أن ولاء القبيلة لا يكون دائما ثابتا،فكثيرا ما يتحول الولاء من حاكم الى

آخر لسبب من الأسباب أو يحجب الولاء عن كل الحكام ، وعندما يتحول الولاء من حاكم الى حاكم جـديد آخر فان هـذا الحاكم يصبح له حقوقا على تلك القبيله • ولما كان الحاكم السابق يرفض الاعتراف بخروج القبليه على طاعته فان المنطقة التى تجوب فيها القبيلة المعنية تغـدو موضعا للنزاع بين الحاكمين •

وكانت الحدود بين القبائل معترفا بها ، اذ كان لكل قبيلة منطقة تقليديه تنتقل اليها فى الفصول المختلفة ، ولكن لم تكن حدودا واضحة وبائنة • وكان من المعترف به أيضا حـق القبائل فى الارتواء من الآبار ، والرعى فى مناطق المراعى الطبيعية ، الا أنه فى سنوات الجفاف كانت هـذه الحقوق تتحول فى بعض الحالات الى تشاجر بين القبائل ، ولو أن الصحراء والماء والكلاء ملك مشاع ، ومن هنا نشأت فترة اقامة مناطق محايدة فى الزمن الحـديث • وتخطيط الحـدود فى المناطق الرعوية مشكلة عويصة ، اذ لم تكن هنالك حـدود فلكية ولا تتبع مظاهر معينة فى السطح • ان حـدود المرعى بالنسبة للقبائل غير محـدود لانه فى الفترات التى تقل فيها الأمطار ــ فان الرعاة يضربون أبعـد مما لو كانت الأمطار كثيرة ، لهـذا هنالك فرق كبير بين أقصى حـدود قبيلة متجولة والمنطقة التى تعيش فيها • وبالنظر لقلة أو نقص الارتباطات الاقليمية الثابتة فان ولاء القبائل يمكن أن يؤخـذ بعين الاعتبار عوضا عن الأرض ، ولهـذا لا يمكن أن تكن هنالك حـدود •

رسم حـدود الامارات :

رسمت بريطانيا سياستها مسبقا للسيطرة على بلدان الخليج العربى منذ بدأ نفوذها هناك ، ووضعت فى حسبانها أن تحتفظ بحالة التفكك التى أوجـدتها منذ أن وطأت قـدماها منطقة الخليج ، وفى الوقت نفسه شجعت على تسريب جماعات غريبة عن المنطقة من الهنود والبلـوش والايرانيين ليكونوا عـونا لها ضـد القوى المحلية •

وكانت أول محاولة لرسم الحـدود فى شبه الجزيرة العربية فى عام

١٩١٣ عندما اتفقت بريطانيا وتركيا على وضـــع الحـــدود السياسية بين المناطق الخاضعة لكل من الدولتين فى شرق شبه الجزيرة • وبعـــد الحرب العالمية الأولى فرضت بريطانيا وساطتها لتخطيط الحـــدود على أســـاس محاولة ١٩١٣ بين العراق والسعودية والكويت • ولقـــد ســـلم الخبراء الانجليز بأن الظروف الاجتماعية لشبه جزيرة العرب لا تساعد على رسم الخطوط الدقيقة ، لأن التبعية لا تقوم على المواطنـــة والأرض بقـــدر ما تترتب على أساس علاقات رؤساء القبائل بحاكم الامارة أو المقاطعة ، ولمـــا كانت بعض القبائل تنتقل فى مراع واسعة وتعتبر هـــذه المراعى ملكـــا مشاعا • فقـــد انبثقت فكرة اقامة مناطق محايدة تقتسم فيها الدول المجاورة حـــق السيادة ، وعند العثور على البترول سيؤخـــذ بمبدأ اقتسام الأرباح أيضا فى هـــذه المناطق المحايدة •

وتسهيلا لعمليات النقل والاتصال وتيسير سبل التنقيب والبحث عن البترول فقـــد وضعت بريطانيا الخطط لاقامة المطارات فى المنطقة لنزول الطائرات التى يتحتم المحافظة عليها وتأمينها ، وتحقيقا لهـــذه الغاية تم عقـــد الاتفاقات بين الشيوخ حكام المنطقة من ناحية وبين الشيوخ وشركات النفط من ناحية ثانية لمنع الاعتداءات بين هـــذه الامارات ، تلك الاعتداءات التى تؤدى الى اعاقة ايقاف التنقيب والحفر للبحث عن البترول الذى يبنى الشيوخ ـــ حكام المنطقة ـــ الآمال الكبيرة عليه فى تحسين أوضـــاع اماراتهم الاقتصـــادية والاجتماعية والتعليمية ••• الخ ، لذلك أصبحت الحاجة ملحـــة لتثبيت الحـــدود بين هـــذه الامارات ، ولكنها عملية صعبة فى منطقة خالية من المعالم الطبيعية مما قـــد يثير المشاكل التى يستعصى حلهـــا •

ان مشكلة الحـــدود بين الامارات معقدة الى درجة كبيرة ، ولقد حاول السياسيون لعـــدة سنوات تثبيت الحـــدود ، فتم الاتفاق مع أبو ظبى مثلا على رسم الحـــدود ، ولم يتم الاتفاق مع الامارات الأخرى ، كذلك ارتئى تعيين الحـــدود بين دبى والشارقة ، ولكن اتمام هـــذا الواجب عسير جدا •

فنقاط الالتقاء على الساحل يمكن تحديدها الى درجة معقولة من الدقة ، ولكن بالنسبة للصحارى والأراضى الداخلية هنالك معلومات قليلة يمكن الرجوع اليها . أما فى منطقة دبى عند النهاية الشرقية للامارات فانا نجد أراضى عمان ورأس الخيمة والشارقة والفجيرة متداخلة بشكل غريب ، حتى أن دبى وعجمان تمتلك قرى فى أراضى الامارات الأخرى .

مشكلات الحدود :

لدراسة مشكلات الحدود بين الامارات العربية بصورة مفصلة ، لابد من تقسيم الموضوع الى الأقسام التالية :

١ ــ مشكلات الحدود بين الامارات .

٢ ــ مشكلات الحدود بين الامارات والدول المجاورة .

٣ ــ مشكلات الرصيف القارى .

٤ ــ مشكلات الجزر .

أولا ــ مشكلات الحدود بين الامارات :

تقع دولة الامارات العربية المتحدة بين خطى عرض ٢٢ درجة ، ٢٦٫٣٠ درجة شمالا وبين خطى ٥١ درجة ٥٦٫٣٠٠ درجة شرقا . يحدها الخليج العربى فى الشمال والشمال الغربى ، ودولة عمان والمملكة العربية السعودية غربا ، وفى الجنوب عمان ، والمملكة العربية السعودية غربا ، وشرقا خليج عمان ودولة عمان .

تبدأ حدود الدولة من امارة أبو ظبى ، وتمتد على طول الساحل الغربى للخليج لمسافة تبلغ حوالى ٧٠٠ ك.م ممتدة فى الداخل لتضم سبع امارات هى :

١ ــ أبو ظبى :

تقع أبو ظبى فى الجزء الشرقى من شبه الجزيرة العربية ، وتمتد سواحلها ٤٠٠ كم من خور العديد وآبار سودا نثيل غربا ، ومن حدود قطر والسعودية حتى رأس غنتوب شرقا عند حدود دبى ، وتتوغل فى الداخل الى مسافة تزيد على ٢٥٠ كم لتضم أراضيها سبخة مطى ومناطق المجن ومحاجر لبوا وواحات المنطقة الشرقية ومنها العين والبريمى • تبلغ مساحتها ٧٦٫٣٥٠ كيلو متر مربع وتتبعها حوالى ٢٠٠ جزيرة ، تحتل الصحارى ٧٠٪ من مساحة أبو ظبى وتحتل الأراضى المنخفضة ٢٠٪ وينتشر فى باقى الامارة الواحات المتناثرة فى كل مكان •

٢ ــ دبــــى :

وتطل على ساحل الخليج العربى بطول يبلغ ٧٦ كم وتتوغل فى الداخل لمسافة تبلغ حوالى ٧٥ كم ، يحدها غربا الخليج العربى ، وشمالا وشرقا امارة الشارقة ، وجنوبا امارة أبو ظبى ، تبلغ مساحتها ٣٩٠٠ كيلو متر مربع سطحها صحراوى ما عدا شريط من الأراضى المنخفضة على طول الساحل وقليل من الجزر فى الخليج ، وتحتل دبى موقعا ممتازا على ساحل الخليج العربى مما جعل منها مركزا تجاريا هاما فى المنطقة ، ويخترق مدينة دبى خليج مائى يسمى الخور ، ويمتد داخلها لمسافة تقرب من عشرة كيلو مترات ليقسم المدينة الى قسمين :

(أ) القسم الشمالى :

ويطلق عليه (ديره) حيث يقطنه غالبية السكان • (تطالب الشارقة بمنطقة الديره على أنها جزء من اماراتها) •

(ب) القسم الجنوبى :

ويطلق عليه دبى حيث يوجد النشاط الرسمى : الجمارك والميناء والبنوك ••• الخ •

٣ ــ الشــــارقة :

تقع امارة الشارقة على خط طول ٢١ر٥٥ درجة سرقا ، وخط عرض ٢٠ر٢٥ درجة شمالا ، وهى تتوسط بقيه أمارات الدولة ، وتتصل بها جميعا بحــدود مشتركة • ويشرف جزؤها الرئيسى على ساحل الخليج العربى بطول يبلغ أكثر من ١٨ ك•م تتوغل فى الداخل لأكثر من حوالى ٨٥ كم ، ويتبع الشارقة على الساحل الشرقى على خليج عمان ثلاثة أجزاء هى : كلبـــا ، خورفكان ، دبا •

٤ ــ عجمـــان :

تقع على ساحل الخليج العربى بطول يبلغ حـــوالى ١٧ كم بين ام القوين والشارقة التى تحيط بها من جميع جهاتها ، ويتبعها مدينه مصفوت والتى تقع على مسافة ١٠٠ف كم فى الجنوب الشرقى على حـــدود ســـلطنة عمان ، كما تتبعها مدينه المنامه التى تقع على بعـــد حوالى ٦٥ كم فى الشرق بطريق الذيذ • تبلغ مساحتها حوالى ٢٥٠ كيلو متر مربع •

٥ ــ أم القــوين :

تقع على ساحل الخليج العربى بطول يمتد حوالى ٢٥ كيلو متر بين الشارقة غربا ورأس الخيمة شرقا ، وتقع على خـــور يسمى بخور البيضا • وتمتد أراضيها فى الداخل لمسافة حوالى ٨٥ كيلو متر جنوب شرقى مدينة أم القـــوين الساحلية ، تبلغ مساحتها حوالى ٧٥٠ كيلو متر •

٦ ــ رأس الخيمـــة :

تقع رأس الخيمه بين خطى عرض ٢٥ و ٢٦ درجة شمالا وخطى طول ٥٥ و ٥٦ درجة شرقا ، ولهما حـــدود مشتركة مـــع امارات أم القـــوين والشارقه والفجيرة ، كما أن لها حـــدودا طويلة مع سلطنه عمان من ناحية الجنوب والشمال الشرقى ، وهى تدلل على ساحل الخليج العربى بطـــول يبلغ حوالى ٦٨ كم وتتوغل فى الداخل بمسافة تزيد عن ١٣٥ كم ، ولرأس

الخيمة عـدد من الجزر أهمها جزيره طنب الكبرى وطنب الصغرى والتى استولت عليها ايران عام ١٩٧١ وتبلغ مساحتها ٧٠٠ كيلو متر مربع ، ثم نواصل توغلها الى آن تصل حـدودها فى منطقة الشرقية حيث تقع الفجيرة.

٧ ـ الفجيـره :

وهى الاماره التى تقع بكاملها فى المنطقه الشرقيه ، وتطل على خليج عمان الذى يحـدها شرقا كما يحـدها من الغرب امارتا الشارقه ورأس الخيمه ومن الشمال سلطنه عمان ورأس الخيمه ، والجنوب كله تابع للشارقة وسلطنه عمان . وتمتد على خليج عمن لمسافه تبلغ حوالى ٩٠ كم من قريه أصفره جنوبا حتى دبا شمالا ، تمتد فى الداخل اراضى سهل الباطنه الخصبه لمسافات مختلفه وتقـدر مساحتها بحوالى ١١٥٠ كيلو متر مربع ويغلب على سطح الامارة الطابع الجبلى . فهى تتكون من سلسله من الجبـال الوعرة والتى تصل بينها وبين ساحل البحر فى خليج عمان سهلا يعتبر من اخصب مناطق الامارة هو سهل الباطنه الذى يتسع لمسافة قـد تصل الى ٢٤ كم وقـد يضيق حتى تلامس الجبال حافه البحر ، ويوجـد فى الامارة كثير من الوديان التى تجرى فيها مياه الأمطار واهمها وادى سيجى ووادى حام.

ويمتاز التكوين الطبيعى للامارات ببساطته ولا توجـد حواجز طبيعيه تحول دون الانتقال من مكان لآخر اللهم فيما عـدا المنطقه الجبليه فى الشرق وتنقسم من الناحيه الطبيعيه الى أربعه اقسام هى :

١ ـ السـاحل الغـربى :

وهو سهل ساحلى رملى ملحى متعرج لا يصلح للزراعة فى كثير من مساحته ، ولكن كلما سرنا شرقا فى الصحراء عـذبت مياهه وصلحت بعض أقسامه للزراعة وخصوصا فى الآماكن الشبيهة بالواحات : كالذيد وفـلج والمعلا والعوير . كما تنبت الشجيرات الصحراوية والأشجار البرية بين الكثبان الرملية المنتشرة على امتداد الساحل والتى قـد يصل ارتفاعهـا

فى بعض الأحيان الى بضعة عشرات من الأقــدام ، ويتراوح عرض هــذا السهل من ٢٠ كم الى كيلو متر واحــد .

٢ ــ ســـــهل الحصـــــباء :

الذى ينحصر بين المنطقة الصحراوية وبين المرتفعات الشرقية .

٣ ــ ســلاسل جبال عمـــان :

تسير من الشمال العربى تقريبا الى الجنوب الشرقى وهى جبـــال جرداء صخريه متفتتة بركانيه يبلغ الارتفاع فى عمان أكثر من ٣٠٠٠ م . تخترقها بعض الوديان التى تشكل طرقا طبيعيـــــه بين الساحلين الشرقى والعربى . كوادى حام ووادى سيجى واسود ... الخ .

٤ ــ الســـاحل الشرقى :

ويضم قسما كبيرا من سهل الباطنه الشمالى وينحصر بين المرتفعات وبين ساحل البحر على خليج عمان . ويعتبر اخصب مناطق الساحل وأوفرها ماء ويتراوح امتداد السهل بين ٣٤ كم وكيلو مترين ومن أهم مدنه وقراه : دبــا ، خورفكان ، عرفــه .

كان النظام الاقتصادى فى هــذه المنطقه يعتمد بالدرجه الأولى على الرعى ثم الصيد فالغوص للبحث عن اللؤلؤ وبعض الزراعة حيث تتوفر المياه بصورة دائمة . ولهــذا كانت القبائل تنتقل بحثا عن المــاء والكلاء . ولم تكن تعتمد على الأرض بل على ولاء القبائل . كما أن بريطانيا لم تتدخل فى شئون الامارات الداخلية ، ولهــذا لم تعمل على رسم حــدود بين هذه الامارات ، وكان شيوخ الامارات يهاجم بعضهم بعضا او ينضم أحــدهم الى الآخر ، وفى نفس الوقت يمكن أن تظهر امارات أخرى اذا ما ظهــر شخص قــوى . ففى عام ١٨٢٠ وقع معاهــدة مع بريطانيا ٨ شــيوخ محليين (عــدا شيخ البحرين الذى وقع عن قطر) وفى عام ١٨٣٥ غــدت (٦) امــارات ، وفى عــام ١٩١٤ كانت هنـــاك (٥) امــارات والآن

(٧) امارات • والحـــدود بين الامارات معقدة الى درجـــة كبيرة جـــدا ومتداخلة بعضها مع البعض الآخر . وهى لم تستقر ولم تثبت نهائيـــا ، وفى بعض الحالات هناك بعض الاتفاق على حـــدودهم ، ولكن فى أماكن أخرى هنـــاك منازعات فيما بينهم ، ولقـــد حـــاول السياسـيون تثبيت الحـــدود لمدة بضع سنوات ، وقـــد تم الاتفاق مع أبو ظبى ولم يتم مع الامارات الأخرى ، كما ارتىء تعيين الحدود بين دبى والشارقة ولكن اتمام هـــذا الواجب كان عسيرا جـــدا ، لأن نقاط الالتقاء مـــع الساحل يمكن تحـــديدها الى درجة معقولة من الدقـــة ، ولكن بالنسبة للصحارى الداخلية هنالك معلومات قليلة لا يمكن الركون اليها ، ففى منطقة الجبال عند النهاية الشرقيه للامارات نجـــد أراضى مسقط ورأس الخيمة والشارقه والفجيرة متداخله بشكل عريب ، حتى أن دبى وعجمان تمتـــــلك قرى فى الامارات الأخرى ، فمثلا العجمان منطقه مصفوت فى وادى حنا ، وتحاول كل امارة الحصول على أكبر مساحة ممكنة من الصحراء علها تحتوى على البترول ، ولا يمكن تقـــديم البراهين التاريخيه على عائدية أراضى فى مناطق صحراويه غير مسكونه . ولقـــد أصبح وضع الحـــدود ضروريا لأنها تنفع فى تعيين مناطق الامتياز البتروليه التى يمنحها أى فريق والمناطق التى تمارس عليها الحكومات سيطرتها • وقـــد لا يكون لهـــا أى تأثير فى سكان المنطقة انما لكى تتمكن الشركات من العمل دون اعاقتها •

وفى القرن الثامن عشر كانت هنالك قـــوتان سياسيتان على ســـاحل عمان استقلتا عن سلطنة مسقط ، والقوة الأولى هى بحرية تتألف من حلف قبائل يتزعمهم القواسم ، وكان مقرهم رأس الخيمة • أما القوة الثانية فهى قـــوة برية تتألف من قبيلة بنى ياس وحلفاؤها من القبائل ، ويتزعمهم آل نهيان ومقرهم الظفرة ومدينة أبو ظبى • ويمتد نفوذهم على طول ساحل عمان من دبى حتى خور العـــديد • ولقـــد احتفظ بنـــو ياس وحلفاؤهم بأبو ظبى التى تحتل المساحة الأكبر بين امارات الخليج • أما القوة الثانية فقـــد قسم رئيس القواسم سلطان بن صقر قبيل وفاته سنة ١٨٦٦ مملكته

بين أولاده وهى الشارقة ورأس الحيمة ، كلبا ، دبا ، أما رأس الخيمة فقد اعتبرت امارة مستقلة منذ سنة ١٩٢١ • فى حين انضمت كلبا الى الشارقة بعـد صراع طويل حيث كانت امارة مستقلة اعترفت بهـا بريطانيا سنة ١٩٣٧ الا أنها عادت فانضمت الى الشارقة فى عهد الشيخ صـقر عام ١٩٥٢ • أما دبا فقد حاول سيوخها اعتبارها امارة مستقلة فلم يفلحـوا ، وتتبع ثلاث امارات ، القسم الشرقى منها يعود الى السلطنه ، والقسم الجنوبى يعود الى الفجيره ، والقسم الأوسط ــ وهو المسمى بالحصن ــ ويعود الى الشارقة • أما شيوخ الحمرية فقد حاولو الاستقلال ، الا أن بريطانيا لم تعترف بذلك واعتبرتها تابعة الى الشارقة • كما دخلت الفجيرة فى عام ١٩٦٠ اتحادا فيداليا مع امارة الشارقة ولكن هـذا الاتحاد تقوض بعـد بضعة أشهر نتيجة لتدخل المقيم العام البريطانى الذى يعارض أية مشروعات اتحادية مباشرة بين امارات الساحل •

وممـا زاد الطين بله أن كل من يشترى أرضا أو بستانا فى أية جهة من جهات المنطقة تصبح تابعة لتلك الاماره كفلج المعلى ومصفوت والمنامة• فمدينة دبا مثلا تنقسم الى ثلاثة أقسام مع أن سكانها لا يزيدون عن ٢٥٠٠ نسمه ، ولا يبلغ طولها أكثر من ألف متر ، وتتبع ثلاثة امارات ، وهـكذا تمزقت المنطقة الى تقسيمات سياسية متعـددة أعاقت كل تطور وتقدم • ويظهر التمزق جيدا فى تقسيم امارة الشارقة الى خمسة أقسام وامارة عجمان الى ثلاثة أقسام ، وأبو ظبى والفجيرة ودبى الى قسمين ، وهنـاك مناطق أخرى متنازع عليها بين مسقط وعجمان وأبو ظبى ودبى والشارقة وليس فى استطاعة المتنقل أن يصل من الشارقة الى منطقة خورفكان التابعة لهـا دون أن يمر بعـدة امارات •

الاتحـــاد :

فى ٢ ديسمبر ١٩٧١ عقـد حكام الامارات الست لقـاء قمة وأعلنوا قيام دولة الامارات العربية المتحدة ، وفى ١٠ فبراير عام ١٩٧٢ أعلنت رأس

الخيمه رغبتها فى الانضمام الى دوله الامارات العربيه المتحدة وموافقتها على دستورها المؤقت ٠

والامل نبير فى ازالة هده الحدود العقيمة التى وضعها المستعمر ، وقد تمكنت دوله الاتحاد من ازالت الحدود ووطنت القبائل وبدلت حققت نجاحا كبيرا فى تجربة عظيمه لتحقيق الاستقرار والتطور الحضارى ، ومع ذلك فانه بعد مضى سنوات على الاتحاد ظلت مشاكل الحدود قائمة بل ومنازمة فى بعض الأحيان وتهدد الاتحاد ، فقد صرح الشيخ زايد لصحيفة أخبار الخليج البحرية قائلا ٠٠٠ « اننى قضيت حوالى أسبوع بين الامارات محاولا تسويه قضايا حدود غير مهمة متنازع عليها بين الامارات الأعضاء ، ولا يمكننى الا القول بكل مرارة وأسى ان نزاعاتهم ليست الا على عشرات من الأمتار ، وهل يمكن أن تصدق أننا لم نتمكن من بناء مستشفى على قطعة معينه من الأرض بسبب تنازع امارتين مختلفتين على ملكيتها » ٠ وهكذا نجد أن مشاكل الحدود اختفت الى حد ما دون تحقيق التطور المنتظر ، كما أنها قد تهدد الاتحاد بالانفصام ، فلو عمل الجميع بروح المرونه والتفاهم والتسامح لأمكن حل جميع هـذه المشاكل ، ويقول فى ذلك الشيخ زايد : « ٠٠٠ كان لأبو ظبى خلافات حدود مع دول مجاورة كالسعودية وقطر وعمان وتم حلها بالتفاهم والمرونة والاخوة » ٠ فعسى أن يرتفع الجميع الى مستوى المسئولية القومية ومستوى الأحداث العالمية والتحديات التى لا تستهدف منطقة الخليج فحسب بل الوطن العربى أجمع ويعملوا على ترسيخ الاتحاد الذى بتحقيقه ستحل جميع المشاكل وبه قوتهم وعزتهم ٠

وكانت أهم مشاكل الحدود هى تلك التى وقعت بين دولة الامارات المتحدة والدول المجاورة ٠

فأبو ظبى تقع فى الجزء الجنوبى الشرقى من شبه الجزيرة العربية وتمتد سواحلها بطول ٤٠٠ كم من خور العديد وآبار سودا نثيل غربا ، حيث تقع امارة قطر والمملكة العربية السعودية حتى غنتوت شرقا عند حدود

دبى ، وتتوغل فى الداخــل الى مسافه تزيد على ٢٥٠ كم لتضم اراضيها منطقـــه المجـــن ومنطقـــة سبخة مطى . وتقع مراعى الظفرة الواســعة وسط أراضى امارة أبو ظبى . وهى مراعى عنية بموارد المياه خاصـــة فى بينونه والطف والحمرة ، ويقع فى وسط الامارة وعلى طــول ١٠٠ كم من الشرق الى الغرب ما يقرب من ستين قرية فى واحـــة ليوا (الجـــواء) ويسميها أهـــل أبو ظبى محاضر ليوا ، وتضم المنطقة الشرقية مدينة العين وضواحيها . وتقع مراعى الغنم جنوب غرب منطقة العين ، وتقع آبار أم الزمول فى أقصى شرق الامارة .

ولم يسبق أن جرى تخطيط للحـــدود بين نجـــد العثمانى وشـــبه جزيرة قطر وباقى الامارات الواقعة على ســـاحل الخليج العربى ، وفى ٢٩ يوليو ١٩١٣ كانت أول محاوله لتسويه الحـــدود عندما عقدت بريطانيا مع الامبراطوريه العثمانيه أول اتفاقيه حول منطقة الخليج العربى . وقد تناولت المـــادة (١١) من هـــذه الاتفاقية الحـــدود بين ســـنجق نجـــد العثمانى وشبه جزيرة قطر ، وقـــد خططت حـــدود قطر بالخط الأزرق . ويتبع خطا مستقيما من خليج زخنوبه جنوب غرب شبه جزيره قطر الى صحراء الربع الخالى ، وفى معاهـــده دارين بين المملكة العربيه السعوديه وبريطانيا المعقودة فى ٢٦ ديسمبر ١٩١٥ تعهد الملك عبد العزيز فى المـــادة السادسة بأن يتجنب ــ كما عمل أجداده من قبل ــ التعـــدى والمداخلة فى حدود الكويت والبحرين . أما مشيختى قطر وساحل عمان اللذين كانا تحت حمايه بريطانيا العظمى ولهـــا روابط قبل المعاهـــده مع بريطانيا ــ فقـــد اتفق على تعيين الحدود فيما بعـــد . ولكن المطالب السعودية استمرت . ولقـــد عبر بيرسى كوكسى عن نوايا ابن سعود كما يلى :

« يعتمد ابن سعود من الناحية العملية أن لـــه الحق من ناحيـــة المبدأ فى استعادة أية أرض كان أجـــداده قبل نحـــو من قرن اســـتولوا عليها وجعلوها من مناطق نفوذهم ، بينما كانت البوريمى فعلا فى أيديهم .

ولعل هـذا هو الذى يفسر أن شطرا كبيرا من سكان الواحة لم يزالوا على الدعوة الوهابية من الناحية النظرية » .

ولقـد تركز النزاع على المناطق التابعـة لأبى ظبى ، حيث طالبت السعودية بأكثر من ١٢٧٠ كم من الساحل حتى خور العـين عند قاعـدة قطر . كما تطالب بسبخة مطى وواحـة البوريمى ومنطقة الطفرة التى تقع فيها واحـة الجواء . وهى مسقط رأس أسرة البوفلاح (الأسرة الحاكمة فى أبو ظبى) كما تطالب بشريط من الأراضى عند قاعـدة قطر كما تطالب بحور العـديد . وقـد شجع هـذا الموقف من جانب السعودية جيران أبو ظبى الآخرين على المطالبة بأجزاء أخرى من أراضى أبى ظبى ، فسلطنة عمان طالبت بثلاث قرى من البوريمى ، وطالبت قطر بخور العين .

والنزاع الشهير فيما يتعلق بتخطيط الحـدود فى المنطقة هو ما ثار حـول واحة البوريمى اذ تحتل منطقة البوريمى مساحة تشمل حـوالى ١٩٨٥ كم٢ ، تبعـد عن أبى ظبى بحوالى ١٦٠ كم ، وترتفع عن سـطح البحر بنحو ٣٠٠ م . والبوريمى اسم لقرية واحـدة من ٧ قرى تكـون الواحـة وهى :

(أ) قـريه الهيـلى .
(ب) قـرية القطـارة .
(جـ) القيمى (الجيمى) .

ومعظم سكانها من قبيلة الظواهر

(د) المعـترض .
(هـ) العين : نصف سكانها من النعيم وفيها من المناصير .
(و) صعرا : تابعة لآل بوخريبان من النعيم .
(ز) البوريمى : تابعة لآل بوخريبان من النعيم .
(ح) حماسا : سـكانها من النعيم .
(ط) الجاهلى : وتكاد تكون خالية من السكان .

ثلاثة من هـذه القرى تتبع سلطنة مسقط وهى البوريمى ، حماسا ، صعرا ، والباقى تتبع أبو ظبى • كان العرب يطلقون على منطقة البوريمى اسم آل جـاو •

وتتجلى أهمية البوريمى بمـا يلى :

١ ــ ثبوت وجود احتياطات هائلة من البترول فيها •

٢ ــ توفر المـاء فى المنطقة •

٣ ــ موقعها الاستراتيجى حيث تتجمع عندها جميع الطرق القادمة من الجنوب الشرقى والغربى ، وتبعـد القرى الساحلية عنها أكثر من حوالى ١٠٠ كم ، بينما أقرب قرية سعودية تبعـد عن البوريمى بضـعة مئات من الكيلو مترات • وملكية الواحـة فقط تعنى الحـدود التقريبية لسلطنة مسقط ومشيخة أبو ظبى والمملكة العربية السعودية ، ونتيجة لذلك يعنى احتلالها عن طريق هؤلاء أو أولئك عمليا حـدود الامتيازات البترولية لكل من الشركات الأمريكية والبريطانية •

٤ ــ تعتبر مركزا لتجارة البدو فى الختم والرملة الحمراء والظاهرة العليـا •

٥ ــ يعرض فى أسواقها السلع المستوردة عن طريق موانىء الاتحاد ولا سيما ميناء دبى ، والى حـد ما ميناء صحار على خليج عمان ، أى أنها أسواق تجارية هامة لداخل الصحراء فهى والحالة هذه ميناء صحراوى •

٦ ــ كبر حجم الواحـة وخصوبة أراضيها ووفرة المياه فيها حيث تنتج التمـور والفواكه والخضـار •

٧ ــ أنها البوابة الشمالية لسلطنة عمان • وتصل طرق المواصلات

للسيارات والابل الى البوريمى من أبو ظبى من المغرب ومن دبى والشارقة وغيرها من مدن الساحل العمانى فى الشمال • وهناك طريق من البوريمى عبر وادى الجزى الذى يقطع جبال الحجر الى الشرق من الواحة الى صحار وبلدان أخرى •

ترى السعودية أن سلطات أمراء الساحل تنحصر فى القرى التى يعيشون فيها فقط ، أما الأراضى والصحارى والواحات فيما بين هذه القرى وعلى دون الساحل وكذا الأراضى الداخلية الممتدة حتى الربع الخالى جنوبا فهى تابعة للسعوديه وضمن أملاكها •

وتعتمد السعودية فى هذه المطالبة على جبايه الزكاة وولاء القبائل• فالسعوديون أثناء وجودهم فى الواحة قاموا بجباية الزكاة فى سنة ١٨٤٥ ، وكذلك فى (١٨٥١ م — ١٨٦٩ م) ومن ١٩٢٦ — ١٩٢٩ من قبائلها خاصة ومن سائر المنطقة عامة ، وهم يرون أن دفع الزكاة عبارة عن اعتراف بسيادة السعوديين •

كما ترى السعودية أن معظم القبائل المقيمة فى هذه المنطقة (النعيم الوهابيين) تدين بالولاء للمملكة العربية السعودية • وقامت الحكومة السعودية باصدار تراخيص لشركات البترول الأمريكيه لتزاول نشاطها فى هذه الأراضى ، فاعترض حاكم أبو ظبى على هذا التصرف مما دفع الحكومة البريطانية الى توجيه انذار الى الملك عبد العزيز لسحب هذه التراخيص •

ولعل السبب الأساسى لهذا الاحتكاك هو حصول شركه كاليفورنيا للزيت فى عام ١٩٢٢ على عقد للتنقيب عن البترول فى السعودية ، ثم دخلت معها شركة تكساس مناصفة وأصبحت الشركة تعرف باسم الأرامكو• فلم ترتح بريطانيا لهذا العقد ، ولم توافق عليه ، وحاولت وضع العقبات أمام الولايات المتحدة الأمريكية • فقد ظهرت الادعاءات باسم مسقط

والمسيخات فى منطقة واسعة تبلغ مساحات حوالى ٢١٠٠٠٠ كيلو متر مربع، واشتهرت القضية باســم البوريمى • وكان لنشـــاط الولايات المتحدة الجيولوجى للتنقيب عن البترول أثره على تشدد بريطانيا فى قضايا الحدود• فكانت مشكلة البوريمى ومشكلة الحدود مع قطر وأبو ظبى ، ولقد حاولت بريطانيا تهـدئة الوضع مـع السعودية فقام المستر (ريان) السـفير البريطانى بزيارة الرياض ، وحاول تهـدئه الحـال بقبول مبدأ التوزيع القبلى ، وعلى ذلك رسم خطا قريبا من وجهه نظر السعودية بشأن حدود قطر • وتوقفت مشكلة الحـدود خلال الحرب العالمية الثانية ، ولكن بعـد انتهاء الحرب تجـدد النزاع مرة أخرى بين بريطانيا والسعودية فى عام ١٩٤٩ نتيجه لاستئناف شركة أرامكو أعمال التنقيب عن البترول بالقرب من البوريمى وتوغل مهندسيها فى منطقه سبخة مطى داخل أراضى أبو ظبى، فوجه المندوب السامى فى البحرين احتجاجا شـديدا الى شركة ارامكـو وصورة منه الى حكومة الرياض بوجوب انسحاب مهندسى وعمال شركة أرامكو ، ثم قـدمت بريطانيا شكوى الى السعودية فى أبريل ١٩٥٠ وأتبعتها بمذكرة فى ٢٥ يوليه جاء فيها : « ان الأساس القبلى غير قاطع ، لان دفـع الزكاة قـد يكون وفقا لنزاع مع سـلطة أقـوى دون أن يكون اعترافا بالسـيادة » •

وبذلك رفضت بريطانيا ما سبق أن قبلته فى اتفاقية (ريان) بالأخـذ بمبدأ التوزيع القبلى ، وادعاء السعودية قائم على أساس أن بعض شيوخ القبائل فى هـذه المنطقة موالون لهـا ، وأن سكانها يدينون بالتبعية الدينية للدعوة الوهابية القائمة فى نجـد ، كما أن بعض القبائل فى سـهل عمان كانت تدفع الزكاة للحكومة السعودية ، كما تعودوا بحكم الوراثة ، ولقـد تطور الوضع الى حـد النزاع المسلح • فتقدمت بعض القوات السعودية ودخلت منطقة البوريمى ممـا أثار حفيظة بريطانيا • وحاول سلطان مسقط وشيخ أبو ظبى التدخل بالقوة لطرد السعوديين ، ولكن بريطانيا تدخلت وطلبت التحكيم واستمرت عملية التحكيم فترة طويلة • حتى كان يوم ٢٦

أكتوبر ١٩٥٥ حين اشتبكت قوات مشتركة من عمان وأبو ظبى مع قوات السعودية •

أما باقى مطالب المملكة العربية السعودية فانها برزت فى خريف عام ١٩٤٩ عندما ادعت المملكة العربية السعودية السيادة على الجزء الأكبر من الأراضى الواقعة بين قاعدة شبه جزيرة قطر والركن الجنوبى الشرقى من الخليج • وتبلور ذلك بمذكرة قدمتها الى الحكومة البريطانية فى ١٢ أكتوبر ١٩٤٩ أعلنت فيها أن الحدود الشرقية العربية السعودية تقع على خط يبدأ عند الساحل الغربى لقطر ، ويمتد الى خليج سلوى ، ثم يعبر شبه الجزيرة لينتهى عند الساحل الشرقى فوق خليج صغير يسمى خور العديد، ثم يبدأ من الناحية الثانية على الساحل الجنوبى للخليج على بعد ٢ كم الى الشرق من بندر المرفق ، ويمتد الاتجاه الجنوبى الغربى الى مسافة قصيرة ليعود فينحرف شرقا وشمالا الى نقطة تقع وراء البوريمى ، وكان ابن سعود يعتقد أن هذه الأراضى تابعة له بحكم الوراثة • فقد أرسل الملك عبد العزيز آل سعود رسالة الى ممثليه فى مفاوضات الحدود التى كانت تدور فى لندن فى نهاية عام ١٩٣٤ جاء فيها ما يلى : « وأما عن مسقط وعمان وقطر لا نعلم لها حدودا لأحد ، اذ أنه من ولاية آبائنا وأجدادنا ما صار لأحد فيها كلام كلها تحت أيدينا منذ ذلك اليوم الى اليوم ، وبالأخص الصحارى والبادية ونحن المسئولون عنها ، ولم يعترض علينا فى ذلك معترض ، ولم يشاركنا فيها احد لا عربى ولا عجمى حتى نعرف لها حدود معلومة ، ولكن الآن أهل مسقط وعمان وقطر اخواننا وليس بيننا أى خلاف » •

كان خور العديد تابعا الى أبو ظبى • ففى سنة ١٨٧١ تعرضت امارة أبو ظبى الى خطر التوسع العثمانى ناحية خور العديد ، وقد دافع الشيخ زايد بن خليفة عن حقوق بلاده فى خور العين ، وأوقف توسع العثمانيين نحو أراضيه ، كما يوجد على الساحل الجنوبى للخور مستوطن العديد الذى أقامه بنو ياس فى أرض أبو ظبى منذ منتصف القرن التاسع

شر ، والواقع أن جميع من كان يرتاد خور العـديد يعتبره من ممتلكات شيخ أبو ظبى الذى يقوم وحـده باصـدار الرخص للصيد ، واعترفت حكومة البريطانية بذلك منذ أمد بعيد وفى عـدة مناسبات • وفى عـام ١٩٠ أعلنت بريطانيا أن الخور جزء من ادارة أبو ظبى ، وقـد أخـذت مسألة وضع خور العـديد الى الظهور فى أبريل ١٩٤٩ حينما قام الخبراء جيولوجيون التابعون لشركه أرامكو بتحرياتهم عن النفط فى غرب منطقة سبخة مطى وتعرضهم الى تهـديدات القوات المسلحة التابعة لأبى ظبى انسحابهم ، ولقـد فاجأ الممثل البريطانى جيولوجيو البعثة الأمريكية فى شركة أرامكو جنوب شرق قطر ، وفى غرب سبخة مطى وفى نقطة تقع شمال ئر صفن وهى منطقة كان اتفاق ريان ١٩٣٥ أقر بتبعيتها الى السعودية ، سلم الى البعثـة الأمريكية كتـابا جاء فيـه :

« تعتبر الحكومة البريطانية أن مشيخة أبو ظبى تمتد حتى خـور العـديد ، وكذلك يعتبر وجود ممثلى شركة أرامكو عند نقطة شمال صفن تحديا على حـق المشيخة المشمولة بالحماية » • ولم تكن السعودية هى الوحيدة التى طالبت بخور العـديد ، بل ان قطر أيضا طالبت به واعتباره جزءا من قطر ومطالبة السعودية بسبخة مطى • والظفرة • وواحة دوما مقر قبيله مرة ، واحتفظت لأبى ظبى ببئر صفوق التى تقع على الطريق بين أبى ظبى وقطر والتى تبين أنها أقرب الى البحر مما كان مقترحا ، ولكن ابن سعود رفض هـذا الخط ، ومـع ذلك فان شركة الاستثمارات البترولية استأنفت أعمالها التنقيبية على أساس ولاء القبـائل للمملكة العربية السعودية وجمع الزكاة منهم ، أما القبائل ذات الولاء للسعودية فهى •

(أ) قبائل بنى مرة : وتقع منطقة تجوالها بين الدهناء والربع الخالى•

(ب) المناصير : وتقع مراعيها بين قطر وسبخة مطى •

(جـ) قبيلة بنى هاجر : جنـوب الاحساء •

(د) أما سكان واحة البوريمى فتمثل قبيلة النعيم أغلبية السكان ، وهى تنقسم الى فرعين وهما البوتسامش وآل بوخريبان ، وقد أعلن شيخاهما ولاءهما للمملكة العربية السعودية •

ولقـــد تقدمت السعودية فى أبريل عا م١٩٣٥ بمذكرة متضمنة حدودا مقترحة بين المملكة العربية السعودية وقطر والمشيخات المتصالحة وسلطنة مســـقط وعمـــان •

كانت الحـــدود مـــع قطر تبـــدأ على الساحل الغربى لشبه الجزيرة على بعـــد نحو ٢٥ كم من رأس دوحة السلوى ، ثم تتجه شرقا مســـافة حوالى ٨ كم لتعود جنوبا بشرق لتتصل الساحل الشرقى على بعـــد ١٢ كم الى الشرق من خور العـــديد ، ويعنى هـــذا أن يكون جبل نخش الواقـــع عند الطرف الغربى لشبه الجزيرة وخور العـــديد الواقع عند طرفها الشرقى ضمن أراضى السعودية • وتبدأ الحـــدود المقترحة مع المشيخات المتصالحة عند نقطة تقع على بعـــد ٢٧ كم الى الجنوب من خور العـــديد ، ثم تتجه جنوبا مسافة حوالى ١٧ كم تقريبا لتعود متجهة فى تشكل قوس نحو الشرق والجنوب الشرقى الى أن تلتقى بخط طول ٥٦ درجة شرقا الى نقطة التقائه بخط عرض ١٩ درجة شمالا ، ثم تسير باتجاه الجنوب الغربى الى أن تصل خط طول ٥٢ درجة شرقا ، نقطة التقائه بخط عرض ١٧ درجة • وتقـــول المذكرة ان الحـــدود المقترحة تسير موازية للاراضى المعروفـــة بالمجـــن وسيخة مطى وليوا للامارات العربية ، وتلك الواقعة الى الغرب من المملكة العربية السعودية الا أن بريطانيا رفضت التنازل عن أى أرض على مقربة من شبه جزيرة قطر ، فبئر بنيان يقع فى الطرف الشمالى من الربع الخالى، وهو من أراضى أبو ظبى ، كما أن جبل نخش يعتبر جزءا من قطر من الناحية الجغرافية وخور العـــديد يعتبر جزءا من أبو ظبى •

ثم تقـــدمت بريطانيا بمشروع يقترح حـــدودا جـــديدة ، تبـــدأ عند واحـــة سلوى ثم تسير جنوبا بشرق ملتفة حول الطرف الجنوبى لسبخة

مطى ومتجهة شرقا بحـذاء الحـد الشمالى للربع الخالى ، وبذلك خصص لقطر المزيد من الأراضى الواقعه فى الجزء الأدنى من شبه الجزيرة ، وأعاد خور العـديد الى أراضى أبو ظبى ، وأعطيت الحـدود المقترحة للمملكة العربية السعودية بئر بنيان الذى كانت تستخدمه فى أبى ظبى ، وأقامت فى شتـاء ١٩٤٧ ــ ١٩٤٨ مخيمات لهـا فى مرفـأ ورييس اللتين مسحت شواطئها حتى خور العـديد والى عمق ٤٧ كم ولم تثر السعودية أية اعتراضات على هـذه العمليات ، كما لم تقابل فرق المسح أى أثر لوجود الادارة السعودية ، ولكن لم ينقض ١٨ شهرا حتى كانت الحكومة السعودية تطالب بالمنطقة كلها مدعية أنها كانت سـعوديه منــذ القرن الثـامن عشر •

أما قطر فقـد طالب شيخها فى مؤتمر المـائدة المستديرة المنعقدة فى الثامن والعشرين من شهر يناير ١٩٥٢ بالحـدود التالية والتى تقـع فى خط يبدأ عند غار البريد على دوحة السلوى ، ثم يتجه شرقا عند حزم سودا نثيل وعقلة المناصير الى نقطة تقـع على الساحل الغربى لخور العـديد ، وقـد عنى هـذا الخط أن تحتفظ قطر بتلك الرقعة من الأرض التى يبلغ عمقها حوالى ٤٢ كم ، والتى تقع عند قاعـده شبه الجزيرة التى كان الجانب السعودى قـد أدرجها فى مطالبه عام ١٩٤٩ ، أما شيخ أبو ظبى فقد طالب بالحدود التالية : وتبدأ من خط امتد من سودانثيل وبسير بصورة مستقيمة الى الطريق الأبعـد من سبخة مطى ، ويسير الخط من هناك باتجاه جنوبى شرقى الى القرينى ومنها شرقا وشمالا بشرق الى أم الزمول ، أى أن ذلك يعنى ضم المنطقة المعروفة بالكدن الى الجنوب من ليـوا الى أبو ظبى لارتباطها من الناحية الطبيعية • وتؤلف الكثبان الرملية الكبرى الواقعـة الى الشرق من رملة سويدان حـدودا طبيعية تصل الى أم الزمول ، وفى ٣٠ يناير ١٩٥٢ قـدم الوفـد البريطانى باسم أبو ظبى مذكرة جاء فيها :

١ ــ أن قبيلة بنى ياس هى القبيلة المسيطرة على الاقليم الواقـع غربى سـبخة مطى •

٢ ــ النشاط البحرى وأعمال صيد السمك فى شاطىء الظاهرة هى فى أيدى بنى ياس على الأغلب ، وأنهم يمارســـونها بتصريح من حاكم أبو ظبى ٠

٣ ــ أن انتماء بنى ياس والمناصير للمذهب المــالكى من مذاهب السنة يثبت أنهم لا يمكن أن يكونوا سعوديين ٠

٤ ــ كان لحاكم أبو ظبى أمير وقاض من ناحية ليوا ٠

٥ ــ أن أخا لحاكم أبو ظبى ولــد فى ليوا ٠

٦ ــ أن الحكومة البريطانية اعترفت منذ القــديم بسلطان شــيخ أبو ظبى على خور العــديد ٠

٧ ــ كان جميع من يؤم خور العــديد يعتبره من ممتلكات شــيخ أبى ظبى ٠ وكان على كل من يود الصيد على الساحل بالشباك أن يحصل على رخصــة من الشيخ ٠

٨ ــ كانت المنطقة الواقعة الى الشرق والجنوب من حزم سودانثيل بما فيها العقل والمجن تؤمها قبائل ابو ظبى ٠

٩ ــ أن الظفرة تقع ضمن المجال السياسى لشيخ أبو ظبى ٠

وهكذا تركت الحــدود معلقة وغير مرسومة مما دفع الى القــول : « انه من المتفق عليه بأن سبخة مطى تكون الحــدود بين السعودية وأبو ظبى ، كما أن حــدودها الغربية تبدأ من خور العــديد عند قاعــدة شبه جــزيرة قطــر ٠

وهكذا تحرم السعودية من منفــد على الخليج العربى الى الشرق من قطر ، وبقيت مشاكل الحــدود معلقة حتى تم حلها نهائيا فى عام ١٩٧٤ ٠

فى عام ١٩٧١ حلت السعودية خلافها مع سلطنة عمان حول واحة البوريمى عندما قام السلطان قابوس بزيارة للملك فيصل فى الرياض فى أكتوبر عام ١٩٧١ • وصدر بيان مشترك فى أعقاب هذه الزياره يتضمن اعتراف السعودية بالقرى الثلاث من واحة البوريمى (التى ضمت الى عمان • ثم كان عام ١٩٧٤ حيث تم حل مشاكل الحدود بين أبو ظبى والسعودية ، أما الخطوط العريضة للاتفاق فهى :

تنازل السعودية عن واحات البوريمى الست لأبى ظبى لقاء تنازل أبو ظبى عن مثلث من الأرض غرب أبو ظبى وشرق جنوب قطر بما هو معروف باسم سبخة مطى ، كما يتضمن الاتفاق انشاء ممر برى الى السعودية يصل الى خور العديد على الساحل الغربى لأبى ظبى ، وفى مقابل ذلك تتنازل السعودية عن آبار النفط التابعة والمستثمرة حاليا من قبل أبو ظبى والواقعة فى الجرف القارى المقابل لخور العديد (والتى ستصبح بموجب التعديلات الجغرافية الحالية هذه تحت السيادة السعودية) للامارات العربية المتحدة لا لأبى ظبى كامارة ، وتعطى أبو ظبى ممرا بريا الى خور العديد ومن هناك الى حدودها الجنوبية الشرقية ، وأسفر عن هذا الاتفاق اعلان السعودية اعترافها بدولة الامارات ، وتبادل التمثيل الدبلوماسى معها • فحققت السعودية كل مطالبها فى غرب أبو ظبى حيث حصلت على سبخة مطى الغنية بالبترول وخور العديد مقابل تنازلها عن مطالبتها بواحة البوريمى • وأصبح لها نافذة على الخليج الى الشرق من قطر • وهكذا أسدل الستار على مشاكل الحدود بين السعودية وأبو ظبى •

٣ ـ مشكلة الرصيف القارى فى أبو ظبى :

لقد تم اكتشاف البترول وبكميات كبيرة فى المنطقة البحرية من الخليج ويسود الاعتقاد بوجود احتياطى ضخم من البترول يكمن تحت

مياه الخليج العربى • وكانت بداية المشكلة اعلان الرئيس ترومان فى عام ١٩٤٥ سيطرة الولايات المتحدة على مصادر الثروة الواقعة تحت المياه البحرية الضحلة للرصيف القارى ، فسرعان ما أعلنت امارة أبو ظبى نفس اعلان الرئيس ترومان • ثم أدخلت الولايات المتحدة مبدأ جديد فى مفهوم المياه الاقليمية على أساس أن كل دولة تعتبر مسئولة عن أمن البحار الواقعه أمام شواطئها الى منتصف المسافة بينها وبين الشاطىء الآخر ، واستنادا الى ذلك فقد أعلنت السعودية عن امتداد حقوقها فى مياه الخليج الى خط وهمى يقع فى منتصف المسافة بين شاطئه الغربى دون رعاية لحقوق امارات الخليج ، ولذلك أعلنت الحكومة البريطانيه رفضها لهذا الادعاء الجديد من جانب السعودية ، وأنها ستتخذ الاجراءات اللازمة للمحافظة على حقوق امارات ساحل عمان طبقا لنصوص القانون الدولى الذى ينظم حدود المياه الاقليميه ، وفى عام ١٩٤٩ وبناء على نصيحة بريطانيا قدمت الامارات طلبا لجعل حقوقها تمتد من منتصف المسافة بين ساحل الخليج العربى وساحل ايران ، وقد أدى هذا الى اثارة خلاف مباشر بين السعودية والبحرين تمت تسويته عام ١٩٥٧ •

كما أصدر حكام الامارات بيانا فى عام ١٩٤٩ بينوا فيه أن قعر البحر والتربة السفلى الواقعة تحت مياه البحر والقريبه من المياه الاقليمية يجب أن يكون للحكام الامارات مطلق التصرف بها •

وقد أثار التفسير الآمريكى لحدود المياه الاقليمية خلافا حادا بين حكومات امارات ساحل عمان وبين شركات البترول فى الخليج التى ادعت بأن هذا التفسير يعطيها الحق تلقائيا فى أن تمتد منطقة امتيازها الى نهايه المياه الاقليمية التابعة للبلاد التى تعمل فيها • ولقد قبل شيخ البحرين هذا المبدأ تحت ضغط الحكومة البريطانية ، أما حاكما أبو ظبى وقطر فقد رفضا هذا التفسير وأصرا على أن تحصل شركات البترول على تراخيص جديدة اذا رغبت فى البحث عن البترول تحت مياه الخليج،

وأحيل هـــذا الخلاف الى التحكيم فأقرت لجنه المحكمين وجهه نظر حكام الامارات ، والواقع أنه فى كثير من الحالات لا يوجـــد رصيف قارى فى الخليج العربى • ذلك أن الأرض لا تمتد مباشرة الى البحر العميق ، فالبحر فى الجانب المعربى ضحل وتكثر فيه الشواطىء الضحلة المرجانية •

فلابد اذا من تخطيط الحـــدود المـــائية لكل المشيخات بعـــد وضـــع حطـــة يقبلها الشيوخ لتقسيم المناطق المـــائية ، وهـــذا من غير شك سيثير مشـــاكل كثيرة ••

١ ـــ من المحتمل أن نجـــد أن جزيره ما تعود الى احـــدى المشيخات تقـــع فى المنطقة المـــائية لمشيخه أخرى •

٢ ـــ كذلك هناك مشكلة الحلجان ، هل أن الحـــدود المـــائية تسير مع امتداد الحـــدود أو عند مدخل الخليج ؟

كانت هنالك خلافات بين أبو ظبى ودبى على حـــدود المياه الاقليمية، لذلك اجتمع الشيخ زايد والشيخ راشد فى ١٨ فبراير ١٩٦٨ ووقعا اتفاقية لتسوية الحـــد البحرى بين امارتى دبى وأبو ظبى : « بما أن الحد البحرى الحالى الفاصل بين امارتى دبى وأبو ظبى يبدأ من رأس حصـــــبان على الشاطىء ، ويمتد باستقامته باتجاه شمالى غربى عبر البحر مارا غربى آبار فتح التابعة لامارة دبى ، وبما أن الفريقين يرغبان فى اعادة تسوية هـــذا الحـــد فى سبيل مصلحه بلديهما وخير شعبيهما ، فقد تم الاتفـــاق بالرضا بين الفريقين على ما يلى :

١ ـــ تعاد تسوية هـــذا الحـــد بأن يضم لامارة دبى مسافة من البحر الواقع غربى الحد الحـــالى المذكور يكون موازيا طول قاعـــدته الأفقيـــة عشرة كيلو مترات ، تقاس على طول الساحل غربا من رأس حصبان وطول ضلعه الرأسى مساويا لطول الحـــد الحالى المشار اليه بحيث تقع هـــذه المسافة غرب آبار فتح ، وتمتد جنوبا بغرب حتى الساحل •

٣ ــ تصبح المساحة المذكورة أعلاه جزءا من ممتلكات وحقوق دبى ، وهى منطقة يؤكد الخبراء بأنها غنية بالنفط ، ولقــد تم تسوية النزاع على المياه الاقليمية بين السعودية والبحرين ، والسعودية وايران كما تم تسوية حــدود المياه الاقليمية بين عمان وايران ، كما جرت مفاوضات بين بريطانيا وايران على اعتبار حــدود المياه الاقليمية بين ايران والشارقة هى ٢٠ كم.

أما الرصيف القارى لدولة اتحاد الامارات فلم تحل مشكلته بعــد ، وستبقى عويصة ومستعصية وخاصة بعــد استيلاء ايران على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى .

٤ ــ مشــكلة الجــزر :

ان ضحالة مياه الخليج ووجود نهرى دجله والفرات وعملية المــــد والجزر وارتفاع درجة الحرارة واتجاه الرياح والتيارات المــائيه المحليــة من الأسباب التى أدت الى كثرة الجزر فى الخليج العربى ، بعض هــده الجزر مأهول بالسكان كجزيره فيلكا والبحرين وابو ظبى ، واكثرها غير مسكون ، معظمها جزر قاحلة أو شبه قاحله الا أن بعضها قــد يحوى ثروات معــدنية كالبترول فى أبو موسى وطنب الصغرى ، أو أن تستعمل مأوى للصيادين فى وقت الضرورة ، أو ان تستخدم لرســو السفن المــارة ، أو محطــة للتزود بالبترول ، أو أنها تضم مرافىء جيدة لرســو السفن مثل جزر البحرين وقشم وهنجام .

وكان بعضها يستعمل كمراكز لتجمع صيادى اللؤلؤ ، كما تستعمل كمراكز لتجميع صيادى الأسماك ، وقــد تتوفر فى بعضها المياه العــذبة للشرب والزراعة ، وقــد توجــد بها مراع ، وعموما فانها جميعها ذات موقع استراتيجى تصلح لاقامة منشآت عسكرية للدفاع أو الاســتعداد أو الوثوب على المناطق المجاورة ، ولقــد أثار وجود البترول مشكلة مئات الجزر غير المسكونة والتى كان الصيادون والغواصون يترددون عليهــا من

مختلف المشيخات والامارات دون أن تهتم واحـدة منها باثبات حقها فى ملكيتها ، وقـد عرفت حالات النزاع على الجزر قبل ذلك ، فسبق أن ادعت كل من قطر والبحرين ملكيتها لجزيرة (حوار) وقـد حكمت بريطانيـا بعائديتها الى البحرين فى سنة ١٩٣٨ ، ولكن مع ذلك فان النزاع على هذه الجزيرة ظل قائما ، وفى سنة ١٩٦٢ فرضت بريطانيا تحكيمها فى نزاع آخر بين أبو ظبى وقطر على ملكية جزيرة (حالول) فحكمت بملكيتها لقطر .

وكان لوجود البترول فى هـذه الجزر أثره على دفع السعودية الى منازعة امارات الساحل فى ملكية مئات الجزر التابعة لساحل عمـان تلك الجزر التى يتردد عليها الصيادون والغواصون من أهالى هـذه الامارات منذ عشرات السنين ، ولقـد انتهزت ايران الفرصة لتطالب ببسط نفوذها على كل الجزء الشرقى من مياه الخليج بالاضـافة الى عـدد من الجزر التابعة لامارة ساحل عمان ، وكان موضوع هـذه الجزر قـد بحث فى مؤتمر الدمام عام ١٩٥٢ الذى حضره بعض حكام الامارات ، وقال شيخ أبو ظبى فى هـذا المؤتمر بأن تراخيص الصيد وأعمال الغوص هى الأساس الطبيعى لاثبات ملكية جزر الخليج ، ولقد اعترضت السعودية بقولها : « ان الصيد والغوص كان دائما مشاعا لجميع أبناء الشعب العربى فى الخليج دون التقيد بالجنسيات الجـديدة » ، والحق أن حكام الامارات لم يكونوا يكترثون لاثبات حقوقهم فى الجزر الا حينما تكون مسكونة بصورة دائمة ، ولقـد شجع ذلك ايران على المطالبة بملكية بعض هـذه الجزر وخاصة تلك التى تحتل مركزا استراتيجيا هاما عند مدخل مضيق هرمز ، وايران فى الواقع تطالب بعـدد من هـذه الجزر فقد صرح زاهـدى فى باكستان قائلا : « ان لايران حقوقا مشروعة فى كل اتحاد الخليج العربى مع تحديده لبعض المناطق وهى جزر طنب وأبو موسى ووسط العرب » .

وتنتشر هـذه الجزر عند ساحل الامارات تخص بعضها هذه الامارة أو تلك ، وفى بعض الحالات فان الملكية تدعيها أكثر من امارة ، وجميـع

الجزر المواقعة بين قطر ومسندم جنوب خط عرض ٢٦ درجة تقريبا قـد اعترف بها على أنها تابعة لأبى ظبى التى تملك ما يقرب من ٢٠٠ جزيرة ، ويشذ عن ذلك جزيرة أبو موسى وصير أبو نعير التى اعتبرتها بريطـانيا تابعة الى الشارقة ، وطنب الكبرى وطنب الصغرى تعود الى رأس الخيمة ، أما سيرى ونابيوفارور تعتبرهما بريطانيا تابعتان الى ايران ، وحالول تعود الى قطر ، وهناك جزيرتان هما : ياسات وشراعوة تطالب بها كل من قطر وأبو ظبى ، أما الجزر الرئيسية فهى :

١ ـ حالول •• طالبت بها كل من أبو ظبى وقطر واعتبرتها بريطانيا تابعـة الى قطر وهى الآن مركز شركة شـل •

٢ ـ شراعوة لم تحـدد ملكيتها بعـد •

٣ ـ ياسـات •

ولقد عملت ايران على أن تصفى مشاكلها مع المملكة العربية السعودية لتضع خططها فيما يخص الخليج. وخلال اجتماع جـده فى أكتوبر ١٩٦٨ توصـل الشاه والملك فيصل الى حـل بشأن الجزر المتنازع عليها بين البلدين ، وهما جزيرتا فارس وعربى . حيث تبودلت الوثائق الخاصـة بالتصديق على الاتفاقية القاضية بحقوق السعودية على جزيرة عربى ، وايران على جزرة فارسى ، ولكن عند تعيين الرصيف طلبت ايران وجوب مرور الخط البحرى الفاصل من منتصف المسافة بين جزيرة خرج والساحل العربى وليس من منتصف المسافة بين الساحل الايرانى والساحل العربى، اذ أن جزيرة خرج تبعـد ٥٠ كم عن السـاحل الايرانى ، وهكذا كان التخطيط من مصلحة ايران •

ثم التفتت ايران لتحقيق مطامعها فى الخليج العربى ، ويرجع اهتمام

ايران الحديث بالخليج العربى الى آنه يمثل الطريق الوحيد لشحن صادرات البترول المتزايدة من ايران ، كما آن موارد البترول تحت مياه الخليج كانت من العوامل المهمة التى ساعدت على ازدياد اهتمام ايران بالخليج منذ الستينات ، بالاضافه الى الطموح القومى والحلم « باعادة امبراطورية كسرى » . ولهذا عملت ايران منذ مطلع الستينات على اجتذاب أمراء الساحل لتحقيق أهدافها فى تسهيل الهجرة الايرانية الى ساحل الامارات ، وقد تردد بعض الأمراء على طهران ، وكانت فاتحة هذه الزيارات هى زيارة الشيخ راشد بن مكتوم ، وتتجلى الغايات الأساسية من هذه الزيارات من الواقعة التالية : عند زيارة حاكم رأس الخيمة الى طهران فى نوفمبر ١٩٦٤ . وبعد أن عرض عليه الشاه استعداده لاجابة طلباته التى يريدها من مستشفيات ومدارس وأطباء فوجىء وهو فى قصر المرمر باعطائه وثيقة يوقع عليها بتنازله عن جزر بلاده .

ولقد رفض الشيخ ذلك الطلب ، وهكذا تتضح لنا نوايا ايران ومحاولتها لوضع قدميها فى الجانب العربى من الخليج وقد واتتها الفرصة التى سنحت عند اعلان بريطانيا الانسحاب من الخليج فى نهاية عام ١٩٧١، فكان أن استولت على جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى قبل الانسحاب البريطانى بيوم واحد ، ويبدو أن لبريطانيا الفضل الأكبر فى مساعدة ايران فى ضم هذه الجزر ، ففى ١٩٧١/٩/٧ قدم وليم لوس بحضور المعتمد البريطانى فى الخليج مستر جفير آرثر مقترحات موحدة الى كل من رأس الخيمة والشارقة لتسوية موضوع الجزر الثلاث وذلك بمناصفة السيادة وعائدات النفط مع ايران التى ستقوم بدفع منحة سنوية لكل من الامارتين مع تعهدها بعدم اذاعة نبأ نزول القوات الايرانية فى الجزر الا بعد مرور عام ونصف تجنبا لاثارة الرأى العام العربى ، وقد رفضت امارة رأس الخيمة هذا العرض الذى اعتبرته تواطؤا ايرانيا بريطانيا .

وفى حديث للشيخ صقر بن محمد القاسمى حاكم رأس الخيمة مع

مراسل جريدة الجمهورية البغــدادية أجاب سموه عندما سأله عن طبيعة المفاوضات التى أجراها وليم لوس معه بما يلى : « لقــد عرض علينــا لوس مشروع اتفاق مع ايران يقتضى بأن نسمح بموجبه بتواجــد بسيط لقــوة من الشرطة الايرانية فى جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى على أن يزداد حجم التواجــد على مراحل بغية التمويه على العرب وعــدم اثارة مشاعرهم مقابل أن يدفعوا لنا ١٠١٠٠٠٠ جنيه استرلينى سنويا ولمدة تسع سنوات . كما عرضوا علينا أن يدفعوا مقابل موافقتنا على ٤٩٪ من ناتج البترول الذى سيستخرج ، وأكدنا أن أرضنا عربية ولا يمكن أن نتخلى عنها » . ولقــد أنزلت ايران قواتها فى جزيرة أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى قبل خروج بريطانيا بيوم واحــد .

ولقــد صرح الشاه للمحرر الدبلوماسى للتايمز اللندنية فى عــددها الصادر فى ١٤ أبريل ١٩٧٠ بما يلى :

« انه قــد بدأ عصر جــديد للخليج ، وأن ايران ترى أن مصالحها الحيوية تحتم عليها حفظ الأمن والاستقرار به وذلك بالتعاون مع الدول المطــلة على سواحله ، وأن بعض الجزر المملوكة حاليــا لبعض المشيخات تهم ايران خاصة من الناحية الاستراتيجية ، وأنها تابعة لهــا أصلا ، وهى جزر طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى ، وأن ايران غير مستعدة اطلاقا لترى سقوط هــذه الجزر بيــد أعــدائها » ، وفى تصريح آخر لشــــاه ايران الى جريدة الفيجــارو الفرنسية بتاريخ ١٩٧١/٩/٢٨ قال : « ان الجزر الثلاث هى أراضى ايرانية ، لان والده ذكره بسيادته عليها قبــل الحرب العالمية الثانية » ، وكانت ايران تهــدد بعدم موافقتها على قيام اتحاد الامارات العربية ما لم تستول على هــذه الجزر الثلاث ، فقــد جاء فى الكتاب السنوى الأخضر عن وزارة الخارجية فى طهران ما يلى :

« ما لم تعــد هــذه الجزر الثلاث الى ايران فان الحكومة الايرانية

لن توافق قط على قيام الاتحاد الفيدرالى للامارات العربية فى الخليج ، بل انها ستعمل ضـــده •

بعد هذه الدراسة لمشاكل الحدود بين دولة الامارات المتحدة والدول المجاورة لهـــا والتى يحـــدونا الامل فى أن يتم الاتفاق على حلها بين الاخوة العرب ، وكذلك المشاكل المتعلقة بالمناطق الجزرية والرصيف القارى ، فان هناك بعض المشاكل المعلقة تنتظر الحـــل وهى :

١ ـــ الخلاف بين سلطنة عمان ورأس الخيمة حول حـــدود البلـــدين المشتركة والذى يصل الى حـــد الاصطدام المسلح بين البلدين بين وقت وآخر نتيجة للحساسية « الجغرافية والتاريخية » العميقة بين البلدين •

٢ ـــ هناك مشكلة كبرى وهى احتلال جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى من قبـــل ايران •

٣ ـــ تحقيق الوحـــدة الكاملة بين الامارات ، تلك الوحـــــدة التى ستحل مشاكل الحـــدود نهائيا وتقضى على الروح الفردية المتفشية عنـــد البعض •

وخاصة أن منطقة الخليج تواجه تحـــديا عالميا كبيرا نتيجة لثروتهـــا البترولية الضخمة واستعمالها البترول فى معركة المصير العربية • فلقـــد كتب ستيفنزس روزنفلد فى صحيفة الواشنطن بوست فى أوائل ســـــنة ١٩٧٤ ما يلى :

« لمـــاذا يجب أن تقف الدول التى تضررت أكثر من غيرها من زيادة أسعار النفط ببساطة مكتوفة الأيدى لتتلقى هـــذه البلية ؟

لمـــاذا لا تتضافر بعض هـــذه الدول على القيام بانقلاب أو بغزو

لاحـــدى الدول المنتجة للنفط من أجـــل تأمين مصدر موثوق لاحتياجاتها من النفط بأسعار معقوله ، ان الهند تستطيع على الأرجح أن تجتاح احدى امارات الخليج ما بين عشية وضـــــحاها وتسترجع بذلك قسطا من كل مطامحها القومية • لقـــد تمادت دول الخليج العربى وغيرها من الـــدول المنتجة فى مواقفها » •

ومن غير شك أن روح الاخـــوة التى تسود بين الأطراف المتنازعـــة والمصلحة المشتركة والمصير المشترك والموقف الاخوى والشعور بالمسئولية الذى تقفه المملكة العربية السعودية وباقى الامارات من بعضها البعض سيؤدى حتما الى القضاء على هـــذه النزاعات لينصرف الجميع الى عملية البناء والتعمير والوقوف صفا واحـــدا فى وجه التحـــديات المختلفـــة والالتفات الى المشاكل الأخرى لايجاد الحلول المناسبة لهـــا والتى من أخطرها قلة السكان والهجرة الأجنبية المتزايدة •

ان مشكله الامارات العربية الكبرى هى قلة سكانها ، وهناك عامل جـــذب قوى وهو البترول ، ولذلك أخـــذت الهجرة الأجنبية تفـــد الى هـــذه الدول وبأعـــداد كبيرة من مختلف الأقطار والجنسيات والاتجاهات والغايات ، فعلى دولة اتحاد الامارات تشجيع الهجرة العربية والا ستجد نفسها فى يوم قريب وقـــد أصبح سكانها العرب يكونون أقلية فى بلادهم ، وأن تعمل على قيام وحـــدة اقليمية بين الدول العربية الواقعة على الخليج لكى تتمكن من الوقوف فى وجـــه التحـــديات المختلفة التى تريد الانقضاض على المنطقة بكل شراسة ، ولكى تتمكن من استخلاص الأجزاء السلبية من الخليج ، وبامكان البترول الخليجى ورأس المـــال الفائض أن يلعب دوره فى تحقيق هـــذه الغاية الشريفة •

أما عن مطامع ايران فهى بلا حـــدود ، فقد وجـــدنا ما حـــدث فى وقت الشاه ، ثم عاصرنا الحرب الايرانية العراقية التى دامت ثمـــانى سنوات وهـــدفها أولا وأخيرا اثبات وجودها كحام للمنطقة ومسيطر عليها•

ولا شك أن قيام مجلس التعاون الخليجى الذى يضم جميع دول الخليج بالاضافة الى المملكة العربية السعودية أصبح وحدة اقتصادية وسياسية متماسكة ، ويستطيع مواجهة التحديات التى كان يعجز عن مواجهتها كل دولة بمفردها •

الحرب العراقية الايرانية

تعتبر مشكلة الحدود بين كل من ايران والعراق هى السبب المباشر لقيام الحرب بينهما ، الا أن الواقع هناك العديد من الأسباب غير المباشرة كانت ولابد أن تؤدى الى قيام الحرب بين الدولتين يوما ما ، فاختلاف نظامى الحكم بين الدولتين ، بالاضافة الى الخلاف المذهبى بين السنة والشيعة ، وكذلك تداخل السكان فى منطقة الحدود كما هو الحال بالنسبة لاقليم عربستان الواقع شرق شط العرب والذى يسكنه أغلبية من أصل عربى ، بالاضافة الى انتشار الوعى القومى فى المنطقة العربية قد جعل التعايش السلمى بين الدولتين بعيد المنال هذا اذا أضفنا أن غالبية الأماكن المقدسة الشيعية تقع فى العراق ، ويعز على ايران القوية الشوكة الا تكون العراق تحت سيطرتها •

والخلاف بين الدولتين ليس وليد اليوم بل يرجع الى القرن الثامن عشر حينما استقرت قبائل عربية فىمنطقة شرق شط العرب وأطلق عليها اسم عربستان ، وكانت تقع تحت السيادة العثمانية لفترة طويلة شأنها فى ذلك شأن العراق ، وقد حاولت ايران بشتى الطرق ضم المنطقة اليها، الا أن الباب العالى رفض ذلك تماما ، كما تأكد ذلك فى معاهدة القسطنطينية عام ١٩١٣ •

وبعد قيام الدولة العراقية الحديثة جددت ايران مطالبها فى شط العرب ، الا أن النتيجة التى تم التوصل اليها فى عام ١٩٣٧ بموجب

اتفاق بين الدولتين هـو تنازل العراق عن سـبعة كيلو مترات أخرى فى مواجهة ميناء عبدان (تم التنازل فى معاهـدات ١٩١٣ عن سبعة كيلو مترات تنتهى عند منتصف الشط أمام ميناء المحمرة) وتقرر تكوين لجان مشتركة لتنفيذ هـذا الاتفاق والنظر فى شئون الملاحة الأخرى المتعلقة بالشط ، ولم يشأ العراق أن تمارس هـذه اللجان نشاطها عندما شعر أن الايرانيون عاقـدون العزم على المشاركة فى ادارة الملاحة فى الشط .

وقـد مرت العلاقات بين الدولتين فى النصف الأول من هذا القرن بأزمات كثيرة ، واستخدمت كلا من الدولتين سلاح الأقليـات تحركه فى وجـه الدولة الأخرى ، فايران استخدمت الأقليـات الكردية والشيعية لتهـديد الوحـدة الوطنية العراقية ، والعراق بدأت تستخدم ما بين حين وآخر تحريك سكان عربستان لايجاد متاعب للحكم فى ايران خاصـة وأن العراق أصبحت ملجأ لكثير من سكان عربستان الذين هربوا فرارا من اضطهاد حكم الشاه .

غير أنه فى عام ١٩٥٥ أصبحت كل من ايران والعراق عضوين فى حلف بغـداد ، ولكن دون أن يصلا لحل لمشاكلهما الثنائية ، وان كانت العراق قـد اقترحت على ايران الالتجاء الى وسيط سويدى لحل الخلاف بين الدولتين ، ووافقت ايران على ذلك الا أن قيام ثورة العـراق حالت دون تحقيق الوسـاطة .

ولـما كان شاه ايران ضـد النظام الثورى الجـديد فقد بدأ يخلق له المتاعب ، اذا ما لبث أن أعلن فى نوفمبر عام ١٩٥٨ أن اتفاقية ١٩٣٧ غير مقبولة ، وكان رد العراق المطالبة بالسيادة على عربستان ، وتفجرت حوادث على الحـدود ، ودارت مفاوضات استمرت حوالى أربع سنوات الا أنها لم تؤد الى أية نتيجة ، وعادت الأمور الى أسوأ ممـا كانت عليه عقـب تولى حزب البعث مقاليد الأمور فى العراق عام ١٩٦٨ ، اذ قامت ايران فى

عام ١٩٦٩ بالرد على ذلك بالغاء اتفاقية ١٩٣٧ من جانب واحـد ، وبدأ التراشق ينهال من كل جانب ضـد الآخر ، وبدأ كل يؤلب الأقليات ضـد الآخر ،وقام كل منهما بطرد رعايا الدولة الثانية ، وبدأت ايران تشـعر بقوتها فى المنطقة وتعـد نفسها وريثه لبريطانيا العظمى بعـد تخليها عن ممتلكاتها فى قناة السويس فاحتلت جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى الواقعة فى مدخل خليج هرمز بالخليج ، كما وقعت اتفاقية مع سلطنة عمان أعطت بموجبها حـق السيطرة على مدخل الخليج، وكان الرد الذى قامت به بغـداد هو قطع العلاقات السياسيه مع ايران ، وظـل الأمر على هـذا المنوال حتى قيام حرب اكتـوبر عام ١٩٧٣ حيث رأت العراق أن الحكمة تقتضى حسن الجوار مع ايران حتى تتمكن بغـداد من المشاركة فى الحرب العربيه الاسرائيلية ، ولكن صدامات الحـدود ما لبث أن عادت فى فبراير ١٩٧٤ ممـا أدى الى قيام العراق بتقـديم شكوى الى مجلس الأمن الذى كلف سكرتير عام الأمم المتحدة ارسال ممثل عنه الى المنطقه ..

وبالاضافة الى ممثل الأمم المتحـدة قامت كل من مصر والجزائر والاردن وفرنسا بالوساطة التى أدت الى عقـد اتفاقية بالجزائر عام ١٩٧٥ سويت بموجبها مشكلة شط العرب وحددت حدوده بحيث تكون منتصف النهر وليست الشاطىء الايرانى كما كان عليه الحال من قبـل ، ووافـق العراق على بقية تعيين الحدود البرية وفقا للاتفاقيات السابقه على الوجود البريطانى ، وفى مقابل تلك التنازلات العراقية تعهد شاه ايران بعدم مد يد المساعدة للاكراد .

وكان من المفروض أن تعود المياه الى مجاريها ، ولكننـا نجـد أن طهران وقـد أسكر الشاه سيطرته على جيش قـوى مزود بأحـدث الأسلحة ويهـدف الى السيطرة على العالم العربى ، نجد أن الشاه يتلمس اى شىء لتعكير صفو العلاقات لا مع العراق فقط ،ولكن مع الأمة العربية كلها ودول الخليج بالذات ، فيوم أن ظهرت فى الوجود وكالة أنباء الخليج

العربى ثار الشاه وهدد بالويل والثبور لمجرد ذكر اسم الخليج العربى وليس الخليج الفارسى ، وكان رد العراق قيامها بتحديد أعداد الايرانيين الذين يقومون بزيارة المقدسات الشيعية فى العراق ، بالاضافة الى امتناع القنصليات العراقية عن منح تأشيرات دخول للايرانيين لغير زيارة الأماكن المقدسة ، الا أن التوتر بدأ يخف الى حد ما خاصة عام ١٩٧٧ ، وحتى رحيل الشاه فى يناير ١٩٧٩ احتفظ العراق بعلاقات طيبه مع الشاه ، وكان أهم مظاهرها فرض القيود على نشاط الزعيم الايرانى الدينى آية الله خمينى الذى ظل يعيش هناك خمسة عشر عاما مما دفعه الى مغادرة العراق الى فرنسا فى أكتوبر عام ١٩٧٨ . وعقب وصول الخمينى الى فرنسا بدأ الهجوم على بعض قنصليات العراق فى الخارج بأيدى أنصار الخمينى وبدأت مظاهرات شيعية داخل العراق تقلق حكامها .

وقامت الثورة الايرانية وقد ظهر الفتور فى العلاقات بين البلدين منذ البداية ، وما لبث الفتور أن تحول الى توتر ، وتحول التوتر الى عداء، وتحول العداء الى مواجهة ساخنه ، وكان موضوع الأقليات هى القشة التى قصمت ظهر البعير ، فقد بدأت مطالب الأقليات فى العراق تتبلور فى محاولات استقلال ، وبدأت الاستباكات ، وبدأت عمليات طرد رعايا الجانبين على نطاق واسع ، وبدأت حرب الاذاعات ، وتصاعدت حدتها ، وكان اليوم الثانى والعشرين من سبتمبر عام ١٩٨٠ تتويجا لكافة هذه الأعمال بقيام الحرب بين الدولتين . وقد أعلنت العراق أن هدفها من حربها مع ايران هو :

- الاعتراف بالسيادة العراقية على التراب الوطنى العراقى ومياهه النهريه والبحرية .
- انهاء الاحتلال الايرانى للجزر الثلاث التى استولت عليها ايران عند مدخل الخليج عام ١٩٧١ .
- تعهد ايران بعدم التدخل فى شئون العراق الداخلية .

واستمرت الحرب بين الجانبيين ثماني سنوات انتهت بوقف اطلاق النار في أغسطس عام ١٩٨٨ بناء على قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٨٨ ، وقد عبأ كل من الطرفين امكانياته البشرية والاقتصادية والعسكرية للقضاء على الطرف الآخر ، الا أن ما أمكن تحقيقه هو الخراب والدمار الذي تحمله كلا الجانبين ، هذا وانعكست الحرب على عدة أطراف :

ففي المجال العربي انقسم العالم العربي على نفسه ، فوقفت الغالبية العظمى تساند العراق بكافة امكانياتها المعنوية والمادية ، ووقفت دولتان تساندان ايران في مواجهة العراق العربية ، في حين ظل آخرون بعيدون عن الميدان ، وان كانوا ما بين حين وآخر يطلقون تصريحا أو ما شابه ذلك لرفع المعنويات العراقية •

أما على الصعيد الدولي فكان الصراع على أشده فقد أصبحت مياه الخليج مرتعا لأساطيل الدول الكبرى وغيرها ، كل يحاول ان يجد له دورا في اللعبة ، ولم تستطع القوتان العظميان القيام بذلك ، الا أن المصلحة الخاصة بهما وبتجار السلاح تقتضي استمرار الحرب حتى تظل المصانع والترسانات العسكرية في الشرق والغرب وحتى في آسيا تستطيع الانتاج والبيع بالعملة الصعبة أو المبادلة بالبترول المتوافر لدى الدولتين ، ولا يهم مصير الشعوب المغلوبة على أمرها •

ولا جدال أن حرب العراق وايران قد أثرت على المسيرة العربية من ناحية التنمية حيث أن ما انفق عليها وما قام بعض الاخوة العرب بتزويد أتون الحرب بالمال والمساندة كان من الممكن استغلاله في أغراض تنموية أخرى في دول عربية أخرى ، بالاضافة الى أن الوساطات التي كانت تبذلها الدول العربية المعتدلة والمباحثات التي كانت تجريها لايجاد حل للمشاكل العربية القائمة من قبل مثل المشكلة الفلسطينية والمشكلة اللبنانية قد أضاف عبئا آخر على العاملين في مجال حل المشاكل العربية ، بالاضافة الى

خلق جو عـدم استقرار فى المنطقة على الصعيد السياسى والأمنى خاصة لدول الخليج العربى •

ويجب أن نضع فى الحسبان أن دوافع قبول ايران للقرار ٥٩٨ كان من أهم أسبابه :

١ ـ الضغوط العسكرية :

وهى خاصة بالتطورات التى بدت على الجبهة العسكرية والتى توجت منذ منتصف أبريل ١٩٨٨ بعـدة انتصارات عراقية ، بدأت بتحرير الفـاو ثم الشلامجة وجزر مجنون فالزبيدات ثم حلبجة ومنطقة الحاج عمران ، كما سيطرت القوات العراقية على مدينة دهلران الايرانية مما أحدث انقلابا فى الموقف العسكرى لم تشهده ساحة القتال منذ عام ١٩٨٣ ، فلاول مرة تقف القوات الايرانية موقف الدفاع وتنتقل المبادأة من ايران التى كانت تحـدد موعـد الهجوم ومكانه على طـول الجبهة الى العراق ، غير أن الملاحظة الهامة هنا أن تلك التطورات ما كان لهـا أن تحـدث لولا الآثار التراكمية لمعارك السنوات السابقة التى أوضحت بجلاء ما يلى :

١ ـ عجز القوات الايرانية عن تحقيق النصر الحاسم الذى وعدت به القيادة على العراق فى الهجوم الأخير الذى بدأ مع نهاية عـام ١٩٨٦ « كربلاء ٤ ثم كربلاء ٥ » •

٢ ـ عجز القيادة الايرانية عن شن الهجوم الحاسم والأخير الذى كان مفترضا أن يقع بين نوفمبر ١٩٨٧ ومارس ١٩٨٨ •

٣ ـ تعرض مدن العمق الايرانى خاصة طهـــران وقم للضربات الصاروخية المؤثرة بعـد أن كانت آمنة منها فى السابق •

٤ ـ عجز ايران عن غلق مضيق هرمز أو منع الملاحة المدنية فى الخليج

رغم التهـــديدات المتكررة بغلق المضيق اذ ما انخفضت نسبة تصـــدير النفط الايرانى نتيجة الهجمات العراقية •

٥ ـــ اخفاق ايران فى اخضاع الدول العربية الخليجية عبر الابتزاز أو القـــوة حيث لجأت الكويت الى حماية ناقلاتها عن طريق حماية الدول الكبرى « الولايات المتحدة على وجـــه الخصوص » كما قامت السعودية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع ايران فى ٢٦/٤/١٩٨٨ •

وقـــد ترتب على ذلك اهتزاز مصداقية القيادة الايرانية أمام شعبها وفقدانها لتأثيرها السابق على المواطنين الذين كانت تدعـــوهم الى التطوع فيستجيبون بالآلاف لهـــذه الدعوة ، وقـــد اعترف بذلك صراحة رافسنجانى نائب القائد العام للقوات المسلحة الايرانيه فى تصريح له يوم ١٥/٧/١٩٨٨ حين قال « ان النقص الحاد فى أعـــداد المتطوعين الايرانيين المتوجهين الى جبهة القتال يدفع القيادة الايرانية الى زيادة أعـــداد المجندين كقـــوات نظامية فى الجيش الايرانى » ، وأدى الى انخفاض الروح المعنوية لدى الشعب الايرانى عموما وقواته المسلحة على وجـــه الخصوص • وانعكس بالسلب على درجـــة الاستعداد القتالى للقوات الايرانية ، الأمر الـــذى أفسح المجال أمام النمو فى حجم وقـــدرة المعارضين لاستمرار الحرب من الايرانيين •

٢ ـــ الضـــغوط الســـياسية :

ارتبط تصعيد الحرب من ناحية بمدى نجاح النظام الايرانى فى حشد الشعب فى مواجهة العراق ، ومن ناحية أخرى بمدى قـــدرة الدبلوماسية الايرانيه على التأثير فى المجال الدولى ، خاصة فى مجـــــال الحصول على أسلحة من الخارج ، وعليه تبلورت الضغوط السياسية فى شقين :

أولا — الموقـف الداخـلى :

حيث فشلت القوات الايرانيه فى تحقيق أهـداف القيادة السياسية التى وعـدت بانهاء الحرب قبل راس السنة الفارسيه فى فبراير ١٩٨٧ لتحقيق النصر النهائى والاطاحه بالنظام العراقى وادانته بمسئولية بدء الحرب ، وبالتالى واجـه الخمينى ضـغوطا متزايدة من جانب مؤيديه ومعارضية على السواء من أجل قبول القرار ٥٩٨ ، فقبل اعلان القبـول ببضعة أسابيع وقعت مصادمات بين المدنيين المناهضين للحرب وبين قوات الأمن فى مدينة أصفهان بوسط ايران ، تزامنت مع الخطاب العلنى الذى وجهه اثنان من كبار رجال الدين هما آيه الله الأكبر شـهاب الدين نجفى رئيس المركز الدينى بمدينة قم المقـدسة ، ومحمد رضا جوليبيجانى الرئيس السابق للمركز الدينى بمدينة مشهد يطالبان فيه وقف الحرب والبحث عن طريق للسلام مع الدول الاسلامية المجاورة - ويدعوان الخمينى للاستجابة الى مشاعر كراهية الحرب التى يحملها الشعب الايرانى .

ورغم أن رد الفعل الأولى الذى أبداه الخمينى كان الرفض المطـلق لهـذا النداء الا أنه حـذر من استخدام العنف مع المطالبين بانهاء الحرب، وقال انهم يشكلون قـوة ينبغى التحاور معها واقناعها بضرورة استمرار الحرب ، وهـو أمر يعكس احساس الخمينى بالتمزقات التى تعانى منها الجبهـة الداخليـة .

ثانيا — علاقات ايران الدولية :

كانت حركة العراق الدبلوماسية أكثر فاعلية لقـدرتها على المنـاورة وابداء المرونة ، وقـد بدا ذلك واضحا فى عـدم الاستجابة الدولية لدعوة ايران لادانة العراق بمسئولية بدء الحرب ، ورغم نجاح ايران فى استمالة سوريا وليبيا لصفها ونجاحها فى منع دول الخليج من الانضمام بشكل سافر الى العراق ، الا أن الدبلوماسية الايرانية ظلت عاجزة عن تطـوير هـذا

الموقف ، أكثر من ذلك ، وعلى العكس استطاع العراق بجهوده الدبلوماسية أساسا تغيير مواقف الدول التى انتقـدته فى بداية الحرب بحيث أصبحت تسانده ، واستطاع أن يتخـذ موقفا متوازنا يعتمد فيـه على التعـاون السوفيتى دون خسارة لاتأييد الغربى ، وأن يشترى أسلحة من مصادر غربية دون خسارة المصـدر السوفيتى •

والواقع أن سعى ايران لتوسيع نطاق الحرب واعتدائها على الكويت خلال عام ١٩٨٧ واثارة الشغب بمكه أثناء موسم الحج جعل الدول العربية الخليجية تقترب من العراق أكثر من أى فترة مضت ، ممـا أدى الى خسارة كبيرة للمكاسب الدبلوماسية الايرانية على الساحه الخليجية والعربية بشكل عام ، هـدا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان رفض ايران لقبول قرار مجلس الأمن الصادر فى يوليو ١٩٨٧ مع قبول العراق له فور صـدوره أدى الى زيادة التعاطف الدولى مـع العراق أكثر من ايران ، الأمر الذى انعكس بالتالى على مصادر توريد السلاح للبلدين ، بل أوشكت ايران أن تحاط بعزلة دوليـة شبه تامة •

٣ ـ الضـغوط الاقتصـادية :

وهنا نجـد أن الاقتصاد الايرانى عانى من سلسلة متاعب بنيويه طيله سنوات الحرب اشتدت وطأتها فى الفترة الأخيرة ومن أبرزها :

١ ـ الخسائر الناجمة عن ضربات الطيران العراقى للمنشآت النفطية، فقـد ذكرت بعض التقـارير أن الهجمات العراقية على مصافى البترول الايرانية تسبب فى فقدان ثلث طاقتها فى مجال التكرير فى الأسابيع السابقة لاسترداد شبه جزيرة الفـاو واضطرت ايران لاستيراد منتجات بترولية مكررة ، وفى المقابل فشلت ايران فى قطع شريان العراق الاقتصادى بحرمانه من حرية الوصول الى الخليج ، اذ تضخ بغـداد نفطا من خلال أنابيب تمر عبر تركيا والسعودية أكثر من النفط الذى تستطيع أن تصـدره ايران •

٢ ـ الخسائر الناجمة عن تكاليف الحرب التى قدرت بـ ٥ بليون دولار ـ شهريا خلال السبع سنوات الأولى ، وكذلك الخسائر الناجمة عن انخفاض أسعار النفط حيث انخفض سعر البرميل من ٤٢ دولار فى بدء الحرب عام ١٩٨٠ الى ما بين ١٤ ، ١٨ دولار فى عام ١٩٨٨ مع ملاحظة تضاؤل القدرة الايرانية على التعويض مقارنة بالعراق ، فعلى عكس العراق الذى دعا الى تكرار السلام وسارع بقبول القرارات الصادرة عن الهيئات الدولية الداعية لانهاء الحرب فان ايران رفضت وتشددت ، الأمر الذى خلق لدى العراق قدرة أكبر على تعويض الخسائر الحربية من خلال القروض والمساعدات العربية والدولية .

٣ ـ عسكرة الشباب الايرانى وارساله الى ساحات القتال بعشرات الآلاف اعتمادا على «الكم البشرى» مما أضعف القوة العاملة فى الاقتصاد.

٤ ـ توقف الدورة الاقتصادية بين ايران ومحيطها الطبيعى متمثلا فى دول الخليج العربى .

ثانيا ـ المواقف التفاوضية لطرفى النزاع :

بدأت المفاوضات فى جنيف فى ٢٥ أغسطس عام ١٩٨٨ وتوقفت فى ١٣ سبتمبر من نفس العام ، فعلى أثر القبول الايرانى لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ ثم الاتفاق ، بواسطة الأمم المتحدة ، على وقف اطلاق النار بين البلدين فى العشرين من أغسطس عام ١٩٨٨ على أن تبدأ بعده بخمسة أيام جلسة تفاوض مباشرة بجنيف .

وبالفعل عقدت أولى جلسات التفاوض بين وفدى البلدين ، العراقى برئاسة طارق عزيز وزير الخارجية والايرانى برئاسة على أكبر ولايتى وزير الخارجية بجنيف تحت اشراف دى كويلار الأمين العام للامم المتحدة فى الخامس والعشرين من نفس الشهر .

غير أنه لوحظ منذ البداية أن المفاوضات اتسمت بالبطء الشديد ، بل رأى البعض أن أجـواء المراحل الأولى للتفاوض كانت أجـواء استمرار للحرب أكثر منها أجـواء سلام • ففضلا عن الشكليات التى طغت على طرفى التفاوض ، حيث لم يتصافح أعضاء الوفـدين كما وضعت أجهـزة الأمم المتحدة فى قاعـة المؤتمرات بجنيف ثلاث طاولات مستطيلة بشكل مثلث دون أن تتلامس أطرافها بحيث تتجه أنظار أعضاء الوفدين الى دى كويلار لا الى بعضهم البعض ، فضلا عن ذلك اصطدمت المفاوضات منذ البداية بخلافات رئيسية حيث نظر الوفـد الايرانى الى المفاوضات على اعتبار أنها يجب أن تقتصر على تنفيذ القرار ٥٩٨ بنصه الحرفى وعـدم ادخال أية عناصر اضافية حتى ولو تطابقت أو تلازمت مـع روح القرار ومضمونه ، بمـا يعنى ضرورة صرف النظر عن موضوعات مرتبطة بروح القرار ومتلازمة معـه من موضوع تنظيف شط العرب ، وحرية الملاحـة بمضيق هرمز والخليج العربى ، والأكثر من ذلك أن ايران ترغب فى القفز على بنود القرار ٥٩٨ لتبحث أولا البند السادس منه الخاص بتشكيل هيئة دولية محايدة للتحقيق فى مسئولية بدء النزاع •

فى المقابل فان الوفـد العراقى رفض هـذا التفسير الايرانى للقرار ٥٩٨ على أساس أنه لا يعبر عن روح القرار أو مضمونه الحقيقى ، فالوفد العراقى رأى أنه يجب تنفيذ هـذا القرار خطوة خطوة بعـد مناقشة كل بند من بنوده ، والتفاهم على مضمون كل بند وكيفية تطبيقه بحيث يتم التحرك بخطى ثابتـة نحـو السلام الشامل ونحـو التسوية النهائية بين البـلدين •

وعلى هـذا الأسـاس طالب الوفـد العراقى ضرورة أن تنصب المفاوضات بداية على تنفيذ البند الأول من القرار ٥٩٨ ، أى كيفية تثبيت وقف اطلاق النار بمـا يتضمنه ذلك من وقف لجميع الأعمال العسكرية فى البر والبحر والجو ، وانسحاب قوات البلدين المتحاربين الى الحـدود

الدولية المعترف بها ، وهنا اصطدمت المفاوضات بعدة مسائل شائكة أدت الى تعثرها من أهمها :

١ — مسألة حرية الملاحة والاستفادة المتوازية من وقف اطلاق النار :

فقبل تنفيذ وقف اطلاق النار بأسبوعين صرح طه ياسين رمضان النائب الأول لرئيس الوزراء العراقى بقوله : « اننا لن نسمح بأن تستفيد ايران من كل امكانيات الخليج ومضيق هرمز منذ اليوم الأول لوقف اطلاق النار بينما لن يستفيد العراق من ذلك ؛ وبالفعل أصر العراق على عدم الرضوخ لاجراءات تفتيش السفن التجارية العراقية مؤكدا أن مبدأ وقف اطلاق النار بينهم وبين ايران يشمل كل مياه الخليج بما فى ذلك مضيق هرمز •

وعليه طالب الوفد العراقى فى مفاوضات جنيف بضرورة تحقيق توازن مقبول بالنسبة للاستفادة من وقف اطلاق النار بحيث لا يمكن تثبيته فعلا فى البحر ما لم يحصل العراق على ضمانتين :

الأولى . تتعلق بتأمين حرية الملاحة الكاملة لجميع سفن الشحن العراقية فى مياه شط العرب بعد تنظيفه ومضيق هرمز دون أن تتعرض لأى تفتيش من جانب ايران •

الثانية . تتعلق بايجاد ضمانة دولية بتطهير مياه شط العرب لكى يصبح هذا الممر — منفذ العراق الوحيد — صالحا للملاحة •

وأوضح الوفد العراقى أنه يمكن الانتقال الى موضوع انسحاب القوات الى الحدود الدولية بعد التوصل الى اتفاق رسمى مع ايران باشراف الأمم المتحدة بشأن هذه الأمور المتعلقة بتثبيت وقف اطلاق النار ، وهنا نلاحظ أن تلك الأمور وهى خاصة بنصف البند الأول من القرار ٥٩٨ من الممكن أن تستغرق وقتا طويلا ؛ بل يمكن أن تمثل عقبة أولية أمام

الانخراط فى محادثات السلام ، حيث أصرت ايران من جانبها على ضروره تفتيش السفن العراقيه العابرة لمضيق هرمز طالما أنه لا يوجد اتفاق سلام مع العراق ، كما تمسكت بضرورة الربط بين مسألة تنظيف شط العرب ومسألة الانسحاب الى الحدود الدولية ، وبالتالى أثيرت مسألة أخرى لا تقل تعقيدا عن السابقة وهى مسألة الحدود الدولية بين البلدين ،

٢ ــ الحدود الدولية :

ملف الحدود يعد من الملفات الرئيسيه المزمنة فى تاريخ العلاقات بين البلدين ، وظل دائما على قائمة الأسباب الرئيسية لنسوب أى خلاف بين البلدين ، لذا ليس غريبا أن ينتهى الأمر بالطرفين الى الوصول الى طريق مسدود نتيجة فتح هذا الملف الشائك والذى يغوص الخلاف بشأنه فى أعماق التاريخ ؛ ففى الوقت الذى تمسكت فيه ايران باتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ والتى تعرف الحدود بأنها على طول أعمق نقطة فى شط العرب ، أصر الايرانيون على موقفهم هذا ، واعتبروا أن اتفاقيه الجزائر هى التى توفر تعريفا صالحا للحدود العراقية الايرانية ، ولكن رفض العراقيون ذلك المطلب على اعتبار أن توقيعهم على تلك الاتفاقيه انما جاء نتيجة الضغط الواقع عليهم من الشاه القوى المدعوم من الغرب حينذاك ، واستند العراقيون فى تعريفهم للحدود الى معاهدة عام ١٩٣٧ والتى بمقتضاها يمر خط الحدود فى الضفة الشرقية لشط العرب ، بما يعنى وقوع شط العرب بالكامل تحت السيادة العراقية .

ومن هنا نلاحظ الآتى :

١ ــ أن شط العرب ليس حدودا أساسية فقط ، بل هو أيضا حدود تاريخية وثقافية ويعود الخلاف حوله الى أيام الدولتين العثمانية والفارسية عندما كان العراق جزءا من الأولى ، وبالتالى فان استعراض التاريخ الطويل من النزاعات حول هذا الممر المائى يؤدى الى الخشية

من أن يعيد التاريخ نفسه فى هـذه المنطقة الحساسة مثلما حـدث مرارا من قبـل .

٢ ـ العراق يرفض الربط بين حرية الملاحة فى شـط العرب ومضيق هرمز وبين الانسحاب الى الحـدود الدولية ، ويرى الوفـد العراقى أنه يجب أولا التوصل الى تفاهم بشأن كيفية تثبيت وقف اطلاق النار بحرا بعـد ما تم التفاهم على كيفية تثبيته برا وجـوا ، بمـا يحقق استفادة متوازنة للطرفين ، وهـذا يعنى ضرورة الالتزام الدولى لتطهير شط العرب وتأكيد ايران حرية الملاحة ، وبعد التوصل الى اتفاق فى هـذا الشأن يتم الانتقال الى مناقشة مسألة انسحاب القوات الى الحـدود الدولية .

٣ ـ عند مناقشة مسألة الحـدود تطالب العـراق بالسيادة الكاملة على شط العرب على أساس أنه نهر عراقى تاريخى بما يعنى ضرورة اعادة النظر فى اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ فتلك الاتفاقية من وجهة النظر العراقية عرضه لمـا تعرضت له الاتفاقيات السابقة من انتهاكات وفى ذلك يقـول طارق عزيز فى ١٩/٩/١٩٨٨ « أنه منذ وصول النظام الايرانى الى السلطة حتى الثامن عشر من يوليو ١٩٨٨ لم يدل أى مسئول ايرانى بتصريح يقول فيه أنه يحترم هـذه الاتفاقية ، لكن حكام ايران بعـد الهزيمة العسكرية التى لحقت بهم اكتشفوا أن اتفاقية ١٩٧٥ قائمـة لأول مرة بعـد عشر سنوات من وصولهم الى السلطة ، وثمانى سنوات من الحرب ، وبعـد عشر سنوات من التدخل فى شئون العراق الداخلية .

وأضاف عـزيز قائلا « أن حكام ايران ليسوا أحرارا فى أن يقتلـوا الاتفاقيات عندما يشاؤن وأن يخرجوها من القبور متى يشاؤن » وفى هذه اشـارة واضـحة الى « ضرورة دفـن تلك الاتفاقيات ليس فقط لأنهـا وقعت نتيجة وقوع ضغط على العراق ، وانمـا أيضـا لانتهاكها من قبل طهران منذ وصول الحكم الايرانى الحالى الى سدة الحكم فى طهران » .

والواقع أن المصاعب الحقيقية الكبرى فى هـذه المفاوضات ليست

نابعة فقط من الخلاف فى الرأى حول كيفية تنفيذ وتفسير هـذا البند أو ذاك من القرار ٥٩٨ ؛ بل نابعة أيضا وبشكل أساسى من أمرين رئيسين :

الأول : أن الوفـد الايرانى يتفاوض وهـو مقيد بتعليمات مشددة من أركان الحكم الايرانى للقوات المسلحة وخاصة بحجة الاسلام الهاشمى رافسنجانى رئيس البرلمـان ونائب القائد العام للقوات المسلحة ورئيس الجمهورية حاليا ، ولانه هو الذى أقنع آية الله خمينى بقبول القرار ٥٩٨ ، فهذه التعليمات تطلب من الوفد الايرانى انتزاع أربعة مكاسب رئيسية دون تقـديم أى تنازل يذكر للعراق خاصة فيما يتعلق بتوقيع أى اتفـاق مع الوفـد العراقى بشأن أى قضية من القضايا الجوهرية كمسألة الحدود أو السيادة على شط العرب أو أى شيء مشابه والمكاسب الأربعة الذى يطلب الوفـد الايرانى تحقيقها هى :

١ ـ تثبيت وقف اطلاق النار برا وجوا وبقـدر الامكان بحرا ٠

٢ ـ تأمين انسحاب القوات العراقية الى الحـدود الدولية طبقـا لاتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ ٠

٣ ـ تبـادل أسرى الحـرب ٠

٤ ـ تشكيل لجنة دولية للتحقيق فى مسئولية بدء النزاع ٠

وفى حالة نجاح الوفـد الايرانى فى تحقيق هـذه المكاسب فان المطلوب منه أن يؤجل الى مرحلة لاحقة غير محـددة تنفيذ البند الرابع من القرار ٥٩٨ الداعى الى تسوية كل القضايا المعلقة بين البلدين عن طريق المفاوضات ، أى أن الجانب الايرانى يرغب فى تكريس « الهـدنة المؤقتة » أو حالة « اللاحرب واللاسلم » ، ولعل ما يعطى هـذه التعليمات المشددة قـوة أن الخمينى يرفض بصورة قاطعة توقيع أى اتفاق سلام نهائى مع النظام العراقى الحالى ، وبالتالى فان تقـديم أى تنازل للعراق سواء على

(م ٥ ـ ج ٢)

صعيد حرية الملاحة فى الخليج والنفط أو على صعيد الحـــدود أو اتفاق الجزائر والسيادة على الشط ، أو أية أمور أساسية مشابهة سينعكس سلبا على التيار الذى أقنع الخمينى بقبول القرار ٥٩٨ أى على تيار رفسنجانى بما يتيح لخصومه التحرك ضـــده فى الساحة الايرانية •

أما الأمر الثانى الرئيسى فهو أن العراق يرفض تحقيق كل هـــــذه المكاسب لايران — والتى فى حالة تحقيقها تدعم وتقوى النظام الايرانى — دون أن يحصل العراق على مطالبه الأساسية التى تتلخص فى :

— توقيع اتفاقية جـــديدة للحـــدود تحل محل اتفاق الجزائر يتم بموجبها تأمين السيادة العراقية على شـــط العرب •

— توقيع اتفاق سلام يكرس تسوية شاملة لمختلف القضايا المعلقة بين البلدين ، ويضع حـــدا لأى تدخل فى شئون العراق الداخليـــــه ، ويساعد على ضمان الأمن والاستقرار فى منطقة الخليج العربى •

ومن هنا يتضح أن المصاعب الكبرى فى هـــذه المفاوضات مرتبطه بأمور جوهرية يتمسك بها كل من الطرفين ، ويصعب معها التوصل الى اتفاق فى مدى زمنى قصير فى ضـــوء المعطيات الراهنة وميزان القوى الحالى •

وفى محاولة للخروج من هذا المـــأزق سلك كل من الطرفين مسلكين مختلفين ، فمن ناحية سعت ايران الى الحصول على موافقة دى كويلار على مطالبها لكى يتولى « اقناع » العراق خاصة فيما يتعلق بوقف اطلاق النار والانسحاب وتبادل الأسرى وقبول اصـــدار قرار لجنة التحقيق الدولية حـــول مسئوليات بدء النزاع ، على حين أن العراقيين يرفضـــون هـــذا المطلب الايرانى ، ويطالبون بضرورة الوصول الى اتفاق ســـلام شامل ، ويعارضون قيام دى كويلار بأى دور يتجاوز اطار « الوسيط » لمساعدة الطرفين على كيفية تنفيد بنود القرار ٥٩٨ بما يؤدى الى تسوية

شاملة ونهائية دون فرض أى تصور معين على أى منهما ، ومن ناحيـة أخرى أعلنت العراق عن اعتزامها تحويل مجرى نهر تسـط العرب بحيث يتم فتح قناه عميقة باتجاه الغرب اذا فشلت المفاوضات العراقية الايرانية حـول بنـد النسـط •

هـذا وتجـدر الاشارة الى أن هناك بعض المسائل الأخرى التى لم تناقش بين الطرفين وعلى رأسها مسألة ترتيب الأمن فى الخليج العربى والاتفاق على تشكيل لجنة دولية لتحـديد المسئول عن بدء الحرب •

ثالثا ـــ مستقبل التسوية :

عند الحـديث عن المفاوضات العراقية الايرانية لابد أن يثـور تسـاؤلان :

١ ـــ هل ستنجح هـذه المفاوضات فى وضـع نهاية حاسمة للنزاع المرير ، وتوقيع معاهـدة سلام شامل بين العراق وايران ؟

٢ ـــ ما هو شكل التسوية المحتملة فى حالة نجاح المفاوضات •

١ ـــ مستقبل المفاوضات :

لا شك أن الموقف الايرانى الأخير يطرح بدوره تساؤلا هاما حـول الفهم الحقيقى لابعاده وما اذا كان موقفا تكتيكيا يحاول الالتفـاف على مجموعة الانتصارات العراقية الأخيرة والعزلة الدولية التى باتت تحاصر ايران ، أم أنه موقف استراتيجى يسعى الى اعادة بناء الواقع الاقليمى على أساس انهاء الحرب واعادة بناء الثقة مع الدول المجاورة ؟

ففى حكم المؤكد أن ايران قبلت وقف اطـلاق النار انقاذا لموقفهـا العسكرى والداخلى الذى أفرزته مجموعة العوامل السياسية والاقتصادية

والعسكرية التى سبق ذكرها ، والتى جعلت من القرار الايرانى ضرورة حتمية يفرضها العقل والمنطق والمصلحة الايرانية العليا •

وكان طبيعيا بعد صدور القرار الايرانى المفاجئ ان تختلف وتتباين الآراء بشأنه ، فهناك من اعتبر الخطوة الايرانية — فى ضوء طبيعة السياسة الايرانية وأوضاع الثورة — خطوة تكتيكية محدودة ، وليس سياسة استراتيجية بعيدة المدى ، وهناك من اعتبرها سياسة استراتيجيه نتيجة معاناة الشعب الايرانى من حرب استمرت ثمانى سنوات دون نصر يذكر •

وفى الواقع لكى ندرس كلا الرأيين لابد من تناول بعض الحقائق والعوامل الموضوعية مثل :

— الفوائد المباشرة لايران من قبولها القرار رقم ٥٩٨ :

فمما لا شك فيه أن هذا القبول سوف يقود الى كسر طوق العزله الدوليه التى كانت تحيط بايران ، وبالفعل لاحت تباشير الانفراج فى الأفق عندما أعلنت فرنسا فى ٢٣/٨/١٩٨٨ تخفيف الحظر على استيراد البترول الايرانى ، كما بدت بوادر تحسن مع لندن ، وفى نفس الوقت سعت الولايات المتحدة الأمريكية الى انهاء التوترات الكامنة فى العلاقات مع ايران ، فاستصدر الكونجرس قرارين فى سبتمبر ١٩٨٨ يقضيان بفرض عقوبات على العراق بتهمة استخدام أسلحة كيماوية ضد الاكراد ، الأمر الذى قد يعزز موقف ايران خلال المفاوضات من ناحية ويقود الى تقارب ايرانى أمريكى من ناحية أخرى •

واذا كان انهاء العزلة الدولية هو الهدف المباشر لايران من وراء قبولها القرار رقم ٥٩٨ الا أن ذلك فى الحقيقة لا يمثل كل مطامحها ، اذ أن هناك احتمالات كبيرة بأن تعمد القيادة الايرانية الحالية الى اعادة بناء

الثقة السياسية لدى تسعبها ، واعادة تنظيم القوات المسلحة ، وقــد تقوم أيضا بعملية تطهير للمسئولين عن الهزائم الأخيرة •

ومن هنا يرى بعض المراقبين أنه رغم اعلان ايران أن قبولها لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ ليس مناورة سياسيه الا أن ذلك لا يمنع القــول بأن الخطوة تعــد بمثابة الفرصــه التى استغلتها ايران من أجــل التقاط الأنفاس وكسب الوقت فى الاستعداد لجولة قتال جــديدة بعــد اتمــام اعادة تنظيم قواتها المسلحة ، واستكمال دمج قوات الحرس الثورى فيها ، تم اعادة توزيعها ونشرها ، خاصة وأن تنفيذ بنود وفقرات قرار مجلس الأمن يستغرق وقتا ليس قصيرا واجراءات مطولة ، وقــد يؤكد ذلك قيامها بمناورات بحرية ضخمة فى مضيق هرمز لمدة أسبوع فى نوفمبر ١٩٨٩ . ويخلص المحــللون الى وجــود احتمال قــوى باستئناف الصراع المسلح واشتعال الحرب مرة أخرى خاصه أنه لم يسبق من جانب طهران ما يؤكد سعيها الجاد نحو تحقيق السلام وقبولها لايجاد تسوية شاملة ونهائيــة للنزاع حتى الآن ، ويعزز هــذا الاتجاه تلك الروح التى سادت اعــلان ايران قبولها القرار ، وما اذاعه الخمينى ذاته من أن اتخاذه لقرار قبول وقف اطلاق النار مع العراق يعتبر « أشد فتكا به من تجرع السم » كذلك ما أعلنه الخمينى من « أنه قطع على نفسه عهدا فى المــاضى بمواصلة القتال حتى آخر قطرة من دمه » •

وفى الواقع لم يتوقف الحــديث عن احتمالات عودة ايران للحرب منذ اعلانها فى الثامن عشر من يوليو ١٩٨٨ قبول االقرار ٥٩٨ ، ولكــن النظرة المتأملة للامور تفترض آن مسار الصراع يتوقف على عــدة عوامل أبرزهــا :

أولا : أن تنجح ايران فى تحقيق توازن استراتيجى دقيق داخــل قواتها المسلحة يوازن بين الكيف القتالى والكم البشرى حيث ثبت من

خلال التجربة أن الاعتماد على التفوق البشرى لا يمكن أن يحقق نصرا حاسما ما لم يكن على المستوى القتالى للخصم •

ثانيا : أن يظل الموقف الايرانى الداخلى متماسكا ، وأن تعــود الى الجبهه الداخلية قــدرتها المفقوده على الصمود ــ خاصة بعــد وفــاة الخميني ــ وألا تنفجر الخلافات الداخليه واشتعال الصراع على السلطة، فضلا عن ضرورة نجاح السلطات الايرانيه الحاكمه فى مواجهة المعارضــة المسلحه المنظمة والمتزايده ، وما تعكسه من عقبات سياسيه وعسكرية أمام النظـــام •

ومن الواضح أن ايران قــد تأكدت أخيرا من استحالة وصولها لهذا التوازن المطلوب فى ظــل الظروف السياسيه والعسكرية والمعنوية القائمة بقبول وقف القتال . كما أنه من الواضح ان الحرب قــد مثلت الطــابع السائد فى عقيدة النظام الحاكم فى طهران وأن التمسك بهــذه العقيــدة أصبح أمرا مرتبطا بمصير النظام ذاته . وعليه لو تأكدت القيادة الايرانية من قــدرتها على الوصول الى مثل هــذا التوازن خلال فترة زمنيــة قصيرة ما كان لهــا أن تتوقف عن القتال ، فالعامل الأول الخاص بالتوازن العسكرى يتطلب تحقيقه عــدة سنوات ، هــذا اذا افترضنا ان كل ما تطلبه ايران من الأسلحه والمعــدات لاحــداث التوازن المطلوب محقق •

أما العامل الثانى وهو الخاص بالموقف على الجبهة الداخلية فى ايران فيصعب فى الوقت الحالى التفهم بتطوراته بعــد اختفاء الخمينى عــن مسرح الأحــداث فى ايران •

وأن أمكن القول أن الصراع على السلطة بين الثــلاثى الحاكم فى طهران « خامينى ورفسنجانى وموسوى » سوف يكون لــه بغير شــك انعكاساته على الموقف التفاوضى الايرانى فى محادثات السلام سواء نحو دفــع المحادثات قــدما للوصول الى اتفاق سلام أو نحو مزيد من التشدد

الذى قد يساعد على تقديم ولاياتى للرأى العام الايرانى بأنه المفاوض الصلب الذى يفعل بالحوار ما لم يفعله الحرس الثورى •

ولكن ماذا لو نجحت ايران فى تعطيل العرضين السابقين « التوازن ـ صمود الجبهة »يبرز دور العامل الخارجى متمثلا فى القوى العسكرية من ناحية والموقف العربى من ناحية ثانية •

● دور القوى الكبرى :

هناك رأى يقول بأن حرب الخليج ما كان لها أن تتوقف ولن يكون لها أن تنتهى بدون الاتفاق الأمريكى السوفيتى على ذلك ، ويستدل على ذلك بالاتفاق الأمريكى السوفيتى على استصدار القرار ٥٩٨ الذى هيأ المناخ اللازم لحدوث التغيير فى الموقف الايرانى ، كما أن تحرك دى كويلار الأمين العام للامم المتحدة كوسيط ما كان له أن يؤتى ثماره لولا التأييد والدعم السوفيتى والأمريكى له •

وفى الواقع أن هذا الرأى يتجاهل ارادة طرفى النزاع ، فالاتفاق الأمريكى السوفيتى على انهاء الحرب وفقا للقرار ٥٩٨ منذ عام قبل القبول الايرانى للقرار كان عاملا مهما ساعد على توفير الأجواء المناسبة التى تدفع اتجاه التسوية ، الا أنه لم يكن العامل الوحيد بدليل استمرار القتال بعد صدوره لمدة عام ، أى أن الاتفاق الأمريكى السوفيتى وان كان قد خلق شروطا ضرورية لاحلال السلام الا أنه لا يشكل بحد ذاته آلية تعمل بصورة ميكانيكية وفورية للوصول الى السلام ، وعليه يمكن النظر اليه كعامل مساعد وليس العامل الوحيد الحاسم •

ولعل الهدف من وراء الاتفاق فى ظل المناخ الجديد بين العملاقين هو العمل على تفادى مخاطر الحرب خاصة حرب الناقلات ، التى بدأت تؤثر منذ عام ١٩٨٤ على مصالح تلك الدول بشكل عام والمصالح العربية

بصفة خاصة ، وعليه يتعلق دور القـوى الكبرى فى المستقبل بمدى ما يمكن ان تمثله العودة لحالة الحرب من مخاطر على تلك المصالح •

ومن هنا تبرز أهمية الموقف العربى الموحـد لاحـداث التـوازن المطلوب - ليس ازاء جيرانهم فحسب ولكن أيضا لممارسة الضغط على القوى الكبرى من أجل أخـذ المصالح العربيه فى الاعتبار ، وبالطبع فان مثـل هـذا الموقف يمثل عاملا هاما فى امكانيه تحويل القرار الايرانى الى قرار استراتيجى يهـدف حقيقة الى السلام •

ويثور تساؤل هام حول الجهود فى الأمم المتحدة ازاء امكانية احلال السلام فى الخليج خاصة أنها تعـد فى مقـدمه دوائر التنظيم الدولى التى تصـدت الى الصراع العراقى الايرانى بالمناقشة ، وتلمس السبل لحـله بالوسائل السلمية متمثلا فى بيان رئيس مجلس الأمن الصادر فى ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠ وقرارات مجلس الأمن أرقام ٤٧٩ لعام ١٩٨٠ ، ٥١٤ ، ٥٢٢ لعام ٨٢ و ٥٤٠ لعام ٨٣ ، ٥٥٣ لعام ٨٤ و ٥٨٣ ، ٥٨٦ لعام ٨٦ •

مما يوضح مدى حرص تلك المنظمة الدولية على انهاء القتال ، وبالتالى يتزايد احتمال تقـدم مباحثات السلام فى ظل استمرار نشاط دى كويلار مع التأييد الدولى لجهوده خصة مع غياب مبادرات فردية للتسوية من الدول الكبرى وعـدم اهتمام كافى من جانب المنظمات الاقليميه والدولية الاخرى•

واذا سلمنا بامكانية الوصول — أن آجلا وعاجلا — الى تسـوية سلمية فى نهاية المطاف اذن ما هـو شكل التسوية المحتملة ؟

أولا — بالنسبة لمسألة شط العرب هناك عـدة احتمالات :

اما أن يتم العمل باتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ أو العمل باتفاق ١٩٣٧ مع اعطاء بعض الامتيازات لايران التى لا ترقى الى حقوق السيادة ، أو أن يوضع شط العرب تحت اشراف دولى •

فى الواقع أن الحديث يدور حول عبارة العودة الى الحدود الدولية دون توضيح ماهية تلك الحدود هل هى حدود عام ١٩٧٥ أم ١٩٣٧ أم ماذا ؟

وفى الأغلب الأعم أن المقصود بها حدود عام ١٩٧٥ التى تقاسم شط العرب بين البلدين ، على أن العراق بعد الانتصارات الأخيره يحاول جنى الثمار ، وبالتالى يرغب فى تغيير تلك الحدود ، وتمثل اتفاقيه ١٩٣٧ أقصى مطامحه ، الا أن العمل بها احتمال ضعيف لأن معناه اعتراف ايرانى بالهزيمة .

أما الاحتمال الثالث فمعناه أن أهم قضية فى التسوية لا زالت معلقة ، وبالتالى فمن الأرجح أن يتم الأخذ بالاحتمال الأول ، فاتفاقية عام ١٩٧٥ تمثل أيضا مكسبا للعراق خاصة اذا ما تذكرنا أن ايران كانت قد تلكأت فى تطبيق هذه الاتفاقية قبل اندلاع الحرب .

ثانيا – بالنسبة لمسئولية بدء الحرب . هناك ثلاثة احتمالات :

اما أن تدين اللجنة الدولية – التى سيتم الاتفاق على تشكيلها – ايران أو أن تدين العراق أو أن تصل الى قرار يوضح مسئولية الطرفين عن نشوب القتال ، ومن الأرجح أن يتم الأخذ بالاحتمال الثالث ، لأن الأول غير مطروح على الساحة السياسيه ولا يتوقعه المراقبون فى الوقت الراهن ، والثانى معناه اعطاء الشرعية لايران لمعاقبة المعتدى على حد تعبير المسئولين الايرانيين ، لذا قد يكون من المفيد تحميل الطرفين مسئولية اندلاع القتال حتى لا يجد أى منهما سندا لمعاودة القتال مرة أخرى .

الازمـــــة اللبنـــــانية

منذ أكثر من خمسة وعشرين عاما تقـدمت بموضـــوع للمناقشه ، للحصول على درجه الدكتوراه فى العلوم السياسية من جامعه القاهره ، وكانت أول رساله من نوعها عن لبنان ، وكان الموضوع هـــو « سياسه الحـــكم فى لبنـــان » •

وقـــد انتهيت بعـــد أكثر من خمسمائه وخمسين صفحه من البحث الذى استمر خمس سنوات الى القـــول :

« والآن ، وقـــد استعرضنا سياسة الحكم فى لبنان من جـــوانبها المختلفة ، يخطر على البال تعبير لأحـــد الكتاب اللبنانيين يصف به وضع بلاده فى جملة موجزة هى « نحن فى لبنان بلا رأس ، بلا حكم ، الفوضى دليـــل الوجـــود » •

وقـــد بنى هـــذا القول أو استند فيه الى العـــديد من الأسباب ، منها ما يتعلق بالمحكومين أنفسهم ، ومنها ما يتعلق بالحكام ، وسنوجز هـــذه الأسباب فيما يلى :

أولا — الشـــــعب :

من العرض السابق يمكننا أن نستخلص أن الوطنية فى لبنان ما زال يعتورها الابهام والحـــذر ، وينقصها ايمان المواطنين • ويعود ذلك الى الدور الذى لعبته الارساليات الأجنبية وبعثـــــات التبشير والاستعمار وأعوانه ، اذ أنها جميعا كانت من عوامل تفكيك المجتمع اللبنانى ووصوله الى الحالة التى أصبح كل فرد يشك فى نوايا الآخر •

ولن يصبح لبنان وطنا كاملا بالمعنى الصحيح والعميق للكلمة الا عندما يؤمن به الجميع ، ويتم ذلك عندما لا يتطلع أبناؤه الى غيره ، وألا ينتظروا

الخير الا عن طريقه ، فحب لبنان والتغنى به وبسحره وجماله شىء ، والايمان به شىء آخر ، والتعلق بتوطيد أركانه ودعائمه أمر بالغ الأهمية.

ونظرة اللبنانيين الى المجال العربى تنحصر فى فكرة استثماره ، وهده النظرة يجب أن تزول من النفوس نظرا لاستحالة هـذا الاستثمار يوما بعـد يوم ، ومتى أدركوا دلك سيعمدون الى وضع بعض الأسس النابته والخطط الكفيلة بازدهار بلادهم ، وسيكون للمجال العربى فيها النصيب الكبير ، ودلك لان الواقـع العربى والحاجات المشتركة ستكون أساس التعامل ، والايمان بالعقيده والمبادىء والتمسك بها والدفاع عنها من أولى الأمور التى يجب أن تغرس فى نفس المواطن اللبنانى بحيث لا يصح فيه وصف أحـد نوابه حيث قال . « مادا عساى أقول فى شعب يرفع رجلا الى قمه الوطنيه ، ثم لا يلبث حتى يجره الى القـاع ، ثم يعود بعـد دلك بقليل الى استغفاره ، وفى شعب يهتف لسياسى آخر ثم يرفعه الى مقام الرئاسه ، ثم لا يلبث بعـد ذلك حتى يعمل على تدميره تدميرا كاملا لا اقتصاد فيه ولا اعتدال ، وفى شعب يتوله بزعيم ويرفعه الى مصـاف كبار الرجال حتى ادا استشهد هـدا الزعيم بعـد ان لعب دورا لامعـا فى الميدان العربى نسيه أو تناساه ، ومن لم ينسه من المواطنين لا يتردد فى أن يهيل التراب على ذكراه » .

ثانيا ـ الوضـع العـام :

خلال السنوات الأخـيرة تغيرت الأوضـاع السياسـيه فى معظم الدول العربية المجاوره والقريبه من لبنان ، وكان هـذا التغيير ينعكس فى العادة على لبنان ، اما على الصعيد الاقتصادى أو الاجتماعى ، وسبب ذلك يرجع الى ما يطلق عليه اسم الحريه ، وكان نتيجة ذلك أن « أصبح لبنان من ناحية استغلاله كمكان للتجسس نسيج وحـده فى موقعـه الجغرافى ، وفى ضوء الملابسات السياسية المسلطة على موقعه والتى تجعل الأجهزة الأجنبية تعبىء عملاءها لاستغلال فرص العمل فوق أراضيه ،

والقيام بالنشاط المستمر لتنفيذ مآربها وتحضير مؤامرتها على ســـلامته وسلامه أشقائه العرب ، وقــد ساعدت التناقضات السياسيه والجعرافيه والاجتماعية ، كما ساعد تقصير الدولة على تمكين الأجهزة الأجنبية من بث عملائها وتنشئة عملاء جــدد لها فى لبنان . يقومون بالمهام الموكولة اليهم من جمع الخرائط والمعلومات عن المواقــع العسكرية والجيوش العــربية الى معرفة الوثائق السرية وكل ما يهم أسياد الجواسيس معرفته عـــن شـــئون لبنـــان » .

والمتتبع لأحوال لبنان الاقتصاديه يجد أنها كانت فى ازدهار يوما بعد يوم ، فاذا ما حللنا عوامل الازدهار ، نجد أنها عوامل عرضية ـ المفروض أن تكون مؤقتة ـ الا أن العكس يحــدث فى لبنان فهو يعيش فى رخاء ، « وهــذا الرخاء الذى كانت تعيش فيه كان على حساب أخلاق لبنان ، لأن لبنان ما تعود يوما أن يعيش من موارد للرذيلة ، اللبنانيون يربأون أن يصبح لبنان مسرحا للدعارة والكباريهات والقمار فى حــين أن الدول المجاوره تحاول أن تبنى اقتصادياتها على أساس الانتاج الزراعى والصناعى، والتاريخ خير شاهد على أنه ما من دولة تمكنت من الاستمرار فى الحياة الا على أساس الانتاج المثمر » أن لبنان يعيش فى بحبوحة اقتصادية لا تمت بأية علاقة للنظريات الاقتصادية الخاصة بتطوير الانتاج أو زيادته .

ثالثا ـ القيـــــــادة :

القيادة السياسية فى لبنان مسئولة الى حــد كبير عن أوضاعه التى يعيش فيها ، وقــد تكون علة لبنان هى فى احتكار قياداته للعمــل السياسى من ناحية ، ورضاء الشعب عن هــذا الحال شجع القــادة على التمادى فى تصرفاتهم ، والشعب راض لانه ما دام الفرد يحقق الدخل الذى يبغيه ـ بطريقة أو بأخرى ـ فلا يهمه أن يكون الحاكم معتدلا أو متطرفا ، ولكن مما لا شك فيه أنه سيأتى يوم يثور الشعب فيه عندما يشعر أن نظام الحكم الذى يسيره قــد حرمه من تحقيق مكاسب شخصية . وقــد حــدث ذلك

فعـــلا فى أبريل عـــام ١٩٧٥ وان كان السبب لا علاقـــه لـــه بالاقتصاد . أن أقصى ما يحتاج اليه لبنان عند قادته هـــو الفهم ، وأقصد بالفهم هنا وعى العـــوامل النفسية التى تسببها الأوضاع المتردية والصعوبات التى تواجـــه المحرومين والمبعدين عن مصادر القوة والثروة والانتفاع بخبرات البلاد ، وهـــذا الفهم النابع من سعة الأفق وحسن التدبير ومن ســـلامة النية ومن القصد للتعرف الى أسباب الازمات ، هـــذا الفهم هو الـــذى يطالب به الشعب ويصر على أن يتحلى به القادة المسئولون .

هؤلاء القاده يجب أن يرتفعوا فوق العقـــد النفسية التى تشوه مواقفهم وتفسد تصرفاتهم .

هؤلاء القادة يجب أن يكونوا أقوى من الأحـــداث فيقفوا منها موقف المصرف والمدقق والعـــارف الأريب .

(ان لبنان يريد قادة يقـــدمون برنامجهم الرامى الى اقتلاع جـــذور التناحر والاستغلال الطائفى من السياسة اللبنانية) .

(يريد قادة لا يسرقون ولا يسمحون بالسرقة) .

(يريد قادة يعتبرون الدولة مؤسسة فى خـــدمة الصالح العام لا مزرعة للانصار والمحاسيب وزبونات الانتخابات) .

(يريد قادة يكونون فى خـــدمة العامة . فى خـــدمة الفقراء لا فى خـــدمة عشرة أو عشرين رأس مالى) .

(يريد قادة لم يلوث أيديهم المـــال ولا الوباء) .

ويرى البعض أن « أكثر السياسيين فى لبنان كافرون بالشعب لأنهم كافرون بقـــدسية رسالتهم ، عصابات الأموال التى وضعتها الظروف بين أيديهم هى عـــدتهم لشراء مصادر النفوذ ، ومن لا مال له منهم يتمسح

عند الأعتاب بخـــدمه السلطان ورصاء الثروة ، (أنهم هم الذين جعلوا من لبنان مزرعة ، ومن الدولة شركة مساهمه . ومن الموظف سمسارا . ومن القانون شبكه لاصطياد الضعفاء وسلاحا لتكريس فقر الفقير وزيادة مال الغـــنى) •

(كل شيء وضعوه بين أيدى المغـــامرين ، كل شيء هـــو موضوع مساومات وتسويات حتى لقمة الفقير . وحتى أوجاع المريض ، وأخيرا حتى فرحـــة الجيل المتطلع بأمل الى مستقبل يحميه ويضمن حريته •

(الشعب الساذج فى لبنان • هؤلاء هم قادته ، فهو لا يدرى كيف يتخلص منهم ، أنهم كنبات الفطر ينمو الواحـــد منهم وراء الآخر ، لان الشعب لم يهتد بعـــد الى سرالخلاص •

وسر الخلاص هـــو تدمير السياسيين المحترفين تدميرا لا اقتصاد فيه ولا اعتدال ، فى عزلهم وابعادهم عن مراكز السلطة ، وفى تغيير قواعـــد حياتهم الاقتصادية ، وفى معاقبة الموظف الذى يسيطر على مال المواطن ، والدركى الذى يدوس كرامة الفلاح ، والتاجر الذى يحتكر رزق الفقير ، والصانع الذى يطلب الحماية ليسرق مال الشعب ، والنائب الدى يدخل الى المجلس ليكون من أزلام الدولة ، والوزير الذى يسخر الحكم لمصلحة المفـــاتيح الانتخـــابية •

سر الخلاص هـــو فى « أنسنة القانون ، وفى تأديب كل خارج عليـــه ومنتهـــك لحرمتـــه » •

(ان العـــدد الكبير من المواطنين . من المثقفين المتحررين ، من أبناء الجيل الجـــديد يجمعون اليوم ، مسيحيين ومسلمين على أن المخرج الوحيد من الكارثة هـــو فى بناء لبنان جـــديد ، هـــو نقل القيادة الشعبية من أيدى الساسة الرجعيين الذين فشلوا ، وأودوا بالبلاد ــ لتغطية فشلهم ــ الى

حافـــة الخراب ، هـــو فى بعث تفكير سياسى جـديد قـــائم على القيم الحيانية الحقيقيه ، على العـدالة الاجتماعية ، على التنظيم ، على الحرية الحقيقيـــــــة) •

رابعا ــ الحـــــكم :

(علة لبنان اليوم هى كما كانت منذ أن كان لبنان ، فى « لبنان الحكم » ومشكلة الحكم فى لبنان تتلخص فى كونه عـديم الشعور بمسئوليته أو قليل الشعور بها على الأقل ، وسيبقى الحكم فى لبنان مشكلة ما دام الرمز كـــــذلك) •

نعـد (استحالت أجهزه الدوله الى أجهزة طائفية يعتبر فيها المسلم أنه موظف لأنه مسلم ، ويعتبر المسيحى أنه موظف لأنه مسيحى ، لا بتأثير شعور وطنى ولا بدافع القيام بواجب الوظيفة فى سبيل الوطن » •

(ولم يات بعـد الى الحكم رجل عنده الجرأة فى الاعراب عن أفكاره عاليا ولا عنده الجرأة فى تنفيذها) •

حاجـــة لبنـــان

ان لبنان فى حاجـة الى اصلاح ثورى فى كافة المجالات :

- فى الأسس الرئيسية فى انتظام الدولة •
- فى تحرير الرئاسات من التوزيع الطائفى •
- فى الاعتماد على كفاءة الموظف لا الطائفة التى ينتسب اليها •
- فى حقـل التشريع •
- فى نظـامه الانتخـابى •
- فى قـوانين الاقتصاد والمـال •
- فى قـوانين الأحـوال الشخصية •
- فى النظـام القضـائى •

ـــ في نظرة المواطن الى وطنه وايمانه به •
ـــ في التخلص من فكرة طمـــع العرب بأرضه •

(ويوم أن تذوب « عقـــدة الغبن » لدى أكثرية المسلمين ، وتذوب « عقدة الشك » والتخوف لدى أكثرية المسيحيين ، سيوجد المواطن اللبناني ذو التفكير الواعي والتصرف الصحيح لا الانفعالي) •

(ومتى وجـــد هـــذا المواطن ، وجـــد المجتمع اللبناني الموحـــد ، وجـــد لبنان الذي نحلم به جميعا ، لبنان الخير والحرية والعـــدالة) •

(يوم ذاك ، ولا أعتقـــد أنه ببعيـــد ، سيجد لبنان نفسه عضوا في الجسد العربي مشاركا اياه في كافة آماله وآلامه ، متحملا نفس النصيب الذي يتحمله أي قطر عربي آخر ، متخلصا من خرافة وضعه الخاص •

لقـــد أدبرت فكرة لبنان الصغيرة الى الابد ، ومرددوها يؤمنون بينهم وبين أنفسهم بأنها وهم كبير ، وأنها تتعارض مع مصلحة شعب لبنان مسلميه ومسيحييه ، ولكنها ستبقى كفكرة لمجرد الابقاء على قياداتهم الرجعيـــة الطائفيـــــــة •

ان أمل لبنان ليس الا في شبابها الذين لم تلوثهم بعـــد الطائفية أو التعصب الأعمى •

والآمال كبيرة •• وستتحقق يوما ما بتحقق وحـــدة الهـــــدف في الوطن العربي الكبير تحت ظل راية القومية العربية المنادة •

وبعـــد •• والآن ••

ورغم قيام حرب مدنية لا تبقى ولا تذر تجرى على أرض لبنان ـــ الذي تتجاوز مساحته عشرة الاف كيلو متر مربع بقليل ـــ الا أنها حرب محسوبة من كـــلا الجانبيين ••

ومنذ آن عرفت لبنان كمتصرفيه خاضعة للحكم العثمانى فانها كانت تحمل بين طياتها جـذور التفرقة والصراع بين سكانها الذين كانوا ينقسمون الى طائفتين فى ذلك الوقت ، وهما الدروز والموارنة ، وليس هناك مجال لسرد الأحـداث التاريخية ، ولكن يكفى أن أشير الى أحـداث عام ١٨٦٤ والتى بموجبها تدخلت كل من انجلترا وفرنسا لدى الباب العالى ، وأصبح للبنان وضـع خاص داخل الامبراطورية العثمانية ، وكانت لبنان المتصرفية فى ذلك الحين تحتل منطقة الجبل فقط ، وهـو ما أطلق عليـه اسم لبنان الصـــغير •

ومرت الأيام وقامت الحرب العالمية الأولى ، ووضعت سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسى ، وتصرفت فرنسا فى لبنان بحرية تامة يؤازرها فى ذلك غالبية سكان الجبل ولمـا كانت فرنسا صاحبة اليد الطولى فى بلاد الشام (سوريا ولبنان) فقد قامت بعمل تعـديلات فى الحـدود ، فمثلا أصبحت سوريا عبارة عن عـدة دويلات ، منها دولة دمشق ، ودولة حلب ودولة للدروز ، وبالاضافة الى ذلك قامت باقتطاع أجزاء من سوريا (منطقة طرابلس) وضمتها الى لبنان الصغير ، فأصبحت شمال لبنان ، كما ضمت مدينة بيروت التى كانت لهـا وضع خاص الى لبنان الصغير ، وقامت فى الجنوب بضم صيدا ، وبذلك أصبح هناك لبنان الكبير •

وقـد حمل لبنان الكبير بين طياته جـذور الصراع ، فقـد ضم هذا الوطن أربعة عشر طائفة دينية ، كل طائفة لهـا مطالب ، وكل طائفة ترى نفسها مظلومة ، والفرنسيون يجاملون الموارنة ، والطائفة الكبرى الأخرى ــ وهى السنة ــ تبحث عن من يساندها والطوائف التالية كل منها ترنو ببصرها خارج الحـدود بحثا عن دولة تتبناها ، فوجـد الشيعة فى العراق وايران سندا ، ووجـد الأرثوذكس فى الكنيسة الروسية متكأ دينيـا وفى انجلترا سندا سياسيا ، حتى الأرمن المنقسمين الى قسمين قسم منه أصبح ولاؤه للولايات المتحدة الأمريكية ، وقسم آخر رنا ببصره نحـو

(م ٦ ــ ج ٢)

الاتحاد السوفيتى ، وظل الآمر على هـذا الحال الى أن أعلن استقلال البلاد عام ١٩٤٣ حيث اجتمع زعماء الطوائف ، واتفقوا جميعا على التخلى عن فكرة أن لبنان بالنسبة لكل منهم يمثل الوطن المرحلة ، وعلى ضرورة قيام لبنان موحـد ، لبنان واحـد لا لبنانان ، وأن يكون لبنان المصير ، واتفقوا على عـدة أمور من بينها توزيع الوظائف على الطوائف المختلفة ، كما تم الاتفق على أن تظـل لبنان ذات وضع خاص داخل المحيط العربى ، فلا هى بمادة يدها الى الغرب ، ولا هى مقتربة من العرب الا بالقـدر الذى يضمن لهـا مصالحها ، أى لا وحـدة ولا اتحاد مع أية دولة عربية •

وسارت الأمور على هـذا المنوال ، آغلبية مارونية بيدها الحكم ، آى رئاسة الجمهورية والرئيس يفعل ما يشاء ، وليس مسئولا عن أفعاله، ورئيس وزراء سنى يعينه رئيس الجمهورية لا يملك أمر نفسه ، وعليـه أن يطيع الرئيس ولا يستطيع مخالفته ، حيث أن الأغلبية البرلمـانية دائما مع رئيس الجمهورية الذى يعين الوزراء من داخل البرلمـان وأصـبح منصب الوزير كسبا ماديا ، وقـد عمل رؤسـاء الجمهورية على تشكيل وزارة كل عام بحيث لا تمر فترة رئاسة الا وكان غالبيه النواب قـد حصلوا على المقاعد الوزارية وما يتبعها من مغانم ، وفى نفس الوقت عانت بعض الطوائف خاصـه الشيعة من شظف العيش والاذلال والجهـل ، حيث أن امكانياتهم المـادية لم تكن تسمح لهم أو لغالبية الطـوائف الاسلامية (الشيعة ــ السنة ــ الدروز) بالالتحاق بالجامعتين الموجودتين بلبنـان وهما الجامعة الأمريكية والجامعة اليسوعية (الفرنسية) وحتى حينمـا أنشئت الجامعة اللبنانية فرضت على الطلبة من الشروط والنفقات ما جعل الغالبيه العظمى من الطوائف المحرومة لا يستطيعون الالتحاق بها •

وتدهورت الأوضاع وقامت ثورة بالبلاد فى عـام ١٩٥٨ لأسباب عديدة ، كان أهمها الشعور بالظلم لدى الطبقات المحرومة ، وانتهت الحرب بتسويات مؤقتة لم تتطرق الى حل نقاط الخلاف الرئيسية ، وكان الشعار

الذى ختمت به هــذه الحرب هو « لا غالب ولا مغلوب » وان كان الواقع أن الطوائف الاسلامية قــد أحست بنوع من الارتياح خاصة عندما وجدت فى جمال عبد الناصر رئيس الجمهوريه العربية المتحدة فى ظل الوحــدة بين مصر وسوريا سندا لهم ، وقيام مصر بانشاء جامعة بيروت العربية التى فتحت الأبواب على مصراعيها للدراسة بنفقات لا تثقل كاهل المحروم وانما تفتح الأبواب أمامه للامل فى اللحاق بركب الوظائف الذى تستأثره لنفسها طائفتى الموارنة والسنة ، وكانت هــذه بداية لكى يبحث كل فرد داخــل لبنان عن حقه فى وطنه ولمــاذا يستأثر به الغير دونه ؟

وفى ظل هــذه الظروف النفسية ، وفى ظل آنانية الزعماء على اختلاف طوائفهم نضجت بذور الحرمان والأسى ، وتشققت التراب ، وكانت فى انتظار الجــو الملائم حتى يظهر الساق ، وأينعت البذور بفضل ما أريق حــولها من دماء الأبرياء .

فى الثالث عشر من أبريل عام ١٩٧٥ وأمام قريه الكحالة المــارونيه ، والتى تقع على الطريق الذى يربط بيروت بدمشق تم الاعتداء على ســيارة آتوبيس تقــل فلسطينيين ، وسقط قتلى كثيرون ، وكانت هى الشرارة فى قيام حرب مدنية استمرت قرابة سبعة عشر عاما .

لقــد كان من الممكن لو حسنت النيات ، ولو لم يكن هناك تربص من كل طرف تجاه الآخر أن يتم تحقيق فى الموضوع ويحسم وينتهى الأمر ، الا أن الظروف العربية فى ذلك الوقت وجــدت من صالحها أن تكون هناك ملهاة عربيه ينشغل فيها البعض حتى يخلو للاخرين الجو لتنفيذ مخططاتهم وتعهداتهم تجاه دول كبرى وغيرها ، وهكذا سارت الأمور من سيىء الى أسوأ ، وظهرت مليشيات ، وتدخلت دول تساند هــذه الميليشيات ، ونشطت مصانع السلاح فى الشرق والغرب تنتج قــدر استطاعتها حتى تستطيع ملاحقة طلبات الشراء من الجانبين . وكانت فرصة ذهبية لتجار الســلاح

ووسطائه ، ولم يكن من مصلحة العـديد من الأطراف داخل لبنان وخارجها أن تخمد نيران هـذه الحرب الأهلية •

وعلى استحياء ، وبعـد أن تعمقت المرارة فى نفوس اللبنانيين جميعا تدخلت الجامعة العربية ووافقت على وضع قوات ردع عربية يمثل أفرادها عـدة دول عربية من بينها سوريا لتهـدئة الوضع والاصلاح بين أبنـاء الوطن الواحـد ، الا أن ذلك كله لم يؤد الى آى نتيجة ممـا جعل الدول المشاركه فى قوات الردع باستثناء سوريا تعمد الى سحب القوات التى بعثت بهـا الى لبنان ، وظلت سوريا فى الميدان وحيده ، ولكن صاحبة اليد العليا بما لهـا من تحالفات طبيعية داخل البلاد تمثلت فى الوجود الفلسطينى أولا ، فاستخدمته ضـد الموارنة ، ثم تحولت لتقف فى صف الموارنة ضـد الفلسطينيين ، ثم تحولت لتقف ضـد هؤلاء وهؤلاء ، وتمـد يدها الى الدروز ممـا جعلها تفقد مصداقيتها لدى الشعب اللبنانى بكامله •

ولمـا فشلت الجامعة العربيه بدأت الوساطات الفردية والجماعيـة والدولية والاقليمية ، الا أن اصرار الجميع على الاستمرار فى الدمار قـد كشف عن نيه مبيته فى أن ما يجرى على أرض لبنـان هـو برضى ساسة لبنان مسلميها ومسيحييها ، ممـا جعل اسرائيل تقوم باحتلال الأراضى اللبنانية عام ١٩٨٢ ، وتتمركز فى بيروت ، ويطرد الفلسطينيون منها تاركين لبنان الى الشتات ، وأصبحت اسرائيل هى صاحبة اليد الطولى هناك ، ويقابله عجز عربى مطلق فى كافـة المجالات •

لقـد تحقق بوجود اسرائيل داخـل الأراضى اللبنانية ، وخـروج الفلسطينيين منها خسائر عربية لا حـدود لها ، فبالاضافة الى الخسائر المـادية التى خسرتها كل من سوريا والفلسطينيون فى المعـدات والرجال نتيجة للغزو الاسرائيلى نجـد أن المقـاومة الفلسطينية خسرت عمقـا استراتيجيا فى صراعها مع اسرائيل ، وذلك بسيطرة اسرائيل على الجنوب

اللبنانى بالكامل ، فى الوقت الــذى نزحت فيـــه قوات منظمة التحرير الفلسطينية الى سبع دول عربية مما يجعل استخدامها كأداة عسكرية فى مواجهة اسرائيل مسألة معقده وتحتاج الى تكاليف ضخمة لاعادة تجميعها، أما بالنسبة للبنان نفسها فقد أصبحت دولة مواجهة مع اسرائيل ، وقد سعى رئيس لبنان لعقد معاهـــدة مع اسرائيل بحيث يكون للاخيرة حقوق داخل لبنان لم تكن تحلم بها ، وكانت قمة المــأساة فى الفترة ما بين ١٥ ـــ ١٨ سبتمبر عام ١٩٨٢ حينما أدخلت القوات الاسرائيلية مجموعة من المليشيات الى مخيمات اللاجئين فى صبرا وشـــاتيلا وبرج البراجنـــة ، حيث قامت بمذبحة كان معظم ضحاياها من النساء والشيوخ والأطفال ، ممـــا أعاد الى الأذهان مذبحة دير ياســـين •

ورغم أن هـــذه المذابح قـــد هزت الضمير العالمى ، الا أن اسرائيل لم تتراجع عن موقفها تماما ، كما لم يتراجع اللبنانيون عن مواقفهم بالقضاء على بعضهم البعض •

وبعثت الأمم المتحدة بقوات الى لبنان ، ووصلت البحرية الأمريكية الى لبنان وتمركزت بها ، ولحقت بها قوات فرنسية ، كل ذلك لفض الاشتباك ما بين لبنان واسرائيل أولا ، ثم بين اللبنانيين أنفسهم ، الا أن ذلك كله لم يؤت ثماره ، وأن كانت اسرائيل قـــد انسحبت داخل حـــدودها بعـــد أن اقتطعت جزءا من جنوب لبنان أطلقت عليه اسم الحزام الأمنى وزودته بالمسلحين الذين أطلق عليهم اسم جيش لبنان الحر تحت قيـــادة لبنانى مارونى وتسليح اسرائيلى ، ووقعـــــت مذابح لرجال البحرية الأمريكية وللقوات الفرنسية ، وانسحبتا من لبنان دون أن تحقق أية نتائج فى اعادة الأمن الى لبنان رغم خروج القوات الفلسطينية ودون أن تتراجع القوات الاسرائيلية الى داخل اسرائيل •

وبقيت القوات السورية بناء على طلب الحكومة الشرعية بعـــد أن عادت باقى قوات الردع العربيـــة الى بلادها ، وكان المـــأمول أن تأخـــذ

سوريا موقفا حياديا بين الطوائف المتصارعة داخل لبنان ، ولكن ما حـــدث لهـــا أنها أصبحت طرفا فى الخلاف داخل لبنان ، وفشلت كافة الوساطات الدوليـــة والعربيه باقنـــاع ســـوريا بالانسحاب وأن ترفـــع يدها عـــن لبنان ، وكانت النتيجـــة أن تعطلت الشرعيـــة ، فلم يتم انتخـــاب نواب الشـــعب ولم يستطيع الباقـــون منهم على قيد الحياة أن يعقـــدوا اجتماعا لمجلس النواب للاتفـــاق على انتخاب رئيس للجمهورية ، وكانت النتيجة أن انتهت مدة الرئاسه الأولى وأصبح كرسى رئاسة الجمهوريه خاليا ، ومن قبل خلا كرسى رئاسة الورارة باعتيال رئيس الوزراء رشيد كرامى ، وأصبح هناك رئيسا للوزراء بالانابة ، وقبل أن يغـــادر رئيس الجمهورية مقعده عين رئيسا عسكريا للوزارة فأصبح هناك وزارتين ، وأتبع ذلك انتهاء مدة رئيس المجلس النيابى ، فلميعـــد هناك رئيسا للمجلس ، كل هـــذا حـــدث فى عام ١٩٨٨ لا شرعيه ولا رئاسة أولى أو ثانية أو ثالثة ، وأصبح التواجـــد العسكرى السورى هو المسيطر ، يؤيده البعض، ويعارضـــه البعض ، ووسط هـــذا الخضم من الدمار المـــادى والمعنوى والشرعى اجتمع مؤتمر للقمة العربى لحل المشكله ، وانتهى الأمر بتشكيل لجنة ثلاثية تضم ملك المغرب وملك السعوديه ورئيس جمهورية الجزائر ، ومنذ تشكيل اللجنه كان المـــأمول أن تهـــدأ الأمور على صـــعيد الدمار والقتل داخل لبنان ، الا أن قيام اللجنة بمباشرة مهامها كان بداية للقصف المركز ومقتل المئات وتدمير بيروت شرقها وغربها •

وكان ايجاد حل دائم للازمة فى لبنان يتوقف فى رأيى على عدة عناصر•

أولها ــ أن يقتنع اللبنانيون بكافه طوائفهم أن لبنان هى الوطـــن والملجـــأ لهم جميعـــا •

ثانيا ــ أن تكف سوريا يدها عن التدخل فى شئون لبنان •

ثالثا ــ أن يكون هناك وقفة عربية جادة لا مجاملة فيها، تقـــول للمخطىء أنت مخطىء وتوقع عليه الجزاء أن لزم الأمر ، لأن فى ذلك خير العرب أولا ، ودعم للشرعية فى لبنان ثانيا •

والواقع أن المشهد فى العالم العربى يملأ النفس مراره ويعتصر القلب ألمـا ، لان الاوضاع تزداد تدهـورا ، والمواقف تزداد تأزما ، والمشكله تزداد تعقيدا •

لبنان المحطم هـو جرح عميق فى قلب العالم العربى وقمة مأسـاة تفكك العرب ، الاحباط يصيب الجميع ، والأحـداث المجنونة لا يحكمها منطق أو ضمير أو انسانية ، بحور من دماء أبناء البلد الواحـد تروى أرض لبنان ، أصبح الشك يسيطر على الجميع حيال الجميع ، الكراهيـة حلت محل التسامح ، الضغائن والأحقاد هى المسيطرة على عقلية أبنـاء الوطن الواحـد والمستفيد الوحيد هـو اسرائيل •

وحتى حينما اجتمع نواب الشعب اللبنانى فى الطائف لمدة عشرين يوما بناء على خطة وضعتها اللجنه الثلاثيه ، عاد معظم النواب الى لبنان لكى يقوموا بواجبهم نحـو انتخاب رئيس شرعى للجمهورية ورئيس لمجلس النواب ، ولكن رئيس الحكومة العسكرية لم يمكن النواب من الاجتماع فى بيروت مما اضطرهم الى الاجتماع فى قاعـدة القليعات شمال لبنان • وتم انتخاب السيد رينيه معوض رئيسا للجمهوريه ورحل الجنرال عـون الى فرنسا كملجأ له ، غير أنه ما لبث أن اغتيل السيد معوض وتم انتخاب خلف له هو السيد الياس الهراوى وبـدأ تشكيل وزارة متوازنة وبدأت الأمور تسـير •

الخلاف بين ليبيا وتشاد

أثار التدخل العسكرى الليبى فى تشاد تساؤلات عديدة بشأن قضية الأمن الأفريقى ، وكيفية المحافظة عليه لمعالجة الموقف ، والتصدى للصراعات الاقليمية التى تستغلها القوى الخارجية كثغرة تنفذ من خلالها للتدخل فى الشئون الداخلية للدول الافريقيه ، لتعمل على تأمين مصالحها السياسيه والاقتصاديه فى تلك القارة ذات الموقع الاستراتيجى ، التى تذخر بالمواد الأوليه ، والثروات الطبيعية ، فالمحاولات التى بذلتها المنظمة الافريقية للهيمنة على أمن القارة عن طريق انشاء قوى ردع افريقية لم تكلل حتى الآن بالنجاح ، وهكذا لجأت الدول الأعضاء فى المنظمة — عند الضرورة — الى حلفاء من خارج القارة ، وهنا تكمن الخطورة التى يتعرض لها الاستقلال الافريقى الذى يصبح من الصعب صيانته بعد فتح الأبواب أمام التدخلات الأجنبية .

والازمة التى تعرضت لها تشاد نجد جذورها فى الحرب الأهلية التى نشبت بين الشمال والجنوب منذ حصولها على الاستقلال من فرنسا فى ١١ سبتمبر ١٩٦٠ ، والتى أنهكت قواها ، وأتاحت الفرصة أمام التدخل الخارجى خاصة بعد سحب المظلة العسكرية الفرنسية عنها بعد التوقيع على اتفاقية لاجوس فى ٢١ أغسطس ١٩٧٩ ، فما هى حقيقة الأهداف التى سعت ليبيا الى تحقيقها من وراء تدخلها العسكرى فى تشاد ؟ وما هى العوامل التى أسهمت فى نجاح هذا التدخل ؟ ثم لنا أن نتساءل عن ماهية الموقف الفرنسى الذى تميز بالحذر المشوب بالترقب ، والذى يخالف الأساليب التى اتبعتها من قبل لحماية أمن مستعمراتها السابقة ، لا سيما أسلوب التدخل العسكرى سواء فى زائير أو أفريقيا الوسطى أو تشاد .

ويأتى بعد ذلك ضرورة القاء الضوء على ردود الفعل الافريقية والنتائج التى أسفرت عنها الازمة التشادية .

● سياسة ليبيا الافريقية :

تدور السياسة الخارجية الليبية بوجه عام حول فكرتين رئيسيتين هما تحقيق الوحدة العربية واعادة أفريقيا للافريقيين ، وفى عام ١٩٦٩ تبنى العقيد القذافى استراتيجية الدوائر الثلاث الناصرية ، تلك الدوائر هى الأمة العربية ، القارة الافريقية ، العالم الاسلامى ، وان كان هذا لم يمنعه من الاهتمام بمنطقة البحر المتوسط وفقا لمتطلبات الجغرافيا السياسية ، وركزت ليبيا كل طاقتها على العالمين العربى والافريقى طبقا لثلاثه محاور ، أحدهما يربط بين المغرب والمشرق ، والثانى خاص بالحزام الصحراوى الممتد من نواكشوط الى نجامينا عبر باماكو ونيامى ، وأخيرا المنطقة الافريقية الواقعة جنوبى الصحراء ، ومنذ عام ١٩٧٠ دأبت ليبيا على دعم الثوار المسلمين فى شمال تشاد ضد سيطرة رؤساء الحكومات المسيحيين من الجنوب ، ونتيجة للخلاف الرئيسى حول مشكلة الحدود اذ تصر الجماهيرية على احتلال قطاع عرضه ١٠٠ كيلو متر شمال تشاد يشمل (بيراكورا — يندى — تيبتى) ، قطعت العلاقات بين الدولتين فى ١٩٧١/٨/٢ ونجحت وساطة الرئيس النيجيرى السابق فى اعادتها فى ١٩٧٢/٤/١٢ • وتستند ليبيا فى مطلبها التوسعى على اتفاقية قديمة ملغاة (اتفاقية لافال — موسولينى) الموقعة مع فرنسا عام ١٩٣٥ ، وكان البرلمان الفرنسى قد رفض التصديق عليها وألغيت بمجرد اعلان الحرب بين البلدين •

ويمكن تحديد مجموعة من الأهداف التى سعت القيادة الليبية الى تحقيقها من وراء تدخلها العسكرى فى تشاد •

١ — تكوين امبراطورية اسلامية صحراوية تضم كلا من تشاد والنيجر ومالى والسنغال وأجزاء من المستعمرات الفرنسية السابقة ، وتبلغ مساحتها ثمانية أمثال مساحة بريطانيا • ويبلغ عدد سكانها سبعة ملايين نسمة ،

ومن أجل تحقيق هـذا الهـدف صرح الرئيس الليبى : أنه يسعى لتحرير قبائل الطوارق التى من أصل ليبى ، وهى منتشرة فى تلك الدول •

٢ ـــ ضمان استمرار الموالين لليبيا على قمه السلطة فى تشاد ، من خلال الدعم الليبى • وبشكل يحـد من المعارضات التى تواجهها الأطماع الاقليمية الليبية فى بعض الأراضى التشادية (منطقة أوزو) •

٣ ـــ استعادة هيبه العقيد ومكانته التى أهـدرت بسبب فشـله الدبلوماسى والعسكرى المتكرر ، فقد فشلت التجارب الوحدوية السابقة التى أقدمت عليها ليبيا منذ عام ١٩٦٩ ، ويرجـع فشل تلك التجارب الى صعوبة فرضها على دول لها كيانها وتقاليدها مثل تونس ومصر ، أما عملية التوحيد مـع تشاد فقد أخـذت شكل « الضم » على جار لا حول لـه ولا قـوة ، ومع حكومة انتقالية غير دستورية لا تملك الاقـدام على هذه الخطـوة •

٤ ـــ معالجـة الصعوبات التى تواجههـا ليبيا سواء على المستوى الخارجى « موقف العزلة » والداخلى « تعـدد حوادث التمرد » من خلال تحقيق انجاز ملموس يجـذب الاهتمامات الشعبية بما يؤكد قـدرة النظام الليبى على الحركة الايجابية والتعامل الفعال مع مختلف القوى •

٥ ـــ تحقيق أهداف ذات أبعاد اقتصادية وعسكريه ، وذلك بالسيطرة على منطقة السهل الافريقى الغنية بالمعادن والمواد الخام وخاصة اليورانيوم لانعاش الأنشطة الاقتصادية والنوويه فى ليبيا •

٦ ـــ اتخاذ الأراضى التشادية بمثابة عمق للحركة الليبية المضـادة ضـد بعض الدول الافريقية التى تسعى الى تأكيد نفوذها فيها (السودان وأفريقيا الوسطى) •

لقـد حققت ليبيا أول انتصار عسكرى بعـد الفشل المستمر الـذى

واجهته فى الساحة العربية والافريقية . ولا شك أن هناك بعض العوامل التى ساعدت على هــذا النجاح :

— ارسال قــوة عسكرية كبيرة غير متوقعة تضم ٤٠٠٠ جندى ، ومدعمة بـــ ٥٠ دبابة سوفيتية ممــا أدى الى تقهقر قوات هبرى •

— أن ليبيا لديها الامكانيات الاقتصاديه والمــالية التى تساعدها على ممارسة نفوذها على تشاد التى خربتها الحرب الأهلية •

— حرص ليبيا على تأسيس القاعــدة القانونية لهــذا الاحتلال المقنع ، ففى ١٥ يونيه ١٩٨٠ عندما انسحبت القوات الفرنسية عقــدت ليبيا مع تشاد معاهــدة صداقة وتحالف تتضمن ٨ مواد •

تنص المــادة الأولى على أن الفريقين الاثنين يلتزمان بأن يدافــع أحــدهما عن الآخر فى حال تعرض الواحــد منهما أو الاثنين معا لاعتداء خارجى مباشر أو غير مباشر ، ويرى الفريقان أن كل اعتداء على أحــدهما هــو اعتداء على الآخر •

ويتعهد البلدان بتبادل المعلومات على الأصعدة العسكرية والأمنيــة والداخلية والخارجية مادة (٢) •

وأن تسهم ليبيا بوسائلها الاقتصادية والمــالية والثقافية فى بنــاء تشاد على الصعيدين الاقتصادى والعسكرى (مادة ٦) •

أما تشاد فانها « تتعهد بعدم اقامة أية قاعدة أجنبية أو وجود أية قوات عسكرية استعمارية على أراضيها (مادة ٧) •

وتبرز المقدمة العلاقات الروحية والاقتصاديه والانسانية والحضارية الناجمة عن الموقع الجغرافى ، وعن أجيال من التاريخ المشترك بين الشعبين•

ـ يؤكد بعض المراقبين أن نجاح العملية العسكرية فى نجامينا يرجع الى حصول ليبيا على مساعدة خارجية ضخمة من قبل الاتحاد السوفيتى وألمانيا الشرقية ، وأن التدخل العسكرى الليبى فى تشاد واعلان الوحدة الاندماجية بينهما ما هما الا مرحلة جدية من مراحل التسلل السوفيتى داخل أفريقيا •

ـ الموقف المتحفظ الذى اتخذته فرنسا ، الى جانب ضعف منظمه الوحدة الافريقية ورفض الأمم المتحدة التدخل •

وهنا تجدر الاشارة الى ان الحرب التشاديه قد سجلت أول اختبار لتصور العقيد القذافى « للفيلق الاسلامى » ، وتعكس هذه المحاوله تطلعه الى أداء مهمه تبشيريه ثوريه عربيه واسلاميه شامله ، ويتكون هذا الفيلق من متطوعين من غالبيه الدول المحيطه بتشاد . حيث يشترك فى هذه الفرقه رجال من أفريقيا الوسطى ومالى ونيجيريا والنيجر والسودان ، ويلاحظ ان منطقه الجنوب لأسباب دينيه وعرقيه وتاريخية ، وعلى الرغم من تقارب الكولونيل كاموج مع جوكونى عويدى رئيس حكومة الاتحاد الوطنى الانتقاليه ، اعتادت أن تعارض كل ما يتعلق بالعالم الاسلامى الذى ترتبط به الأقليات البيضاء فى الشمال • وحتى القبائل المسلمة فى الشمال منقسمه انقساما شديدا من حيث مواقفها ازاء ليبيا •

● مشكلة انعدام الولاء :

واجهت فرنسا من قبل ثورات متوطنة بين العديد ممن قامت باستقطابهم ، فمنذ حصول تشاد على الاستقلال أظهر رؤساء القبائل استعدادهم للحصول على الامدادات والأموال من أى مصدر دون اظهار الولاء لممولهم •

ان القبائل العربية الموجودة فى تشاد « أولاد سليمان » تنتمى الى السنوسية ، وبالتالى فهى ضد العقيد القذافى الذى أطاح بالملك السنوسى.

الحساسيات التى تثيرها أطماع ليبيا الاقليمية حتى مع جناح جوكونى المناصر لهـا وداخل قـواته .

ان القوات المسلحة الليبية لم تتعود تكرار المخاطرة على هـذا النحو بعيدا عن الوطن ولا سيما بعـد ما لحقها من مهانة فى تشاد من قبل ، وفشلها فى الاحتفاظ بعيدى أمين .

أما عن موقف فرنسا من الوضع فى تشاد فبرغم ما يطرحه الوضع الحالى من تأثير على مصالحها فى المنطقة ، فلأول مرة منذ فترة طويلة تبدو فرنسا مهزومة فى ميدان كانت التقاليد على الأقـل تدفعها الى حمايتـه من التدخـلات الأجنبية .

ويرى المراقبون أن هناك عددا من الأسباب التى وقفت وراء عـدم تدخـل فرنسا فى تشـاد .

١ ــ العزوف عن زج القوات الفرنسية فى عمليـة تدخـل مباشر فى تشاد ، لمـا قـد يثيره ذلك من ردود فعل قـد تؤثر على وضع الرئيس الفرنسى جيسكار ديستان فى الانتخابات الرئاسية القادمة خاصة بعـد ردود الفعل المعارضة للتدخلات الفرنسية السابقة .

٢ ــ أن رحيل القوات الفرنسية من تشاد كان باجماع كل الأطراف المعنية ، ولم تتقـدم الحكومة المؤقتة بأى طلب معونة .

٣ ــ اتاحة الفرصة لاستنزاف الأجنحة الشمالية بأقصى قـدر بحيث يمكنها بعـد ذلك دفع الجناح الجنوبى الموالى لهـا لممارسة دور فعال ، أو اتساع المجال أمام تطبيق مشروع الفيدرالية فى تشاد .

٤ ـ استغلال ما حدث فى تشاد لتخفيف الضغوط الموجهة ضد دول أخرى تمثل مصلحة حيوية لفرنسا عن طريق دعم الوجود الفرنسى فيهـا •

٥ ـ هناك من يعتقد أن تحالف فرنسا المميز مع بعض الدول يعتبر متعارضا مع رغبتها فى الانفتاح على بعض الدول الأخرى ، أى أن التضحية بتشاد كان من أجل مصالحها الحقيقيه أو الوهمية فى ليبيا ، وهناك خمسون شركة فرنسية تعمل فى ليبيا ، كما توجد اتفاقات بين الجانبين فى المجال الصناعى قيمتها مليار دولار ، وأن شركات فرنسية مثل ايفيا ـ أكتين بدأت تنقب عن البترول الليبى الى جانب التعاون العسكرى بينهما •

٦ ـ وهناك أيضا عامل سيكولوجى يقف وراء عدم التدخل الفرنسى يتمثل فى نوع من العرفان الذى يكنه الرئيس ديستان للدور الذى لعبته ليبيا فى تحرير الرهائن الفرنسيين فى التايبستى عام ١٩٧٦ •

● وأيا كان السبب الحقيقى الذى يقف وراء الموقف الفرنسى فقد انهالت الانتقادات على الحكومة الفرنسية وسياستها الأخلاقيـة ، وليس فقط من جانب المعارضـة ، ولكن من جانب أغلبيـة الديجوليين البالغى الحساسية فى كل ما يتعلق بالقارة السوداء ، وبذلت حكومة فرنسا كل ما فى وسعها لطمأنة كل من يتشك فى فاعلية مظلتها العسكرية بعرضها تقديم المزيد من المساعدة العسكرية الى ساحل العـاج والسنغال وجمهورية أفريقيا الوسطى والجابون ، وارسال قوات الى النيجر والكاميرون وتقديم المعونة العسكرية للسودان ، وعملت على تكوين قـوة جـديدة للتدخل السريع متركزة فى منطقة « بيرينوين » فى جنوب فرنسا ، الى جانب فرقة مظلات فى « تولوز » ، وفرقـة مشاه بحرية فى « سان مالوت » •

هـذا بالاضافة بالطبع الى مساندة فرنسا لكافة الجهود الدبلوماسية التى بذلتها القارة الافريقية لمواجهة الوضع فى تشاد •

والواضح أن المشكلة التشادية قــد ساعدت على ابراز الحقــائق التالية فيما يتعلق بالسياسة الفرنسية فى أفريقيا •

أولا . من المعضلات التى تواجهها تلك السياسة ضرورة التحرك فى ميدانين متجاورين فى أفريقيا السوداء حيث نفوذها كبير •

ولقــد أثبتت التجربة صعوبة التحرك على مثل هاتين الجبهتين ، ومن المستحيل اختيار واحــدة منهما دون الأخرى •

ثانيا : أن القضية التشادية قــد تكون هى الكاشف والموضح لسوء التفاهم العميق الموجود منذ فترة طويلة بين فرنسا وشركائها الأساسيين فى أفريقيا اذ أنهم لا يطلبون منها فقط المساندة والحماية ، ولكنهم يلزمونها بمسئوليات لا يمكنهم تحملها ماديا وسياسيا •

ثالثا : أنه رغم المصالح التى ترتبط بها فرنسا مع ليبيا ، الا أنها لم تسلم بأن تشاد تعتبر (مجالا جــويا لليبيا) فقــد رفضت فرنسا دعوة القــذافى لتقسيم تشاد بحيث تستولى ليبيا على الشمال المسلم ، وتحتفظ فرنسا بنفوذها فى الجنوب المسيحى •

ردود الفعــل الافريقية :

أثارت الازمة التشادية جوا من القلق والتوتر على الساحة الافريقية بعــد أن شعرت بعض الدول الافريقية ـ ولديها أسبابها ـ بتعرضــها للتهــديد سواء بطريق مباشر أو غير مباشر ، بل وأثر الموقف على ليبيــا نفسها بعد أن أدت ادانة الرأى العام الافريقى الى أحكام عزلتها ، وتكثفت الجهود الدبلوماسية لمواجهة التحركات الليبية ، وتوالت النتائج التى يمكن تحــديد أهمها فيما يلى :

أولا : اشاعة جــو من القلق والتوتر خاصة بين الدول المجــاورة

لليبيا ، فبعض نظم الحكم فى تلك الدول تعانى من قصور فى شعبيتها وضعف ركيزتها السياسية ، وبعضها الآخر يعانى من الفقر والضعف والانقسام الى خليط من القبائل والجماعات الوثنية ، وبعضا منهم يتضمن اتجاهات ذات ميول انفصالية (السودان — نيجيريا) ، فضلا عن ان فكرة الجمهورية الصحراوية ، وأن « ليبيا موطن كل الطوارق » • تهدد — بصورة مباشرة — دولتى مالى والنيجر ، وستكون لهـا نتائج فى كل من تونس والجزائر ، وقد أصاب عدم الاستقرار الكميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى بسبب تدفق أعداد كثيرة من اللاجئين التشاديين عليهما ، كما ساد القلق كل من زائير والكونغو اللتين تزعزعهما توترات داخلية خطيرة ، بل أن بعض تلك الدول أدانت بالفعل التحركات الليبية داخل أراضيها ، كما حدث فى اقليم بورنو شمال النيجر وكانفجار الشعب الدينى فى ولاية كانو الشمالية فى النيجريا •

ثانيا — عزلة ليبيا على الساحة الافريقية :

أدى التدخل الليبى لمساندة قوى المعارضة الاسلامية خلال الفترة الماضية فى كل من جامبيا والسنغال وأفريقيا الوسطى الى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع ليبيا كما قطعت كل من غانا وسيراليون والجابون علاقاتها الدبلوماسية أيضا مع ليبيا ، ولا شك أن ادانة منظمة الوحدة الافريقية للتحرك الليبى الذى فسر بصورة عامة . كعملية ضم « قد زاد من عزلة ليبيا » •

كما بادرت بعض الدول الافريقية الى طرد ممثلى ليبيا « بالمكاتب الشعبية » التى تعمل كسفارات غير دبلوماسية لديها •

ثالثا : تكثيف الجهود الدبلوماسية الافريقية لمواجهة التدخل فى الشئون الداخلية لتشاد ، فقد انعقدت مؤتمرات أهمها المؤتمر الذى انعقد فى لاجوس فى ٢٣ ، ٢٤/١٢/١٩٨٠ بحضور ثلاثة عشر رئيسا أفريقيا

وقد انتهى الى التأكيد على أن اتفاقات لاجوس هى الأساس الوحيد لاستتباب السلام فى تشاد ، وبضرورة وجود قوة مراقبة فى تشاد لضمان حسن سير الانتخابات فى جو من العدل والحرية قبل نهاية يناير ١٩٨٢، وبالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية ، ويلاحظ أن هذا المؤتمر أيدته كل من نيجيريا وسيراليون وليبيا والكونغو وبنين ، ولم تؤيده السودان والسنغال وتوجو وغينيا والكاميرون وأفريقيا الوسطى والنيجر، لأنه لم يفعل شيئا سوى توجيه الاتهام لأية قوة خارجية ، ولم يخفف من انزعاج الدول الافريقية من التدخل الليبى ، وقد قدمت الدول السبع التى لم تشترك فى الاجتماع الأخير للمؤتمر ، مشروع « بيان لاجوس » يدين فيه التدخل الليبى واحتلال ليبيا لتشاد بصفته انتهاكا صارخا لاتفاقيات لاجوس وميثاق منظمة الوحدة الافريقية وبصفته عامل عدم استقرار فى أفريقيا •

وفى ١٩٨١/١/١٥ اجتمعت فى لومى اثنتا عشرة دولة أفريقية نددت بالوجود العسكرى الليبى فى تشاد ، وبمشروع الوحدة الاندماجية بين البلدين ، كما طالبت باجراء انتخابات تشرف عليها منظمة الوحدة الافريقية قبل شهر أبريل عام ١٩٨١ •

رابعا : زيادة دعم الروابط الفرنسية الافريقية ، وتقارب فى العلاقات الفرنسية النيجيرية ، فقد تسعرت الدول الناطقة بالفرنسية بأهمية الدور الذى تلعبه فرنسا كحليف لحمايتها ، وتحسنت العلاقات مع نيجيريا بعد أن اتسمت بالفتور منذ أن ساندت باريس بيافرا فى الحرب الأهلية التى اشتعلت منذ سنوات •

فعملية التدخل الليبى فى تشاد تعد بمثابة ضربة عنيفة لتطلعات نيجيريا فى الزعامة التى أتاحت لها أن تلعب دورا معنويا قياديا داخل منظمة الوحدة الافريقية ، سمح لها بالاسهام فى حل المنازعات الحادة

(م ٧ — ج ٣)

التى تهز القارة فى المرحلة الراهنة (الصحراء الغربية ـــ النزاع الاثيوبى الصومالى ـــ ومشكلة تشاد) وان كان هـــذا لا يعنى أن نيجيريا لم تتحفظ بسان ارسال فرنسا قوات اضافية الى الدول المجاورة الى تشاد بعـــد اعلان الوحـــدة ، ولا شك أن منظمة الوحـــدة الافريقية بمالها من ثقـــل أدبى لابد أن تضطلع بمسئولية التوصل الى حل يتصدى الى هـــذا التدخل الليبى الذى يتناقض مع ميثاق منظمة الوحـــدة الافريقية ، اذ تنص الفقرة الثانيه من المـــادة الثالثة على مبدأ عـــدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء ، كما تنص الفقره الخامسة من نفس المـــادة على الاستنكار التام لكل أنواع النشاط الهـــدام الذى تقوم به الدول المجاورة أو غيرها من الدول • ولكن يبـــدو أن المنظمه بوضعها الحـــالى لم تستطع اتخـــاذ الاجراءات الفعالة الضرورية •

لذا فهناك من يطالب بتعـــديل الميثاق ، وهناك اخرون ينادون بضرورة فرض عقوبات رادعة ، وهنا تبرز أهمية تضافر الجهود الافريقية المخلصة لصيانة أمن القارة واستقلالها ، وظلت الأمور على هـــذا المنوال الى أن دب الخلاف بين ليبيا وحليفها فى تشاد ، واضطرت فرنسا فى عهـــد الرئيس ميتران الى مساندة تشاد ، مما أوقع هزائم بالقوات الليبية ، وأسر بعضها ، وأخيرا هـــدأت الأمور وتوقفت الحرب ، وان كانت الخلافات ما زالت قائمة ، وعهد الى منظمة الوحـــدة الافريقية بالتوفيق بين الطرفين ، وفعلا تم الاتفاق بين البلدين فى نهاية شهر أغسطس عام ١٩٨٩ ، وأحيلت قضية أوزو ـــ سبب الخلاف الرئيسى ـــ الى محكمة العـــدل الدولية بموافقـــة الطرفين ، وزالت بذلك خلافات دامت أكثر من سبعة عشر عاما •

وسنعرض فيما يلى التطور الذى طرأ على مواقف كل من الجانبين منذ بداية الازمة :

أولا ـــ تغير مواقف أطراف الصراع :

تأتى المرحلة الأخيرة فى تطور الصراع الليبى ـ التشادى لتكشف عن تبدل جوهرى فى مواقف طرفى الصراع ، ويبدو هـذا واضحا من خلال تغير الكثير من السياسات الخارجيه والداخليه داخل البلدين ، هذا التحول بدأ مع ادراك القيادة الليبية أن استمرار هـذا الصروع سيؤدى الى مزيد من العزلة عربيا وأفريقيا ودوليا ، صاحب هـذا الادراك الاحساس بمدى خطورة التهـديد الخارجى المتمثل فى الموقفين الفرنسى والأمريكى من الصراع ، فالسياسة الليبية فى الدائرة الافريقية تنبع من خـلال الدور الثورى الذى تعتقد القيادة الليبية أنها تقوم به فى القارة الافريقية ، ومن هنا كان التقييم الليبى للصراع ينطلق من بعـدين :

الأول : أن نظام الحكم فى تشاد بقيادة حسين حبرى الموالى للغرب يشكل خطرا على أمنهـا •

الثانى : الحفاظ على شمال تشاد خاليا من القوى المعارضه لليبيـا والدفاع عن قطاع أوزو والحـدود الجنوبيه لليبيا ، والتى تشكل عمقـا هاما ، خاصه مع توتر علاقات ليبيا بجيرانها فى الشرق والغرب •

أما هـدف القياده التشادية فهو استعادة السيطرة على شمال تشاد، والقضاء على المعارضة التشاديه الموجودة فى الشمال للتأكيد على أنهـا الحكومة الشرعيه فى تشاد ، وتدمير القوات الليبيه المساندة لها ، ومحاولة استعادة قطاع أوزو • واحراج السياسه الليبيه •

ويلاحظ أنه قـد طرأ ما يلى :

١ ـــ التغير فى السياسات الخارجية والداخلية للقيادة الليبية ، فالتوجه الليبى لحل النزاع مع تشاد تزامن مع عـدة خطـوات أخرى اتخـذتها القيادة الليبية بشأن علاقاتها الخارجية اقليميا ودوليا باتجاه تعزيزها مع

مختلف الأطراف ، وخصوصا فى كثير من القضايا التى كان الموقف الليبى فيها مثارا للجـــدل •

فقـــد بدأت القيادة الليبيه باتخاذ الكثير من المواقف الايجابية تجاه العـــديد من القضايا العربية ، بدأت مع تحسينها العلاقات مع المغرب ، حيث أوقفت ليبيا دعمهـــا للبوليساريو ، ودعـــا العقيد القـــذافى فى أحد تصريحاته عناصر الجبهة الى ضروره التخلى عن فكرة انشاء دولة الصحراء، والانضمام الى المغرب ، كما شهدت العلاقات المصريه ــ الليبية تطورات ساهمت بشكل ملحوظ فى تخفيف حـــده التوتر بين البلدين ، بل ان العقيد القـــذافى طالب بفتح الحـــدود بين البلدين ، وبذلت جهود وساطة عربية قامت بها دولة الامارات لتحسين العلاقة بين البلدين ، ومن جهـــة أخرى استعادت طرابلس علاقاتها مع تونس بعـــد وصول زين العابدين بن على الى الحكم ، حيث تطورت العلاقة بشكل ايجابى وسريع الى درجة كبيرة، وتطورت العلاقات مع الجزائر أيضا الى حـــد الاعلان عن مشروع للوحدة بينهما ، صاحب هـــذا الانفتاح الليبى على دول المغرب العربى رغبة القيادة الليبيه الدخول فى هـــذه التغييرات دون تردد ، يدفعها الى ذلك المنـــاخ السائد فى التعاون بين دول المغرب العربى الخمس خصوصا بعـــد عودة العلاقات المغربيه ــ الجزائريه ، وبتشكيل لجنة مغربية لدراسة امكانيـــة بناء المغرب العربى ، صاحب ذلك اجراءات عمليه قامت بها القيادة الليبية مثل فتح الحـــدود مع تونس والجزائر ، ومن ناحية أخرى حاولت دول الغرب ــ على الأخص فرنسا والولايات المتحدة ــ الضغط على دول المغرب العربى من أجل ابعاد ليبيا عنها ، ولكنها لم تنجح فى ذلك ، لاقتناع قيادات هـــذه الدول بأهمية المشاركة الليبية فى العمل المغربى ، من جهة أخرى تحسنت العلاقات الليبية ــ الفلسطينية ،خصوصا بعـــد أن التقى العقيد القذافى مع ياسر عرفات ومعارضيه المقيمين فى دمشق وعلى رأسهم العقيد أبو موسى فى محاولة للمصالحة بينهم بمناسبة احياء الذكرى الـــ ١٩ لثورة الفـــاتح من سبتمبر الليبية •

أما على المستوى الافريقى فلقد رأت القيادة الليبية فى حل نزاعها مع تشاد نقطة الانطلاق لاعادة العلاقات مع الدول الافريقيه المجاورة ، وصرح العقيد القذافى فى هذا السياق بأنه كان من الخطأ التورط فى حرب أهلية تشادية •

وأعادت ليبيا علاقاتها مع زائير ، وشهدت العلاقات مع السنغال وكينيا وجزيرة موريشيوس ومالى ونيجيريا تحسنا ملحوظا •

وهناك محاولات ليبيه لفض الخلافات مع بعض الدول الغربية تمهيدا لتطويرها ، وكان للرئيس التونسى زين العابدين بن على وساطات لتحسين علاقات ليبيا مع المغرب خصوصا مع الولايات المتحدة وبعض العواصم الاوربية وعلى رأسها فرنسا •

وحذر الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد الجهات الغربية والولايات المتحدة من خطر الضغوط التى تمارسها على القيادة الليبية ، لأن ذلك سوف يدفعها الى مزيد من التشدد فى المواقف ، لكن المواقف الغربية المضادة أخذت تضعف بعد ذلك بعد ما واصلت الدبلوماسية الليبية خطواتها فى تصحيح علاقاتها ، وفض خلافاتها مع الأخرين دونما افتعال ، وكان لهذه السياسات الأثر البالغ فى تخفيف العزلة المفروضة على ليبيا •

وقد صاحب هذا التوجه نحو اعادة النظر فى العلاقات مع الأطراف الدولية بالخصوص سلسلة من التحولات التى تمر بها ليبيا خلال الفترة الأخيرة ، فلقد شهدت ليبيا تغييرات داخلية مهمة ، فقد بدأ العقيد القذافى الكثير من الاجراءات السياسية كان من أبرزها انهاء نشاط اللجان الثورية والاعتراف ببعض سلبيات ممارستها ، وفى المجالات الأخرى ظهر انفتاح نحو القطاع الخاص فى المجالات الزراعية والصناعية والتجارية وغيرها •

ومن العوامل المؤثرة فى التغيرات الداخلية العـــامل الاقتصادى ، فالمصـــدر الاساسى للثروة فى ليبيا وهـــو النفط قـــد انخفضت عائداته بنسبة كبيرة •

وكان استمرار الصراع يعنى مزيدا من الضـــغوط الاقتصاديه فى الداخل ، واستنزافا للموارد الليبية وبالدات النفط ، حيث ان الصراع اوقف الكثير من المشاريع التنمويه فى الداخل •

أما العامل الثانى فيتعلق بالتوازنات والتغييرات السياسية داخـــل ليبيا ، ومن الاجراءات التى اتخـــذت فى هـــذا المجال السماح للمعارضين السياسيين بالعودة الى ليبيا بعـــد أن تلقوا وعودا رسمية بالعفو عنهم وعـــدم تقـــديمهم للمحاكمه ، وخرج عـــدد آخر من السجون ، ومنـــح الممنوعون من السفر جوازاتهم خصوصا ان الصراع الليبى ـــ التشادى كان يعتبر عنصر ضغط للمعارضة الليبية على النظام ، الا أن هـــذه التحولات والتغييرات الداخليه الليبيه المهمه والتى لها تأثيرات مستمرة كان لها أكثر من معنى : فلقـــد أرادت القيادة الليبيه أن تبلغ العـــالم الخارجى أن خطواتها هـــذه ليست نتيجة ضغوط أو تهـــديدات خارجية ، وانمـــا هى صادرة عن قناعة عبرت عنها تحولات البلاد الداخلية فى مختلف المستويات، ثم جاءت انعكاسات ذلك على السياسة الخارجية من بعـــد •

كما أن هـــذه التعـــديلات والتحركات لا تعنى أبدا التحـــول عن المبادىء الأساسية للحكم والخط السياسى السابق ، ولكنها قراءة جـــديدة لصالح البلاد وسياستها فى اطار مبادئها الثابتة ، هـــذه القراءة أضـــافت نوعا من المرونة •

٢ ـــ انهيار التحالف الليبى والمعارضة التشادية :

وكان حـــدوث هـــدا الانهيار من أهم العوامل المؤثرة على نتـــائج الصراع فى المراحل الأخيرة منه ، وهـــذا التغير فى تحالفات أطراف الصراع

والذى بدأ بانفصال أطراف مؤيدة للجانب الليبى ابتداء من نهاية عـــام ١٩٨٦ • ممـــا أضعف من العناصر المؤيده لليبيا فى شمال تشاد . حيث تحول ولاء قوات المعارضه التشاديه التى كانت تحت قيـــادة جوكونى عويضى من التحالف مع ليبيا الى الولاء للحكومة التشاديه ، ممـــا جعل خسارة القوات الليبية مضاعفة ، فبعـــد أن كانت تعتمد على هذه القوات فى تأمين المنطقه فى شمال تشاد . أصبحت هـــذه القوات نفسها تشـــكل تهـــديدا لهـــا ، هـــذا كله أضعف من قـــدرة باقى القـــوات المعارضة التشادية بقيادة الشيخ ابن عمر قائد قوات « المجلس الثورى الديمقراطى » حيث فشل ابن عمر فى استقطاب قوات كافية للمعارضه التشاديه ، وعلى العكس فان خسارة ليبيا لتأييد معارضه تشادية منظمـــه كانت عاملا هاما وحاسما فى استعادة الحكومة التشادية للسيطرة على تشاد ، ودعم قوات الحكومه التشادية بقيادة حسين حبرى ونقـــل الصراع تقريبا من حـــرب أهليه فى تشاد ، مستقطبة استقطابا اقليميا ودوليا الى الحرب المحـــدودة بين ليبيا وتشاد تمثل فيها فرنسا والولايات المتحدة السند المـــادى المؤثر لصالح تشاد ، حيث تدخلت القوات الفرنسية بشكل مباشر فى هـــذا الصراع . وكان الدور الأمريكى واضحا عن طريق المساعدات العسكرية لتشاد ، كل هـــذه التطورات أفقدت الحكومه الليبية القـــدرة على المناورة السياسية اقليميا ودوليا ، حيث انها كانت تستند الى جوكونى عويضى كمصدر لتبرير تدخلها فى تشاد بصفتها ممثلة للحكومة الشرعية فى تشـــاد وليس حسين حبرى •

٣ ــ التوازن العسكرى بين أطراف الصراع :

بدأ من المراحل الأخيره فى الصراع المسلح بين ليبيا وتشاد واقتناع الطرفين بأن كـــلا منهما لن يحقق مكاسب عسكرية جـــديده ، حيث ان الصراع وصل الى حالة من التوازن العسكرى ، فلقـــد استطاعت القوات التشادية تحقيق مكاسب فى شمال تشاد •

ففى نهاية عام ١٩٨٦ وبدايات عام ١٩٨٧ قامت القــوات التشادية باحتلال عــدة مناطق فى شمال تشاد مثل مدينتى « أوزو » و « واحة زوار » و « فادا » ، وفى مدينة فادا تدخلت القوات الليبية الى جانب قوات « ابن عمــر » بشكل مباشر ٠

وانضمت القوات المعارضه للرئيس التشادى السابق جوكونى عويضى فى الهجوم على « فادا » الى قوات الرئيس حسين حبرى ، واستطاعت أن تتغلب على باقى القوات التى استمرت مواليه للنسيخ ابن عمر المتحالف مع ليبيا ، وأن تستولى على باقى المنطقة فى شمال شرق تشاد ٠

ثم قامت بهجوم فى مارس ١٩٨٧ استولت على أثرها على « فايــا لارجو » وشجع نجاح قوات الحكومه التشادية فى الاستيلاء على هــذه المناطق كلا من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية على دفــع الحكومة التشادية الى تحقيق مزيد من الانتصار على القـــوات الليبية لاضعاف الحكومه الليبية واحراجها ، والحكومة التشادية وجــدت فى هــذا فرصة لفرض سيطرتها على شمال تشاد ، واعادة وحــدة تشاد ، ثم انسحبت القوات الليبية الى داخل منطقة أوزو المتنازع عليهــا ، وقامت الادارة الأمريكية بتقــديم مساعدات مالية تبلغ عشرة ملايين دولار وتقــديم مساعدات عسكرية أخرى عاجلة لحكومه تشاد وفقــدت القوات الليبية قواعــد متتالية نتيجة لهــذا الدعم العسكرى ٠

وقامت الحكومه التشاديه المدعومة بالاستيلاء على مدينة أوزو فى بداية أغسطس عام ١٩٨٧ ، ومنيت القوات الليبية بهزيمة قاسية ، الا أن ليبيا استطاعت استعادة المدينة بعد قصف جوى مكثف استمر لتسعه أيام، وزاد من صعوبة الموقف الليبى احتفاظ ليبيا بقوات فى مواجهة القــوات المصريه على حــدودها الشرقية ، وأخرى على حــدودها الغربية مــع تونس قبل أن تتحسن العلاقات بين الطرفين ، كذلك احتمال تجــديد التهــديدات الأمريكية لليبيا من اتجاه البحر المتوسط ، مما جعل القيادة

الليبية وقـــدرتها العسكرية مبعثرة فى اتجاهات مختلفة كنتيجة للضغوط المحلية والاقليميه والدوليه ، مما أدى الى استنزاف القوات العســـكرية الليبية فى الصراع ، وتعرضت القيادة العسكرية الليبية لنقـــد حاد من القيـــادة الســـياسية •

كما أن الدعم العسكرى الفرنسى لتشاد أدى الى الحـــد من التفوق الجـــوى الليبى ، وخاصة بعـــد حصول الطرف التشادى على صواريخ الدفاع الجوى الأمريكى من طراز « ستينجر » •

وكان لموقف بعض دول الفرانكفون فى تأمين القوات الفرنسية دور واضح ، فقد قامت زائير بتسهيل اعادة القـــــوات الفرنسية التى كانت متمركزة فيها الى تشاد •

كما ساعدت جمهورية أفريقيا الوسطى فى ذلك بالسماح لهذه القوات بالتوقف العابر فى « بانجى » عاصمتها •

ومن هنا نجـــد أن تشاد وجـــدت مساعدة من فرنسا وبعض الدول الافريقية المجاورة ، بينما لم تجـــد ليبيا فى المنطقة المحيطه بها أطرافا مساندة لهـــا •

جهـــود التسوية لحـــل الصراع :

تأتى عودة العلاقات بين طرفى الصراع فى ٣ أكتوبر ١٩٨٨ كثمـــرة لعـــديد من المحاولات التى قامت بها منظمة الوحـــدة الافريقية والكثير من اللجان المنبثقة عنها وبعض الزعماء الأفارقة والعرب ، وقـــد صـــدر بيان مشترك حـــدد مستقبل العلاقة فى نقاط محـــددة أهمها :

١ ــ اقامة علاقات حسن الجوار والتعاون بينهما لخلق مناخ مناسب للحوار ، ولتلاحم العلاقات التاريخية بين البلدين والشعبين •

٢ ـ احترام وقف اطلاق النار الموقع بينهما فى ١١ ديسمبر ١٩٨٧ بدقـــة ٠

٣ ـ معالجة الخلافات الاقليميه بالطرق السلمية فى اطار احترام ميثاق منظمة الوحـــده الافريقيه وقرار القمه الافريقية الرابعة والعشرين، وبالتعاون مع اللجنة الخاصة التابعة للمنظمة بروح من المسئولية والتفهم بطبيعـــة مهمتهـــا ٠

من الواضح أن كلا من الدولتين قـــد تعرضتا لضغط أفريقى مكثف لعب فيه أكثر من رئيس أفريقى دورا مؤثرا لانجاحه ، وأهمهم الرئيس الجابونى نفسه عمر بونجو ورئيس ساحل العاج فليكس هوفينى بوانيبه، حيث ذكرت المصادر الافريقيه أنه كان الصانع الرئيسى للمصالحة فى تكتم شـــديد ، وأكدت مصادر أخرى أن رئيس توجـــو الرئيس أياديمـــا بذل جهـــدا كبيرا فى تحقيقها ، وقـــد صرح بأن الاتفاق على اعادة العلاقات كان ثمرة مباحثات طويله بدأت منذ شهر قبل عودة العلاقات بواســـطة مبعوثين من توجو ، وكان ذلك بسبب احتفاظ رئيس توجـــو بعلاقات طيبة مـــع زعيمى كل من ليبيا وتشاد ٠

وكان هناك دور عربى نشط فى الوســـــاطات ، حيث لعب الرئيس التونسى زين العابدين بن على دورا مؤثرا من جانبه فى الضغط على ليبيا، وأعرب عن سعادته بهـــذا الحـــدث مؤكدا فى رسالتين بعث بهما الى العقيد القـــذافى وحسين حبرى أن القـــرار سيؤدى الى تســـوية سلمية لنزاع الدولتين ، وقال ان نتائج القرار ستمتد الى أفريقيا قاطبة ٠

وأيدت منظمة الوحـــدة الافريقيه عودة العلاقات ، وأعلن ســـكرتير عام منظمة الوحـــدة الافريقيه عيدى عمرو أن هـــذا القرار سيفتح الطريق أمام تسوية سلميه لجميع الخلافات ، وأعلنت عن ارتياحها البالغ لعـــودة العلاقات ، لأن ذلك سيضع بداية مؤكدة للنزاعات على الحـــدود ، وقـــد

عينت تشاد البراهيمى محمد تيدى سفيرا لتشاد فى طرابلس فى منتصف أكتـــوبر ١٩٨٨ •

وقـــد فشلت الكثير من مشروعات المصـــالحة قبل ذلك ، من بينهـــا المشروع الليبى فى مايو عام ١٩٨٨ حيث اقترحت ليبيا خطة من أربع نقاط لتطبيع العلاقات مع تشاد ، ولكن هـــده الخطـــه تتطلب التنازلات من الحكومة التشادية وحـــدها ومن شروطها :

١ ــ تطالب حكومه حبرى بالاعتراف بأن قطاع أوزو المتنازع عليه بين ليبيا وتشاد هـــو جزء من التراب الليبى •

٢ ــ أن يوقـــع حبرى على اتفـــاق هـــدنه مـــع منافسه اللـــدود جـــوكونى عـــويضى •

٣ ــ يطالب بسحب القوات الفرنسية الموجودة فى تشاد •

٤ ــ أطلاق سراح كل الأسرى الليبيين لـــدى القوات الحكومية التشـــادية •

الا أن تشـــاد رفضت هـــده الشروط الليبية ، ولـــكن بدايه التحسن فى العلاقات بين الطرفين بدأت باعتراف العقيد القذافى بحكومه الرئيس حبرى القائمة فى نجامينا ، وأعلانه انتهاء الحرب بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لانشاء منظمة الوحـــدة الافريقية ، وأنه سيحاول حل جميع المشاكل مع تشاد بطريقة وديه ، وأعلن أيضا عن استعداده لاعادة العلاقات الدبلوماسية بينه وبين ثمانى دول أفريقية هى الجابون والسنغال وكينيـــا وموريشيوس وجامبيا وليبيريا وساحل العاج وزائير •

وقـــد رفضت منظمة الوحـــدة الافريقية تدخل الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة لأن أى قرار تتخـــذه فى اتجاه أو آخر قـــد يؤدى الى حدوث انشقاق جـــديد داخل المنظمة الافريقية ، وكانت منظمة الوحدة الافريقية قـــد شكلت لجنة أسمتها « اللجنة الخاصة » وتتكون من الجزائر والكاميرون

والجابون وموزمبيق ونيجيريا والسنغال ، ثم اجتمع كل من وزير الخارجيه الليبية ووزير خارجيه تساد فى ليبرافيل ، وكانت هذه أول مباحثات مباشرة على مستوى عال بين البلدين منذ بداية النزاع ، وعقدت هده الجلسات بحضور وزير خارجية الجابون وكانت تستهدف بحث امكانية تطبيع العلاقات بين البلدين •

وأعلن السفير الليبى فى باريس — والمبعوث الخاص للعقيد القذافى، أن بلاده على استعداد لأى نقاش حول شريط أوزو ، وأكد أن بلاده راغبة فى انهاء الوضع الغامض الذى يسود العلاقات بين البلدين ، كل هذا الاعتدال فى مواقف الرئيس الليبى العقيد القذافى ساهم فى تحسين العلاقة بين الطرفين ، وقام الرئيس القذافى باطلاق سراح ٢٠٠ أسير تشادى قبل عودة العلاقات بفترة وجيزة ، هذه المواقف وجدت صدى لها فى الطرف التشادى ، وقام الرئيس حسين حبرى فى نهايه يوليو ١٩٨٨ بالدعوة الى استئناف العلاقات الطبيه مع ليبيا تمهيدا لفتح الطريق أمام مجالات الصداقة ، كما أن الوفد التشادى لدى منظمة الوحدة الافريقية لم يعترض على ترشيح ليبيا لرئاسة المجلس الوزارى لمنظمة الوحدة ، وهو مؤشر على العقلانية التى سادت الطرفين قبل عودة العلاقات •

على أنه ما كادت الأمور تستقر فى ليبيا وتعود علاقاتها مع العالم فى التحسن ومع الغرب بصفه خاصه حتى ظهر الى الوجود موضوع حادثه اسقاط طائرة أمريكية فوق منطقه « لوكربى » فى اسكتلندا عام ١٩٨٨ ، ولم توجه التهم الى أى جهه فى حينه •

غير أنه فى مطلع عام ١٩٩٢ أعلنت الولايات المتحدة واليها تنتسب شركة الطيران التى أسقطت لها الطائرة — اتهام شخصين ليبيين بأنهما وراء حادث اسقاط الطائرة وطالبت ليبيا بتسليم هذين الشخصين لمحاكمتهما فى الولايات المتحدة ، الا أن ليبيا رفضت هذا الطلب معتبرة أنه ماسا بكرامتها الوطنية •

وعرض النزاع على الجهات الدوليه وأقرت فرض عقوبات على ليبيا ما لم تسلم الشخصين وكان أهم تلك العقوبات وقف حركة الطيران من ليبيا لتنفيذ قرار الأمم المتحده ورغم الوساطات خاصة المصريه لايجاد حل سلمى للمشكلة الا أن الوضع لا زال متجمدا عند هـد االحد والتهديد تارة بزيادة العقوبات وتارة أخرى تذكر الصحف أن ليبيا على استعداد لتسليم الشخصين المتهمين لمحاكمتهما فى دولة ثالثة ٠٠ والأيام تمر والنتائج النهائية لهـذا الموقف فى علم الغيب وأخيرا أعلنت ليبيا فى ٣٠ سبتمبر عام ١٩٩٣ أنها على استعداد لتسليم الشخصين للمحاكمة فى اسكتلندا حتى تتجنب رفع العقوبات عليها يوم أول أكتوبر ١٩٩٣ ٠

الا أن ليبيا عادت وتراجعت ومنذ أكتوبر عام ١٩٩٣ وحتى مطلع عام ١٩٩٤ لم يطرأ جديد سوى اقتراح بمحاكمة المتهمين فى لاهـادى وأعلنت الصحف الموافقة الليبية الا أنه فى نهاية شهر يناير عام ١٩٩٤ ومـع اجتماع اللجان العـامة فى طرابلس أعلنت تلك اللجان معارضتها لهـذه الفكرة ٠٠ ولا زال الموقف متجمدا والعقوبات التى فرضها مجلس الأمن تتجـدد بين الحـين والآخـر ٠

● طبيعة النزاع بين الدولتين وتطوراته :

ان جـوهر النزاع بين هاتين الدولتين بصفه خاصة فى منطقه الخليج العربى يدور حول مسألة « الحـدود » . وقـد لعب الاستعمار البريطانى خاصه فى هـذه المنطقه دورا كبيرا فى هـذا بهـدف جعل هـذه المنطقة فى حالة نزاع دائم وعـدم استقرار بمـا يعوق تحقيق التكامل بين هـذه البقعه من الوطن العربى ، شأنها شأن بقية بقاع المنطقة العربية كلهـا ، ولكن سرعان ما ترتب على نزاع الحـدود هـذا أمور خطيرة • نظـرا للتباين الأيديولوجى فى نظـامى الحكم فى الدولتين ، وكان من أسـباب تطور هـذا النزاع اعطاء الفرصة لتدخل دول خارجية فى اشعال نيرانه الى الحـد الذى استمر خمسة عشر عاما •

وترجع بداية هـذا النزاع الى الانسحاب البريطانى من منطقـة الخليج فى أواخر الستينات ، فأحـدثت فراغا أمنيا فى المنطقة كان بداية لاثارة القلاقل ونزاعات الحـدود بين الوحـدات السياسية فى الخليج ، فى الوقت الذى حصلت فيـه اليمن الجنوبية ـــ على استقلالها فى عام ١٩٦٧ ، وقامت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ذات الاتجاه الثورى التقـدمى ، وعلى الجانب الآخر « جبهة الشباب » فى اقليم جبل « ظفار » ـــ الواقع على حـدود اليمن الجنوبية ـــ وذلك لمقاومة واسقاط نظـام الحكم فى عمان الذى كان يقوده السلطان سعيد بن تيمور ، وتهـدف هذه الجبهة الى تحرير عمان من الوجود الاستعمارى البريطانى ، وعرفت هذه الجماعة من الشباب بتوجهها الأيديولوجى ذات النزعة المـاركسية الى الحد الذى كان تستهدف قلب نظام الحكم ، واقامة نظام حكم ماركسى •

وفى يوليو عام ١٩٧٠ م تم خلع السلطان/سعيد بن تيمور سلطان « مسقط » فى حركة تصحيحية ، قام بها ابنه السلطان قابوس الذى تولى الحكم بدلا من والده وأعلن توحيد البلاد وتغيير اسمها من سلطنة مسقط الى سلطنة « عمان » ، وتحرك تجاه الثوار طالبا التفاهم معهم بهدف التعاون من أجل اصلاح البلاد مما يستلزم المصالحه والتعايش بين جميع أبناء الشعب » ، وعرض « قابوس » أن يشترك معه الثوار فى المسئوليه وفى شغل عدد من المناصب الوزاريه ، ولم يتمخض هذا عن شىء رغم قبول البعض من الثوار واستجابوا لمنطق « قابوس » ونزلوا من معاقلهم فى جبال ظفار واقتنعوا بالوضع الجديد ، مما قاد السلطان قابوس بعد ذلك بأكثر من عام فى محاولة السيطرة على جبال ظفار ومواجهة « الثوار » فى الوقت الذى بدأ هؤلاء تلقى مساعدات وتدعيم من نظام اليمن الجنوبيه الذى فتح البلاد أمامهم للهرب من سلطنة عمان . وقام النظام العدنى بتدريبهم ، ومن هنا زادت حده نزاعات الحدود ، فقد كانت البداية مجرد نزاع على منطقة « الحدود » انتقلت الى نزاع يحكمه بعد أيديولوجى ، فقد تلاقت جبهة تحرير « ظفار » بتوجهها الماركسى مع نظام حكم اليمن الجنوبى . فكان الأخير مدعما لها فى مواجهة نظام الحكم العمانى فتعمق الخلاف بين عمان وبين اليمن الجنوبية ووصل الى حد الاشتباكات على الحدود بين آن وآخر .

وقعت اشتباكات فى الأسبوع الأول من مايو عام ١٩٧٢ بعد لجوء عدد من ثوار جبهة تحرير أقاليم ظفار الى اليمن الجنوبيه ، ثم تكررت الاشتباكات فى عام ١٩٧٤ ، وفى عام ١٩٧٥ ، وأيضا فى أكتوبر ١٩٧٨ م ، وفى مايو عام ١٩٧٩ م ، ثم فى سبتمبر عام ١٩٨٠ وكذلك فى فبراير ١٩٨١ ، وأيضا فى مارس ١٩٨٢ م ، وعلى أية حال كانت هذه الاشتباكات فى حدها الأدنى مجرد مناوشات وتهديدات بسيطه ، ولم تتخط فى حدها الأقصى مجرد هجوم واحد بالطائرات من عمان على بعض القرى القريبة من حدودها فى اقليم ظفار ، ورغم ذلك فأن هذه الاشتباكات كانت تشكل

تهديدا للمنطقة بأسرها خاصة لاصطباعها ببعد أيديولوجى . على الرغم ــ أيضا ــ من تمكن السلطان قابوس من القضاء نهائيا على الثوار فى جبال ظفار واستعادة الاقليم ، واتمام توحيد البلاد ، وذلك فى عام ١٩٧٥ وفر عدد كبير من هؤلاء الثوار الى اليمن الجنوبية ، وظلت هذه الاشتباكات والنزاعات بين الدولتين تتفاقم فى الوقت الذى حاولت جهود الوساطة شق طريقها لحل النزاع بينهما .

جهود الوساطة لحل النزاع :

ان أهم سمة للجهود الوساطه انها لم تخرج عن الاطار العربى منذ بدايتها ورغم تعثرها طويلا دون أن تصل الى شىء سواء أكانت جهودا جماعية أم جهودا فردية ، غير أنها توصلت فى النهاية الى اتفاق بين الدولتين على حل ما بينهما من نزاعات وبوساطه عربية خليجية ، وفى الحقيقه أنه قد بذلت جهود كبيره ، وتوسطت أطراف عربية متعددة وذلك طوال فترة النزاع ، وقد بدأت جهود وساطة الجامعة العربية نظرا لاشتعال القتال فى جنوبى سلطنة عمان واليمن الجنوبية ، وقد تشكلت الجامعة لجنة توفيق عربيه من مصر ، وسوريا ، والجزائر ، والكويت ، وتونس ، وليبيا ، بناء على قرار لوزراء الخارجيه العرب خلال أبريل ١٩٧٤ . وذلك لايجاد تسوية للخلاف بين عمان واليمن الجنوبية ، وتم وضع برنامج عمل لهذه اللجنة للاتصال بالأطراف المعنية ، واستمر عملها نحو الشهرين ، ثم سرعان ما توقف لمدة ستة شهور تقريبا ، ثم عاودت الاجتماع ثانية فى يناير ١٩٧٥ ، ثم رفضت اليمن الجنوبية استقبال اللجنة ، وتجمد عملها حتى اجتماع وزراء الخارجية العرب فى أكتوبر ١٩٧٥ حيث بحثوا الوضع المتوتر بين الدولتين على أمل ايجاد صيغة تقارب بينهما للانتقال الى مرحلة متقدمة من الوساطة يمكن أن تتم فيها تسوية الموقف بينهما واعداد صيغة مصالحة بين الحكومة العمانية وبين جبهة تحرير عمان ، ولم تسفر المناقشات عن نتيجة ايجابية ،

فاضطر وزراء الخارجية الى التوصية باستمرار لجنه جنوبى عمان السابق تشكيلها فى مساعيها لتحقيق هـذا الغرض ، وعموما فان جهود الوساطة الجماعية من خلال الجامعة العربية لم تسفر عن أى شيء •

● وبالنظر الى جهود الوساطة الفردية أى من قبل دوله عربيه ما فانها قـد بدأت بوساطه الرئيس السودانى/جعفر النميرى ، حيث قام بزيارة للبلدين خلال فبراير — مارس ١٩٧٧ لوضع حـد لخلافهما ، وأكد الرئيس النميرى فى حـديث لصحيفه القبس الكويتيه فى ١٩٧٧/٣/٢٤ آنذاك أن نتائج وساطته بين عمان وعـدن أنه لن يكون هناك قتـال بين البلدين ، وأن القطرين يعملان على ازالة الرواسب بينهما ، والواقع أن محاوله الرئيس نميرى لم تخرج عن كونها محاوله للتقريب بين وجهتى نظر الدولتين ، واقتصرت على مجرد زيارته لكلتا الدولتين فحسب •

● ثم بدأت دولة « الكويت » فى بذل مساعيها وحدها للوساطة بين الدولتين فى فبراير عام ١٩٨٠ ، الا أنها لم تصل الى شيء حتى منتصف مايو ١٩٨٠ ، ثم انضمت « الامارات » الى الكويت بعـد عام من المحـاولة الأولى ، وفى أبريل ١٩٨١ بدأت جهود الدولتين « الكويت — الامارات » فى بذل مساعيهما لحل النزاع بين عـدن وعمان ، وقـد بدأت الوساطة بزيارة عـدن ثم عمان ، وبتشكيل فريق عمل من وزيرى خارجية الدولتين لتوضيح وتأكيد أن شعب المنطقة يتفهم المخاطر التى تسيرها القـوى العظمى ، وانهاء الخلاف بين البلدين فى مصلحتيهما معا ، ولكن هذه المحاولة أيضا لم تسفر عن شيء ، بل زادت التوتر بين الدولتين ، فى نفس الوقت اشترط رئيس اليمن الجنوبية — حتى تتم المفاوضات — أن تلغى عمـان اتفاقية التسهيلات العسكرية مـع الولايات المتحدة ، بينما لم يشترط الجانب العمانى أى شيء سوى علاقات حسن الجوار ، ولما باءت هـذه المحاولة بالفشل زاد التوتر بين الدولتين •

(م ٨ — ج ٢)

وقــد كان هــذا حافزا لمحاولة جــديدة للوساطة من « الكويت ـــ الامارات » أيضا فى يونيو ١٩٨١ ، واستمرت حتى نوفمبر ١٩٨١ بدون نتيجة ممــا تاد الى محاولة استعانة الدولتين بوسطاء آخرين تمثلوا فى « الرئيس الجزائرى الأسبق أحمد بن بيلا » ، وأيضا بعض زعماء منظمة التحرير الفلسطينية ، ولكن أيضا دون جــدوى •

وعلى الرغم من ذلك فان الجهــود التى بذلتها « الكويت والامارات » وبموافقة مجلس التعاون الخليجى الذى تشكل فى يناير عام ١٩٨١ وبقوة دفــع من السعودية ، فانها قــد أثمرت فى النهاية على موافقة الطرفين (عمان وعــدن) على تشكيل وفد لكل منهما على مستوى مديرى الادارات السياسية فى كلتا الدولتين • والاجتماع فى الكويت خلال الأسبوع الاول من يوليو ١٩٨٢ واستغرقت المباحثات خمسة أيام ، وتم الاتفاق فى ختــام الجلسة يوم ٧ يوليو ١٩٨٢ على استئناف المفاوضات فى وقت لاحق بهدف تطبيع العلاقات بين الدولتين وعلى مستوى وزيرى خارجية الدولتين ، وكان هــذا أول لقاء رسمى بين المسئولين فى عــدن وعمان منذ استقلال اليمن الجنوبية قبل ١٥ عاما (فى عام ١٩٦٧) •

- وبالفعل تم اللقاء المتفق عليــه على مستوى وزيرى خارجية عمــان واليمن الجنوبيه ، حيث التقى كل منهما على رأس وفــد من دولتيهما فى الكويت ، وبحضور وزيرى خارجيه الكويت والامارات ، وقــد بدأ هــذا اللقاء فى ٢٥ أكتوبر ١٩٨٢ ، واستمر نحو ثلاثة أيام أيضا، وكان جــدول أعمــال المصالحة بين الدولتين يتضمن أربع نقــاط رئيسية هى : (تسوية نزاع الحــدود ـــ وقف الحملات الاعلامية ـــ وضع القوات العسكرية الأجنبية ـــ اقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين) وأسفر هــذا اللقاء على التوقيع بالحروف الأولى على اتفاق بين الدولتين فى السابع والعشرين من أكتوبر عام ١٩٨٢ ، وتم التصديق عليه فى ١٢ نوفمبر ١٩٨٢ • وخلاصة القول هــو أن الكويت

والامارات لعبتا دورا هاما ورئيسيا فى بذل مساعيهما لحل الخلاف بين الدولتين رغم تعثرهما طويلا ، مما استلزم جهـــدا اضافيا كبيرا، وفى ضوء اصرارهما على دورهما الوساطى لحل النزاع فقد نجحتا فى تجميع الدولتين والتوفيق بينهما بما يساعد على استقرار وأمن منطقة الخـــليج •

ان اتفاق المصالحة بين الدولتين وفقا لمـــا أعلن فور تصـــديقهما عليه فى ١٢ نوفمبر ١٩٨٢ قـــد تضمن أربع نقاط رئيسية :

النقطـــة الأولى :

التزام البلدين باقامة علاقات طبيعية فيمـــا بينهمـــا على أســـاس الاحترام المتبادل ، وعـــدم التدخل فى الشئون الداخليـــــة ، واحترام السيادة الوطنية لكل منهما ، وحسن الجوار والتعاون معا ، وحل خلافتهما بالطرق السلمية والودية ، وعـــدم السماح لأى أعمال معادية تؤدى الى زعزعة الاستقرار والأمن بالانطلاق من أراضى البلدين •

ومن ثم اتفق الطرفان أيضا على تشكيل لجنة فنية تشارك فيها كل من دولة الكويت ودولة الامارات تعرض أمامها جميع الوثائق والمستندات بغرض الوصول الى حل نهائى لقضية الحـــدود بموجب حـــدود كل منهما فى نوفمبر عـــام ١٩٦٧ •

النقطـــة الثانية :

الاتفاق على عـــدم السماح لأى قوات أجنبية باستخدام أراضى أى من الدولتين للعـــدوان على البلد الثانى •

النقطـــة الثالثة :

التزام الطرفين بوقف الحملات الاعـــــلامية من وسائل الاذاعـــــة والتليفزيون والصحافة وكافة أنواع الدعاية والنشر الرسمية ضد أى منهما،

النقطـــة الرابعة :

اتفاق الطرفين على تبـــــادل التمثيل الدبلوماسى ، ودعم العلاقات الثنائيه ، وفتح مجالات منمرة للتعاون ، ويتم الاتفاق بالاتصالات الثنائية على اعلان اقامة العلاقات الثنائيه ، كذلك أتسير ضمن المباحثات الى ضرورة عقـــد مؤتمر قمة بين رئيسى دولة عمان ، واليمن الجنوبية وذلك فى أقرب وقت ممكن ، وعلى الفور أصـــدرت عمان عفوا عاما لأعضاء جبهة تحرير عمان والمتعاطفين معها والموجودين باليمن الجنوبية ودعتهم الى العـــودة لبلادهم ، وأنه لن يتم توقيع عقوبة على الثوار ، وحددت ٣٠ أبريل عام موعـــدا نهائيا لعودتهم •

● **آفاق المصالحة والتحـــديات المطروحة :**

لا شـــك أن هـــذا الاتفاق للمصالحه بين عمان واليمن الجنوبيه قـــد تم فى وقت تعانى فيه الأمة العربيه من تفاقم حالة التقصير الكامل ازاء أحـــداث لبنان والتدخل الاسرائيلى فيها واحتلال أجزاء واســـــعة من أراضيها ، وأيضا بعـــد أحـــداث « صبرا وشاتيلا » ، بعبارة أخرى فقد تم توقيع الاتفاق فى ظـــل التحـــديات الكبرى التى تواجه النظام العربى، من أهمها محاولات الاستفزاز الاسرائيلية للارادة العربية دون أن يكون هناك استجابة عربية لذلك التحـــدى الاسرائيلى ، ومن ثم فان هـــــذا الاتفاق قـــد أبرز عـــددا من النتائج الهامة ، وطرح عـــددا من التحديات لا تقل أهمية عن النتائج المستخلصة والتى تتمثل فى :

١ ــ قـــدرة النظام العربى على حل المنازعات بين وحداته السياسية بالطرق السلمية فى اطار تباين الأنظمة العربية دون تدخل من أطراف غير عربية بما يؤكد حيوية هذا النظام على حل نزاعاته من الداخل ، وبالاعتماد على فاعلية النظام العربى ذاته فى ضوء مبدأ توزيع الأدوار •

٢ ــ أن منطقة الخليج والجزيرة العربية أصبحت كتلة واحـــدة نظرا

لمـــا تجابهها من تحـــديات منشتركه متداخلة الأبعـــاد (بعـــد اقتصادى ، بعـــد امنى ـــ بعـــد استراتيجى) ، ومن ثم فان الاتفاق وان أكد هـــذه الحقيقه الا انه يؤكد مدى استعداد الأنظمة العربيه ـــ رغم تباينها سياسيا وآيديولوجيا ـــ بالتعايش وحـــل المنازعات بالطرق السلميه •

٣ ـــ أكدت الاتفاقيه مدى الدور الهـــام الذى تلعبه الدبلوماسيه الكويتيه فى المنطقة بمساعدة دبلوماسية الامارات بمـــا يصبغ على هاتين الدولتين دورا قائدا بموافقه وتدعيم من السعوديه فى داخل منطقه الخليج، ويأتى دورها فى اتمام هـــذه المصالحه متمما لدورها فى المصالحه واتفـــاق الوحـــده بين اليمن الشماليه واليمن الجنوبيه منذ فتره ليست ببعيدة ، ومع ذلك فأن دور الكويت فى المنطقة يأتى فى اطار توزيع الأدوار فى اداره المنطقة بالتنسيق الدائم بينها وبين المملكه العربيه السعوديه ، ولعل الموافقه العلنيه لمجلس التعاون الخليجى على جهود الكويت والامارات ، ثم الموافقه فيما بعـــد على الاتفاق الذى تم خير تأكيد على ذلك •

٤ ـــ يعود نجاح الكويت فى الاضطلاع بهـــذا الدور القائد نسبيا ذلك الوضع التوازنى لهـــا من الناحيه الايديولوجيه ، حيث تحتفظ بعلاقات طيبه مع الغرب والولايات المتحدة ، فى نفس الوقت قامت بتبادل التمثيل الدبلوماسى مع الاتحاد السوفيتى ، وعلاقات طيبه مع الكتلة الشرقيه مما كان عاملا هاما فى تأثيرها على اليمن الجنوبيه ذات التوجه المـــاركسى ، وعمان ذات التوجه الليبرالى ، وذلك الى جانب مؤثر هام وهـــو البعـــد الاقتصادى ، حيث يحتاج الطرفان (عمـــان وعـــدن) الى مساعدات ضخمة . ولعل ما تقـــدمه السعوديه والكويت والامارات خير ضمان لنجاح هـــذا الدور التأثيرى عليهما •

٥ ـــ لا شك أن هـــذا الاتفاق قـــد وفر جهدا كبيرا من مقـــدرات النظام العربى ، حيث أن الاستقرار فى هـــذه المنطقة يؤدى الى التركيز

على قضايا أخرى ويعبىء النظام العربى تجـاه القضية الأصليـه وهى الصراع العربى الاسرائيلى .

٦ ـ اتضح من هـذا الاتفاق مدى تغليب المنطقة لعنصر المصـلحة القـومية على الاتجاه الأيديولوجى ، وأن قبول اليمن الجنوبية للتعايس وانهاءها لحركة تحرير عمان والخليج ، واغلاق مكاتبها لديها فى الوقت الدى تتعاون فيه مع السعوديه وتحصل على معونات اقتصادية منها ، وان كل هـذا التأكيد للاستنتاج بأهمية أن عنصر المصلحة يشكل أهمية أكبر من عنصر الأيديولوجيـة .

٧ ـ أن الاتفاق جاء ليؤكد تلك الجهود التى تبذل من جانب أطراف عربيه مختلفة ، لعـل فى مقـدمتها المملكة العربية السعودية لحل النزاعات العـــربية .

المشكلة الفلسطينية

أكثر من أربعين عاما مضت على قيام المسكله الفلسطينية رسميا منذ ان أعلن عن قيام دولة اسرائيل فى الخامس عشر من شهر مايو عام ١٩٤٨، وقد سبقتها أربعون عاما آخرى سيطرت فيها انجلترا على البلاد ، فقهرت المواطنين الأصليين ، وسهلت دخول المهاجرين اليهود ، وقد بدأت فى تتويج نشاطها يوم أعلنت فى الثانى من نوفمبر عام ١٩١٧ عن وعد بلفورد ، ومنذ ذلك التاريخ بدأ الفلسطينيون فى استنكار الموقف البريطانى بكافه الوسائل من مظاهرات واضرابات كانت أخطرها ما وقع عام ١٩٣٦ ، وكانت نتيجة ذلك تسويه ووعود من جانب بريطانيا ليس الا ، أما على الجانب الآخر فقد بدأت الوكاله اليهوديه فى الترتيب والتخطيط للسيطره على أرض فلسطين وسكانها ، وساعدها فى ذلك رأس المال الأمريكى والأوربى ، وغض نظر السلطات البريطانيه عما يحدث مما جعلها تحقق ما رسمته من أهداف ، وقد ساعد على تحقيق ذلك بصفة أساسية غياب الدور العربى بالكامل لعدم وجود فعالية عربيه حقيقية آنذاك ، وقد تجلى ذلك باسمى صوره فى نتيجة الحرب التى قامت بين العرب واسرائيل عام ١٩٤٨ .

واعتقد أن الحديث عن المسكله الفلسطينية بالتفصيل ليس واردا فمئات الكتب ظهرت تسرد الآلام والمظالم التى تعرض لها الشعب الفلسطينى ، ومئات القرارات صدرت عن هيئة الأمم المتحدة تناشد اسرائيل بضرورة ايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية ، وآلاف التصريحات المشتركه تصدر من مختلف الدول على مدى أربعين عاما تساند الحق الفلسطينى ، الا أن اسرائيل فى ظل المساندة الأمريكية لم تستجب لأى نداء ، ولم تستجب لصوت الضمير الانسانى الذى غاب فى ظل المذابح التى ارتكبتها وترتكبها حتى الآن فى حق الشيوخ والنساء والأطفال ، بدءا بدير ياسين ومرورا بصبرا وشاتيلا وحاليا ما يحدث فى نابلس وغزة

ولا نهاية لهـذه المذابح التى تشهدها الأرض المحتلة فى ظـل انتفاضـة شـعب لا يملك من السلاح سـوى الحجارة •

والواقع أن الدور الأمريكى فى الصراع العربى الاسرائيلى هو السبب الرئيسى فى اطالة أمد هـذا الصراع •• فقـد بدأ التدخل الأمريكى المباشر فى الصراع منذ قيام الدولة الفلسطينية ، لقـد سخرت الادارة الأمريكية كافة امكانياتها المـادية والمعنويه للحفاظ على الدولة اليهوديه والحيلولة دون قيـام أى تهـديد عربى جـدى ضـد الوجود الاسرائيلى . وقـد تمثل ذلك فى البيان الثلاثى الذى صـدر عام ١٩٥٠ عن أمريكا وانجلترا وفرنسا والذى أكد على تحويل خطوط الهـدنة الى حـدود فعلية •

كانت نتيجة حرب يونيو عام ١٩٦٧ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وشبه جزيرة سيناء ومرتفعات الجولان . وظلت أمريكا على ولائها لاسرائيل تحافظ لهـا على الحـدود الجـديده ، ولا تمارس أى ضغط عليها للتخلى عن تلك المناطق حتى يعود السلام الى المنطقة ، متجـاهلة بذلك البيان الثلاثى الذى صـدر عام ١٩٥٠ وكان واضحا أن أمريكا من مصلحتها أن تظل اليد العليا لاسرائيل فى المنطقة ، لانها أيضا تضمن استمرار التفوق العسـكرى الاسرائيـلى •

وقـد عملت الولايات المتحدة دائما على تجاهل القضية الفلسطينية ، وكانت تنظر اليها على أنها مجرد قضية لاجئين ، ولم تلق بالا الى التشرد والفاقـة التى حاقت بأهل البلاد الأصليين ، ولم تحاول حتى الاعتراف بوجودهم أو وجود أى تمثيل لهم ، وقـد تجلى ذلك فى عـدم اعترافهـا بمنظمة التحرير الفلسطينية التى ظهرت الى الوجود عام ١٩٦٤ ، حتى حينما اعترف العالم من أقصاه الى أقصاه بالدولة الفلسطينية ظلت الولايات المتحدة على عنادها مجاملة لاسرائيل •

ولم تحاول الولايات المتحدة الاقتراب من المشكلة الا عقب حـرب

أكتوبر عام ١٩٧٣ حينما طرحت قضية التسوية السلمية للصراع فى الشرق الأوسط ، وكان المفهوم العربى أن الحل قريب وأكيد بعـد النصر العربى فى أكتوبر عام ١٩٧٣ ، الا أن كيسنجر استطاع أن يلف ويدور ويراوغ حتى تولى الرئيس كارتر الحكم فاعلن مستشاره للامن القـومى الذى حل محل كيسنجر بأنه ينبغى أن تكون هناك تسوية شاملة فى الشرق الأوسط بدلا من الاتفاقيات الجزئية التى كان يتبنى نظرياتها كيسنجر ، وانه لتحقيق ذلك يجب عقـد مؤتمر جنيف الذى سبق الاتفاق على عقـده أثناء حكم سلفه ولم يتم ، ونادى بريجنسكى مستشار الرئيس كارتر بضرورة اشتراك الفلسطينيين فى المفاوضات .

وقـد شجع ذلك الاتجاه الرئيس السادات بعـد زيارة اسرائيل فى نوفمبر عام ١٩٧٧ والتى انتهت الى توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩ ثم المعاهـدة المصرية الاسرائيلية بعـد ذلك . ويلاحظ انه من الواضح ان الدور الامريكى بدا ايجابيا خلال هـذه الفترة الا اننا نرى أن الولايات المتحدة منـذ البدء دائمـا على ان مساعدة اسرائيل والحفاظ على امنهـا وتفـوقها فى الشرق الاوسط سيظل التزاما امريكيا ومصلحة استراتيجيـة امريكية . وان اسرائيل لهـا الحق فى ان تعيش بين جيرانها فى امن وامان ، وانه مع ذلك يجب تحقيق المطالب المشروعة للفلسطينيين . ومع ذلك اعترضت على تمثيل الفلسطينيين فى المفاوضات . وان كانت امريكا رات تحقيقـا لشروطها انه يمكن للفلسطينيين ان يشاركوا من خلال الوفـد المصرى او الاردنى .

وقـد تهور الرئيس كارتر فى السادس من مارس عام ١٩٧٧ وطالب بوطن للفلسطينيين . ورحب العالم العربى بذلك الى أن ضغوط الصهاينة والمساندين لاسرائيل سرعان ما جعلت كارتر يتراجع عن تصريحاته ويعلن فى ديسمبر من نفس العام « أن وجهة نظره الشخصية تتمثل فى أن السلام الدائم يمكن تحقيقه اذا لم توجـد دولة مستقلة متطرفة فى قلب منطقـة

الشرق الأوسط » ولم تستطع الولايات المتحدة أن تقنع اسرائيل بقبول أى حل خاصة بالنسبة للمستوطنات الاسرائيلية ، وأكد كارتر فى تصريح له بأن هناك حدودا لما يمكن ان تفعله الولايات المتحدة لفرض ارادتها على دولة مستقلة •

وقد ظلت الاداره الأمريكيه رافضة التعامل مع منظمه التحرير الفلسطينيه ، وحتى يوم أن تعاملت معها بعد عشر سنوات من كامب ديفيد كان هذا التعامل على استحياء فى تونس وسرعان ما سحبت هذا التعامل لأسباب واهية •

وعلى الجانب الآخر نجد ان الاتحاد السوفيتى يساند القضية الفلسطينيه ، الا ان واقع هذه المسانده لم يكن له ايجابيات تقريبا نظرا لفقدان الاتحاد السوفيتى لاى أداة يمكن بها أن يضغط على اسرائيل • خاصه بعد أن انهار واصبح أكثر من خمسة عشر دولة •

لقد تبلور موقف القضية الفلسطينية بعد ثلاثين عاما من المشكلة الفلسطينية وفى نهاية السبعينيات الى مجرد محاولة حصول الفلسطينيين على الحكم الذاتى •

لقد سجل التاريخ ان الرئيس السادات خاطب الكنيست الاسرائيلى فى العشرين من نوفمبر عام ١٩٧٧ مطالبا بتسويه عادلة للنزاع فى الشرق الأوسط مؤكدا أهميه المشكلة الفلسطينيه وشعبها وحقوقه المشروعه التى لا يمكن لأحد أن ينكرها ، بل أصبح المجتمع الدولى على علم بكل جوانبها ، بل يساندها ، وطالما بقيت المشكله الفلسطينيه بدون حل فان معنى ذلك استمرار الصراع وتصاعده مما لا يخدم قضية السلام التى نسعى جميعا لتحقيقها ، وان السلام لا يمكن أن يتحقق بغير الفلسطينيين، ولا يمكن للسلام أن يتحقق بمحاولة فرض أوضاع وهمية أدار لها العالم ظهره ، أو الدخول فى حلقة مفرغة مع الحق الفلسطينى ، ومع كل الضمانات

المطلوبة لا يحوز أن يكون هناك خـوف من دولة وليدة تحتاج الى معونة كل دول العـالم وقيامها •

لقـد اقترح الرئيس السادات فى خطابه أمام الكنيست اتفاقيه سلام يكون آسـاسها ما يلى :

أولا — انهاء الاحتلال الاسرائيلى للاراضى العربية التى احتلت عـام ١٩٦٧ •

ثانيا — الاعتراف بالحقوق الأساسية للشعب الفلسطينى وبصـفة خاصة حقـه فى تقرير مصيره بما فى ذلك حقه فى اقامة دولته المستقلة •

ثالثا — حق كل دوله فى المنطقه فى العيش فى سلام داخل حـدودها الامنيه والمضمونه عن طريق اجراءات يتفق عليها تحقق الامن المناسـب للحـدود الدوليه بالاضافه الى الضمانات الدوليه المناسبه •

رابعا — تلتزم كل دول المنطقه باداره العلاقات فيما بينها طبقـا لاهـداف ومبادىء ميثاق الامم المتحده . وبصفه خاصة عـدم الالتجاء الى القـوه . وحل الخلافات فيما بينهم بالطرق السلميه •

خامسا — انهاء حاله الحرب القائمه فى المنطقه •

ولم تكن مبادرة الرئيس السادات الأولى من نوعها ، بل سـبقها محاولات ، واكدت جميع المبادرات والمقترحات المصريه اللاحقة لهـذا الاقتراح ضرورة حمايه الحقوق الفلسطينيه ، ففى مؤتمر القاهره (ديسمبر ١٩٧٧) وجهت الدعوة الى منظمه التحرير الفلسطينيه للحضور على قـدم المساواه مـع جميع الأطراف الاخرى بما فى ذلك اسرائيل . كما أكـد الرئيس السادات فى اجتماعه بالاسماعيليه مع مناحم بيجين فى ٢٤ ديسمبر

١٩٧٧ أن الموقف المصرى يتلخص فى وجوب قيام دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة .

وكان الموقف المصرى فى اللجنة السياسية التابعة لمؤتمر القاهرة والتى انعقدت فى اسرائيل فى يناير عام ١٩٧٨ هو ضرورة تحقيق تسوية عادلة تغطى جميع أوجه المشكلة الفلسطينية على أساس حق تقرر المصير وذلك بمشاركة مصر والاردن واسرائيل وممثلى الشعب الفلسطينى .

وقد نجحت الدبلوماسيه المصرية فى كسب التأييد الأمريكى للخط السياسى المصرى العام فيما يختص بالمسألة الفلسطنيه ، واعتبار أنها مشكله سياسية وليست مشكلة لاجئين . وأنها تمثل لب النزاع فى الشرق الأوسط ، وأنه لا يمكن الوصول الى تسوية سلمية ودائمة دون حل هده المشكلة حلا عادلا على أساس من ميثاق الامم المتحدة ومبادىء القانون الدولى والشرعية الدولية .

ومن الطبيعى أن يظل موقف مصر ثابتا تجاه المشكلة الفلسطينيه خلال جميع المفاوضات التى عقدت فى عام ١٩٧٨ ، وقد أعلنت مصر موقفها بوضوح ، واقترحت عقد اجتماع ثلاثى بين مصر واسرائيل والولايات المتحدة ، وتم عقد الاجتماع فعلا ، وقد تلخص موقف مصر فى أنه لا يمكن قبول تسوية جزئيه ، كما أنه لا يمكن الوصول الى اتفاق دون تمهيد الطريق للفلسطينيين لكى يستخدموا حقهم فى تقرر المصير داخل اطار حل شامل ، وقد تحقق ذلك فعلا فى اطار خطاب النوايا فى كامب ديفيد الموقع فى واشنطن فى ١٨ سبتمبر ١٩٧٨ والذى ينص على أن المفاوضات حول حل المشكلة الفلسطينية بجميع جوانبها يجب أن تكون بمشاركة ممثلى الشعب الفلسطينى واسرائيل ومصر والاردن .

وقد نص الاطار فى القسم الخاص بالضفة الغربية وغزة على اجراءات وترتيبات انتقالية لمدة لا تزيد على خمس سنوات يقوم خلالها

نظام للحكم الذاتى الكامل وتنسحب الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية فور انتخاب سلطة الحكم الذاتى انتخابا حرا من قبل السكان لتحل محل الحكومة العسكرية القائمة ، كما تعطى الاجراءات الانتقالية الأهمية اللازمة لكل من مبدأ الحكم الذاتى لسكان هذه الأرض ، والاهتمامات المشروعة للامن بالنسبة لكافة الأطراف المعنية ، وأما الانسحاب الاسرائيلى من الأرض الفلسطينية المحتلة فيبدأ مع بداية الفترة الانتقالية ، بينما تبدأ المفاوضات حول الوضع النهائى للضفة الغربية وقطاع غزة فى موعد أقصاه العام الثالث من الفترة الانتقالية ، ويجب أن يعترف الحل الذى تسفر عنه المفاوضات بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى •

وكان المفروض طبقا لهذا الاطار أن تبدأ اجراءات سلمية خلال الفترة الانتقالية لتمهيد الطريق لحل عادل للمشكلة الفلسطينية متضمنا الحفاظ على الحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى وعلى المحافظة على أمن جميع الأطراف بما فى ذلك اسرائيل والفلسطينيين •

استرد العالم أنفاسه وتفاءل بتوقيع اطار كامب ديفيد ، واعتبر أن المشكلة الفلسطينية قد وجدت الطريق الى حل . ولكن وقبل أن يجف مداد كامب ديفيد أعلن رئيس وزراء اسرائيل تفسيره للحكم الذاتى ومفهومه له بطريقة لم تخطر على بال أحد وهو أن الموافقة على الحكم الذاتى ليست بالنسبة للارض بل للمواطنين فقط . وأن هذا الحكم الذاتى سيكون قاصرا على مهام ادارية ، وأن جميع المهام السيادية الحيوية فهى من حق دولة اسرائيل تمارسها نيابة عن الفلسطينيين . فالأمن والجمارك والعملة والعلاقات الخارجية وما شابهها هى اختصاصات اسرائيلية ، وقد رفضت مصر قبول التفسيرات الاسرائيلية •

لقد كانت موافقات اسرائيل المبدئية مجرد ستار تخفى وراءه نواياها التوسعية ، فخلال عام ١٩٧٨ والمباحثات دائرة حول المشكلة

الفلسطينية قامت بغزو جنوب لبنان بحجة الزعم بوقف التهديد الذى يمثله الفلسطينيون الموجودون فى لبنان لأمن المستوطنات الاسرائيلية الواقعة قرب الحدود اللبنانية ، وضرورة وضع حد لهذا التهديد من المنبع ، وشل قواعد المقاومة الفلسطينية فى الجنوب اللبنانى ، ولم يكن هذا هو السبب الوحيد لغزو لبنان ، بل لقد أعلن رئيس وزراء اسرائيل أن تدخلهم فى لبنان ياتى نتيجة التزام اسرائيل بمنع ابادة المسيحيين على يد القوات الفلسطينية والقوات السورية .

والحقيقة أن الدوافع الحقيقية للتدخل الاسرائيلى فى لبنان كانت اكثر عمقا مما يبديه القادة الاسرائيليون ، فأساس هذه الدوافع هى الأطماع الاسرائيلية التوسعية بوجه عام ، واسرائيل ترى أن حدودها يجب أن تمتد الى بيروت شمالا ، وبذلك تتحكم فى مياه نهر الليطانى ، ولكنها اكتفت فى المرحلة الأولى باحتلال جنوب لبنان بعد تدمير شبه شامل للقرى الجنوبية وعزلها ، وانهيار جميع الأنشطة الاقتصادية بالجنوب كما أنها أثرت على وضع المقاومة الفلسطينية تأثيرا بالغا وشلت تحركاتها وأصبحت تعمل فى نطاق محدود أدى فى النهاية الى خروجها من لبنان فى ظل الضغط الاسرائيلى عام ١٩٨٢ .

وكانت الحرب الأهلية فى لبنان ، والتدخل السورى هناك ، وضعف الجامعة العربية ، وعدم مبالاة الرأى العام بأوضاع الفلسطينيين ، وعدم اهتمام الدول العربية باتخاذ موقف جاد وحاسم بعيدا عن المجاملات فرصة ذهبية لاسرائيل لاطلاق يدها للتصرف على هواها ، وظل الأمر على هذا الحال الى أن قامت الانتفاضة على أيدى أطفال وشباب ، سلاحهم الايمان والحجارة ، واستخدمت اسرائيل كافة أساليب القمع والوحشية والقتل وكان فى اعتقادها أنها مجرد فورة ما تلبث أن تزول ، ولكن استمرت الانتفاضة أكثر من سبعة أعوام ، ودفع المئات من الشباب والأطفال أرواحهم

ثمنا لهـــا ، حينئذ فقط بدأ الضمير العالمى يهتز اذ يرى أمامه أطفالا عزلا جياعا يسكنون خياما ممزقة صيفا وشتاء كل سلاحهم حجر يقـــذفون به السيارات الاسرائيلية المصفحة والدبابات ويستعذبون الاستشهاد فى سبيل الحرية ، ووقف العالم يدين اسرائيل وهمجيتها وأصبح لا فارق بينها وبين الحكم النازى الذين عاشـــوا فى ظله •

وازداد اهتمام العالم بالقضية الفلسطينيه منذ أن وقف ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية فى الخامس عشر من نوفمبر ١٩٨٨ أمام المجلس الوطنى الفلسطينى الذى كان منعقدا فى الجزائر وأعلن مبادرته السلمية ، وأعلن موافقته على قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ التى كانت معظم الدول الغربية تتذرع بأن عدم اعتراف الفلسطينيين بهذين القرارين يعطى الحجة لاسرائيل لعدم قيامها بأية مفاوضات ومعارضة أى مؤتمر دولى ، ويومها أعلن قيام الدولة الفلسطينية ، وزالت حجة اسرائيل وحجة الولايات المتحدة ، وكان المتوقع أن تقوم الولايات المتحدة بالضغط على اسرائيل لكى تنصت لنداءات العالم ولنداء الضمير لديها ، ولكى توقف مذبحة الأطفال بالضفة الغربية وقطاع غزة ، وأن تنسحب من الجنـــــوب اللبنانى ، ولكن لم يتحقق أى نجاح لهـــذه النداءات ، كل ما فعلته الولايات المتحـــدة — وعلى استحياء — أن أعلنت أن سفيرها فى تونس سوف يقوم بالاتصال والتباحث مع مسئولين من منظمة التحـــرير الفلسطينية ، وتم اجتماع واجتماعات على فترات متباعـــدة ودون أن تعلن أمريكا الضغط على اسرائيل لقبول الاشتراك فى المؤتمر الدولى خاصة وأن عقبة كبرى قد زالت من الطريق ، وهى أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى يعيشان حاليا فى ظل وفاق لم يشهداه من قبل ، وليس هناك أية حساسية تمنع احـــدى الدولتين من الاشتراك فى المؤتمر •

ولكن الطفل المدلل يرفض ويرفض ويمارس أقسى أنواع الأعمـــال الوحشية ولا ادانة من الولايات المتحده ، ولا اجتماع لمجلس الأمن ، وان كان قد صدر عن المتحدث الرسمى لوزارة الخارجية استنكارا لمـــا حدث •

ويوم أن يجتمع مجلس الأمن لاصـــدار قرار يدين اسرائيل فـــان الولايات المتحدة الأمريكية تستعمل حـــق الفيتو ٠

ولو وقعت تلك الحوادث من بلد آخر غير اسرائيل والاعتداء على حرمات دولة أخرى لاهتزت أعمدة البيت الأبيض وهـــدد البنتاجـــون بالويل والثبور كما حـــدث فى أفغانستان ونيكاراجوا ، ولكنها اسرائيل ، فلتفعل ما تشاء فسلامتها تضمنها الولايات المتحدة ، وتعهداتها لهـــا بأن تكون أقـــوى دول المنطقة تسليحاً قائما ، فماذا يهمها ٠ ؟ !!

فلسطين

لم يكن للفلسطينيين قبل الاحتلال البريطانى لفلسطين في أوائل عام ١٩١٧ ، حركة سياسية مستقلة تعبر عنهم•فقدكان الفلسطينيون جزءا من الشعوب التى تألفت منها الامبراطورية العثمانية وانضوى زعماؤهم تحت ألوية الجمعيات والهيئات العثمانية ، ومع نمو روح القومية العربية وتأسيس أحزاب وحركات عربية شارك فيها الفلسطينيون بشكل محدود، ولم تبدأ الحركة الوطنية الفلسطينية في التبلور كحركة قطرية متميزة عن الاطار العام للحركة القومية العربية البازغة في أوائل هذا القرن الا بفعل تزامن عدد من العوامل التاريخية أهمها :

١ ــ تبلور فلسطين ككيان جغرافى وسياسى متميز لأول مرة بعد أن كانت قبل ذلك جزءا من بلاد الشام أو ما يسمى « بسوريا الطبيعية » ، فقد فصلتها اتفاقية « سايكس بيكو » عن هذا الاقليم الذى خضع معظمه « سوريا ولبنان » للانتداب الفرنسى ، قبل أن توضع تحت الحكم العسكرى البريطانى فى أكتوبر عام ١٩١٧ ، ثم الانتداب البريطانى فى أبريل عام ١٩٢٠ •

٢ ــ المشروع البريطانى لاقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين ، وهو المشروع المعلن به وعد بلفورد فى ٢ نوفمبر عام ١٩١٧ ، والذى بدأ تنفيذه عمليا مع وصول البعثة الصهيونية الى فلسطين فى أبريل عام ١٩١٨ ، ثم تعيين هربرت صموئيل اليهودى المرتبط بالحركة الصهيونية كأول مندوب سام بفلسطين عام ١٩٢٠ •

٣ ــ تشتت الحركة القومية العربية وهزيمتها أمام الاتفاقات التى

أسفرت عنها الحرب العالمية الأولى ، ممـا أدى الى احباط الآمال التى علقها الشـعب الفلسطينى على هـذه الحركة التى كانت تسعى الى « استقلال سوريا بحـدودها الطبيعية بما فيها فلسطين ، وتنصيب فيصل ملكا عليها ، ورفض المزاعم الصهيونية بجعل فلسطين وطنا قوميا لليهود » وفقا لمـا جاء فى مقررات المؤتمر السورى الثانى المنعقد بدمشق فى مارس عام ١٩٢٠ ، فكان اختلاف ميزان القوى لصالح الحلفاء المنتصرين فى الحرب عائقا أمام طموحات الحركة القومية العربية ، حيث تم احتلال سـوريا ، وتصفية الحكم الفيصلى الذى كان مركزا للحركة العربية ، ممـا أدى الى تشتتها فى مسارات قطرية ، وكان تحول العـــدو الرئيسى للعرب من الاستعمار التركى الى أكثر من عـدو بحكم توزع النفوذ الاستعمارى بين بريطانيا وفرنسا فى الأساس ، الى جانب ظهور الخطـر الصهيونى فى فلسطين ، من أهم العوامل التى قادت الى هـذا التشتت . فعلى سبيل المثال أصبح السوريون يرون فى فرنسا الخطر الأول ، بينما يرى العراقيون هـذا الخطر فى الاحتلال البريطانى ، والفلسطينيون فى الحركة الصهيونية .

وفى هـذا الاطار نشأت الحركة الوطنية الفلسطينية لتأخـذ بين أيديها مهمة الدفاع عن فلسطين رغم ضعف ومحـدودية امكانات هـذه الحركة ، بعـد أن تحـول الفلسطينيون فجأة من الاعتماد على الحركة القومية العربية الى الاعتماد على النفس قبل أن تتبلور حركتهم الوطنية سياسيا بشكل واضح ، ولعل هـذا ما يفسر غلبة الطابع الدينى على مرحلة نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية ، حيث تشكلت جمعيات اسلامية مسيحية فى محاولة لمواجهة التغلغل اليهودى المنظم ، لكن لم يكن الطابع الدينى لهذه الحركة يعكس نزوعا الى السلفية ، وانما كان محاولة لتأكيد الوحـدة بين المسلمين والمسيحيين ، واحباط أية محاولة طائفية يمكن أن تقسم صـفوف الشعب الفلسطينى ، ومع ذلك فثمة ما يؤكد وجود تشجيع بريطانى على انشاء هـذه الجمعيات بهـدف توفير امكانية لتبرير النشاط الذى تقوم به البعثة الصهيونية فى فلسطين ، على أساس أن للمسلمين والمسيحيين

جمعيات قائمة ، وفى نفس الوقت لم يكن من أهـداف هـذه الجمعيات ممارسة كفاح وطنى ضـد الاستعمار البريطانى ، وفى ظـل اعتقاد مؤداه أن الصهيونية هى العـدو الأول ، وأن بريطانيا ليست طرفا مباشرا فى الصراع الفلسطينى ضـد الصهيونية ، ومع ذلك كان هناك خلاف ، أو بالأحرى عـدم وضوح كامل للرؤية بين هـذه الجمعيات حـول مستقبل فلسطين وأبعاد الصراع حولها ، ورغم أن الفلسطينيين بدأوا فى ذلك الوقت يأخـذون قضيتهم بين أيديهم ، فقد ظل الهدف الأساسى للحركة الوطنية الفلسطينية الناشئة هـو الانضمام الى سوريا العربية المستقلة ، ويتضح ذلك من خلال متابعة المؤتمرات الفلسطينية المتعـددة التى عقـدت فى ذلك الوقت ، الأمر الذى يؤكـد استمرارية التواصـل بين الحركة الوطنية الفلسطينية والحركة القومية العربية •

لكن تعاظم الخطر الصهيونى وظهور التواطؤ البريطانى مع اليهود تدريجيا ساهما فى اكساب تلك الحركة بعـدا قطريا أكثر وضوحا تزامن مع اتجاهها الى العنف الذى كانت بدايتـه فى مظاهرات القـدس التى اشترك فيها أكثر من ٢٠ ألفا فى فبراير عام ١٩٢٠ ، وامتدت الى يافا وحيفا وبيت لحـم •

ولم يمض شهران على هـذه المظاهرات حتى حـدثت أول معركة مباشرة بين الفلسطينيين واليهود فى أبريل عام ١٩٢٠ نتيجة استفزاز اليهود لمشاعر المسلمين •

وقـد شهد عام ١٩٢٠ عـدة أحـداث ساهمت فى تدعيم الطابع المستقل للحركة الوطنية الفلسطينية ، وأهمها سقوط الحكومة العربية فى دمشق ، وضرب الثورة العراقية ، فضلا عن اعلان الانتداب البريطانى على فلسطين ، وكان المؤتمر الفلسطينى بحيفا فى ديسمبر عام ١٩٢٠ أول مظهر واضح لهذا التطور ، حيث كان مطلبهم الرئيسى تشكيل حكومة وطنية فى فلسطين ، وليس الانضمام الى سوريا ، وقـد أسفر ذلك المؤتمر عن

وضـــع « الميثاق الوطنى الفلسطينى » الأول الــذى تصـــدره مطلب الحكومة الوطنية ، وتشكيل لجنة تنفيذية تولت قيادة الحركة الوطنيـــة الفلسطينية خلال الفترة التالية ، وقــد اتسم التركيب الاجتماعى لهــذه اللجنة بسيطرة الأعيان وكبار الملاك الزراعيين وكبار التجار الذين كان أفقهم النضالى محــدودا بالعمل ذى الطابع الدبلوماسى من تقــــديم عرائض ومطالب واحتجاجات ، مع السعى الى عــدم تشجيع استخدام العنف الذى لم يكن ثمة مفر منه فى مواجهة تعاظم الخطـــر الصهيونى والدعم البريطانى للهجرة اليهودية ، وقــد وقفت هــذه القيادة موقفا سلبيا من انتفاضة ١٩٢١ ، التى جاءت تعبيرا عن حالة القلق العامة التى كانت تسود بين الفلسطينيين لأسباب عــديدة أهمها : فتح أبواب بلادهم للهجرة اليهودية ، والاجراءات القمعية لسلطات الانتداب ، والســـلوك الاستفزازى اليهودى الذى فجر الانتفاضة ، ففى صباح أول مايو ١٩٢١ قامت أعــداد كبيرة من اليهود بمظاهرة تنشد أناشيد استفزازية للعرب تحت ستار الاحتفال بيوم العمال • فتصدى لهم العرب فى يافا وما حولها لتنشب معركة كانت بداية لتلك الانتفاضة التى انتشر لهيبها الى المستوطنات اليهودية المجاورة ليافا ، واستمرت تلك الانتفاضـــة أكثر من أسبوعين ، واستشهد خلالها ٤٨ فلسطينيا فضلا عن اصابة ٧٣ آخرين مقابل ٤٧ قتيلا، و ١٤٦ جريحا يهوديا ، وقــد انحازت الادارة البريطانية الى اليهود ، وعملت على القضاء على الانتفاضة بأعنف الوسائل •

ورغم أن الفترة التالية شهدت تأسيس عــدة أحزاب فلسطينية ، لم يكن التركيب الاجتماعى لمعظمها يختلف عن تركيب اللجنة التنفيذية كما هو حال الحزب الوطنى (١٩٢٣) وحزب الزراع (١٩٢٤) • وحتى حزب الأهالى والحزب الحر الفلسطينى اختلف تركيبهما الاجتماعى بفعل غلبـــة المثقفين والمهنيين وصغار التجار عليهما ، ولكنهما لم يقوما بدور جدى فى

تصعيد الاحتجاجات الشـــعبية الفلسطينية للتصـــدى للخطــر الصهيونى المتصاعـــد ، رغم أن تردى الأوضاع الاقتصادية كان يمثل مناخا مواتيـــا للثورة حيث انتشرت البطالة ، وعم الفقر نتيجة التزايد المستمر فى الهجرة اليهودية ، وانتهاج اليهود لسياسة « العمل العبرى » فى ظل دعم بريطانى مباشر ، فكان الشارع الفلسطينى مستنفرا للتحرك العنيف ، لكنه يفتقد الى القيادة التى توجهه وكان أوضح دليل على ذلك حادث البراق الشهير فى أغسطس ١٩٢٩ عندما وصلت الاستفزازات اليهودية الى آقصـــاها بتنظيم مظاهرات فى ذكرى « تدمير هيكل سليمان » ورفع العلم الصهيونى على حائط البراق الذى يسميه اليهـــود « حائط المبكى » ، ممـــا دفع الفلسطينيين الى تنظيم مظاهرات مضادة ، وتطور الموقف الى سلسلة من أعمال العنف ترتب عليها سقوط عـــدد كبير من القتلى والجرحى من الطـــــرفين •

وكان لانتفاضــــــة البراق تأثير هام على مجـــرى الحركة الوطنية الفلسطينية ، حيث كشفت الأبعـــاد الحقيقية لسياسة القيـــادة التقليدية وخاصة بعـــد تدخل القوات البريطانية لصـــالح اليهود بشكل سافر ، ورغم أن هـــذه القيادة لعبت دورا فى تنظيم التحركات الجماعية من مظاهرات وبرقيات احتجاج ، الا أنها كانت بعيدة تماما عن الاضطرابات العنيفة التى حـــدثت فى بعض المدن متجاوزة منهج هـــذه القيادة ، كما ظهرت دعوات للاضراب العام وللامتناع عن دفع الضرائب ، ومقاطعـــة المصنوعات والمتاجر اليهودية ، وتنشيط المصنوعات والمتـــاجر العربية ، ومقاطعة كل عربى يشترى من اليهود غير الأرض •

ومع ذلك ظلت القيادة التقليدية أسيرة تركيبها الاجتماعى الـــذى دفعها للاستمرار فى سياسة مهادنة سلطة الانتداب ، بل والعمـــل على تهـــدئة الشعب ومطالبته بالتزام الهـــدوء ، وتجلى موقفها هذا بوضوح عندما أصـــدرت اللجنة التنفيذية بيانا فى ٢٩ أكتوبر ١٩٣٠ يدعو الى

عدم الاحتجاج بمناسبة ذكرى وعد بلفور ، وعدم القيام بإضراب عام ، هذه السياسة أخذت تثير رد فعل شعبي معارض انعكس بوضوح في هجوم مباشر عليها خلال مؤتمر عام بنابلس في سبتمبر ١٩٣١ ، وبدأت تظهر اتجاهات تتجاوز نهج هذه القيادة وتدعو الى العنف في مواجهة الاستعمار البريطاني ، وليس فقط الحركة الصهيونية التي كانت القيادة التقليدية تعتبرها العدو الوحيد ، وفي هذه الظروف بدأت أولى محاولات الكفاح المسلح الفلسطيني عندما ظهرت في صيف ١٩٣٣ مجموعة مسلحة في منطقتي نابلس والخليل يقودها فلاح يدعى « أبو خليفة » ، وركزت تلك المجموعة نشاطها ضد مراكز البوليس البريطاني ، وساهمت في انتفاضة أكتوبر ١٩٣٣ العنيفة التي شملت مظاهرات واسعة ، وهجوما على مراكز البوليس ومحطات السكك الحديدية ، كما ظهر الشيخ عز الدين القسام الذي حمل دعوة الكفاح المسلح ، وأعطاها طابعا اسلاميا جهاديا ، فأخذ يدعو الناس الى حمل السلاح ، ومقاومة القوة بالقوة ، وقد استشهد في معركة غير متكافئة بين مجموعته والقوات البريطانية في نوفمبر ١٩٣٥ •

وبفشل هذه المحاولة المسلحة عاد الكفاح الفلسطيني ليأخذ شكل الاجتماعات والاحتجاجات والمظاهرات ، خاصة وأن الأحزاب الفلسطينية التي نشأت لسد الفراغ الناجم عن حل اللجنة التنفيذية تبنت الدعوة الى المقاومة السياسية ، وأهمها الحزب العربي الفلسطيني ، وحزب الاصلاح ، وحزب الكتلة الوطنية ، وحزب الدفاع •

وإزاء استمرار الانحياز البريطاني لليهود في الوقت الذي أدى صعود النازية للحكم في ألمانيا الى مزيد من تدفق موجات الهجرة اليهودية الى فلسطين ، تصاعدت المظاهرات والاضرابات متأثرة أيضا بالموجة المعادية للاستعمار التي اجتاحت العديد من الشعوب العربية في عامي ١٩٣٥ ، ١٩٣٦ والتي تميزت بالعنف عموما بغض النظر عن تباين ظروف الأقطار العربية واختلاف درجات تطورها •

وفى هـذا الاطار دعت مختلف الأحزاب والهيئات الى اضراب مفتوح حتى ترجع سلطة الانتداب عن سياستها فى تهـويد فلسطين ، وقـد بدأ الاضراب فى حيفا قبل منتصف أبريل ١٩٣٦ ليمتد بسرعة الى سائر أنحاء فلسطين فى ١٩ أبريل ، وتحت ضغط الحركة الجماهيرية تألفت الهيئـة العربية العليا لفلسطين التى ضمت جميع الأحزاب برئاسة الحـاج أمين الحسينى ، وأعلنت أنها ستستمر فى الدعوة للاضراب والجهاد حتى تجاب مطالب الفلسطينيين ، وأهمها . ايقاف الهجرة اليهودية نهائيا ، ومنع انتقال الأراضى الى اليهود ، وانشاء حكومة وطنية فى اطار حياة برلمـانية •

وبذلت سلطة الانتداب جهودا ضخمة لايقاف الاضراب ، ولمـا فشلت قررت الحكومة البريطانية ارسال لجنة ملكية للتحقيق ، فأعلن المضربون مقاطعتها ، وفى نفس الوقت قام مئات من الرجال المسلحين بثورة مسلحة ضـد المستعمرين عززها قـدوم متطوعين عرب فى مجموعات ، أهمها : مجموعة فوزى القاوقجى من العراق التى قادت تلك الثورة حتى أصبحت منطقة وسط فلسطين التى سميت باسم « مثلث الرعب » محـرمة على القوات البريطانية ، وشهدت تلك الفترة معارك بطولية مثل معركة بلعـا قرب نابلس ، ومعركة ترشيحا قرب عكا ، ومعركة جبـع بقضاء جنين • وبلغت أعـداد القوات البريطانية التى زجت فى هـذه المعارك حوالى ٢٠ ألفا ، فضلا عن قوات الشرطة وشرطة المستوطنات اليهودية الأمر ... خلق منـاخ حرب حقيقية •

وكان اضراب ١٩٣٦ وما واكبه من عمليات مسلحة هـو أول ثورة فلسطينية تأخـذ طابع الاجماع الوطنى الشامل ، وبدعم مباشر من القيادة التقليدية التى توحـدت فى الهيئة العربية العليـا ، لمـا فشلت سـلطة الانتداب فى التفريق بين فئات الشعب الفلسطينى وفى ايقاف الاضراب ، جاءها العـون من الحكام العرب الذين أصـدروا نداءهم الشهير الى كل أبناء فلسطين بوقف الاضراب والاعتماد على « حسن نـوايا صـديقتنا الحكومة البريطانية ورغبتها المعلنة لتحقيق العـدل » •

وقـد أعـاد ذلك النـداء القيادة التقليدية الفلسطينية الى سابق عهدها فى المراهنة على الحكومة البريطانية ، خاصة وأن الثورة كانت قـد أبرزت قيادات ثورية جـديدة تشكل تحـديا لهـذه القيادة • فأعلنت الهيئة العربية العليا أنها قررت بالاجماع تلبية ذلك النداء ، والدعـوة لانهاء الاضراب فى ١٢ أكتوبر ١٩٣٦ • وبذلك توقف الاضراب الكبير الذى استمر نحو ستة شهور ، بما يجعله أطـول اضراب شـامل فى التاريخ العربى المعاصر على أمل أن تفى بريطانيا بوعـدها ، لكن هـذا الأمل لم يلبث أن تبدد عندما استغلت سلطة الانتداب فرصة هـدوء الأوضـاع لتقوم بحملات قمعية ضـد كل من تشك فى أن لـه دورا فى الثورة ، فى الوقت الذى تم تشكيل لجنة ملكيه لتقصى الحقائق على الطريقة البريطانية، وقـد انتهت تلك اللجنة الى توصية بتقسيم فلسطين الى دولتين أحداها عربية والأخرى يهـودية ، والابقاء على منطقـة ثالثة تحت الانتداب البريطانى وهـو ما رفضه الشعب الفلسطينى لتستمر أعمال المقاومة بشكل غير منظم حتى عام ١٩٣٩ ، ولعب الفلاحون الدور الرئيسى فيها من خلال جماعات منهم لزمت الجبال وقـدمت لهم القرى المعونة والمـأوى ومعهم قطاعات من الشباب المتحمس للوحـدة العربية ، ولم يكن للقيادة التقليدية دور فى استمرار هـذه المقاومة ، حيث كانت عناصرها مبعـدة خـارج فلسطين ، لكنها قامت بتشكيل « لجنة الجهاد المركزية » بهـدف توجيهـه الثورة وامدادها واسعاف منكوبيها ، والتى قامت بدور هام فى تقـديم المساعدات المـاليه والطبية للثورة ، بالاضافة الى المساعدات العسكرية لمن يدينون لهـا بالولاء ، لكن هـذه الثوره وصلت الى طريق مسدود بفعل ظروف أهمها تزايد فرص التدخل العربى فى توجيه الأحـداث فى فلسطين، وحرص بريطانيا على دعم هـذا الاتجاه بفعل الطابع المحافظ للنظم العربية حينئذ ، الأمر الذى أدى الى تراجع الحركة الوطنية الفلسطينية مـع اشتعال الحرب العالمية الثانية التى طغت على القضايا الاقليمية •

● تعريب القضـــية الفلسطينية :

وفي تلك الظروف دخلت القضية الفلسطينية مرحلة جـديدة يمكن أن نطلق عليها مرحلة تعريبها ، والمقصود بالتعريب هنا ادخالها في اطار التعامل الرسمى العربى ، الذى انتقل بدوره الى مرحلة جـديدة بتأسيس جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ . وكان التدخل العربى الرسمى لانهـاء اضراب ١٩٣٦ هو نقطة التحول الرئيسيه التى قادت الى هذه المرحلة .

وقـد بدأت تلك العمليه وتواصلت فى ظروف مؤداها اتجاه الحركة الوطنية الفلسطينية للبحث عن دعم عربى لهـا منذ اخفاق انتفاضة البراق عام ١٩٢٩ التى أكدت للفلسطينيين تحالف بريطانيا مع الحركة الصهيونية.

وازاء محـدودية الامكانات الفلسطينية فى مواجهة ذلك التحالف ، عادت الحركة الوطنية الفلسطينية لتبحث عن دعم لدى الحركة القـومية العربية التى ارتبطت بها لكن دون وعى بأن هـذه الحركة لم يعـد لهـا وجـود بعد تشتتها فى بداية العشرينات لتحل محلها حركات قطرية تحكمها مصالح جزئية وضيقة تسعى لتحقيقها من خلال القوى الاستعمارية لا فى مواجهتها ، كما أصبحت هناك حـدود قطرية جـديدة تسعى القيادات العربية للحفاظ عليها ، وتركيز جهودها ضمن ما يخصها من هذه الحدود .

اذن فقـد عاد شعار الوحـدة العربية والانتماء العربى لفلسطين يتصـدر الحركة الوطنية الفلسطينية منذ بداية الثلاثينات ، وصاغ عـدد من قيادات هـذه الحركة فى ديسمبر ١٩٣١ ما أطلق عليه « الميثاق العربى القومى » الذى أكد أن « البلاد العربية وحـدة تامة ، وكل ما يطرأ عليها من أنواع التجزئة لا تقره الأمة ولا تعترف به » ، وفى هـذا الاطار أخـذ التيار القومى الغالب فى الحركة الوطنية الفلسطينية حينئذ يراهن على دور عربى فى دعم هـذه الحركة وسعى الى اقامة حزب سياسى قـومى فى أغسطس ١٩٣٢ (حزب الاستقلال) الذى اتخذ موقفا واضحا ضد سياسة

المهادنة التى تنهجها القيادة التقليدية ، وكانت تلك التطورات بمثابة مرحلة انتقالية نحــو تعريب القضيه الفلسطينية التى ظلت القيــادة التقليدية للحركة الوطنية الفلسطينية حريصة على ابقائها فى الاطار القطرى ، حتى أدركت أن الأمور أخــذت تفلت من أيديها مع اضراب ١٩٣٦ الذى هــدد بانتقال زمام المبادرة الى قيادات جــديدة ، فوجدت تلك القيادة فى الدور العربى ذى الطابع المحافظ ضرورة للحيلولة دون اكتمال هــذا التحول ، فكان التدخل العربى الرسمى لانهاء الاضراب هــو نقطة التحول التى قادت للانتقال الى مرحلة تعريب القضية الفلسطينية ، فى ظــل ظروف غير مواتية لأى دور عربى ايجابى • فقــد أدى انتصار الحلفاء فى الحــرب الثانية الى تشديد قبضتهم على المنطقة وتعزيز مكانة الأنظمة العــربية المرتبطة بهم ،والتى أقامت جامعة الدول العربية لتلعب الدور الرئيسى فى معالجة القضية الفلسطينية عقب الحرب على نحو كرس تعريبها رسميا من خلال الملحق الخاص بفلسطين فى ميثاق الجامعة ، وقــد خول ذلك الملحق للجامعة حــق تعيين مندوبى شــعب فلسطين ، وهــو الأمــر الذى لقى معارضة من الهيئة العربية العليا التى لم تتصور أن يقود الاعتماد على الأنظمة العربية الى هــذا الحــد الذى يعنى اقصاءها من اللعبة وعزلها عن ممارسة الدور الرئيسى فى العمل الفلسطينى ، أو ما أســـماه أمين الحسينى تجريد الحركة الوطنية الفلسطينية من حقها الطبيعى فى قيــادة الكفــاح فى فلســطين •

وتصاعد الخلاف بين جامعة الدول العربية والقيادة الفلسطينية ممثلة فى الهيئة العربية العليا مع صــدور قرار التقسيم فى نوفمبر ١٩٤٧ ، حيث سعت الهيئة الى استثماره واقامة ادارة مدنية فلسطينية ، وتقــدمت الهيئة بهــذا المطلب عقب اعلان قيام دولة اسرائيل فى ١٥ مايو ١٩٤٨ ، ورغم الاستجابة العربية لهــذا المطلب ، الا أن الحكومات العربية التى دخلت جيوشــها فلسطين حينئذ قررت أقامة ادارة مدنية فلسطينية محــدودة الاختصاصات ، ولا تمارس الشئون السياسية العليا ، الأمر الذى رفضته

الهيئة العربية العليا ، ازاء ذلك قبلت الأقطار العربية باستثناء الاردن فكرة اقامة حكومة فلسطينية ، ورفض الاردن الاعتراف بحكومة عموم فلسطين التى أعلنت فى ٢٢ سبتمبر ١٩٤٨ ، بدعوى أنه « بما أن الجبهة الوسطى الى السهل فرام الله هى فى عهدة الجيش العربى الاردنى ، ولا تزال الأمور معقدة ، فلا تستطيع ادخال يد ثانية ضمن مسئوليات حكومتنا العسكرية وبالأخص الأشخاص الذين يرغبون فى الحكم ويسعون الى ذلك ، عدا أن تشكيل حكومة كهذه أمر يفرض على أهل فلسطين بدون اختيارهم » ، وتلا ذلك التحرك الاردنى الهادف الى اكتساب الس... الفلسطينية عبر مؤتمرى عمان فى ١ أكتوبر ١٩٤٨ وأريحا فى ١ ديسمبر ١٩٤٨ ، فقد فوض مؤتمر عمان الملك عبد الله تفويضا تاما فى أن يتحدث باسم عرب فلسطين ، أما مؤتمر أريحا فهو الذى قرر أن تتألف من فلسطين والاردن مملكة واحدة ومبايعة الملك عبد الله ملكا عليها .

ورغم معارضة حكومة عموم فلسطين لقرارات مؤتمر أريحا ، الا أنها كانت عاجزة عن القيام بأى تحرك فاعل ، الأمر الذى أدى الى ضم الضفة الغربية لشرق الاردن ، وظهر واضحا العجز العربى عن تقديم أى دعم لحكومة عموم فلسطين رغم عدم القبول العربى العام لتلك الخطوة ، بل وباتت حكومة عموم فلسطين تمثل عبئا على الحكومات العربية الساعية الى التخلص من التزاماتها العسكرية تجاه فلسطين .

ورغم نجاح هذه الحكومات فى ضرب الحركة الوطنية الفلسطينية ضمن مساعيها لاغلاق هذا الملف مع توقيع اتفاقيات الهدنة فيما بين فبراير ويوليو ١٩٤٩ ، وبشكل يتواكب مع تحول بند القضية الفلسطينية فى الأمم المتحدة الى بند التقرير السنوى « لوكالة الاغاثة » بما يعنيه ذلك من اعتبارها قضية لاجئين ، الا أن التغير السياسى الذى شهدته بعض الأقطار العربية بسرعة — خاصة سوريا ومصر — أدى الى ولوج مرحلة جديدة أكثر ايجابية فى اطار حقبة تعريب القضية الفلسطينية ، وهى

مرحلة العمل القومى العربى الـــذى اســتقطب الغالبية العظمى من الفلسطينيين المسيسين فى اطار شعار الوحــدة العربية كطريق لتحــرير فلسطين ، حيث العمل الوطنى الفلسطينى مندمجا فى العمل القومى العربى بتياراته الرئيسية من بعث وناصرية وحركة القوميين العرب .

وشملت تلك المرحلة عقد الخمسينيات ونحو نصف عقد الستينيات، وهى فى الواقع مرحلة صعود الحركة القومية العربية الراديكالية ، التى أعطت للقضية الفلسطينية أولوية متقــدمة من منطلق قومى ووحــدوى أساسه أن فلسطين هى البــوابة التى دخلت منهــــا الحركة الصهيونية والامبريالية العالمية لضرب الأمة العربية وطموحاتها فى التقــدم والوحدة، ولتهــديد وجودها وشخصيتها القومية بمــا يعنيه ذلك من ضرورة تصدى الأمة العربية بكاملها للخطر ، وليس الشعب الفلسطينى وحــده ، وفى هذا النطاق أصبحت قضية الوحــدة والعمل العربى المشترك بمثابة الطريق الى تحرير فلسطين وكان من الطبيعى أن يؤدى ذلك الى غياب العمــــل الفلسطينى المستقل ، ليس فقط لاندماج الفلسطينيين فى العمل العربى القومى ، ولكن أيضا لأن عقــد الخمسينيات كان يمثل اقصى مراحل المعاناه بالنسبة للشعب الفلسطينى اقتصاديا واجتماعيا فى ظــل واقع الشــتات وحيـــاة البؤس فى المخيمات .

وفى ثنايا تلك الحقبة القومية بدأت ارهاصات العمــل الفلسطينى المستقل فى الظهور بشكل تدريجى ، بدءا بالتمايز داخل الأطراف التنظيمية لبعض الحركات القومية ، وبالذات حركة القوميين العرب التى تشكلت فى داخلها « لجنة فلسطين » عام ١٩٥٨ وساهمت بعض الخــلافات العربية وخاصة الخلاف بين الرئيسين عبد الناصر وعبد الكريم قاسم فى اذكـــاء هــذا التطور ، حيث بدأت الدعوة العربية الرسمية الى اعــداد الشعب الفلسطينى للمعركة ، وأخــذ مجلس الجامعة العربية ابتداء من سبتمبر ١٩٥٩ فى بحث قضية الكيان السياسى الفلسطينى رغم معارضة الاردن ،

الأمر الذى قاد الى ظهور منظمة التحرير الفلسطينية فى أوائل عام ١٩٦٤، وفى اطار العمل العربى الرسمى فى نفس الوقت وجـدت منظمات فلسطينية ثورية خارج ذلك العمل أهمها حركة « فتح » التى مارست العمل الميدانى ابتداء من أول يناير ١٩٦٥ ، الأمر الذى كان بمثابة هزة للعمل العـربى الرسمى اجمالا بما فى ذلك القـوى القـديمة الراديكالية التى انحصرت تصوراتها الاستراتيجية بشأن تحرير فلسطين فى مفهوم الحرب النظامية وانطلاقا من شعار الوحـدة طريق التحرير .

وكان ميلاد هـذه المنظمات الفدائية وانطلاقة العمل المسلح نقطـة التحول الرئيسية التى قادت الى تكريس العمل الفلسطينى المستقل عقب هزيمة الحركة القومية العربية فى يونيو ١٩٦٧ ، وبدأ حينئذ أن الثـورة الفلسطينية المسلحة التى ولدت على أيدى هـذه المنظمات الفـدائية تعرف الطريق الصحيح الى تحرير فلسطين .. بعـد أن ظلت الحركة الوطنية الفلسطينية التقليدية والحركة القـومية العـربية لمـا يزيد على نصـف قرن ، وبالفعل نجحت الثورة الفلسطينية فى فرض نفسها وأسلوبها النضالى القائم على الكفاح المسلح .

وقـد كان على هـذه الثورة التى ولدت خارج الأراضى المحتلة سواء عام ١٩٦٧ أو عام ١٩٤٨ ، أن تجـد طريقها الى داخل هـذه الأراضى الفلسطينية ، مما طرح لأول مرة قضية « الداخل الفلسطينى » ، « والخارج الفلسطينى » بعـد أن كان الخارج فى العادة عربيا .

وبذلك أصبحت هناك ثلاثة أضلاع للعمل الفلسطينى ، خاصة وأن امتلاك الثورة الفلسطينية لزمام المبادرة لم يبلغ أهمية « الخارج العربى » وخاصة مع عجز هـذه الثورة عن بناء قواعـدها الأساسية داخل الأراضى المحتلة خلال الشهور التالية لحرب ١٩٦٧ ولجوئها الى اقامة هذه القواعد

فى الأراضى العربية المحيطة بفلسطين والخاضعة لسيادة أفكار عربية لهـا مواقفها تجاه العمل الفـدائى .

وقـد أدت خسارة الثورة الفلسطينية لمعركة اقامة القواعد الآمنة داخل الأراضى المحتلة ، واخفاق محاولاتها فى هـذا الاتجاه عقب حـرب ١٩٦٧ الى الحـد من فاعليتها فى مواجهة الاحتلال الاسرائيلى ، والى اضطرارها للارتباط بالواقع العربى الذى اتجه صوب مواقع محافظة فى الغالب الأعم عقب تلك الحرب وبتأثيراتها .

والمؤكد أن هناك عوامل متعـددة ومتشابكة ساهمت فى هـذه الخسارة ، لكن فى مقـدمتها ثلاثة عوامل رئيسية :

١ ـ قصـور استراتيجية المقـاومة :

بدا منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية أن هناك نوعا من المبالغـة فى التأثر بالقوانين العامة أدى الى تعاظم الاتجاه لنسخ أساليب الكفاح من تجارب أخرى على حساب السعى الى اشتقاق هـذه الأساليب من الواقع الفلسطينى المعين وكانت محصلة ذلك خلطـا بين مستويات العمل الفدائى ، وعـدم وضوح التمييز بين حرب العصابات وحرب التحرير الشعبية ، فأعطى كثير من قادة الثورة للعمل الفـدائى فى بدايته الأولى صفة حرب الشعب ، رغم أن الميثاق الوطنى الفلسطينى كان مصيبا فى التمييز بين هذا العمل لحظة صياغة الميثاق عام ١٩٦٨ وبين الحرب الشعبية ، وأدى هـذا الخلط بين العمل الفـدائى فى مرحلة بدائيـة ، التى كانت دون حرب العصابات ، وبين حرب التحرير الشعبية الى تحـديد مداخل وهميـة لهـذا العمل مشتقة من التجربة الصينية دون تصرف :

المرحلة الأولى : اضرب واهرب .

والثانية : المواجهة المحدودة ٠

والثالثة : الاحتلال المؤقت ٠

والرابعة : الاحتلال الثابت ٠

والأهم من ذلك ما ترتب عليه من تبسيط ضار عندما اعتقد البعض أن الثورة الفلسطينية أنجزت المرحلة الثانيه ، اى المواجهه المحدودة بخوضها معركة الكرامة فى مارس ١٩٦٨ وأنها اجتازت المرحلة الثالثة : أى الاحتلال المؤقت ــ مع احتلالها لقرية الحمة شمالى فلسطين فى مايو ١٩٦٩ ، ورغم أن اخراج المقاومة من الاردن بعد ذلك أظهر مدى الخطأ الذى وقعت فيه ، وساعد على التراجع عن هذا التصور المنقول حرفيا من تجربة أخرى ، الا أنه ترك آثارا ضارة كان من الصعب تداركها ، كما أنه أدى الى اصدار أحكام غير دقيقة على الثورة فى مجملها خلال الجدل الذى دار على الصعيد العربى فى أواخر الستينات ، وأوائل السبعينيات ، حيث حكم بعض المفكرين العرب عليها بالفشل ، وعلى حرب التحرير الشعبية بالاخفاق قبل أن توجد على أرض الواقع ، وفى نفس الوقت حددت الثورة الفلسطينية هدفها فى البداية بشكل مبالغ فيه ، وهو تصفية الوجود الصهيونى فى فلسطين على نحو يتجاوز كل قدراتها المتواضعة ، وقد اعترف بعض قادتها بعد ذلك بأن اعلان ذلك الهدف كان مجرد شعار لرفع المعنويات وحفز الهمم بينما كان الهدف الحقيقى هو مناوشة العدو وابقاؤه فى حالة تيقظ واستعداد وارباك اقتصاده ٠

ويضاف الى ذلك أيضا عدم تحديد طبيعة العلاقة بين الكفاح المسلح والكفاح السياسى والخلاف الواضح بين الفصائل المختلفة للثورة الفلسطينية حول هذه العلاقة ، وبالذات بين حركة فتح من ناحية وفصائل اليسار الفلسطينى من ناحية أخرى ٠

وقد حال هذا القصور فى الأساس النظرى لاستراتيجية الكفاح المسلح دون امكانية تبلور نظرية فلسطينية متكاملة فى المقاومة الوطنية ، وكان من الطبيعى أن ينعكس هذا القصور على الممارسة العملية لهذا الكفاح ، فقد ظلت انطلاقة العمل الفدائى فى أضيق نطاق عقب حرب ١٩٦٧ ، ورغم تناميها بعد ذلك ، الا أنها ظلت أسيرة القانون الذى حكم وجودها ، وهو عدم تأسيس وتنظيم العمل الفدائى داخل الضفة والقطاع بما يضمن استمراره وفاعليته ، فكانت الثورة الفلسطينية قد حاولت بالفعل اقامة قواعدها الرئيسية داخل الضفة والقطاع عقب حرب ١٩٦٧ ، لكنها لم تتمكن من ذلك لأسباب تتعلق بقصور استراتيجيتها ، وبالأوضاع الاجتماعية السياسية فى المنطقة ، وبفاعلية الاجراءات الاسرائيلية للسيطرة عليها ، وأدت خسارة الثورة لمعركة المناطق القاعدية الآمنة فى الأراضى المحتلة الى إتجاهها الى تركيز هذه القواعد خارجها ، وفضلا عن المشكلات التى أثارها انتقال الجسم السياسى والعسكرى للثورة الى الاردن ولبنان ، كان هذا الانتقال يصب فى اتجاه مراحلة المقاومة بالداخل فى مدار العجز عن التحول الى حرب عصابات طويلة النفس ، ووجه التصور هنا أن العمل الفدائى لم يقم من البداية على اعطاء الضفة والقطاع الأهمية المركزية والأولوية الأولى فى العمل المقاوم ، ولذا ظل الجزء اللاجىء من الحركة الوطنية الفلسطينية هو العنصر الأهم فى المقاومة ، فكان على مخيمات اللاجئين فى الاردن ولبنان أن تشكل المحيط الاجتماعى الذى نهلت منه المقاومة ، وهذا لا يعنى أنه حدثت قطيعة بين الثورة وجماهير الداخل ، بل على العكس شهدت الضفة والقطاع نهوضا وطنيا عبر المقاومة المسلحة والسياسية ، لكن فى نطاق لا يتجاوز الحدود الدنيا حتى الانتفاضة الأخيرة ، فكان وجود العمل الفدائى فى صراعات جانبية استنزفت الكثير من طاقاتها ، وأبقى تأثيرا محدودا على العدو المتفوق عسكريا والقادر على امتصاص وتعويض الضربات التى توجهها له بين الحين والآخر .

٢ ــ عــدم ملاءمة الاطار السياسى ــ الاجتماعى فى الأراضى المحتلة :

ولم يكن قصور استراتيجية المقاومه هو وحــده مصدر هــذا الخلل البنيوى ، وانما أيضا التركيب الاجتماعى للاراضى المحتلة الذى يعتبر العامل الأهم وراء هــذا الخلل ، فهــذا التركيب هو الذى ساعد على نجاح السياسات الاسرائيلية تجاه المقاومة عقب الاحتلال ، وحال دون أن تصبح الأراضى المحتلة بمثابة « البحر بالنسبة للسمك » كما تقول عبارة ماوتسى تونج الشهيرة ، فكانت بعض عائلات الطبقة العليا فى الضــفة الغربية بالذات على استعداد للتعامل مع الوضع الجــديد الناجم عــن الاحتلال الذى ابدى استعدادا سريعا للحفاظ لها على مواقعها وامتيازاتها، وكانت سياسة الجسور المفتوحة التى اتبعها الاحتلال من أهم السياسات التى اتخــذت للمحافظة على امتيازات الجناح الزراعى لهــذه الطبقة ، بما يحول دون كسادها بانعكاساته السلبية على جناحها التجارى أيضا .

والواقع أن هــذا السلوك لم يكن غير متوقــــع من بعض عائلات الوجهاء التى ساهمت ــ بعــد هزيمة ١٩٤٨ ــ فى ضم الضفة العربية الى الاردن ، وكما اتضح من مرحلة نشــأة الحركة الوطنية الفلسطينيه لم تشارك هــذه الطبقة عموما فى العمل الوطنى الا بدور دبلوماسى هادىء ، وان كانت بعض المصادر تؤكد أن عناصر من هــذه الطبقة تحلت بروح مثالية وحملت السلاح ضــد الانجليز والصهاينة . لكن ليس ثابتا ان أيا من عناصر هــذه الطبقة قام بحمل السلاح سوى الشهيد عبد القــــادر الحسينى قائد جيش الجهاد المقــدس فى حرب ١٩٤٨ .

فتاريخ الارستقراطية الفلسطينية يؤكد انها طبقه نبلاء غير مقاتله فى الغالب ، وشديدة التمسك بالأساليب الشرعية فى العمل السياسى ، فكان ملاذها فى مواجهة الخطر الصهيونى هو التحرك الدبلوماسى . ومحــاوله تغيير التزام حكومة الانتداب تجاه الصهيونية عبر العرائض والتصريحات

والتحـــذيرات ، وهـــذا هو حـــدود دورها التى تتفق عليها أهم المؤلفات التاريخية عن الحركة الوطنية الفلسطينية ، ولذلك وقـــع على متوســـط وصغار التجار وبعض الحرفيين والفلاحين ثم العمال عبء النضال السياسى ذى الطابع العنيف .

ورغم أن حجم هذه الطبقة كان محـــدودا عند الاحتلال الاسرائيلى ، الا أنها كانت تمسك بمفاتيح السيطرة على الضفة الغربية فى الوقت الذى كانت الطبقة الوسطى المدنية والريفية مهشمة سياسيا ، رغم أنها تمثـل غالبية سكان الضفة ، وكان الملاك الزراعيون هم الأكثر نفوذا داخل هـــذه الطبقة بتأثيرهم النافـــذ على الريف الفلسطينى ، ولا يستند هـــذا النفوذ الى أدوات القمع فى الأساس ، وانما الى علاقات اجتماعية تجعله أكثر قبولا من صغار وفقراء الفلاحين الذين يفترض أنهم مصدر الدعم الحقيقى لأية حركة مقاومة فى بلد زراعى ، وقـــد بقيت تأثيرات هـــذه العلاقات قائمة رغم التغير الاجتماعى الذى تشهدته هذه المنطقة مع التطور الرأسمالى البطىء للزراعة والانتشار النسبى للتعليم الحـــديث ، وزيادة الاتصـــال المباشر بالثقافة الأوربية ، والتصاعد النسبى فى أهمية الطبقة الوسطى .

٢ ــ الانقسامات الفلسطينية :

عانت الثورة الفلسطينية منذ مرحلتها التكوينية من تعـــدد سياسى وفكرى يمكن اعتباره امتدادا للتيارات المتباينة على الساحة العربية بدءا بالقومية العربية وحتى الاشتراكية المـــاركسية بتنوعاتها مرورا بالتيـــار الوطنى الفلسطينى بطبيعة الحال ، واقترن هـــذا التعـــدد بانقســـــام تنظيمى وحركى تزايدت حـــدته مع مئات الانشقاقات فى صفوف بعض فصائل المقاومة ، وتكرس هـــذا الانقسام بفعل ثلاث عوامل رئيسية :

(أ) دور بعض الأقطار العربية التى عمدت الى انشاء فصـــائل فلسطينية تابعة لها ، وظلت حريصة على بقائها واستقلالها .

(ب) المصالح الذاتية ، حيث لم يكن ثمة مبرر لوجود بعض الفصائل سوى نزعات ذاتية لبعض الأفراد الطامحين الى الزعامة •

(جـ) ضيق الأفق السياسى ، أى العجز عن الاحاطة بالأبعاد الحقيقية للمقاومة ، وعن اتخاذ مواقف ثورية واعية ، والواقع أن هذا الانقسام لم يكن ليلقى بهـذا القـدر من تأثيراته السلبية على الثورة الفلسطينية لو أنه لم يمتد الى العمل العسكرى •

فقد حال هـذا الانقسام دون توفر الوحـدة العسكرية للثورة ، وقاد الى تعـدد الخطط العسكرية ، وغياب الخط العسكرى السـياسى الواحـد ، وهـذا الظرف الخاص بالثـورة الفلسطينية يتناقض مـع أحـد القوانين العامة لتجارب المقاومة الناجحة ، حيث كان وجود قيـادة عسكرية موحـدة بمثابة كيان عام لكل هـذه التجارب ، فكان غياب العمل العسكرى الموحـد بفعل الانقسام السياسى الفلسطينى من أهم العوامل التى أثرت سلبيا على مسار الثورة منذ انطلاقتها رغم انضواء جميع الفصائل تحت لواء منظمة التحرير ــ باستثناء انسحابات قليلة ومؤقتة لبعضها حتى عام ١٩٨٣ ، الذى شهد انسحاب معظم الفصائل من منظمة التحرير • ورغم أن عام ١٩٨٧ شهد مصالحة وطنية فلسطينية توجها الى انعقاد الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى بالجزائر (١٩ ــ ٢٠ أبريل ١٩٨٧) • الا أن هـذه المصالحة التى شملت أهم الفصائل الفلسطينية لم تشمل تجاوز الوضع الانقسامى الذى كان سائدا قبل ١٩٨٣ ، ولم تتطرق الى مسألة الوحـدة العسكرية للثورة •

وهكذا تجمعت هـذه العوامل الثلاثة الى جانب فاعلية الاجراءات الاسرائيلية للسيطرة على المناطق المحتلة فى الشهور التالية لحرب ١٩٦٧ ، لتقود الى خسارة الثورة الفلسطينية لمعركة اقامة قواعـدها الرئيسية فى الداخل ، وازاء ذلك لجأت الثورة الى اقامة هـذه القواعـد على الأراضى

العربية المتاخمة للمناطق المحتلة بدءا بالضفة الشرقية لنهر الاردن ، حيث توجـــد الأرض التى تتاخم القطاع الأطول من الضفة الغربية المحتلة بطول حوالى ٦٠٠ كيلو متر ، حيث يعيش أكبر عـــدد من الفلسطينيين خارج الاراضى المحتلة ، وأدى ذلك الى اثارة التوتر بين الثـــورة وبين الحكومة الاردنية ، الأمر الذى جعل توفير القواعـــد الأمنيـــة الضرورية لحرب العصابات أهم معضلة تواجه هـــذه الثورة ، والمعروف أن لهذه القواعد أهمية فائقة فى جميع نظريات المقاومه وتجاربها ، لمـــا توفره من امكانات للتجمع والتدريب والتثقيف والاستعداد لمواصلة المعركة .

وقـــد نبع التوتر بين الثورة وبين السلطات الاردنية ، ثم اللبنانية من طبيعة القاعـــدة الآمنة نفسها ، باعتبارها المكان الذى تمارس فيه الثورة السيطرة بل والسلطة الكاملة وســـط شـــعب مؤمن بهـــا ، ولم يكن ثمة أى نظام عربى يمكن أن يسمح للثورة الفلسطينية بمثل هـــذه السيطرة على الأرض والشعب ، فضلا عن اختلاف تصورات هـــذه النظم ، لأسلوب ادارة الصراع العربى الاسرائيلى ، وعـــدم ايمانها بالعمل الفـــدائى .

وازاء ذلك كان الصـــدام السريع بين الثورة والسلطات الاردنية ، والذى أسرع به تبنى بعض فصائل هـــذه الثورة أفكارا راديكاليـــة دعت الى تحقيق نوع من التغير الاجتماعى الراديكالى فى الوطن العربى كأحـــد متطلبات شن حرب تحريرية شعبية ناجحة على النموذج الفيتنامى ، وانتهى ذلك الصـــدام بمعارك أحراش جرش وعجلون فى يوليو عام ١٩٧١ ، التى أنهت الوجود المسلح للثورة بالاردن ، وحرمتها من أهم مناطق قاعـــدية يمكن أن تعتمد عليها بعـــد أن عجزت عن التمركز فى داخل الأراضى المحتلة .

أما المناطق القاعـــدية التى أقامتها الثورة الفلسطينيه فى لبنان بعد ذلك ، والتى كان بعضها قـــد أقيم بالفعل قبل الخروج من الاردن ، فلم تكن لتؤدى الدور الحيوى الذى يكفله الوجود فى الأراضى الاردنيـــة

المتاخمة للاراضى المحتلة ، وبامتداد طويل على خط الحـــدود يصعب احكام إغلاقه نهائيا ، ومع ذلك سعت المقاومة الى الافادة من قـــدرتها على اقامة مناطق قاعـــدية بلبنان لتوجيه ضربات الى منطقة الجليل المحتلة عام ١٩٤٨، ولذلك كانت القواعـــد التى أقامتها الثورة الفلسطينية فى لبنان ذات فاعلية فى دعم نفوذ منظمة التحرير ودورها على المستوى العربى أكثر من أهميتها فى دعم العمل الفـــدائى بالضفة والقطاع بشكل منظم ومتصاعد ، فقـــد قنعت الثورة بعـــد الخروج من الاردن بتوجيه ضربات عسكرية متفرقة مـــع قيادة المقـــاومة السياسية الى جانب القوى الوطنية الأخرى داخـــل الاراضى المحتـــلة •

وفى نفس الوقت لم تسع الثورة الفلسطينية الى اقامة مناطق قاعدية لهـــا داخل الأراضى السورية من الأصل بسبب الرفض السورى لاستقلال العمل الفـــدائى ، ولكن الملاحظ أنها تجنبت من البداية اثارة مشـــكلات مع السلطات السورية فى هـــذا المجال ، وبررت ذلك بعـــدم ملاءمة الواقع الجغرافى للعمل الفدائى ، بمعنى أن المناطق الحـــدودية عند هضبة الجولان لا تصلح لحرب العصابات لافتقادها الى الأهـــداف الحيوية التى يمكن ضربها . ولعـــدم وجود كثافة سكانية فلسطينية عند الجانب الســـورى للحـــدود يمكن أن تنزرع فيها القوات الفـــدائية •

وعلى هـــذا النحو لم تجـــد الثورة الفلسطينية سوى لبنان ، وبالـــذات جنوبه المحاذى لشمال اسرائيل ، كموقع لاقامـــة قواعـــدها الرئيسية مستفيدة من ضعف السلطة اللبنانية ، ومن وجود حركة وطنية ديمقراطية قوية فى لبنان تؤيد الوجود الفلسطينى المستقل ، لكن هـــذا الاستقلال لم يكن مستقرا ، لان وجود المقاومة فى لبنان بالشكل الذى كان عليـــه بدا دائما كأمر مؤقت ، وخاصة بعـــد نشوب الحرب الأهلية وتورطها فيهـــا ؛ وتضافر التدخلات السورية فى الساحة اللبنانية ، ومع ذلك فقـــد نجحت المقاومة فى الحفاظ على هـــذا الوجود فى ظل الحرب الأهلية ، حتى تعرضت لضربة قاصمة عبر الغزو الاسرائيلى للبنان فى صيف ١٩٨٢ •

وهكذا يمكن القول بأن خسارة الثورة الفلسطينية لمعركة القواعد الآمنة فى الضفة قبل نهاية عام ١٩٦٧ ، وفى غزة مع أواخر ١٩٧١ ، وعدم اصرارها على متابعة هــذه المعركة ، ولجوئها للبحث عن أماكن لاقامة هذه القواعــد فى أقطار الطوق العربية ، قادها الى أزمة اعتمادها على هــذه الأقطار لوجود قواعــد الفدائيين على أرضها ، بما يعنيه ذلك من اعتمادها على عوامل خارجة عنها ولا تستطيع التحكم فيها ، ولذلك كان عليها أن تواجه مشكلات فى علاقاتها مــع هــذه الأقطار على نحو وضع قيــود كبيرة على قراراتها • وكان ذلك الوضع الذى اضطرت اليه الثورة الفلسطينية أهم مصدر للخلل البنيوى فى حركتها ، ممــا أدخلها فى صراعات جانبية واسعة النطاق ألهتها عن صراعها الرئيسى ، واستنزفت الكثير من طاقاتها ، وفرض عليها أن تنضبط فى اطار أحكام قوانين الوضع العربى ، الأمر الذى زاد عجزها عن المواجهة الفاعلة للاحتلال الاسرائيلى ، واكب ذلك تزايد مستمر فى العجز العربى العام قاد الى التعليق بسرابيات حل سلمى ممكن خارج اطار الشروط الاسرائيلية المجحفة •

لكن فى الوقت الذى كانت هــذه الظروف تهــدد فى محصلتها النهائية استمرار الثورة الفلسطينية ، أخــذت قيادتها تتنبه الى ضرورة العــودة للعمل فى داخل الأراضى المحتلة وخاصة بعــــــد أن أكدت حرب ١٩٨٢ الفلسطينية اللبنانية ــ الاسرائيلية عجز « الخارج العربى » وعدم قدرة « الخارج الفلسطينى » على الاستمرار دون تصعيد الكفاح الوطنى فى الداخل ، وفى ذلك الوقت كانت الأراضى الفلسطينية المحتلة ، التى شهدت عملية تغير اجتماعى بطىء لكن عميق ، قــد باتت مهيأة لأن تأخــذ زمام المبادرة فى الحركة الوطنية الفلسطينية ، حيث أخــذ الوضــــع الذاتى الضرورى للاستجابة لتحــدى الاحتلال يتحقق كمحصلة لهــذا التغيير الاجتماعى الذى يمكن تلخيص أهم معالمــة فى :

١ ــ اكتمال نضج جيل فلسطينى جــديد من أبناء الأراضى المحتلة يتميز بقــدرات أعلى فى مواجهة الاحتلال من الجيل السابق عليه ، ويوصف

هـذا الجيل بأنه أقل خوفا من سلطات الاحتلال وأكثر جرأة فى مواجهتها، لأنه لم يعايش صدمة الاحتلال وهزيمة ثلاثة جيوش عربية فى حرب ١٩٦٧ ، ولم يعتقد فى يوم ما أن الجيش الاسرائيلى لا يمكن أن ينهزم على عكس الجيل السابق عليه الذى شهد هـذا الجيش يقتحم الضفة والقطاع دونما عناء ، وتعـدى زحفة أراضى الدول العربية المجاورة .

وقـد أخـذ وعى هـذا الجيل الجـديد فى التفتح مع حرب ١٩٧٣، حيث عايش خبرة التراجع النسبى لهـذا الجيش فيها ، كما عايش خبرة حرب ١٩٨٢ اللبنانية وعجـز هـذا الجيش عن القضـاء على المقـاومة الفلسطينية وقطاع محـدود من القوى الوطنية اللبنانية التى صمدت فى مواجهته ٨٨ يوما دون أى عـون عربى . ثم اضطراره للانسحاب من معظم الأراضى اللبنانية التى احتلها ، وفضلا عن ذلك فان نشأة هـذا الجيل فى ظل الاحتلال سلحته بروح المواجهة والندية ، حيث تعود على التعامل مع السلطة المحتلة فى الصباح والمساء وعند كل مفترق طرق ، وتؤكد الاحصاءات الاسرائيلية أن غالبية أعمال العنف فى الأراضى المحتلة يقوم بها شـباب أو صبية من أبناء هـذا الجيل ، الذى تنعكس روحه القتالية بالضرورة على الجيل السابق — أى الآباء والأجـداد — الذين تدل أحـداث الانتفاضة الكبيرة على دورهم الفعال فيها الى جانب أبنائهم ، ويزيد من الحالة الثورية لهـذا الجيل ادراكه المتنامى لعجز الوضع العربى عن ممارسة أى دور جدى من أجل تحريره ، وبالتالى فليس أمامه سوى الاعتماد على نفسه اذا أراد التحـرر من الاحتـلال .

٢ — تصاعد دور الجامعات الفلسطينية بالداخل فى الحركة الوطنية مع التزايد المستمر فى أعـداد طلابها من أبناء هـذا الجيل الذين تصطدم أبسط حقوقهم فى الحياة بواقع الاحتلال ، فهؤلاء الطلاب لا يجدون العمل بعـد تخرجهم ، وخاصة بعـد أن أخـذت فرص العمل تقل فى الأقطار العربية مع الانحسار النسبى للموجة النفطية ، فى الوقت الذى تزداد

أعـــدادهم بسرعة بعـــد القفزة الهائلة التى شـــهدتها جامعات الأراضى المحتلة منذ عام ١٩٧٥ ، والتى كانت محصلتها استيعاب هـــذه الجامعات لحوالى ١٧ ألف طالب عام ١٩٨٧ ، ويأتى معظمهم من الطبقـــة الوســـطى والدنيا التى باتت كل طموحاتها تصطدم بواقع الاحتـــلال ، كما أن نسبة عالية منهم من أبناء المخيمات الذين ليس لديهم ما يفقدونه فى المواجهـــة مـــع سلطات الاحتلال ، وهـــذا التطور هـــو ما يفسر كيف تصاعد دور الجامعات فى الحركة الوطنية الفلسطينية خلال السنوات المـــاضية لتصبح احـــدى وأهم ركائزها وأحـــد أبرز مراكز الاشعاع الثورى بانعكاساتها المباشرة على محيطها الجغرافى •

٣ ـــ تزايد مشاركة العمال والفلاحين فى الحركة الوطنية ، فقد شهدت الفترة المـــاضية تزايدا مطردا فى أعـــداد القوة العاملة المـــأجورة نتيجة فقدان كثير من صغار الفلاحين لأراضيهم فى ظـــل سياسة المصادرة التى تنتهجها ســـلطات الاحتلال لأغراض استيطانية أو عسكرية أو انتقامية من المشاركين فى المقاومة أو المتعاطفين معها ، ويضاف الى ذلك تسرب أبنـــاء الفئات الدنيا من الدراسة وتوجههم الى سوق العمل تحت ضغط الحاجة ، وكانت سلطات الاحتلال قـــد سعت الى استيعاب هـــذه الظاهرة المتنامية من خلال فتح سوق العمل الاسرائيلية أمام عمال الضفة والقطاع ، والذين تصل أعـــدادهم الى ما يزيد على مئة ألف من العمال ، لكن سياسة فتـــح باب العمل لعمال الضفة والقطاع فى اسرائيل لم تحل مشكلة البطالة المتزايدة فى ظـــل الاتساع المستمر فى قاعـــدة الطبقة العاملة ، وتقلص فرص العمل بالأراضى المحتلة ، والثابت أن هناك علاقة طردية بين انتشار البطالة وبين انخراط أعـــداد متزايدة من العمال فى الحركة الوطنيه ، وواكب ذلك بدء مشاركة قطاعات من الفلاحين فى هـــذه الحركة منذ انتفاضة يوم الارض فى ٣٠ مارس عام ١٩٧٦ •

٤ ـــ تزايد دور التجـــار فى الحركة الوطنية وخاصـــة خلال الأعوام

السابقة عندما أخـذ هـذا الدور طابعا مبادرا ومنظما ، حيث لم تعـد مشاركتهم مجرد استجابة لضغوط المتظاهرين باغلاق المحلات ، بل تطورت فى اتجـاه المبادرة بالدعـوة للاضراب ، وهـو الدور الذى ظهرت فاعليته بوضوح خلال الانتفاضة •

فلم تعد هناك مدينة فى الأراضى المحتلة لايشارك تجارها فى الاضراب بمـا فى ذلك مدينة رام الله التى ضرب تجارها الأثرياء مثالا فـذا فى التضحية ، على عكس معظم التوقعات الاسرائيلية التى ذهبت للمراهنـة على ابعاد هـذه المدينه المزدهرة عن الانتفاضة ، خاصة وأن سكانها عموما من الطبقة الوسطى التى تعمل بالأعمال الحرة ؛ وليس فيهم لاجئون من الذين فقـدوا أملاكهم عام ١٩٤٨ •

وقـد أدى هـذا التغير الاجتماعى الى تهيئـة الوضـع الذاتى فى الأراضى المحتلة لمواجهة جـديدة مع الاحتلال فى حالة توفر المناخ العام اللازم لهـذه المواجهة ، وهو المناخ الذى آخـذ يتخلق منذ أوائل عام ١٩٨٦ بعـد سقوط آخر رهان كبير على التسوية السلمية من خلال تجربة اتفاق عمان ، ليصل الى ذروته فى أواخر عام ١٩٨٧ •

وقـد ساهمت مختلف القوى الفلسطينية فى الداخل فى خلق هـذا المناخ ، لكن مع دور أكثر تأثيرا للتيار الاسلامى فى قطاع غزة حيث تفجرت الانتفاضة لتنتقل الى الضفة الغربيه ، وقـد تمكن المجاهـدون العاملون فى اطار « سرايا الجهاد الاسلامى » بصفة خاصة من تحريك الركود الذى ظل يسيطر على القطاع لفترة طويلة وخلق مناخ جـديد بين أهله ، من خلال تصعيد المقاومة السياسية والمسلحة داخله خـلال عام ١٩٨٧ بمعدلات تجاوزت المقاومة التى شهدتها الضفة الغربية لأول مرة منذ فترة طـويلة حيث ظلت الضفة مركز المقاومة ضـد الاحتلال •

ويجدر الاشارة بأن انضواء التيار الاسلامى فى اطار هذه « الجبهة »

ينبغي أن يحد من المخاوف المبالغ فيها من أن يؤدى تصاعد هـذا التيار الى صبغ الحركة الوطنية والفلسطينية بصبغة دينية ، وهى مخاوف، قـد تكون مبررة نظريا ، لكنها لا تأخـذ فى اعتبارها عـدة معطيات هـامة أبرزهـا •

١ - التباين الضرورى بين أنشطة التيارات الاسلامية المعارضـة لأنظمة الحكم فى بعض البلاد والساعية لاقامة دول اسلامية ، وبين نشاط تيار اسلامى يقاتل من أجل تحرير وطنه فى المقام الأول بما يعنيه ذلك من ضرورة تأجيل أى خلاف حول نوع الدولة التى ينبغى اقامتها بعد التحرير ، وتبرز أهمية هـذا التباين لا من وجهته النظرية فحسب وانما من رصـد حركة التيار الاسلامى الفلسطينى فى الواقع ، والتى تؤكد تغلب الاتجاه التحريرى المتحالف مع القوى الوطنية الأخرى بقيادة « فتح » فى الداخل وعزلة الاتجاه الانقسامى الذى يعطى الأولوية لقضايا أيديولوجية •

٢ - البناء الفكرى لقطاع رئيسى من التيار الاسلامى الفلسـطينى الفاعل وبالذات سرايا الجهاد ، والذى ينطوى على مكون وطنى وعروبى واضح كما يبدو من الصحيفة المعبرة عنها (البيان) التى تصـدر فى لندن ومن مطبوعاته السرية فى قطاع غزة ، حيث يمكن اعتبار الفكرة الاسلامية احـدى صياغات البحث عن الاستقلال الوطنى واسترداد الهوية ، وهى هنا ليست مجرد هوية اسلامية ، وانما - أيضا - هوية الوطنية الفلسطينية فى مرحلتها الراهنة والحاسمة ، روحا قتالية استشهادية تزيد من قـدرتها على المواجهة ومن فاعليتها انطلاقا من المبدأ الاسلامى «النصر أو الشهادة» •

وفى هـذا الاطار يمكن القول بان التحالف الذى قام بين أهم تنظيمين للتيار الاسلامى (الجهاد والاخوان) وبين القوى الوطنية الاخرى بقيادة حركة « فتح » لعب أهم دور فى استمرار الانتفاضة من خـلال القيادة الوطنية الموحـدة التى امسكت برمام الموقف وعملت على توجيه الانتفاضة

فى مسارات محـددة من خلال البلاغات والمنشورات التى توزع فى مختلف أنحاء الضفة والقطاع ، وتضم هـذه القيـادة عناصر من الصـف الثانى والثالث (٢٥ ـ ٤٠ عاما) بدلا من عناصر الصف الأول المعروف معظمها لسلطات الاحتلال ، وترتبط هـذه القيادة بعلاقة تنسيق وثيقة مع قيادة منظمة التحرير فيما يتعلق بالتحركات الرئيسية فى مجرى الانتفاضة •

والى جانب هـذه القيادة الوطنية الموحـدة ، هناك لجان شـعبية فى مختلف المناطق تتولى متابعة الموقف وتقـدير ما تقتضيه الظروف من تصعيد أو تهـدئة مؤقتة لالتقاط الأنفاس ونقـل النشاط من منطقة الى أخرى ، تعمل معـا فى تناغم غير مسبوق ، لاحظه معظم المراقبين عنـدما وجـدوا ايقاع الانتفاضة يجرى بنسق منظم ، وتقوم هـذه اللجـان بتكوين جماعات الدعم للذين يواجهون صـعوبات معيشية بسبب توقف العمـل •

وهـذه اللجان تجتمع وتدرس وتقوم مراحل الانتفاضة ، ثم تتخـذ القرارات المناسبة لادارة عملية المواجهة ، وتنبثق عنها أطر مركزية وأخرى مرعيه مترابطة فيما بينها ، وتنسق أعمالها بشكل مدروس وبوسائل اتصال متعـددة وسرية ، وقـد قاد تطور الانتفاضه على هـذا النحو الى عزل القيادات التقليدية المهادنة ، والى اضطرار بعضها للرضوخ للمناخ الجديد، كمـا يظهر من تراجع رشاد الشوا رئيس بلدية غزة السابق عن موقفـه المطالب بالحكم الذاتى الى المطالبه بالانسحاب والدولة المستقلة ، معلنـا ان جماهير الشارع الفلسطينى اكدت صحه هـذا الطلب ولابد من الوقوف الى جانبهـا •

وفى هـذا الاطار حققت الانتفاضه أوسع مشاركة وطنية فى مواجهه الاحتلال منذ ١٩٦٧ على نحو يجعل من استراتيجية العصيان المدنى أمرا متاحا لأول مرة منذ فشل محاوله تطبيقها الوحيدة فى الشـهور التالية للاحتـلال •

. وقد دعت بعض البيانات الصادرة عن « القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة » بالفعل الى الاستعداد لهذا العصيان الذى ينبغى الاعداد له بجدية ، وسرعة استثمار لقوة الدفع التى حققتها الانتفاضة فى الأراضى المحتلة فى اطار خطة تدريجية تصاعدية تبدأ بمقاطعة السلع الاسرائيلية التى يمكن الاستغناء عنها ، مع العمل من أجل توفير بدائل للسلع الأخرى اعتمادا على الجهود الذاتية الأساسيه ، مع الامتناع عن دفع الضرائب تدريجيا ، ورفض البطاقات الاسرائيلية ، وعدم ملء الاستمارات الرسمية الا باللغة العربية ، والامتناع التدريجى عن العمل داخل اسرائيل أو فى المنشآت الاسرائيلية بالأراضى المحتلة ، والسعى الى توفير تغطية اقتصادية لتعويض الأجور التى يحصل عليها أكثر من مائة ألف عامل حتى يمكن توفير أعمال لهم داخل الأراضى المحتلة ، فاذا انتهت الانتفاضة بارساء حجر الأساس لهذا العصيان . وكسر حاجز التردد والخوف من المضى فيه ، وأمكن تنفيذ بعض خطواته الأولية بما يتيح البناء فوقها تدريجيا تكون الحركة الوطنية الفلسطينية قد دخلت بالفعل مرحلة جديدة أكثر تطورا من أى وقت مضى •

الانتفاضة :

اذا كانت كلمة الانتفاضة لغويا تعنى ، الاستيقاظ فجأة ، أو التحرك من أجل التخلص من كابوس ، أو الابتعاد عن شىء مزعج ، وان كانت سياسيا تعنى التخلص من الاحتلال فانها سيكولوجيا تعنى عمليه ولادة جديدة •

وهكذا فان الانتفاضة الفلسطينية لم تقلب فقط ، المفاهيم السياسية والاقتصادية ، بل حتى طالت المفاهيم العسكرية المتعارف عليها فى الصراع الفلسطينى ـ الاسرائيلى منذ أربعين سنة ، ففى أقل من سنة أدت

الانتفاضه الى تغيرات اجتماعيه على مستوى الاتجاهات العـامة وعلى مستوى السـلوك الفردى •

ولكن قبل التفصيل فى موضـــوع الآثار النفسية والاجتماعية على الفلسطينيين يجب أن نتعرف على طبيعه الجـو النفسى السائد فى الأراضى المحتلة قبل اندلاع الانتفاضة الشعبيه - أى قبل ديسمبر ١٩٨٧ • حيث اعتمدت سلطات الاحتلال سياسة الارهاب اليومى والمنظم ضـد كل فرد فلسطينى خلال العشرين سنة الأخيرة ، بهـدف وضع أفراد هـذا المجتمع فى حاله مستمرة من التوتر النفسى والاجتماعى •

فعن طريق مصادرة الأراضى ، وبناء المستوطنات ، وطرق جـديدة للمستوطنين واعطاء بعض الامتيازات الهامشية لبعض القطاعات فى المجتمع الفلسطينى ، كان هـدف الاحتلال التفريق بين أبناء المجتمع على أسس طائفيه أو اجتماعية من أجل تفسيخ نسيج المجتمع الواحـد •

وعن طريق ابعاد المئات واعتقال الآلاف ، وفرض نظام منع التجول ، والعمل على نشر وباء المخـدرات فى الوسط الفلسطينى . كانت سـلطات الاحتـلال تهـدف الى تدمير البنـاء التقليـدى للعـائله الفلسـطينيه سيكولوجيا على مدار العشرين سنة الأولى من الاحتـلال وكانت الحصيلة جملة من الاحباطات والصراعات . وما نتج عنها من حالات نعانى القلق ، والاجهاد النفسى ، أمراض نفسية — وجسمية ومظاهر أخرى من السلوك المرضى •

فالاحتلال الاسرائيلى بطبيعته الاستيطانية الاستعمارية يرمز الى الغاء كل مظاهر الوجود الفلسطينى . ذلك أن طبيعة اللقاء الاجبارى هـذا بين المستعمر والمستعمر يقوم على مجموعة من التعميمات الثقافية والأفكار العنصرية ، والتى تنطلق من مفهـوم الاسرائيلى المستعمر والفلسطينى المستعمر وأهمها :

* أن الاسرائيلى كمستعمر هــو الذى ربح المعركة فى عام ١٩٦٧ ، فهو الأقوى وهــو السيد ، بينما الفلسطينى العربى هــو الخاسر ، فهو الأضعف وهــو العبد .

* أن الاسرائيليين أكثر ذكاء وأكثر حضارة ، وأكثر أخلاقا ، بينما الفلسطينيين أقــل ذكاء ، أقــل حضارة ، وأقــل أخلاقا .

* أن الاسرائيليين باستطاعتهم ادارة أمورهم بأنفسهم ســياســيا واقتصاديا ، بينما الفلسطينيون لا يستطيعون الاستقلال وبحاجة الى من يدير أمورهم حتى لو أعطوا شيئا من الاستقلالية فسيصابون بالاحباط ، ولن يحسنوا استغلالها .

ومن بين وسائل هــذه الحرب السيكولوجية التى تقود الى حالات من الاجهاد النفسى ، الاحباط والصراع على المستوى النفسى ــ الاجتماعى، نرى الحــالات الآتيــة :

١ ــ حــالات الاحبــاط :

والتى تنتج غالبا عن اجراءات السلطة المحتلة المتمثلة فى منع الناس من السفر ، من الدراسة ، من زراعة أراضيهم ، ومن اختيــار نوعية ما يزرعونه ، بالاضافة الى منع الناس من جنى محصولهم كعقاب جماعى ، وينطبق على ذلك فرض نظام منع التجول باستمرار ولفترات خاصــة فى المناطق الشعبية (المخيمات) المزدحمة بالسكان ، وقطع الاتصالات الهاتفية والكهرباء والمــاء من حين لآخر ، ومن أقوى الأمثلة على مخطط الســلطة فى دفع الناس نحو حالة من الاحباط النفسى هــو منعهم من التعبير عــن مشاعرهم وعواطفهم الانسانية فى حالة استشهاد أحــدهم برصاص الجيش أو المستوطنين ، كذلك منع اقامة مراسيم دفن شعبية وذلك بأمر عسكرى، بالاضافة الى منع التعبير عن المشاعر والأحاسيس الوطنية ، وذلك بمنع

المظاهرات والاضرابات وحرية التعبير واغلاق المدارس والجامعات والتضييق على دور العبادة •

٢ ـ حالة الضغوط :

وتتمثل فى فرض السلطة المحتلة شروطا مستحيلة فى مختلف مجالات الحياة اليومية للمواطنين ، فهناك ضغوط فى مجال التجارة للتصدير والاستيراد والتعليم وفتح المدارس والجامعات ، كتعهد الأباء والمدرسين بأن أبناء مدرسة ما لا يلقون الحجارة ، وهناك ضغوط على السجناء وذويهم كوضع المساجين فى السجون البعيدة عن أماكن سكنهم ، وتوزيع أفراد العائلة على أكثر من سجن بحيث تصبح زيارتهم مستحيلة ، بالاضافة الى رفض الزيارات بعد أن تكون العائلة والسجين قد هيئوا نفسيا لمثل هذه الزيارت •

ومنذ بدء الانتفاضة زاد على ذلك ما يسمى بالضغوط الاداريه ، حيث يضطر المواطنون للحصول على توقيعات قد تتراوح ما بين سبعة الى عشرة توقيعات من دوائر الحكم العسكرى المختلفة لانهاء أى معاملة ما ، وبعد أن يتم جمع هذه التوقعات ، يعود الكثير من المواطنين الى الحاكم العسكرى لأخذ الموافقة النهائية على معاملاتهم لكن الكثير منهم يفاجأ بأنه قد تجاوز الفتره المحددة لجمع هذه التوقيعات وهى ثلاثة أسابيع فيحصل هنا على توقيع الحكم العسكرى أو ما يسمى بالادارة المدنية . ولكن عليه أن يعود ويجمع التوقيعات العشرة مرة أخرى •

بالاضافة الى المعاملة المهينة من قبل جنود الاحتلال للمواطنين المراجعين ، وعن الضرائب التى يدفعها المواطنون عند كل خطوة ، بالاضافة الى ساعات الانتظار الطويلة •

ومن الضغوط القوية التى تفرض على العائلات الفلسطينية من قبل

سلطات الاحتلال هى رفض سلطات الاحتلال لجمع شمل العائلة الفلسطينية، فهناك المئات من الحالات والتى تعيش فيها الأسرة الأب والطفل فى دولة فلسطين المحتلة والأم فى عمان ، انها احـــدى صور العـــذاب النفسى لمثل هـــذه الضغوط النفسية ـــ الاجتماعيه •

٣ ـــ حـــالة الصـــراع :

حيث تلجـــأ السلطات المحتلة فى محاولاتها لكسر المقاومة عن طريق العقاب على المستوى الفردى والجماعى وذلك فى وضع المجموعة أو الفرد فى حالة من الصراع النفسى ، وعادة ما تلجـــأ أجهزة السلطة الى استعمال هـــذا النهج فى حالة الفرد السجين حيث تضع أمامه الاختيار بين أمرين أحـــلاهما مر ، مثل :

- الاعتراف أو التعـــذيب •
- الابعـــاد أو البقـــاء فى السجن •
- التجار يخيرون بين دفع الضرائب أو اقفال المحل التجارى •
- هـــذا ومن بين الاختيارات الأكثر صعوبه والأقـــل انسانيه اعتقال أى فرد من العائلة وغالبا ما يكون الأب ، وأن يسلم الابن نفسه ، أو الاختيار بين سجن طفـــل يقـــل عمره عن ١٥ عاما أو دفع غرامة مالية عالية من قبـــل الأسرة •

وفى مثل هـــذا الوضع لم يجـــد الفلسطينيون أمامهم سوى اللجوء الى استعمال « العـــلاج النفسى ـــ الذاتى الفـــردى » ، أى أن كل فرد حاول أن يكيف حياته مع المفهوم السائد « الوضع القائم » •

وهكذا كان كل شخص بمثابة المريض والمعالج •

وهكذا من أجل التكيف مع هـذا الاحتلال الكابوس وهـذه الحيـاة التى أصـبحت من خلاله معضلة وحتى لا يتهم الفلسطينيون بأنهم عملوا نسيئا يهد أمن الدولة لجأوا الى استعمال وسائل الدفاع مثل :

التعويض ، الاسقاط ، التبرير ، التقمص ، أو مسايرة العـدو •

ـ التعـويض :

ويلاحظ بتسـقيه الايجـابى والسلب •

ايجابيـا :

ويتمثل ذلك فى اقبال الفلسـطينيين على التعليم وتمكنهم من خلق أساسيات لدولة فى الأراضى المحتلة مثل اقـامة الجمعيات والمؤسسـات المختلفـة •

سـلبيا :

مثل الهجرة بحثا عن عمل أو دراسـة ، العودة للمـاضى ، المبالغة فى اقامة حفلات الزواج والمناسبات الدينية كالحج ، وقـد يعود ذلك الى منع السلطات لمظاهر التعبير عن المشاعر والأحاسيس فى مناسبات أخرى ، حيث لم تترك أمام الناس سـوى هذه المنافذ •

ـ الاسـقاط :

ويتمثل ذلك فى اسناد صفات الفرد ومسلكياته الى الآخرين كاعتبار الدول العربية وغياب النظام والوحـدة فيما بينها مسئولا عن استمرارية الاحتـلال•

ـ التبـرير :

ويتمثل ذلك فى ابداء أسباب تبدو منطقية لتفسير الفشل كقول الناس بأن الابتعاد عن الدين والوحدة هى سبب الهزيمة ، أو أن تدين الاسرائيليين ووحـدتهم هما سبب انتصارهم •

الاندماجيـــة أو مسايرة العــدو :

وهى عملية التقمص اللاشعورى لعـــدد من تصرفات الغير وتقليده لدرجة الاندماج فيها ، وأوضح الأمثلة على ذلك ظاهرة العملاء والمتعاونين الذين يتقمصون شخصية المحتل « المعتــدى » وذلك بعــد أن فشــلوا فى اكتشاف هويتهم الخاصـــة .

كما يلاحظ وجود ظاهرة تخفيض قيمة الذات وبطريقة مبالغ فيهــا أحيانا عن طريق الفكاهة وعلى شكل نكات ، وأحيانا بطريقة جــدية ، وفى حالة انفعالية ، ومع انطلاقة الانتفاضة أخلت طريقة العلاج الفردى الذاتى المكان الى نوع آخر من العلاج الجماعى ، والذى يشارك فيه كافة أفــراد الشعب ، ان الانتفاضــه كظاهرة نفسية ـــ اجتماعية عايشها الفلسطينيون كعملية تطهير نفسى لا شــعورى .

لقــد اتخذت العــلاقة بين الفلسطينيين وســلطات الاحتلال منــذ ديسمبر ١٩٨٧ اتجاها جديدا ، وهــو صــدور الفعل من الطرف الفلسطينى ورد الفعل من الطرف الاسرائيلى .

لقد ولدت الانتفاضة الفلسطينية من مجموعة من الاثارات والاستجابات والتى حصلت ضمن جــو عام من الاحباط العام ، ولقد أخذ الاسرائيليون عشرين عاما ووزير دفاعهم عاما آخــر حتى اضطر فى الســابع من نوفمبر ١٩٨٨ الى الاعتراف بقوله : ان مشاعر الكراهيه عند الفلسطينيين نحــونا تأتى من احبــاطاتهم .

وهكذا فانه بعــد أكثر من سنة من الانتفاضة وضحت معالم طريق جــديدة للناس فى حياتهم اليومية ، حيث يعايش الناس الانتفاضـــة وما نتج عنها من مسلكيات جــديدة كعملية تطهير نفسى تشمل كل أفراد المجتمع وفئاته ، والتى يمكننا ملاحظاتها على المستويين الجماعى والفردى .

أولا ــ على المستوى الجماعى :

تأكيد الاحساس بالهوية الجماعية ، والانتماء الى مجتمع واحد ومصير واحد . فلقد أدت الانتفاضة كحركة شعبية الى تقليص الفجوات الاجتماعية والاختلافات بين الجماعات الفلسطينية ، والتى حاول المحتل تنبيتها على مدار العشرين سنه الأخيرة . فكل طبقة اجتماعية وحسب امكانياتها شاركت وبنضال سلامى فى العملية .

فقد ساهم التجار وأصحاب المصانع جنبا الى جنب مع العمال فى شل الحركة الاقتصادية مع ضمان تأمين الحد الأدنى من احتياجات السكان . وذلك ببرمجه وتنظيم مواعيد الاضرابات ، مقاطعة البضائع الاسرائيلية التى يوجد لها بديل فى السوق الفلسطينى مع تشجيع الصناعات الوطنية .

- العمال الفلسطينيون العاملون فى اسرائيل يتناقص عددهم باستمرار فمن ١٠٠٠٠٠ر١٠٠ (مائة ألف عامل) تقلص عددهم الى حوالى ٤٠٠٠٠ر٤٠ (أربعين ألف عامل) .
- أصحاب العقارات لم يطالبوا بأجور محلاتهم أو بيوتهم ، كما أن الكثير منهم استوفى جزءا منها تفهما للوضع الجديد للسكان ، وقسما اخر من أصحاب العقارات وضعها فى خدمة اللجان الشعبية .

كذلك أرسل المزارعون الفائض من انتاجهم الزراعى ، أو باعوه بسعر التكلفة للعائلات الفقيرة ، وسكان المناطق المحاصرة عن طريق اللجان الشعبية .

- كماأن عددا كبيرا من الموظفين العاملين فى أجهزة الحكم العسكرى من رجال الشرطة ، والضرائب والمكاتب الادارية قدموا استقالاتهم ، بالرغم من ذلك ، وبسبب ذلك فان نسبة الجريمة وتعاطى المخدرات والسرقات قد انخفضت وبنسبة كبيرة فى المجتمع الفلسطينى .

— وفى النهاية حدث تغير اجتماعى هام ذا مغزى شعبى له علاقة بالزواج حيث حدد المهر بـ ٢٠٠ دينار بدلا من ٢٠٠٠ أو ٣٠٠٠ دينار أردنى •

ان مثل هذه التغيرات كان يود الفلسطينيون اجراءها منذ بداية هذا القرن ، صحيح أنه من الصعب تغيير بعض العادات الشعبية والاجتماعية خاصة تلك المرتبطة بالدين ، لكن يلاحظ أن قوة دفع الانتفاضة استطاعت انجاز ذلك وفى أقل من سنة •

ثانيا — على المستوى الفردى :

ساهمت الانتفاضة كحركة شعبية على المستوى النفسى — الاجتماعى فى احداث تغيير جذرى فى دور الفرد ذكرا كان أم أنثى ، صغيرا كان أم كبيرا •

— فيما يتعلق بالمرأة :

بالرغم من بقاء المرأة الفلسطينية فى بعض الأوساط الاجتماعية تلعب دورا تقليديا الا أنها قد تجاوزت هذا الدور على المستوى السياسى ، فهى واعية لدورها كأم وكمعلمة سياسية لأبنائها ، لقد شاركت المرأة بفئات عمرها المختلفة فى مختلف مراحل الانتفاضة ، فلقد واجهت الجنود مباشرة ، وشاركت فى المظاهرات ، تدخلت بكل ما تملك من قوة فى وضع جسدها كحاجز بين جنود الاحتلال وبين الأطفال والشباب لحمايتهم من اعتداءات الجيش بالضرب أو الاعتقال ، كما ساهمت المرأة فى المشاركة والاعداد للكثير من مظاهر الاحتجاج من اعتصامات واضرابات عن الطعام ، كذلك كان لها دور رئيسى فى حملات الاغاثة كحياكة الملابس ونسج الصوف للسجناء وزيارة عائلات السجناء والجرحى والشهداء ، كما تمكنت المرأة بحكم وضعها من فرص الحوار مع الجنود الذين يميلون غالبا الى عدم التحدث مع ضحاياهم ، أو الى استعمال كلمات نابية (للتأثير

على موقف المـرأة وصـمودها انطـلاقا من أفكارهم التقليدية عن المرأة ا لشرقية) فما كان من النساء الا رد الصاع صـاعين وبنفس اللغة ، هـذا ونادرا ما كان يحـدث بعض الحوار خاصة فى حالة تأثر بعض الجنـود بموقف المـرأة منهم •

ـ فيما يتعلق بالمراهقين أو مرحلة الشـباب :

ان الشباب يمثلون الأمل والطليعة فى المجتمع الفلسـطينى ، كما هـو الحال فى بقية المجتمعات ، وقـد تأكد ذلك فى مختلف مراحل الانتفاضـة الحالية ، كما تأكد فى مجموعة الانتفاضات السابقة والتى جرت فى الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ •

لقـد أثرت الانتفاضة الحالية باستمراريتها على دور وحياة الشباب، فالدور السائد للمراهق فى المجتمع الفلسطينى هـو كونه طالبا فى المدرسة، لكن مع اغلاق السـلطات للمدارس وملاحقاتها للشباب وجـد الشـباب أنفسهم فى الشوارع يضربون ويهانون ويعتقلون بدون أى سبب ، وهكذا لم تترك السلطات المحتلة بارهابها للشباب حلا الا الثورة ، وهكذا أيضـا وضع الشباب أنفسـهم عفويا وتدريجيا فى خـدمة القطاعات المختلفة فى مجتمعهم ، مما أدى فيما بعد الى ولادة اللجان الشعبية ، بدأت هذه اللجان فى الظهور مع الشهر الثالث من الانتفاضة خاصة فى المناطق والأحياء الشعبية بهدف تقـديم خـدمات اجتماعية ، تربوية صـحية ، زراعيـة وتموينية وذلك بدلا من السـلطة المحتلة التى زادت من فرض قيودها على تقـديم القليل من هـذه الخـدمات ، لقـد أقـدمت سلطات الاحتلال على اغلاق جميع المؤسسات التعليمية من روضة الأطفال حتى الجامعة ، لقـد حولت السلطات بعض المدارس الى مراكز اعتقال أو معسكرات للجيش فى المدن ، كما حولت السلطات معظم المدارس فى القرى لخـدمة أهدافها ، بالاضافة الى تخريب محتويات هـذه المدارس وأبنيتها •

كما حاول الشباب تنظيم رجال الحراسة لاحباط محاولات السرقة المنظمة التى قامت بها السلطة بالتنسيق مع بعض العملاء لخلق جو من عدم الاستقرار والأمن فى الأراضى المحتلة خاصة بعد استقالة رجال الشرطة الفلسطينيين من جهاز القمع الاسرائيلى •

وعلى المستوى النفسى ـ الاجتماعى ساهمت اللجان الشعبية فى توجيه الشباب لطاقاتهم وجهودهم لخدمة الانتفاضة عن طريق خدمة مجتمعهم ، فقد لوحظ انخفاضا فى عدد المدمنين على تناول المخدرات ، هذا المرض الخطير الذى حاولت السلطات الاسرائيلية نشره فى الوسط الفلسطينى فى السنوات العشر الأخيرة ، كما أن الكثير من المشاكل الاجتماعية والخلافات بين فئات الناس وأفرادهم كانت تحل بالتوجه للجان الشعبية أو للشخصيات الوطنية بدلا من التوجه لمحاكم وشرطة السلطة ، هذه التغيرات فى دور الفرد وضعت الشباب مباشرة فى خدمة مجتمعهم فقسم منهم يساهم فى تعليم أطفال حارته بعد أن أغلقت السلطات المدارس الحكومية ، وهكذا ولدت فكرة المدارس الشعبية أو التعليم الشعبى ، وقسم آخر يزرع الأرض فى فناء منزله أو منزل جيرانه ، والقسم الآخر يشارك فى المظاهرات والاعتصامات أو مرافقة الصحفيين فى جولاتهم ••• الخ •

وهكذا وبطريقة أو بأخرى تم التزام الشباب بخدمة أمتهم وبواقعهم، يمكن القول بشكل عام أن المراهقين الذين كان اهم دور فى الانتفاضة لا يعانون كثيرا من الآثار النفسية المترتبة على استخدام العنف من قبل الجنود ضدهم ، مقارنة بزملائهم الذين لم يشاركوا فى الانتفاضة •

كما يلاحظ أن الحاجز النفسى وهو الخوف من الجيش الذى يمثل الموت قد تم التغلب عليه ، فالشباب الذين وجدوا أنفسهم فى مجابهة وجها لوجه مع جنود العدو المدججين بالسلاح بينما هم يقاتلون بأيد عارية لم يخافوا رصاص الجنود بل تحدوهم •

وهناك ملاحظة هامة على التغير الشامل الذى حدث فى اتجاهات هؤلاء الشباب بفعل الانتفاضة ، فالشباب الفلسطينى الذى كان متطرفا فى تصريحاته السياسية وتحليله للوضع ، نظرا القمع الاسرائيلى المستمر والذى لم يترك للشباب الفلسطينى على مدى العشرين سنة الأخيرة سوى التطرف اللفظى ، نرى أن الانتفاضة ومساهمة الشباب كعنصر رئيسى فى انطلاقتها واستمراريتها ساهمت بدورها فى اتخاذهم لقرارات وتصريحات واقعية ، وخير دليل على ذلك التركيز على استخدام الوسائل الاسلامية فى تسيير مختلف مراحل الانتفاضة ، وتبنيهم للافكار المعتدلة فى تصريحاتهم للصحافة وممارستهم على الواقع من أجل بناء الدولة الخاصة بهم وتحقيق السلام •

ــ أما فيما يتعلق بالأطفال :

يمكن القول أن جو الاحتلال الملىء بالعنف من جهة ، وبالالتزام والأمل من جهة أخرى قد ترك ولا شك آثارا هامة على حياة الأطفال •

فالطفل الفلسطينى يستعمل كلمات ومصطلحات سياسية تشير الى فئة عمر أعلى من سنه الفعلى ، فهو يتعرض للعنف العسكرى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وحتى يحمى نفسه فهو يتقمص دور الفرد البالغ ، كما يحاول تقليده على المستوى الشعورى ، فهو يشارك فى المظاهرة يقذف العدو بالحجارة ، يبنى الحواجز ويحرق الاطارات ، كما أنه يشاهد نشرات الأخبار ويناقش ذلك مع الكبار ، أو يستمع الى نقاشاتهم ويتبادلها مع زملائه وذلك كله على حساب دروسه أو البرامج المخصصة للاطفال ، فالحقيقة اذن هى أن الطفل الفلسطينى غالبا وبسرعة يدخل الى عالم الكبار والى سوق العمل ليحل محل والده المعتقل أو أخيه الذى استشهد أو الفار من وجه السلطة •

وهناك ظاهرة هامة تتعلق فى حياة الأطفال وهى اختيار الاسم لمولود

الجديد ، فقد زادت نسبة اختيار أسماء ذات علاقة بالمواقع التاريخية والجغرافية فى فلسطين مثل اختيار أسماء : جنين ، بيسان أو أسماء ذات علاقة بالحركة الوطنية العربية مثل : ناصر ، جمال ، عرابى ، عز الدين ... الخ .

ويمكن القول أن هناك تحولات جذرية فى أدوار هؤلاء الأفراد من شباب وأطفال ونساء ، والذين بدأوا يحققون لأنفسهم مكانة اجتماعية جديدة ، فالكبار لم يعودوا المرجع الوحيد لصغار السن وفى كثير من الحالات تم تجاوزهم ، كما أن الكثير من مظاهر السلطة التقليدية تعرضت للرفض مثل : الأب - المعلم - وبعض المؤسسات التقليدية ، فقد اعتبر الجيل الجديد الجيل القديم كجيل انهزامى على مدى الأربعين سنة الأخيرة ، وأن هذا الجيل الجديد هو الذى تحدى الجندى والسلطة ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان هذه الثورة تثير بعض الأسئلة ونقاشات داخل الأوساط الاكاديمية والتربوية والعائلية حتى لا تتحول الى تمرد على الأوساط التقليدية الاجتماعية داخل المجتمع .

اذن بالاضافة الى الآثار والنتائج الايجابية للانتفاضة على مستوى الفرد والجماعة فى دولة فلسطين المحتلة ، نجد الاجراءات الارهابية من قبل السلطة تركت بعض الاضطرابات عند بعض الأفراد خاصة فئتى الشباب الصغار (المراهقين) والذين تعرضوا للاعتقال ، وفئة الأطفال الذين تحت العاشرة .

ففى دراسة حديثة لباحثة اجتماعية فلسطينية توصلت الدراسة الى معرفة الآثار السلوكية والنفسية على شخصية الطفل فى الأراضى المحتلة حيث يعانى الأطفال من الآلام المختلفة ، كما لاحظت الباحثة بعض مظاهر العدوانية تجاه أطفال آخرين ، العصيان وعدم الطاعة ، رمى الحجارة فيما بينهم ، وكوابيس تتعلق بالهرب من الجنود الذين يلاحقون الأطفال أما بالهراوات أو باطلاق النار .

مما تقـدم يلاحظ أنه بالرغم من تعـرض الفلسـطينيين الى عنف منهجي خلال السنه الأولى من الانتفاضة فانهم فى وضـع صـحى نفسى أفضـل مما كانوا عليه فى العشرين سنة الأخيرة ، فمعنوياتهم عاليـة ، وآمالهم كبيرة ، والتفـاؤل يغلب على توقعاتهم ، وعندهم الرغبـة فى استمرارية الانتفاضة كظاهرة صحية على المستويات الاجتماعية والنفسية والسـياسية •

فقبل ديسمبر عام ١٩٨٧ . كانوا يلجأون للادوية والمهدئات لحمـاية أجسادهم من خطر المرض والانهيار ، وعلى الصعيد النفسى كانوا يلجأون للاستعمال المكثف لوسائل الدفاع اللاشعورية ، وعلى الصعيد الاجتماعى كانوا ضحايا للشائعات وللخرافات ولوسائل الاعلام الاسرائيلية •

لكن الآن أصبح الفلسـطينيون يملكون وعيا جماعيا بقـدرتهم على أن يرفعوا رأسهم عاليا امام العـدو المحتل ، فالشـعور السـلوكى « أنا وعائلتى » قـد استبدلته الانتفاضـة بـ « نحن والآخرون » • وهكـذا فان الفرد فى مواقف اليأس يجـد نفسه مضطرا للرد بوسائل حرب التحرر الوطنى ، وبالتنازل عن كل آماله وأهـدافه الخاصة ، والتضحية بكل شىء من أجل خدمة الهدف الاسمى الذى حددته الأمه التى ينتمى اليها •

● الانتفاضـة على الصـعيد العالمى :

عندما اندلعت الشرارة الأولى لأحـداث الانتفاضـة الفلسطينية فى صـورة اشتباكات دامية فى كل من غزة ورفح وتصـدت لهـا القـوات الاسرائيلية بمزيد من أعمـال القمـع والعنف ، لم يتوقـع أحـد لهـا البقاء طويلا ، أو يرى فيها ما يميزها عن غيرها من سلسلة الأحـداث التى شهدتها الأراضى المحتلة على امتداد الأعوام العشرين المـاضية •

على أن الصـورة الجـديدة التى اتخـذتها الانتفاضـة من حيث استمرارها ، واتساع دائرة شمولها ، وعـدم فتور حماستها ، وما أحدثته

من تعاطف دولى صريح ونادر مع الشـــعب الفلســطينى ، وادانة مقابلة لاسرائيل ، بالاضافة الى فشل الأخيرة فى قمع الانتفاضة أو تبرير موقفها ــ كل هــذه الأحــداث تؤكد نجاح الانتفاضة فى فرض نفسها على رأس قائمة الاهتمامات الدولية والهموم العربية ، دفرضت ضرورة ايجاد حــل عادل وسريع لاحتواء الازمة ، قائم على فهم جــديد لآراء ومصــالح كلا الطـــرفين •

وبطبيعة الحال فقد تطلعت كافة الأنظار على المستويين العربى والعالمى الى الولايات المتحدة للقيام بتحرك ايجابى فى هــذا الصـــدد ، لمــا لهــا من علاقة « خاصة » ووثيقة مع اسرائيل •

غير أن رد الفعل الأمريكى جاء ضعيفا ومتذبذبا ومخيبا للامال العربية والتوقعــات العــالميه •

وهــو يعكس بهــذا واقع السـياسة الأمريكية القائم على ايجــاد توازن دقيق وخطر بين التزامات ومصالح هى فى حقيقة الأمر متناقضة ، ويعتبر ابراز هــذا التناقض أهم ما حققته الانتفاضة من نتائج ، والتحدى الرئيسى الذى يواجه الســياسة الأمريكية فى الشرق الأوســط والعلاقات الأمريكية الاسرائيلية ، فلأول مرة يفرض تحرك عربى قيــودا بارزة على الالتزام الأمريكى الاسرائيلى « المطلق » والاسطورى •

● الانتفاضــة الفلسطينية وأبعــادها :

تضافرت مجمــوعة من العوامل الجــديدة الداخلية والخارجيــة فى تمييز أحــداث الانتفاضة الفلسطينية الأخيرة ، والارتفاع بها عن مستوى « المضايقات » العابرة ، أو الاضطرابات العاديه : الأمر الذى يجعلها نقطة تحول رئيسية فى مستقبل القضية الفلسطينية وتطور الحركة الوطنيــة فى الأراضى المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧ •

أولا — الأبعاد الداخلية والخاصة بالانتفاضة :

١ — استمرارية الانتفاضة :

مما لا شك فيه أن عنصر الاستمرارية هو أقوى العناصر الجديدة التى تحتسب لصالح الانتفاضة ، وأهم عوامل نجاحها بشكل مذهل فى جذب الأنظار على المستويين العربى والعالمى الى القضية الفلسطينية ، واستمرار احتفاظها بهذا الاهتمام . ويعكس تأخر وسائل الاعلام العالمى فى تغطيه أحداث الضفة هذه الحقيقه ، فقد اشتعلت الشرارة الأولى للأحداث فى التاسع من ديسمبر عام ١٩٨٧ ، ومنذ ذلك التاريخ — وعلى الرغم من استمرار الحكومة الاسرائيليه فى تطبيق سياسة القبضة الحديدية وسعيها الى تكثيف اجراءات القمع والعنف والتجويع فيها ، وفى الوقت الذى ارتفع فيه عدد الضحايا والجرحى من الشباب والأطفال الى المئات والالوف — فقد أكدت الانباء العالمية استمرار ارتفاع الروح المعنوية فى غزة بصفه خاصه وفى سائر المخيمات عامة ، وعلى الرغم من توالى تاييد الرأى العالمى لاحداث الانتفاضة فان هذا لم يحل دون استمرار المظاهرات أو يؤثر على حماس اسباب الفلسطينى الثائر .

وقد ترتب على هذا الاستمرار فى المقاومة ان عجزت السلطات الاسرائيلية عن احتواء الموقف ، مما ساهم فى الكشف عن مدى قوة الموقف الفلسطينى بالمقارنة بالضعف الاسرائيلى على الرغم من تفوق الطرف الاخير فى كافة المجالات . كما تصاعدت المخاوف والتشكوك داخل كل من اسرائيل والولايات المتحدة بشأن قدرة قوات الاحتلال على الاستمرار فى السيطرة على الأرض المحتلة .

٢ — شمولية الانتفاضة :

لم تقتصر أحداث الانتفاضة على جهة واحدة داخل الأراضى المحتلة ، أو على فئة معينة من فئات الشعب الفلسطينى ، فقد بدأت أولى

الأحــداث فى صورة اشتباكات عادية فى غزة وبخان يونس ودير البلح ، وسرعان ما انتقلت بسرعة مذهلة الى نابلس وباقى المخيمـــات ومدينتى الخليل وبير زيت بجامعاتها حتى وصلت الى ضـــاحية بات يام المجـــاورة لتـــل أبيب •

وعلى الرغم من ميل البعض فى أوائل الأمر الى وصـــف الأحـــداث على أنها مخطط من قبل أقلية محـــدودة ومتطرفة ، الا أن الغالبية العظمى أكدت ما قـــد أصبح فى غضون ايام قليلة حقيقة واضحة لا تحتمل النقاش أو التفسير ، على أن الأحـــداث الاخيرة تعادل ثورة شعبية شاملة اشتركت فيها كافة فئات الشـــعب الفلسطينى داخل الأرض المحتلة وخارجهـــا ، من الداخل جاءت غالبية المتظاهرين من الجيل الجـــديد وأغلبه شباب • وقـــد شجعت حماســـه كافة العناصر والفئات الأخـــرى من الشـــيوخ والأطفال والنساء على المشاركة ، بالاضافة الى التجار والعمال والفلاحين ورؤساء النوادى الرياضية والجمعيات التعاونية والاتحادات المهنيـــة ، ولم تقتصر على أعضاء الجمعيات الاسلامية •

كذلك أكدت وكالات الأنباء العالمية استمرار اتصـــال المجاهدين فى الانتفاضة فى الداخل بمنظمة التحرير الفلسطينية من خلال الاتصـــالات الهاتفيـــــــة •

وقـــد جاء تعاطف الفلسطينيين خارج الأراضى المحتلة وداخل اسرائيل (عرب اسرائيل) ومشاركتهم للاحـــداث من خلال التظاهر الجمـــاعى فى فرنسا والولايات المتحدة ومختلف العواصم الأوربية ليؤكد على حقيقـــة الهوية الفلســـطينية التى طالمـــا أنكرتها كل من اسرائيل والولايات المتحدة بغرض فرض الهوية الاسرائيلية •

٣ ــ عنصر التحـــدى والقوة المحركة للانتفاضـــة :

والى جانب شمولية الانتفاضة فان غالبية المتظاهرين تنتمى الى جيل

جـديد من الشباب والأولاد حديثى السن ، جيل يعانى المـأساة الحقيقية للاحتلال ، اذ ولد وترتبى فى ظله ، ولم يذق طعم الحرية ، أو عزة النفس، وقد قرر هذا الشباب أنه لن يخسر شيئا عن طريق الثورة أو المواجهة •

ويتميز هـذا الجيل الجـديد بما يلى :

١ ـ الجرأة غير المعهودة ، وسببها اليأس وحـداثة السن •

٢ ـ اتحاد صفوفه على هـدف واحـد وغاية واحـدة ، وهما تحرير الأرض وضرورة قهر الاستعباد بانهاء الاحتلال •

٣ ـ الفقر الشديد ، وبالتالى عـدم الخوف من احتمالات أية معاناة مستقبلية من تجويع أو تعذيب أو حصـار ، وما قـد تفرضـه الحكومة الاسرائيلية من اجراءات •

٤ ـ الاصرار على تحريك مسار القضية أو الموت ، وقـد ساعد على اذكاء هـذه الروح القوية انضمام أغلبهم الى جماعات اسلامية •

وبالنظر الى تلك الصفات المشتركة يتضح أن هـذا الجيل هـو الطاقة الكامنة والقوة المحركة لأحداث الانتفاضة ، وأهم أسباب استمرارها وعدم انطفـاء جـذوتها •

٤ ـ واقعيـة الانتفاضـة :

تميزت الأحـداث بالواقعيـة ، وذلك بالنظر الى عزوف المتظاهرين عن اللجوء الى استخدام الأسلحة النارية ، ماكتفوا بالقـذف بالحجارة ، ورفـع الراية الفلسطينية المحرمة من قبل سـلطات الاحتلال ، واشـعال النار فى اطارات السيارات لتعبير عن السخط العام •

وهـذه نقطة تحسب أما لصـالح نظام الأمن الصـارم وكفاءته ، أو لقدرة الفلسطينيين على ضبط النفس ، واغلب الظن أنهم قـد توقعوا

ببعـــد نظر غريزى ، ووليد اللحظة أن ذلك من شأنه تصعيد الأحـــداث الى درجـــة تحريض واثارة رد فعـــل انتقامى مســـتفعل من جانب القـــوات الاسرائيلية من شأنه قمع الانتفاضة تماما وعرقلة استمرارها والذى يعتبر أهم عوامل فاعليتها ، كما ظهر الفلسطينيون عبر شاشات التليفزيون فى كافة أرجاء العالم فى صورة شعب لاجىء أعزل مسلوبة حقوقه فى مواجهة العنف المســتهتر والقســوة العارمة . وغير المبالية من قبل قوات الجيش الاسرائيلى الذى استعان بالأسلحة الحية فى محاولة يائسة منـــه لاحتواء الانتفاضـــــة .

وقـــد ســـاهم فى افتضـــاح الصورة الحقيقة للاحتلال الاسرائيلى فى نفس الوقت الذى ازداد فيه تعاطف الرأى العالمى مع الصورة الجـــديدة للقضـــــية .

٥ ــ تلقائيـــة الانتفاضـــة :

أكدت كل المصـــادر والأحـــداث على أن الانتفاضة جاءت بصـــورة تلقائية ، وعلى حـــد تعبير أحـــد مساعدى شامير « أن أحدا لم يضغط على الزر ، ولم يكن هنـــاك تخطيط ســـابق أو قيادة معروفة » ، كذلك لم يعبر الشباب الفلسطينى الثائر عن برنامج عمل محـــدد ، ولا عن قائمة جديدة من النقاط للمناقشـــة ، أو عن اقتراحات وعروض جيـــدة . كل ما ظهـــر هـــو الرغبة القوية والعنيفة فى تخليص الارض من الاحتلال .

وقـــد أدى غياب قيادة واضحة ومسئولة عن المظاهرات ، الى تقليص مساحة الجـــدل والنقاش السياسى داخل اسرائيل بهـــدف تفسير اندلاع « الكارثة » . واختلاف أسباب من شأنها تشويه صورة الحركة الوطنيـــة أمام الرأى العام الأمريكى والعالمى ، فلم تســـتطع اسرائيل ايجاد مبرر أو حجـــة لتفســـير لجوئها لهـــذا الكم من العنف المسلح . واكتفت بخلق

المصاعب أمام الصحافة العالمية لمنع مزيد من التغطية الاعلامية لأحـداث الضـفة وغـزة •

من جهـة ثانية سـاهمت تلك الصورة التلقائية فى ابراز مدى معاناة الشعب الفلسطينى ويأسـه عن المطالبة بأية حقوق أو طلبات محـددة ، ومقـدار تجاهل الضمير العالمى والعربى لتلك الظروف على امتداد الأعوام الطويلة المـاضية ، وتعكس تصريحات وزير الخارجية البريطـانى مـدى الصـدمة التى أصابت الرأى العام العالمى ، حيث وصف ظروف المعيشـة فى الأرض المحتلة بأنها « اهانة لأية معايير حضارية » •

٦ ـ عنصر المباغتـة والشراسـة :

أجمعت الأبعاد الجـديدة التى اشتملت عليها الانتفاضة فى صـورة ضربة قاسية ومباغتة ، وبدون أية تمهيدات مقـدمة أو احتمالات تهـدئة فى وجـه الاحتلال الاسرائيلى من جهة ، ووجه السياسة الأمريكية من جهة أخرى . فكان ذلك من شأنه التأكيد على حيوية القضية الفلسطينية وضرورة ايجاد حـل عادل وسريع لهـا •

وقـد انعكست آثار هذين العنصرين بصورة واضـحة ، وذلك بالنظر الى التخطيط الذى أصاب الموقف الأمريكى وخاصة فى مجلس الأمن ، فى نفس الوقت الذى انعكست فيه تلك الأبعاد بآثار سلبية أخـرى ، فقـد تصـاعد الشعور العـام داخل اسرائيل بالصـدمة وعـدم الأمان ، وجاء تأكيد الجميع ـ حكومة وشعبا ـ على ضرورة تصعيد اجـراءات القمـع والعنف لمنع استمرار الانتفاضة واستفحالها على هذا النحو المفاجىء •

ثانيا ـ الأبعـاد الخارجيـة للانتفاضـة :

يتمثل البعـد الخارجى للانتفاضة فى مواكبتها للعـديد من المتغيرات الدولية والأحـداث المحلية ، مما يشير الى المناخ العام الذى سيتحدد فى اطاره مصير الانتفاضة وتطور الدور الأمريكى فى المستقبل •

● الأحــداث والظروف العالميــة :

١ ــ قمــة ريجــان وجورباتشوف :

اندلعت أحــداث الضفة بعــد قرابة أســبوع واحــد من انعقــاد القمة الأمريكية السوفيتية فى ديسمبر ١٩٨٧ والتى انتهت بتوقيع اتفاقيــة الحــد من الأسلحة النووية المتوسطة والقصيرة المدى ، وما صاحب ذلك من خلق مناخ يدعــو لتحقيق الوفاق ويبشر بعصر جــديد من التعايش السلمى ، فى ظل هــذا المناخ لا يسع أمريكا الوقوف موقف المتفــرج اللامبال ازاء أحــداث الانتفاضة بما قــد يسمح بتعزيز الدور السوفيتى فى المنطقة كوسيط لاحلال الســلام •

٢ ــ تطورات القضــية الأفغــانية :

بنفس الطريقة تجىء أحــداث الانتفاضة وسط المســاعى الأمريكية ومحاولاتها التوسط من خلال باكستان للعمل على الانسحاب السوفيتى من الأراضى الأفغانية ، وقــد أعلن الاتحاد السوفيتى فى الأسبوع الاول من فبراير عام ١٩٨٧ عن وعده بالانسحاب انهائى من البلاد فى منتصف مايو، الأمر الذى يشــير الى تصــاعد شعبية الاتحاد السوفيتى كدولة محبــة السلام أمام الرأى العام العربى والعــالمى ، فى نفس الوقت الذى ينحسر فيه التواجــد العسكرى له فى المنطقــة •

٣ ــ تطورت حــرب الخليج :

لا يمكن أن تذكر أحــداث الانتفاضــة بمعزل عن التطورات الأخيرة بالنســبة لحرب الخليج ، وبصفة خاصــة بالنسبة لتطور الدور الأمريكى واصرار الولايات المتحدة على اســتمرار بقاء أسطولها فى المياه الدوليــة للخليج • وقيامها برفع العلم الأمريكى على الناقلات الكويتية بهدف حمايتها، من ناحية أخرى تواجه الادارة الأمريكية المزيد من المعارضــة الداخليــة

لاستمرار بقائها فى الخليج على أساس ما تتكلفه الحكومة من تكاليف باهظـــة .

وهـــذا يعنى أن تقاعس الولايات المتحدة عن تسوية الوضـــع فى الأراضى المحتلة أو تأييدها لاسرائيل من شأنه إضعاف مركزها فى الخليج والعمل على تصعيد وتأكيد الشكوك التى تدور حـــول حقيقة التواجـــد الأمريكى فى مياه الخـــليج .

فى الوقت نفسه جاءت زيارة الأمير سعود الفيصل وزير الخارجيـــة السعودى الى الاتحاد السوفيتي فى ٢٩ من يناير ١٩٨٨ فى اطار محاولات المملكة العربية السعودية اللجوء الى موسكو بغرض فرض عقوبات على ايران ، وضغوط مكثفة من أجـــل انهاء الحرب الدائرة ، ومناقشة الوضع فى الأراضى المحتلة ، وتعتبر هـــذه الزيارة دليلا جـــديدا على التقـــدم الذى أحرزته موسكو فى علاقاتها مع الدول العربية المعتدلة .

٤ـــ جاءت زيارة وزير الدفاع الاسرائيلى اسحق رابين الأخيرة الى واشنطن فى ٢٢ من ديسمبر ١٩٨٨ فى اطار التعاون المشترك فى نطـــاق أبحاث وتنمية السلام ، والذى تم التوقيع عليه فى ١٩٨٤ والاتفـــاق على صفقة يتم بمقتضاها تزويد القاذفات الأمريكية طراز بى ٥٢ بصـــواريخ متوسطة المدى من صنع اسرائيل وتعرف باسم «باباى» ، والتى ستحل محل الصواريخ الأمريكية . وتقـــدر هـــذه الصفقة بنحو ٣ر٣ مليار دولار تعـــود بالتالى الى الخزائن الاسرائيلية ، وقـــد جاء توقيع هذه الصفقة وسط تصاعد أحـــداث الانتفاضة ، الأمر الذى يعنى فرض مزيد من القيود الرسمية على السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط ، وعجـــزها عن فرض آية عقوبات أو ضغوط عسكرية على اسرائيل ، والدليل على هـــذا محاولة نائب وزير الخارجية الأمريكية مايكل أرمو ـ كاست اقناع رابين ابان نفس الزيارة بالعـــدول عن استخدام العنف مـــع الشـــباب

(م ١٢ — ج ٢)

الفلسطيني دون جـدوى ، بل على العكس ما أن وصل رابين الى اسرائيل حتى أعلن أنه « لن يقبل أية تهديدات أمريكية ، ولن يعـدل عن سياسة القبضـة الحـديدية » .

(ب) التطورات السياسية العربية والاقليمية المواكبة للانتفاضة :

١ ـ قمـة عمـان العـربية :

على صعيد آخر تجيء أحـداث الانتفاضة فى أعقاب اجتماع القمة العربية الحادية عشر ، والتى عقدت فى ٨ نوفمبر ١٩٨٧ ، وكان من أهم نتائجها قيام معظم الدول العربية ـ باستثناء سوريا وليبيا والجزائر ـ باعادة علاقاتها الدبلوماسية مـع مصر ، ويعكس هـذا الحـدث تغييرا شاملا فى توازن القوى ، وفى المصالح الأمريكية فى المنطقة ، فهو يوحـد الموقف العربى ، ويضع موقف سوريا وليبيا المتطرف فى شبه عزلة ، وهذا يزيد من احتمالات توحيد السياسات العربية فى اتجاهات التهـديد على أمريكا واسرائيل بضرورة فرض تسوية عادلة من شأنها الحفاظ على الحق العربى الفلسطينى وعـدم التفريط فيه ، فى الوقت نفسه فان هـذا يعنى مرة ثانية استبعاد أية احتمالات فرض عقوبات عسكرية من قبل الولايات المتحـدة الأمريكية للضغط على اسرائيل بمـا قـد يضعف القـدرات العسكرية الاسرائيلية وبخاصة قـدراتها الهجومية ازاء التوازن العسكرى الجـديد مـع الدول العربية .

٢ ـ موقف دول مجلس التعاون الخليجى بالنسبة لتطورات حرب الخليج :

جاءت قرارات المجلس الوزارى لدول مجلس التعاون الخليجى فى ٢٤ أكتوبر ١٩٨٨ لتعكس رغبة واستعداد دول المنطقة فى تسوية الأوضاع عن طريق الحلول السلمية ، وليس عن طريق المواجهة العسكرية ، من ناحية أخرى فشل مجلس التعاون الخليجى الذى عقـد فى أواخر عام ١٩٨٨

فى ايجاد مزيد من التعاون الأمنى الفعلى لدولة فى مواجهة التهديد الايرانى، وترك أمن المنطقة لمسئولية الدول الكبرى ، الأمر الذى يؤكد أن المنطقـة لا تزال بؤرة حرجة لمزيد من التنافس والتصارع بين القوتين العظميين على الرغم من الوعود السوفيتية بالانسحاب العسكرى من أفغانستان .

وباختصار تعنى هـذه التطورات الاقليمية الأخيرة ازديادا مؤكـدا فى الحضور السوفيتى فى المنطقة كوسيط لاحلال السلام على حساب النفوذ الأمريكى فى حالة عجز الولايات المتحدة عن احتـواء الموقف الحالى فى الأراضى المحتلة ، أو محاولتها فرض تسوية سلمية على حساب الحـق الفلسـطينى .

ولعل طلب الحماية الأمريكية فى الخليج يعكس من المنظور الأمريكى استعداد الدول العربية اللجوء الى أمريكا للعمـل على اقرار السلام فى المنطقـة .

*** أصـداء الانتفاضـة ونتائجهـا :**

أولا ــ الموقف الأمريكى :

١ ــ موقف الرأى العـام الأمريكى :

ان الاهتمام المكثف الذى أولته وسائل الاعلام الأمريكى والوكالات العالمية بمتابعة أخبار الانتفاضة ، والحرص على نقل الأحداث بأمانة ودون مبالغة فى اظهار أساليب العنف الاسرائيلى ، أو تقصير بحـذف أى منها يعكس تغيرا واضحا فى صورة الشعب الفلسطينى من منظور الرأى العام والاعلام الأمريكى ، فقد ظهر المواطن الفلسطينى ولأول مرة فى صـورة الانسان البسيط الأعزل . والفقير الذى تمارس ضـده أبشع الجرائم الوحشية والقسوة وانتهاك الحريات على مسمع ومرأى من العالم كله ، وهـذا انجاز لا يجوز الأستهانة به . فقد تعود المواطن الأمريكى على رؤية الفلسطينى فى صورة الارهابى المسلح الذى لا هم له سوى قتل الأبرياء

دون وجه حق ، وبناء على حقد أعمى وغضب غير مفهوم أو مبرر للجنس السامي .

من ناحية ثانية أدى اهتمام الاعلام الأمريكي بتغطية الأحداث بالضفة الغربية وقطاع غزة بأمانة الى التأكيد بطريقة غير مباشرة وغير مقصودة على هوية الشعب الفلسطيني ، فلأول مرة أصبح يشار الى القوات الاسرائيلية بعبارات « جيش الاحتلال » و « القمع الاسرائيلي » كما ركز الوصف الاعلامي على صلابة الفلسطينيين وصمودهم وارتفاع روحهم المعنوية رغم كل ما يلقونه من معاناة ، وأكد على أهمية العلم الفلسطيني المحرم من قبل سلطات الاحتلال .

وكذلك أبرزت وسائل الاعلام الأمريكي بصورة واضحة حقيقة الاحتلال الاسرائيلي ومدى تناقضه مع ما تدعيه الحكومة الاسرائيلية من قيم ومبادىء انسانية وديمقراطية ، فأكدت على مدى تدهور الأحوال المعيشية فى الأراضى المحتلة ، واستحالة الحياة فيها فى ظل الأوضاع القائمة .

والأهم من هذا فقد سلطت الانتفاضة الضوء على حقيقة السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط ، والتى اتخذت لنفسها هدفا ثابتا هو تشجيع الحرية والديمقراطية ، ومع ذلك فقد ظلت راضية طوال العشرين عاما الماضية دون احتجاج أو معارضة استمرار الاحتلال الاسرائيلي ، ومن ثم جاء اللوم المباشر عليها ، فقد اجتمع فى واشنطن يوم ٢٧ يناير ١٩٨٨ أكثر من ٥٠٠ يهودى ومسلم ومسيحى وصدر عنهم بيان طويل انتهى بمطالبة حكومة الرئيس ريجان باعطاء قضية السلام فى الشرق الأوسط الأولوية العاجلة فى سياسته الخارجية الحالية .

وفى الوقت نفسه تظاهرت أعداد كبيرة من اليهود والأرثوذكس فقاموا بتوزيع المنشورات أمام مبنى الأمم المتحدة والتى تندد باسرائيل ،

وتؤكد أن الصهيونية لا تمثل الشعب اليهودي ، وراحوا يخرقون العلم الاسرائيلي ، كما قامت الجماعات اليهودية بمناشدة اسرائيل للتحرك لانهاء الاحتلال في بعض الأراضي العربية ، الأمر الذي اضطر السفير الاسرائيلي لدى الولايات المتحدة الى الحضور الى نيويورك وعقد اجتماعات مع هذه الجماعات بهدف احتواء نقدها الصريح لاسرائيل .

وفي هذا الصدد هناك ثلاث ملاحظات هامة بالنسبة لموقف الاعلام والرأى العام الأمريكى من الانتفاضة .

١ ــ أن موقف الاعلام الأمريكي الايجابي تجاه القضية لا يجوز المبالغة فيه ، فمن الصعب والخطأ التصور أن الرأي العام الأمريكي أو وسائل الاعلام قد تبنت القضية الفلسطينية بين ليلة وضحاها فقد انحصر الدور الاعلامي فى اطار الصدق في نقل احداث الانتفاضة لأول مرة ، وما تبع هذا كان نتيجة غير متصورة وغير مباشرة .

٢ ــ كذلك لم يشتمل أي تعليق على تأييد صريح من قبل الرأي العام للقضية الفلسطينية ، وانما نظر الي تفادي الجانب السياسي المباشر للقضية ، وهذا يعكس عدم الوعى الأمريكى الكامل بأبعاد القضية .

٣ ــ اكتفى الرأي العام الأمريكي بتوجيه اللوم الى إسرائيل باعتبار أن سياستها غير واقعية ومنافية لما تدعو اليه من قيم غربية مثل الحرية والديمقراطية ، كذلك اتخذ اللوم فى معظم الأحيان صيغة النصح ، بأنه من صالح اسرائيل التصرف باسلوب مختلف .

٢ ــ موقف الادارة الأمريكية :

ـ مع تصاعد الأحداث بالأراضي المحتلة على نحو لم تشهده من قبل جاء الموقف الأمريكي متحفظا وفاترا . . .

فبعــد فترة طويلة من الصمت اقتصر رد الفعل الأمريكي على بيان مقتضب أصدرته الخارجية الأمريكية فى أواخر ديسمبر عام ١٩٨٧ يناشد الجانبين ضبط النفس ، ولم يتعــد البيان وصف الأوضاع الدامية التى تعيشها الأراضى المحتلة ، كما لم يحمل فى طياته أية ادانة مباشرة لسلطات الاحتـــلال لاسرائيلى •

وهـــذا التحفظ هـــو أمر بديهى ومتوقع بالنظر الى ثلاثة أسباب هـــــامة :

١ ــ أن الادارة الأمريكية (الحكومة والكونجرس) تجعل استرضاء اسرائيل والتزامها تجاه أمن اسرائيل حكومة وشعبا سياسة ثابتة لهـــا ، ومن الطبيعى اذن أن تأخـــذ وقتا فى القيام بأى تحرك أو تصريح من شأنه التعارض مع التزامات مسبقة وقوية كعلاقاتها مع اسرائيل ، خاصة وأنها بمقتضى اتفاق التعاون الاستراتيجى المشترك تعامل كحليف وشريك •

٢ ــ أيضا من المرجح أن الادارة قـــد التزمت الصمت مدة طـــويلة اعتقادا منها أنها مجرد زوبعة ستنتهى فى صمت ، وثقة منها فى كفاءة وفاعلية نظام الاحتلال والأمن الاسرائيلى فى القضاء على الانتفاضة •

٣ ــ أن الموقف الأمريكى الفاتر والمتحفظ تجاه الانتفاضة هـــو أمر مألوف . وذلك بالنظر الى الأسلوب الذى تتبعه الادارة الأمريكية تجاه أى جـــديد بشأن القضية الفلسطينية ، وهـــو المعروف بسياسة الحـــذر والترقب ، على عكس سياستها التى تتطلب منها تدخلا عسكريا هجوميا فى نفس الوقت لا يحمل فى طياته احتمالات مواجهة سوفيتية مباشرة مثلمـــا حـــدث عند اتخاذها قرار غزو جرينادا فى عام ١٩٨٣ ، وقرار ضرب ليبيا فى عام ١٩٨٦ بالطائرات الأمريكية ، والأهم من هـــذا موقفها ابان حرب ١٩٧٣ واسراعها فى اقامة جسر جوى كان من شأنه تغيير مسار الحرب •

غير أن فشل القوات الاسرائيلية فى احتواء الانتفاضة ، وادانة الرأى العام العالمى بشده ولأول مرة لأعمال العنف الاسرائيلى ترتب عليه موقف متخبط ومتردد من قبل الادارة الأمريكية بعد خروجها عن صمتها ، ففى الكونجرس وعلى الرغم من تجاهل الرئيس ريجان تماما لأوضاع الضفة فى بيانه السنوى والأخير أمام الكونجرس الأمريكى ، والمعروف باسم « خطاب الاتحاد » ، ومرة أخرى فى خطابه أمام مجلس الشيوخ والنواب مجتمعين .

على الرغم من ذلك فقد أشار ريتشارد ميرفى مساعد وزير الخارجية الأمريكى فى بيان له أمام اللجنة الفرعية لشئون الشرق الأوسط بمجلس النواب الى أن التقرير السنوى الذى تعده الخارجية الأمريكية يؤكد على أن الاجراءات الأمنية الاسرائيلية فى الأراضى المحتلة تخالف كافة المواثيق الدولية ، كما أكد على أن واشنطن كثيرا ما ناقشت بعض الممارسات الاسرائيلية العنيفة مع الحكومة الاسرائيلية دون جدوى ، ووصف الموقف الفلسطينى الحالى بأنه واقعى لانه يتطلع الى امكانية التسوية السياسية المستقبلية ، وليس عنفا لمجرد العنف أو الارهاب .

بنفس الطريقة يعكس الموقف الامريكى فى اجتماعات الأمم المتحدة نفس سياسة التردد والتخبط ، وهو ما وصف من قبل جميع الأطراف بأنه موقف متناقض ومثير للدهشة ، فعند انعقاد أولى اجتماعات مجلس الأمن فى ٢٢ ديسمبر ١٩٨٧ التزم المبعوث الأمريكى بالصمت ، واكتفى بمراقبة ما يحدث داخل المجلس ؛ ثم امتنع عن التصويت لاصدار قرار بشجب أعمال العنف الاسرائيلى ، ويدعوا الحكومة الاسرائيلية الالتزام بنصوص معاهدة جنيف الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب .

غير أنه أكد بصراحة خارج قاعة المجلس عن قلقه البالغ لتصاعد التوتر فى الأراضى المحتلة .

(هـ) وفى مطلع عام ١٩٨٨ حدث تحول واضح فى الموقف الأمريكى أدى الى توتر العلاقات الأمريكية والاسرائيلية ، فقد قامت الولايات المتحدة لأول مرة بالتصويت لصالح قرار مجلس الأمن يطالب اسرائيل بالعدول عن سياسة العنف وإبعاد الفلسطينيين ، ويطالبها بالالتزام بنصوص معاهدة جنيف ، وقد أكدت الولايات المتحدة موقفها هذا مرة أخرى بالامتناع عن استخدام حق الفيتو لمنع صدور قرار المجلس فى ٥ يناير ١٩٨٩ والذى يشجب بشدة ما تتبعه اسرائيل من سياسات فى الضفة الغربية وغزة ، ويطالبها مرة ثالثة بالالتزام فورا باتفاقية جنيف .

وقد أدى هذا الموقف الايجابى الى اثارة المشاعر الاسرائيلية ، فى الوقت نفسه تعلقت الآمال العربية والدولية وبمزيد من التفاؤل الى الولايات المتحدة . ويتضح هذا فى المبادرة المصرية التى قدمها الرئيس المصرى حسنى مبارك أثناء زيارته لواشنطن فى ٢٨ من يناير ١٩٨٩ .

وقد جاء رد الفعل الاسرائيلى عنيفا ، ويظهر ذلك واضحا فى التصريحات التى أدلى بها اسحاق شامير حيث وصف الموقف الأمريكى فى مجلس الأمن بأنه « مبالغ فيه ومنافق » كما أكد عزم الحكومة الإسرائيلية على مواصلة أسلوب القوة ، وعلى أن حكومته لن تقبل النصح أو التهديد من قبل الادارة الأمريكية فيما يتعلق بالأسلوب الذى تنتهجه للمحافظة على استتباب الأمن « الداخلى » الاسرائيلى ، بل تمادى المسئولون الإسرائيليون فى غضبهم الى حد توجيه القذف المباشر الى كل من الإدارة الأمريكية وبريطانيا ، والاشارة الى قصف الأولى لليبيا وسياسة القمع والتعذيب التى تنتهجها الثانية فى أيرلندا الشمالية .

ازاء تصاعد التوتر فى العلاقات الأمريكية الاسرائيلية ، والتحدى السافر من قبل مسئولى الحكومة الاسرائيلية لسياسة الولايات المتحدة تراجعت الأخيرة عن موقفها المعتدل ، فقامت باستخدام حق الفيتو لاحباط

مشروع القرار المقدم من مجلس الأمن بإدانة الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان فى الضفة الغربية وغزة ، على الرغم من اجماع كافة الدول الأخرى على التصويت لصالح نفس القرار ، وبرغم الجهود التى بذلها المجلس فى اعداد صيغة مشروع القرار تجنبا للفيتو الأمريكى .

ويعكس هـذا التردد الواضح والتناقض الصريح فى الموقف الأمريكى ما فرضه واقع الانتفاضة من تناقض فى المصالح والاهتمامات الأمريكية ، ذلك أن الالتزام الأمريكى تجاه اسرائيل اليوم يتعارض مع التزامها كقوة عظمى محبة للسلام ، ومع اهتماماتها ومصالحها فى الشرق الأوسط .

وعلى الرغم من أن هـذا الموقف الأمريكى جاء مخيبا للآمال العربية والتوقعات العالمية ، ومثيرا للدهشة والاستنكار معا ، فانه يعكس مدى نجاح الانتفاضة فى فرض واقع جـديد على المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط ، وبالتالى وضع قيود غير مسبوقة على التزامها المطلق تجاه إسرائيل .

وقـد تطور الدور الأمريكى ليعكس نفس هـذا التوتر والتذبذب من قبل الإدارة الأمريكية ، وقـد ارتكز الدور الأمريكى على اتجاهـين متـوازيين .

أولا : قيام الولايات المتحدة بالتأكيد صراحة عن عزمها على احتواء الأزمة ، وايجاد حـل سريع وعاجل كخطوة مبدئيـة لتسوية القضيـة الفلسطينية ، ومن الدلالات التى تشير الى احتمال صـدق النوايا الأمريكية للمضى فى هـذا الاتجاه . اجتماع جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكى فى ٢٨ ينـاير ١٩٨٨ بكل من حنـا سـينورا وفايز أبو رحمـى وهمـا فلسطينيان معتدلان لمناقشة المطالب الفلسطينية ، بعـد أن نجحت الولايات المتحدة فى اقناع إسرائيل بالسماح بالسفر لهـذين الزعيمين .

كما قامت الولايات المتحدة بعقد لقاءات تنشيط لجهودها الدبلوماسية

عن طريق ارسال كل من مساعد وزير الخارجية الأمريكى ريتشارد ميرفى ، ثم وزير الخارجية نفسه جورج شولتز فى جـــولات مكوكية الى الشرق الأوسط تستهدف محاولات اقناع الأطراف المعنية بالمقترحات الأمريكية الجـديدة ، والتى تنص على منح الحكم الذاتى المؤقت للشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتـلة •

ثانيا : من ناحية أخرى التزمت الادارة الأمريكية بعـدم ادانة السلطات الاسرائيلية صراحة بأى شكل من الأشكال ، وكذلك لم يحـدد موقفها من الاجتماع الدولى فلم تؤيده أو تعارضـه •

كما جاء اتهامها الى كلا الطرفين الاسرائيلى والفلسطينى بعدم الجدية فأكدت على ضرورة تمتع « جميع » الأطراف بقـدر كاف من الاحساس بالواقعية ، ولم تختص اسرائيل وحـدها •

وفى ضـوء التذبذب الحالى للسياسة الأمريكية تظهر ثلاث حقـائق رئيسـية •

أولا : أن الادارة الأمريكية غير جادة فى السعى للتوصل الى تسوية عادلة من شأنها احتواء التصاعد الخطير فى أحداث الضفة وغزة •

ثانيا : أن ما لا تستطيع واشنطن عملة اليوم يفوق بمراحل ما تستطيع عملة لتسوية الازمة الحالية ، فهى لا تستطيع فرض ضغوط أو عقـوبات عسكرية أو اقتصادية على اسرائيل لقبول عقـد مؤتمر السلام أو اتخاذ أى موقف من شأنه الاضرار بمصلحة اسرائيل التى تعامل معاملة الحليف الشريك بمقتضى اتفاق التعاون الاستراتيجى المشترك بين البلدين ، والذى تم التوقيع عليه فى ١٩٨٤ ، كما أن نفس هـذا التحالف بين البلدين يفرض قيودا عـديدة تعمل على شل حركة الجهود الدبلوماسية الأمريكية وتحد من قـدرتها على التفاوض واتخاذ القرارات •

ثالثا : أن الأسلوب الوحيد الذى تستطيع واشنطن اتخـاذه هـو محاولة اقناع الحكومة الاسرائيلية بانه فى صالحها هى أولا وأخيرا قبول الحل السلمى لانقاذ صورتها امام الرأى العام العالمى •

ثانيا ــ الموقف فى اسرائيل :

وسط تصاعـد أحـداث الضفة ، وعـدم فتور حماسها ، وتزايد ادانة الرأى العام العالمى لاسرائيل ، اكدت الحكومة الاسرائيلية استمرارها فى سياسة القبضة الحـديدية والتى ارتبطت باسم اسحاق رابين وزير الدفاع الاسرائيلى •

كما أدى تفاعل هـذا الموقف الاسرائيلى المتشدد مع الأبعاد الجديدة التى اشتملت عليها الانتفاضة الى ظهور سلسلة من الصعوبات التى تواجهها الحكومة الاسرائيلية فى الوقت الحالى . وتعتبر أهم ما حققته الانتفاضة من نتائج مباشرة نوجزها فيما يلى .

١ ــ فشل القوات الاسرائيلية فى اخماد الانتفاضة :

ويعتبر هـذا الفشل أهم ما حققته الانتفاضة من نتائج ، وقـد اعتبرت بعض الدوائر العسكرية الاسرائيلية هـذا الفشل هزيمة عسكرية رئيسية لاسرائيل ، وأيضا هزيمة للفكر العسكرى القائم على الاقتنـاع بفاعلية القوة الهائلة للسلاح ، وهـذا انجاز لا يجوز الاستهانة به بالنظر الى قوة اسرائيل العسكرية ، كما نتج عن هـذا الفشل تصاعـد المخاوف والشعور بالصـدمة فى صـفوف الجيش الاسرائيلى ، وخاصـة جنـود الاحتياط وذوى الرتب الأصغر ، وقـد عبر المستوطنون الاسرائيليون عن غضبهم ازاء عجز الجيش الاسرائيلى عن احتـواء الانتفاضـة ، فقاموا بانفسهم بحمل السلاح ومشاركة قوات الاحتلال •

٢ ـ انقسام الحكومة على نفسها :

احتدام الخلاف بين اسحق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلى من ناحية وبين شيمون بيريز وزير الخارجية .

شامير يؤكد رفضه لعقد المؤتمر الدولى ، بينما بيريز ينتقد شامير بشدة ويعلن عزمه على تنشيط حملته الرامية الى عقد المؤتمر الدولى بهدف وقف أعمال العنف ، والتخلى عن الأراضى المحتلة .

ولم تقتصر الخلافات بين اليمين واليسار فحسب ، ولكنها امتدت داخل كل حزب ، وان كانت الأغلبية فى كافة الأحزاب ما زالت متشددة ، وعلى سبيل المثال فان فشل بيريز (زعيم حزب العمل) فى اقناع الحكومة بتغيير سياستها أو تفنيد حججها نتج عنه ازدياد شعبية رابين الأكثر تشددا فى نظر أتباع ومؤيدى حزب العمل .

٣ ـ فرضت الانتفاضة على الجيش الاسرائيلى مزيدا من النفقات تقدر بملايين الدولارات ، كما أدت الى تحويل طليعة القوات عن المهام الرئيسية ، وهى تأمين الحدود ، وتوقف برامج التدريب .

٤ ـ توتر العلاقات الاسرائيلية الأوربية :

أدى افتضاح الصورة الحقيقية للاحتلال الاسرائيلى الى تعاطف الرأى العام العالمى والأوربى بصفة خاصة مع الشعب الفلسطينى ، وقد أدانت معظم البلاد الأوربية وبخاصة فرنسا وانجلترا وهولندا ورومانيا وألمانيا الغربية أعمال العنف الاسرائيلى ، واكدت على ضرورة الاسراع بعقد مؤتمر دولى لتسوية الموقف .

وقد ترجمت دول أوربا الغربية موقفها هذا فى صورة بيان أصدره وزراء المجموعة الأوربية عقب اجتماعهم بالملك حسين عاهل الاردن فى بون

فى التاسع من فبراير عام ١٩٨٨ ، وقد طالب البيان بوقف الاجراءات الاسرائيلية القمعية ، ووصفوها بانها انتهاك للقانون الدولى وحقوق الانسان •

كذلك رفض البرلمان الأوربى للمرة الثانية الموافقة على اتفاق تجارى بين دول السوق واسرائيل احتجاجا على أعمال القمع التى تمارسها فى الأراضى المحتلة •

٥ ــ توتر العلاقات الاسرائيلية الأمريكية :

فى ضوء موقف الولايات المتحدة المتذبذب فى مواقفها فى مجلس الأمن وقيامها بالتصويت مرة ، ثم بالامتناع عن استخدام الفيتو مرة أخرى لصدور قرار ادانة لاسرائيل فقد ظهرت فى اسرائيل مخاوف من احتمالات التدخل الأمريكى بفرض اجراءات من شأنها تهديد الكيان الاسرائيلى وأمنه وسلامته •

● تقييم نتائج الانتفاضة :

فى اطار ما حققته الانتفاضة من نتائج ينبغى تناول ما تعنيه من تحديات بالنسبة للسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط ، ومستقبل العلاقات الأمريكية الاسرائيلية •

١ ــ لقد اثبتت الانتفاضة فشل الاستراتيجية الأمريكية القائمة على دعم اسرائيل ماديا وعسكريا بما يحقق تفوقها باعتبارها قاعدة لحماية المصالح الأمريكية والغربية فى المنطقة ، فقد اثبتت أن قوة الحجارة التى يلقيها الفلسطينيون العزل أقوى من المساعدات العسكرية والتكنولوجيا الحربية المتطورة وأساليب القمع المسلح التى انتهجتها اسرائيل بمؤازرة من أمريكا •

٢ ــ كما أثبتت فشل الدبلوماسية الأمريكية القائمة على المماطلة فى ادانة اسرائيل فى تسوية المسألة الفلسطينية بهدف استمرار فرض الأمر الواقع ، فقد أكدت الانتفاضة استحالة استمرار الأمر الواقع •

٣ ـ أكدت الانتفاضة على حيوية القضية الفلسطينية وعلى حقيقة هـوية الشعب الفلسطينى التى طالمـا أنكرتها اسرائيل والولايات المتحدة، فظهر واضحا أن صميم المشكلة فى الشرق الأوسط ليست هى عدم اعتراف العرب باسرائيل ، بل هى ضرورة اعادة الأراضى المحتلة (الضفة الغربية ـ غـزة) للعـرب •

٤ ـ سلطت الانتفاضة الضوء على التناقض الصارخ فى المبـادىء الأخلاقية التى تحكم السياسة الأمريكية ، فمن ناحية هى تساند مجاهدى الكونترا فى نيكارجـوا ومجاهـدى أفغانستان بدعـوى تحقيق الحرية والديمقراطية ، وفى الوقت نفسه تغمض عينيها عن أبشع ما يرتكب من أعمال العنف والقمع الاسرائيلى ، وفى نفس الوقت الذى تبذل كافة الجهود لمواجهة الارهاب الدولى والتصدى لـه بحزم فهى تعلن تأييدها لأعمال العنف والقمع الاسرائيلى والتى وصفت « بالبربرية » بموقفها الأخير فى مجلس الأمن •

٥ ـ ألقت الانتفاضة الضوء على التناقض بين المصالح الأمريكية والاسرائيلية ، فمن مصلحة أمريكا اليوم كقوة عظمى أن تضغط على اسرائيل وتفرض عليها قبول تسوية سلمية عادلة من شأنها احتواء الازمة ، وتعزيز الدور الأمريكى كوسيط على حساب احتمالات التوسع السوفيتى فى هـذا الصـدد ، وبالتالى فان أى تأييـد منها لاسرائيل يعنى تمكين الاتحـاد السوفيتى من بسط نفوذه على هـذه المنطقة الهامة والغنية ، وهـو ما يتعارض مع المصالح لأمريكية •

فى الوقت نفسه فان تأييد الولايات المتحدة العلنى لاسرائيل يعنى تواطؤها مع الحكومة الاسرائيلية وتأييدها لأعمال القمع والممارسـات العـدوانية الاسرائيلية ، وتشويه صورتها أمام الرأى العـام الأمريكى والعـالمى •

٦ ـــ فرضت الانتفاضة ثلاث صعوبات أخرى على الادارة الأمريكية الحالية سيتحدد فى اطارها الدور الأمريكى فى المستقبل :

أولا : فهى مطالبة من قبل الرأى العـام الأمريكى بضرورة قطع هـذا الجمود وتلك اللامبالاه لمـا يحـدث فى الأراضى المحتلة •

ثانيا : من المتوقع أن يؤثر موقف الادارة السلبى وسكوتها على ما يرتكب من جرائم على الرأى العام الأمريكى •

ثالثا : تواجه الادارة الأمريكية صعوبة خاصة فى عجزها عن احتواء الانتفاضة واتخاذ موقف حازم يليق بمركزها كاحـدى القوتين العظميين ، وبصفة خاصة موقفها أمام الاتحاد السوفيتى ، وسيكون من السخرية أن تدعى الولايات المتحدة الرغبة والقـدرة على نشر الأمن والسلام العالمى بينما هى عاجزة عن استغلال علاقاتها المتميزة مع اسرائيل فى وقف القمع الاسرائيلى أو حماية الشعب الفلسطينى الأعزل •

معنى ما سبق فى الحقيقة أن الادارة الأمريكية لا ترى أن قضـية الصراع العربى ـــ الاسرائيلى لها الأولوية ، وانما تأتى فى مرتبة ثانيـة بعـد معالجة « السوفيت » هـذه ، ويعنى من ناحية ثانية أن الولايات المتحدة تقـدم اسرائيل باعتبارها الحليف الأساسى ، وعليها يقـع عبء الدور الأكبر فى عملية المواجهة مع السوفيت •

هـذا فيما يتعلق بموقع الصراع العربى ـــ الاسرائيلى فى أولويات اهتمامات السياسة الأمريكية فى ظـل ريجان بشكل عام ، أما فيما يتعلق بموقف الادارة من قضايا الصراع فكل المسئولين فى الادارة واضـحون تماما فى هـذا الاطار ، بعبارة أخرى أعلن ريجان ومساعدوه ومرارا رفضهم المطلق لاقامة دولة فلسطينية ، ورفضهم التعـامل مـع منظمة التحرير

الفلسطينية تحت أية ظروف ، ووصفها ريجان أكثر من مرة بأنها « عصابة من الارهابيين » ، وبالمقابل لا يكف مسئولو الادارة في كل مناسبة عن الاعلان عن انحيازهم الكامل والمطلق لاسرائيل ، وان كانت هذه النظرة قد تغيرت في عهد الرئيس بوش الذي كلف السفير الأمريكي في تونس ببدء حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية التي اتخذت من تونس مقرا لها بعد خروجها من لبنان .

واذا أردنا أن نخلص الى نتيجة من الاستعراض السابق لأمكننا القول أنه طوال مراحل الصراع العربي ـ الاسرائيلي وبصفة خاصة في الفترة الأخيرة تمثلت خلاصة الأسس التي تنطلق منها السياسة الأمريكية ازاء قضايا الصراع في الجوانب التالية :

١ ـ التأييد الكامل والمطلق لاسرائيل في كل الحالات : وفي ظل أي ظروف وترجمة هذا التأييد دائما ترجمة عملية .

٢ ـ عدم قدرة الادارة الأمريكية ، وعدم رغبتها ـ في الحقيقة ـ على ممارسة أي شكل من أشكال الضغط الجدي على اسرائيل ، حتى في الحالات التي يبدى فيها بعض المسئولين الأمريكيين تحفظات على السلوك الاسرائيلي .

٣ ـ تبلورت المصالح العربية في الصراع منذ فترة طويلة في ثلاثة أمور محددة :

ـ الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة .

ـ اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني والمتحدث باسمه .

— الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، وبصفة أساسية حقـه فى اقامة دولتـه المستقلة ٠

فيمكن القول أن السياسة الأمريكية اتخـذت فى كل الحالات وبأشكال مختلفة موقفا عـدائيا ازاء المصالح العربية هـذه ، ومتبنيا فى التحليل الأخير للموقف الاسرائيلى منها ٠

وعلى أية حال يبقى التساؤل الأساسى الذى ثار دوما ولا زال مثارا مطروحا والمتعلق بالى أى حـد يمكن أن يتغير الموقف الأمريكى فى صالح المطالب العربية وفى ظل أية شروط يمكن تحقيق ذلك ؟

بداية من الأمور البديهية أن الأمل فى أن يتحول الموقف الأمريكى تماما من تأييده الكامل لاسرائيل الى التأييد الكامل للمصالح العربية ، وهـو أمل غير واقعى ، وغير قابل للتحقيق حتى فى الأمد الطويل ٠

والأمل أيضا فى أن يتحول الموقف الأمريكى لكى يصبح محايدا تماما فى الصراع العربى الاسرائيلى أمل أيضا غير واقعى ٠

وتبقى الامكانية الوحيدة المطروحة حقيقة امكانية حـدوث تحول جزئى فى الموقف الأمريكى فى اطاره لا تصبح السياسة الأمريكية منساقة تماما وراء الرؤية الاسرائيلية ، وتأخـذ بعناية جـدية المطالب العربية ٠

وامكانية تحقيق هـذا الاحتمال الأخير متوقفة فى التحليل الأخير على مدى قـدرة الأطراف العربية على ممارسة ضغوط جـدية ومنظمة على الادارة الأمريكيـة ٠

لقـد أثبتت خبرة الصراع الطويلة أن الموقف الأمريكى ازاء اسرائيل لم يكن نابعا فقط من قناعة الادارات الأمريكية المتعاقبة بأهمية تأييد اسرائيل

(م ١٣ — ج ٢)

من منطلق المصلحة الأمريكية ، وانما نابعا أيضا — وربما بالأساس — من حقيقة الضغوط الهائلة والمنظمة التى تمارسها اسرائيل وجماعات الضغط الصهيونية على السياسة الأمريكية عبر مسالك وأساليب لا حصر لها .

وبنفس هذا المنطق ، يمكن للسياسة العربية نظريا أن تمارس مثل هذه الضغوط ، والسؤال هل يملك العرب مقومات مثل هذا الضغط وامكانياته ؟ والاجابة ، بالتأكيد يملكون ، هناك النفط ، وهناك المال والاستثمارات ، وهناك المصالح الأمريكية فى المنطقة ، وهناك أمور أخرى كثيرة ، ولكن استخدام مثل هذه الأمور بفاعلية متوقف فى التحليل الأخير على جانبين أساسيين :

الأول : وجود استراتيجية عربية واضحة لتسوية الصراع أو تصفيته باستراتيجية تجيب بوضوح على أكثر من سؤال فى مقدمتها ، ماذا نريد بالتحديد ؟

كيف يمكن تحقيق ما نريد ؟ متى وفى ظل أى ظروف ؟

الثانى : وجود الرغبة الجدية لممارسة ضغوط حقيقية على السياسة الأمريكية لا مجرد الرغبة اللفظية فقط .

● الانتفاضة ومستقبل السلام :

ينتقد وليام كوانت — وهو من أعضاء مؤسسة بروكنجز البارزين — الاتجاه الذى يقول بأن الانتفاضة قد عقدت حل مشكلة الصراع العربى الاسرائيلى ، لأن هذه المقولة تفترض وجود تحرك ولو طفيف فى حركة السلام ، وجاءت الانتفاضة فأوقفت التحرك ، وهذا خطأ بالغ ، فعملية السلام قد تجمدت تماما خلال العشرة أعوام الماضية ، لذلك فان الأمر المؤكد هو أن الانتفاضة هى التى كسرت جمود الموقف ، ووضعت القضية

الفلسطينية الاسرائيلية على رأس الأجندة الدولية ، فالكل يتناولها بشكل أو بآخر ، وهـذا هو الشرط المسبق لبدء عملية دبلوماسية جادة •

النقطة الثانية التى ستساعد على وضع أسس السلام هى : تطور الموقف الفلسطينى هـذا التطور الايجابى منذ بداية الانتفاضة ، قـد تكون هناك بعض الالتباسات وبعض الأشخاص الذين ما زالوا يشكون فى امكانية احلال السلام ، ولكن الذى لا شك فيـه هـو أن التصريحات والتصرفات الفلسطينية تشجع تماما هؤلاء الذين يريدون السلام •

النقطة الثالثة هى : تطور الموقف السوفيتى ، لقـد كان السوفيت حتى ١٩٨٦ يشجعون منظمة التحرير الفلسطينية على عـدم قبول القرار ٢٤٢ ، وكانوا يستخدمون نفوذهم فى بعض الدول العربية لمنع أى حوار بين المنظمة والولايات المتحدة ، ويعود هـذا الموقف الى خوفهم فى ذلك الوقت من تكرار كامب ديفيد أخرى دون مشاركتهم ، والآن أصبح الموقف السوفيتى مختلفا تماما ، وهناك دلائل أكيدة على أن موسكو قـد تشجعت المنظمة على وضع برنامج سياسى مقنع يتضمن قبول قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ والاعتراف بالدولة الاسرائيلية ، وهـذا يعنى أن القـوتين العظميين يتحـدثان الآن بنفس اللغة ، وحتى اذا لم يذهب الأمر الى أبعـد من ذلك فان القضية الفلسطينية الاسرائيلية قـد خرجت من دائرة الحرب الباردة ، وهـذا وحـده يعتبر انجازا ، وبالاضافة الى ذلك فلم يعـد هناك وجود للاتحاد السوفيتى •

التطور الرابع الذى يساعد على وضع أسس السلام فى المستقبل هـو استعداد الساحة السياسية الدولية فى الوقت الحالى لمساندة اعتدال منظمة التحرير ، وفى الواقع لم يبق شىء من جبهة الرفض ، كما أن الاردن قـد تغير أيضا ، فبعـد أن كان منافسا للمنظمة فى حـق تمثيل الفلسطينيين فى المفاوضات مع اسرائيل قام اليـوم بالتنازل تماما عن أى تمثيـل

للفلسطينيين ،وهــذه ايجابية فى الاتجاه السليم والتركيز على الطرفين الرئيسيين فى الصراع : الفلسطينيين والاسرائيليين •

النقطة الخامسة هى : تطور الموقف الأمريكى ، فخلال عامى ١٩٨٦ و ١٩٨٧ لم يكن هنــاك من بين الأمريكيين من يعطى اهتماما للدبلوماسية العربية الاسرائيلية ، ولم يحــدث شىء من شأنه جــذب الانتباه الاعلامى الى هــذا المجال ، ولكن عندما توالت أحــداث الانتفاضة عام ١٩٨٨ رأى الشعب الأمريكى ما روعــــه وصــــدمه ، واستنكر الأساليب الوحشية الاسرائيلية فى قمــع الانتفاضة ، وتطور لدى الأمريكيين شعور بالنفور الشديد من السلوك الاسرائيلى أن الرأى العام الأمريكى يهتم فى الوقت الحالى بالقضية الفلسطينية ويحث الادارة الأمريكية على البدء فى عملية الســــلام •

أما على المستوى الرسمى فنلاحظ تطورا بطيئا فى اتجاه مزيد من الواقعية ، أن الخيار الاردنى الذى تعلقت به الادارة الأمريكية كان وهما وسرابا ، واليوم نجــد أن الادارة الأمريكية مقتنعة تماما بأن عمليـــة السلام ــ لكى يقــدر لها النجاح ــ يجب أن تتم من خلال الحوار المباشر بين طرفى النزاع •

لقــد استجابت منظمة التحرير لجميع الشروط التى فرضتها واشترطت لكى تبدأ الحوار معها ، ولكن رد فعل الولايات المتحدة لم يكن على المستوى المطلوب ، حقا انها قبلت الحوار ، ولكن هناك كثير من التردد وكثير من التلكؤ ، ومع ذلك فالحوار الأمريكى الفلسطينى ليس هــدفا فى حــد ذاته، ويجب اعتباره جزءا صغيرا من عملية السلام القادمة ، ولا يجب المبالغــة فى حجم هــذا الجزء رغم أهميته ، انه خطوة فى اتجاه دفع الفلسطينيين والاسرائيليين الى التفاوض الجاد وعموما فان الحوار لم يستمر الا فترة قليــلة وتوقــف •

● الانتفاضــة والمجتمع الاسرائيلى :

بعــد اعوام من الهجمات العسكرية الشجاعة التى غطت كل مدن الضفة الغربية وقطاع غزة جاءت الانتفاضة الفلسطينيه لتنهى عام ١٩٨٧ بأكبر وأهم انتفاضة منذ يونيو ١٩٦٧ ، ولتعيد القضية الفلسطينية الى واجهــة الأحــداث ، فمنــذ الثامن من ديسمبر عام ١٩٨٧ والصراع بين الفلسطينيين والاسرائيليين فى الارض المحتلة لا يهــدأ ، حيث زادت دورة العنف والعــداء وازدادت المواقف صــلابة ، رغم أن هــذه الانتفاضــة ليست الأولى من نوعها فى الضفة والقطاع خلال العقدين المــاضيين ، لكن الجــديد فيها أنها كسرت العزلة ، ووحــدت القـــوى السياسية على الأرض ، وفاجأت أيضا السلطات الاسرائيلية وأصحاب القرارات على الصعيدين الاقليمى والدولى بشمولها كل فئات الشعب الفلسطينى رجاله ونسائه وأطفاله ، بجميع توجهاته السياسية بعــد أن أصبح التنافس حول التضحية والتصــدى لجنود العــدو هــو المقياس •

واذا كانت الانتفاضة فى نظر الكثير من المراقبين السياسيين لا تشكل تهــديدا خطيرا للسيطرة العسكرية الاسرائيلية فى الوقت الحاضر ، الا أنها تمثل بداية جــديدة لمرحلة أكثر حــدة وانتشارا ، وهــو الأمر الذى سيترك تأثيراته على المجتمع الاسرائيلى وتفكير قياداته •

ومن هنا ودون تجاهل حقيقة أن أحــداث الانتفاضة تعتبر حلقـــة من سلسلة الأحــداث التى تشهدها الأراضى المحتلة بين الحين والآخر ، التى هى أيضا محصلة طبيعة لتراكمات عشرين عاما من الممارسات التعسفية والقمعية لسلطات الاحتلال الاسرائيلية ، فان العامل الأكثر أهمية أن هذه الانتفاضة تبرز الواقع الصعب لسكان هــذه الأراضى ، يتجاوز كونهــا مجرد أعمال عنف وفوضى تقليدية لتصبح دليلا على زيف ادعاءات اسرائيل حــول التعايش السلمى ، وأنه بامكانها تحقيق هــذا التعايش بين العرب

واليهود فى الضفة والقطاع ، لقد اعترفت القيادة الاسرائيلية بصعوبة المحافظة على النظام فى المناطق المحتلة . بعد أن أفلست سياستها القائمة على استراتيجية العنف والقمع فى اخماد ثورة الحجارة الفلسطينية النابعة من داخل الأراضى الفلسطينية ، لتؤكد أن سكان الأراضى المحتلة هم الذين يمثلون العنصر الهام فى مسيرة التحرير .

● المجلس الوطنى الفلسطينى :

من الحقائق التى سيسجلها التاريخ للحركة الوطنية الفلسطينية أن الدورة غير العادية للمجلس الوطنى الفلسطينى المنعقدة فى الجزائر (نوفمبر ١٩٨٨) دورة تاريخية وحاسمة فى مسيرة النضال الفلسطينى بل هى فريدة فى تاريخ منظمة التحرير ، حيث انها من دون سائر دورات المجلس الوطنى أخرجت الحلم الفلسطينى فى الحرية والاستقلال الوطنى الى طور من أطوار التحقق ، وذهبت بكفاح الشعب الفلسطينى (ومنه الانتفاضة) الى حيث يقطف ثمار الشرعية ، والى حيث لا تضيع منه ترسانة الجهد المبذول عرقا ودما حرية وحياة ، انها دورة النضج السياسى والواقعية الثورية ، دورة الانتفاضة والدولة الفلسطينية المستقلة .

أسباب وعوامل عديدة تلك التى دعت الى عقد هذه الدورة فى هذا الظرف والى اصدار القرارات بهذه الكيفية التى صدرت بها وآثارت الكثير من الجدل ، أما عن أسباب انعقاد المجلس الوطنى فى هذا الظرف بالذات فمنها :

(أ) الحاجة الى الاجابة سياسيا عن مطالب الانتفاضة ، ذلك أن الانتفاضة قطعت شوطا كبيرا انتقلت فيه بشعاراتها من مطالب حياتية مدنية وسياسية جزئية الى مطلب تقرير المصير والاستقلال الوطنى وبناء دولة فلسطينية ، وكان من الطبيعى أن تتقدم قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بالتجاوب مع

هـذا التحول الكبير فى شعارات الانتفاضة ، وأن نلتقط معطياته لتصوغ الموقف الوطنى الفلسطينى فى شعار واضح وصريح هـو حق تقرير المصير وبنـاء الدولة الفلسطينية المستقلة ، خصوصا وأن رفع شعار الاستقلال من داخل الأرض المحتلة وفى سياق انتفاضة متصاعدة أتى ليشكل أول اعلان فلسطينى حاسم عن بدء تنفيذ البرنامج الوطنى المرحلى « لمنظمة التحرير الفلسطينية » (الذى صدر عام ١٩٧٤) ، بل أول اعلان حاسم عن الهجرة الفلسطينية من أجواء الارتباك والاحتمال الى أجواء الثقة بالذات والممارسة واضحة الأهـداف ، ولم يكن ممكنـا تقـديم هـذه الاجابة السياسية ـ من هـذا الحجم وبهـذه الأهمية ـ الا من خلال دعـوة المجلس الوطنى الفلسطينى الى الانعقـاد .

(ب) الحاجة الى استثمار التعاطف الدولى مع الانتفاضة والمطالب الوطنية الفلسطينية بصفته عامل ضـغط استراتيجى لانتزاع الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى ، وعلى ذلك فلم يكن معقولا أن تظل المراهنات الفلسطينية على المواقف الدوليـة المؤيدة محصورة فى المستوى « الانسانى » بل كانت الحاجة ماسه الى التقـدم الى الرأى العام العالمى ببرنامج سياسى واقعى لحل الازمة ورفع المعاناة عن الشعب الفلسطينى بما يراعى اتجاهات وحـدود الموقف الدولى ، وبما يسمح بشق جبهة الأعـداء ، وعزل الموقف الاسرائيلى على الساحة الدولية ، ثم بما يضمن جزءا من الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطينى .

(جـ) الحاجة الى ملء الفراغ القانونى الذى خلقته الخطوة الاردنية عقب اعلان الملك حسين عن فك الارتباط القانونى والادارى بين عمان والضفة الغربية ، وهـو الأمر الذى كان من شـأن

تجاهله فلسطينيا ــ أن يحــدث حالة من الأمر الواقع (فى ظل القــوانين العسكرية الصهيونية) قــد تستفيد منــه اسرائيل تدفعها الى اعلان ضم مناطق جــديدة من الأرض المحتلة الى كيانها كما فعلت مع القــدس والجولان ٠

لهــذه الأسباب جميعها ، ولأسباب أخرى عــديدة ، دعى المجلس الوطنى الى الانعقاد فى الجزائر ، وبعــد أن صار شبه مؤكد أن جولات الحوار الوطنى الطويلة التى سبقت ذلك الانعقاد بأكثر من ثلاثة شهور استقرت على حصيلة من المواقف الوطنية المتفــق عليها ، وعلى قضــايا محــدودة ومعروفة بات على الجميع أن يلتزم اعتمادها لفض وحسم المسائل الخلافية ، ولم يعــد ممكنا بعــد أن نضجت شروط موضوعية وذاتية لمجلس وطنى أريد له أن يوقع شهادة ميلاد دولة فلسطين الا أن ينعقد دون تردد أو تسويف ٠

ولقــد انعقد المجلس فى يوم تاريخى مشهود ، وأعلن ياسر عرفات « بسم الله وباسم الشعب العربى الفلسطينى قيام دولة فلسطين » ٠

وما أن انفضت اجتماعات دورة المجلس حتى بدأت « عملية الحساب ليختلف المختلفون حول قرارات الدورة وقيمتها وحصادها السياسى ٠

بعضهم رأى فيها هزيمة للاستراتيجية ، والآخر رأى فيها انتصارا للتكتيك ، بعضهم عنت له نجاح السياسة ، والآخر لم يقرأ فيهــا غير رسوب الأيديولوجية ، وكان حقا للجميع أن يختلف وأن يجادل برأيه بحرية ، ولم يكن حقا لأحــد أن يضع نفسه خارج ارادة شعبه ، وحــق شــعبه فى الحيــاة ٠

ولعله اذا ما تجاوزنا موضوع « اعــلان الاستقلال » الذى حظى باجماع الفصائل والقوى الرئيسية فى منظمة التحرير ولم يتعرض للتشهير

من قبل الأطراف الأخرى المعارضة : الفلسطينية والعربية ، فسنجد أن البيان الصادر عن المجلس والمواقف والقرارات المتخــذة فيه كان المــادة الأساسية التى دار حولها الخلاف ، وكانت مثار نقــد ونقــد مضاد ، وربما كانت الفقرة المتعلقة باعتراف المجلس الوطنى بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ هى أكثر ما حظى بذلك النقــد ، سواء خلال مداولات المجلس واجتماعاته (وتجلى ذلك فى تصويت قسم من المندوبين ضــد الاعتراف) ، أو بعدها حين بدأ الحوار النقــدى حول مقررات دورة المجلس يأخــذ مجــراه ، ويستطيع المتتبع لمــا جاء به هــذا النقــد من آراء أن يسجل أن وجهته العامة كانت تعريف قرارات هــذه الدورة بأنها قرارات معتدلة فى اتجاهها العام ، ومن ثمة رفض القبول بصيغة اعتراف المجلس ــ بل بمبدأ الاعتراف أصلا ــ بالقرارين الامميين • باعتباره تنازلا مجانيا لا مبرر له ، وليست له من وظيفة سوى أنه يفتح شهية الولايات المتحدة واسرائيل لاستدرار المزيد من التنازلات •

واذ لا يسع المحلل الموضوعى الا أن يتفق من حيث المبدأ مع هــذا التحليل ، والا أن يرى فى تلك المقررات (خصوصا المتعلقة بالاعتراف) ذروة الاعتدال فى السياسة الفلسطينية لم تشهده حتى فى سياق وفى ظل أحكام « الاتفاق الاردنى ــ الفلسطينى » ، فهو لا يسعه بالمقابل الا أن يتجاوز القراءة النصوصية للمواقف منقبــــا عن الشرطية التى تتحكم بصنعها ، باحثا عن الفواصل المقبوله بين الشعارات والواقع الذى يمكن التفكير والعمل فى حــدوده دون تعريجة مبدئى •

عوامل كثيرة ــ لعبت دورها فى اعتدال قرارات المجلس الوطنى :

١ ــ ضيق هامش المبادرة الفلسطينية خارج نطاق العمــل بأحكام الوفاق الدولى الجارى ، ولم يكن تقلص الهامش الذى كان يتيح العمــل بحرية واستقلال ووفق اعتبارات الحاجة الذاتية المتحررة من أى ضغوط خارجية ، لم يكن هــذا التقلص ناشئا دائما عن ضعف ذاتى ، أو خلل فى

المبادرة الفلسطينية ذاتها ، وفى السياسات التى ترفضها ، بل كان مرده الى عوامل موضوعية اقليمية وعربية ودولية مثلت ــ بتفاوت ــ عـوائق اعتراضية أمام حركة العمل الوطنى الفلسطينى ، وحكمت عليه بأن يجرى فى مواقع دفاعية وبايقاع تراجعى ، وكما ضاق هامش العمل الفلسطينى . ضاق ــ بالنتيجة ــ هامش الاختيار امام القيادة الوطنية ، هـذه التى وجـدت نفسها ــ فى النهاية ــ مدعـوة الى التحرك بمراعاة هـذه المتغيرات ــ السلبيه فى الغالب والايجابية فى النادر ــ المتراكمـة فى المحيطين العربى والدولى ، ومدعوة الى التعـامل بواقعية مع لوحة التناقضات التى رسمها الصراع العربى ــ الصهيونى منذ عشرين عـاما على الأقـل والتقـدم نحـو قطف ما يمكن قطفـه من ثمـار أنضجتها الانتفاضة ، وتعاطف الرأى العام وعزلة اسرائيل ، والسمعة الحسـنة لمنظمـة التحـرير .

٢ ــ مراعاة الموقف السوفيتى المطالب بضرورة الاعتراف الفلسطينى بالقرار ٢٤٢ كأساس للتسوية السياسية لأزمة « الشرق الأوسط » وكقاعدة لعقـد المؤتمر الدولى ، واذا كانت هـذه المطالبـة السوفيتية بضرورة اصـدار موقف فلسطينى ايجابى ــ واضح وصريح ــ من القرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ تعكس حـدود وشروط ، بل سقف التحرك السياسى السوفيتى فى المنطقة ، وموقعة فى خريطة أى حـل سياسى دولى لازمتها ، فهى تعكس بالتالى ــ وبالنتيجة ضعف الموقف السوفيتى (قياسا الى الأمريكى) فى المنطقة العربية ، وهشاشة مرتكزاته الاقليمية . هـذا عندما كان هنـاك اتحـاد سـوفيتى .

٣ ــ زوال التشكوك من احتمالات الالحاق الاردنى ، وهى احتمالات اذا لم تكن الغتها تطمينات المسئولين الاردنيين لقادة منظمة التحرير ، ولا المواقف الاردنية قبل وبعد الاتفاق « الاردنى ــ الفلسطينى » المعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعى ، والى الوفاق الدولى بعـد أن

اختار العالم العربى رد السيئ، الى غمـــدة ــ أن ليس باستطاعتها أن تطالب السوفييت بأكثر مما فعلوه خصوصا وأن وضعها فى المحيط العربى ليس قـــويا الى الحـــد الذى يفرض تغييرات كبيرة فى الموقف العربى ، ويخلق فى المنطقة توازنات جـــديدة وينسجع السوفييت على تصلب الموقف السياسى ، ولقـــد أثمر كلا الموقفين الفلسطينى والسوفييتى فى المنطقـــة العربية تفاهما ــ ضمنيا أو صريحا على ممارسة سياسة واقعية لا نتزاع ما يمكن انتزاعه من أيدى امريكا وشريكها الصهيونى •

واذا كان الرد العربى قـــد ارتفع بعـــد حرب أكتوبر ــ أحيـــانا الى مستوى الدعم المـــالى والمساندة السياسية ، فقد انحـــدر أحايين آخرى الى مستوى تصفية الثـــورة الفلسطينية عسكريا بحروب الابادة البشعه ، وتصفيتها سياسيا بتنظيم الانشقاق فى جسمها السياسى والتنظيمى أو بالمساس بحقها التمثيلى •

ولقـــد زادت ــ فى امتداد ذلك كله ــ القناعة الفلسطينية رســـوخا بين المعركة الأربح والأهم فى المحيط العربى هى معركة انتزاع القـــرار الوطنى الفلسطينى المستقل ، ووضع حـــدود تراجع الموقف العـــربى ، وضمان استمرار دعمه السياسى والمـــادى للمنظمة ، وما عـــدا ذلك لم يعـــد واردا لحسابات قصيرة المـــدى •

٤ ــ ميل السياسة الفلسطينية الى نهج سبيل الواقعية بعـــد مخاض عسير ولا تعنى الواقعية هنا القبول بالأمر الواقع وهو الاحتلال •

أن هـــذه الواقعية ــ كما عبرت عنها وثائق المجلس الوطنى ــ هى تلك الموازنة الدقيقة بين حاجة الشعب الفلسطينى الراهنة الى تقـــرير مصيره بأى صيغة من الصيغ وبين مطالبه التاريخية المقـــدسة فى كامل تراب وطنه (وهى التى لا يجوز أن يتوقف تطبيق حـــق تقرير المصير للشعب الفلسطينى على توافر شروطها وأسبابها) ، ولقـــد أثبتت هـــذه

الواقعية ـ من خلال مسلسل الانتصارات السياسية الفلسطينية العالمية التي أعقبت صدور قرارات المجلس الوطني ـ أن في الامكان الحاق هزيمة جديدة بالأعداء في جبهة كانوا يتقنون الانتصار فيها من خلال تغييب الخطاب الوطني الفلسطيني منها مثلما أثبتت أهمية ووجاهة أن ينتقل الخطاب الفلسطيني من الأيديولوجية الى السياسة من الحلم الى التاريخ •

٥ ـ ادراك القيادة الفلسطينية ـ الموقف الفعلي الأمريكي ـ الاسرائيلي كموقف رافض لتنفيذ القرار ٢٤٢ ورفضه لا يتبدى فحسب في أنه يؤول تأويلا خاطئا مقتضيات هذا القرار ، وخصوصا المتعلق منها بمسألة الانسحاب ، « مثلا تحويل عبارة الأراضي المحتلة الى أراض محتلة » ، ولكن أيضا وأساسا في أنه استبعد أن يكون القرار ٢٤٢ من حيث المبدأ قاعدة الى حل سياسي للنزاع ، واذا كان رفض هذا القرار يبدو الآن جليا من خلال رفض صيغة (المؤتمر الدولي) « الذي يفترض أن ينعقد على أساسه » فهو يبدو أيضا في استبعاد اتفاقية « كامب ديفيد » ، وهي الحل الأمريكي الوحيد المطبق حتى الآن في المنطقة لمقتضياته وأحكامه ، وترفض اسرائيل والادارة الأمريكية هذا القرار لأنه يقضي بضرورة الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي التي احتلت في عدوان ١٩٦٧ ، وهو ما يعاكس الهدف الأصلي الذي من أجله شن هذا العدوان الأمريكي ـ الصهيوني • وهو تحقيق التوسع الاسرائيلي جغرافيا ، وتصفية ما تبقى من ملف القضية الفلسطينية كقضية تحرر وطني وتحرير قومي ، ولأنه بسبب ذلك ـ يعيد عقارب الساعة في المنطقة الى ما قبل تاريخ ٥ يونيو ١٩٦٧ • ويطيح بكل الوقائع التي بنتها والمكاسب التي حققتها أمريكا واسرائيل في المنطقة •

وتدعي الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل قبولهما بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ ؟ من باب المزايدة والابتزاز ، وظنا منهما أن الاستمرار في ادعاء

قبوله من شأنه أن يجر الى مزيد من التصلب والتشدد فى الموقف العربى والفلسطينى ، وهـو ما يكفى — فى نظرهما وتقـديرهما — لعـزلة الفلسطينيين والعرب على الساحة الدوليه ، وتصويرهم للتسوية السياسية السلمية فى منطقة « الشرق الأوسط » •

ولقـد أتيح للعـالم أن يتبين حقيقة المواقف الأمريكية الاسرائيلية الفعلية من القرارين عندما أقدمت منظمة التحرير على الاعتراف بهما فى دورة المجلس الوطنى عام ١٩٨٨ ، وتبين — تبعا لذلك — من هى الأطراف التى تعرقل التسوية ومن التى تضحى — دون ان تفرط — فى سبيل وقف نزيف الدم وتحكيم التسوية المتفاوض عليها ، ولقد كان من نتائج ذلك أن فتحت آمكانية هائلة آمام الدبلوماسية الفلسطينية للحصول على المزيد من المكاسب على الجبهة العالمية : دولا ورأيا شعبيا عاما •

٦ — وتبقى الضمانة السياسية الوطنية لعـدم تحـول الاعتراف بالقرارين الى تنازل استراتيجى هى اعلان قيـام الدولة الفلسطينية المستقلة ، اذ من شأن هـذا الاعلان أن يكون القاعـدة التى على أساسها يعود مطلوبا ليس فقط تطبيق هـذا القرار القاضى بالانسحاب الاسرائيلى من الأراضى المحتلة ، بل الالحاح على تطبيقه لتمكين الشعب الفلسطينى من ممارسة حقه فى تقرير مصيره •

فالمعركة تصبح هنـا — بهـذا المعنى — معركة عـودة السيادة الفلسطينية التى عطلها الاحتلال ، ومدخلها انسحاب قوات الاحتلال ، وهو ما يقره القرار ٢٤٢ وبعـده القرار ٣٣٨ •

● الموقف الفلسطينى من المفاوضات :

بعـد توقيع اتفاقية الاطار فى كامب ديفيد ، والتى نصت على أن تقوم مصر واسرائيل باجـراء مفاوضات بغرض تحقيق الحكم الذاتى للفلسطينيين . وقف الفلسطينيون على اختلاف منظماتهم وتجمعاتهم

السياسية ، موقفا رافضا لهـذه المفاوضات والمشاركة فيها ، ومعارضـا فكرة الحكم الذاتى •

● **موقف القيادة المحلية فى الضفة والقطاع من المفاوضات :**

رفض الاشتراك للاسباب التالية :

أولا : القـول بغموض نص الحكم الذاتى فى اتفاقية الاطار ، وأنها لا تتحـدث عن حـق تقرير المصير للفلسطينيين ، فضلا عن أن الحكم الذاتى ليس هناك ما يشير الى أنه حـل مؤقت ، أو أحـد المراحل الوثيقة لبناء واقامة الدولة الفلسطينية ، والواقع أن ممارسات اسرائيل لا تساعد على تجاوز مثل هـذا الاعتبار ، وبصورة محـددة مواقف رئيس الوزراء ضـد انشاء الدولة الفلسطينية •

ثانيا : غموض شـكل المشاركة الفلسطينية فى مفاوضات الحكم الذاتى ، اذ أن الاتفاقية لم تشر الى سـبل هـذه المشاركة الفلسطينية وأحالت الأمر الى أطراف أخرى غير فلسطينية مع استبعاد منظمة التحرير الفلسـطينية •

كذلك فان غياب منظمة التحرير الفلسطينية من هـذه المفاوضـات بالاضافة الى رفضها ـ لا يسمح بالتصـدى من وجهة نظر عمد الضفة الغربية وغزة لجوهر المشكلة الفلسطينية •

فعـدم تأييد منظمة التحرير الفلسطينية يقود الى قناعة لدى هؤلاء القادة المحليين بأن موقفهم حال اشتراكهم فى المفاوضات سيكون ضعيفا ، لأنهم سوف يقعون تحت ضغوط الاحتلال الاسرائيلى •

ثالثا : اغفال القدس من مفاوضات الحكم الذاتى ، وعدم الاعتراف بها عاصمة للدولة الفلسطينية حال قيامها ، والجـدير بالذكر أن السلوك

الاسرائيلى بشأن اعلان القــدس عاصمة أبدية لاسرائيل يدعــو القادة المحليين بالضفة والقطاع ، الى التمسك بهــذا الاعتبار كمبرر قــوى لرفضهم المشاركة فى مفاوضات الحكم الذاتى •

رابعا : القــول باستمرارية الاحتلال الاسرائيلى « حيث ان اسرائيل ستكون لديها قــوة اعتراضية لأى قرار يتخــذه مجلس الحكم الذاتى ، ومن هنا فالاحتلال الاسرائيلى سيظل قائما ، ومن هنا فان خطة الحكم الذاتى مرفوضة شكلا وموضوعا وتعــد انقلابا ضــد حقوق الشــعب الفلسطينى وآماله فى الدولة المستقلة ، وحــق تقرير المصير » كما جاء فى اعلان « مؤتمر القــدس » أكتوبر ١٩٧٨ ، ويوضح رشاد الشوا عمــدة غزة قائلا : « ان بيجين يدعى بأن كل الأراضى اسرائيلية ، وأن الاسرائيليين يمكنهم الاستيطان أينما وحينما يريدون ، وأن الحكم الذاتى للســكان وليس للاقليم » ــ « اذا لن تكون هنــاك دولة فلسطينية ، وعلى هــذا ، على أى شىء سأذهب من أجــل التفاوض • ؟ ان بيجين لا يقصد بالحكم الذاتى الا اسما آخر للاحتلال » •

● **موقف منظمة التحرير الفلسطينية من مفاوضات الحكم الذاتى :**

يمكن اعتبار ما كشف عنه اجتماع المجلس التنفيذى لمنظمة التحرير الفلسطينية فى الثانى من أكتوبر عام ١٩٧٨ نوعا من تحــديد التيارات والاتجاهات السياسية التى تشكلت رد فعل منظمة التحرير الفلسطينية تجاه مفاوضات الحكم الذاتى ، ففى هــذا الاجتماع ، ظهر اتجاهان :

الأول : يرى ضرورة رفض خطــة الحكم الذاتى تماما ، ودعــوة العناصر الفلسطينية فى الأرض المحتلة الى مقاطعة الانتخابات التى تعقد وفقا لمــا ورد فى اتفاقية الاطار بكامب ديفيد •

الثانى : يدعو هــذا الاتجاه الى انتقاد الحكم الذاتى مــع عــدم مقاطعة الانتخابات حال حــدوثها ، ويبرر أنصار هــذا الاتجاه عــدم

مقاطعة الانتخابات بأن مشاركة العناصر الفلسطينية الوطنية فى هـــــذه الانتخابات وانتصارها سيجعل من المؤكد احباط خطة الحكم الذاتى من الداخـــــل •

وبالرغم من هذا الخلاف بين الاتجاهين ازاء كيفية التعامل مـــــع مفاوضات الحكم الذاتى ونتائجها فان معارضة المنظمة لهـــذه المفاوضات جاءت مكثفة وتركزت حول نوعين من الاعتراضات :

النـــوع الأول :

اعتراضـــات قانونيـــة •

النـــوع الثـــانى :

اعتراضات سياسية ترتبط بطبيعة الحكم الذاتى كما ورد فى اتفاقية الاطار بكامب ديفيد ، ومدى ما يقـــدمه من وجهة نظر المنظمة من تطـــور على طريق الحـــل النهائى للمشكلة الفلسطينية •

فبالنسبة للنوع الأول (الاعتراضات القانونية) فان المنظمة ترى أن اتفاقية كامب ديفيد والمتعلقة بالحكم الذاتى الفلسطينى باطلة من وجهة نظر القانون الدولى ، وترى أن هناك ثلاث حجـــج رئيسية تدعم هـــذه النتيجـــة •

(أ) عـــدم أهلية الأطراف المشاركة فى المفاوضات أو اختصاصها ، لأنه ليس من اختصاص اسرائيل أو الاردن أو مصر أو الولايات المتحدة صلاحية تقرير حقوق الشعب الفلسطينى •

(ب) تجاوز الحقوق القومية الفلسطينية بما فى ذلك حق السيادة، وأنه من غير الممكن منح حكم ذاتى للفلسطينيين فى أرضهم ، ففى هـــذه الحالة يعد الحكم الذاتى المنوح خطوة الى الوراء وليس حـــلا للمشكلة الفلسطينية •

(ج) انتعارض مع قرارات الأمم المتحدة التى دعت الى الكيان المستقل القدس . وحددت آراضى الدولة العربية والدولة اليهودية ودعت الى انسحاب اسرائيل من الأراضى العربية ، وأوصت بعودة شعب فلسطين الى آراضيهم . وبناء على هذه الحجج الثلاث تخلص المنظمة الى آن مفاوضات الحكم الذاتى باطلة أيضا استنادا الى آحد مبادىء القانون العام : من آن ما بنى على باطل فهو باطل أيضا .

وبناء على هذا التحليل القانونى لخطه الحكم الذاتى يرى محللو المنظمة بأن خدلة الحكم الذاتى ستؤدى الى وضع الضفة العربية وقطاع غزة تحت انتداب اسرائيلى شبيه بالانتداب البريطانى (١٩٢٢ / ١٩٤٨) مع فارقين :

١ ـ أن الانتداب البريطانى كان بطبيعته انتدابا مؤقتا ، فى حين سيكون الانتداب الاسرائيلى دائما .

٢ ـ أن الهدف من الانتداب البريطانى كان السير بالفلسطينيين نحو الاستقلال ، أما الهدف من الانتداب الاسرائيلى فهو استعباد الفلسطينيين.

وبالنسبة للاعتراضات السياسية فان موقف المنظمة ـ وكما ظهر على لسان قادتها ـ يرجع الى :

١ ـ أن الحكم الذاتى يعطى الشرعية للعدوان الاسرائيلى ، وأنه لا يضمن حق تقرير المصير ودولة فلسطينية .

٢ ـ أنه يمنع غالبية الفلسطينيين من العودة الى أراضيهم وممتلكاتهم ، وأنه سكوت على ضم اسرائيل للقدس ، وقبول بالتخلى عن السيادة العربية بالنسبة للأرض الفلسطينية المحتلة .

(م ١٤ ـ ج ٢)

ويرى باحثو المنظمة ومحللوها أن هناك خمس قضايا رئيسية ، ليست فى صالح المشكلة الفلسطينية ، حواها اطار عمل كامب ديفيد ، وهذه القضايا هى :

(أ) محدودية المشاركة الفلسطينية ، لان هذه المشاركة ستخضع لنوع من التحديد الفعلى بناء على :

١ ــ عدم الزامية ضم عناصر فلسطينية فى أى من الوفدين المصرى والاردنى •

٢ ــ أن ضم أى من الوفدين المصرى والاردنى عناصر فلسطينية ، فهذه العناصر الفلسطينية المختارة قد لا تكون ممثلة للشعب الفلسطينى •

٣ ــ ضرورة موافقة اسرائيل على مشاركة أى عضو فلسطينى •

٤ ــ ضرورة موافقة الوفد العربى على ما يطرحه العضو الفلسطينى حال اشتراكه •

٥ ــ ضرورة موافقة الوفد الاسرائيلى على ما يطرحه العضو الفلسطينى حال اشتراكه ــ وقبل أن يدون فى الاتفاق النهائى •

(ب) اعاقة سلطات الحكم الذاتى ، لأن اجراء الانتخابات المؤدية لقيام سلطة الحكم الذاتى ستكون فى ظل الاحتلال الاسرائيلى مع غياب شرط محدد لانسحاب الحكومة العسكرية الاسرائيلية قبل الانتخابات ، أو على الأقل تعليقها خلال الحملة الانتخابية وأثناء اجراء الانتخابات • فضلا عن غياب شرط اشراف دولى غير متحيز من أجل سلامة العملية الانتخابية ونتائجها •

(جـ) استثناء القدس المحتلة من صلاحيات ونطاق سلطة الحكم الذاتى •

(د) غموض الموقف بالنسبة للمستوطنات الاسرائيليه فى الضفة الغربية وغزة ، وما اذا كان سيسمح باشتراك المستوطنين الاسرائيليين فى الانتخابات أم لا •

(هـ) غموض صلاحيات سلطة الحكم الذاتى ازاء بعض القضايا الهامة مثل هل ستمتد صلاحياتها حتى تشمل المستوطنة الاسرائيلية أم لا ؟ وما هو مدى صلاحياتها ازاء اعادة الأراضى الفلسطينية الى أصحابها العرب ، والتى صادرتها سلطات الاحتلال الاسرائيلى خلال فترة الاحتلال ؟ •

● **القضية الفلسطينية وكامب ديفيد :**

عند حديثنا عن المشكلة الفلسطينية لا يجب أن ننسى المحاولة التى بذلها الرئيس الراحل محمد أنور السادات فى كامب ديفيد بالنسبة لمحاولة الحصول على الحكم الذاتى للفلسطينيين ، ورغم النقد التديد الذى وجه الى هذه المبادرة من جانب الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية الا أنها كانت خطوة على الطريق ، ورغم أنها كانت خطوة متواضعة الا أن اسرائيل استطاعت أن تتحلل منها ، وبذلك عادت المشكلة الى نقطة البداية مما أدى الى قيام الانتفاضة بعد ذلك بسبع سنوات •

وفيما يلى نثبت للتاريخ نص اطار السلام فى الشرق الأوسط المتفق عليه فى كامب ديفيد فى ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ ولعلنا نقارنه بنص اتفاق المبادىء الذى وقعت عليه منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل يوم ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ •

نصوص الاتفاقات :

اجتمع الرئيس محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية ومناحم بيجين رئيس وزراء اسرائيل مع جيمى كارتر رئيس الولايات

الولايات المتحـــدة الأمريكية فى كامب ديفيد من ٥ الى ١٧ ســـبتمبر ١٩٧٨ واتفقوا على الاطار التالى لـلســلام فى الشرق الأوســـط ، وهم يدعـــون أطراف النزاع العربى الاسرائيلى الأخـــرى الى الانضمام اليه .

ان البحث عن السلام فى الشرق الأوسط يجب أن يسترشد بالآتى :

أن القاعدة المتفق عليها لتسوية السلمية للنزاع بين اسرائيل وجيرانها هو قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بكل أجزائه ، وسترفق القرارات رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ بهـــذه الوثيقـــة :

بعد أربع حروب خلال ثلاثين عاما ، ورغم الجهود الانســـانية المكثفة فان الشرق الأوســـط مهد الحضـــارة ومهبط الأديان العظيمـــة الثلاثة لم يستمتع بعد بنعم الســـلام ، وان شعوب الشرق الأوســـط تتشـــوق الى السلام حتى يمكن تحويل موارد الاقليم البشرية والطبيعيـــة الشاســـعة لمتابعة أهداف الســـلام ، وحتى تصبح هـــذه المنطقـــة نموذجا للتعايش والتعاون بين الأمم .

ان المبادرة التاريخية للرئيس الســـادات بزيارته للقدس والاستقبال الذى لقيه من برلمـــان اسرائيل وحكومتها وشعبها ، وزيارة رئيس الوزراء بيجين للاسماعيلية ردا على زيارة الرئيس السادات ومقترحات الســـلام التى تقدم بها كلا الزعيمين وما لقيته هـــذه المهام من اســـتقبال حـــار من شعبى البلدين ، كل ذلك خلق فرصة للسلام لا يجب اهدارها ان كان يراد انقاذ هذا الجيل والأجيال المقبلة من مآسى الحـــروب .

وان مواد ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأخـــرى المقبولة للقـــانون الدولى والشرعية توفر الآن مســـتويات مقبولة لسير العلاقات بين جميـــع الدول .

وأن تحقيق علاقة سلام وفقا لروح المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة، وإجراء مفاوضات فى المستقبل بين اسرائيل وأية دولة مجاورة مستعدة للتفاوض بشأن السلام والأمن معها ، هى أمر ضرورى لتنفيذ جميع البنود والمبادىء فى قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ ٠

ان السلام يتطلب احترام السيادة والوحدة الاقليمية والاستقلال السياسى لكل دولة فى المنطقة وحقها فى العيش فى سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ، غير متعرضة لتهديدات أو أعمال عنف ، وان التقدم تجاه هذا الهدف من الممكن أن يسرع للتحرك نحو عصر جديد من التصالح فى الشرق الأوسط يتسم بالتعاون على تنمية التطور الاقتصادى وفى الحفاظ على الاستقلال وتأكيد الأمن ٠

وان السلام يتعزز بعلاقة السلام وبالتعاون بين الدول التى تتمتع بعلاقات طبيعية ، وبالاضافة الى ذلك فى ظل معاهدات السلام يمكن للأطراف على أساس التبادل الموافقة على ترتيبات أمن خاصة مثل مناطق منزوعة السلاح ، ومناطق ذات تسليح محدود ، ومحطات انذار مبكر ووجود قوات دولية ، وقوات اتصال ، واجراءات يتفق عليها للمراقبة، والترتيبات الأخرى التى يتفقون على أنها ذات فائدة ٠

ان الأطراف اذ تضع هذه العوامل فى الاعتبار مصممة على التوصل الى تسوية عادلة شاملة ودائمة لصراع الشرق الأوسط عن طريق عقد معاهدات سلام تقوم على قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ بكل فقراتهما ، وهدفهم من ذلك هو تحقيق السلام ، وعلاقات حسن الجوار، وهم يدركون أن السلام لكى يصبح دائما يجب أن يشمل جميع هؤلاء الذين تأثروا بالصراع أعمق تأثير ٠

اذا فانهم يتفقون على أن هذا الاطار مناسب فى رأيهم ليشكل أساسا للسلام لا بين مصر واسرائيل فحسب ، بل وكذلك بين اسرائيل وكل جيرانها،

الآخرين ممن يبدون استعدادا للتفاوض على السلام مع اسرائيل على هذا الأساس .

ان الأطراف اذ تضع هذا الهدف فى الاعتبار فقد اتفقت على المضى قدما على النحو التالى :

الضفة الغربية وغزة :

١ - ينبغى أن تشترك مصر واسرائيل والاردن وممثلو الشعب الفلسطينى فى المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها ، ولتحقيق هذا الهدف فان المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ينبغى ان تتم على ثلاث مراحل :

(أ) تتفق مصر واسرائيل والأردن على أنه من أجل ضمان نقل منظم وسلمى للسلطة مع الأخذ فى الاعتبار اهتمامات الأمن الخاصة بكل الأطراف فانه يجب أن تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة الغربية وغزة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات ، ولتوفير حكم ذاتى كامل لسكان الضفة الغربية وغزة فان الحكومة الاسرائيلية العسكرية وادارتها المدنية ستنسحبان بمجرد أن يتم انتخاب سلطة حكم ذاتى من قبل السكان فى هذه المنطقة عن طريق الانتخاب الحر لتحل محل الحكومة العسكرية الحالية ، ولمناقشة تفاصيل الترتيبات الانتقالية فان حكومة الأردن ستكون مدعوة للانضمام للمباحثات على أساس هذا الاطار ، ويجب أن تعطى هذه الترتيبات الجديدة الاعتبار اللازم لكل من مبدأ حكم الذات لسكان هذه الأراضى . واهتمامات الأمن الشرعية من الأطراف المعنية .

(ب) أن تتفق مصر واسرائيل والأردن على تفاصيل اقامة سلطة

الحكم الذاتى المنتخبة فى الضفة الغربية وغزة ، وقد يضم وفدا يضم مصر والاردن ممثلين للفلسطينيين من الضفه الغربية وغزة أو فلسطينيين آخرين طبقا لما يتفق عليه •

وستتفاوض الأطراف بشأن اتفاقيه تحدد مسئوليات الحكم الذاتى التى ستمارس فى الضفه الغربيه وغزة ، وسيتم انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية ، وسيكون هناك اعادة توزيع للقوات الاسرائيلية المتبقيه فى مواقع أمن معينة ، وستضمن الاتفاقية أيضا ترتيبات لتأكيد الأمن الداخلى والخارجى والنظام العام •

وسيتم تشكيل قوة بوليس محلية قوية قد تضم مواطنين اردنيين ، وبالاضافة الى ذلك ستشترك القوات الاسرائيلية والاردنية فى دوريات مشتركة ، وفى تقييم الأفراد لتشكيل مراكز مراقبة لضمان أمن الحدود •

(جـ) وستبدأ الفترة الانتقالية ذات السنوات الخمس عندما تقوم سلطة حكم ذاتى (مجلس ادارى) فى الضفة الغربية وغزة ، وفى أسرع وقت ممكن ودون أن تتأخر عن العام الثالث بعد بداية الفترة الانتقالية وسوف تجرى المفاوضات لتحديد الوضع النهائى فى الضفة الغربية وغزة وعلاقاتها مع جيرانها ، ولابرام معاهدة سلام بين اسرائيل والاردن بحلول نهاية الفترة الانتقالية ، وستدور هذه المفاوضات بين مصر واسرائيل والاردن والممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة •

وسيجرى انعقاد لجنتين منفصلتين ولكن مرتبطتين ، احدى اللجنتين تتكون من ممثلى الأطراف الأربعة التى ستتفاوض وتوافق على الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة وعلاقاتها مع جيرانها ، وتتكون اللجنة

الثانية من ممثلى الاردن ، ويشترك معهم الممثلون المنتخبون لسكان الضفة الغربية وغزة التفاوض بشأن معاهدة السلام بين اسرائيل والاردن ، واضعة فى تقديرها الاتفاق الذى تم الوصول اليه بشأن الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة .

وسترتكز المفاوضات على كافة نصوص ومبادىء قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، وستقرر هذه المفاوضات ضمن أشياء أخرى موضع الحدود وطبيعة ترتيبات الأمن ، ويجب أن يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ومتطلباتهم العادلة . وبهذا الأسلوب سيشارك الفلسطينيون فى تقرير مستقبلهم من خلال :

١ ـ أن يتم الاتفاق فى المفاوضات بين مصر واسرائيل والاردن وممثلى سكان الضفة الغربية وغزة على الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة على المسائل المعلقة الأخرى بحلول نهاية الفترة الانتقالية .

٢ ـ أن يعرضوا اتفاقهم هذا للتصويت من جانب الممثلين المنتخبين عن سكان المنطقة الغربية وغزة .

٣ ـ اتاحة الفرصة للممثلين المنتخبين عن سكان الضفة الغربية وغزة لتحديد الكيفية التى سيحكمون بها أنفسهم تمشيا مع نصوص الاتفاق .

٤ ـ المشاركة كما ذكر أعلاه فى عمل اللجنة التي تتفاوض بشأن معاهدة السلام بين اسرائيل والاردن .

(د) سيتم اتخاذ كل الاجراءات والتدابير الضرورية لضمان أمن اسرائيل وجيرانها خلال الفترة الانتقالية وما بعدها ، وللمساعدة على توفير مثل هذا الأمن ستقوم سلطة الحكم الذاتى بتشكيل قوة قوية من الشرطة المحلية ، وتشكل هذه القوة من سكان الضفة الغربية وغزة ، وستكون قوة

الشرطة على اتصال مستمر فى أمورها بالضباط الاسرائيليين والاردنيين والمصريين المعينين لهـذا الغرض •

(هـ) خلال الفترة الانتقالية يشكل ممثلو مصر واسرائيل والاردن وسلطة الحكم الذاتى لجنة دائمة تقرر عن طريق الاتفاق اجراءات السماح بعودة النازحين من الضفة الغربية وغزة فى عام ١٩٦٧ وذلك مع التدابير الضرورية لمنع الاضطرابات والاخلال بالنظام ، ويجوز أيضا لهـذه اللجنة أن تعالج الأمور الأخرى ذات الاهتمام المشترك •

(و) ستعمل مصر واسرائيل سويا ومع الأطراف الأخرى المهتمة لوضع اجراءات متفق عليها للتنفيذ العاجل والدائم لحل مشكلة اللاجئين •

٤ ـ خطابات مصاحبة أرسلها الرئيس السادات الى الرئيس كارتر :

١ ـ القدس (١٧ سبتمبر ١٩٧٨)

الى الرئيس كارتر من الرئيس السادات

عزيزى السيد الرئيس ••

أكتب اليكم أؤكد من جديد موقف جمهورية مصر العربية بشأن القدس:

١ ـ تعتبر القدس العربية جزءا لا يتجزأ من الضفة الغربية ، ويجب احترام واعادة الحقوق العربية الشرعية والتاريخية فى المدينه •

٢ ـ أن القدس العربية يجب أن تكون تحت السيادة العربية •

٣ ـ أن من حق السكان الفلسطينيين فى القدس ممارسة جميع حقوقهم الوطنية المشروعة بوصفهم جزءا لا يتجزأ من الشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية •

٤ ـ أن القرارات الصادرة من مجلس الأمن وخاصة القرارين رقم ٢٤٢ ورقم ٢٦٧ يجب أن تطبق بشأن القدس ، وأن كافة الاجراءات التى اتخذتها اسرائيل لتغيير وضع المدينة لاغية وباطلة ويجب ابطال آثارها .

٥ ـ يجب أن تتوافر للكل حرية الوصول الى القدس ، وممارسة الشعائر الدينية ، وحق زيارة الأماكن المقدسة بدون أى تمييز أو تفرقة .

٦ ـ يجوز وضع الأماكن المقدسة لكل دين من الأديان الثلاثة تحت ادارة واشراف ممثلى هذا الدين .

٧ ـ ينبغى الا تقسم الوظائف الضروريه فى المدينة ، ويمكن اقامة مجلس بلدى مشترك يتكون من عدد متساو من كل من العرب والاسرائيليين للاشراف على القيام بهذه الوظائف . وبهذه الطريقة فانه لن يتم تقسيم المدينة .

المخلص توقيع
محمد أنور السادات

ب ـ تطبيق التسوية الشاملة
(١٧ سبتمبر ١٩٧٨)

عزيزى السيد الرئيس ..

اتصالا « باطار السلام فى الشرق الأوسط » اكتب اليكم هذه الرسالة لأحيطكم علما بموقف جمهورية مصر العربيه بشأن تطبيق التسوية الشاملة .

انه من أجل ضمان تنفيذ البنود المتعلقه بالضفة الغربية وغزة من أجل حماية الحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى فان مصر ستكون على استعداد للاضطلاع بالدور العربى المترتب على هذه البنود وذلك بعد التشاور مع الأردن وممثلى الشعب الفلسطينى .

توقيع
محمد انور السادات

مفكرة مصرية حول اجراءات بناء الثقة التى ستتبع فى الأراضى الفلسطينية المحتلة (١٣ أكتوبر عام ١٩٧٨)

كان الاتفاق على اطارات السلام فى الشرق الأوسط فى كامب ديفيد من أجل السلام ، ويهدف الى تسهيل تقدم سير العمل من أجل حل المسائل الرئيسية التى تقع فى صميم مشكلة الشرق الأوسط .

ويعتقد وفد جمهورية مصر العربية أن اجراءات بناء الثقة يجب اتخاذها فورا فى الضفه الغربيه وقطاع غزة لخلق جو جديد ايجابى وانسانى ، ويؤدى الى تخفيف التوتر ، ومن المؤكد أن بناء الثقة بين الفلسطينيين والاسرائيليين يكون فى صالح السلام ، اذ أن ذلك يخلق جوا ايجابيا يشجع الفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة لأن ينظروا جديا فى المشاركة فى المفاوضات .

وفى هذا الصدد فمن الأوفق وضع الخطوات التالية فى عين الاعتبار .

١ — تجميد اقامة المستوطنات فى الضفه الغربية وقطاع غزة خلال الفترة الانتقالية .

٢ — أن تكون اسرائيل على استعداد للتعامل مع أى جماعة فلسطينية تقبل القرار رقم ٢٤٢ .

٣ — ألا يشترك المستوطنون الاسرائيليون فى الضفة الغربية وغزة فى الاقتراع الخاص باقامة السلطة الفلسطينية .

٤ — الاعتراف بحقيقة أن عرب القدس الشرقية يشكلون جزءا لا يتجزأ من الشعب الفلسطينى ويجب أن يشاركوا فى الاقتراع الخاص باقامة السلطة الفلسطينية .

٥ ـ اعادة الأراضى والملكيات المصادرة فى الضفة الغربية وقطاع غزة الى السلطة الفلسطينية بما فى ذلك الأملاك العـامة •

٦ ـ السماح للمصارف العربية فى الضـفة الغربية وغزة فى أن تعاود القيام بعملياتها التجارية بحرية ، كما يجب أن تعيد اسرائيل اليها الودائع المصادرة أو المجمـدة •

٧ ـ اتخاذ التدابير الضرورية للقيام بما يلى :

(أ) رفع الحظر على الاجتماعات السياسية •

(ب) السماح بحرية التعبير فى الضفة الغربية وغزة •

(ج) وقف أية سياسات أو ممارسات من شأنها أن تخلق توترا أو تجعل من الصعب تنفيذ أحكام الاطار الخاصة باقامة السلطة الفلسطينية وذلك الى حين اقامة هذه السياسة •

(د) الغاء جميع القيود على حرية انتقال سكان الضفة الغربية وقطاع غـزة •

(هـ) وقف المناورات العسكرية فى الضفة الغربية وقطاع غزة •

(و) العفو عن المسجونين السياسيين الفلسطينيين •

(ز) لم شمل العائلات الفلسطينية عن طريق السماح بعودة اعداد من الأفراد النازحين منذ عـام ١٩٦٧ •

(ح) السماح لأعداد من النازحين بالعودة الى الضفة الغربية وقطاع غـزة قبل التوصل الى التدابير التى يتفق عليها فى هذا الصدد •

وفيما يتعلق بقطاع غزة تمت مطالبة اسرائيل للقيام بما يلى :

(أ) رفع القيود على استعمال المياه فى رى مزارع غـزة •

(ب) الامتناع عن فرض أى قيود على العرب المنتجين للموالح فى مراحل الانتاج المختلفة •

وعلاوة على هذا فقد طلبت مصر أن تعلن اسرائيل :

١ – الموافقة على قيام الأمم المتحدة أو مراقبين دوليين بالاشراف على الانتخابات الخاصة بالمجلس الفلسطينى •

٢ – اتمام انسحابات فورية لبعض قواتها من أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة •

٣ – بدء عملية اعادة توزيع القوات الاسرائيلية التى تظل فى الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة الانتقالية •

٦ – من مصطفى خليل رئيس الوزراء الى سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكى (٢٣ فبراير ١٩٧٩)

عزيزى الوزير فانس

بالاشارة الى الأنباء المتعلقة بمفاهيم اسرائيلية معنية بشأن سلطة الحكم الذاتى المبينة باطار كامب ديفيد الخاص بالضفة الغربية وقطاع غزة، وبصفة خاصة تلك المتعلقة بتقارير ومقترحات اللجنة التى أنشأها مجلس الوزراء الاسرائيلى •

أود أن أحيطكم علما بأن الحكومة المصرية تعتبر هذه التقارير والمفاهيم المعلنة أو المنشورة مرفوضة رفضا تاما لمخالفتها الخطيرة لنص وروح اطار كامب ديفيد ، وفضلا عن ذلك فان هذه التقارير تنطوى على استفزاز للسكان الفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، بل الشعب الفلسطينى كله ، وتشكل بكل تأكيد تهديدا خطيرا لعملية السلام باكملها •

مصطفى خليل

رئيس الوزراء ووزير الخارجية

٧ ــ من د٠ مصطفى خليل رئيس الوزراء الى سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكى (٢٣ فبراير ١٩٧٩)

عــزيزى الوزير فانس ٠٠

اتصالا بالمباحثات الجارية الخاصه بخصوص اطار السلام فى الشرق الأوسط الذى تم الاتفاق عليه فى كامب ديفيد فى جزئه الخاص بالضفة الغربية وقطــاع غزة ، أود الاشــارة الى مسألة المستوطنات الاسرائيلية غير المشروعة التى تقيمها سلطات الاحتلال الاسرائيلية فى الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين والتى اتخــذت الولايات المتحدة منها موقفا ثابتا ، حيث عبر الرئيس كارتر عن عــدم موافقتــــه على هــذه التصرفات الاسرائيلية ، وبصفة خاصة اقامة المستوطنات فى الأراضى المحتلة ، فضلا عن أنه بعــد التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد أبرز أهمية وقف اقــامة المستوطنات أثناء عملية المفاوضات ٠ اعلن أن هناك اتفاقا بين الحكومة الأمريكية والحكومة الاسرائيلية على تجميد مسألة اقامة المستوطنات خــلال هــذه العمليــة ٠

وبالرغم من ذلك كله فقــد استمرت الحكومة الاسرائيلية فى السماح باقامة مستوطنات جــديدة والتوسع فى المستوطنات القائمة ، وأود أن أكرر بصفة حاسمة موقف الحكومة المصرية الثابت من أن كل هــــذه التصرفات غير مشروعة ، وهى لذلك لاغية وباطلة بطلانا مطلقا ٠

وأننى لعلى ثقة من أنكم تتفقون معى فى أن هذه السياسة الاسرائيلية تعتبر انتهاكا واضحا لروح كامب ديفيد واطاره ، بالاضافة الى تعارضها مع مبادىء القانون الدولى ، وهــذا بالاضافــة الى أن هــذا الموقف الاسرائيلى انما يعتبر استثارة خطيرة للفلسطينيين المقيمين فى الضــفة الغربية وقطاع غزة وللشعب الفلسطينى كله ٠

وأود أن أسجل فى النهاية أن استمرار اسرائيل فى مثل هذه السياسات يعتبر تهديدا خطيرا لعملية السلام كلها والتى تم الاتفاق عليها فى كامب ديفيد ، وفى النهاية وبالنظر الى الموقف المتماثل الذى تتخذه حكومتانا فى هذا الشأن والدور الرئيسى الذى تلعبه حكومتكم فى عملية السلام الجارية فأرجو أن تتفضلوا بابلاغى بالخطوات التى تتخذها حكومة الولايات المتحدة فى هذا الشأن •

مصطفى خليل

رئيس الوزراء ووزير الخارجية

٨ ــ من د• مصطفى خليل
الى سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكى
(٢٣ فبراير ١٩٧٩)

عزيزى الوزير فانس ••

اتصالا بالمحادثات الجارية حاليا حول أحكام اطار السلام فى الشرق الأوسط المتفق عليه فى كامب ديفيد والمتعلقة بالمفاوضات حول الضفة الغربية وقطاع غزة ، أود الاشارة الى المذكرة التى قدمها اليكم الوفد المصرى فى يوم ١٣ أكتوبر عام ١٩٧٨ والتى تتضمن الخطوات التى يتعين على حكومة اسرائيل اتخاذها لخلق مناخ يؤدى الى تنفيذ سليم للاحكام سالفة الذكر •

وانى أؤكد من جديد أن حكومة مصر ترى أن لهذه الخطوات أهمية قصوى فيما يتعلق بجهودنا المشتركة الخاصة بالمضى فى تنفيذ أحكام الاطار المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة •

هذا وأرجو أن توافونى بنتائج اتصالاتكم بالجانب الاسرائيلى فى هذا الصدد •

مصطفى خليل

رئيس الوزراء ووزير الخارجية

٩ ـ نقاط خمس عاجلة مقترحة من مصر كمقدمة لاجراءات بنـاء الثقـة فى الأراضى المحتـلة

١ ـ رفع الحظر على الأنشطة السياسية ، والسماح بمزاولتها .

٢ ـ ازالة القيود على حرية انتقال السـكان .

٣ ـ العفو عن المسـجونين السياسيين .

٤ ـ اتخاذ الخطوات لجمع شمل العائلات من خلال عودة أعـداد من النازحين منـذ عام ١٩٦٧ .

٥ ـ نقل مقار قيادة القوات الاسرائيلية من مواقعها الحالية الى مواقع خارج المدن والقرى فى الضفة الغربية وقطاع غـزة ، ووقف المنـاورات العسكرية فى هذه الأراضى .

١٠ ـ من د. مصطفى خليل رئيس الوزراء الى سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكى (١٥ مارس ١٩٧٩)

عزيزى الوزير فانس

أود أن أشـير الى كتابى اليكم المؤرخ فى ٢٣ فبراير ١٩٧٩ وللورقة المقدمة منكم بشأن « المفاهيم الخاصة بالخطوات من جانب واحـد ، والتى تمت المناقشة بشأنها فى القدس مع رئيس الوزراء بيجين » .

ولعلكم تذكرون أن الخطوات التى اقترحتها مصر انما استهدفت خلق مناخ يؤدى الى التنفيذ السليم لاحكام اطار عمل كامب ديفيد .

واننا نقدر لكم اثارتكم لهذا الموضوع مع رئيس الوزراء بيجين .

ونعتقد بكل اخلاص أن هـذه الخطوات اذا تم اتخاذها على الفور فلابد وأن يكون لهـا تأثير ايجابى لدى الفلسطينيين ٠

بيد أننى أود ابلاغكم أننا نرى أن عـددا من التأكيدات المنقولة الينا يعتبر محـدود النطاق ؛ فتضمن الفقرة (ج) تأكيدا لرئيس الوزراء بيجين بأنه سـوف يتم اطلاق سراح كافة المحتجزين لجرائم لا تتسـم بالعنف السياسى ونحن نعتبر هـذا غير كاف ٠ اذ نعتقد أن الأمر يقتضى تقـديم الحكومة الاسرائيلية التعهدات باطلاق سراح كافـة المسجونين السياسيين الذين تم احتجازهم لأسباب تتعلق بالاحتلال ٠

كذلك فاننا غير راضـين عن تاكيـدات رئيس الوزراء بيجين التى تضمنتها الفقرة (هـ) والخاصه بنقل القيادة العامة الاسرائيلية الى مواقع جـديدة خارج المراكز الآهلة بالسكان ووقف المناورات العسكرية ، ولعلكم فى هـذا الصـدد قـد لاحظتم أن التأكيدات كانت مقصورة على « غزة » ، ونحن نرى اتخاذ هـذه الخطوة فى كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وفقا لـما اتفقنا عليـه ٠

وانى لأقـدر جهودكم فى هـذا الشأن ٠

د٠ مصطفى خليل

رئيس الوزراء ووزير الخارجية

١١ ـــ من د٠ مصطفى خليل رئيس الوزراء الى سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكى (٢٦ مـارس ١٩٧٩)

عـزيزى الوزير فانس ٠٠

بالاشارة الى خطابى المؤرخ ١٥ مارس ١٩٧٩ المتعلق بالخطـوات التى يجب أن تتخـذها اسرائيل بهـدف خلق مناخ موات للتنفيذ السليم

(م ١٥ ـــ ج ٢)

لاطار كامب ديفيد ، فأود أن أوضح على أهمية هـذه الخطوات بتنفيذ الاتفـاق الذى يتضمنه الخطـاب المشترك الذى يتم توقيعه اليوم مـع المعاهـدة ٠

وانى لأتوقع أن توافونى فى أقرب وقت ممكن بما تسفر عنه جهودكم فى هـذا الشأن ٠

د٠ مصطفى خليل

رئيس الوزراء ووزير الخارجية

١٢ ـ الخطاب المتبادل حول محادثات الحكم الذاتى (٢٦ مـارس ١٩٧٩)

عـزيزى السيد الرئيس :

يؤكد هـذا الخطاب أن كلا من مصر واسرائيل قـد اتفقتا على النحو التـالى :

تؤكد حكومتا مصر واسرائيل أنهما قد اتفقتا فى كامب ديفيد ووقعتا فى البيت الأبيض يوم ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ الوثائق المرفقة والمعنونة « اطار السلام فى الشرق الأوسط المتفق عليه فى كامب ديفيد واطار لعقد معاهـدة سـلام بين مصر واسرائيل » ٠

وبغية التوصل الى تسوية سلمية شاملة وفقا للاطارين المشار اليهما عاليه تشرع مصر واسرائيل فى تنفيذ النصوص المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة ، وقـد اتفقتا على بدء المفاوضات خلال شـهر من تبـادل الوثائق للتصديق على معاهـدة السلام ، ووفقا لـ « اطار السلام فى الشرق الأوسط » فان المملكة الاردنية الهاشمية مدعـوة للاشتراك فى المفاوضات ، ويمكن أن يضم وفـدا مصر والاردن فلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة أو فلسطينيين آخرين باتفاق مشترك ، وسيكون هدف

المفاوضات هـو الاتفاق قبل اجراء الانتخابات على ترتيبات اقامة سلطة الحـكم الذاتى المنتخبـة (المجلس الادارى) وتحـديد صلاحياتها ومسئولياتها والاتفاق على ما يرتبط بذلك من مسائل أخرى •

وفى حالة قرار الاردن عـدم الاشـتراك فى المفاوضات فستجرى المفاوضات بين مصر واسرائيل •

وتتفق الحكومتان على أن تتفاوضا بصـفة مستمرة وبحسن نيـة من أجل الانتهاء من هـذه المفاوضـات فى أقرب تاريخ ممكن ، كما تتفق الحكومتان على أن الهـدف من المفاوضات هـو اقامة سلطة الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وغزة من أجل تحقيق الحكم الذاتى الكامل للسكان •

وقـد حـددت مصر واسرائيل لنفسيهما هـدفا هـو الانتهاء من المفاوضات خلال عام واحـد حتى يمكن اجراء الانتخابات بأسرع ما يمكن بعـد أن يكون الأطراف قـد توصلوا الى اتفاق •

وتنشأ سلطة الحكم الذاتى المشار اليها فى « اطار السلام فى الشرق الأوسط » ، وتبدأ عملها فى خـلال شهر من انتخابها ، وتبـدء وقتئذ فترة السنوات الخمس الانتقالية ، وتنسحب الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية لتحل سلطة الحكم الذاتى محلها كما هـو محـدد فى « اطار السلام فى الشرق الأوسط » ، ويتم حينذاك انسحاب القـوات المسلحة الاسرائيلية ، ويجرى اعادة توزيع القوات الاسرائيلية المتبقيـة فى مواقـع أمن محـددة •

محمد أنور السادات

عن حكومة جمهورية مصر العربية

مناحـم بيجـين

عن حكومة اسرائيل

١٣ ــ من د٠ مصطفى خليل رئيس الوزراء الى سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكى (٢٧ مارس ١٩٧٩)

عزيزى السيد الوزير ٠٠

ايماءا الى خطابكم المؤرخ ٢٦ مارس عام ١٩٧٩ والذى أكدتم فيه حديثكم السابق معى حول الضفة العربية وقطاع غزة ٠ فاننى الاحظ ــ مع الأسف ــ أن تأكيدات اسرائيل بشأن نقل مقر القيادة العامة للحكومة العسكرية الاسرائيلية من المناطق الآهلة بالسكان قاصرة على مدينة غزة ٠

كما يؤسفنى أيضا التأكيدات الاسرائيلية بعدم قيام الجيش الاسرائيلى بمناورات عسكرية فى المناطق الآهلة بالسكان قاصرة على مدينة غزة ٠

وحيث ان هذه التأكيدات لا تتفق وما تم التوصل اليه بين حكومتى مصر والولايات المتحدة فى هذا الصدد فاننى أرجو أن أتلقى منكم ما يؤكد أن الخطوات سالفة الذكر سوف تشمل أيضا الضفة الغربيه ٠

وفضلا عن ذلك وفيما يتعلق بموضوع اعتقال الأفراد دون محاكمة فى الأراضى المحتلة فأود أن أوضح لكم أن هذه الممارسات غير قانونية ، وأنه يتعين بالتالى اطلاق سراح كافة الأفراد المتعلقين بمقتضاها ، وفى هذا الصدد أود أن أحيطكم علما بأن مصر ترى أن اسرائيل ــ باعتبارها قوة الاحتلال ــ لا يحق لها تطبيق قوانين اسرائيلية فى الأراضى المحتلة٠

د٠ مصطفى خليل
رئيس الوزراء ووزير الخارجية

١٤ ــ كلمة السيد كمال حسن على وزير الدفاع ونائب رئيس الوفد المصرى فى الجلسة الافتتاحية لمباحثات الحكم الذاتى
(٢٥ مايو ١٩٧٩)

أود قبل أن أبدأ كلمتى أن ابلغكم بما يلى :

أنه بناء على تعليمات الرئيس السادات ، فلم يتمكن الدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء لاعتبارات خاصة من المشاركة فى هذه الجلسة الافتتاحية ، وقد طلب منى رئيس الوزراء القاء الكلمة التى أعدها لتلك المناسبة ٠

هذا وسوف يسر رئيس الوزراء كثيرا الترحيب بالوفدين فى اجتماعنا المقبل الذى سيعقد فى ٣ يونيه فى الاسكندرية ٠

الوزير فانس ..
الوزير بورج ..
الأصدقاء الأعزاء ..

اننا نلتقى فى يوم تاريخى آخر ، لنواصل مسعانا الذى لا يهدأ من أجل السلام ، هذا المسعى الذى بدأه الرئيس السادات بزيارته للقدس فى ذلك اليوم الذى لا ينسى ، ومنذ ذلك الحين أخذنا على أنفسنا عهدا بانهاء العداء والكراهية والحروب الى الأبد ، واقامة سلام شامل وعادل الذى سيؤدى الى علاقات صداقة طبيعية بين شعوبنا فى الشرق الأوسط حتى تتاح لهما الفرصة بتوجيه طاقاتها وقدراتها الخلاقة نحو الهدف المشترك فى تحقيق الرفاهية والتقدم لكل فرد فى المنطقة ٠

وتحقيقا لذلك فقد قررت كل من مصر واسرائيل رغم كونها فى حالة حرب ، المبادرة باتخاذ الخطوة الأولى بالجلوس سويا والتفاوض بتصميم للتوصل الى تسوية سلمية شاملة ، وليس الى اتفاقية سلام منفصلة ،

وذلك بالاشتراك الفعال للولايات المتحدة كشريك كامل ، ان الأطراف الثلاثة تدرك دون أى شك أن اقرار سلام شامل وعادل فى الشرق الأوسط ليس أمرا يتفق مـــع صالح شعوبهم فحسب ، بل انه يعتبر انجازا حيـــويا لصالح كل دول العالم ، حيث سيكون الأساس الصلب المتين لاقامة النظام والاستقرار ، ومحو أسباب الصراع وعـــدم الاستقرار والتدخل الخارجى فى المستقبل •

لقـــد كنا مقـــدرين تماما لمدى صعوبة العمل وضخامة التحـــدى ، الا أن كلانا كان مدركا لمدى الحاجـــة لاقرار سلام للاجيـــال الحالية والمســـتقبلة •

وقـــد واجهتنا منذ البداية عقبات كان من الضرورى التغلب عليها ، ان مبادرة الرئيس السادات التاريخية كانت قـــد كسرت بالفعل الحاجز النفسى ، ونقلت بالصراع كله الى اطار مختلف ، ومع ذلك فما زلنا فى حالة صراع ، كما لا زالت هناك درجة معينة من التوتر المستمر القت مواطـــن الضعف فى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بثقلها على عملية السلام كلها •

لقد هبطت عزيمة الكثيرين وضعفت معنوياتهم بفعل تلك الصعوبات والعقبات ، وبدا الأمر فى بعض الأحيان وكأننا نتحرك فى حلقة مفرغة ، ورغم هـــذا فان قـــوة الدفع نحو السلام أثبتت أنها أقوى بكثير من كل تلك العقبـــات مجتمعـــة •

لقـــد أكد الرئيس السادات مرارا أن المشكلة الفلسطينية هى قلب الصراع وجوهره ، وقـــد أمكننا بالصبر والمثابرة الوصول الى اتفـــاق فى كامب ديفيد بدأ باطار للسلام فى الشرق الأوسط ، وكانت هـــذه هى المرة الأولى التى تصاغ فيها مثل هـــذه الوثيقة ويتم الاتفاق عليها كأســـاس للسير نحو تسوية سلمية ، فهى تعالج الجوانب المختلفة بأسلوب واضح ، ولا تشجع أسلوب التفسيرات المتعـــددة ، ومن ثم فقـــد نرى على الفور

ترجمة الوثيقة الى طرق عملية على طريق السلام ، وكان ذلك فى معاهدتين ، ووثيقتين تكميليتين تم توقيعهما جميعـــا فى نفس الوقت يوم ٢٦ مارس ١٩٧٩ ·

اننا نجتمع هنا اليوم لتنفيذ الاتفاقية التى وقعناها بشأن تأسيس سلطات الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وغزة ، ولقــد قيل الكثير عـــن الصعوبات التى كانت تحول دون الوصول الى اتفاق حول هــذه النقطة ، وقــد أدت المواقف والأعمال التى تم القيام بها أخيرا الى اضعاف آمال الكثيرين منا فى ايجاد حل قــد يشكل الخطوة الأولى والرسمية على طريق التسوية الشاملة ، ورغم هــذا فانى مؤمن بأن علينا آلا نفقد التسـجاعة وآلا نترك موضوعات الخلاف تفقدنا القــدرة على رؤية الحقائق الجديدة ، اننا اليوم نتفاوض فى ظل ظروف تختلف كلية ، فلم نعــد أعــداء الأمس ، بل جيران طيبون يضعون الأساس الصلب لصداقة دائمة بين الاسرائيليين وكل العرب ، بالاضافة الى أننا لا نعمل من فراغ ، فلدينا « اطار » والاتفاق حــول تأسيس سلطة الحكم الذاتى الكامل فى الضفة الغربية وغزة ، أن الكثير من العرب والاسرائيليين ، بل ان ملايين الأصــدقاء فى جميع أنحاء العالم يتابعون أعمالنا ومناقشاتنا بأمل وتوقع ، وليس بمقــدور أحــد منا تحمل مسئولية رفض تلك الآمال او كبت تلك التوقعات ، ولن يغفــر لأى منا اذا ما أطاح بالروح الجــديدة الهادفة للسلام والتسوية ·

ان ما نحتاجه هــو سلوك أكثر تنورا يقوم على الوعى بالنتـــائج الخطيرة لشل مجهوداتنا ، وكلنا يعلم أن الكثير يعتمد على نجاح مسعانا ، وأما ما ينبغى فهو أن تكون لنـــا مطلق الثقة فى السلام وفى معالجة المشاكل بحكمة وتصميم على التوصل الى اتفاق ·

واقترح أننا نضع فى أذهاننا الخطوط الاسترشادية التالية :

أولا : أننا لسنا هنا لتقرير مستقبل الشـــعب الفلسطينى ، لأن الفلسطينيين وحــدهم القادرون على اتخاذ مثل هــذا القرار ، اذ أن

تقرير المصير هـو حقهم الذى قرره الله لهم ، ولا يتعـدى واجبنا سوى تحـديد سلطات ومسئوليات سلطة الحكم الكامل واجراءات لانتخابهـا وذلك طبقا لنص وروح اطار كامب ديفيد والوثائق المتعلقة به ، وتتمثل مسئولياتنا المشتركة فى ضرورة الاتفاق على الخطوات اللازمه لنقل السلطة من الحكومة العسكرية الأسرائيلية الى الحكومة الفلسطينية .

ثانيا : ضرورة احترام مبدأ بعـدم جواز الاستيلاء على الأراضى بالحرب ، كما نص عليه القرار ٢٤٣ . وتطبيقه فيما يتعلق بالضـفة الغربية ، بما فى ذلك القـدس العربية وقطاع غزة ، وهى الأراضى التى جرى احتلالها فى عام ١٩٦٧ ، وفى ذلك تصبح القـدس العربية دليلا حيا على امكانية التعايش والتعاون لكل شعوب المنطقة .

ثالثا : من الضرورى احترام قرار ٢٤٢ بكل أجزائه بالنسبة للحـل الكامل للمشكلة الفلسطينية كما نص عليها « الاطار » .

رابعا : ان اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأفراد المدنيين فى وقت الحرب مطبقة بالنسبة الى كافـة الأراضى العربية التى احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧ ، وبالتالى فان كل الاجراءات التى اتخـذتها اسرائيل فى الضفة الغربية وغزة والتى تهـدف الى تغـيير التشكيل السكانى أو التركيب الجغرافى وبخاصة اقامة المستوطنات خالية من كل شرعية ، ومن ناحيـة أخرى فان كافـة الاجراءات الاسرائيلية التشريعية والادارية والأعمال الأخرى التى اتخـذت بهـدف تغيير وضع القـدس العربية هى باطلة بطـلانا مطلقـا .

خامسا : احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للشـعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة احتراما فوريا كاملا .

وفى الختام فأود القـول بأن قـدراتنا على القيام بالتزاماتنا سوف يعززها ولا شك الدور الايجابى بشريكنا الكامل ، لقـد كان الرئيس كارتر

رائدا حين تعهد بالقيام بهـــذا الدور طوال مسيرة عملية السلام وحتى يتم اقرار السلام بين اسرائيل وكل جيرانها ، ونحن نقـــدر هـــذا الالتزام الحازم من زعيم هـــذه الدولة الكبرى . ونأمل أن نظل سويا على طريق السلام حتى يتم رفع كل ضيم ، وازاله كل أنواع المعاناة •

١٥ ـــ المفاوضات حـــول اقامة سلطة الحكم الذاتى في الضفة الغربية وقطاع غزة كتنظيم انتقالى (٢٥ يونيـــه ١٩٧٩)

قائمـــة الموضـــوعات :

أولا ـــ الأسس المتفق عليها :

١ ـــ نصوص ميثاق الأمم المتحدة ومبادىء القانون الدولى والشرعية الدوليـــــة •

٢ ـــ كافة نصوص ومبادىء قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ •

٣ ـــ اطار السلام فى الشرق الاوسط والمتفق عليه فى كامب ديفيد والذى يشكل أساس السلام بين اسرائيل وكل من جاراتها •

٤ ـــ الخطاب المشترك الموجه للرئيس كارتر فى ٢٥ مارس ١٩٧٩ •

٥ ـــ اشتراك كل أولئك الذين تأثروا تماما بالصراع •

ثانيا ـــ الهـــدف :

١ ـــ النهـــائى :

تحقيق تسوية عادلة شاملة ودائمة للنزاع فى الشرق الأوسط عن طريق معاهدات سلام تقوم على أساس قرارات مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ فى كافة أجزائهما واللذان يهدفان الى قيام السلام وعلاقات حسن الجوار •

وباعتبار أن القضية الفلسطينية هى جوهر النزاع فى الشرق الأوسط

فيجب التوصل الى حلها بكل جوانبها وفقا للاسس المتفق عليها والسابق ذكرها •

ومن حق الشعب الفلسطينى تقرير مستقبله دون تدخل خارجى•

٢ ــ انتقالى :

اقامة ترتيبات انتقالية للضفة الغربية وقطاع غزة لفترة لا تزيد عن خمس سنوات حيث تحل سلطة حكم ذاتى فلسطينية منتخبة انتخابا حرا محل الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية •

ثالثا ــ الهدف من الفترة الانتقالية :

١ ــ ضمان نقل منظم وسلمى للسلطة الى الشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة •

٢ ــ توفير الظروف المناسبة للشعب الفلسطينى للمشاركة فى كل المفاوضات التى تؤدى الى حل للمشكلة الفلسطينية بكل جوانبها •

٣ ــ اجراء مفاوضات بأسرع ما يمكن بحيث لا تتأخر عن العام الثالث من الفترة الانتقالية بهدف حل المشكلة الفلسطينية فى كل جوانبها بما فى ذلك :

(أ) تقرير الوضوع النهائى للضفة الغربية وقطاع غزة •

(ب) الاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى ومتطلباته العادلة •

٤ ــ وجوب بدء المفاوضات حول الموضوعات المرتبطة بأقصى سرعة ممكنة مع مشاركة ممثلى الشعب الفلسطينى •

رابعا ــ الفــترة الانتقاليــة :

١ ــ عبارة عن ترتيب انتقالى خاص بالضفة الغربية وقطاع غزة •

٢ ــ لا يجب أن تتعــدى خمس سنوات •

٣ ــ تبدأ عند تأسيس سلطة الحكم الذاتى وتوليها السلطة فى الضفة الغــربية وقطــاع غــزة •

٤ ــ من الضرورى أن تعطى الترتيبات الانتقالية الاهتمام المناسب فى كل من مبدأ الحكم الذاتى فى أراضى الضـــفة الغربية وقطاع غزة ولاعتبارات الأمن الشرعى للاطراف المعنية •

٥ ــ سيتم انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية كما ستنتقل القوات الاسرائيلية المتبقية خلال الفترة الانتقالية الى مواقع أمن محــددة •

٦ ــ وستعقد مفاوضات خلال تلك الفترة بمشاركة ممثلى الشــعب الفلسطينى لمناقشة القضية الفلسطينية بكل جوانبها بمــا فى ذلك مشكلة النازحين عام ١٩٦٧ ولاجئى عام ١٩٤٨ مع أخــذ كافة الحقــوق الشرعية للشــعب الفلســطينى •

خامسا ــ سـلطة الحـكم الذاتى :

١ ــ تحل محل الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية •

٢ ــ تقوم فى الضفة الغربية وقطاع غزة كــكل متكامل •

٣ ــ يجب انتخابها بحرية ، وفى هــذا ستتخــذ الحكومة الاسرائيلية الخطــوات الضرورية تجــاه :

ــ الافراج عن كل المسجونين السياسيين الفلسطينيين قبل الانتخابات •

ــ ضمان حرية التعبير السياسى فى الضفة الغربية وقطاع غزة •

- عدم حجز الفلسطينيين دون محاكمة .

- نقل مقر الحكومة العسكرية خارج الضفة الغربية وغزة .

- تسهيل عودة الفلسطينيين النازحين من الضفة الغربية وقطاع غزة بعد ٥ يونيه ١٩٦٧ للمشاركة فى انتخابات سلطة الحكم الذاتى وسيوضع ما تقدم تحت الاشراف الدولى .

٤ - ستجرى الانتخابات تحت اشراف دولى متفق عليه .

٥ - كافة الفلسطينيين الذين كان لهم محل اقامة شرعى فى الضفة الغربية وقطاع غزة فى الرابع من يونيه عام ١٩٦٧ ، مؤهلون للمشاركة فى انتخابات سلطة الحكم الذاتى .

٦ - يشارك الفلسطينيون المقيمون فى القدس الشرقية فى الانتخابات .

٧ - تتكون « السلطة » من جمعية تشريعية تتكون من ٨٠ - ١٠٠ عضو ينتخبون من بين أعضاء الجمعية التشريعية ، وسيتكون المجلس من ١٠ - ١٥ عضوا .

سادسا - صلاحيات ومسئوليات سلطة الحكم الذاتى :

١ - القانونية (الجمعية التشريعية) :

(أ) تشريع وسن القوانين واللوائح .

(ب) فرض الضرائب وتقرير اللوائح المالية ... الخ .

(جـ) الاشراف بين أمور أخرى على ما يلى :

- ادارة كافة الخدمات العامة .

- المحافظة على النظام العام وتولى السلطة العاملة على قوة البوليس •
- حركة الأشخاص والبضائع من والى الضفة الغربية وقطاع غزة •
- اصدار مستندات الهوية للسكان •
- ادارة العدالة •
- حرية العبادة وحرية الوصول الى ومن أماكن العبادة •
- احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية •
- ضمان حرية التعبير السياسى وحرية تكوين الأحزاب السياسية •

(د) تولى الملكية العامة وممتلكات الحكومة ومصادر الماء والطاقة•

(هـ) التصديق على سياسات التعليم والاقتصاد والصحة والحياة الاجتماعية والثقافية والسياسات الأخرى المرتبطة بالادارة وتحقيق رفاهية الشعب •

٢ ـ السلطة التنفيذية :

سيتولى مجلس الحكم الذاتى الادارة الفعلية بالنسبة لكافة الأمور التى سبق الاشارة اليها ، وسيكون المجلس مسئولا أمام الجمعية التشريعية ، ويقدم لها اقتراحاته فى شأن الادارة •

وستوضع قوة البوليس الدائم تحت السلطة المباشرة للمجلس الذى سوف يقوم بتعيين قائدها وكذلك التعيينات فى مستوى الضباط ، كما سيكون تكوين القوة من مسئولية المجلس •

٣ ــ السلطة السياسية :

(أ) ستشارك السلطة فى كل مراحل المفاوضات أثناء الفترة الانتقالية والتى تستهدف حل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها .

(ب) ستقوم السلطة بالاستيثاق من آراء الشعب الفلسطينى بشأن كل الأمور المتعلقة بحل المشكلة الفلسطينية .

النص الكامل للمشروع المصرى لقيام الحكم الذاتى الكامل للفلسطينيين فى الضفة وغزة

اولا :

(أ) نص اطار كامب ديفيد للسلام على انسحاب الحكومة العسكرية وادارتها المدنية ، ونقل سلطتها الى سلطة الحكم الذاتى التى ستحل محلها .

(ب) أن مجموعة العمل ــ من خلال استعراض سلطات وصلاحيات الحكومة العسكرية وادارتها المدنية ــ كانت تستطلع عن طريق مدخل عملى السلطات والمسئوليات التى سوف تمارسها سلطة الحكم الذاتى عند حلولها محل الحكومة العسكرية وادارتها المدنية على نحو ما نص عليه اطار كامب ديفيد .

وقد كان ذلك هو الهدف من استعراض الأوضاع الحالية كوسيلة لشق منفذ فى الطريق المسدود الذى أدى اليه الأسلوب الذى اتبع فى البداية للمناقشات الشاملة للمبادىء الكلية ، وكان ذلك أيضا خطوة لتزويد الأطراف بالمعلومات الأساسية اللازمة للبحث فى نقل السلطة ، وبالواقع فان عرض سلطات مسئوليات الحكومة العسكرية وادارتها المدنية كان المقصود به أن يقود مجموعة العمل فى ضوء ذلك

العرض وبصــدد نقل السلطة الى اعــداد نموذج للسلطات وللصلاحيات التى تمارسها سلطة الحكم الذاتى .

وقــد أقر اجتماع لندن لرؤساء الوفود بتاريخ ٢٦ أكتوبر ١٩٧٩ هــذا الأسلوب حيث قرر ما يلى :

« ان استعراض الأوضاع السائدة حاليـــا سوف يزود الأطراف بالمعلومات الأساسية التى تتيح لهم مناقشة نقــل السلطة على النحــو الذى نص عليه اطار كامب ديفيد ، الأمر الذى أدى بالتالى الى الدعــوة التى وجهتها اللجنة العامة بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٧٩ الى مجموعة العمــل لاعــداد نموذج مقترح للسلطات والمسئوليات التى تمارس بواسطة سلطة الحكم الذاتى ، وعرضه على اللجنة العامة للنظر فيه » .

(جـ) بعــد بيان المنهج على هــذا النحو يصبح من الواضح أنه عند اعــداد نموذج لسلطات ومسئوليات سلطة الحكم الذاتى ، فان الاطار الواجب الاهتـــداء به ينبغى أن يكون سلطات مسئوليات الحكومة العسكرية وادارتها المدنية ، كما ينبغى أن تكون النقاط الأساسية لبحث ذلك النموذج هى :

١ ـ انسحاب الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية .

٢ ـ نقــل الســلطة .

٣ ـ أجهزة سلطة الحكم الذاتى التى ســوف تتسلم السلطة من الحكومة العسكرية وادارتها المدنية وتحل محلها .

ثانيا ـ الحكومة العسكرية وادارتها المدنية :

(أ) فى ٧ يونيو ١٩٦٧ نشر الحاكم العسكرى الاسرائيلى اعلانا رقم « ٢ » بعنوان « اعلان عن القانون والادارة » اختص جزء منه

بتولى الحكومة بواسطة قوات الدفاع الاسرائيلية وتحت بنـــد « تولى السلطات » يقول :

« ان أى ســلطة للحكومة ، أو التشريع ، أو التعيينات ، أو الادارة فيما يتعلق بالاقليم أو بســكانه سوف تتمثل من الآن فصاعدا فى شخصى بمفردى ، وسوف تمارس فقط بواسطتى أو بواسطة شخص معين من جانبى لهــذا الغرض ، أو يعمل بالنيــابة عنى » ٠

(ب) ان الحكومة العسكرية الاسرائيلية القائمة حاليا فى الضـــفة الغربية وقطاع غزة لديها سلطات كاملة شاملة ، فهى تمارس سلطة وضع كل السياسات وتنسيق كل الأنشطة ، وينبع صنع القرار فيها من قنوات مختلفــة ومتصــلة بمجلس الوزراء الاسرائيلى ، وبمستويات وزارية مختلفة بالاضافة الى سلسلة من القيادات العسكرية التى تصل الى قائد المنطقة أو القــائد المقيم « قائد للضفة الغربية وآخر لقطاع غزة » الذى زود فى منطقته بسلطات تشريعية وتنفيذية كاملة على النحو المبين فى الفقــرة الســابقة ٠

ويصـــدر الحاكم العسكرى عن طريق الأوامر العسكرية مراسيم تشريعية جديدة وتعديلات على القوانين القائمة ٠

وتحــدد السياســة تبعا للاعتبارات التى يقــرها مكتب منسق الأنشطة والوزارة الاسرائيلية المختصة وقائد المنطقة ٠

(ج) الســلطة الادارية مفوضــة لقادة الاقاليم والأقسام ، كما أن الواجبات الادارية الروتينية ، وتسيير الأنشطة العادية متروكة للمؤسسات المختصة التى كانت تقوم بها بالفعل فى الضـــفة الغربية وغزة ، وكذلك الوحدات الادارية الجديدة للخدمات ٠

وتتولى الادارة المدنية للحكومة العسكرية فروعا ، تختص كل منها بالاشراف على عـــدد من الوحدات وتقوم الوحدات بتسيير أمور الحياة اليومية •

ويخضع رؤساء الوحدات من خلال رئيس الفرع للحاكم العسكرى مباشرة ، ولأنهم يخضعون — فى نفس الوقت وذلك فى المسائل الفنية — للوزارات المعنية فيتلقون منها التعليمات فى تلك المسائل ، وكيفيه التصرف فيها ، ومعالجة المشاكل التى تنشأ من الحياة اليومية ، كما يتلقون من الحاكم العسكرى من خلال رئيس الفرع التوجيه السياسى والسلطة التنفيذية •

(د) وعلى ذلك فالحكومة العسكرية وادراتها المدنيـــة تتكون من مستويات مختلفة تمارس درجات مختلفة من السلطة ، احداها تشرع وتضع السياسات والأخرى تنفـــذ وتطبق السياسات •

وقـــد نص اطار كامب ديفيد على نقل كلا النوعين ، فالأمر لا يتعلق بنقل التركيبة الادارية التى تطبق الأوامر ، وانمـــا يتعلق بالسلطة التى تختص بصلاحية اصـــدار الأوامر •

(هـ) وتجـــدر الاشارة الى ان الادارة المدنية للحكومة العسكرية تتكون أساسا وحتى وقتنا الحاضر من الفلسطينيين •

وطبقا لاحصائيات ديسمبر ١٩٨٨ كان فى الضفة الغربية ١١١٦٥ موظفا فلسطينيا فى الادارة المدنية و ٩٨٠ اسرائيليا فقط ، وفى قطاع غزة هناك ١٤ وحـــدة آساسية يرأسها مديرون عامون من الفلسطينيين •

ولذلك فانه يمكن القول أنه حتى فى الوقت الحالى فان الفلسطينيين يتولون معظم مسئولية تسيير الأمور فى حياتهم اليومية ، ولكنهم ينفـــذون قرارات اتخـــذت لهم ، ويطبقون سياسات شكلت بواسطة غيرهم •

ولذلك فانه عندما يعـدهم اطار كامب ديفيد بحكم ذاتى كامل فان ذلك لا يمكن الا أن يعنى أنهم فى ظل سلطة الحكم الذاتى سيكون بامكانهم اتخاذ قراراتهم الخاصة بهم ، وصنع سياساتهم الخاصة بأنفسهم •

ولا يمكن للحكم الذاتى الكامل الذى ينص عليه اطار كامب ديفيد للسلام ألا يبدو مجرد كونه اعادة تنظيم لمـا هو بالفعل فى يد الفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة ، ولكن الطبيعى أن يكون مبنيا على ذلك التشكيل الكامل لسلطة تحكم نفسها وبالتالى انسحاب الحكومة العسكرية ، ونقـل سلطاتها المختلفة الى السكان •

ثالثا ـ انسحاب الحكومة العسكرية ونقـل السلطة :

(أ) ان أول خطوة لاقامة الحـكم الذاتى يجب أن تكون انسحاب الحكومة العسكرية •

لقـد نص اطار كامب ديفيد للسلام بوضوح على :

« أن الحكومة العسكرية وادارتها المدنية ستنسحب بمجرد انتخاب سكان هـذه المناطق بحرية لسلطة الحكم الذاتى التى تحل محل الحكومة العسكرية القائمة » •

كما نص الاتفاق التكميلى بتاريخ ٢٦ مارس ١٩٧٩ على :

« سوف تنسحب الحكومة العسكرية وادارتها المدنيـة لتحل محلها سلطة الحكم الذاتى » •

(ب) وقـد فرق كل من اطار كامب ديفيد والاتفاق التكميلى بين نوعية الانسحاب الذى تم فى شكل خطابات متبادله من الانسحاب :

الأول ـ انسحاب الحكومة العسكرية وادارتها المدنيـة والذى يجب أن يكون تاما ومطلقا •

الثانى ــ انسحاب القوات العسكرية الاسرائيلية والذى سيكون جزئيا ، وبأنه سيكون هناك اعادة لتوزيع القــوات المتبقية فى مناطق أمنية محــددة .

(جـ) ان انسحاب الحكومة العسكرية وادارتها المدنية والذى يتم بمجرد انتخاب سلطة الحكم الذاتى لهــو أول خطوة لتولى هــذه السلطة سلطاتها ومسئولياتها . ويتم نقــل السلطه بتسليم الحكومة العسكرية وادارتهــا المدنيه ، ولكــل صلاحياتها ومسئولياتها للسلطة الجــديدة المنتخبة .

وبهــذا تحل سلطة الحكم الذاتى محل النظام القديم .

(د) وفى هــذا المجال يجب التأكيد على العوامل الآتية :

١ ــ ان نقل السلطة يعنى تسليم كل السلطات والمسئوليات التى تمارسها الحكومة العسكرية وادارتها المدنية .

٢ ــ ان نقل السلطة يجب أن يتم بطريقة سلمية ومنظمة .

٣ ــ عند عملية نقل السلطة اذا وجــد جهاز فلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة كجزء من الادارة المدنية الحالية يمكنه أن يتولى الصلاحيات ويحل محل الحكومة العســكرية وادارتها المدنية ، ولكن فى حالة ما اذا كانت هناك صلاحيات أو سلطات جــديدة تنقل لسلطة الحكم الذاتى ولم تكن تمارس قبلا بواسطة الفلسطينيين تحت الحكم العسكرى فانه فى هذه الحالة يمكن البحث عن أجهزة جــديدة .

(هـ) يجب التأكيد على السلطات والصلاحيات التى لم تكن تمارس قبلا بواسطة الفلسطينيين فى ظــل النظام العسكرى ، وذلك بغرض اقتراح الأجهزة الضرورية اللازمة لذلك ، ان الفلسطينيين

قاموا بالدور الرئيسى فى الادارة المدنية والتى نفذت السياسات والأوامر الصادرة من النظام العسكرى ، أما فى ظـل الحكم الذاتى فتقضى الضرورة بوجود جهاز يزاول السلطة الجديدة ليقوم بصنع قراراته وتشكيل سياسته الخاصة ، ولا شك أن سلطة الحكم الذاتى المنتخبة ستكون هـذا الجهاز •

رابعا ــ السلطات والمسئوليات التى تمارسها سلطة الحكم الذاتى :

لتحـديد نماذج السلطات والمسئوليات التى تمارسها سلطة الحكم الذاتى فان ثمة كلمات فى نص اتفاقية كامب ديفيد لاطار السلام تعتبر مفتاحا ومرشدا ، وينبغى التأكيد عليها منذ البداية :

(أ) فهى سلطة حكم ذاتى بمعنى أنها تحكم ذاتها بذاتها ، وتتولد سلطتها من داخلها ، وما من مصدر خارجى يفرض عليهـا سـلطة •

(ب) تهيىء حكم ذاتى كامل وليس جزئيا أو منقوصا •

(جـ) وهى تتحقق من خلال انتخابات حرة مما يجعلها سـلطة حكم ديمقراطى للشعب وبالشعب ، وبما أنها جهاز منتخب فهى ذات صفة تمثيلية وتمارس جميـع الاختصاصات والسـلطات التى تمارسها عادة أى سلطة منتخبة •

١ ــ طبيعة سـلطة الحكم الذاتى :

تعتبر سـلطة الحكم الذاتى ترتيبا مؤقتـا لفترة انتقالية لا تتجاوز السنوات الخمس ، وهـذه العملية الانتقالية التى بدايتها انسـحاب الحكومة العسكرية وادارتها المدنية ، واقامة سـلطة الحكم الذاتى ، يمكن لهـا أن تبرهن على أن المشاكل العملية المترتبة على الانتقال الى السلام يمكن حلها بطريقة مرضية ، فالفترة الانتقالية تستهدف تغييرا

فى المواقف يمكن حلها بتسوية نهائية تحقق الحقوق المشروعة للشـــعب الفلسطينى ويضمن الأمن لجميع الأطراف •

والهـــدف من هـــذه الترتيبات الانتقالية هـــو :

(أ) تأمين انتقال السلطه الى الشعب الفلسطينى فى الضفة الغربيه وقطاع غزة بطريقة سلميه ومنظمة •

(ب) مساعدة الشعب الفلسطينى على تطـــوير مؤسساته السياسيه والاقتصادية والاجتماعية فى الضفة الغربية وقطاع غزة ليتسنى تحقيق مبدأ الحكم الذاتى الكامل الذى توفره السلطة الذاتيه•

(جـ) لتهيئة الظروف الملائمـــــة للشعب الفلسطينى للاشتراك فى المفاوضات التى تؤدى الى حل المشكلة الفلسطينية من جميع جوانبها وتحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى بمـــا فى ذلك حقه فى تقرير المصير •

٢ ــ مدى ســلطة الحكم الذاتى :

(أ) تمتد ســلطة الحكم الذاتى على جميع المناطق الفلسطينية التى احتلت بعـــد ٥ يونيه ١٩٦٧ ، والتى حـــددتها اتفاقيات الهدنة لعام ١٩٤٩ (اتفاقية الهـــدنة المصرية الاسرائيلية فى ٢ أبريل ١٩٤٩ بالنسبة لقطاع غزة ، واتفاقية الهدنة الأردنية الاسرائيلية فى ٢٤ فبراير ١٩٤٩ بالنسبة للضفة الغربية بما فيها القـــدس العــــــربية) •

(ب) تمتد ســلطة الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وقطاع غزة الى كل من السكان والأرض على السواء •

(جـ) تنطبق كل السلطات واختصاصات الحكم الذاتى على الضـــفة

الغربية وقطاع غزة اللذين سيعتبران فى ظـل الحـكم الذاتى الكامل اقليمـا واحـدا •

(د) كل التغيرات فى الطبيعـة الجغرافية أو التكوين البشرى أو الوضع القانونى لكل أو جزء من الضفة الغربية وقطاع غـزة يعتبر باطلا ويجب الغاؤه ، نظرا لأنه يعرقل تحقيق الحقـوق المشروعة للشعب الفلسطينى كما حـددتها اتفاقيه كامب ديفيد لاطار السلام وخصوصا بالنسبة لمـا يلى :

١ ــ القـدس الشرقية التى يعتبر قرار اسرائيل بضمها باطـلا ، ويجب الغاؤه ، وينبغى تطبيق قرارات مجلس الأمن بهـذا الشأن ولا سيما تطبيق قرارى ٢٤٢ و ٢٦٧ بالنسبة للقـدس التى هى جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية ، كما ينبغى احترام واعادة الحقوق العربية والتاريخية فى المدينـة •

٢ ــ المستوطنات الاسرائيلية فى الضفة الغربية وقطاع غـزة وهى غير قانونية ، ويجب فى اطار الحل النهائى سحبها ، كما يلزم وضع حـد لبناء أى مستوطنات جـديدة أو توسيع المستوطنات القائمة خـلال الفترة الانتقالية ، وعندما تقـوم سـلطة الحكم الذاتى فان جميع المستوطنات والمستوطنين فى الضفة يصبحون تحت ادارتها •

٣ ــ السلطات والمسئوليات العامة للحكم الذاتى :

١ ــ سـن القـوانين واللوائح •

٢ ــ رسم السياسات ومراقبة تنفيذها •

٣ ــ اعـداد الميزانية واقرارها •

٤ ــ فرض وتحصـيل الضرائب •

٥ ــ تعيين الأفراد •

٦ ــ اصدار الهويات ووثائق السفر •

٧ ــ السيطرة على دخول وخروج الأفراد والبضائع الى الاقليم •

٨ ــ أهلية تحمل الالتزامات والتمليك •

٩ ــ سلطة امتلاك الأراضى العامة •

١٠ ــ سلطة التقاضى •

١١ ــ سلطة ابرام العقود •

١٢ ــ سلطة الاشتراك فى المفاوضات النهائية لتحديد الوضع النهائى للضفة الغربية وقطاع غزة ولاستطلاع آراء الفلسطينيين •

١٣ ــ تحمل المسئوليات التالية :

* الادارة العامة •
* الخدمة العامة •
* الأمن الداخلى والنظام العام والبوليس •
* الأملاك العامة والموارد الطبيعية •
* المجالات الاقتصادية والمالية •
* المجالات الاجتماعية والثقافية •
* احترام حقوق الانسان والحريات العامة •

١٤ ــ سلطة القضاء وتحقيق العدالة •

٤ ــ هيكل سلطة الحكم الذاتى :

(أ) تتشكل سلطة الحكم الذاتى من ٨٠ الى ١٠٠ عضو ممن يتم انتخابهم بشكل حر من جانب الشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة •

(ب) يضم هيكل سلطة الحكم الذاتى مؤسستين :

* مجلس نيابى يضم من الذين تم انتخابهم بحرية كممثلين للضفة الغـربية وقطـاع غـزة •

* مجلس تنفيذى يضم ١٠ الى ١٥ عضوا يتم انتخابهم من أعضاء المجلس النيابى •

(جـ) المجلس النيـابى :

(أ) يتولى المجلس النيابى سلطة الحكومة العسكرية ويحل محلها فى سن القوانين واللوائح ورسم السياسات ومراقبة تنفيذها واقرار الميزانية وفرض الضرائب ••• الخ •

(ب) يقرر المجلس نظامه الداخلى بنفسه كما يقرر تشـكيل رئاسة من رئيس ونائب له أو أكثر ، وكذلك يقرر عـدد لجانه الداخلية وتشكيلها •

(د) المجلس التنفيذى :

(أ) يتولى المجلس التنفيذى الادارة الفعلية للضفة الغربيـة وقطاع غـزة ، وينفـذ السياسات التى رسمها المجلس النيابى فى مختلف المجالات •

(ب) له سـلطة شاملة فى جميع المجالات ، ويكون له مطـلق الصلاحيات للتنظيم والادارة وتعيين الأفراد والاشراف على الفروع التالية : التعليم ـ الثقافـة والاعـلام ـ الصحة ـ النقـل والمواصلات ـ الشئون الاجتماعية ـ العمل ـ السياحة ـ الأمن الداخلى ـ الاسكان ـ الشئون الدينية ـ الزراعـة ـ الشئون الاقتصادية ـ الشئون المـالية والتجارية ـ الصناعة ـ العـدل •

(جـ) ينشىء المجلس ادارته واقسامه حسبما يرى ضروريا لحسن أداء مهماته ، ويحـدد عـدد الدوائر وتنظيماتها الداخليه وأجهزة التنسيق بينها بما يتفق مـع مقتضيات الأداء الأفضل والاكثر فاعليه لتحقيق انشطتها . ويمكن لـه فى هـذا الصـدد طلب الاستعانه بالخبرة من جانب الاطراف الأخـرى .

(هـ) يتحقق تنظيم القضاء فى نظام للمحاكم ومحكمة الاستئناف والمحكمه العليا مع توفير الضمانات الكامله لاستقلاله ، ولحسن تحقيقه للعـداله .

(و) سيكون لسلطه الحكم الذاتى ممثل الى جانب ممثلى اسرائيل ومصر والاردن فى اللجنه الدائمة المنبثقه عن اتفاقية كامب ديفيد لاطار السلام (ماده ٣) ، ويمكن حل جميع المسائل التى تهم اسرائيل وسلطه الحكم الذاتى وتقتضى حلولاً مشتركة عن طريق اللجنـة المذكورة .

٥ ــ مقر سـلطة الحكم الذاتى :

يكون مقر سلطة الحكم الذاتى فى القـدس الشرقية .

٦ ــ ترتيبـات اضـافية :

(أ) فـور قيام سلطة الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وقطاع غزة يتم انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية واعادة توزيع القوات التى ستبقى فى مواقـع آمن محـددة ، أى تحرك للقـوات العسكرية الى أو عبر الاقليم يتطلب الحصول على اذن بذلك .

(ب) تقتضى اتفاقية كامب ديفيد لاطار السلام أن تتم مفاوضات بين

الأطراف بشأن اتفاقية تتضمن — بين ما تتضمنه — تحديد ترتيبات لتأكيد الأمن الداخلى والخارجى والنظام العام ، مسئولية الأمن والنظام العام تتقرر بالاشتراك بين الأطراف وهم يضمون الفلسطينيين والاسرائيليين والمصريين والاردنيين وسوف تشترك الولايات المتحدة بالكامل فى هذه التسوية .

(ج) سيتم تشكيل قوة بوليس محلية : قوة فى الضفة الغربية وقوة فى قطاع غزة ، سيقوم بانشائها سلطة الحكم الذاتى ، ويتم تشكيلها من أهالى الضفة الغربية وقطاع غزة .

(د) انشاء خط برى بين الضفة الغربية وقطاع غزة والاتفاق على ترتيبات الربط بين المنطقتين .

● موقف اسرائيل من الحكم الذاتى :

يمكن القول بداية أن مجموعة الصحف الاسرائيلية قد اتفقت على صعوبة التوصل الى اتفاق بين مصر واسرائيل فيما يتصل بموضوع الحكم الذاتى الكامل للفلسطينيين وفقا لاتفاقيات كامب ديفيد ، وذلك فى الموعد الذى حددته بعام انتهى بالفعل فى ١٦ مايو ١٩٨٠ دون التوصل الى اتفاق ، بل ربما أمكن القول بأن الاعتبارات التى ساقتها هذه الصحف كسند لهذا التوقع تكاد تشير الى صعوبة التوصل الى اتفاق فى هذا الصدد على وجه الاطلاق ، اذ أن الموقف الاسرائيلى لا تحركه فقط اعتبارات المناورة السياسية وتكتيكات فن التفاوض ، وانما يستند أيضا الى مجموعة من الأسانيد التاريخية والدينية الجامدة مهما كانت زائفة .

١ — مفهوم الحكم الذاتى :

استقر فى ادراك غالبية الأطراف المرتبطة بالصراع العربى — الاسرائيلى أن قضية الشعب الفلسطينى هى جوهر الصراع ، ومن هنا

يعمد الطرف العربى مثلا الى التمسك بحق هـذا الشعب فى الوجـــود المستقل ، بما يعنيه ذلك من حقـه فى تقرير المصير ، وبناء دولته المستقلة، بينما تعمد اسرائيل على النقيض من ذلك ولنفس السبب الى انكار أى وجود مستقل للشعب الفلسطينى . ومحاولة تشويه هويته حال العجز عن تدمير كيانه ووجوده المـادى ذاته •

وانطلاقا من هـذا الموقف الاسرائيلى فقـد عبرت بعض الصحف عن ادراكها مفهوم الحكم الذاتى انطلاقا من ادراكها مفهوم حـق تقرير المصير حتى تصل فى النهاية الى أن المصير النهائى للضفة الغربية وغزة وهو الاندماج فى اسرائيل •

فعلى سبيل المثال أشار « يهوشع بن يوسف » فى صحيفة يديعوت أحرونوت فى ١٩٨٠/٥/٩ الى أن « جوهر المشكلة » هو عـدم الاعتراف المتبادل بحق تقرير المصير ، وحق الوجود المستقل بين العرب واسرائيل ، وهـذا صحيح • ولكنه يضيف الى ذلك آن « الأصل فى تلك المشكلة » هـو عـدم اعتراف الدول العربية والشعب الفلسطينى بوجود اسرائيل وحقها فى الحياة دون اشتراط أن تعترف اسرائيل بحـق الشعب الفلسطينى فى الوجود المستقل ، وحـق الدول العربية فى الأمن ، لأن « جـذور المشكلة » لديه لا تتمثل فى قيام اسرائيل على أساس من الاستعمار الاستيطانى بما ينطوى عليه من اغتصاب وعدوان وعنصرية ، وانما تتمثل فى رفض العرب لهـذا الوجود ، كذلك يضيف « اليعازر جرنوت » فى صحيفة عل همشمار فى ١٩٨٠/٥/٢ أن التزام قطاعات عـديدة من الاسرائيليين بحق تقـرير المصير بالنسبة للشعب اليهودى وانكار هـذا الحق على الشعب الفلسطينى، لا يمثل فقط موقفا سياسيا ، وانما يستند هـذا الموقف أيضا الى خلفية فكرية وتاريخية ، تقود تلقائيا الى خطورة أعمال هـذا الحق بالنسبة للشعب الفلسطينى ، من منظور « الميثاق الوطنى » الذى تلتزم به قيادة هـذا الشـعب » •

وفى ضوء هــذه التطورات كان من الطبيعى أن يرد « اليكس بنسملن » فى صحيفة عل همشمار فى ٢٣/٥/١٩٨٠ على اقتراح الرئيس الســادات ببدء تطبيق الحكم الذاتى فى غزة أولاً ، بأنه على اسرائيل أن تقــوم هى بهــذه المبادرة ، على أن يكون « الهــدف النهائى هــو ضم مناطق الحكم الذاتى ، لاسرائيل بعــد مضى الفترة الانتقالية » انما ينبغى فى رأيه اتبـــاع تكتيك أكثر ملاءمة •

ويمكن القول أن ادراك رئيس وزراء اسرائيل لهــذه المفاهيم ــ وهو يشكل ركنا أساسيا فى السياسة الاسرائيلية ــ يعتبر هاما للغاية ، ولقــد أشار « بولس » فى صحيفة هاأرتس فى ٣١/٣/١٩٨٠ الى هــذا المعنى عندما خلص الى أن بيجين عندما قــدم مشروعه للمــرة الأولى للولايات المتحدة الأمريكية ثم الى مصر فى ديسمبر عام ١٩٧٧ انما كان يقصــد •• حلا نهائيا لمشكلة الشعب الفلسطينى وليس حلا مؤقتا ، ولهـــذا رفضته مصر ، وعندما تم التوصل الى اتفاقيتى كامب ديفيد فان كلا من الرئيسين السادات وكارتر لم يقبل الحكم الذاتى كحل دائم ، وانما كحل مؤقت لفترة انتقالية مدتها خمس سنوات ، ولكن بيجين ظل يعمل طول الوقت وكأنما مؤتمر كامب ديفيد لم يؤثر أبدا ــ كما يرى الكاتب ــ على مشروع الحكم الذاتى كما وضعه من قبل فى شهرى نوفمبر وديسمبر عام ١٩٧٧ ، وهــو ما يعنى فى رأى (حاييم صادوق فى معاريف ١٨/١/١٩٨٠) أن المسألة تعتبر مفاضلة بين الحكم الذاتى الكامل والحكم الذاتى المفرغ من محتواه ، وان تفسيرات بيجين متشددة لا تتمشى مع ما اتفق عليـــه من الالتزام باخلاص باتفاقيات كامب ديفيد •

٢ ــ مأزق مفاوضات الحكم الذاتى :

اتفقت أغلبية الصحف الاسرائيلية على صعوبة التوصل الى اتفاق بين مصر واسرائيل حــول موضوع الحكم الذاتى خلال العام الذى حددته

اتفاقيات كامب ديفيد ، بل أكثر من ذلك يكاد « شلومو أفنيرى » مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية فى صحيفة معاريف ١٩٨٠/٤/٤ ، أن يجزم بعـدم امكانية التوصل الى تسوية بشأن الحكم الذاتى فى ظـل حـكم كتلة ليكود ومناحم بيجين ، وهو ما يعنى أنه ليست مصر وحـدها التى ربطت بين عرقلة مباحثات الحكم الذاتى واستمرار كتلة ليكود ومنـاحم بيجين فى السلطة ، وانمـا بعض القوى الاسرائيلية أيضا ، وأساس ذلك ــ كما أشار شلومو أفنيرى ــ « أن كل من يفكر فى بدائل سياسية مطالب أيضا بالتفكير فيما تعرضه حكومة بديلة كحل » •• ولذلك يطالب بافساح المجال لصعود كتـلة المعراخ الى السلطه ، باعتباره البديل الذى سيعيد ثقـة العالم فى استعداد اسرائيل للسلام •

ويوضح رصـد مجموعة الاتجاهات العامة فى الصحف الاسرائيلية أن توقعاتها المسبقة حـول صعوبة التوصل الى اتفاق حول الحكم الذاتى ترجـع لأكثر من سبب :

أولاها : أن القيادة الاسرائيلية تفرق بين المواقف التى تم اتخاذها خلال المفاوضات مـع مصر حول المعاهـدة وتلك التى تتخـذها اسرائيل الآن حول الحكم الذاتى ، حيث لا مجال « للتفاوض » •

ثانيها : أنه بينما جرت صياغة عبارات توقيتات المعاهـدة المصرية الاسرائيلية بدقـة شديدة ، فان اتفاقية كامب ديفيد حـول الحكم الذاتى بنصوصه الواردة فى الاتفاقية تتسم بالعمومية والغموض ، وهى لذلك تحمـل وجهات نظر متعـددة ، ويعتبر ذلك هـو أساس اختلاف التصورات بين مصر واسرائيل •

ثالثها : أن الدوائر الحاكمة فى اسرائيل فيما يبدو أدركت أنها قـد وقعت فى الخطأ عند الاتفاق على موضوع الحكم الذاتى بنصوصه الواردة

فى اتفاقيــة كامب ديفيد والمسألة المطروحــة فى اسرائيل هى تحــديد أين أخطأت الحكومة ؟ وكيف السبيل الى تدارك ذلك ؟

رابعا : سلوك رئيس وزراء اسرائيل بصفة عامة ، وسلوك الحكومة الاسرائيلية بصفة خاصة ، وترد هنا مسألتا القــدس والمستوطنات كمــا ترد الاشارة ــ فى رأى الصــحف الاسرائيلية ــ الى أن رئيس الوزراء الاسرائيلى قــد صــدق فى « التفسير القانونى » لمــا تم الاتفاق عليــه بين مصر واسرائيل ، ولكنه لم يصدق فى تعليقه على « روح » الاتفاق •

خامسا : أن مصر تربط فعــلا بين المعاهــدة والتقــدم فى مباحثات الحكم الذاتى ، وهــو ما يعنى أن مصر ما تزال عند التزامها بحقوق الشعب الفلســـطينى •

ولذلك اتفقت مجموعة الصحف الاسرائيلية على أن عــدم المتوصل الى اتفاق مــع مصر بخصوص موضوع الحكم الذاتى يشكل خطرا على المعاهدة معها ، ومن هنا نفهم اشارة « هاركابى » فى صحيفة عل همشمار فى ١٩٨٠/٣/٣١ فى نقــده سلوك الحكومة الاسرائيلية الى أهمية تفهم القــوى التاريخية التى تعمل فى المنطقة بدلا من سياسة بيجين ووزرائه التى تؤكــد (هــذا هــو ما عندنا) ولذلك يشــير « هاركابى » الى أنه اذا انفجر « السلام » فان السبب فى ذلك سيكون الضفة الغربية •

سادسا : توحــد اتجاهات مختلف القــوى السياسية الأساسية فى اسرائيل موقفها حول المستقبل النهائى للضفة الغربية وقطاع غزة ، أى حول الحل النهائى للمشكلة الفلسطينية ، والذى يقوم على مفاهيم الدمج والضم التى يعلنها رئيس الوزراء الاسرائيلى بيجين ، وان اختلفت المبررات لدى كل فريق ، حيث تنطلق كتلة ليكود أساسا من الاعتبارات التاريخية ــ الدينية ، بينما تنطلق كتلة المعراخ من الاعتبارات الاستراتيجية ــ الأمنية•

٣ ـ الوضع فى الضفة الغربية وغزة « الخطر الفلسطينى » :

تواجه الحكومة الاسرائيلية فى الضفة الغربية وقطاع غزة مشكلتين أساسيتين :

أولهما : مشكلة السيطرة على الشعب الفلسطينى تحت الاحتلال .

وثانيهما : مشكلة « تمرير » اتفاقيات كامب ديفيد والتوصل الى « طرف فلسطينى معتدل » يقبل التوقيع على صكوك الحكم الذاتى طبقا لهذه الاتفاقيات ، ومن الواضح أن هناك تناقضا جوهريا بين هاتين المشكلتين ، لأن متطلبات السيطرة تفرض المزيد من العنف والقمع ، بينما ضرورات التسوية تفترض بناء جسور التعاون والثقة وابداء حسن النية .

ولقد انعكست هذه المواجهة بين متطلبات السيطرة وضرورات التسوية على اتجاهات الصحف الاسرائيلية التى تتبنى فى معظمها مفهوما للحكم الذاتى يؤدى فى النهاية الى ضم الضفة الغربية وقطاع غزة الى اسرائيل ، ولذلك أخذت هذه الصحف ازاء تدهور أوضاع الأمن واستمرار موجات التمرد الفلسطينى الذى اقترن بالضرورة برفض اتفاقيات كامب ديفيد ومفاهيم الحكم الذاتى فى الحديث عما أسمته « الخطر الفلسطينى » .

وفضلا عن ذلك ، فقد منيت اسرائيل بخيبة أمل مرة أخرى ، وذلك بمناسبة تشكيل « لجنة التوجيه الوطنى » بالضفة الغربية فى عام ١٩٧٨ التى تشكلت لمحاربة مشروع الحكم الذاتى تحت سيطرة الجبهة الشعبية بزعامة جورج حبش ، فقد تصورت اسرائيل أن هذه اللجنة قد تصبح بديلا لمنظمة التحرير الفلسطينية ، فاذا بها تعلن دائما أن المنظمة هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى .

ولقد أضيف الى ذلك كله تدهور أوضاع الأمن بدرجة خطيرة فى

الضفة الغربية وقطاع غزة بعـد محاولة اغتيال رؤساء مدينتى نابلس ورام الله على أيدى المتطرفين الاسرائيليين ، وهكذا تفاقمت مشكلة السيطرة فى الوقت الذى تضاءلت فيه امكانية التوصل الى « تسوية » مقبولة حتى من وجهة نظر مصر أولا .

٤ ــ الاطار الدولى للمفاوضات :

أولت الصحف الاسرائيلية جانبا أساسيا من اهتماماتها لطبيعـة الاطار الدولى المرتبط بعملية التسوية فى المرحلة الراهنة ، ولقـد ركزت بصفة خاصة على ثلاث قـوى :

أولاها ــ الولايات المتحـدة الأمريكية .
وثانيها ــ أوربا الغربيـة .
وثالثها ــ الأمم المتحـدة .

فبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ، ولدورها فى مفاوضات الحكم الذاتى يمكن استكشاف خطين أساسيين عبرت عنهما مجموعات الصحف الاسرائيليـة .

أولهما ــ يميل الى المبالغة فى نقـد الدور الأمريكى فى عمليـة التسوية ، اذ ذهبت بعض الصحف ، الى أن الولايات المتحدة الأمريكية مثلها مثل مصر قـد تجاوزت اتفاقيات كامب ديفيد فيما يتصل بموضوع الحكم الذاتى ، وأن موقفهما قـد يؤدى لاقامة دولة فلسطينية فى نهـاية الأمر ، ممـا يبشر بفجوه بين الولايات المتحدة واسرائيل .

غير أن الهجوم الحقيقى على موقف الولايات المتحدة الذى تجاوز مجرد النقـد قـد أنصب على السياسة الأمريكية فى مجـال صفقات السلاح للدول العربية بصفة عامة ولمصر بصفة خاصة . اذ ترى اسرائيل أن ذلك الموقف يضر بأمنها ضررا بليغا من ناحيه ، كما يؤدى الى تعـزيز

التشدد العربى المعادى لاتفاقيات كامب ديفيد من ناحية أخرى ، ومن الغريب أن اسرائيل تصر فى نفس الوقت على أن ضمانة أمنها — فضلا عن امكانيات كسر حدة الرفض العربى — لا يحققها غير استمرار صفقات الأسلحة الأمريكية لها ، وخاصة المتفوقة من الناحية التكنولوجية ٠

ثانيهما — يغلب عليه التقدير الواقعى للعلاقات الأمريكية الاسرائيلية اذ يذهب الى أن الولايات المتحدة — كما أثبتت مختلف اللقاءات على غالبية المستويات وخاصة كما أثبت لقاء كارتر وبيجين فى أعقاب توقف مباحثات الحكم الذاتى — قد حرصت على ابراز تفهمها لموقف اسرائيل رغم الاختلاف بين الموقف الأمريكى والموقف الاسرائيلى فى بعض القضايا مثل القدس والمستوطنات والحكم الذاتى ، كذلك فقد اتضح فهم الولايات المتحدة لعدم امكانية الضغط على اسرائيل فى قضايا معينة يعتبر أى « تنازل » فيها من وجهة النظر الاسرائيلية — تجاوزا للحدود٠

أما بالنسبة لدول أوربا الغربية فقد شنت الصحف الاسرائيلية بصفة عامة هجوما حادا على « المبادرة الأوربية » المتوقعة على طريق « التسوية الشاملة » ، وتساءلت تلك الصحف عن سبب تجاهل التحرك الأوربى لاتفاقيات كامب ديفيد ، والبحث عن اطار اخر للتسوية ٠

وقد أرجعت غالبية الصحف ذلك الموقف الأوربى الى حاجة أوربا الغربية للبترول العربى من ناحية ، والى سياسة حكومة بيجين وخاصة فيما يتصل بقضيتى القدس والمستوطنات من ناحية أخرى ، ولذلك اقترحت بعض هذه الصحف مخرجا لذلك يتمثل فى ضرورة نجاح محادثات الحكم الذاتى ، لمنع ومواجهة التحرك الأوربى ٠

ومن الجدير بالذكر أن بعض هذه الصحف ، ذهب الى أن اختيار « اسحاق شامير » كوزير لخارجية اسرائيل انما جاء فى ضوء التغيرات العديدة على الساحة الدولية ، وخاصة اعتراف دول السوق الأوربية

المشتركة بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، وارتفاع شأن منظمة التحرير الفلسطينية فى محيط دول السوق ، فضلا عن محاولات تعديل القرار رقم ٢٤٢ الذى أصدره مجلس الأمن فى نوفمبر عام ١٩٦٧ كأساس للتسوية .

وأخيرا واصلت مجموعة الصحف الاسرائيلية انتقادها للامم المتحدة، حتى لقد انطلق « يوزف » فى صحيفة هاآرتس فى ٤/٤/١٩٨٠ الى أن المنظمة الدولية فى مفهوم اسرائيل عبارة عن « كلمات .. كلمات .. كلمات .. » وأساس ذلك لديه ، أنها فشلت فى المهمة التى قامت من أجلها وهى تحقيق السلام بين الشعب العربى والشعب الاسرائيلى بطبيعة الحال ، ولقد هاجم الكاتب أيضا تعاظم دور دول العالم الثالث داخل المنظمة على حساب الدول الغربية ، واقترح حلا لذلك ، تدعيم الاتجاه الى تجاوز وجود الأمم المتحدة ، والبحث عن تدعيم حل للمشكلات الدولية خارج نطاقها .

واستمرت نغمة النقد وعدم الموافقة على اطار السلام لحل المشكلة الفلسطينية ، وكان النقد وعدم الرضا من الجانبيين على حد سواء واتهم الرئيس الراحل محمد أنور السادات بالخيانة وانتهت حياته فى السادس من أكتوبر عام ١٩٨١ وبوفاته توقف الحديث عن اطار السلام ..

ومرت عشر سنوات وقامت الانتفاضة .. الا أن كل ذلك لم يجعل اسرائيل تسعى وراء السلام مع الفلسطينيين ..

الى أن قامت العراق باحتلال الكويت وتحركت امريكا وساعدتها بعض الدول العربية لاخراج العراق من الكويت .

ولما كانت الأمم المتحدة التى تحركت وتركت الولايات المتحدة لكى

تنقلٰ أكثر من نصف مليون جندى الى الصحراء السعودية للدفاع عن الحق والشرعية وطرد المعتدى العراقى •• ولما ارتفعت الأصوات تعبر عن رأيها بأن الولايات المتحدة والأمم المتحدة تكيل بمكيالين •• واذا لم يكن ذلك كذلك •• فما هو موقف الولايات المتحدة بالنسبة للمشكلة الفلسطينية•

ووعد الرئيس بوش ـ تهدئة للمشاعر العربية ـ بأنه سوف يعمل على حل المشكلة الفلسطينية فور اخراج العراق من الكويت ••

وفعلا نفذ ما وعد فى صورة اجتماع عقد فى مدريد فى شهر أكتوبر عام ١٩٩١ ضم ممثلين عن كل من اسرائيل وسوريا والاردن ولبنان والفلسطينيين (بقيود) ومصر •• وكان المفروض أن تصل الوفود الى نتيجة فى بحر عام من تاريخ الانعقاد •

ولكن مر عام وعامان وعقدت جولات بلغت عشر جولات دون أى تقدم يذكر ••

التقدم الوحيد هو ازدياد حدة القتل الاسرائيلى للعرب وطردهم وبدلا من أن كانوا يطردون فرادى • طرد فى مرة واحدة فى شهر ديسمبر عام ١٩٩٢ ، ٤١٨ فلسطينيا الى منطقة جبلية على الحدود بين لبنان واسرائيل • ورغم استنكار العالم للتصرف الاسرائيلى وصدور قرار مجلس الأمن رقم ٧٩٩ بعودة المبعدين الى ديارهم الا أن اسرائيل تجاهلت قرار مجلس الأمن،ولم يستطع مجلس الأمن تنفيذ قراره، وأما عن الولايات المتحدة فلم تحاول عمل شىء سوى بعض النداءات تستعطف فيها اسرائيل بأن تعمل على عودة المبعدين أو بعضهم ، ومرت الشهور والفلسطينيون يعيشون زمهرير الشتاء وقيظ الصيف والعالم الغربى يستنكر والعالم العربى أعجز من أن يفعل شيئا وأخيرا تكرمت اسرائيل بالموافقة على عودة نصف المبعدين فى شهر سبتمبر ١٩٩٣ •

وفجأة وبدون مقدمات وقبل أن تبدأ الجولة الحادية عشر فى ٣١

أغسطس عام ١٩٩٣ أعلنت اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عن اتفاقهما على ترتيب مراحل للحكم الذاتى فى كل من قطاع غزة ومدينة أريحا بالضفة الغربية •• نتيجة لأربعة عشر اجتماعا سريا عقدت فى النرويج منذ مطلع يناير عام ١٩٩٣ •

وقد قوبل هذا الاعلان بردود فعل متباينة فقد رحبت به غالبية الدول العربية وصمتت دول أخرى وعارضته قلة منها •

أما على الصعيد الشعبى فقد عارضه الاسرائيليون المتطرفون كما عارضه الفلسطينيون المتطرفون أيضا • ويهمنى أن أنقل هنا ما أذيع من بنود عن الاتفاقية الاسرائيلية الفلسطينية فيما يلى :

اعلان مبادىء لترتيبات الحكومية الذاتية الانتقالية :

أن حكومة اسرائيل والفريق الفلسطينى (فى الوفد الاردنى • الفلسطينى المشترك) لمؤتمر السلام فى الشرق الأوسط (الوفد الفلسطينى) ممثلا للشعب الفلسطينى قد وافقوا أنه قد حان الوقت لوضع حد لعقود المواجهة والنزاع ، وتبادل الاعتراف بحقوقهم الشرعية والسياسية وليكافحوا للعيش ، فى سلام وتعايش وبكرامة وأمن متبادل وليحققوا تسوية سلمية عادلة دائمة وشاملة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها •

وعليه ، فأن الجانبين قد اتفقا على المبادىء التالية :

المادة ١

هدف المفاوضات

١ — أن هدف المفاوضات الاسرائيلية — الفلسطينية ، من خلال عملية سلام الشرق الأوسط الجارية هى من بين أشياء أخرى لتأسيس

سلطة حكومة ذاتية فلسطينية انتقالية ، المجلس المنتخب «المجلس» للشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة انتقالية لا تزيد عن خمس سنوات ، تقود الى تسوية دائمـــة على أساس قرارى مجلس الأمن الدولى رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ •

٢ — من المفهوم أن الترتيبات الانتقالية هى جزء لا يتجزأ من مجمل عملية السلام وان مفاوضات الوضع النهائى ستقود الى تنفيذ قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ •

المـــادة ٢

الاطار العـــام للمرحلة الانتقـــالية

ان الاطار العام المتفق عليه للمرحلة الانتقالية مثبت لاحقا فى اعلان المبـــادىء هـــذا •

المـــادة ٣

الانتخـــــــابات

١ — لتمكين الشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم أنفسهم حسب مبادىء الديمقراطية ، فان انتخبابات مباشرة ، حرة وسياسية عامة ، سوف يتم اجراؤها لانتخاب « المجلس » تحت اشراف متفق عليه ورقابة دولية ، بينما سيتولى البوليس الفلسطينى تأمين الأمن العام •

٢ — سيتم ابرام اتفاقية حول شكل الانتخابات وشروطها حســـب البروتوكول المرفق (الملحـــق رقم ١) بهـــدف اجراء الانتخابات فى مدة لا تزيد عن تسعة شهور من تاريخ التصديق على اعلان المبادىء هذا •

٣ — ستشكل هـــذه الانتحابات خطوة تمهيدية انتقالية مهمة باتجاه تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ومتطلباته العادلة •

المادة ٤

الولاية (نطاق السلطة)

ان نطاق سلطة المجلس سيغطى الضفه الغربية وقطاع غزة ما عدا القضايا التى سيتم التفاوض عليها فى مفاوضات الوضع النهائى • ينظر الجانبان الى الضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة اقليمية واحدة ، وان وحدة وسلامة أراضيها يجب حمايتها خلال المرحلة الانتقالية •

المادة ٥

المرحلة الانتقالية ومفاوضات الوضع النهائى

١ ـ سوف تبدأ السنوات الخمس للمرحلة الانتقالية بعد الانسحاب من قطاع غزة واريحا •

٢ ـ ستبدأ مفاوضات الوضع النهائى بين الحكومة الاسرائيلية وممثلى الشعب الفلسطينى فى أسرع وقت ممكن ، ولكن بما لا يتجاوز بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية بين الحكومة الاسرائيلية وممثلى الشعب الفلسطينى •

٣ ـ من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تشمل القضايا المتبقية بما فيها : القدس ، اللاجئون ، المستوطنات ، الترتيبات الأمنية ، الحدود ، العلاقات والتعاون مع الآخرين وأية قضايا أخرى ذات فوائد مشتركة •

٤ ـ اتفق الطرفان على أن حصيلة مفاوضات الوضع النهائى يجب أن لا يجحف بها أو يعتدى عليها بالاتفاق الذى يتم التوصل اليه للمرحلة الانتقالية •

المــادة ٦

تحــويل السلطات والمسئوليات التمهيدى

١ ـــ عند التصديق على اعلان المبادىء هــذا والانسحاب من غــزة ومنطقة اريحا فستبدأ تحويل سلطات من الحكومات العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية للفلسطينيين المفوضين لهــذه المهمات ، كما هــــو مبين هنا سيكون تحويل السلطات هــذا ذا طبيعة تمهيدية الى حــين تنصيب المجلس •

٢ ـــحالا وبعــد التصــديق على اعلان المبادىء هــذا والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة اريحا ولأغراض تشجيع وترويج التنمية الاقتصادية فى الضفة العربية وقطاع غزة فان السلطات التاليــــة سيتم تحــــويلها للفلسطينيين : التعليم والثقافة والصحة ، الشئون الاجتماعية ، الضرائب المباشرة والســياحة • وسيبدأ الجانب الفلسطينى فى بناء قــوة البوليس الفلسطينى كما يتفق عليه والى حين تنصيب المجلس فانه يمكن للطرفين أن يتفاوضان على تحويل سلطات ومسئوليات أخرى كما يتفق عليه •

المــادة ٧

الاتفاقيــــــة الانتقاليـــــــة

١ ـــ سيتفاوض الوفــدان الاسرائيلى والفلسطينى لعقــد اتفاقية للفترة الانتقالية « الاتفاقية الانتقالية » •

٢ ـــ ستفصل الاتفاقية المؤقتة من بين أشياء أخرى هيئة المجلس وعــدد أعضائه وتحويل السلطات والمسئوليات من الحكومة العســكرية الاسرائيلية واداراتها المدنيه الى المجلس • ستفصل الاتفاقية الانتقالية كذلك السلطة التنفيذية ، السلطة التشريعية حسب المــادة ٩ أدناه وجهاز القضــاء الفلسطينى المستقل •

٣ ـ ستشمل الاتفاقية الانتقالية ترتيبات للتنفيذ بعـــد تنصيب المجلس لتسلم السلطات والمسئوليات التى تم تحويلها سابقا حســـب المـــادة ٦ أعـــلاه •

٤ ـ ليتمكن المجلس بعـــد تنصيبه من الترويج والتشجيع للنمو الاقتصادى فان المجلس سيشكل من بين أشياء أخرى : السلطة الفلسطينية الكهرباء ، سلطة ميناء غزة البحرى ، بنـك التنمية الفلسطينى ، سلطة مجلس تشجيع الصادرات الفلسطينيه ، السلطة الفلسطينية للبيئة ، السلطة الفلسطينية للاراضى ، والسلطة الفلسطينية لادارة المياه ، وأية سلطات أخرى يتم الاتفاق عليها • وذلك حسب الاتفاقية الانتقالية التى ستفصل ســـلطاتها ومسئوليتها •

٥ ـ بعـــد الاحتفال بتشكيل المجلس فان الادارة المدنية سيتم حلها والحكومة العسكرية سيتم انسحابها •

المـــادة ٨
الأمـــن والأمـــن العـــام

لضمان الأمن العام والأمن الداخلى للفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة فان المجلس سيشكل بوليسا فلسطينيا قـــويا بينما ستستمر اسرائيل فى تحمل مسئوليات الدفاع ضـــد التهـــديدات الخارجية ، وكذلك جميع مسئوليات الأمن للاسرائيليين لأغـــراض حمـــاية أمنهم الداخلى والعـــــام •

المـــادة ٩
القـــوانين والأوامـــر العســـكرية

١ ـ سيكون المجلس مخولا للتشريع حسب الاتفاقية الانتقالية فى اطار جميع السلطات المحـــولة اليه •

٢ ــ سيقوم الطرفان بمراجعة مشتركة لجميع القــوانين والأوامر العسكرية السارية المفعول الآن فى المجالات المتبقية •

المــادة ١٠
لجنــة الارتباط الفلسطينية الاسرائيلية المشتركة

لضمان تنفيذ هادىء لهــذا الاعلان وأية اتفاقيات لاحقـــة تتعلق بالمرحلة الانتقالية فسيتم بعــد التصــديق على هــذا الاعلان تشكيل لجنة ارتباط فلسطينية اسرائيلية مشتركه للتعامل مع القضايا التى تتطلب التنسيق والقضايا ذات الاهتمام المشترك او الخلافية •

المــادة ١١
التعاون الفلسطيني ــ الاسرائيلي فى المجالات الاقتصادية

اقرارا بالمنفعة المتبادلة من التعاون فى تشجيع التنمية للضفة الغربية وقطاع غزة واسرائيل فانه سيتم بعــد التصــديق على اعلان المبادىء هــذا تشكيل لجنة تعاون اسرائيلية ــ فلسطينية لتطوير وتنفيذ البرامج المبينة فى الملحق (٣) والملحق (٤) بشكل تعاونى •

المــادة ١٢
الارتبــاط والتعاون مــع الاردن ومصر

سيقوم الطرفان بدعوة حكومتى الاردن ومصر للمشاركة فى تشكيل مكتب لترتيبات التعاون بين حكومة اسرائيل وممثلى الشعب الفلسطينى من جهة وحكومتى مصر والاردن من جهة أخرى لتشجيع التعاون بينهم •

أن هــذه الترتيبات سوف تشمل تشكيل لجنة دائمة لتقرر بالاتفاق حــول أشــكال السماح للأشخاص النازحين من الضفة الغربية وقطــاع غزة عام ١٩٦٧ ، الى جانب الاجراءات الضرورية لمنع الفوضى والاضطراب، وستتعامل هــذه اللجنة كذلك مع القضايا الأخرى ذات الاهتمام المشترك•

المـــادة ١٣
اعـــادة نشر القوات الاسرائيلية

١ ــ بعــد التصــديق على اعلان المبادىء هــذا ، وبما لا يتجاوز عشية انتخابات المجلس ، ستقوم اسرائيل باعادة نشر قواتها فى الضفة الغربية وقطاع غزة اضافة الى انسحاب القــوات الاسرائيلية المبينة فى المــادة (١٤) •

٢ ــ ستسترشد اسرائيل فى اعادة نشر قواتها العسكرية بمبدأ أن قواتها العسكرية يجب أن يتم نشرها خارج المناطق المــأهولة بالسكان •

٣ ــ اعادة نشر أخرى لمواقع محــددة سيتم تنفيذها تدريجيا مــع تسلم قــوة البوليس الفلسطينى لمسئوليات الأمن العام والأمن الداخلى بمــا يتوافق مــع المــادة (٨) أعلاه •

المـــادة ١٤
الانسحاب الاسرائيلى من قطاع غزة ومنطقة اريحا

ستنسحب اسرائيل من قطاع غزة ومنطقة اريحا كما هــو مبين فى البروتوكول المرفق كملحــق رقم (٢) •

المـــادة ١٥
القــرارات والخـــلافات

١ ــ الخلافات الناشئة عن تطبيق أو تفسير اعلان المبادىء هــذا ، أو أية اتفاقيات لاحقــة متعلقة بالمرحلة الانتقالية سيتم حلها بالمفاوضات من خلال لجنة الارتباط المشتركة التى سيتم تشكيلها حسب المــادة (١٠) أعـــــلاه •

٢ ــ الخلافات التى لا يمكن حلها بالمفاوضات فيمكن حلها من خلال آلية للتسويات يتم الاتفاق عليها بين الطرفين •

٣ — يمكن للطرفين أن يعرضا على التحكيم خلافات متعلقة بالمرحلة الانتقالية والتى لا يمكن حلها من خلال (التسوية) ، والى هـذا الحـد ، وباتفاق الطرفين فأن الطرفين سينشكلان لجنة تحكيم •

المـادة ١٦

التعاون الاسرائيلى — الفلسطينى فى البرامج الاقليمية

ينظر كلا الطرفين الى مجموعات العمل المتعـددة الأطراف كآليـة مناسبة للترويج لمشروع مارشال ، وللبرامج الاقليمية والبرامج الأخرى ، وبما يشمل برامج خاصـة للضفة الغربية وقطاع غزة كما هـو مبين فى (الملحـق ٤) •

المـادة ١٧

ملاحـق نثرية

١ — أن اعلان المبادىء هـذا سيدخل حيز التنفيذ بعـد شـهر من تاريخ التوقيـع عليه •

٢ — جميع البروتوكولات الملحقة باعلان المبادىء هـذا ومحضر الاجتماع المتفق عليه ذو العلاقة ستعتبر جزءا لا يتجزأ منه •

الملحـــق رقم ١

بروتوكول حــول صيغة وشروط الانتخابات

١ ــ فلسطينيو القــدس الذين يعيشون هناك سيكون لهم حــق المشاركة فى عملية الانتخابات بموجب الاتفاق بين الطرفين •

٢ ــ اضافة الى ذلك ، فان اتفاقية الانتخابات يجب أن تشمل بين أشياء أخرى القضايا التالية :

(أ) نظــام الانتخـابات •

(ب) صيغة المراقبة المتفق عليها والاشراف الدولى وعدد الأشخاص •

(جـ) الأحكام والأنظمة الخاصة بالحملة الانتخابية ، بمــا فى ذلك ترتيبات تنظيم الحملات الاعلامية وامكانية الترخيص لمحطــة تلفـــزيون •

٣ ــ الوضــع المستقبلى للنازحين الفلسطينيين الذين كانوا مسجلين فى ١٩٦٧/٦/٤ لن يجحف به لأنهم لم يتمكنوا من المشاركة فى العمليــة الانتخابية لأسباب عمليه •

الملحـــق رقم ٢

بروتوكول حول انسحاب القوات الاسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة اريحا

١ ــ سيبرم الجانبان ويوقعان خلال شهرين من تاريخ التصـــديق على اعلان المبادىء هـــذا ، اتفاقية حــول انسحاب القوات العســكرية الاسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة اريحا ستتسمل هـــذه الاتفاقية ترتيبات شاملة للتطبيق فى قطاع غزة ومنطقة اريحا لاحقا للانسحاب الاسرائيلى •

٢ ــ سوف تنفــذ اسرائيل انسحابا متصاعدا ومجــدولا لقـــواتها

العسكرية من قطاع غزة ومنطقة اريحا يبدأ حالا مع توقيع اتفاقية غزة — اريحا ويتم الانتهاء منه خلال فترة لا تزيد عن أربعة أشهر من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية ٠

٣ — ستشمل هذه الاتفاقية من بين أشياء أخرى على :

(أ) ترتيبات لنقل سلمى وهادىء للسلطات من الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية الى الممثلين الفلسطينيين ٠

(ب) بنية سلطات ومسئوليات السلطة الفلسطينية فى هذه المناطق باستثناء الأمن الخارجى ، المستوطنات ، الاسرائيليين ، العلاقات الخارجية والقضايا الأخرى التى يتم الاتفاق عليها ٠

(ج) ترتيبات لتسلم قوات البوليس الفلسطينى للأمن الداخلى والأمن العام ، التى تتكون من بوليس يتم تجنيده محليا ومن الخارج (ممن يحملون جوازات سفر اردنية والوثائق الفلسطينية الصادرة من مصر) ٠ أولئك الذين سيشاركون فى البوليس الفلسطينى والذين سيأتون من الخارج ، يجب تدريبهم كقوات بوليس وضباط بوليس ٠

(د) حضور دولى أو أجنبى مؤقت متفق عليه ٠

(هـ) تشكيل لجنة فلسطينية اسرائيلية مشتركة للتنسيق والتعاون لأغراض الأمن المتبادل ٠

(و) برنامج تنمية واستقرار ، بما يشمل تأسيس صندوق للطوارىء لتشجيع الاستثمارات الأجنبية ولدعم المالى والاقتصادى ، كلا الطرفين سيتعاونان وينسقان بشكل مشترك وبشكل منفرد مع الأطراف الاقليمية والدولية لدعم هذه الأهداف ٠

(ز) ترتيبات للمحافظة على أمن الأفراد والمواصلات للانتقال بين قطاع غزة ومنطقة اريحا •

٤ — الاتفاقية أعلاه سوف تشمل ترتيبات للتنسيق بين الطرفين بشأن المعابر :

(أ) غزة • مصر •

(ب) اريحا • الاردن •

٥ — المكاتب التى ستتولى السلطات والمسئوليات للسلطة الفلسطينية فى هذا الملحق (٢) وفى المادة (٦) من اعلان المبادىء سيكون مقرها فى قطاع غزة ومنطقة اريحا الى حين تنصيب المجلس •

٦ — وخلاف هذه الترتيبات المتفق عليها فأن وضع قطاع غزة ومنطقة أريحا سوف يستمر كجزء لا يتجزأ من الضفة الغربية وقطاع غزة وسوف لن يتغير فى المرحلة الانتقالية •

الملحق رقم (٣)

برتوكول للتعاون الاسرائيلى • الفلسطينى فى المجال الاقتصادى وبرامج التنمية •

لقد وافق الطرفان على تشكيل لجنة فلسطينية اسرائيلية مستمرة للتعاون الاقتصادى مع التركيز من بين أشياء أخرى على ما يلى :

١ — التعاون فى مجال المياه ، بما فى ذلك برنامج لتطوير المياه يتم تحضيره من قبل خبراء من الجانبين يحدد كذلك صيغة التعاون فى ادارة مصادر المياه فى الضفة وقطاع غزة ويشمل مقترحات لدراسات وخطط حول حقوق المياه لكل طرف بما فى ذلك الاستخدام العادل لمصادر المياه المشتركة ليتم تنفيذها خلال المرحلة الانتقالية وبعدها •

٢ — التعاون فى مجال الكهرباء بما يشمل برنامج تطوير للكهرباء يحدد كذلك صيغة التعاون فى مجال انتاج ، صيانة ، شراء وبيع مصادر الكهرباء •

٣ — التعاون فى مجال الطاقة وبما يشمل تطوير برامج لتنمية الطاقة ويعرض لاستكشاف الزيت والغاز للاغراض الصناعية ، وخاصة فى قطاع غزة والنقب ، وكذلك للتشجيع على استكشافات مشتركة لمصادر أخرى للطاقة ، وهذا البرنامج قد يتعرض كذلك لاقامة مجمع صناعات بتروكيماوية فى قطاع غزة وبناء أنابيب للزيت والغاز •

٤ — التعاون فى المجال المالى بما يشمل برنامج عمل وتطوير مالى لتشجيع الاستثمارات الدولية فى الضفة العربية وقطاع غزة واسرائيل وكذلك انشاء بنك فلسطينى للتنمية •

٥ — التعاون فى مجال النقل والاتصالات بما يشمل برنامجا يحدد خطوطا واطارا لتأسيس منطقة ميناء غزة البحرى واقامة خطوط اتصالات ومواصلات من والى الضفة الغربية وقطاع غزة الى اسرائيل والى أقطار أخرى ، اضافة الى ذلك فالبرنامج سيعمل على تقديم برامج لبناء الطرق والسكك الحديدية وخطوط الاتصالات ••• الخ •

٦ — التعاون فى مجال التجارة بما يشمل دراسات وبرنامجا لتنمية التجارة بما يشجع التجارة الاقليمية وغيرها ، وكذلك اعداد دراسة جدوى اقتصادية لامكانية انشاء منطقة تجارة حرة فى غزة وفى اسرائيل مع العبور المشترك الى هذه المناطق والتعاون فى المجالات الأخرى المتعلقة بالتجارة •

٧ — التعاون فى مجال الصناعة بما يشمل برنامجا للتنمية الصناعية والذى سيتعرض الى تأسيس مراكز اسرائيلية فلسطينية مشتركة للأبحاث

والتطوير ، وتروج للمشاريع الفلسطينية الاسرائيلية المشتركة وتعرض مؤشرات واطار للتعاون فى مجال النسيج والصناعات الغذائية والصيدلية والالكترونية والالماس والكومبيوتر والصناعات العلمية .

٨ — برنامج للتعاون ولتنظيم علاقات العمل والتعاون فى المجالات الاجتماعية .

٩ — خطة للتعاون فى مجال تنمية المصادر البشرية ، تعرض لاقامة ورش عمل وندوات فلسطينية مشتركة ومؤسسات وأبحاث وبنوك معلومات .

١٠ — خطة لحماية البيئة تعرض لاجراءات مشتركة أو منسقة فى هذا المجال .

برتوكول تعاون اسرائيلى فلسطينى بخصوص برامج التنمية الاقليمية

١ — سيتعاون الطرفان فى اطار جهود المفاوضات المتعددة الأطراف لترويج برامج للتنمية الاقليمية بما يشمل الضفة الغربية وقطاع غزة ولتتم بمبادرة (مجموعة السبعة) ، ستطلب الأطراف من مجموعة السبعة البحث عن أطراف أخرى للمشاركة فى هذه البرامج كأعضاء منظمات التعاون والتنمية الاقتصادية ومؤسسات التنمية فى المنطقة العربية وكذلك أعضاء من القطاع الخاص .

٢ — يتكون برنامج التنمية من عنصرين :

(أ) برنامج تنمية اقتصادى للضفة الغربية وقطاع غزة .
(ب) برنامج تنمية اقتصادى اقليمى .

(أ) برنامج التنمية الاقتصادى للضفة الغربية وغزة يتكون من العناصر التاليـــة :

(أ) برنامج اعادة التأهيل الاجتماعى ويشمل برنامج اسكان وبناء •
(ب) خطة لمشاريع تنمية صغيرة ومتوسطة الحجم •

٣ ــ برنامج لتنمية البنى التحتية (المياه ، الكهرباء ، المواصـلات والاتصـــالات ••• الخ) •

٤ ــ خطـــة تنمية المصادر البشرية •

٥ ــ برامـــج أخـــرى •

(ب) برنامج التنمية الاقتصادى الاقليمى يتكون من العناصر التالية :

١ ــ تأسيس صندوق تنمية للشرق الأوسط كخطوة أولى وكخطوة تالية انشاء بنـــك تنمية للشرق الأوسط •

٢ ــ خطة تنميـــة اسرائيلية فلسطينية اردنيـــــة مشتركة لتنسيق استكشافات منسقة لمنطقة البحر الميت •

٣ ــ قناة البحر المتوسط (غزة) • البحر الميت •

٤ ــ محطات تحلية اقليمية للمياه ومشاريع أخرى لتطوير المياه •

٥ ــ خطة اقليمية للتطوير الزراعى ، بما فى ذلك تنسيق الجهـــــود الاقليمية للحماية من التصحر •

٦ ــ ربط شـــبكات الكهرباء •

٧ ــ تعاون اقليمى لتحويل وتوزيع واستكشاف وتصنيع الغـــــاز والزيت ومصادر الطاقـــة الأخرى •

٨ ــ خطة تنمية اقليمية للسياحة والمواصلات والاتصالات الســلكية واللاســلكية •

٩ ــ تعـــاون اقليمى فى قضـــايا أخرى •

(م ١٨ ــ ج ٢)

٣ – سيقوم الطرفان بتشجيع مجموعة العمل المتعددة الأطراف وسوف ينسقان لنجاحها • سيشجع الطرفان النشاطات فى ما بين اجتماع المجموعات بما فى ذلك دراسات الجدوى وما قبل الجدوى الاقتصادية من خلال مجموعات العمل المتعددة الأطراف المختلفة •

محضر اجتماع متفق عليه لاعلان المبادىء لترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية

(أ) تفاهم واتفاق عام :

أية صلاحيات أو مسئوليات خولت للفلسطينيين بما يتوافق مع اعلان المبادىء قبل تنصيب المجلس سوف تخضع الى نفس المبادىء العائدة (للمادة ٤) كما هو مبين فى محضر الاجتماع أدناه •

(ب) تفاهم واتفاق محدد :

من المفهوم أن :

١ – نطاق سلطة المجلس سوف تغطى الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء القضايا التى سيتم التفاوض عليها فى مفاوضات الوضع النهائى (القدس • اللاجئين • المستوطنات • مواقع الجيش الاسرائيلى) •

٢ – نطاق سلطة المجلس سوف يطبق بخصوص الصلاحيات والمسئوليات والمجالات والسلطات المخولة اليه •

المادة (٤)
من المتفق عليه أن تحويل السلطات سيكون على النحو التالى

١ – سيقوم الجانب الفلسطينى بابلاغ الجانب الاسرائيلى بأسماء الفلسطينيين المخولين الذين سوف يتسلمون السلطة والمسئولية والصلاحيات

التى ستتحول للفلسطينيين حسب اعلان المبادىء فى المجالات التالية : التعليم والثقافة والصحة والشئون الاجتماعية والضريبة المباشرة والسياحة وأية سلطات أخرى يتفق عليها •

٢ — من المفهوم أن الحقوق والالتزامات لهذه المكاتب لن يتم تأثرها •

٣ — كل من المجالات المشار اليها أعلاه سوف تظل تتمتع بتخصيصات الميزانية القائمة حسب الترتيبات التى سيتم الاتفاق عليها ، هذه الترتيبات ستزود كذلك بالتعديلات الضرورية ليؤخذ فى الاعتبار الضرائب التى يتم جبايتها من خلال مكتب الضريبة المباشرة •

٤ — بعد اتمام اعلان المبادىء فان الوفود الاسرائيلية والفلسطينية ستبدأ حالا فى التفاوض على خطة تفصيلية لتحويل السلطات للمكاتب المشار اليها أعلاه •

المادة (٦)
الاتفاقية المؤقتة سوف تشمل كذلك ترتيبات للتنسيق والتعاون

المادة (٧)

أن انسحاب الحكومة العسكرية سوف لن يحول دون ممارسة اسرائيل السلطات والمسئوليات التى لم توك للمجلس •

المادة (٨)

من المفهوم أن الاتفاقية المؤقتة سوف تشمل ترتيبات للتعاون والتنسيق بين الطرفين بهذا الخصوص ومن المتفق عليه كذلك أن تحويل السلطات والمسئوليات الى البوليس الفلسطينى سيتم تنفيذها على مراحل كما سيتفق عليه فى الاتفاقية المؤقتة •

المـــادة (٩)

من المتفق عليــه أنه بعــد المصادقة على اعلان المبادىء فأن الوفــد الاسرائيلى والوفــد الفلسطينى سوف يتبادلان أسماء الأشخاص المعينيين من قبلهم كأعضاء فى لجنة الارتباط الاسرائيلية ـ الفلسطينية •

من المتفق عليه كذلك أنه سيكون لكل طرف عــدد أعضاء متساو من الأعضاء فى لجنة الارتباط وستتخذ قرارات لجنة الارتباط بالاتفاق ويمكن للجنة الارتباط أن تضيف أسماء أخرى من الجانبين بعد موافقة اللجنة •

الملحــــق (٢)

من المفهوم أنه تبعا للانسحاب الاسرائيلى فأن مسئولية اسرائيل ستستمر عن الأمن الخارجى وعن الأمن الداخلى والأمن العام للمستوطنات والاسرائيليين ومن الممكن أن تستمر القـــوات الاسرائيلية والمدنيون فى استخدام الطرقات بحرية فى قطاع غزة ومنطقة اريحا •

وقــد تم التوقيع على هــذا الاعلان فى واشنطن يوم ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ ، وكان أول لقاء مباشر بين رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات ورئيس ورئيس وزراء اسرائيل اسحق رابين فى القاهرة يوم ٦ أكتوبر ١٩٩٣ •

ومــع ذلك لا زالت اسرائيل تماطــل فى تنفيذ الاتفاقية •

أزمة الصحراء

عقب استقلال المملكة المغربية فى منتصف الخمسينات بدأت تطالب أسبانيا برفع يدها عن اقليم الصحراء ، على اعتبار أنه جزء من أراضيها ، واتخذت المغرب من جميع المنابر الاقليمية والعالمية وسيلة للوصول الى تحقيق أهدافها ، وأخيرا وفى عام ١٩٧٥ أعلنت أسبانيا تخليها عن اقليم الصحراء .

وقد تبع هذا الاعلان تفجر المشكلة التى تعرف حاليا باسم مشكلة الصحراء ، فبعض أبناء هذه المنطقة أرادوا لها الاستقلال ، وساندتهم فى ذلك الجزائر وليبيا ، وفى الوقت نفسه تمسكت المغرب بضمها اليها على اعتبار أنها جزءا من أراضيها ، ويبلغ تعداد السكان فى الصحراء حسب احصاءات أسبانيا خمسة وسبعين ألف شخص وحسب تقديرات الشخصيات الصحراوية حوالى مليون شخص ، والاقليم مترامى الأطراف ، ينقصه كافة الخدمات الضرورية .

وازاء الخلاف بين وجهتى نظر السكان والمغرب بدأت الأخيرة تتدخل عسكريا لاثبات حقها فى السيطرة على الاقليم ، وبدأت حرب أشبه بحرب العصابات تكبد فيها الجانبان خسائر فى الأرواح والمعدات ، وترتب عليها أن خصصت المغرب جزءا كبيرا من دخلها للانفاق على هذه الحرب مما أثر فى برامج التنمية الداخلية وكانت نتيجتها قطع العلاقات بين المغرب وجيرانها كموريتانيا والجزائر ثم ليبيا ، وبدأت الدول الافريقية تعترف بالجمهورية الصحراوية حتى بلغ عدد الدول المعترف بها عام ١٩٨١ ثمان وعشرين دولة من بين احدى وخمسين (منظمة الوحدة الافريقية) مما جعل الملك الحسن يفكر فى الانسحاب من منظمة الوحدة الافريقية ، الا أنه بدلا من ذلك فقد أعلن فى خطاب له فى يونيو عام ١٩٨١ أمام مؤتمر القمة الافريقى الذى عقد فى نيروبى موافقته على وقف اطلاق النار مع الجمهورية الصحراوية واجراء استفتاء فى الصحراء تحت اشراف ورقابة

الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية استجابة لتوصياتها ، وقــد اعتبر البعض موافقة الملك الحسن على ذلك مجرد مناورة نظرا لأنه يعتبر أن ضم الصحراء هــو مطلب قومى ، وأنه سبق أن أعلن قبل يومين من خطابه فى نيروبى أنه لن يتخلى عن أى حبة رمل من الصحراء المغربية •

وقــد طرح الملك الحسن مبادرته فى ظــل جو عربى متدهور ، خاصة بعــد الهجوم الاسرائيلى على المفاعل الذرى العراقى ، واعتبر الملك ضرورة توحيد الجهود العربية لمواجهة التحــدى الاسرائيلى ، ولذلك كان لابد من تهــدئة الموقف على جبهة المغرب العربى ، ومحاولة اعادة العلاقات بين دول المغرب العربى الى طبيعتها حتى تبدو جبهة متماسكة فى مواجهة أى عــدوان ومشاركة دول المشرق فى محنتها •

وقــد حقق الملك الحسن بمبادرته هــذه الكثير من المكاسب منهــا عرقلة ضم البوليساريو الى منظمــة الوحــدة الافريقية ، بالاضافة الى اقلال الانفاق العسكرى لبلاده وتخصيص جزء أكبر من الميزانية للنواحى الاقتصادية الداخلية ، ثم ليأت الاستفتاء فى أى وقت خاصة وأن الملك على ثقة من أن المواطنين المغاربة فى الصحراء سيؤكدون من خلال الاستفتاء مظاهر الاخلاص والولاء للمغرب ، وقال انه لن يدع اللاجئين الصحراويين الذين يقيمون فى مدينة تندوف الجزائرية ، والذين يقــدر عــددهم حوالى مائة ألف مواطن يعودون الى الصحراء للاشتراك فى الاستفتاء •

وقــد بادرت الجبهة بالتنديد بمبادرة الملك ، واعتبرتها محاولة لاضفاء الصيغة الشرعية على الاحتلال العسكرى المغربى للصحراء ، وطالبت الملك تأكيدا لحسن النوايا بسحب القوات والادارة المغربية من الصحراء قبل الاستفتاء ، وعودة كافــة اللاجئين الصحراويين الى الاقليم ، وفى مقدمتهم لاجئو مدينة تندوف ، كما طالب الصحراويون باقامة ادارة دولية مؤقتة تشترك فيها الحكومة الصحراوية الى أن يتم الاستفتاء تحت اشراف ورقابة الأمم المتحدة ومظنمة الوحــدة الافريقية •

وقــد رحب الرئيس الشاذلى بن جـديد رئيس الجمهورية الجزائرية بمبادرة الملك الحسن ووصفها بأنها أول خطوة على الطريق الصحيح لاقرار السلام فى الصحراء ، على أن يتم انسحاب القوات المغربية قبل اجراء الاســتفتاء .

وقــد واكب تصريحات الملك الحسن هــدوء على ساحة دول المغرب العربى ، حيث استؤنفت العلاقات بين المغرب وموريتانيا بفضل وســاطة الملك خالــد ملك المملكة العربية السعودية والتى توجت بعقد اتفاقيــة الطائف ، وتعهدت المغرب وموريتانيا بعــدم السماح لأى قوى سياسية أو عسكرية باستخدام أراضيهما ضــد بعضهما بعضا .

ويعنى هذا أساسا عــدم استخدام البوليساريو الأراضى الموريتانية كنقطة انطلاق لشن هجمات ضد المغرب ، وكانت العلاقات قد توترت بين المغرب وموريتانيا منذ أغسطس عام ١٩٧٩ عندما قررت موريتانيا التخلى عن دعاويها التاريخية حــول أحقيتها فى ضم جزء من اقليم الصحراء الى أراضيها فى معاهــدة وقعتها مع البوليساريو ، ثم بادرت بسحب قواتها من اقليم « تيرس » المغربية ، حيث بادرت القــوات المغربية باحتلالها وأصبحت المواجهة محتدمة منذ ذلك الحين بين البوليساريو والمغرب وزاد على ذلك اتهام موريتانيا للمغرب بتدبير انقلاب ضــد نظام الحكم هناك .

واستؤنفت العلاقات بين ليبيا والمغرب فى يوليو عام ١٩٨١ وكانت قد قطعت من قبل فى نفس العام بسبب اعتراف ليبيــا رسميا بالجمهورية الصحراوية ، وتقــديم معونات كبيرة لهــا .

ومرت ســنوات دون أن يجرى الاستفتاء ، وبدأت الغزوات بين الجانبين ما بين حين وآخر وكانت الخسائر فادحة كما أسلفت فى الأرواح والأمــوال .

الا أنه مرت فترات طويلة يسودها الهدوء الى أن قام الملك الحسن فى نهاية عام ١٩٨٨ بدعوة وفد من المسئولين فى الصحراء لتبادل الرأى حول ايجاد حل للمشكلة وتجدد اللقاء أكثر من مرة ، وكان ذلك سببا فى تهدئة الأمور الى حد كبير ، مما أدى الى عودة المغرب الى مقعدها فى منظمة الوحدة الافريقية بعد أن كانت انسحبت منها منذ عدة سنوات عقب موافقة أغلبية الدول الافريقيه على ضم البوليساريو كعضو بالمنظمة.

والأمل كبير فى أن يسود العقل ووحدة الصف العربى على ايجاد حل مناسب لهذه المشكلة خاصة بعد أن أعلنت الأمم المتحدة عن تبنيها موضوع الاستفتاء والاشراف عليه رغم تأجيله من عام الى عام .

وسوف نعرض فيما يلى الجذور التاريخية لمشكلة الصحراء .

جذور المشكلة :

الخلفية التاريخية لوضع الصحراء الأسبانية هى أنه فى ٢٧ يونيو عام ١٩٠٠ وقعت فرنسا وأسبانيا معاهدة أولى فى باريس ، تحدد الممتلكات الفرنسية والأسبانية على ساحلى الصحراء وخليج غينيا ، ولكن المعاهدة لم توضح الحدود الشرقية والغربية لما كان يسمى « بأفريقيا الغربية الفرنسية » . وفى أكتوبر عام ١٩٠٤ وقعت فرنسا وأسبانيا معاهدة ثانية فى باريس كان الهدف منها الحصول على تأييد أسبانيا للاعلان الفرنسى البريطانى الصادر فى ٤ أبريل من نفس العام . وذلك مقابل اعتراف فرنسا لأسبانيا بمنطقة نفوذ فى شمال مراكش « المغرب » وتنص المادة الخامسة من المعاهدة على استكمال رسم الحدود الشمالية للصحراء الأسبانية ، وبهذا أدمجت « الساقية الحمراء » داخل دائرة نفوذ أسبانيا كما أقرت المادة السادسة من المعاهدة . حق أسبانيا فى الاقامة فى اى وقت فى « ايفنى » ولكن بشرط أن يتم الاتفاق على ذلك مع السلطان ، وتقر المعاهدة أن كل ما يقع شمال الحدود الراهنة للساقية الحمراء فانه

اقليم تابع للمغرب ، وفى نوفمبر عام ١٩١٢ وقعت فرنسا وأسبانيا معاهدة فى مدريد تؤكد حدود مناطق نفوذ كل من الدولتين ، وفى ٧ أبريل عام ١٩٣٤ احتلت أسبانيا الاقليم بالفعل حتى أنها فى يوليو عام ١٩٤٦ أصدرت مرسوما يحدد ما يسمى بمستعمرة « أفريقيا المغربية الأسبانية » ، ونص المرسوم على وضعها تحت سلطة رئيس مجلس الوزراء ، وتضم هذه المستعمرة اقليم «ايفنى» الذى كان حتى ذلك التاريخ يتمتع بنفس وضع «البرازيوس» سبتة ومليله . وفى عام ١٩٥٣ قامت لجنه مشتركة فرنسيه اسبانية برسم حدود ساحل الذهب وموريتانيا .

المطالب الاقليمية المغربية :

فى عام ١٩٥٥ نشر الزعيم المغربى محمد علال الفاسى « حزب الاستقلال » — وكان منفيا فى القاهرة — خريطة لما سماه « بالمغرب الكبير » التى جعلها أساسا للمطالب الاقليمية المغربية .

وفى مارس عام ١٩٥٦ حصل المغرب على استقلاله الوطنى بعد مفاوضات أجراها حزب الاستقلال مع فرنسا ، وعاد الملك محمد الخامس من منفاه فى مدغشقر ، وفى الشهر التالى جرت مفاوضات بين المغرب وأسبانيا أسفرت عن اعلان الأخيرة التخلى عن « حقوقها » فى « المنطقة الشمالية » من المغرب ولكن باستثناء « سبتة ومليله » ، كما رفضت مدريد التخلى عن « المنطقة الجنوبيه » و « الصحراء الأسبانية » التى تواجه جزر « كنارى » .

وفى يناير عام ١٩٥٧ قام « جيش التحرير المغربى » بعدة عمليات عسكرية ضد القوات الأسبانية فى الصحراء أدت الى اجبار هذه الأخيرة على التراجع عن « طرفاية » و « العيون » و « فيللا سيسنيروس » .

وحدثت فى ١٢ — ٢٣ يناير اشتباكات عنيفة بين الطرفين بالقرب

من مدينة العيون نتج عنها التجاء العديد من سكان الصحراء الى «طرفاية» خاصة من قبائل « التقتنا » ، والى اقليم « آجادير » والى موريتانيا « قبائل الرقيبات » .

ثم قام جيش التحرير المغربى بهجوم جديد على الأسبان فى اقليم « ايفنى » والجنوب فاضطر الأسبان الى التقهقر حتى مدينة « سيدى أيفنى » عاصمة الاقليم .

وفى ١٠ يناير عام ١٩٥٨ صدر قانون أسبانى بانشاء «اقليم الصحراء » وهو منفصل عن « ايفنى » . ويتولى ادارته « المقيم العام التابع لرئاسه الحكومة » ، كما اصبح الاقليم ممثلا فى البرلمان الأسبانى « الكورتيس » من قبل ٣ نواب .

وبهذا القانون ، أدمجت أسبانيا الصحراء ضمن اقاليمها ، فأصبح هذا الاقليم جزءا منها .

وفى ٢٥ يناير عام ١٩٥٨ ألقى الملك الراحل محمد الخامس خطابا فى « محميد » « بوادى دراع » على بعد كيلو مترات من الحدود الجزائرية، طلب فيه من القبائل الصحراوية تجديد ولائها لله ، كما أكد رغبته فى مواصلة الجهود لاستعادة الصحراء ، وقد جاء الخطاب الملكى بمثابة تحذير مغربى موجه لفرنسا التى كانت قد شرعت فى انشاء ما سمى المنظمة المشتركة « للاقاليم الصحراوية » .

وفى مارس عام ١٩٥٨ أنهى القتال فى الصحراء بين المغرب وأسبانيا بتوقيع الطرفين معاهدة « سينترا » وبموجبها قررت أسبانيا التخلى عن اقليم « طرفاية » وسلمته للمغرب .

وفى ٢٠ سبتمبر عام ١٩٦٠ اعتمدت الجمعية العامة التابعة للامم

المتحدة خلال دورتها الخامسة عشرة القرار رقم ١٥١٤ الذى يتضمن « الاعلان عن منح الاستقلال للبلاد والشعوب المستعمره » .

أصـــدرت الحكومة الأسبانية قانونا ينص على أن مدينة « العيون » فى اقليم الساقيـــة الحمراء قـــد أصبحت « العاصمة لاقليم الصحراء » ، كما أقامت فى العاصمة « مجلسا اقليميا » يمثل السكان .

وقعت الحكومة المغربية و « الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية » بروتوكولا سريا ينص على أن تتم تسوية مشكلة الحـــدود بين الجزائر والمغرب من خلال « مفاوضات تجرى بين حكومة المملكة المغربية وحكومه الجزائر المستقلة » .

وفى ٢٩ نوفمبر عا م١٩٦٢ أصدر رئيس المجلس الأسبانى مرسوما ينص على انشاء « ادارة خاصة باقليم الصحراء » يتولى بمقتضاه المجلس البلدى فى الاقليم الشئون الادارية ، أما فيمـــا يخص الكيانات المحليـــة « القبائل » ، فقد تركت ادارتها « للجماعة » وهو مجلس محلى ، ويقف على قمة ادارة الاقليم « المحافظ الاقليمى » الأسبانى .

وفى ٦ يناير عام ١٩٦٣ جرى لقاء فى مدريد بين الملك الحسن والجنرال فرانكو تناول فيه الجانبان مشكلة « ايفنى » .

وفى ٢٦ مايو عام ١٩٦٣ أصدرت منظمة الوحـــدة الافريقية ميثاقها الذى نص على مبدأ « احترام الوحدة الاقليمية لجميع الدول الأعضاء فى المنظمة ، وعلى تسوية النزاعات بين هـــذه الدول بالوسائل السلمية » .

● النزاع المسلح المغربى الجزائرى :

حصلت الجزائر على استقلالها الوطنى بعـــد اجراء مفاوضات مـــع الحكومة الفرنسية أثرت على اتفاقيات « ايفيان » فى ٥ يوليو عام ١٩٦٢ .

وفى سبتمبر عام ١٩٦٣ وقـــع المغرب على ميثاق منظمة الوحـــدة الافريقية ، ولكنه أبدى تحفظات حول متسكنة حدوده مبديا أن « توقيـــع الميثاق لا يمكن أن يفسر على أنه اعتراف علنى أو ضمنى بالأمر الواقع الذى يرفضه المغرب ، أو أنه تخلى عن مواصلة تحقيق حقوقه بالوسائل الشرعية التى يملكهـــا » •

وفى ٨ أكتوبر عام ١٩٦٣ قام نزع مسلح بين المغرب والجزائر فى منطقة « حسى بيضة » و « تنجوب » ثم فى « فيجيج » وانتهى النزاع •

ثم تم التوقيع فى باماكو على اتفاقية بين الجزائر والمغرب تنص على تشكيل لجنة للتحكيم تابعة « لمنظمـــة الوحـــدة الافريقية » لتحـــديد مسئوليات أطراف النزاع ، وعلى انسحاب القـوات على الجانبين مـــع تولى عسكريين أثيوبيين وماليين المحافظة على الأمن والحياد داخل المنطقة الفاصـــلة •

● الخلاف حـــول تقرير المصير فى الصحراء المغربية :

فى عام ١٩٦٤ شرعت لجنة تصفية الاستعمار التابعة للجمعية العامة « الأمم المتحدة » فى تطبيق مبادىء القرار رقم ١٥١٤ « ٢٠ سبتمبر ١٩٦٠ » على « الصحراء الأسبانية » •

وقـــد اعتمدت الجمعية العامة « الامم المتحدة » بالاجماع ـــ مـــع استثناء أسبانيا والبرتغال ـــ القرار رقم ٢٠٧٢ الذى يطالب الحكومة الأسبانية بصفتها الدولية ـــ الدولة الحاكمة ـــ باتخاذ الاجراءات اللازمة فورا لتحرر اقليمى « ايفنى » و « الصحراء الأسبانية » من الســـيطرة الاستعمارية وبالبدء فى اجراء مفاوضات حول المسائل الى تتعلق بالسيادة لهـــذين الاقليمـــين •

كما اعتمدت الجمعية العامة التابعة للامم المتحدة القرار رقم ٢٢٢٩

الذى أشار الى أن أسبانيا لم تطبق المبادىء التى تضمنها القرار رقم ١٥١٤ « ديسمبر ١٩٦٠ » فيما يخص الصحراء الأسبانية وايفنى ، وطالب القرار الحكومة الأسبانية بالتشاور مع « حكومتى المغرب وموريتانيا وأى طرف معنى » بوضع الترتيبات اللازمة لاجراء استفتاء يجرى تحت اشراف الأمم المتحدة لاتاحة الفرصة للسكان فى الصحراء الأسبانية بممارسة حقهم فى تقرير المصير ، وبناء عليه أصدرت أسبانيا مرسوما بانشاء « الجمعية العامة للصحراء » وهى تضم رؤساء القبائل وفخذات القبائل لتولى « الشئون الخاصة بالاقليم » •

وفى ١٩ ديسمبر عام ١٩٦٧ اعتمدت الجمعية العامة التابعة للامم المتحدة القرار رقم ٢٣٥٤ الذى يلح على الحكومة الأسبانية بتطبيق مبادىء حق تقرير المصير على سكان « الصحراء الأسبانية » ، وفى اليوم التالى اعتمدت القرار رقم ٢٤٢٨ الذى يكرر مطالبة الحكومة الأسبانية بتطبيق مبادىء حق تقرير المصير على سكان « الصحراء الأسبانية » •

وقد وقعت أسبانيا والمغرب معاهدة « فاس » التى تنص على تخلى أسبانيا عن « ايفنى » للمغرب الذى تسلم رسميا الاقليم فى ٣٠ يونيو من نفس العام •

كما تم توقيع معاهدة « ايفران » بين المغرب والجزائر ، وقد نصت المعاهدة على « علاقات الاخوة والصداقة وحسن الجوار » بين الدولتين •

وعقد لقاء فى الدار البيضاء « المغرب » بين الملك الحسن الثانى والرئيس الموريتانى ولدداده ، وقد أسفر هذا اللقاء عن ابرام معاهدة بين الرئيسين مماثلة بمعاهدة « افران » المغربية الجزائرية ، وتنص على سلوك سياسة موحدة من أجل الاسراع بتحرير الصحراء الواقعة تحت السيطرة الأسبانية •

وفى ١٦ ديسمبر عام ١٩٦٩ اعتمدت الجمعية العامة التابعة للامم المتحدة فى الدورة ٢٤ القرار رقم ٢٥٩١ الذى يكرر مرة أخرى مطالبة أسبانيا بتطبيق مبادىء تقرير المصير على سكان الصحراء الأسبانية ، ولكن الحكومة الأسبانية أنشأت فى مدريد « الادارة العامة للنهوض بالصحراء » لتحل محل « ادارة الممتلكات وأقاليم أفريقيا » الأسبانية ، وقد أدى ذلك الى عقد لقاء فى « تلمسان » بين الرئيس هوارى بومدين والملك الحسن الثانى ، ونص البيان المشترك الذى صدر هو :

« فيما يخص الأراضى المحتلة من طرف الأسبان ، قرر الطرفان بناء على قرار الأمم المتحدة المتعلق بها والمتضمن مبدأ تقرير المصير لسكانها ، العمل المنسق لتحرير هذه الأراضى وتصفية الاستعمار الأجنبى منها » .

كما وقع كل من المغرب وموريتانيا معاهدة فى الدار البيضاء فى المغرب « نصت على تخلى المغرب عن مطالبه الخاصة باقامة المغرب الكبير الذى تمتد حدوده حتى السنغال ، وبهذا انتهى الخلاف القديم بين الدولتين .

وفى ١٧ يونيو عام ١٩٧٠ حدثت اضطرابات فى مدينة « العيون » قام بها السكان احتجاجا على بقاء النظام الاستعمارى الأسبانى فى «الصحراء»، وقد ردت السلطات الأسبانية على ذلك بعمليات قمع واعتقالات وطرد السكان ، مما أدى الى انعقاد لقاء ثلاثى للقمة فى نواديبو « موريتانيا » بين الرئيس مختار ولدداده والملك الحسن الثانى والرئيس هوارى بومدين أدى الى صدور بيان ثلاثى أكد فيه الرؤساء الثلاثة « على تنمية التعاون الوثيق بين الدول الثلاث للتعجيل بتصفية الاستعمار فى الصحراء الأسبانية وفقا لقرارات الأمم المتحدة » ، كذلك أدى هذا اللقاء الى اعتراف جديد للمغرب باستقلال موريتانيا .

كما صــدر بيان جزائرى موريتانى جاء فيه « فيما يتعلق بمســألة تحرير الصحراء الواقعة تحت السيطرة الأسبانية ، أعرب الرئيسان عن ارتياحهما العميق للنتائج الايجابية لندوة تواديبوا الثــلاثية والتى تقرر أثناءها تدعيم التعاون الوثيق بين البلدان الثلاثة من أجل التعجيل بتحرير هــذه الأراضى من الاستعمار ، وذلك وفقا لقرار منظمة الأمم المتحدة .

وفى ديسمبر عام ١٩٧٠ تكونت فى الجزائر « حركة مقاومة للرجال الزرق » « مورحوب » يتزعمها أدوار موصى « اسم حركى » الذى ينتمى الى قبائل الرقيبات ، وهى حركة تطالب باقامة دولة مستقلة فى الصحراء العربية ، كما ترفض اى تعاون مع أسبانيا وأى صيغة للتقارب مع المغرب أو موريتانيا ، كذلك تنادى الحركة باقامة نظام ديمقراطى شــعبى فى « الصحراء الأسبانية » ، وأشيع أن لهــذه الحركة علاقات مع الحزب الشيوعى الأسبانى ومع الحركة التى تطالب بتقرير مصير واستقلال جزر كنارى وكان مقرها فى الجزائر .

وفى ١٤ ديسمبر عام ١٩٧٠ اعتمدت الجمعية العامة التابعــة للامم المتحدة فى دورتها الــ ٢٥ القرار رقم ٢٧١١ الذى يطالب أسبانيا بتطبيق حق تقرير المصير على سكان الصحراء الأسبانية وفقا للقرار ١٥١٤ « ١٢ ديسمبر ١٩٦٠ » ، ولكن أسبانيا أعلنت فى ٧ مارس ١٩٧٢ حالة الطوارىء فى الصحراء على أثر قيام مظاهرات عنيفة قامت فى « فيلا سنسيروس » و « العيـــون » .

وفى ١٥ يونيو عام ١٩٧٢ تم توقيع اتفاقيات فى الرباط بين المغرب والجزائر ، وقــد تخلى المغرب بمقتضاها عن المطالبة بالصحراء الجزائرية وبخاصة « تندوف » موضع النزاع المسلح الذى قام فى أكتوبر ١٩٦٣ ، كما اعترف بأن « وادى زراع » يشكل الحــدود الطبيعية الفاصلة بين الدولتين، أما الجزائر فقــد تعهدت من جانبها باشراك المغرب فى عمليــة استغلال

الحديد المستخرج من « كاره جيلات » تندوف ، وكذا بالمساندة الدبلوماسية للمغرب فى مطالبته بالصحراء الأسبانية .

والمعروف أن هـذه الاتفاقيات قـد تم التصديق عليها من طـرف الجزائر ، ولكن الملك الحسن الثانى لم يصـدق عليها .

وفى ١٤ ديسمبر عام ١٩٧٢ اعتمدت الجمعية العامة للامم المتحدة ، القرار رقم ٢٩٨٣ الذى يكرر مطالبة أسبانيا بتطبيق القرار رقم ١٥١٤ « ديسمبر ١٩٦٠ » الخاص بمنح سكان الصحراء الأسبانية حـق تقرير المصـير .

وفى عام ١٩٧٣ تكونت « الجبهة الشـعبية لتحرير الساقية الحمراء وساحل الذهب » المعروف « ببوليز اريو » ، وهى حركة تؤيد ضم الصحراء الغربية الى المغرب ، وعقب ذلك قام الرئيس الموريتانى المختار ولد داده بزيارة للجزائر أدت الى اصدار بيان مشترك جزائرى موريتانى جاء فيـه أن الطرفين « يجددان تضامنهما للقرارات التى اتخذتها منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحـدة الافريقية ودول عـدم الانحياز فيما يخص الوضـع فى الصحراء المسماه الأسبانية ، كما قرر الطرفان الاستمرار فى النظر فى هـذه القضية ، وفى تنسيق جهودهما للاسراع بحركة اقتلاع الاستعمار من هـذه الأرض ، ومن أجل نصرة حـق تقرير المصير » .

وقـد قام وزير الخارجية الجزائرى بزيارة للرباط أدت الى اصدار بيان مشترك جزائرى مغربى جاء فيه : أن الجانبين المغربى والجزائرى قـد أعربا عن اقتناعهما بضرورة أحكام وسائل التنسيق بينهما لوضـع حـد عاجـل للاحتلال الأسبانى ، لمحاولات الحكومة الأسبانية للابقـاء بصورة أو بأخرى على نفوذها فى الصحراء .

كما جرى لقاء جـديد بين رؤساء المغرب والجزائر وموريتانيا فى « أجادير » « المغرب » ، وقـد اتفق الرؤساء الثلاثة على تاكيـد ضرورة

تصفية الاستعمار فى الصحراء الأسبانية دون ذكر أى شىء عن مستقبل الاقلـــيم •

وفى ٢١ سبتمبر عام ١٩٧٣ وجه الجنرال فرانكو خطابا الى « الجمعية العامة للصحراء » أكد فيه تعهد حكومته بضمان ممارسة شعب الصحراء حقــه فى تقرير مصيره ، كما عرض على سكان الاقليم وضــعا جــديدا يؤدى الى الوصول فى المستقبل الى الاستقلال الذاتى ، ثم بعــدها يتم اجراء استفتاء لتقرير مصير الشعب الصحراوى •

وقــد أدت هــذه التصريحات الى قيام مظاهرات فى « العيون » ، والى عمليات قمع شديدة من جانب السلطات الأسبانية ممــا دعا الى أن تصــدر الجمعية العامة التابعة للامم المتحدة فى الدورة ٣٨ القرار رقم ٣١٦٢ الذى أقر القرارات السابقة خاصة « بالصحراء المسماة بالأسبانية »، ويعلن بأن الابقاء على الوضع الاستعمارى فى الاقليم يهــدد الاستقرار فى منطقة شمال غرب أفريقيا ، ويكرر شرعية النضال الذى تقوده الشــعوب المستعمرة ، كما يعبر عن تضامنه التام مــــع سكان الصحراء الخاضعة للســيطرة الأســبانية •

● الانسحاب الأسبانى وتصاعــد النزاع المسلح :

وفى ١٨ يونيو عام ١٩٧٤ تلقى الأمين العام للامم المتحدة ، تقريرا من الحكومة الأسبانية تتناول الوضع الراهن فى الصحراء الغربية •

وقــد جاء فى التقرير أن الشعب الصحراوى هــو صاحب الثروات والخيرات التى تحتوى عليها أرضه ، وأنه سيكون « للصحراويين » جميع الحقوق التى يتمتع بها المواطن الأسبانى ، وأن أسبانيا ستعمل على تأمين وحــدة تراب الصحراء الغربية ، كما ستمثله فى العلاقات الدولية ، وجاء أيضا فى التقرير أن هــذا الوضع الجــديد لن يمس بشىء حــق تقرير

(م ١٩ — ج ٢)

المصير الذى يملكه السكان وأنه لا يشكل سوى مرحلة انتقالية لحين ممارسة هذا الحق .

وأبلغ وزير الخارجية الأسبانى سفراء المغرب وموريتانيا والجزائر فى مدريد بقرب الاعلان عن « وضع الصحراء الأسبانية الجديد » ، الذى يهدف الى « حق تقرير المصير » .

وقد رد الملك الحسن برسالة بعث بها الى الجنرال فرانكو ذكر فيها « التدهور الشديد فى العلاقات بين المغرب وأسبانيا نتيجة المبادرة من طرف واحد التى قامت بها أسبانيا فى الاقليم الصحراوى والتى تضع المغرب أمام الضرورة فى الدفاع عن حقوقه الشرعية » .

كما ألقى الملك الحسن الثانى خطابا بمناسبة احتفالات الشباب فى مدينة « فاس » تناول فيه التطورات الجارية فى الصحراء الغربية ، كما أوضح موقفه من الاستفتاء الذي تريد أن تجريه أسبانيا قائلا : « ان السؤال الذى يجب أن يستفتى عليه السكان هو : هل ترغبون فى البقاء تحت وصاية الدول التى تحتلكم أم العودة الى الوطن الأم .. ؟

وأضاف الملك الحسن الثانى أن مصالح أسبانيا الاستراتيجية يمكن أن يضمنها لها المغرب بمنحه أسبانيا قواعد عسكرية لمدة محدودة وذلك مقابل الاعتراف الأسبانى بالسيادة المغربية على الاقليم ، كذلك أعرب الملك الحسن الثانى عن استعداده لتوقيع اتفاقية أسبانية مغربية تنص على الاستغلال المشترك بين البلدين للثروات المائية والبرية التى يحتوى عليها الاقليم .

وفى أغسطس عام ١٩٧٤ قامت حملة صحفية مغربية اتهاجم « نوايا الجزائر » من جراء عدم مساندتها للمطالب المغربية على الاقليم الصحراوى ، وقد أثارت حملة مضادة جزائرية شديدة اللهجة تؤكد وقوف

هـذه الدولة بجانب تحـرير الصحراء المسماة بالأسبانية ، وكان نتيجة ذلك أن أعلن الملك الحسن الثانى أن حكومته قـد شرعت فى حملة دبلوماسية مكثفة لصالح الاعتراف بحقوق المغرب على الصحراء الأسبانية ، كما صرح عن عـدم تردده فى اثارة الحرب اذا اقتضى الأمـر ذلك لانتزاع هـذا الاعتراف ، وفيما يخص الاستفتاء الأسبانى طالب الملك الحسن بأن يتم هـذا الاستفتاء « بضمانات داخلية وتحت اشراف دولى ، وبعـد انسحاب القوات والادارة الأسبانية من الاقليم » .

وفى نفس اليوم سلمت الحكومة الموريتانية مذكرة الى الأمم المتحدة تؤكد فيها أن الصحراء الخاضعة للادارة الأسبانية جـزء لا يتجـزأ من موريتانيا ، وأن « الحكومة الموريتانية لن تكلف أى أحـد مهمة التفاوض نيـابة عنها مع الدول التى تدير الاقليم لتقرير مستقبله ، لهـذا طالبت المذكرة الموريتانية ، باضافة سؤال آخــر فى الاستفتاء الذى سينظم فى الاقليم وهـو سؤال يتعـلق بضم الاقليم الى الجمهورية الاســلامية الموريتانيـــة .

وفى ٢١ أغسطس عام ١٩٧٤ أبلغت الحكومة الأسبانية الأمين العام للامم المتحدة عن نيتها فى الشروع فى اجراء استفتاء لتقرير المصـير فى الصحراء خلال النصف الأول من عام ١٩٧٥ ، وذلك بضمان من المنظمـة الدولية ، وكان رد الفعل أن ألقى الملك الحسن كلمة فى مدينة « أجادير » أعلن فيها عن شروعه فى تأييد خطة عاجلة على الصعيد القومى والاقليمى خلال عام ١٩٧٤ لتنمية اقليم طرفاية نظرا لأن هذا الاقليم قادر على القيام بدور الرابطة بين الوطن الأم والصحراء بعـد استعادتها ، وذلك لتمكين سكان الساقية الحمراء ووادى الذهب بكسر العـزلة التى تحيط بهم ، والتى فرضت عليهم ، وأقصتهم عن اخوانهم فى المغرب .

وقـد فشلت الاتصالات التى أجرتها الحكومة الأسبانية مع الدول

المجاورة للاقليم الصحراوى فى الوصول الى اتفاق ، وصرحت « الادارة العامة للنهوض بالصحراء » فى بيان لها بأن السكان الصحراويين هم وحدهم الذين يملكون الحق الشرعى فى تقرير مصيرهم ، وبناء على ذلك عقد الملك الحسن مؤتمرا صحفيا أكد فيه أن الصحراء الأسبانية أرض مغربيـــة ، وأنها يجب أن تعود الى المملكة المغربية ، ولكنه أضاف أنه يأمل فى أن يتحقق ذلك عن طريق التفاوض ، كما أن المغرب سيطلب رأى محكمة العـــدل الدولية لمعرفة ما اذا كانت للمغرب حقوق تاريخية على الاقليم ، أما موريتانيا فأن المحكمة ستحدد لهـا اذا كانت معنية بالأمر أيضا . ولكن بأى حال من الأحوال فأن الجزائر لم تكن أبدا معنية بالصحراء ، وقد أعلنت ذلك رسميا، وعقب ذلك شرعت السـلطات الأسبانية فى اجراء تعـداد السكان فى « الاقليم الصحراوى » وذلك بدون السماح بعودة « المنفيين السياسيين » واكتفت باعتبار الى ٦٠ الف شخص الذين بقوا فى الاقليم هم الشـعب الصـحراوى .

وفى ٢٠ سبتمبر عام ١٩٧٤ عند عقد الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة التابعة للامم المتحدة ، طرح الوفد المغربى سؤالا عما اذا كان الاقليمان الصحراويان كانا فى الأصل كما تدعى ذلك الحكومة الأسبانية — خاليين من السكان وأقاليم دون صاحب ؟ « هـل كانا وقت أن احتلتهما أسـبانيا ، تابعين لسيادة وادارة الحكومة المغربية » ؟

ودعا الممثل المغربى « الحكومة الموريتانية الشقيقة » الى المطالبـة مع المغرب بالرأى الاستشارى الذى ستدلى به محكمة العـدل الدولية ، وقـد قامت موريتانيا بذلك .

أما الوفـد الأسبانى ، فقـد أبدى احترامه لقرارات الجمعية العامة وأعرب عن رغبة بلاده فى تطبيق آخر قرار « ١٤ ديسمبر ١٩٧٣ » باجراء استفتاء يتفق مع ما نص عليه هـذا القرار .

وقـد وافق الممثل الجزائرى أيضا على عرض القضية على محكمة العـدل الدولية لتوضيح الجوانب القانونية والتاريخية للمشكلة ، وان أضاف أن « رأى السكان المعنيين مباشرة سيشكل دائما العنصر الأساسى والحاسم فى آية تسوية » .

وعلى هـذا ، شرعت ٣٥ دولة افريقية وعربية ــ بمـا فيها المغرب وموريتانيا ــ فى وضع مشروع قرار يطلب الرأى الاستشارى من محكمة العـدل الدوليـة .

وقـد أدلى الملك الحسن الثانى بتصريح جاء فيـه أن « المغرب وموريتانيا قـد اتفقا على عـدم اتاحة الفرصة لأى أحـد بالقول بأننا غير متفقين « حـول الصحراء الأسبانية » .

وعقب ذلك توالت الاشتباكات بين الجنـود الاسبان و « المناضلين الوطنيين ، فى « جـديرة » ثم بالقرب من « تيفاريتى » .

وقـد اعتمدت لجنة تصفية الاستعمار التابعة للجمعية العـامة للامم المتحدة مشروع القرار الذى تقـدمت به ٣٥ دولة الى الجمعية العامة والذى يطرح على محكمة العـدل الدولية لابداء رأى استشارى حول السؤالين الآتيين :

١ ــ هل كانت الصحراء العربية « وادى الذهب والساقية الحمراء » أرضا دون صاحب عندما احتلتها أسبانيا ؟ فاذا كان الرد على ذلك بالنفى يأتى السؤال الثانى .

٢ ــ ماذا كانت العلاقات القانونية القائمة بين هـذا الاقليم من جهة والمملكة المغربية وجمهورية موريتانيا ؟

وقـد حصل المشروع على ٨٠ صوتا ضـد لا شىء ، وامتنعت ٤٣

دولة عن التصويت ، وفى ١٣ ديسمبر ١٩٧٤ اعتمدت الجمعية العامة للامم المتحدة القرار رقم ٣٢٩٢ الذى وافقت عليه لجنة تصفية الاستعمار بأغلبية ٨٨ صوتا مقابل ٤٣ دولة امتنعت عن التصويت ، و ٧ دول « لم تحضر » من بينها الصين ، ومن بين الدول التى أيدت القرار : الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفيتى ومعظم دول العالم الثالث والكتلة الاشتراكية ، أما الدول التى امتنعت عن التصويت فنجد من بينها : أسبانيا وألمانيا الفيدرالية وبلجيكا وفنلندا وهولندا ومعظم دول أمريكا اللاتينية الناطقة بالأسبانية .

وقد التقى الرئيس الموريتانى السيد مختار ولد داده بالملك الحسن فى « فاس » لتأكيد اتفاق الدولتين حول الصحراء الغربية .

وفى ٢٥ ديسمبر عام ١٩٧٤ دعا الملك الحسن أسبانيا فى كلمة ألقاها أمام شخصيات السلك الدبلوماسى بمناسبة عيد الأضحى الى أن تلتزم بالطريق الذى رسمته الأمم المتحدة ، كما أشار الى أن « الاحتكام القانونى لا يترك أي مجال للحقد بين الأطراف المعنية ، لما يتسم به بعدم التحيز ، ولأن المحكمة تقرر الحق ولا شيء غير الحق » .

ثم أعلنت حركة « مورجوب » أنها تنضم الى وجهة النظر المغربية الخاصة بضم الصحراء المغربية الى المغرب ، وبعثت بمذكرة فى هذا الشأن الى محكمة العدل الدولية .

كما قدمت الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادى الذهب « بوليزاريو » مذكرة الى لجنة تصفية الاستعمار التابعة للامم المتحدة تطالب فيها بانهاء الوجود الأجنبى فى الصحراء .

وأعلنت أسبانيا استعدادها لانهاء وجودها فى الصحراء اذا « تأخر تطبيق عملية تقرير المصير القومى لأسباب خارجة عن ارادتها » .

وقد قام السيد عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية الجزائرى بزيارة للرباط حيث أعلن أن بلاده ليس لها « أى ادعاءات تتعلق بالصحراء الأسبانية » .

وفى ١٤ أكتوبر ١٩٧٥ أوصت لجنة التحقيق التابعة للامم المتحدة بتطبيق مبدأ تقرير المصير على الصحراء .

ولكن فى أكتوبر ١٩٧٥ نجد أن الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادى الذهب « بوليزاريو » تتقدم بمذكرة الى الجمعية العامة للامم المتحدة فى دورتها الثلاثين عام ١٩٧٥ ، تطالب فيها المنظمة الدولية بالآتى :

١ — تأكيد الحق الثابت للشعب الصحراوى فى الاستقلال .

٢ — الزام الدولة المستعمرة بانهاء وجودها فى الصحراء ، وتسليم السيادة والسلطة الى الجبهة « بوليزاريو » التى تمثل الشعب الصحروى .

٣ — تحذير الدول المجاورة من أية محاولة غير شرعية للتدخل فى الشئون الداخلية للشعب الصحراوى .

٤ — اعلان المنظمة الاجراءات الممكنة لاعادة سيادته والدفاع عن وحدته واعترافها بحق الشعب الصحراوى فى اتحاد كافة ترابه .

وفى ١٦ أكتوبر عام ١٩٧٥ أدلت محكمة العدل الدولية برأيها الاستشارى بشأن الصحراء الأسبانية كالآتى « فيما يخص السؤال الأول أن الصحراء المغربية لم تكن أرضا بلا صاحب عندما احتلتها أسبانيا ، فيما يخص السؤال الثانى كانت هناك علاقات قانونية تربط بينها وبين المغرب من جهة وموريتانيا من جهة أخرى » .

وأضافت المحكمة « أن ما توفر لديها من معلومات لا يقر بوجود

أى علاقة سيادة اقليمية بين الاقليم الصحراوى الغربى من جهة والمملكة المغربية أو موريتانيا من جهة أخرى ، وبالتالى فان اقرار المحكمة بوجود علاقات قانونية لا يؤدى الى أى تعديل فى تطبيق حق تقرير المصير وتصفية الاستعمار فى الصحراء الغربية وفقا للقرار رقم ١٥١٤ المعتمد من الجمعية العامة فى دورتها الخامسة عشرة .

وقد أعلن الملك الحسن الثانى اقامة « مسيرة خضراء » تضم ٥٠ ألف شخص ، وبدأ سيرها فى اتجاه مدينة العيون عاصمة الصحراء .

كما وصل وزير الخارجية المغربى الى مدريد لاجراء مفاوضات مع السلطات الأسبانية .

وفى الوقت نفسه وصل وفد جزائرى الى مدريد لمتابعة المفاوضات الأسبانية المغربية الموريتانية .

وقد تأجلت المباحثات الثلاثية الى أجل غير مسمى .

وأعلن الأمير خوان كارلوس أثناء زيارة قام بها لمدينة العيون أن أسبانيا ستعارض بالقوة « المسيرة الخضراء » اذا اقتضى الأمر ذلك ، ومع ذلك استؤنفت المفاوضات المغربية الأسبانية فى مدريد ، ولكن دون التوصل الى نتيجة .

وعبرت « المسيرة الخضراء » حدود الصحراء الأسبانية وتعمقت داخل الاقليم على مسافة ١٥ كيلو مترا من الحدود .

وصرح الملك الحسن الثانى بأن « المسيرة قد حققت أهدافها » وأصدر أمره الى أفراد المسيرة بالانسحاب .

ثم استؤنفت المفاوضات بين المغرب وأسبانيا وموريتانيا ، وأدت

الى اتفاق ثلاثى ينتهى بمقتضاه الوجود العسكرى الأسبانى فى ميعـاد غايته ٢٨ فبراير ١٩٧٦ ، على أن يوضع الاقليم حتى هـذا التاريخ تحت ادارة ثلاثية وقد أدانت الجزائر سياسة « الأمر الواقع » بشأن الصحراء .

وفى ١٩ نوفمبر عام ١٩٧٥ تسلم كورت فالدهايم الأمين العام للامم المتحدة مذكرة جزائرية تضمنت عـدم اعتراف الحكومة الجزائرية بالاتفاق الذى أبرم فى مدريد بين أسبانيا والمغرب وموريتانيا .

وبعـد أسبوع دخلت القوات المغربية الصـحراء الغربية واحتلت مدينة سمارة .

وقررت « الجماعة » العامة الاقليمية فى الصحراء حل نفسها وانضمام أعضائها الى جبهـة « بوليزاريو » . واحتلت القـوات المغربية مدينة « العيـسـون » .

وجرت معارك عنيفة فى مدينة « لاجـويرا » بين القوات الموريتانية وأعضاء جبهة بوليزاريو انتهت باحتلال القوات الموريتانية المدينة ، كما أقامت الجبهـة فى ١٩ ديسمبر مظـاهرات ومسيرات فى « بيرلحـلو » و « أنفاريتى » سرعان ما عمت كل المناطق المحررة .

وفى الرباط أعلنت الصحافة المغربية بأن السلطات الجزائرية قـد شرعت فى طرد الرعايا المغاربة المقيمين فى الجزائر .

وفى ٢٨ ـ ٢٩ ديسمبر ١٩٧٥ التقى العقيد معمر القـذافى بالرئيس هوارى بومدين فى حاسى مسعود « الجزائر » واصـدر الرئيسان بيـانا مشتركا جاء فيـه أن « آى مساس باحـدى الثورتين سيعتبر مساسا بالأخـرى » .

وقامت الجزائر بحشد قواتها على الحـدود المغربية .

وقام الرئيس الموريتانى مختار ولد داده بزيارة قصيرة للرباط ثم لطرابلس وتونس •

وأصدرت الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادى الذهب « بوليزاريو » بيانا يتهم المسئولين الموريتانيين بالتواطؤ مع الحكومة المغربية لغزو الصحراء حيث احتلت القوات الموريتانية مدينة « دخلة فيلاسبسنيروس » •

حيث احتلت القوات الموريتانية مدينة « دخلة فيلاسبسنيروس » •

ممـا أدى الى اعلان الرئيس الليبى معمر القـذاف أن ليبيا لن تظل مكتوفة الأيدى اذا جرى تقسيم الصحراء الغربية بين جيرانها من الدول أو اذا وجد شعب الصحراء نفسه بلا أرض •

وقـد أعلنت جبهة « بوليزاريو عن اطلاقها صاروخ سام ـ ٦ على طائرة قناصة ف ٥٠ تابعة للقوات المغربية واسقاطها •

وقـد اضطرت القوات الموريتانية الى الانسحاب من مركز « بتين بن تيلى » بعـد اشتباك عنيف مع قوات جبهة « بوليزاريو » •

وأجرى الرئيس هوارى بومدين اتصالات تليفونية مع الرئيس الحبيب بورقيبة وتلتها اتصالات أخرى من الملك الحسن الثانى أعلنت رئاسة الحكومة التونسية على أثرها حياد موقف تونس واعتداله ازاء الصراع القائم حـول اقليم الصحراء المغربية •

وفى نفس اليوم وصل الى الجزائر مبعوثون من الحكومتين السورية والعراقية لعرض وساطتهما بين الأطراف المعنية بالنزاع •

وقـد اتهم وزير الخارجية الموريتانى السيد ولد مكناس الجزائر ـ دون ذكر اسمها ـ بمساندتها مجموعة من المعارضين للحكومتين الموريتانية والمغربية ، وأضاف أن بلاده ستقف فى وجـه أى استغلال للتناقضات الداخلية فى الدول الافريقية لأغراض خفية •

وأجرى الملك الحسن الثانى اتصالات بالرئيس المصرى أنور السادات، وجرت اشتباكات مسلحة « فى المعلى » التى تقع فى الصحراء الغربية على بعد ٣ كيلو مترات من حدود الجزائر بين وحدة عسكرية جزائرية والقوات المغربية أدت الى احتلال القوات المغربية للمعلى ، كما تم أسر ٢٩ جزائريا ينتمون الى الفرقه رقم ٤١ التابعة «للجيش الشعبى الجزائرى» والمعروف أن المعلى تقع أيضا على الطريق المؤدى الى « بيرمونمرول » فى موريتـــانيا .

وفى ٢٩ يناير عام ١٩٧٦ قام السيد حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية المصرية بجولة فى الجزائر والرباط ونواكشوط للوساطه بين الأطراف المعنية بنزاع الصـــحراء .

وأعلن سفير المغرب فى بلجراد أن حكومته ستجدد دعوة دول عـدم الانحياز ، وأن هـذه المحاولة من الجزائر تهـدف الى التراجع عن موقفها من النـداء الذى وجهه الرئيس هوارى بومدين الى توريط دول عـدم الانحياز فى مسألة لا يجب أن تكون موضع نزاع .

وفى ٣ فبراير عام ١٩٧٦ توقف القتال بين القوات المغربية والقوات الجـزائرية فى الصـــحراء .

وصـــدر بيان مشترك عن « الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين » وجبهة « بوليزاريو » لتحرير الساقية الحمراء جاء فيه ذكر « الموقف الناجم عن العـدوان الامبريالى الغاشم الذى تتعرض له المنطقة وفقا لمخطط يبـدأ فى عمان ولبنان ويكتمل فى أمبولا مرورا بأرض الصحراء الغربية » ، كما أشار البيان الى ضرورة اقامة وحـدة كفاح تضم القـوى التقـدمية وتستطيع اتخـــاذ عنصر المبادرة والتحـدى للمخططات والمنــاورات الامبريالية ، وقـد أكد البيان عزم الجبهتين على مواصلة الكفاح الشعبى

المسلح وتكثيف النضال فى فلسطين والصحراء الغربية حتى يتم النصر والتحرير ٠

وفى ٥ فبراير عام ١٩٧٦ قدم السيد حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية المصرية تقريرا شاملا الى الرئيس أنور السادات حول مهمته فى الوساطة بين المغرب والجزائر ٠

وقد أوضحت صحيفة « المجاهد » الرسمية الجزائرية الخطوط العريضة لموقف الجزائر من قضية الصحراء ٠

١ — الهدف الوحيد من تحركها « ينطلق من سياستها فى مساندة حركة التحرير » ٠

٢ — النضال الجارى فى الصحراء هو نضال بين التقدمية والاقطاع، بين نظام ملكى استبدادى وحليف للاستعمار وشعب عربى يناضل من أجل بقائه ٠

٣ — أن أى مفاوضات يجب ان تكون بين جبهة « بوليزاريو » الممثلة للشعب الصحراوى وكل من المغرب وموريتانيا ٠

٤ — أن أية وساطة فى قضية الصحراء لا يكون لها أى معنى ما لم يكن هدفها التوصل الى انقاذ الشعب الصحراوى وصيانة وجوده ٠

وفى ٧ فبراير عام ١٩٧٦ وصف رئيس وزراء المغرب السيد أحمد عثمان فى حديث مع صحيفة « فيجارو » الفرنسية ما قامت به الجزائر بطرد ٢٠ ألف مواطن مغربى من أراضى الجزائر بأنه طعنة موجهة للمغرب العربى وفى ظهر شعوب دول المغرب الأكبر ، لان هذه التصرفات انما تستهدف قطع الجسور ، وخلق جو عدائى بين الشعبين ، كذلك وصف رئيس الوزراء مبدأ حق تقرير المصير بأنه « فكره مهملة » وقد بدا المجتمع الدولى

ودول العالم الثالث بوجه خاص تتكشف الاعيب تطبيقها بطريقة اليمة وعميـــاء •

وقـــد صرح ممثل جبهة « بوليزاريو » خلال اجتماع تم فى الجزائر بينه وبين الأمين العام لمنظمة الوحـــدة الافريقية ، بضرورة توافر الشروط التالية لعودة السلام الى الصحراء الغربية : الجلاء التام والفورى للقوات الأجنبية ، وعودة السكان المغاربة الذين أقاموا بالقـــوة فى الصحراء الى بلدهم الأصلى ، وعودة شعب الصحراء الى دياره •

كما عاد الرئيس بومدين من طرابلس حيث أجرى محادثات مع العقيد القـــذافى ، وقـــد أصدر الرئيسان بيانا مشتركا تضمن دعم « العلاقات العضـــوية بين الـــدولتين » •

وقـــد أدلى العقيد القـــذافى بتصريحات للصحفيين يستدل منها على احتمال قيام تنسيق عسكرى بين الجزائر وليبيـــا فى مواجهـــة المغرب وموريتانيا ، وتحول سياسة الدولتين من الدفاع الى الهجوم •

وفى ١٥ فبراير عام ١٩٧٦ أعلن الملك الحسن فى رسالة بعث بهـــا الى الرئيس بومدين قيام القوات الجزائرية بهجوم على واحة المعلا أســـفر عن وقوعها فى أيدى الجزائريين ، ودعا فى الرسالة الرئيس الى « اعلانها حربا ســـافرة بين البـــلدين » •

وقـــد أصدرت الجزائر بيانا نفت فيه وجود أية علاقة لها بالقتال فى الصحراء ، وقالت ان قـــوات بوليزاريو هى التى قامت بالهجوم فى الصحراء ، وفى ١٦ فبراير ١٩٧٦ نقـــل مستر أولاف ريدبيك المبعوث من قبل الأمين العام للامم المتحدة فى رحلة استعلامية فى الصحراء الغربية أول تقرير شفوى الى كورت فالدهايم •

كما وجهت الحكومة الجزائرية مذكرة الى « كورت فالدهايم » تنـــدد

فيه بالاتفاقية الثلاثية التى عقدت فى مدريد بين أسبانيا والمغرب وموريتانيا، ثم وجهت الجزائر نداءين : الأول من الرئيس بومدين الى رؤساء دول عـدم الانحياز والدول الاشتراكية والدول الغربية ، والثانى من السيد بوتفليقة الى كورت فالدهايم ، تضمنا الاشارة الى الوضع الخطير الراهن فى الصحـراء •

وقـد أعلن متحدث باسم وزارة الاعلام المغربية أن القوات المغربية قـد دخلت واحـة « المعلا » وسيطرت عليها بعـد أن انسحبت القوات الجـزائرية منهـا •

وأخيرا وصل السيد محمود رياض الأمين العام لجامعة الدول العربية الى الجزائر وموريتانيا للتوسط فى انهاء النزاع القائم حول الصحراء •

وطلبت حكومة السودان عقـد اجتماع عاجل لوزراء الخارجية العرب لبحث مشكلة الصحراء ، وذلك « نظرا لان الوجود الأسبانى سينتهى من الصحـراء فى آخر الشـهر » •

ونقلت وكالات الأنباء من الرباط تصريحات عن المسئولين الحكوميين تفيد بأن المغرب سينسحب من منظمة الوحـدة الافريقية ، اذا اعترفت المنظمه رسميا بجبهة « بوليزاريو » •

وفى ٢٦ فبراير عام ١٩٧٦ اتمت أسبانيا انسحابها من الصـحراء العربية ، طبقا للاتفاق الثلاثى الذى وقعته مع المغرب وموريتانيا فى مدريد « نوفمبر ١٩٧٥ » •

وقـد لفت المغرب نظر المبعوث الخاص للسكرتير العام للامم المتحدة الى القرار الذى اتخـذه مجلس « الجماعة » فى الصحراء بالموافقة على انتقال المنطقة الى المغرب وموريتانيا ، ولكن فى اليوم التالى أعلنت جبهة

« بوليزاريو » قيام « جمهورية الصـــــحراء الغربية الديمقراطية » على الأراضى التى تسيطر عليها ، وقــد هــدد المغرب بقطع علاقاته الدبلوماسية مــع أية دولة تعترف بالجمهورية التى أعلنتها جبهة « بوليزاريو » •

وفى أديس أبابا « حيث تعقـــد اجتماعات وزراء الخارجية لمنظمة الوحــدة الافريقية هــدد المغرب وموريتانيا بالانسحاب من المنظمة اذا ما وافقت على انضمام جبهــة « بوليزاريو » بين صفوفها ، كما هــددتا بعزمهما على الاعتراف بدورهما بكل الحركات الانفصالية القائمة فى مختلف البلاد الافريقية اذا ما اعترفت المنظمة بوجود « بوليزاريو » •

هذا ، وقد ذكرت وكالة الأنباء الجزائرية فى يوم ٢٨ فبراير ١٩٧٦ أن ٢١ من ٤٧ دولة الأعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية أعربت عن تأييدها للاعتراف بجبهة « بوليزاريو » •

وفى أول مارس عام ١٩٧٦ وجه الملك الحسن الثانى ملك المغرب دعوة الى الرئيس الليبى معمر القــذافى لزيارة الصحراء المغربية ليتعرف بنفسه على رغبة سكان الاقليم فى الانضمام للمغرب •

كما أعلن ألفريد أثرتون وكيل وزراء الخارجية الأمريكية لشـــئون الشرق الأوسط وجنوب شرق آســيا فى الجزائر العاصمة أن الولايات المتحدة لا تسعى لان تلعب دور الوسيط ، وأنه لا يحمل أى مقترحات بشــأن الصــحراء الغــربية •

وقــد دعت صحيفة المجاهـد الجزائرية الجامعـــة العربية الى الاعتراف بالجمهورية الصحراوية •

وفعلا اعترفت بوروندى بجمهورية الصحراء الديمقراطية العــربية التى أعلنتها جبهة البوليساريو •

وفى الثانى من مارس عام ١٩٧٦ وصل ألفريد أثرتون مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأوسط الى الدار البيضاء وأعلن أن زيارته تدخل فى نطاق تبادل وجهات النظر الدولية بين الولايات المتحدة والمغرب فى المسائل التى تهم البلدين •

وفى اليوم التالى صرح محمود رياض الأمين العام للجامعة العربية بأن مشكلة الصحراء معقدة ، وأن ايجاد مخرج سياسى للاتفاق بين أطرافها يحتاج الى وقت ، وقد أدلى محمود رياض بهذا التصريح بعد ١٢ يوما قضاها فى مساعى التوفيق بين الجزائر وكل من المغرب وموريتانيا فى أزمة الصحراء ، وأشار الأمين العام الى أن كل طرف يتمسك بموقفه ولا يريد أن يتزحزح عنه •

وقد حذر الملك الحسن ملك المغرب الجزائر — فيما وصفته وكالات الأنباء بأنه أعنف لهجة استخدمها الملك منذ بدء التوتر حول مشكلة الصحراء — بأن المغرب ستحتفظ بالصحراء بأى ثمن ، وأنها ستحطم أى احتمال لهجوم عسكرى قد تقوم به الجزائر ، واتهم الملك فى خطابه بمناسبة عيد الجلوس الجزائر بأنها خلقت موقفا خطيرا بتدخلها فى الصحراء ، وأن هذا التدخل لا يعنى سوى أن الجزائر تضيع وقتها وطاقتها دون أن تصل الى شىء •

وفى ٦ مارس عام ١٩٧٦ أعلنت جبهة البوليزاريو تشكيل حكومة صحراوية برئاسة محمد الأمين أحمد أحد مساعدى سيد العوالى السكرتير العام للجبهة • وتضم الحكومة ثلاثة وزراء للدفاع والشئون الخارجية والداخلية ، بالاضافة الى ٤ وزراء بدون وزارة ، وأعلن المتحدث باسم الجبهة أن جمهورية الصحراء ستطلب الانضمام الى الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية • وفى نفس اليوم اعترفت الجزائر بجمهورية الصحراء العربية الديمقراطية ، وفى اليوم التالى أعلنت كل من

المغرب وموريتانيا قطع علاقاتهما الدبلوماسية مع الجزائر بسبب اعتراف هــذه الأخيرة بجمهورية الصحراء العربية الديمقراطية ، وفى اليوم التالى أعلن المتحــدث باسم الحكومه الجزائرية أن قطــع المغرب وموريتانيــا علاقاتهما مع الجزائر ليست لــه أهمية ، لان الجزائر تتصرف على أساس الحــق والعـــدالة والشرعية ، وأعقب ذلك قيام عـــدد من المسئولين الجزائريين السابقين بتوجيه نداء الى الشعب الجزائرى يندد بالنزاع مع الشعب المغربى وبالسلطة الفردية ، وطالب النداء بوقف الحرب بين الجزائر والمغرب وبانتخاب جمعيه وطنية تأسيسية ، وبانهاء نظام الحكم المطلق الحالى ، ووضع على النداء فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة السابق ، ويوسف بن خده رئيس الحكومة الجزائرية السابق ، وحسين الأحــول الأمين العام السابق للحرب الشعبى الجزائرى وحركة التحرير ، والشيخ محمد خير الدين العضو الســابق فى المجلس الوطنى للثـــورة الجــزائرية •

وفى ١٧ مارس عام ١٩٧٦ أجرى الشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت مباحثات فى الجزائر مــع أحمد الابراهيمى وزير الاعلام والثقافة بالجزائر ورئيس وفــدها بمجلس جامعــــة الدول العربية بشأن أزمة الصحراء الغربيه . وكان وزير خارجيه الكويت قـــد عقد اجتماعا مماثلا مع كل من الدكتور أحمد العراقى وزير خارجية المغرب وحمدى ولد مكناس وزير خارجيـــة موريتانيا •

وقد نشرت صحيفه « السياسة » الكويتية أن اتفاقا سريا وقع بين موريتانيا والمغرب ينص على أن ثلثى الاقليم الصحراوى سيكون من نصيب المغرب والثلث الباقى من نصيب موريتانيا •

وفى ١٨ مارس عام ١٩٧٦ وصل الى مونتريل ممثلان لجبهه البوليزاريو بناء على دعوة من « الهيئة الجامعية التنديد لمــا وراء البحار » وأعلنــا

(م ٢٠ — ج ٢)

أن جبهة البوليزاريو بدأت فعلا عمليات حرب عصابات فى المغرب وموريتانيا ضـد أهـداف عسكرية بحتة .

وفى ٢١ مارس عام ١٩٧٦ أعلن الدكتور أحمد العراقى وزير خارجية المغرب بأن مسئولين من السعودية ومصر وسوريا والعـراق والسودان وتونس قاموا بمساع حميدة لحصر الخلاف بين الجزائر والمغرب ، وقال وزير خارجية المغرب ان الحـوار يجب أن يكون لاعادة المياه الى مجاريها مع الجزائر ، ولا نقبل النقاش فى سيادتنا الوطنية واستكمال وحدة التراب المغـــربى .

ثانيا ــ عمليـات التسوية السـلمية :

بذلت العديد من المساعى والجهود لتسوية المشكل الصحراوى وذلك منذ بداية الخلاف الجزائرى المغربى عام ١٩٧٥ (باستثناء مشروع بيريز دى كويلار الجارى التفاوض بشأنه) .

ولكن انتهت تلك المحاولات بالفشل ، ولا يرجع ذلك الى نقص فى المشاريع والصيغ التى تصل بين وجهات النظر المتصارعة بقـدر ما يرجع الى ادراك الأطراف أنفسهم لصعوبة عملية التفاوض ، فأحيانا ما استخدمت المفاوضات كوسيلة لتبـديد الوقت حتى يتمكن أحـد الأطراف من دعم أوضاعه العسكرية ، وأحيانا ما استخدمت لتعميق عزلة احـد الأطـراف وتقليص مكانته الدبلوماسية ، اضافة الى أن الأهـداف لم تكن واضحة فى أذهـان الأطراف .

علاوة على عـدم الثقة بين الأطراف . فالمغرب قـد تنظر الى الدعم الجزائرى للبوليساريو على أنه يهـدف الى تطويق المملكة المغربية من الجنوب والوصول الى المحيط الأطلسى ، أما الجزائر فانها تعتبر محاولات المغرب للسيطرة على اقليم الصحراء تدخل فى اطار مخطط أوسع من حيث

أنها ستكون البداية المطالبة باقليم تندوف ، وأن نجاح المغرب فى هـذا المسعى سيشكل السابقة الأولى من نوعها والتى تهـدد الكيان الجزائرى نفسه ، وفى ظـل هـذا المناخ من الشكوك وعـدم الثقة فان غالبا ما فسرت الرسائل المتبادلة بسوء نيـة حتى ولو كان الطرف المرسل يهـدف فعلا الى تخفيف التوتر ، فان الطرف المستقبل غالبا ما يفسرها بأنها أسلوب من أساليب الخـداع والتمويه وتحقيق أهـداف ومآرب أخرى •

كذا اختلفت نظرة الأطراف فى ماهية النزاع ، فالجزائر اعتبرت أن النزاع لا يخصها ، وانما يخص المغرب وجبهة البوليساريو ، فى حين اعتبرت المغرب أن البوليساريو ما هم الا مرتزقة وعملاء للجزائر ، وأن الخـلاف بينها وبين الجزائر فقط ، وأن تسويته تتم عن طريق التفاوض مع الجزائر وليس البوليساريو ، وأن الاقـدام على التفاوض المباشر مع البوليساريو يمثل فى حـد ذاته اعترافا منها بالبوليساريو •

وقـد انعكس ذلك على تقـديم التنازلات حيث ان التنازل الواحـد يمثل فى ذاته تقـديم تنازلات أخرى ، فالقبول بتقـديم تنـازل مقابل للتنازل الذى قـدمه الطرف الأول هـو فى ذاته مجموعة تنازلات ، فمثلا قبول المغرب بالاستفتاء كتنازل مقابل تنازل البوليساريو عن مطلب انسحاب الادارة المغربية فى الاقليم يعنى تقـديم المغرب لتنازل آخر هـو قبول حـق تقرير المصير ، وقـد أدى هـذا الى تصلب المواقف التفاوضـية للاطراف ، والى افراغ محتوى التنازلات لتعنى لا شىء بل والتراجـع عنها بعـد الموافقة عليها ، ولعل هـذا مرجعه صعوبة ادارة تبادل التنازلات لاختلاف حجم التنازلات المتوقعة من كل طرف ، فالطرف المغربى يدرك على أنه الطرف المستهدف منه تقـديم التنازلات التى هى فى ذاتها مكاسب للطرف الآخر ، وأنه لن يحصل على مكاسب مقابله تعوض خسارته •

كذا لا يمكن اغفال دور الرأى العـام الداخلى فى تعقيد المساومة

واكسابها الطابع المتشدد ، فالقضـية الصحراوية فى المغرب هى قضـية شرعية حكم ، فمنها استطاع الملك المغربى تعزيز التفاف الشعب المغربى حـــوله •

وبنفس الطريقة فى الجزائر حيث ان القضية الصحراوية تمثل رمزا لدعم القيـادة الجزائرية للحركات التحررية ، ولـذا فان التساهل بشأنها يعنى انحرافا للقيادة عن الخط الذى انتهجته منذ حصـول الجزائر على استقلالها ، والتى هى فى الأصل نتاج حركة تحرير ، كذا يرجع اخفـاق جهود التسوية الى طبيعة الأطراف الثالثة التى تدخلت لتسوية الصراع ، فهى فى الغالب اما أطراف افريقية أو عربية أو منظمات دولية ، وكل تلك الأطراف ليس لهـا مصلحة مباشرة فى نتائج التسوية ، بتعبير أدق ان استمرار الصراع الصحراوى لا يلحق الضرر بمصالحها للدرجة التى تكون فيها راغبة لتوظيف مواردها وامكانياتها لتسوية الصراع . والحالة التى يمكن أن نستثنيها فى هـذا السياق الوسـاطة السعوديه . حيث انهـا تتضرر من استمرار الصراع بالنظر الى حجم المعونة الاقتصادية والعسكرية التى تقـدمها للمغرب ، لذا فان التسوية السلمية تمثل فى ذاتها مصلحة لهـا ، ونظرا لان طبيعة الصراع الصحراوى كصراع يدور حول دعاوى اقليمية فان تسويته تتطلب نوعيـة من الوسطاء تكون لهم مصلحة فى ناتج التسوية وتكون لديهم الموارد والامكانيات التى من خلالها يمكن التأثير على أطراف الصراع خاصة فى حالة عـدم توفر ارادة التسوية لـدى أطرافـه •

وتتضح تلك الملامح المشار اليها آنفا اذا ما استعرضنا جهـود التسوية منذ بداية الخلاف المغربى الجزائرى حـول الصحراء ، ويمكن فى هـذا الصـدد التمييز بين مراحـل ست •

● **المرحـــلة الأولى :**

اتصالات مبدئية من أطراف ثالثة للوقوف على امكانية التسوية عام ١٩٧٦

خلال النصف الأول من عام ١٩٧٦ أجرى العـــديد من رؤساء الدول وكبار المسئولين فى كل من السعودية وتونس والعراق والكويت ومصر والسنغال وغينيا والجابون ومنظمة التحرير الفلسطينية وجامعة الدول العربية اتصالات بأحـــد أو كلا الطرفين المتنازعين لأجـــل الوقوف على امكانيات التوفيق بينهما — وأبرز تلك المحاولت الجولة المكوكية التى قـــام بها حسنى مبارك نائب رئيس جمهورية مصر آنذاك والتى استغرقت أسبوعا تنقل فيها بين الجزائر والمغرب ، واقترح خلالها وقف اطلاق النار وعقـــد اجتماع ثلاثى (المغرب والجزائر وموريتانيا) لوزراء الخارجية يتـــلوه اجتماع قمـــة ثلاثى ، لكن الجزائر طالبت بجلاء المغرب من الصحراء قبل القمـــة ، فى حين وافقت المغرب على اقتراح وقف اطلاق النار فقط •

كذا اقتراح الرئيس سنجور فى فبراير من نفس العام الذى يكرس عملية التقسيم ـ مع استغلال مشترك للثروات المعدنية لاقليمى بوكرا وجارا جيـــلينة •

وفى مارس توصلت اليمن والسعودية الى اتفاق مع كل من المغرب والجزائر ، يقضى بالا تستخدم كل دولة القـــوة العسكرية فى مواجهـــة الأخرى ، واستبعد الاتفاق جبهة البوليساريو •

وفى نهاية عام ١٩٧٧ حاولت السعودية التوسط مرة أخرى فى الصراع، وعقـــد لقاء قمـــة بين الجزائر والمغرب فى الرياض ولـــكن لم تنجح فى مســـــعاها •

● المرحــلة الثانية :

الاتصالات بين الأطراف المتصارعة ١٩٧٧ ــ ١٩٧٨ :

وفى سبتمبر عام ١٩٧٧ حاولت البوليساريو الاتصال بكل من المغـرب وموريتانيا كل على حـده لأجل استكشاف امكانية التوصل الى اتفـاق سلام مع أحـد الطرفين ضـد الآخر ولكن الدولتين اكتشفتا حيـلة البوليساريو ، كذا اقترحت البوليساريو فى بداية عام ١٩٧٧ على موريتانيا توقيع اتفاق سلام منفصل ، وحاولت مالى فى مايو من نفس العام المساعدة فى الوصول الى هـذا الاتفاق الثنائى ولكن لم يكلل مسعاها بالنجاح .

وفى نوفمبر عام ١٩٧٧ أجرى الملك الحسن الثانى اتصالات مع هوارى بومدين لأجل الوصول الى حل سياسى للمشكلة الصحراوية ، وأجريت بالفعل محادثات بين أحمـد طالب الابراهمى مستشار الرئيس بومدين وأحمد رضا المستشار الملكى لعاهل المغرب فى نوفمبر فى مدينة فاس ، وفى شـهر ديسمبر فى مدينة لوزان . أعقبهـا انعقاد مؤتمر قمـة ثنائى ضم الملك الحسن وهـوارى بومدين فى مدينة بروكسل فى ٦ يونيو ١٩٧٨ ، وفقا لبعض التقارير فان المحادثات استهدفت وضـع التفاصيل النهائية لتقسيم اقليم الصحراء بين البوليساريو والمغرب ، وكان من المقرر عقـد لقـاء قمة آخر فى بروكسل فى الفترة بين ٢٤ و ٢٥ سبتمبر فى نفس العام ، ولكنه ألغى لمرض هـوارى بومدين .

ولكن الأمور انقلبت رأسا على عقب بفعـل سقوط مختار ولد داده الرئيس الموريتانى ، واعتبر سقوطه بمثابة نجاح لاستراتيجية البوليساريو فى تكثيف هجماتها على موريتانيا ، وفى تحرك حـذق أعلنت البوليساريو وقفة اطلاق النار من جانب واحـد وذلك حتى تتيح الفرصة للقـادة الموريتانيين الجـدد بلورة خياراتهم خاصـة وأنهم كانوا مترددين بين الاستمرار فى الحرب بما يعنيه ذلك من اثارة غضب وعـداء المغرب ، وقد

استغلت فرنسا وليبيا ومالى تلك الظروف وعرضت مساعيها للوصول الى تسوية ، وانعقد فى باماكو مؤتمر حضره ممثلون من موريتانيا والبوليساريو، وكانت الصيغة الأولية للاتفاق تنص على تسليم منطقة ساقية الذهب الى البوليزاريو ، غير أن الملك الحسن أعلن فى ٢١ أغسطس عام ١٩٧٨ بأنه لن يسمح باقامة دولة مختلفة الأيديولوجية على حدود بلاده الجنوبية مما دفع بنجامينا الى عرض اقتراح بموجبه تصبح دولة البوليساريو فى ساقية الذهب محاصرة بالأراضى الموريتانية ، غير أن البوليساريو رفضوا هذا الاقتراح وطالبوا باقامة دولة فى الاقليم الصحراوى ككل •

● المرحلة الثالثة :

وساطة منظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٧٨ :

شكل مؤتمر القمة الافريقى الذى انعقد فى الخرطوم فى نهاية عام ١٩٧٨ لجنة الحكماء بالتشاور مع الأطراف الرئيسية بنزاع الصحراء ، وضمت اللجنة فى عضويتها سبع دول افريقية ، وفى ٢٣ يونيو ١٩٧٨ أصدرت اللجنة مجموعة قرارات تنص على الآتى :

— أن يمارس الشعب الصحراوى حقه فى تقرير مصيره عن طريق اجراء استفتاء حر وكامل •

— أن يختار الشعب الصحراوى بين أحد البديلين (فاما الاندماج فى المملكه المغربية أو الاستقلال) •

— دعوة أطراف النزاع الى عقد اجتماع وذلك لضمان تعاونهم فى تنفيذ وقف اطلاق النار والاستفتاء •

— تشكيل لجنة تضم خمس دول افريقية للاشراف على وقف اطلاق النار •

وقد عبرت المغرب عن وجهة نظرها ازاء المشكل الصحراوى فى الاجتماع الثالث للجنة خلال الفترة من ٤ — ٥ ديسمبر ١٩٧٩ فى منروفيا واشتملت على العناصر التالية :

— البوليساريو ليست الا صنيعة الجزائر •

— سيتوقف اطلاق النار تلقائيا مجرد أن توقف الجرائر عدوانها •

— لا توجد حاجة لاجراء استفتاء لان شعب الصحراء المغربية عبر بالفعل عن رغبته فى الاندماج فى المغرب • فى حين طالبت جبهة البوليساريو :

— اجراء مفاوضات مباشرة مع المعرب •

— الانسحاب الكامل للقوات المغربية من الصحراء •

— سحب الادارة المدنية المغربية •

● **المرحلة الرابعة :**

مؤتمر القمة الافريقى فى نيروبى عام ١٩٨١ :

مع احتمال انضمام الجمهورية الصحراوية بقيادة جبهة البوليساريو الى عضوية الوحدة الافريقية لتزايد عدد الدول المعترف بها الى ٢٨ دولة أفريقية فى يونيو عام ١٩٨١ من اجمالى ٥١ دوله ، وفى تحرك تكتيكى من قبل الملك الحسن للحيلولة دون ذلك اعلن فى خطاب ألقاه فى ٢٦ يوليو عام ١٩٨١ أمام مؤتمر القمة الافريقى الذى انعقد فى نيروبى موافقته على وقف اطلاق النار واجراء استفتاء تحت اشراف ورقابة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية •

غير أنه بادر عقب عودته من نيروبى الى الاعلان بأن الاستفتاء يعد نوعا من تأكيد الحقوق التاريخيه المغربية فى الصحراء ، وأن المواطنين

المغاربة سيؤكدون خلال الاستفتاء مظاهر الولاء والاخلاص للمغرب ، وأنه لن يدع اللاجئين الصحراويين الذين يقميون فى مدينة تندوف الجزائرية بالعودة الى الصحراء للاشتراك فى الاستفتاء ، وأنه لن يتفاوض مطلقا مع البوليزاريو لان النزاع هو نزاع بين المغرب والجزائر وموريتانيا فقط ، فى حين دعت وزارة الاعلام فى الجمهورية الصحراويه الى اجراء مفاوضات مباشرة بين الجمهورية والمغرب ؛ ووضعت ثلاثة شروط لتحقيق استفتاء تقرير المصير هى :

١ — انسحاب القوات والادارة المغربية من الصحراء قبل الاستفتاء •

٢ — عودة كافة اللاجئين الصحراويين الى الاقليم ، وفى مقدمتهم لاجئو مدينة تندوف •

— المبادرة باقامة ادارة دولية مؤقتة تشترك فيها الجمهورية الصحراوية الى أن يتم الاستفتاء تحت اشراف ورقابة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية •

وقد سارعت منظمة الوحدة الافريقية الى تشكيل لجنة لبحث المبادرة المغربية وتقديم توصياتها للمنظمة الافريقية حول تنظيم واجراء الاستفتاء المشترك فى الصحراء ، وقد اقترحت اللجنة فى أغسطس ١٩٨١ خلال اجتماعها فى نيروبى مشروعا متكاملا لتنظيم عملية الاستفتاء تضمن العناصر التالية :

* يعبر الصحراويون عن أنفسهم فى تقرير المصير باجراء استفتاء حر وكامل •

* الصحراويون المدرج أسماؤهم فى قوائم حصر السكان الأسبانية والذين يتجاوز أعمارهم ثمانية عشر عاما سيكون لهم حق الادلاء

بأصـــواتهم الى جانب الصحراويين المقيمين فى الدول المجـاورة والذين سيتم تحديدهم عن طريق المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة .

* اقامة ادارة مؤقتة ومحايدة تضم عناصر مدنية وعسكرية وأمنية تساعدهم قـوة حفظ سلام دولية من الأمم المتحدة أو من منظمة الوحدة الافريقيـــة .

وقـــد رفض العاهل المغربى كافـــة قرارات اللجنة ، بينما كررت جبهة البوليزاريو مطالبها السابقة الخاصة باجراء مفاوضات مباشرة مع المغـرب ، وسحب الادارة المغـربية ، وانسحاب القـوات المغـربية من الصـــحراء .

وحاول العـديد من الوسطاء خلال تلك الفترة تقريب وجهات النظر بين المغرب والجزائر لكن بدون جـدوى ، وأبرز تلك المحاولات : وساطة الملك خالد ابن عبد العزيز فى يوليو ١٩٧٩ ، ووســـاطة ياسر عرفات فى سبتمبر ١٩٧٩ ، كما حاول الرئيس بورقيبة عقـد لقاء قمة ثنائيا بين الملك الحسن والشاذلى بن جـديد ، وكرر محمد مزالى رئيس الوزراء التونسى المحاولة مرة أخرى فى يونيو ١٩٨٠ ولكن بدون نجاح ، وفى يونيو ١٩٨٠ دعت البوليزاريو الملك خالد ابن عبد العزيز الى التوسط فى النزاع .

● **المرحـلة الخـامسة :**

محـاولات التوفيـق ١٩٨٢ ــ ١٩٨٥ :

ظهرت خلال تلك الفترة دلائل على بدء التقارب المغربى الجزائرى، فقد حضرت الجزائر مؤتمر القمة العربى الذى انعقد فى فاس عام ١٩٨٢، كما اشتركت ضمن الوفـد العربى برئاسة الملك الحسن الثانى المرسـل الى واشنطن لعرض المشروع العربى للسلام ، وفى يناير ١٩٨٣ شـاركت

الجزائر فى أعمال المؤتمر البرلمانى العربى فى فاس ، وفى أواخر نوفمبر ١٩٨٢ قام الملك فهد بن عبد العزيز عاهل السعودية بزيارة الى الجزائر والمغرب للتوفيق بين البلدين بشأن المشكلة الصحراوية .

وكنتيجة طبيعية لتسلسل الأحداث انعقد مؤتمر قمة ثنائى بين الملك الحسن والشادلى بن جديد فى ٢٦ فبراير ١٩٨٣ . فى بلدة « العقيد لطفى الحدودية » .

كذلك وبفضل وساطة الملك فهد بن عبد العزيز انعقدت قمة أخرى فى بلدة « وجدة » المغربية فى مايو ١٩٨٣ أعقبتها عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، وكان أيضا من نتائج هذه القمة اطلاق سراح ١٥٠ جنديا مغربيا سبق وأن أسرتهم القوات الجزائرية ، وبالمقابل أطلق سراح ١٠٠ جندى جزائرى ، وكانت عملية التبادل هذه اشارة واضحة لرغبة الطرفين فى مواصلة الحوار ، وفى فك الارتباط بين العلاقات الثنائيه وبين المشكلة الصحراوية .

● المرحلة السادسة :

وساطة الأمم المتحدة ١٩٨٦ — ١٩٨٨ :

واكبت هذه المرحلة التغيرات العديدة الحاصلة على الساحة الدولية من حيث بروز علاقات وفاق جديدة بين القوتين العظميين ، ومن أبرز ملامح تلك العلاقات اعطاء دور متميز للامم المتحدة فى تسوية الصراعات الدولية ، وهو ما ظهر فى تسديد الولايات المتحدة التزاماتها المالية لدى المنظمة الدولية ، اضافه الى التغيرات على الساحة المغربية بالنظر الى سعى اقامة تكامل اقليمى . علاوة على تصاعد تكلفة استمرار الصراع لدى الأطراف المتصارعه . لهذا فان وساطة بيريزدى كويلار والتى استهلها فى عام ١٩٨٦ قد نجحت فى التوصل الى مشروع تسوية

حظى بالموافقة المتحفظة من قبل المغرب والجزائر وموريتانيا ، ويتضمن المشروع العنـاصر التالية :

١ ــ تعيين ممثل خاص للامم المتحدة ليتولى مسئولية اعداد وتنظيم اجراء الاستفتاء ، وتعيين هـذا الممثل الخاص هو هيكتور جروس اسبيل من أورجـــواى •

١ ــ يتوجه ممثل دى كويلار للتفاهم مع المسئولين المغاربه والمسئولين فى جبهة البوليساريو على عـدة خطوات واجراءات تنفيذية تمهيدا لاجراء الاســــتفتاء •

٢ ــ يساعد الممثل الخاص لدى دى كويلار فى مهامه هـذه فريق مراقبين من الأمم المتحدة يضم ٢٠٠٠ ــ ٢٥٠٠ شخص ، وهؤلاء سيؤلفون ثلاث وحـدات مدنية ووحـدة عسكرية ووحـدة أمنية •

٣ ــ المهمة الأساسية الأولى للممثل الخاص لـــدى كويلار ستكون التفاهم مـع المسئولين المغاربة والمسئولين فى جبهة البوليساريو على برنامج زمنى للخفض عـدد القوات التابعة لكل منهما ، ويقـدر عـدد أفراد القوات المغربية فى الصحراء بنحو ١٠٠ الف جندى ، بينما يقـدر عـدد أفراد قوات البوليساريو بـ ٢٠٠٠٠ ألف رجل •

٤ ــ عملية خفض القوات ستتم على ثلاث مراحل ، فى المرحلة الأولى يخفض عـدد القـوات المرابطـة فى الصحراء الى النصـف ويتم تجميع قـوات البوليساريو فى المرحله الثانية التى يحـددها الممثل لـدى كويلار ، وتكون تحت اشراف مجموعة من المراقبين العسكريين للدولتين ، وفى المرحلة الثالثة يخفض المغرب عـدد قواته الى نحـو ٢٠ او ٢٥ ألف جندى يتم تجميعهم أيضا فى مواقع يحـددها الممثل الخاص لدى كويلار ، وتحت اشراف المراقبين الدوليين •

٥ — بعـد التفاهم على هـذا البرنامج يبدأ تنفيذ وقف اطلاق النار فى الصحراء الغربية بين القوات المغربية وقوات البوليساريو ، وبعـد تطبيق وقف اطلاق النار يبدأ تنفيذ البرنامج المتعلق بخفض عـدد القوات المغربية وتجميعها مـع قوات البوليساريو فى مواقع محـددة .

٦ — تبدأ حينذاك مرحلة انتقالية تستمر الى حين اجراء الاستفتاء ، ويكون للممثل الخاص لدى كويلار السلطة الوحيدة المخولة فى جميـع المسائل المتعلقة بالاستفتاء وما يرتبط به بعـد ذلك .

٧ — بعـد ذلك يعـد الممثل الخاص لدى كويلار قوائم بأسماء جميع الصحراويين الذين يحق لهم المشاركة فى هـذا الاستفتاء الشعبى ، ويساعد فى هـذه المهمة بشكل خاص خبراء من الأمم المتحدة ، ويتوقع أن يشارك فى الاستفتاء ٧٠ أو ٩٠ ألف صحراوى .

ويمكن القاء بعض الضوء على أسلوب تفكير دى كويلار فى معالجته للمشكل الصحراوى ، ونوجزها فى الآتى :

١ — سرية الاتصالات ، فالملاحظ أن دى كويلار سكرتير عام الأمم المتحدة فى مباحثاته مع أطراف النزاع الصحراوى يحافظ على السرية من حيث احاطة تلك المباحثات بقـدر كبير من الكتمان عن وسائل الاعـلام المختلفـة .

٢ — تجزئة الموضوع وتحقيق اهـداف جزئية فى طريق الوصول الى الهدف الرئيسى.وتتضح تلك التجزئة فى تركيز المشروع على الاستفتاء فقط، وهى النقطة التى تحظى بموافقة الأطراف ، أما بقيـة العناصر كمسألة الاعتراف بالجمهورية الصحراوية أو التفاوض المباشر بين جبهة البوليساريو والمغرب أو الشكل النهائى للتسوية فكل تلك الأمور لم يتطرق اليها المشروع ،

٣ ــ الاعتماد على مشاركة وسطاء آخرين ، فقــد اعتمد بيريزدى كويلار فى وساطته على كينيث كاوندا رئيس منظمة الوحــدة الافريقية .

٤ ــ الاستناد الى مصادر محايدة فى جمع المعلومات ، فقــد نــذلت بعثة فنية تابعة للامم المتحدة برئاسة عيسى ديالللو من غينيا وعبد الرحيم فرح من الصومال ، وتضم البعثة ١٥ خبيرا مدنيا وعسكريا أنيط بها مهمة جمع المعلومات عن الأوضاع فى الصحراء واعــداد تقــــرير لبيريزدى كويلار ، وقــد وصلت البعثة الى الصحراء فى ٢٠ نوفمبر ١٩٨٧ وآمضت بهــا ثمــانية أيام .

وبمقارنة المواقف الأصلية للاطراف ، ببنود المشروع المقترح من قبل بيريز دى كويلار والذى حظى بقبول المغاربة وجبهة البوليساريو ، يتبين الآتى :

أولا : أن المغرب لم يتخــل كثيرا عن مواقفه ، فالمشروع يكفل لــه امكانية الابقاء على الادارة المغربية والقوات المغربية ، اضــافة الى أن المشروع لم يطالبه باجراء مفاوضات مع البوليساريو .

ثانيا : أن البوليساريو لم يتحقق لهــا أيا من مواقفها الأصليه . وآن كانت المكاسب المتحققة لهــا هى ذات طبيعة كمية من حيث تخفيض اعداد القوات المغربية دون ان يعنى ذلك انسحابها كليا .

وأخيرا وبعــد أكثر من اثنى عشر عاما : طرح بيريز دى كويلار فى أغسطس ١٩٨٨ مشروعا للتسوية حظى بالموافقة المتحفظة من قبل المغرب وجبهة البوليساريو ، واعتبر ذلك بمثابه خطوة أولى نحو التسوية خاصة وأنها جاءت مواكبة لروح الوفاق الجــديدة التى بدأت تسرى فى أوصال

منطقة المغرب العربى وتزامنت أيضا مع مناخ الوفاق الدولى الجديد بين القوتين العظميين •

(أ) سياسات القوى الكبرى الرئيسية :

اتسم الصراع على الصحراء الغربية شأنه فى ذلك شأن بقية الصراعات فى العالم الثالث باعتمادية أطرافه على مساعدات اقتصادية وعسكرية ، غير أن الصراع الصحراوى فى بعده الدولى يتميز بخصيصتين :

أولا : أن اهتمام القوى الكبرى بالصراع ليس مبعثة الصحراء فى حد ذاتها وانما الانعكاسات الاقليمية التى أوجدها الصراع •

ثانيا : أن الاستقطاب الدولى والتنافس الأيديولوجى العالمى لم يمتد بدرجة كبيرة الى صراع الصحراء ، ويرجع ذلك الى أن القوى الكبرى قد ارتبطت بشبكة من العلاقات السياسية والاقتصادية مع كل طرف من طرفى النزاع الرئيسيين (المغرب والجزائر) مما حدا بتلك القوى الى اتباع سياسات معينة ازاء المشكلة الصحراوية تتارجح بين الحياد والانحياز المحسوب نتائجه حتى تحتفظ فى كل الأحوال بعلاقات أن لم تكن قوية ومتينة فعلى الأقل غير معادية مع كل من طرفى النزاع •

وتتضح تلك الطبيعة المزدوجة لسياسات القوى الكبرى ، اذا ما ألقينا الضوء وبايجاز شديد على سياسة كل دوله كبرى على حده •

١ ـ فرنســـا :

ترتبط فرنسا بروابط اقتصادية مع الجزائر ، فكلا الدولتين تربطهما اتفاقيات خاصة بالتجارة والعمالة والهجره ، كذلك تعتبر المغرب سوقا رئيسيا للصادرات الفرنسية فى افريقيا ، ومشتريا هاما لصناعة الأسلحة الفرنسية . كما يعمل بها أعداد ضخمة من الخبراء الفرنسيين . الأمر

الذى دفع فرنسا الى اتباع سياسة الحياد ازاء الدولتين ، حرصا منها على مصالحها ، ولا يحول ذلك دون انحيازها لأحد الأطراف اذا ما مال ميزان القوى بدرجة كبيرة لغير صالحة مع عدم اثارة عداء الطرف الآخر .
هكذا نجد الحال عندما تصاعدت التهديدات المغربية ضد موريتانيا ، لمحاولة الأخيرة التوصل الى تسوية مع جبهة البوليساريو والجزائر ، وقفت فرنسا الى جانب موريتانيا،وأعلنت ان رغبه موريتانيا فى السيادة والاستقلال يتعين احترامها من قبل المجتمع الدولى فى الوقت ذاته طمأنت فرنسا المغرب خلال زيارة وزير خارجيتها ريمون بار للرباط فى ٢٤ يناير عام ١٩٨١ أن امداداتها العسكرية لن تتوقف . كذا وعلى الرغم من وصول الاشتراكيين الى الحكم فى فرنسا فى عام ١٩٨١ ، والذين تربطهم علاقات كثيرة مع البوليساريو منذ عام ١٩٧٦ ، بتفضيلهم المسبق لاقامة علاقات مع الجزائر وهو ما تجسد فى استقبال الخارجية الفرنسية لمسئولين من البوليساريو فى أغسطس ١٩٨١ ، وهى السابقة الاولى من نوعها ، والسماح بافتتاح مكتب للبوليساريو فى ديسمبر ١٩٨١ ، الا أن فرنسا حرصت على عدم اثارة عداء المغرب ، فزيارات كلودشيسون وزير الخارجية الى الجزائر ، غالبا ما كان يواكبها زيارات مماثلة للمغرب ، لذا استمرت فرنسا فى الامتناع عن التصويت على القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة والخاصة بالصحراء وامتنعت أيضا عن الاعتراف بالجمهورية الصحراوية ، بالرغم من ضغوط بعض نواب الحزب الاشتراكى .

٢ ـ اسبانيا :

كذلك كان الأمر بالنسبة لأسبانيا ، فهناك أسباب ملحة تقتضى منها ضرورة الاحتفاظ بعلاقات دولية مع كل من الجزائر والمغرب ، فمن ناحية تعد الجزائر سوقا رئيسيا للصادرات الاسبانية فى أفريقيا ؛ كما تتخوف من ناحية أخرى أن تثير المغرب دواعيها الاقليمية على اقليمى سبته ومليله . لذلك حرصت اسبانيا على استغلال غموض اتفاقيات مدريد لأجل تهدئة

الجزائر ، والاحتفاظ فى الوقت ذاته بعلاقات صداقة مع المغرب ، فعلى الرغم من تنازل أسبانيا عن ادارة الاقليم الصحراوى لكل من المغرب وموريتانيا الا أن الحكومة الأسبانية أكدت على أنها لن تتنازل عن السيادة، وأكثر من ذلك اعترفت بحق الصحراويين فى تقرير الوضع النهائى للاقليم •

وتتعقد الأمور بالنسبة لأسبانيا اذا ما أخذنا فى الحسبان أن كلا من المغرب والجزائر لديهما أوراق للتأثير على السياسات الداخلية الأسبانية، فالجزائر تساند « حركة تحرير جزر الكنارى » التى تأسست فى عام ١٩٦٤، كما أن المغرب يدعم « جبهة التحرير المغربية » فى اقليمى سبته ومليله وتربطها بها اتفاقيات للصيد يمكن أن تمتنع المغرب عن تجديدها كما حدث فى عام ١٩٧٧ ، الى جانب تلك الضغوط فهناك أيضا ضغوط البوليساريو وتصعيد هجماتهم على سفن الصيد الأسبانية •

وعلى الرغم من تعاطف الرأى العام الأسبانى مع الصحراويين ووصول الاشتراكيين الى الحكم ، والذى سبق وأن وعد زعيمه فيليب جونزاليز — والذى تولى رئاسة الوزارة الأسبانية فى أكتوبر ١٩٨٢ — أثناء لقائه مع بشير مصطفى نائب السكرتير العام لجبهة البوليساريو فى ٨ سبتمبر ١٩٧٧ بأنه سيبذل كل جهد فى أسبانيا والساحة الدولية لأجل ضمان الاعتراف بجبهة البوليساريو كممثل شرعى للشعب الصحراوى ، الا أن ذلك لم يترتب عليه حصول تغيرات كبيرة فى السياسة الأسبانية ، بل أعلنت أسبانيا على لسان وزير خارجيتها فيرناندو موران فى ٣٠ نوفمبر ١٩٨٢ بأنها لن تقدم على شىء من شأنه زعزعة استقرار المملكة المغربية ، وفى ٣٠ مارس ١٩٨٣ قام جونزاليز بزيارة الى المغرب ، كما امتنعت أسبانيا عن الاعتراف بالجمهورية الصحراوية •

● الاتحاد السوفيتى :

كان من المتوقع على ضوء علاقات موسكو الوثيقة بالجزائر وتوافق رؤيتهما الاستراتيجية المشتركة أن يعترف الاتحاد السوفيتى بالجمهورية

(م ٢١ — ج ٢)

الصحراوية ويقـدم الدعم الكامل لجبهة البوليساريو ، غير أنه فى الواقع لم تذهب موسكو الى هـذا المستوى من التأييد والمساندة ، واشتملت السياسة السوفيتية ازاء المشكل الصحراوى على العناصر الآتية :

* أن الاتحاد السوفيتى يؤيد حق تقرير المصير للشعب الصحراوى •

* أن الاتحاد السوفيتى يعارض أى تصرف من شأنه اعاقة جهـود الشعب الصحراوى فى ممارسة هـذا الحق •

— أنه من غير الممكن تجاهل جبهة البوليساريو اثناء البحث عن حـل للمشـكلة الصـحراوية •

— يتعين الوصول الى تسوية عن طريق التفاوض تحقق مطلب الشعب الصـحراوى فى تقـرير المصـير •

وقـد تكون العلاقات الاقتصادية التى تربـط موسكو بالرباط هى السبب وراء التحفظ السوفيتى ازاء المشـكلة الصحراوية ، ففى ١١ مارس ١٩٧٨ وقعت الدولتان على اتفاق تجارى قيمته ٢ بليون دولار ، تحصـل بموجبه موسـكو على الفوسفات فى مقابل حصـول المغرب على النفط والكيماويات وسفن الشحن من الاتحاد السوفيتى • ويعرف هـذا الاتفاق (بصفقة القرن) ، ولم تصل معاملات موسكو التجارية مع الجزائر الى هـذا المستوى من الضخامة •

● **الـولايات المتحـدة :**

ترتبط الولايات المتحده بعلاقات غير متساوية مع المغرب والجزائر • فعلاقات واشنطن بالجزائر ذات طابع اقتصادى . فى حـين أن علاقاتها بالمغرب ذات طبيعة استراتيجيه . فكلتـا الدولتين تتقاسمان رؤية مشتركة نحـو الخطر الشيوعى ، فقـد اشتركت المغرب فى عمليـة الكونغـو عام

١٩٦١ ٠ والتدخل فى اقليم شابا الزائيرى فى ١٩٧٧ اضافة الى أن الولايات المتحدة تحتفظ بتسهيلات عسكرية فى الأراضى المغربية ، علاوة على أن المغرب ساندت دبلوماسية كيسنجر فى الشرق الأوسط ، لذا فان الولايات المتحده تنحاز قليلا الى المغرب فى صراعه على الصحراء • وقد أيدت واشنطن اتفاقيات مدريد وقدمت للمغرب الأسلحة والمعدات ، وساهمت مساهمة فعالة فى بناء الجدران الأمنية •

ولكن الرؤية الأمريكية للصراع الصحراوى وكيفية حله تتحدد بالعناصر الآتية :

* أن الهدف من وراء تقديم الأسلحة للمغرب هو مساعدتها فى اندماع عن نفسها •

* أن الولايات المتحدة تعمل على خلق الظروف النفسية المواتية لحل الصراع •

* أن الصراع فى الصحراء لا يمكن حله عسكريا ، وأنه غير ممكن وجود فائز أو خاسر فى الحرب •

* أن الأسلحة الأمريكية للمغرب تسهم فى خلق التوازن العسكرى الذى من شأنه أن يدفع الجزائر والبوليساريو الى الدخول فى تسوية مع المغرب •

ويتضح مما سبق أن سياسات القوى الكبرى ازاء المشكل الصحراوى تراوحت بين الحياد والانحياز المحدود والمحسوب • فلم يصل مستوى الدعم والمساندة لأى من تلك القوى فى علاقاتها مع الطرفين المتنازعين الى درجة التطابق الكامل فى المواقف •

والواقع أن التوازن العسكرى والسياسى فى منطقة المغرب العربى مهم ، ولكن يمكن القول عموما أن قـــدرة أى طرف على مواصلة الصراع تتحـــدد وفقا لامكانياته الذاتية وحجم المساندة التى يمكن أن يتلقـــاها من حلفـــائه الخارجيين •

فاذا ما عجزت امكانياته الذاتية عن تحقيق أهـــدافه المرجـــوة من الصراع فان الدعم الخارجى فى هـــذه الحالة سيلعب دورا محـــوريا فى تحـــديد نطاق أمـــد الصراع •

وهنا سيتوقف استعداد الطرف الخارجى بتقـــديمه المساندة والدعم على أهـــدافه ومصالحـــه •

وانطلاقا من أهـــداف القوى الكبرى الموضحة سلفا ، فان أيا منها ان يكون لديه الاستعداد لتقـــديم الدعـــم والمساندة لأى من الطـــرفين المتصارعين فيحقق أهدافه الكاملة . والمتوقع أن تتبنى تلك القوى سياسات ادارة الصراع أى الحفاظ على الصراع عند حـــــدوده الدنيا من التصعيد، دون الاسهام حقيقة فى حـــله طالمـــا ان الصراع لم يصل الى درجة الحاق الضرر بمصالحها . والهـــدف من وراء ذلك هـــو الحيـــلولة دون تصـــعيد الصراع الى الدرجة التى تجـــد فيها تلك القوى نفسها مجبرة على تحديد خياراتها وتحالفاتها ، الأمر الذى سيترتب عليه تضرر مصالحها مع الطرف الآخـــر غير الحليـــف •

وهكذا فان محـــدوديه الدعم والمساندة الخارجيه يمثل فى حـــد ذاته حافز للتسوية ، بالنظر الى ان أطراف الصراع قـــد يجـــدون فى حـــالة بلوغ الصراع الى مستوى الجمود والاسترخاء ومع عـــدم امكانيـــــة تحقيق أهـــدافهم الأصلية ، ان السبيل الوحيد للخروج من المـــأزق هو محاولة الوصول الى تسوية للصراع •

٢ ــ الاطار الاقليمى لمنطقة المغرب العربى :

تقع النظرة الحقيقية للمشكلة الصحراوية فى محتوى منطقة المغرب العربى ، ففيه نشأت المشكلة ، ومنه أيضا يمكن الوصول الى تسوية لهـا والتى يمكن ايجازها فى التالى :

* تحسن العلاقات الليبيه الجزائرية فى نهاية عام ١٩٨٥ بعـد فترة من الجفاء بين البلدين اثر ابرام اتفاق « وحـدة » بين المغرب وليبيا وطرد العمال التونسيين من ليبيا ، وقـد جاء هـذا التحسن على أثر زيارة أمين المكتب الشعبى للاتصال الخارجى للجزائر ، وما تلا ذلك من انعقاد القمة الليبية الجزائرية فى نهاية يناير عام ١٩٨٦ بمدينة « عين أم الناس » على الحـدود الجزائرية ودخول الدولتين فى مباحثات وحـدوية .

* تحسن العلاقات الليبية التونسيه بفضل الوساطة الجزائرية ، وتسوية المشاكل العالقة بين الدولتين ، وعـودة العلاقات الدبلوماسية ، وتشكيل لجنة عليا مشتركة يوكل اليها مهمة التنسيق بين البلدين .

* عودة العلاقات الدبلوماسية بين المغـرب والجزائر بعـد فترة انقطاع دامت اثنى عشر عاما وصـدور بيان مشترك أعربت فيه الدولتان عن رغبتهما فى المساهمة فى بناء المغرب العربى الكبير .

* انعقاد أول قمـة لدول المغرب العربى فى يونيـو عام ١٩٨٨ فى الجزائر ، والاتفاق على تشكيل لجنة تنسيط التعاون ، تكلف بوضـع الأسس اللازمة لاقامة المغرب العربى .

وتوضح تلك التطورات أن مناخا من التضامن والوئام بدأ يزحف الى منطقة المغرب العربى ، وأن دوله بصـدد البحث عن صـيغة لقيام المغرب العربى الكبير ، وفق نسق سياسى واقتصادى متكامل .

وقد انعكس هذا المناخ على المشكلة الصحراوية فى بعدين أساسيين :

أولهما : انتقال المشكلة الصحراوية من مرحلة القتال لا سيما بعد ثبوت محدودية الخيار العسكرى الى مرحلة التشاور لأجل البحث عن الوسائل الكفيلة بوضع حلول له ، باعتباره أحد العقبات الرئيسية أمام بناء التكامل المغربى •

ثانيهما : تغليب المسئولية الاقليمية على المسئولية القطرية المحدودة، وقد ساعد على احداث هذه النقلة النوعية للمشكل الصحراوى ، بروز اتجاه نحو « مغربة حل الصراع » بمعنى أن حل الصراع بات من وجهة نظر دول اقليم المغرب العربى يكمن فى اطار المغرب العربى الكبير ، ويتضح هذا الأمر فيما ذكره العديد من المسئولين فى منطقة المغرب ، وفيما تناقلته وسائل الاعلام الرسمية ، مثال ذلك ما ذكرته صحيفة الثورة الناطقة بلسان جبهة التحرير الجزائرية ان حرب الصحراء من الممكن تسويتها فى اطار المغرب العربى الطبيعى ، كذا صرح الرئيس معمر القذافى بأن بلاده لا تشجع قيام دولة عربية أخرى فى المنطقة ، وأكدت تونس أيضا على لسان رئيس وزرائها زين العابدين بن على على أنها تراجع صوابية الحل المغربى للنزاع الصحراوى •

وأخيرا قام مجلس التعاون المغربى ، ومما لا شك فيه سيجد حلا للتسوية •

٣ ــ محفزات للتسوية وثيقة الصلة بأطراف النزاع أنفسهم :

بالرغم من عدم امكانية الجزم بأن الصراع الصحراوى قد أصبح فى وضعه الراهن مواتيا لامكانية تسويته ، الا أن هناك العديد من المؤشرات التى تدل على أن الصراع بات عبئا على أطرافه ، نظرا للتكاليف

الناتجه عن استمراره ، وتمثل تلك التكاليف فى حـد ذاتها حوافز للاطراف نحـو التسوية •• فالجزائر فى أوضاع اقتصادية صعبة بالاضافة الى أن الأوضاع السياسية غير مستقرة خاصة بعد خروج الرئيس الشاذلى بن جديد واغتيال محمد بوضياف وازدياد نفوذ الاسلامين المتطرفين •• والبوليساريو تفرقت كلمتهم ولجأ البعض من زعمائهم الى المغرب ولم يعـد لهم سند ، أما المغرب فتتمثل الأعباء المترتبة على استمرار الحرب فى الآتى :

على الصـعيد الدبلوماسى :

بدأت منظمة الوحـدة الافريقية تصـدر قرارات تميل لصالح تحالف البوليساريو والتى وصلت الى ذروتها فى اجتماع المجلس الوزارى لمنظمة الوحـدة الافريقيه الذى انعقد فى شهر فبراير عام ١٩٨٢ ، حيث أصـدر قرارا يعلن قبول الجمهورية الصحراوية كعضو كامل الحقوق فى المنظمة ، كذا أسفرت الضغوط الجزائرية على الدول الكبرى والدول الأوربية وخاصة فرنسا وأسبانيا عن اتخاذ بعض المواقف المؤيدة للبوليساريو ، كما ترتب عليها أيضـا اعتراف الأحزاب اليساريه الأوربية بالجمهورية الصحراوية وتدعمت كل هـذه الانتصارات بتحـول فى قرارات الأمم المتحدة التى أصبحت منذ عام ١٩٨٥ تدعـو الى الاستفتاء والحوار المباشر بين المغرب والبوليســاريو •

على الصـعيد العسكرى :

فرضت الحرب أعباء اقتصادية كبيرة على الاقتصاد المغربى ، فقـد تضاعف حجم القوات المسلحة المغربية أربعة أمثال ما كانت عليه عام ١٩٧٤ ، حيث تزايد عـددها من ٥٦ ألف مقاتل عام ١٩٧٤ الى ١٢٣ ألف عام ١٩٨٨ ، كذا تزايدت أعـداد القوات شبه العسكرية من ٢٣ الف عام ١٩٧٤ الى ٣٥ ألف عام ١٩٨٨ ، ليصل بذلك اجمالى القوات المسلحة المغربية ٢٣٨ ألف جنـدى عام ١٩٨٨ •

وترتب على هـذا التزايد المطرد فى حجم القوات ارتفـاع موازنة الدفاع من ٨٣٨ مليـون درهم عام ١٩٧٤ الى ٧٥٦٠ مليـون درهم عام ١٩٨٨ • ويضاف اليها نفقات وزارة الداخلية التى بلغت ١٤٥ر٢ مليـون درهم عـام ١٩٨٢ •

وواكب هـذا التصاعد فى نفقات التسلح انخفاض عوائد المغرب من صـادراتها من الفوسفات الذى يشـكل ثلث اجمالى صـادرات المغرب . وتدهور عائدات صادراتها عموما واستفحال الأزمة الاقتصادية بصـورة مطردة منذ بداية عقـد الثمانينات •

وقـد انعكست الأوضاع الاقتصادية المتردية على استمرار الحرب ، وتصاعـد نفقاتها وأعبائها على مستوى المعيشة •

ومع قيام مجلس التعاون المغاربى فى عام ١٩٨٩ والجـدية على طريق التعاون فى كافـة المجالات فـآن الأمل كبير بايجاد حـل لهـذه المشكلة التى طال أمدها وراح على طريقها آلاف الضحايا وعطلت التنمية فى البلاد المتصارعة واعتقد آن العقل والمصلحة سوف يسودان فى النهاية ويضـعان ختاما لهـذا الصراع يرضى عنه كافـة الأطراف •

ولا زال الحـديث يدور كل فترة عن الاستفتاء الذى ستقوم به الأمم المتحـدة •• وعموما فالمشكلة لم يعـد لهـا خطورة فتره السبعينات والثمانينـات •

الحبشة والصومال

بعد أكثر من عامين من المفاوضات توصل الطرفان الاثيوبى والصومالى فى الثالث من أبريل عام ١٩٨٧ الى اتفاق يقضى باعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة منذ عام ١٩٧٧ ، وانسحاب القوات المرابطة على حدود الدولتين ، بالاضافة الى عدد من النقاط الأخرى • ويمكن القول أن هذا الاتفاق يثير الحذر بقدر أكبر مما يثير التفاؤل ، فهذا الاتفاق وان كان الأول من نوعه وبالتالى فمن الممكن أن ينهى حالة العداء التاريخى بين الدولتين أو ينهى حالة الحرب القائمة بينهما منذ عام ١٩٧٧ ، فان النظرة المتعمقة لطبيعة الصراع من جهه وللاسباب التى دفعت الدولتين الى الاتفاق من جهة ثانيه وللاهداف التى حققها كل طرف من الاتفاق فى ضوء المطالب السابقه لهما من جهه ثالثه تقودنا الى القول بأن هذا الاتفاق لا يعدو أن يكون هدنة مؤقتة بين الصومال وأثيوبيا يرتبط استمرارها أو نهايتها باستمرار او نهاية الظروف التى دفعت كل طرف لتوقيع الاتفاق •

فقد أخذ النزاع الاثيوبى الصومالى شكل « الصراعات الاجتماعية الممتدة » بمعنى انه أصبح صراع أجيال ومجتمعات ، وامتد عبر فترة طويلة من الزمن وأصبح النزاع بين قوميتين ، ثم ان التفاعل بين اثيوبيا والصومال اتسم بالتذبذب ، فانتقل من فترة تندلع فيها الحرب الى فترة سكون • صحيح أن النمط الغالب للتفاعل هو النمط الصراعى الا أن ذلك لم يحل دون وجود فترة يسود فيها النمط التعاونى مثل تباحث الدولتين او محاولات الحل السلمية التى تمت فى فترات عديده •

فجذور النزاع الصومالى الاثيوبى تمتد الى مطلع القرن الرابع عشر ، وقد تغلبت دائما بلاد الحبشة فى هذا النزاع بفضل معاونة البرتغاليين وغيرهم من الأوربيين ، حتى كان عام ١٨٩٨ وهو العام الذى استولت فيه أثيوبيا على منطقة الأوجادين التى تقع شمال غرب الصومال،

وسيطر امبراطور الحبشة على مدينة « هرد » عاصمة الاقليم ، وضمت أثيوبيا الاقليم الى امبراطورية الحبشة .

ومنذ ذلك الحين استمر استيلاء أثيوبيا على منطقة الأوجادين ، واستمر معه عداء الصومال لاثيوبيا . الا أن حالة العداء زادت حدتها بعد استقلال الصومال عام ١٩٦٠ ، وتبنى الدولة الجديدة سياسة السعى لتحقيق وحدة الأراضى الصومالية ، ولذلك فقد تحفظ الصومال على قرار مؤتمر القمة الافريقى الأول عام ١٩٦٤ باحترام قدسية حدود الدول الأعضاء القائمة لدى حصولها على الاستقلال ، كما اصدر مجلس الثورة بعد الانقلاب الذى حدث فى الصومال عام ١٩٦٩ بيانا أكد فيه الالتزام باتمام الوحدة الصومالية ، الا أن آمال الصومال فى التوصل الى حل قد تبددت عام ١٩٧٤ بعد قيام الثورة الاشتراكية فى أثيوبيا ، واعلان نظام جديد بوحدة البلاد الاثيوبية مما زاد من حدة العداء بين الدولتين واللجوء الى القوة العسكرية .

وفى عام ١٩٧٧ نجح سكان الأوجادين (حوالى أربعة ملايين نسمة الان) فى طرد القوات الاثيوبية بدعم مباشر من الجيش الصومالى . ولكن لم يمض عام على النجاح الصومالى حتى تمكن الاثيوبيون من استعادة الأوجادين بدعم من الاتحاد السوفيتى الذى أراد الرد على الصومال بعد الغاء معاهدة الصداقة بين موسكو ومقديشيو ، وقيام الرئيس الصومالى سياد برى بطرد الخبراء السوفيت من قاعدة « بربرة » العسكرية البحرية ، وتسليمها الى الولايات المتحدة بعد اخذها من الاتحاد السوفيتى .

ولكن رغم تزايد العداء بين الدولتين واللجوء الى الحل العسكرى كانت هناك محاولات حل سلمى ومهادنة بين الدولتين ، والتى كانت آخرها المحاولة التى انتهت بالاتفاق بين البلدين .

ويترتب على العوامل التى تتسم بها الصراع الصومالى الاثيوبى

والتى جعلته يتخـذ شكل الصراع الاجتماعى الممتد غياب نقطة محـددة لانتهاء هـذا الصراع ، فمثل هـذه الصراعات لا تنتهى بقرار طرف أو اخر لانهاء الصراع ، فهى صراعات أجيال ومجتمعات ومصير قومى •

ونتيجة لهـذا يمكن أن يكون لاتفاق الأخير فترة سـكون فى نمط التفـاعل بين الدولتين •

لقـد تم هـذا الاتفاق تحت ضغوط داخلية وخارجية عديدة تعرضت لهـا كل من أثيـوبيا والصومال •

١ ــ الأسباب الداخليـة فى كلا الدولتين :

فبالنسبة لاثيوبيا نجـد أنه بالاضـافة الى الظروف الاقتصادية ، ونوبة الجفاف الشديد التى تمر اثيوبيا بها مما عرض قسما كبيرا من البلاد الى المجاعة فان القوات الاثيوبية تخوض حربا ضـد الجبهات الداخلية المعارضة ، وأهمها الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا والجبهة الشعبية لتحرير التيجـراى •

وفى الفترة الأخيرة عانت القوات الاثيوبية الهـزائم أمام هاتين الجبهتين ، وسقطت مدن عـديدة فى أيدى تلك الجبهات • واثبتت فصائل الثوره الاريترية قـدرتها على احتواء الحملات العسكرية لاخراجهـا من أراضيها الى السودان • فقـد قاد الرئيس الاثيوبى منجستو هيلا ماريام حملة بنفسه ، وكانت السادسه من نوعها ، الا أن هـذه الحملة باءت بالفشل ، وأصبحت الحرب الاريتيرية تكلف الخزانة الاثيوبية مليون دولار أمريكى يوميا ، ممـا أدى الى تفاقم الاوضـاع الاقتصادية السيئة فى البلاد ، كما أصبحت الحرب تكلف اثيوبيا خسائر بشرية ، اذ يوجـد أحـد عشر ألف أسير أثيوبى لدى الثوار الارتيريين •

ونتيجة لهـذا فقـد ضعفت الروح القتالية لدى القوات الاثيوبية

نتيجة لخسائرها من جهة ، وتعسف القيادة العليا الاثيوبية معها من جهة أخرى ، وأدى هذا الى زيادة التدمر داخل الجيش الاثيوبى والدعوة الى انهاء الحرب ، وقد اكتشفت بالفعل عام ١٩٨٦ محاولة انقلابية قام بها ضباط صغار يحاربون فى ارتيريا وفرار طيار منهم الى السودان .

أما بالنسبة للصومال فهى من الناحية الاقتصادية ليست أحسن حالا من أثيوبيا من ناحية ، ومن ناحية اخرى هناك حركتان تعملان ضد الحكومة الصومالية بدعم من أثيوبيا وبعض القبائل الصومالية ، وهاتان الحركتان هما : جبهة الانقاذ الصومالية التى تحصل على دعم من عشيرة «الميجريان» فى شمال شرق المنطقة الوسطى من الصومال . والحركة الوطنية الصومالية التى تدعمها عشائر اسحق فى شمال غرب الصومال ، وتسبب هاتان الحركتان المتاعب للحكومة ، وتنظم الحكومة الصومالية باستمرار حملات ضد هاتين الحركتين والقبائل المساندة لهما ، اذ تقول الحكومة فى الصومال أن الهجوم الذى شنه الاثيوبيون كان بدعم من الحركة الوطنية الصوماليه الذين تم تجنيدهم من عشائر اسحاق ، ودربوا عبر الحدود فى أثيوبيا .

وقبل بضع سنوات نظمت الحكومة حملات ابادة ضد عشيرة الميجربان ، وفى يوليو عام ١٩٨٨ تم تنظيم حملة ابادة ضد عشائر اسحق التى يزيد عددها عن نصف مليون نسمة . وذلك بتدمير المنازل وموارد المياه ، وجعل المنطقة الواقعة بين الجيشين الصومالى والاثيوبى غير قابلة للسكنى ، فتم بالفعل محو قرى ديبيل ورإباسو ورامل وجاراسا جيل فى عمليات ليلية .

وبالاضافة الى هذا فقد تم تطهير الجيش والشرطة ومؤسسات الخدمة المدنية والشرطة العسكرية فى الصومال ، حيث تشك الحكومة فى تنظيمات جمع المعلومات هناك .

● الأســباب الخارجيــة :

أما بالنسبة للظروف الدولية التى دفعت الدولتين لتوقيع الاتفـــاق فيمكن القول أنه مع أهمية منطقة القرن الافريقى لكلتا الدولتين العظميين ، وأهمية تواجـــدهما لخـــدمة استراتيجيتها الكونية ، يلاحظ اتفاق ارادة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ــ بل ومعظم الدول الفاعلة دوليــا واقليميا على تهـــدئة الوضع فى القرن الأفريقى ، فالولايات المتحدة تسعى الى تهـــدئة الوضع فى القرن الافريقى لتقليل احتياج أثيوبيا للاتحـــاد السوفيتى ومحـــاولة كسب أرضـــية فى الحبشة ، ولذلك قامت بتخفيض المساعدات الاقتصادية للصـــومال فوصلت الى (٥ر٧) مليون دولار عام ١٩٨٧ بدلا من (٣٣) مليـــون دولار عام ١٩٨٥ ، كما رفضت الولايات المتحدة تزويد الصومال بكثير من المساعدات العسكرية .

أما الاتحاد السوفيتى فقد رحب ايضا بالتقارب بين الصومال وأثيوبيا وتهـــدئة فى القـــرن الافريقى .

فهـــو لا يمـــارس سياسة توســـعية فى أفريقيا ، وفى ظـــل سياسة جورباتشوف العملية فهو لن يخاطر بمساعدة الصومال حفاظا على علاقته مع أثيوبيا من جهة ، ولن يزيد من دعمه العسكرى لاثيوبيا بصورة واضحة تؤثر على علاقته بالولايات المتحدة خاصة مـــع بداية مرحلة جـــديدة من الوفاق بين الدولتين العظميين .

وفى ضـــوء الظروف الداخلية فى كل من أثيوبيا والصومال والظروف الدولية القائمة فان اتفاق الدولتين يحقق مصالحهما .

فهو من جانب أثيوبيا يعطيها القـــدرة على حشد المزيد من القـــوات لمواجهة الاريتريين والتيجراى فى الشمال بعد تحييد الصومال فى الجنوب ، وبالتالى تستطيع حكومة أثيوبيا حسم الموقف لصالحها فى مواجهة الثوار الارتيريين ، وحينئذ يمكن للحكومة الاثيوبيه تحقيق هدف مزدوج وهو :

— دفع الاتحاد السوفيتى لتقديم الدعم لاثيوبيا خشية التعرض لمخاطر حرب أهلية فى حالة نجاح الجبهة الاريترية ٠

— خلق استعداد لدى الشعب الاثيوبى لتحمل مزيد من التضحيات خاصة مع الظروف الاقتصادية الصعبة ، وفى نفس الوقت صرف الأنظار عن معارضة نظام الحكم ٠ أما الصومال فان توقيع الاتفاق مع أثيوبيا سينتج عنه منع مساعدة اثيوبيا لجبهة الانقاذ الصومالية والحركة الوطنية الصومالية ، ومن جهة أخرى فان الاتفاق مع أثيوبيا سيمكن الرئيس الصومالى سياد برى من عمل توازن فى سياسته الخارجية مع القوتين العظميين من جهة ، ويمكنه أيضا من فتح قنوات مع النظام الراديكالية فى المنطقة ، وهى النظم التى تتعاطف مع أثيوبيا مثل ليبيا واليمن الجنوبية ٠

وبالاضافة الى محاولات الحل العسكرى للنزاع القائم بين الصومال وأثيوبيا جرى عدة محاولات للحل السلمى ، فقد انعقدت فى لأجوس فى الفترة من ١٨ — ٢٠ أغسطس ١٩٨٠ لجنة حكماء لبذل المساعى الحميدة بين البلدين ، ضمت ممثلى ثمانى دول أعضاء بمنظمة الوحدة الافريقية، وقد أصدرت اللجنة توصيات تثبت وجهة نظر المنظمة التى تريد الحفاظ على الحدود القائمة خشية فتح المزيد من ملفات الحدود فى القارة الافريقية ، وهذا ما أكدته المنظمة فى اجتماعات القاهرة ١٩٦٤ ونيروبى عام ١٩٨١ ، وهو الأمر الذى رفضته الصومال ٠

وفى الفترة من ١٦ — ١٧ يناير عام ١٩٨٦ التقى الرئيسان الاثيوبى منجستو هيلا مريام ، والصومالى محمد سياد برى فى جيبوتى على هامش قمة مكافحة الجفاف فى شرق أفريقيا ، واتفق الرئيسان على تعيين لجنة من كل بلد يرأسها وزير الخارجية ، وبالفعل اجتمعت اللجنتان فى اجتماع مشترك ثلاث مرات بالتبادل فى كل من أديس ابابا ومقديشيو ، كان آخرها فى أبريل عام ١٩٨٧ ، الا أنها لم تنجح فى التوصل الى اتفاق لتعارض مواقف البلدين ٠

فالجانب الاثيوبى قـدم عرضا تضمن النقاط التالية :

* اعتراف الصومال أولا وقبل كل شىء اعترافا كاملا بحدود أثيوبيا الحاليه ووحـدة أراضـيها ، وأن ليس للصـومال أية مطالب فيما عـدا امكانية استعادته لقريتى « جلد جوب » و « بلاميلى » •

* وقف الصومال لـكل مسـاعدة للاريتيريين والتيجراى ووقف الحركات المضادة لاثيوبيا فى الأراضى الصومالية •

* تبـادل الأسـرى •

* عـدم استخدام القـوة فى تسوية الخلافات

أما الجانب الصومالى فقد قـدم عرضا تضمن النقاط التالية :

* موافقة أثيوبيا على حـق تقرير المصير لشعب الأوجادين •

* استعادة بلدتى جلد جوب وبلاميلى اللتين احتلتهما القـوات الاثيـوبية عـام ١٩٨٢ •

* وقف اطلاق النار وابعاد القوات المسلحة عن الحـدود •

* تبـادل الأسـرى •

* تبادل التمثيل الدبلوماسى وحـل مشكلة اللاجئين المتدفقين الى الصومال ويشكلون عبئا اقتصاديا عليه •

* وقف مساعدات أثيوبيا لجبهتى المعارضة الصومالية •

وقـد ظلت الاتصالات متوقفه لفترة عام كامل حتى كان اجتماع كل من الرئيسين الصومالى والاثيوبى فى جيبوتى على هامش قمة هيئة مكافحة التصحر ، وبعـد هـذا اللقـاء استؤنفت اجتمـاعات اللجنة المشاركة الاثيوبية الصومالية فى اللقاء الرابع ، وتم توقيع الاتفاق فى الثالث من أبريل . وهـو الاتفاق الذى نص على عـدد من النقاط هى :

اعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، وانسحاب قوات البلدين المرابطة على الحدود ، وتبادل الأسرى والمسجونين السياسيين ، وضرورة قيام كل من الطرفين بوضع نهاية للنشاطات المخربة والدعاية المناهضة التى تتبادلانها ، وعدم التدخل فى اى جانب فى الشئون الداخلية للجانب الآخر ، كما اتفق أيضا على عقد اجتماع وزارى بناء على طلب أحد الجانبين لبحث قضية الحدود المتنازع عليها ونقل توصياتهم المتصلة بحل النزاع بعد ذلك الى رئيسى البلدين .

ومن استقراء بنود الاتفاق ومطالب الطرفين السابقة يلاحظ :

* أن الاتفاق حقق مطالب الصومال السابقة الخاصة باعادة العلاقات الدبلوماسية وتبادل الأسرى وعدم التدخل فى شئونها الداخلية وانسحاب القوات الاثيوبية من الحدود ، كما أن الاتفاق قد حقق مطالب اثيوبيا الخاصة بعدم التدخل فى شئونها الداخلية (مساعدة الاريتريين والتيجراى) وتبادل الأسرى ، وعدم استخدام القوة فى تسوية الخلافات .

* أن الاتفاق قد تجاهل الموضوع الأساسى للنزاع الاثيوبى الصومالى ، وهو مشكلة الأوجادين والحدود بين الدولتين ، فلا الاتفاق قد نص على حق تقرير المصير لشعب الأوجادين ، أو استعادة الصومال لبلدتى جلد جوب وبلاميلى ، ولا هو قد نص على اعتراف الصومال بحدود اثيوبيا الحالية ، وكل ما تمخض عنه الاتفاق فى هذا الشأن هو تأجيل بحث مشكلة الحدود الى اجتماع وزارى يعقد فى فترة لاحقة .

ونؤكد الملاحظات السابقة ان الاتفاق لم يكن يعرض حل جذرى للنزاع بقدر ما كان استجابة لضغوط الداخلية والاقليمية والدولية التى فرضت نفسها على الجانبين الاثيوبى والصومالى ، وبمعنى اخر فان الاتفاق قد عالج النتائج التى ترتبت على سبب النزاع ، ولم تعالج سبب النزاع نفسه .

هـذا ويلاحظ أن استمرار النزاع الاثيوبى الصومالى هـو احتمال قائم طالما بقيت مشكلة الأوجادين والحدود بين الدولتين معلقة بدون حل ، صحيح أن الرئيس الصومالى يريد السلام مع أثيوبيا نظرا للظروف الداخلية والخارجية المحيطة به ، ولكنه أيضا لا يريد التخلى عن أربعة ملايين صومالى يقيمون فى الأوجادين ، والرئيس الاثيوبى يقول أنه مع السلام فى المنطقة أيضا ولكنه يرفض القرار بحق سكان الأوجادين فى تقرير مصيرهم خشية أن يؤدى ذلك الى الانفصال عن أثيوبيا .

ومع ذلك فقد يحمل المستقبل أيضا احتمال التوصل الى اتفاق بشأن هـذه المسألة الأساسية ، وبالتالى ينتهى النزاع القائم بين الدولتين ، واذا قدر للطرفين التوصل الى حل ، فانه سيكون صيغة للحكم الذاتى لسكان الأوجادين دون انفصالهم عن أثيوبيا مع استعادة المدينتين الحدوديتين الى الصومال .

وقد حمل المستقبل المفاجآت فعلا لكل من الصومال وأثيوبيا ... ففى الصومال قام انقلاب أودى بالرئيس زياد برى وبقيت البلاد منذ خروجه نهبا للميلشيات والطامعين فى السطو ، وانتهى بها الأمر بأن أصبحت الحرب الأهلية قائمة بين الجميع وضحايا الحرب والجوع يتساقطون لولا أن تدخلت الأمم المتحدة وأوكلت الى الولايات المتحدة الأمريكية حسم الموضوع وقامت بعملية « اعادة الأمل فى عام ١٩٩٢ واستطاعت أن تعيد بعض الأمن والسلام الى البلاد فى ظل قوات الأمم المتحدة . الا أنه فى مطلع شهر يونيو عام ١٩٩٣ قامت قوات السيد محمد فارح عديد باغتيال ثلاثة وعشرين باكستانيا من جنود الأمم المتحدة مما أدى الى قيام الأمم المتحدة بالانتقام من قوات فارح عديد ومطالبة كل الجبهات بتسليم السلاح حتى يعود الأمن والأمان الى الصومال مرة أخرى .

أما عن أثيوبيا فقد قام انقلاب أيضا على الرئيس منجستو ساعد

(م ٢٢ — ج ٢)

فيه ثوار أريتريا وتم التخلص من الحكم القائم وعاد الهـدوء الى البلاد وكان ثمن مساعدة الاريتريين منحهم الحق فى اجراء استفتاء حول البقاء مـع الحبشة أو بالاستقلال وفعلا أجرى استفتاء فى مطلع شهر مايو عام ١٩٩٣ أكد فيه الجميع مطالبتهم بالاستقلال وفعلا أعلن استقلال آريتريا فى الأسبوع الأخير من شهر مايو عام ١٩٩٣ وتقـدمت بطلب للامم المتحدة وقبلت عضويتها فعلا فى مطلع شهر يونيو عام ١٩٩٣ وكذلك أصبحت عضوا فى منظمة الوحـدة الافريقية واحتل رئيسها مقعـد أريتريا لأول مرة فى اجتماع القمة الذى عقـد بالقاهرة فى ٢٨ يونيو عام ١٩٩٣ ٠

مشـــكلة جنـــوب الســـودان

عقب فترة ديمقراطية قصيرة (٦٤/١٩٦٩) انعقد مؤتمر قومى رسمى سمى بمؤتمر المائدة المستديرة ، وكان الغرض منه السعى لايجاد حلا جذرى عن طريق التفاوض لمشكلة الجنوب السودانى ، شاركت فى المؤتمر كل القوى السياسية فى الساحة السودانية شمالا وجنوبا ، على أن توصيات المؤتمر لم تنفـــذ لقصر الفترة وتبدل الحكومة فى الشمال ، ثم تصاعدت العمليات العسكرية فى الجنوب ، وتهيأ المناخ لقفزة عسكرية جـــديدة على السلطة قادها هـــذه المرة المقـــدم جعفر محمد نميرى فى ١٩٦٩/٥/٢٥ ، وأنشأ نميرى وزارة لشئون الجنوب ، وبدأ حـــوارا مع المتمردين لايقـــاف النزيف الدموى فى البلاد ، وانتهى الأمر بتوقيع اتفاق أديس ابابا عام ١٩٧٢ الذى منح الجنوب بموجبه حكما ذاتيا فى اطار السودان الموحـــد ، وقـــد توقف القتال تماما عقب الاتفاقية ، وعاد المقاتلون من الغابة ، وتهيأ المناخ لأول مرة لايجاد مصالحة قومية بين جناحى البلاد •

على أن سنوات السلام لم تدم طويلا ، اذ سرعان ما اندلع القتال مرة أخرى فى أكتوبر عام ١٩٨٣ لأسباب منها : أن الميزانية لم تكن كافيـــة لاستيعاب العائدين من الغابة فى الخـــدمة العسكرية والمدنية ، وعنـــدما تقرر ايقافهم من الخـــدمة لجأوا الى أسلوب الغابة لفرض ارادتهم بقوة السلاح ، صحب ذلك أيضا شعور بالاحباط لأن نهضة سريعة لم تحـــدث بالبلاد بعـــد توقيع الاتفاقية ، وبلغ اضطراب الوضع منتهاه فى مسألة هل يحكم الجنوب كاقليم واحـــد ؟ أو يقسم الى أكثر من اقليم لمنع الهيمنة القبلية ؟ وفى وسط هـــذا الجو المتوتر أرسلت الحكومة فريقـــا عسكريا للتحقيق فى اختفاء أموال تتعلق بحامية بور ، الا أن قائد الحامية رفض التحقيق ، وتضامن معه الجنود ، وتمردت الحامية ، ولحقت بهـــا قوات من مناطق أخرى ، وكان العقيد جون قرنق يقضى أجازته فى قريته القريبة من المنطقة فلحق هـــو أيضا بالمتمردين •

وبدخول قرنق الصورة اتسعت الأبعـاد المحلية والدولية للقضية ، واستطاع قرنق أن يفرض قيادته على كل الجبهات المقاتلة فى الجنوب ، وتبنى طرحا ماركسيا يبشر بحلول اشتراكية تفرض على الوطن كلـه ، واتصل قرنق لأغراض التمويه بدول خارج الحدود ، وجعل منطلق هجماته من داخل الحـدود الاثيوبية ، وسمى حركته حركة الجيش الشعبى لتحرير السودان نافيا عنها كل بعـد إنفصالى •

تعـددت التسميات والانفصال واحـد :

وبالرغم من التأكيدات المتكررة لمجموعة قرنق بأنها لا تسعى الى حل انفصالى ، الا أن تصريحات « جون لوك » ممثلها فى العواصم الغربيـة الأوربية فى هيئة الاذاعة البريطانية والتليفزيون الألمـانى وفى المقـالات الصحفية توحى بغـير ذلك •

وعلى تباعـد الفترة الزمنية بين الخطاب الذى ألقاه ممثل الجنوب فى مؤتمر المـائدة المستديرة الذى انعقد بتشكيل قومى فى ١٦/٣/١٩٦٥ لمعالجة قضية الجنوب عقب سقوط الحكم العسكرى الأول (١٩٥٨ — ١٩٦٤) يلاحظ أن هناك تشابها بين التصريحات التى يدلى بهـا جون لوك وبين الخطوط الرئيسية التى وردت فى خطاب ممثل الجنوب الذى يؤكد على أن السودان ينقسم الى قسمين : جغرافيا — وعنصريا — وثقافيا •

ففى الشمال مواطنون من أصل عربى يتحـدثون لغة واحـدة ودين واحـد ، وتتجه أفكارهم وأمانيهم للعالم العربى ، « ولم يتحـدث عن مشاركة السودان الفاعلة فى كل القضايا الافريقية » •

أما فى الجنوب فالناس ينتمون الى أصل افريقى • ويختلفون عـن الشماليين جملة وتفصيلا ، ولم يكن هناك اتصال بين الشقين فى المـاضى ، وان كان ثمـة اتصالات فانها لم تكن طيبة « يعنى تجارة الرقيق » ويضيف

بأنه عندما نأخذ فى الحسبان هذا الاختلاف الجوهرى يتضح أن هناك سودانيين لا يمكن لهما أن يتحدا •

وجون لوك فى تصريح صحفى له فى ١٩٨٥/٧/٣١ يقول : ان السودان دولة افريقية تضم أجناسا متعددة ، والزعم بأنها دولة عربية زعم باطل • وفى اجابته فى نفس اللقاء على سؤال صحفى عما اذا كانوا يعارضون عروبة السودان أجاب لوك : نعم وبالتأكيد ، ودعنا لا نتجاهل الحقائق التى كشف عنها التعداد الذى جرى بعد الاستقلال ، وكشف أكذوبة الأغلبية العربية فى السودان لأن نسبة العرب ٣٩٪ الى غيرهم من أبناء السودان •

كما أن جادين يقرر أن الجنوبيين يرفضون الحكم العربى فى الجنوب خصوصا وأن هذا الحكم يسنده جيش احتلال عربى ، وقد أصبح معنى الاستقلال لعدد كبير من الجنوبيين استبدال حكم استعمار أجنبى باستعمار عربى وحبشى •

كما يرى جون لوك أنهم جناح آخر مختلف عن الجناح العسكرى لقوات أنيانيا الذى واصل النضال ضد القمع الشمالى طوال ١٧ عاما منذ عام ١٩٥٥ •

ويرى جادين أن العرب بينما كانوا يؤيدون السياسة الرامية الى نشر الاسلام كانوا يعارضون المسيحية ، فأرغم الجنوبيون على قبول الأسماء الأسلامية ، كما أن الطريقة التى أدخلت بها اللغة العربية للجنوب طريقة شاذة •

كما أن تطبيق الشريعة قد أرهب الجنوبيين ، وسعى عدد منهم ليتسمى بأسماء عربية ، وفى تصريح صحفى فى ١٩٨٥/٧/٣١ يقول نحن ندعو الى نظام اشتراكى ، ونعارض فرض الشريعة الاسلامية بأى صورة من الصور •

وقد اشترط الانفصاليون عام ١٩٦٥ شروطا تعجيزية قبل بدء الحوار لمعالجة القضية أثناء انعقاد مؤتمر المائدة المستديرة ، واليوم يكرر قرنق نفس الشروط بأسلوب آخر فقد وعوا الى سحب الجيش من الجنوب فورا ورفع حالة الطوارىء ، وفى ذلك الوقت كانت حالة الأمن متدهورة جدا فى الجنوب ، وفى حاله انسحاب الجيش ما هى القوات البديلة ؟ ونادى قرنق بعد عشرين عاما بانسحاب المجلس العسكرى من السلطة خلال سبعة أيام ، وتسليمها للمدنيين دون النظر الى الفراغ الذى ينشأ فى هذه الحالة لعدم وجود سلطة بديلة بعد اسقاط النظام السابق •

● **الاسلام والروابط العربية والافريقية :**

ان المشكلة فى الجنوب مشكلة خطيرة ، فبالرغم من أنها تشكل خطرا على السلام فى افريقيا فانها تبذر البذور التى تؤدى الى تحطيم العلاقات الافريقية العربية •

ان هذا المفهوم الذى أورده جادين ، وتصريحات لوك المرئية والمسموعة تضع القضية فى اطارها الحضارى وبعدها الثقافى ، فهناك خلط متميز فى مفهوم الاسلام والعروبة الافريقية ، يضاف الى ذلك تجارة الرقيق التى يزج بها زجا ، يلوح به وسط ضباب كثيف لتحجيم العلاقات العربية الافريقية أو نفسها من جذورها •

ويمكن أن نستعرض هنا النواحى التاريخية لهذا النشاط غير الانسانى البشع ، وجذور هذه التجارة المحرمة التى شهدتها القارة الافريقية ، وشملت العالم أجمع حتى تلقى الضوء على مدى الافتراءات التى يصبها أمثال هؤلاء على العرب ، سواء فى شمال السودان أو غيرها من البلدان العربية •

● **الغرب وتجارة الرقيق :**

نشأت تجارة الرقيق منذ زمان سحيق فى التاريخ ، وقد كانت داءا

وبيلا أصاب البشرية كلها التي شاركت فيها بأقــدار متفاوتة ولأسباب متعــددة بما فى ذلك الافريقيون أنفسهم • فقد كان الرق معروفا وسـط القبـائل الافريقيــة •

ولا نكاد نجـد فى المصادر الغربية حـديثا عن هـذه المـأساة التى مارسها الأوربيون وهم يتاجرون بالبشر الافريقيين عبر المحيطات وعلى مدى زمنى يزيد على أربعمائة عام ، جلب هؤلاء البؤساء فى ظروف لا تمت للانسانية بصلة للعمل فى حقول القطن فى الدنيـا الجـديدة ، ان عـدد الأرقاء الذين حملوا من أفريقيا الى الأمريكتين بلغ أكثر من أربعين مليونا أصطيد أكثرهم من المناطق التى كان يسكنها المسلمون فى غرب أفريقيا • وعلى سبيل المتابعة التاريخية فانه عندما استقلت الولايات المتحدة الأمريكية (١٣ ولاية آنذاك) عن بريطانيا العظمى عام ١٧٧٦ كان اعلان الاستقلال فيها الذى وضعه توماس جيفرسون ينص على أن الناس ولدوا متساويين ، وبالرغم من ذلك فقـد بلغ عـدد الرقيق مليونا يخـدمون مليونين من البيض ، اى عبد لكل اثنين من البيض • وظل الرئيس جيفرسون محتفظا برقيقــه حتى مات •

وقـد ضربت مصادر التاريخ الغربى ستارا كثيفا على أصل هؤلاء الافريقيين ، زاعمة انهم وثنيــون ، وان أصلهم مجهــولا ، وقالت ان استرقاقهم كان عملا حضاريا لتمدين السود المتوحشين •

وعلى العكس من ذلك تماما كان أكثر هؤلاء الأرقاء مسلمين ، بل ان فيهم من دخلته الدماء العربية لاختلاط القبائل العربية مــع القـادمين من شـمال أفريقيـا •

وقـد عرفت أمريكا الاسلام أول ما عرفته على أيدى هؤلاء الأرقاء ، الا أن عملية قطعهم من جـذورهم الدينية والعرقية قـد تمت تحت ضغط عنيف مــع محاولات تنصير ، وغرس للثقافة الغربية تم على مدار القرون•

وبالرغم من هـذا التعتيم الكثيف الذى بدا مع السفينة الأولى التى حملت رقيقا عبر الأطلنطى « زهرة مايو » عام ١٥٠٤ فقد تسربت اخبار هؤلاء الأرقاء • يتحـدث اليكس هيلى فى كتابه الجـذرى عن «كونتاكتنى» الذى استرق من محيطة الاسلامى فى جامبيا الحالية ، والذى كان يضرب وهـو فى قيود الرق ضربا مبرحا لاصراره على استخدام اسمه الافريقى المرتبط بالتراث الاسلامى ، وهناك محجوب بن سليمان الذى حرف الى (جون بن سولومون) الذى كان يواظب على أداء فريضته الدينية وهـو فى الأسر ، ثم بلال بن محمد سابيلو الذى أسر من فوتا جالـون (شرق السنغال) والذى ما تزال كتاباته العربية معروضة فى متحف أتلانتا فى ولاية جورجيا ، وعمر بن سعيد الذى كانت فيه دماء عربية والـذى كان يكتب القرآن باللغـة العربية •

● الصـلات العربية والافريقيـة :

بدأت المحاولات الأولى لتوحيد القـارة الافريقية نظريا على يد مفكرين سود كانوا يعيشون خارج القارة ، كانت الدعوة للوحـدة كـرد فعل للهجمة الاستعمارية التى اجتاحت القـارة فى القرن التاسع عشر ، ولتجميع كل السود المهاجرين خارج القارة للعودة اليها • وبالفعل عـاد البعض واستقروا فى ليبريا وسيراليون ، كان من أبرز هؤلاء دبيـوا ، وايمى سيزار (المـارتينك) ، وفرانس فـيرون ، ثم ليـوبدلد سينجور الذى كانت دعوته للزنوجه مفصلة على قوائم عرقيـة • وفى الخمسينات أصـدر كوامى أنكروما كتابه « أفريقيا يجب أن تتحـد » ودعا فيه الى وحـدة قرية تتجاوز الأطر الزنجية ، وتشمل كل قاطنى القارة ، ولعب القادة الأفارقة والعرب دورا مهما فى تدعيم هـذا الاتجاه ، منهم جمال عبد الناصر والملك الراحل محمد الخامس وبن بيلا وسيكوتورى وهيلاسلاسى ومدويبو كيتا ونيريرى ، وباتساع هـذا الوعى القارى ذاب الحاجز المصطنع الذى كان يلوح به لفصـل الشمال العربى من العمـق الافريقى فى الجنوب ، ذلك أن القارة كلها عانت من الاستعمار ، وعلى هـذا

الأساس جاء تكوين منظمة الوحـــدة الافريقية فى ١٩٦٣/٥/٢٥ شـــاملا لأقطارها جميعا دون تفريق •

أن العروبة التى تتصف بها أغلبية سكان السودان ليست ذات صفة عنصرية تجمع بين أفراد جنس معين من البشر ، بل هى رابطة ثقافية بين العـــديد من الأجناس والأعراق ، ولو كانت غـــين ذلك لخرج منها معظم العرب المحـــدثين فى آسيا وأفريقيا بما فى ذلك السودان الشمالى •

كما أن العرب استوطنوا أفريقيا منذ أقـــدم العصور ، وقد حدث تمازج بينهم وبين السكان المحليين فى كثير من المناطق ، ممـــا أدى الى تعريب السنغال (أحمدو) كيتا وآل سيكوتورى (معناها الشيخ تورى) فى مالى وغينيا ومذبحة العلماء المسلمين فى تشاد فى القرن المـــاضى ، التى قتل فيها الفرنسيون شنقا ٤٠٠ من علماء المسلمين فى يوم واحـــد ، ثم الامام محمد أحمد المهدى (١٨٢٤/١٨٨٥) فى السودان ، والسيد محمد عبد الله حسن (١٨٨٠/١٩٢٣) فى الصومال ، كل هؤلاء قادوا معـــارك ضارية وقفت فى وجـــه الاستعمار الغازى ، هم مسلمون ، ولكنهم أفريقيون من أبناء القارة ، لم يتعارض اسلامهم مع افريقيتهم ، بل كان حافزهم فى معاركهم ضـــد الغزاة من خارج القارة •

والاسلام فى شموله وعالميته جاء بأول دعوة يمكن أن يؤسس عليها ميثاق للحقوق الانسان حتى فى عصرنا هـــذا •

وقـــد كانت الآية « **يا أيها النـــاس انا خلقنـــاكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شـــعوبا وقبـــائل لتعارفـــوا أن أكرمكم عنـــد الله أتقـــاكم** » كانت هـــذه الآية هى اللبنة الأولى فى بناء أول أمم متحدة فى التاريخ ، فالخطاب فيها للناس (المسلم وغير المسلم) ، ومناط التكريم لا علاقة لـــه باللون ولا بالجنس ولا بالعنصر ، وتلك القاعـــدة اهتدت اليها البشرية أخيرا جـــدا ، وما تزال تكد كدا فى سبيل تطبيقها •

وفى اطار هـذا المبدأ الانسانى العالمى الذى جعل التعارف هو وجهة البشر بديلا عن التنافر والتدابر والصـدام والتناحر (وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا) خلا مفهوم العروبة من أى مفهوم عنصرى ، فقـد كان الرسول العربى ــ صلى الله عليه وسلم ــ يقول « سلمان منا أهل البيت » مـع أن سلمان كان عبدا فارسيا لا تجمعه بقريش العربية فى الدم رابطة ، وكان عمر بن الخطاب لـما تحرر من عنجهيته الجاهلية يصف بلالا العبد الحبشى بأنه « سيدنا » ، فقد علمته العقيدة أن التفاخر ليس بالألوان ولا الأعراق ، كان عمر يقول « أبو بكر سيدنا وأعتق سيدنا » ، وهكذا تحول بلال المسترق المستضعف من مقام العبد الى مقام السادة الذين يسودون على السادة ، فقد كان عمـر فى الجاهلية من قبيلة لا ترضى بغير السادة والسـؤدد ٠

وكان أول من آخى بينهم الرسول صلى الله عليه وسلم فى صـدر الدعوة بلال الاثيوبى الأفريقى ، وسلمان الايرانى الفارسى ، وصـهيب الرومى الأوربى ، كأنما كان تآخيا يجمع ويمثل المعمورة فى ذلك الزمن ، فلم تكن أمريكا واستراليا قـد اكتشفتا آنذاك ، فكان التمثيل أفريقيـا آسيويا أوروبيا ، بل يكاد الاسلام يقتلع من العروبة كل فهم عنصرى فى حـديث الرسول صلى الله عليه وسلم الذى يقول « ليست العربية لأحدكم من أب ولا من أم ، ولكنها اللسان فمن تكلم العربية فهو عربى » ، كل ناطق بالعربية بصرف النظر عن لونه وعرقه فهو عربى ٠

● الصلات التاريخية بين الشمال والجنوب :

لم ينشر الكثير عن تاريخ جنوب السودان قبل القرن التاسع عشر ، كما أن الصلات البشرية التى تربط شقى القطر وجـدت اهمالا متعمدا فى الحـديث عنها ، وربما لهـذين السببين نشأ الاعتقاد الخاطىء بأنه لم يكن بين الشمال والجنوب أدنى حد من الصلات على حد قول أقرى جادين :

يقول كينيث اينفهام فى كتابه (تاريخ شرق أفريقيا) : « ان ظهـور الممالك فى منطقة البحيرات (أوغندا ـ الكونغو ـ كينيا) كان نتيجة الهجرات التى حـدثت فى القرون الماضية ، كما ان معرفة المناطق الجنوبية بصناعة الحـديد يشير الى وجود صله محتملة بالحضارة العربية القـديمة (شمال الخرطوم) التى ازدهرت فى القرن السابع قبل الميلاد ، وقـد كان العرب القادمون من الجزيرة وحضرموت اكثر الناس معرفة بأحوال شرق أفريقيا والمناطـق المتاخمـة » •

وقـد كانت المنطقة الواقعة فى وسط أفريقيا وشرقها محل النزاع بين النفوذ العربى الذى عرف القارة منذ عهد قـديم والنفوذ الأوربى الوافـد حـديثا ، (وليس صحيحا آن أفريقيا كانت قارة مظلمة ومجهولة، هـذا فقط فى اعتبار الحضارة الغربية التى تعتبر المعرفة ما جاء عن طريقها فقط ، وينطبق ذلك على مراحل الدراسات التاريخية التى تقفز قفزا من الحضارتين الرومانية والاغريقية الى عصر النهضـة دون ذكر للحضارة الاسلامية ومساهمتها فى الحضارة الانسانية) •

وكانت القبائل النيلية فى السودان (الدينكا والشلك والنوير) على صلة مع سلاطين مملكة الفونج فى سنار (١٥٠٤/١٨٢٠) ويعتقد الدنيكا أن هجراتهم كانت تصل الى الحـدود المصرية ، ويفسرون كلمة الخرطوم (العاصمة السودانية) على أنها دينكاوية الأصل ، وتعنى ملتقى النهرين ، وكان النوير يقيمون فى جزيرة آبا الحالية ، وتقول أساطيرهم أن لهم صلة بقبائل الجعليين فى الشمال •

يقول الأستاذ عباس ابراهيم فى دراسته عن العساكر السودانيين فى أوغندا التى نشرتها مجلة الدراسات السودانية : ان من أكبر الهجـرات القادمة من الشمال الى جنوب البلاد هى هجرة العساكر عليهم ، فقد كتب القس اش فى كرونيكال أوف أوغندا ١٨٩٤ يقول : « ان استجلاب عـدد

كبير من المسلمين السودانيين الى أوغندا لعمل جـد خطير ، اذ أن هناك خطرا فى أن ينشأ اتحاد بين هؤلاء الجنود المسلمين وبين المسلمين الباقندا ضـد الأهالى المسيحيين والأوربيين ، وربما تقـدمت جيوش المهـدية من الشمال لتمحى كل آثار المسيحية والحضارة فى أفريقيا » .

أما فى فترة المهـدية (١٨٨٥/١٨٩٨) فقد وصلت قوات الثـورة المهـدية بقيادة كرم الله كركساوى الى المديرية الاستوائية ١٨٨٣ ، ووقف الأنصار بقيادة عربى دفع الله يواجهون التغلغل الأوروبى القـادم من الكونغو ١٨٨٤ ، ويقال ان عطا الفضيل زعيم الشالك بايع الامام المهـدى ، وكان الدينكا يغنون فى أغنياتهم الشعبيه للمهـدى بن دنيق ، ولهـذا فلم يكن مستغربا بعد هـذا التفاعل الحضارى النشط أن يكون على عبد اللطيف الدينكاوى هـو الذى قاد تنظيم الضباط السودانيين فى الشمال الذى فجر الثورة المسلحة ضـد الانجليز عام ١٩٢٤ .

وأخيرا ليس هناك من ينكر الخصائص السكانية المتميزة لجنـوب السودان ، على أن مدلول هـذه الخصائص لا ينبغى أن يكون سلبيا يحول دون التقـاء أبناء الوطن الواحـد ، ان مثل هـذا التمييز موجود فى العالم كله ، فالسودان ليس استثناء ، ولا يجب أن نستحيل هـذه القضية على الحل السياسى ، وبالحوار الجاد الذى يؤمن لكل الأطراف فى هـذا المناخ الديمقراطى أن تصـدح برأيها مهما يكن متطرفا ، فالحوار هـو ميراث أساسى فى صلب تكوين الانسان السودانى الذى تتصالح فى داخله الأعراف ولا تتنافر ، والذى يسقط عن الشمال ميلاده العربى الأفريقى يسقط حقائق التاريخ ولا يعى حقـائق الجغرافيا ، والذى يلغى عن السودان كله أى أثر عربى أو أفريقى يتعامى عن الواقع ولا يبصر الحياة ، ان القتـال الدائر الآن لا يجنى منـه أحـد غير المزيد من الخراب والتدمير فى وطن تدهمه المجاعة وتعصف بأخضره الصحراء الزاحفة ، أما هـذه الشروط التعجيزية التى يطرحها العقيد قرنق وتوسيعه لنطاق المعارك التى استشهد

فيها مواطنون أبرياء فلن تعود على الوطن كله الا بالخسران ، ان الفرصة مواتية الآن لادراك موكب التاريخ الذى لا ينتظر أحـــدا ، فهناك اجمـــاع فى الشمال والجنوب على أهمية الحوار ، وهو أمر لابد أن يتدبره العقيد قـــــرنق! •

● مساوئ الحكم الانجليزى فى السودان :

قامت سياسة الاستعمار الانجليزى فى السودان على مبدأ « فرق تسد » مستغلة فى ذلك الاختلافات العرقيـــة والدينية والثقافية ، وقـــد نفـــذت هـــذه السياسة باخلاص شديد للامبراطورية البريطانية منـــذ احتلال السودان فى عام ١٨٩٨ الى الخمسينات من هـــذا القرن ، ومنذ عام ١٩٢٤ قامت حركة وطنية مضادة للانجليز فى السودان بقيادة مجموعة من الضباط السودانيين الذين شكلوا جمعية « اللواء الأبيض » بهـــدف التحرر من السيطرة الاستعمارية والالتقاء مع مصر ، وكان من نتائج قمع هـــذه الحركة أن طردت الادارة الانجليزية الجيش المصرى من السودان وانفردت هى بالحكم المطـــلق بعـــد أن كانت تتستر تحت نظـــام الحكم الثنائى المصرى الانجليزى السودانى •

● بـــداية المخـــطط :

ولمـــا خلا للانجليز الجـــو فى السودان كرسوا جهدهم لفصل الجنوب عن الشمال ، وفى كتاب وثائقى يحتفظ به فى دار الوثائق القومية فى الخرطوم ويحمل عنوان « مآسى الانجليز فى السودان » تفصيل واف لهـــذا المخطط، وكان قـــد قام ما يسمى بوفـــد السودان عام ١٩٤٦ بجمع معظم المقالات التى نشرت فى جريدة الوفـــد المصرى حول مساوئ الحكم الانجليزى فى السودان وطبعها فى هـــذا الكتاب الوثائقى •

وفى الفصل الذى أوردت فيه مقالة عن « فصل الشمال عن الجنوب أو المناطق المقفلة » تم الاستشهاد بفقرة من الدستور لجماعة « الفابيان »

التى تضم مفكرى حزب العمال البريطانى ، وهو دستور السياسة الاستعمارية التى كانت تسير عليه حكومة السودان الانجليزية لفصل جنوب السودان عن شماله .

وتقول هذه الفقرة : « ومشكلة الجنوب هى أكبر المشاكل الانسانية فى البلاد ، فان نظرة المتعلمين من أبناء شمال السودان اليه هى نفس نظرة المصريين لشمال السودان وفصل الجنوب عنهم يعتبر عندهم مسألة كرامة ومصدر قلق ممزوجين بالخشية من أن يفقدهم فصله الثروة التى يتوقعون اكتشافها فى أراضية والتى يقدرون أن تكون ضمانا لتقدم السودان فى المستقبل .

أما عن جميع الاعتبارات الأخرى فيتحتم ألا يضم جنوب السودان الى منطقة العرب فى الشمال ، لأنه ينتسب الى قلب آفريقيا التى تحده جنوبا » ، ونبهت المقالة الى خطورة هذه السياسة الاستعمارية التى ترمى الى تجزئة السودان وفصل الجنوب وضمه الى امبراطورية تقوم فى قلب أفريقيا يستعيض بها الانجليز عن الهند التى كانت توشك أن تفلت من قبضتهم ، وقد دفع الانجليز الى هذه اللعبة الاستعمارية الخطيرة، شعورهم بأن شمال السودان لا يمكن أن يظل فى ربقة الاستعمار الى الأبد ، بل لابد له أن يتنبه ويهب ليربط مصيره بمصر وبالشرق العربى . فأعدوا عدتهم ليوم الفصل لكى يساوموا الشماليين والمصريين حينذاك عن التخلى عن الشمال فى مقابل ضمهم الجنوب لامبراطوريتهم فى أفريقيا السوداء »

وهناك تصريح للمستر روبرتسون السكرتير الادارى لحكومة السودان فى ذلك الوقت قال فيه : « ان سياستنا ترمى الى اقامة حكم ذاتى محلى فى الجنوب منفصل ومستقل عن الشمال » ، ويرصد الوفد السودانى الذى غادر السودان عام ١٩٤٦ الى القاهرة ومكث فيها ليراقب المفاوضات التى أجرتها الحكومة المصرية مع الانجليز من أجل الجلاء أنه

نتيجة لسياسة الفصل بين جنوب السودان وشماله حظرت الحكومة الانجليزية على السودانيين الشماليين أن يذهبوا الى الجنوب الا بترخيص خاص تحدد فيه مدة الاقامة وغرض الرحلة ، كما أنها تمنع الشماليين الذين يستوطنون الجنوب من حق العبادة علانية •

ومن النوادر المضحكة ما حدث لأحد الموظفين من أبناء الشمال الذى نقل للعمل فى الجنوب ضد رغبته ، ولما فشلت كل الطرق التى تذرع بها لنقله الى الشمال هداه التفكير الى حيلة بسيطة ، فقد ذهب الى السوق العام وأخذ يؤذن للصلاة ، فما كاد الحاكم الانجليزى يسمع بذلك حتى نقله على الفور ، وذلك لانه خالف التعليمات الانجليزية بعدم العبادة الاسلامية علنا •

● منع الاختلاط :

وقد امتد هذا الحظر لمنع الشمالين من انشاء المدارس فى الجنوب ومعاملتهم بقسوة طبقا لسياسة مرسومة وردت فى المكاتبات الرسمية باسم محاربة الاستعراب •

واذا تزوج تاجر أو موظف من شمال السودان بامرأة من أهل الجنوب تمنعه الادارة من أخذ أطفاله معه عندما يريد الرجوع الى مسقط رأسه فى الشمال ، وتبقيهم هناك خوفا من أن يقوى هذا التزاوج والتقارب بين العرب فى الشمال والزنوج فى الجنوب •

وفى محاولة لفصل الجنوب عن الشمال فصلا أبديا أوفد الانجليز الارساليات التبشيرية الى القرى النائية والأدغال الموحشة فيه ، وأمدوها بالمال وحموها بنفوذهم لكى تؤدى رسالتها ، وتركوا أمر التعليم فى يدها لكى تستغله كأداة لتنشئة الأجيال كما يريدون ، أجيالا مختلفة فى عقيدتها مختلفة فى تربيتها اوفى لغتها وتفكيرها عن سكان الشمال •

الانجليز الذين منحوا سلطات مطلقة فى الادارة والقضاء .

ولتكريس الفصل كان نظام الادارة فى الجنوب يعتمد على المفتشين

وكذلك ألغيت كل المحاكم الشرعية فى الجنوب منذ عام ١٩٢٤ ، وأصبح المسلم الذى يريد الزواج أو الطلاق أو غير ذلك يذهب أمام المفتش الانجليزى لكى تتم له المراسم والاجراءات ، وفى ذلك انتهاك سافر للاسلام .

وسارت سياسة الانجليز على هذا النمط فى الجنوب وفق خطة مرسومة تسند لوائح وأوامر صادرة تحت قانون الجوازات والرخص للعام ١٩٢٢ بعنوان « أمر المناطق المقفولة » ، ولم يقتصر هذا الأمر على الجنوب وحده بل شمل جهات كثيرة أخرى ، وبمقتضى هذا القانون حرمت التجارة على السكان الا بجواز خاص ، وأجاز للسلطة الادارية اخراج أى سودانى من تلك المناطق دون أى جريمة تثبت عليه أو أى محاكمة رسمية .

والمناطق المقفولة عام ١٩٤٢ ، تشمل المديريات الاستوائية وأعالى النيل ودارفور وكردفان والشمالية والنيل الأزرق ، وتصل جملة المساحة المقفلة فى هذه المناطق الى ٧٠٧٢٢٥ ميلا مربعا ، وبالمقارنة مع مساحة السودان كله وهى ٩٦٧ر٥ ألف ميل مربع نجد أن الادارة الانجليزية حرمت السودانيين حرية الانتقال فى مساحة تعادل ثلثى مساحة بلادهم .

ومشكلة جنوب السودان قديمة وليست حديثة عهد ولكى نبحثها بعمق فيجب أن نعرض الى ثلاثة معالم تاريخية مرتبطة بمشكلة الشمال والجنوب :

أولا : المؤتمر الذى عقده ممثلون عن الشمال والجنوب فى عام ١٩٤٧ والذى عرف باسم مؤتمر جوبا .

ثانيا : مشروع قانون ثم قرار الاستقلال فى البرلمان السودانى الأول عام ١٩٥٥ .

ثالثا : اتفاقيه اديس أبابا عام ١٩٧٢ والتى وضعت حدا للحرب الأهلية التى استمرت ١٧ عاما و[illegible] الذاتى فى اطار السودان الواحد .

مؤتمر جوبا ١٩٤٧ :

لقد كان مؤتمر جوبا [illegible] بين الشمال والجنوب لتبادل وجهات النظر ، و[illegible] .

وكان المؤتمر معنيا ببحث ما اذا كان [illegible] سوف يرسل ممثليه الى جهاز تشريعى جديد فى الخرطوم ، يجتمع فيه الشمال والجنوب للتداول ، وسن [illegible] ، أو سيقيم جهازين تشريعيين يختص كل منهما باحد جزأى الدولة .

فى الواقع كانت القضية محل البحث فى مؤتمر جوبا هى ما اذا كانت الوحدة بين الشمال — الجنوب التى قررتها الادارة البريطانية عام ١٩٤٦ سوف يقرها الجنوبيون بوجود غياب ضمانات لشعب جنوب السودان .

وقد شملت الضمانات التى طالب بها الجنوبيون المجالات الآتية :

١ — احترام الثقافات الجنوبية (النغمات ، التقاليد ، المعتقدات والعادات الموروثة) والحفاظ عليها وتشجيعها ؛

٢ — المصالحة بعد فترة طويلة من النزاعات بين الاقليمين والالتزام بالمساواة بين المواطنين فى الدولة السودانية الموحدة المزمع اقامتها .

٣ — المساواة العرقية .

(م ٢٣ — ج ٢)

٤ ـ دفع التنمية الاقتصادية والتعليمية العاجلة للجنوب •

٥ ـ اشتراك الجنوبيين فى ادارة البلاد على المستوى القومى مع الحكم الذاتى لاقليم جنوب السودان •

وقد وافق ممثلو شمال السودان على هذه الضمانات وضغطوا من أجل تمثيل الجنوب فى المجلس التشريعى فى الخرطوم • وقرر الجنوبيون أن يدخل الجنوب فى اطار وحدة البلاد ، وأن يرسل ممثلين الى الخرطوم ، وذلك مقابل الوفاء بالضمانات السابق الاشارة اليها والتى وافق عليها ممثلو الشمال •

وكان الضمان الذى حصل عليه ممثلو الجنوب فى ١٩٤٧ هو الوحدة فى اطار التعدد ، فمطالبة الجنوبيين بالضمانات ـ والتى كانت فى جوهرها تهدف للمحافظة على التعدد ، ومن أجل تنمية اقتصادية اجتماعية عاجلة للجنوب السودانى والتى وافق عليها الشماليون فى المؤتمر ـ قد أرسى محددات الوحدة السودانية ومسارها ومضمونها •

وقد وافق الحاكم العام للسودان على هذه الضمانات والتى كان من المفترض أن تشكل جزءا من الاطار القانونى والدستورى للمجلس التشريعى والتنفيذى الذى تم تأسيسه عام ١٩٤٨ •

وقد بدا واضحا من خلال التطورات التى حدثت فى الفترة من عام ١٩٤٧ وحتى عام ١٩٥٥ أن الضمانات السابقة والتعهد بتنمية اقتصادية اجتماعية عاجلة للجنوب قد حظى باهتمام ذابل • وربما لم يحظ باهتمام قليل ، وربما لم يحظ باهتمام على الاطلاق • ومن ثم فقد أثيرت هذه القضايا مرة أخرى عام ١٩٥٥ حينما أدرج اقتراح استقلال البلاد على جدول أعمال البرلمان للمناقشة •

قرار الاستقلال والعهد الفيدرالي :

تزايدت المشكلات التي تواجه التكامل القومي والوحدة القومية ، وأصبحت أكثر حساسية وخطورة حين أدرج موضوع استقلال البلاد للمناقشة واتخاذ قرار بشأنه في ديسمبر عام ١٩٥٥ .

ان استعراض مستوى التقدم الاقتصادي الأجتماعي والنظر الى باقي الضمانات والتي وافق عليها في عام ١٩٤٧ ليس بالأمر المشجع .

ففي مجال التعليم ، لم تفتتح الا مدرسة اعدادية حكومية وأخرى ثانوية في جنوب السودان ، ان هذا المؤشر يعكس المستوى المنخفض للتقدم في مجال التنمية التعليمية .

ولم يكن هناك سوى تقدم ضئيل في مجال الزراعة والمجالات الأخرى للتنمية الاقتصادية ، ومن بين ٨٠٠ وظيفة من وظائف الخدمة المدنية التي خضعت للسودنة عام ١٩٥٤ شغل الجنوبيون ٦ وظائف فقط (وفي المراكز الدنيا) الأمر الذي يوضح انخفاض مستوى مشاركة الجنوبيين في ادارة البلاد ، وقد ظهر التمرد في صفوف القوات العسكرية في الجنوب في ١٨ أغسطس عام ١٩٥٥ مما أدى الى فقدان ارواح الكثيرين من المدنيين والعسكريين في الشمال .

ونتيجة للاحداث الدامية عقدت محاكمات لم تتوفر لها ضمانات عادلة، مما أدى الى اعدام عدد من الجنوبيين الذي اتهموا بالتورط في التمرد .

وقد أضاف التمرد وردود أفعاله أبعادا جديدة لأزمة الوحدة الوطنية . كانت هذه هي الخلفية السائدة حين أدرج أقتراح اعلان الاستقلال واقامة دولة السودان المستقلة ذات السيادة للمناقشة في البرلمان في ١٩ ديسمبر عام ١٩٥٥ .

فقد كان الاقتراح مهددا بمعارضة ممثلي الجنوب اذا لم يتم

التأكيد على الضمانات السابق الاشارة اليها واقرار نظام فيدرالى للحكومة لتنظيم العلاقات الدستورية بين الشمال والجنوب .

وقد أكد ممثلو الشمال فى البرلمان مرة أخرى على تلك الضمانات ، وتم التعهد باقامة حكومة فيدرالية فى المستقبل . فنتج عنها حصول اقتراح الإستقلال على التأييد بالاجماع من جانب ممثلى الجنوب . ومن ثم فقد أصبح التعهد الفيدرالى جزءا من الاتفاقية الشاملة لاعلان استقلال السودان ، واعتقد الجنوبيون أنهم قد ضمنوا الفيدرالية فى مقابل قبولهم واقامتهم دولة قومية مستقلة ذات سيادة . ومن ثم فحين أعلنت السودان كوحدة مستقلة فى أول يناير عام ١٩٥٦ احتفل بهذه المناسبة كل السودانيين فى طول البلاد وعرضها . واحتفل الجنوبيون بوهم الفيدرالية ، فماذا حدث بالنسبة للتعهد بالفيدرالية فى السنوات التالية على الاستقلال؟

فى الواقع أصبح هذا السؤال متصلا بالحوار الدائر فى السودان ، ففى السنوات التى أعقبت الاستقلال ثبت أن الوعد بالفيدرالية كان وهما ولم يصبح التزاما أصيلا للتنظيم الدستورى فى المستقبل . بل بدا كما لو كان بمثابة مناورة لتأجيل انفجار الازمه ، وتخطى صعوبة تمرير اعلان الاستقلال دون مساندة الجنوب .

لقد شهدت الفترة من عام ١٩٥٧ — ١٩٧٢ تطورات أدت الى أزمة تهدد الوحدة القومية .

فقد تراجع أولئك الذين كانوا فى مراكز صنع القرار فى تلك الفترة عن تعهدهم بالفيدرالية ، ونظروا اليها على أنها تعنى الانفصال . وفرضت عقوبات على أولئك المطالبين بالفيدرالية . بل لقد عبر العديد من الزعماء السياسيين والشباب وغيرهم الحدود هربا من القبض عليهم بتهمة المطالبة بنظام حكم فيدرالى للسودان .

وقـــد برز عنصر آخر ليضاف الى العناصر الموجودة كسبب للصراع، وهـــو العامل الدينى ، فقد شجعت الحكومة رسميا اللغة والدين السائدين ليحلا محل اللغات والديانات الأخرى داخل البلاد عامة وفى الجنوب خاصة فى محاولة فاشلة ومكلفة فى آن واحـــد لاقامة دولة قومية متجانسة ثقافيا ودينيا لتحل محل التعـــددية والاختلاف ٠

ومن ناحية أخرى لم يبذل أى جهد لتخطى فجوة التفاوت الاقتصادى الاجتماعى بين الاقليمين ، بل على العكس فقـــد اتسعت الفجـــوة بمرور الوقت ، وكان رد الفعل من جانب جماعات معينه فى الجنوب لهـــده الأشكال المختلفة من القمع والتمييز هـــو العنف المسلح والتوترات التى تنســـجم انفصال الجنوب عن الشمال ٠ بل أكثر من ذلك فان مؤيدى هـــذه المخطرة أشاروا الى أن الالتزام الأصـــيل بالوحـــدة كان قائمـــا على نوع من المقايضة تعكسها صيغة الوحـــدة فى اطار التعـــدد ، والتى كانت هى العرض من اقتراح تنظيم دستورى على أساس فيدرالى ٠

كان هـــذا بشكل عام هـــو السودان حتى نوفمبر عام ١٩٧١ حين برزت فرصة تاريخية أخرى من أجـــل اعادة تقييم التنسيق الكامل لخبرة الوحـــدة القومية وبناء الأمة خلال ٢٤ عاما منذ مؤتمر جوبا سنة ١٩٤٧ ٠

أتفاقيـــة أديس أبـــابـــا :

عندما بدأ الحوار فى نوفمبر عام ١٩٧١ ، لم يعـــد مجرد حوار بين بعض الاداريين الشماليين من جهه وبعض زعماء القبائل والموظفين الصغار الجنوبيين من جهة أخرى ، ولا لتبادل وجهات النظر فى وجـــــود ادارة استعمارية فى مدينة نائية فى الجنوب كما كان الحال فى عام ١٩٤٧ ، كما لم يكن هـــذا الحوار بين مشروعين للشمال والجنوب فى اطار البرلمـــان ، كما كان الحال فى عام ١٩٥٥ ، ولا هـــو بين حكومة مركزية وزعماء سياسيين فى الجنوب تم تفويضهم من خلال التصويت برفع الأيدى أو الاقتراع السرى فى بعض الدوائر فى الجنوب ٠

فقد كان الحوار الذى تكاثف فى نوفمبر عام ١٩٧١ وأتى ثمـاره فى فبراير عام ١٩٧٢ بين الحكومة المركزيه وممثلين عن قوات حرب العصابات والتى نشأت نتيجة للسياسات التى أتبعتها الحكومة المركزية تجاه الجنوب منذ عام ١٩٥٤ والتى يسيطر عليها طرف واحـد •

وكانت القضية الأساسية للحـوار هى وحـدة البلاد ، لقـد نشأ جيش حرب العصابات لأسباب متعـددة أهمها :

● التنوع الثقافى والدينى وتعـدد اللغـات والأجناس والتفاوت الاقتصادى والاجتماعى الذى نشأ عن الظلم فى توزيع الثروات والفرص وسيطرة فئة واحـدة من مؤسسات صنع القرار وادارة السياسة العامة على الأمور فى البـلاد •

فعلى سبيل المثال لم يأخـذ التجنيد فى الجيش شـكلا متوازيا على المستوى الاقليمى ، فضلا عن الخـدمة المدنية (بما فيها الشئون الخارجية حيث تدار السياسة الخارجية) وهـذه الفئـة هى التى تضـع التوصيات وتقوم على تنفيذها من المؤسسات الاقتصادية (بما فيها توزيع الانفـاق العام والمساعدات الفنية) • وقـد ركز الحـوار على تعريف القضـايا الحساسة للصراع •

وفيما بين أول وآخر فبراير عام ١٩٧٢ فقد استمرت المحادثات فى أديس أبابا بين حركة تحرير جنوب السودان والحكومة المركزية وانتهت الى اتفاق حول قضايا اللغة والدين والقومية والترتيبات الاجتماعيـة الاقتصادية والترتيبات العسكرية والأمنية ، وقد أعـدت الاتفاقية لاعادة بناء الجيش السودانى بحيث تضفى عليه صبغة المؤسسة القومية ، ونتيجة لذلك يسمح باستيعاب مباشر داخله لجزء ضخم من قوات حرب العصابات، الأمر الذى أدى الى أن وضع ١٠ آلاف من قوات الأنانيا سلاحهم وقبعوا فى منازلهم استجابة للتسوية •

وقـــد أخـــذت الترتيبات التى تم الاتفاق عليها شكل :

* قـــانون نظـــامى •

* العـــديد من البروتوكولات لتغطية الفترة الانتقالية •

ورغم أن حركة تحرير جنوب السودان ركزت على ضمان تنظيم للعلاقة بين الشمال والجنوب ، الا أنها طالبت فعليا فى المرحلة الأولى من المحادثات بتنظيم شامل يضم الشرق والغرب كمناطق تعانى من اهمال اقتصـــادى اجتماعى فى نفس الفئة مـــع الجنوب . الا أن الكثيرين من ممثلى الحكومة المركزية فى محادثات أديس أبابا نظرو للامر بشكل مغاير وفضلوا النظر لهـــذه المناطق (الغرب والشرق) كمشكلة منفصلة ، بل نظر الى اقتراح حركة تحرير جنوب السودان على أنه محاولة خبيثة لاثارة مشاعر عـــدم الرضا وكسب ود جماهير لا تشكو من تخلفها الاقتصادى والاجتماعى •

ومع ذلك فانه من الواضح اليوم وعلى الأقل من خلال النظر لمقولات حركة تحرير شعب السودان والجو الاجتماعى العام السائد فى البـــلاد أن القضية التى تم تجنبها فى عام ١٩٧٢ قـــد اصبحت واردة لان تدرج فى جـــدول الأعمـــال •

فلم يعـــد ممكنا النظر الى الشرق والغرب كمناطق تنعم بالهـــدوء ، بل وقانعة بالسلطة والمؤسسات التى تحكمها وتنظمها ، وقـــد حلت مشكلة الدين كجزء من التسوية التى تم التوصل اليها فى أديس أبابا عام ١٩٧٢ ، وتم التعبير عنها فى الدستور الوطنى عام ١٩٧٣ ، فقد اعترفت المـــادة ١٦ من ذلك الدستور بالاسلام والمسيحية والديانات التقليدية •

ورغم أنه قـــد تم الاتفاق على وضع وخصوصية واحترام كل من هـــذه الديانات فى المجتمع السودانى فلم يسمح لأى منها بالمساس بالحقوق المدنية والسياسية لأى مواطن ، فقد تم تحريم استخدام الدين لأغراض

سياسية • ان ترتيبات أديس أبابا التى تم التعبير عنها فى قانون نظامى تنص على اجراءات للمراجعة والتغيير من خلال استفتاء عام فى الجنوب اذا رغبت الأطراف المعنية فى ذلك •

وفى عام ١٩٨٣ تم اعادة النظر بشكل غير قانونى فى اتفاقية اديس أبابا وذلك من خلال عمل فردى يسانده جماعات هدفها الاساسى العودة لحالة الوضع التى قبل الاتفاقية ومن اجل تقوية السيطرة الدينية الاسلامية وتنظيم الحياة العامة فى البلاد ومن اجل اضعاف الحكم الذاتى فى الجنوب من ناحية اخرى •

فلقد ادخلت تعديلات جوهرية على الاتفاقية [illegible] فعلى سبيل المثال تغيرت [illegible] والحدود [illegible] والتى [illegible] بالمعنى فى محاولة [illegible] على بقية [illegible] الاقاليم [illegible] تسوية [illegible] من سلطة الحكومة [illegible] النظام العلمانى لحياة البلاد بقوانين [illegible] •

وكنتيجة لهذه التغيرات وحينما عاد السياسيون من جنود حرب العصابات والرجال الذين تم ادماجهم فى الجيش الوطنى كجزء من اتفاقية أديس أبابا ، عادوا الى [illegible] الجيش الشعبى لتحرير شعب السودان والحركة السياسية التابعة لها •

ان استمرارنا [illegible] والتى اشتغل خلالها شعب السودان [illegible] السابقة [illegible] جعل من [illegible] •

فكلا الطرفين فى الصراع [illegible] هو اكثر حذرا تجاه الآخر عنه منذ ١٥ سنة سابقة نتيجة تداعيات اتفاقية اديس أبابا •

● **الأحزاب فى جنـــوب السودان :**

تمثل الأحزاب السياسية الجنوبية قطـــاعا هاما فى الحركة السياسية السودانية بحيث لا يمكن تجاهلها فى معالجة أى قضية من قضايا المجتمع السودانى ، وليس الجـدل الدائر فى السودان حـــول تطبيق الشريعة الاسلامية وعـــدم التوصل الى وضع ينهى هـــذا الجـدل الا الموقف الذى تتبناه الأحزاب الجنوبية مؤيدة من قبل اليسار والأحزاب الاخرى التى تعبر عن اقليم بعينه ، أو عرق معين كالحزب القومى السودانى الـــذى ينتمى اليه أبناء منطقة جبال النوبة غربى السودان ، كذلك فانه لا يمكن اغفال دوائر الأحزاب الجنوبية ، بصرف النظر عن الخلافات الدائرة فيما بينهم فى حـــل الصراع القائم فى الجنوب ، فالأحزاب الجنوبية تعبر عن منطقة الجنوب التى تمثل ثلث مساحة السودان البالغة نحو مليون كيلو متر مربع ، يسكنها ربع عـــدد السكان البـــالغ ٢٥ مليـــون نسمة حسب احصائيات عام ١٩٨٣ ، أى نحو ٥ر٥ مليون نسمة ينتمون الى فصـــائل مختلفة من القبائل ، أهمها قبيلة الدنكا (مليون ونصـــف مليون نسمة) المنتشرة فى اقليمى أعالى النيل وبحر الغـــزال ، ويقلون الى حـــد كبير فى اقليم الاستوائية ، وهناك قبيلة النوير وهى من القبائل النيلية ، وقبيـــلة الشيلوك التى تتخـــذ من منطقة فاشودة باقليم أعالى النيل مركزا لقيادتها الروحية حيث يوجـــد مقر (الرث) وهـــو ملك الشيلوك ، ثم تأتى القبيلة الرابعة وهى قبيلة الزاندى ، وهى من القبائل الكبيرة ذات الأصل الأفريقى والتى تنتشر أيضا فى عـــدد من الدول الافريقية المجاورة ، وتتركز فى اقليم الاستوائية ذلك الاقليم الذى يحمل خصائص معينة ، حيث توجـــد به سبع قبـــائل رئيسية هى البارى والمـــادى والأشولى واللاتوكا والتابوسا والدادينجا واليوبا والزاندى والمورو ، ولكل قبيـــلة من هـــذه القبـــائل مجموعاتها اللغوية وعاداتها وتقاليدها الخاصة بها ، ولا شك أن هـــذا التعـــدد والتنوع القبلى يؤثر فى عملية التكوين الحزبى وينعكس أثره على جزء من الصراعات الدائرة فى الجنوب ، فهناك صراع غير معلن بين القبائل

نفسها ، وليس الصراع فى حد ذاته نزاعا بين أقوام فى الجنوب وآخرين فى الشمال ، وينعكس الحجم العددى للقبائل على تكوين الأحزاب ، فاذا أحصينا عدد السياسيين الحزبيين نجد أن أكثرهم من الدنكا . وهذا بالطبع لا يؤثر فى دور القبائل الأخرى مثل النوير والشيلوك والقبائل التى تعيش فى اقليم الاستوائية . واذا كان هناك خلاف فيما بين هذه القبائل أو بين الأحزاب نفسها فهم فى النهاية يتفقون على أنهم أحزاب سودانية ذات أصل أفريقى يفخرون بعرقهم الزنجى . ويباهون به الآخرين ويتحكم فى تعاملهم مع القضايا الهامة سواء قضايا المجتمع والدين والثروة ونظام الحكم ، وفى محاولة لتاكيد الذات الافريقية والثقافة الزنجية فى مواجهة الثقافة العربية التى يخشون منها أن تهدد أصولهم الزنجية ، وتفرض عليهم الذوبان الكامل فى الثقافة العربية فانهم يسعون الآن الى ايجاد كتلة سياسية تسمى نفسها « الأحزاب السودانية الافريقية » . وفى ٧ أكتوبر عام ١٩٨٧ أصدرت هذه الأحزاب بيانا أسمته « الميثاق المشترك » ضم الأحزاب الجنوبية التالية :

١ ــ حزب الشعب التقدمى .
٢ ــ التجمع السياسى لجنوب السودان .
٣ ــ الاتحاد الوطنى للسودان الافريقى .
٤ ــ المؤتمر الافريقى السودانى .
٥ ــ مؤتمر الشعب الأفريقى السودانى .
٦ ــ حزب الشعب الفيدرالى السودانى .

وقد انضم الى هذه الكتلة الافريقية من غير الأحزاب الجنوبية الحزب القومى السودانى ووقع ممثلو هذه الأحزاب على الميثاق الذى جاء فى مقدمته ما يلى : « تعبيرا عن اهتمام وحرص الأحزاب الافريقية السودانية بالسلام فقد قامت مؤخرا بارسال وفد الى اثيوبيا ودول شرق افريقيا ليلتقى مع الحركة الشعبية لتحرير السودان من أجل تنشيط

جهود السلام . وقد توصلوا بنجاح الى تفاهم مشترك من أجل السلام فى اجتماعات أديس أبابا وكمبالا ونيروبى وتعبيرا عن رغبتهم فى الحفاظ على قوة الدفع من اجل السلام فقد اتفقت الأحزاب الافريقية فيما بينها على أن تتحد معا من أجل التوصل الى سلام حقيقى » .

وعلى هذا الأساس أصدرت الأحزاب الافريقية الميثاق المشترك الذى يشكل شروطا أساسية للانضمام لايه حكومة وهذه الشروط هى :

١ — الغاء قوانين سبتمبر عام ١٩٨٣ ، والعودة الى قوانين عام ١٩٥٦ التى عدلت عام ١٩٦٤ ، وعام ١٩٧٤ .

٢ — تحديد موعد ووضع جدول زمنى لعقد المؤتمر الدستورى .

٣ — اعتبار اعلان كوكا دام أساسا لهذا المؤتمر .

٤ — يجب أن يراعى عند تكوين الحكومة المركزية والحكومات الاقليمية أن تكون موسعه ، وتضمن المشاركة العادلة للسلطة للشعب السودانى خاصة تلك المناطق المحرومه . وتضمن لهما وزارات السيادة والاقتصاد والخدمات بالتشاور مع احزاب الكتلة الافريقية وتلك التى تشكل الحكومة .

٥ — أن النظام الحالى للادارة فى جنوب السودان يجب أن يبقى ، ولكن يجب حل مجلس الجنوب والحكومات الاقليمية فى الجنوب كى يسمح بتشكيل جديد يعكس الروح الجديدة لوحدة الجنوب ، والأحزاب الجنوبية هى وحدها المسئولة عن تكوين هذه الحكومات .

٦ — يجب أن توقف الحكومة تسليح المجموعات السكانية لان هذه السياسة من شأنها خلق صراع عسكرى بين القبائل .

٧ — رفع حالة الطوارىء .

٨ ـــ يجب تطبيق السياسة الاقتصادية التى توصل اليها المؤتمر الاقتصادى الوطنى •

٩ ـــ كل الأحزاب المشاركة فى الحكومة عليها أن تكون مستعدة للتوقيع على هذا الميثاق •

وبالنظر الى دور الأحزاب الجنوبية نجد أنها شاركت فى الانتخابات التى أجريت فى أبريل ومايو عام ١٩٨٦ ، وأصبح لها ٣٢ مقعدا فى الجمعية التأسيسية : منها التجمع السياسى لجنوب السودان ، وحزب « ساك » ، وحزب الشعب الفيدرالى السودانى ، وهناك أكثر من ٣٠ دائرة خالية فى الجنوب بسبب عدم امكانية اجراء الانتخابات فيها نظرا للظروف الأمنية فى الجنوب ، ومعظمها فى اقليم بحر الغزال وأعالى النيل •

وهكذا فان الأحزاب السياسية الجنوبية فى السودان أصبح لها دور هام فى الحركة السياسية السودانية •

وهذا يقودنا الى نقطة البدء فى تشكيل الأحزاب السياسية الجنوبية •

بدأت الحفرمة السياسية فى الجنوب عام ١٩٤٧ ، ومنذ ذلك التاريخ دخل جنوب السودان فى اطار القضايا النضالية والوطنية فى السودان خاصة أن الاحتلال البريطانى كان يعتبره من المناطق المغلقة ، ولم يكن يسمح للسودانيين الشماليين بالانتقال الى الجنوب الا بتصريح خاص •

ومعنى ذلك أن الانفصال الادارى بين الشمال والجنوب كان قائما فى ظل الاحتلال رغم أن السودان كله كان يحكم كدولة واحدة ، وقد سعى الاحتلال البريطانى الى فرض شخصية مستقلة على الجنوب ومنع ارتداء الجلاليب ـــ كعادة الشماليين ـــ وجعل الاجازة الأسبوعية هو يوم

الأحـد ، واللغة السائدة هى الانجليزية ، وكل هـذا فى اطار السياسة التى عرفت باسم « سياسة المناطق المقفولة » .

وفى عام ١٩٤٦ عقـد المؤتمر الادارى لجنوب السودان تحت رعاية الحاكم العام وأوصى بأن يعقد مؤتمر فى جوبا عاصمة الاستوائية يجتمع فيه الشماليون والجنوبيون بهـدف الاجابة على سؤال واحـد وهـو : هل يقبل الجنوبيون بالانفصال أم بالاندماج مع الشمال ؟ وفى مؤتمر جوبا قرر الجنوبيون أن يندمجوا مع الشماليين فى اطار السودان الواحد ، وكان هـذا المؤتمر أول تجربة يشارك فيها الجنوبيون فى العمل السياسى .

وكان من نتيجة مؤتمر جـوبا تشكيل مجلس استشارى فى شمال السودان مثل فيه الجنوبيون لأول مرة بخمسة عشر عضوا ، ومن الأسماء التى اشتهرت فى هـذا المجلس « بوس ديو ـ سانتسلاوباى ساما ـ بنويل لوكيا » وغيرهم ثم جاء مؤتمر القاهرة عام ١٩٥٣ وشاركت فيه الأحزاب السودانية ، ونظرا لأنه لم يكن للجنوبيين حزب معين فلم يشاركوا فيه ، وكان لهـذا المؤتمر أهمية خاصة فى تاريخ الحركة الوطنية السودانية لانه وضع الخطوط الأولى لاستقلال السودان .

واذا كان هـذا المؤتمر لم يحضره الجنوبيون ، فانه نبه الى ضرورة ايجاد حزب سياسى يعبر عنهم ، فنشأ حزب الأحرار برئاسة السيد بوس « بوث ديو » ودخلوا انتخابات عام ١٩٥٣ ، وشارك النواب الجنوبيون فى أول برلمـان سودانى ، ودخل حزب الأحرار فى المفاوضات بعـد ذلك مع الأحـزاب الشـمالية .

وفى البرلمـان جرت مناقشات شارك فيها نواب الجنوب وطالبـوا بنظام فيدرالى للجنوب ، واستمر النقاش حتى يوم ١٧ ديسمبر عام ١٩٥٥ عندما اجتمع البرلمـان وقرر انضمام الجنوب مع اعطاء كافة الاعتبارات للجنوب ، والتقت ارادة الشماليين مـع الجنوبيين فى المطالبـة باستقلال

الســـودان فى أول ينـــاير عام ١٩٥٦ ، وقـــد اختلطت الحركة السياسية فى الجنوب بالحركة السياسية فى الشمال حيث انضم عـــدد كبير من الجنوبيين الى الحزب الاتحادى الوطنى الى أن وقع التمرد فى ١٨ أغسطس عـــام ١٩٥٥ .

وقع التمرد فى منطقة التوريت بعـــد أن شعر الجنوبيون بان الوعود التى قطعت لهم لم تتحقق ، ولم يعين سوى ستة منهم فى مقاعـــد الحكم الادارى التى بلغ عـــددها ٧٠٠ مقعـــد . وكذلك كانت القيادة الجنوبية فى القوات المسلحة لا يزيدون عن ٩ ضباط من بين ٢٣ ضابطا ، ومعظم العساكر الصـــغار من الجنوبيين ، فخـــرج عـــــدد من السياسيين الجنوبيين من الاتحاديين وانضموا الى الجنوبيين ومن بينهم « بولين الير » و « داك دى » ، وكان الأول وزيرا للثروة الحيوانية ، والثانى وزيرا للاشغال فى حكومة اسماعيل الأزهرى عام ١٩٥٦ . وبعـــد سقوط حكومة الأزهرى بعـــد الاستقلال عام ١٩٥٦ وقعت الخلافات بين الأحزاب السياسية . ووسط هذه الخلافات عاد الجنوبيون يطالبون بحكومة فيدرالية ، ومن هـــؤلاء حزب الأحرار ، وهو من أوائل الأحزاب الجنوبية التى دعت الى الفيدرالية ، وكان معظم أعضاء البرلمـــانيين فى البرلمـــان وعـــددهم ٦٠ عضوا من هذا الحزب (كان عـــدد أعضاء البرلمـــان ١٨٠ عضوا) وعندما جاء الحكم العسكرى بقيادة الفريق ابراهيم عبود عام ١٩٥٨ وحلت الأحـــزاب تلاشى حـــزب الأحرار وسافر أعضاؤه الى الدول المجـــاورة فى كينيـــا وأوغنـــدا وزائير وأفريقيا الوسطى ، ومن هـــذه البـــــلاد تم تشكيل الأحزاب الجنوبية ، وأطلقوا على أنفسهم حزب المنطقة المغلقة السودانى .

تشكل هـــذا الحزب فى أوغندا . وتشكل مكاتب لـــــه فى أديس أبابا وزائير ، وأصبح يمثل نواة للاحزاب السياسية الذى تشكلت بعـــد ذلك ، فمنه خرج حزب سانو بقيادة « جوزيف أودوهو » وأمينه العام « وليم

دينج » عام ١٩٥٩ ، ثم تغيرت قيادة « أدوهو » باجرية جاريك ، وظل وليم دينج أمينه العام ، واستمر الحزب على هـذا النحو حتى عام ١٩٦٥ حيث انشق الى حزبين : الأول جناح « وليم دينج » الذى ارتضى أن يعمل من داخل السودان ، والثانى جناح « أجرية جاريك » الذى آثر أن يظـل فى المنفى ، ثم تشكلت الجبهة الجنوبية بعـد ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤ بقيادة كليمنت أمبورو واختير الدكتور « هللرى لوجالى » أمينا عاما ، وفى المناخ الديمقراطى لثورة أكتوبر ظهرت أحزاب جنوبية صغيرة مثل حزب السلام وحزب الوحـدة بقيادة « سانتينودنج » . الا أن الأحزاب الرئيسية تمثلت فى ثلاثة أحزاب هى جبهة الجنوب وحزب « سانو » بشقيه الأول فى المنفى والثانى فى داخل السودان ، واشترك الثلاثة فى اجتماع المائدة المستديرة فى مارس عام ١٩٦٥ بالخرطوم . وهو المؤتمر الذى مهـد لوقف النزاع المسلح فى الجنوب وخرجت منه لجنة الاثنى عشر والتى ضمت حزب الأمة والحزب الاتحادى الديمقراطى وحزب الشعب والاخوان المسلمين والحزب الشيوعى السودانى وجبهة الجنوب وحزب سانو جناح ولم دينج ، ثم عقدت الأحزاب السودانيه بعـد ذلك مؤتمرا للنظر فى تنفيذ قرارات المائدة المستديرة ، وفى هـذه المؤتمرات اتضحت الأبعاد السياسية لكل حزب ، فجبهة الجنوب تطالب بالاستفتاء لتحقيق الوحـدة مع الشمال ، وجاء فى بيانها « نحن لا نملك الحرية لاختيار شكل الحكم فى الجنوب أو تحـديد العلاقة بين الشمال والجنوب الا باستفتاء شعبى يقرر اما انفصال الجنوب عن الشمال أو وحـدة الشمال والجنوب او تحقيق الوحـده الفيدرالية، وقـد اتضح أن الجبهة تمارس عملها باسلوب تكتيكى فى الوقت الذى حدد « أجرية جاريك » موقفه واضحا بانفصال الجنوب عن الشمال ، واختار وليم دينج فكرة تكوين حكومة فيدرالية » .

لقـد فتحت ثورة أكتوبر البـاب أمام الجنوبيين لتكوين الأحزاب والتعبير عن ارادتهم السياسية .

وفى عام ١٩٦٧ دخل « جوردون مونات » تجربة جديدة لأول مرة — وهو نائب « كليمنت أمبورو » فى جبهة الجنوب — حيث قام بجولة فى دول شرقى أفريقيا : كينيا واثيوبيا وأوغندا ، وفى هذه الجولة التقى بالعديد من الجنوبيين المتنافرين قبليا ، ولاحظ أن هناك خلافات كثيرة فيما بينهم فقرر ألا يعود الى السودان ويعمل على توحيد هذه الجماعات داعيا الى الاستمرار فى الحرب ، وأنشأ تنظيما عسكريا وشكل حكومة فى المنفى ، حكومة النيل الانتقالية وأصبح له ورزاء ، كما شكل حكومة فى الاقاليم الجنوبية ، ومن هؤلاء « ديفيد كوك » الذى عينه وزيرا للدفاع و « دانيال كوت » للادارة •

نجحت هذه الجماعات فى أن تتوحد فيما بينها وشكلوا « أنيانيا » التى قادت العمل العسكرى فى الجنوب قبل اتفاقية أديس أبابا فى عام ١٩٧٢ ، استمرت هذه الحكومة لمدة عام حيث قضى عليها جوزيف لاجو الذى كان قائدا لحركة أنيانيا ، وأسقط الحكومة وألغى نشاط الأحزاب وهرب « جوردون مونات » الى زائير بعد أن أقاله لاجو ، وعمل « جوزيف لاجو » على تطوير سلاحه بالتعاون مع دول أجنبية •

عندما جاء جعفر نميرى الى الحكم عام ١٩٦٩ أوقف نشاط كافة الأحزاب ، وأصبح الوضع متشابها فى الشمال والجنوب ، فالشمال يحكم عسكريا ، والجنوب يحكم عسكريا ، وقد ساعد هذا الوضع على انجاح اتفاقية عام ١٩٧٢ المعروفة باتفاقية أديس أبابا • وقد رفض « جوردون مونات » هذه الاتفاقية ، وظل معارضا للاوضاع كلها سواء حكومات الجنوب أو حكومة نميرى •

استمر السودان ستة عشر عاما يحكم بنظام الحزب الواحد فى فترة جعفر نميرى وهو حزب « الاتحاد الاشتراكى » ثم سقط هذا النظام فى أبريل عام ١٩٨٥ واستردت السودان عافيتها السياسية وعادت الأحزاب

الى الحياة من جـديد ، وأعيد تشكيل الأحزاب الجنوبية فتشكل التجمـع السياسى لجنوب السودان برئاسة « صمويل أرو » وينضم الى التجمـع عـدد من الأعضاء السابقين سواء فى جبهة الجنوب ومن حزب سانو . وقـد انشق من التجمع السياسى أندرو ويو بعـد خلاف بينه وبين صمويل أرو وعاد الى حزب سانو ليكون رئيسا له ، وبذلك عاد حزب سانو بثـوب جـديد بعـد الانتفاضة الشعبية فى أبريل عام ١٩٨٥ ، وأصبحت خريطـة الأحزاب الجنوبية تتمثل فى سـتة أحزاب هى التجمـع السياسى لجنوب السودان بقيادة صمويل أرو ، وحزب سانو بقيادة أندرو ويو ، وحزب الشعب التقدمى يتزعمه البابا سرور وهـو حزب ينفرد عن الحزبين السابقين بأنه حزب اقليمى يعـبر عن السياسات والاتجاهات فى اقليم الاستوائية وهى اتجاهات تدعـو الى جعل الاقاليم الجنوبية ثلاثة أقاليم بدلا من دمجهـا فى اقليم واحـد ، ويشارك الحزب فى الجمعية التأسيسية بعـدد قليل من الأعضاء ، ثم يأتى حزب « سابكو » وهو اختصار لاسم الحزب السودانى الافريقى ، ويتزعمه موريس لاوبا وهـو ايضا ينتمى الى اقليم الاستوائية وله عـدد من الأعضـاء فى الجمعية التأسيسية ، ومنـه اختير الدكتور باسيفيكو لادو لوليك عضوا بمجلس رأس الدولة ، ويأتى حزب سـاك ــ أى المؤتمر السودانى الافريقى ــ معبرا عن التيار اليسارى والمثقفين وسط الجنوبيين الذين يرفضون الانقيـاد للسياسيين التقليـديين القـدامى ، ويوجهون لهم الانتقادات بأنهم يبحثون دائما عن المناصب ، ورأس هـذا الحزب الدكتور والتر كونجوك وهـو أستاذ بجامعة الخرطوم وعين وزيرا للعمل فى حكومة الصادق المهـدى الأولى بعـد فترة الحكم الانتقالى ثم استقال احتجاجا على سياسة الحكومة فى الجنوب ، وقـد خرج من هـذا الحزب اثنان انضما الى حركة جـون جارانـج المعـروفة باسم الحركة الشعبية لتحرير السودان .

يأتى بعـد ذلك الحزب الفيدرالى ويرأسه جوشوادى وال وهـو يضم مجموعة من الجنوبيين الذين لم يكن لديهم اتجاهات حزبية من قبل ،

ويدعـــو الحزب الى تحقيق نظام الحكم الفيدرالى للجنوب وله أعضـــاء فى الجمعية التأسيسية ووزير فى الوزارة القومية •

ثم تأتى أحزاب مبعثرة أخرى مثل حزب السلام برئاسة رمضان تسول وهـــو حزب يؤمن بالارتباط بالاسلام والدول العربية . وحزب تحـــرير السودان ويرأسه ابراهيم الطويل وليس له أعضاء أو مكاتب ويكتفى باصدار البيانات التى تحمل توقيع رئيسه ، وهـــو عمل سياسى فردى تم لارضـــاء اتجاهات غير سودانية ، وحزب العمل القومى برئاسة كون جوت أكوت . وهـــذه الأحزاب الصغيرة ليست لهـــا فاعلية الا اصـــدار البيانات بين وقت وآخر ، وليس لهـــا ممثلون فى الجمعية التأسيسية أو الحكومة •

مما تقـــدم يتضح أن الأحزاب السياسية فى جنوب السودان كانت فى نشأتها مواكبة للكفاح الوطنى من أجل الاستقلال • وكان لقـــاء الأحزاب السودانية الشمالية مع قادة الثورة المصرية عام ١٩٥٣ دافعـــا للسياسيين الجنوبيين فى تشكيل أحزاب تعبر عن آرائهم وأفكارهم . وبمقارنه تشـــكيل الأحزاب السياسية فى جنوب السودان حيث يتعمق الشعور بالافريقيـــة نلاحظ أن تكوين الأحزاب فى جنو بالسودان لم تنشأ على يد السلاطين أو أبنائهم كما حـــدث فى غرب أفريقيا مثل غانا ونيجيريا حيث أدت الحـــركة السياسية فى هذه البلاد الى استمرارية سلطات السلاطين المخولة فى القبائل، فقد بدأت الأحزاب فى الجنوب السودانى على يد الطبقة المثقفة . وكان رؤساء الأحزاب قبـــل الاستقلال وبعـــده من المتعلمين . أما التأثير القبلى فقـــد جاء على أساس الوزن السكانى للقبائل حيث تعتبر قبيلة الدنكا أكبر القبائل عـــددا وبعـــدها النوير والشيلوك ، والزاندى وباريا فى الاستوائية ويمكن أن يتواجـــد فى حزب واحـــد أعضاء من قبائل مختلفة ويبقى الـــوزن السكانى غالبا على هـــذه الأحزاب حيث ينتشر أهل الدنكا فى أحزاب متعددة لكثرتهم مثلهم فى ذلك مثل أهل النوير . ويرتبط اسم القبيلة أيضا بالمنطقة•

هناك شخصيات سياسية متعـــدده جنوبيه ساهمت فى تشكيل الأحزاب

السياسية ، ويعتبر الأب « سانتورينو لوهورى » أول من كون مكتب حزب سانو عام ١٩٦١ وكان راعيا دبنيا للحزب ومات عام ١٩٦٧ فى أوغندا ، أما « سانتينودنج » فهو أول وزير جنوبى فى الحكومة القومية بعد الاستقلال وكان وزيرا للثروة الحيوانية أما عن وليم دنج فيرجع له الفضل فى ظهور حزب سانو كقوة سياسية تضم المثقفين الجنوبيين من طلبة تلقوا دراساتهم فى الجامعات الأوربية ونجحوا فى استقطاب الجنوبيين الموجودين فى الدول المجاورة قبل اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ .

لقد ساهمت مؤسسات أجنبية فى النزاعات بين الشمال والجنوب ، وارتدت هذه المؤسسات ثوب الدين وتقديم العون للاجئين ، وبلغ عددها ١٥ مؤسسة هى على النحو التالى :

* المنظمة البروتستينية .
* الوكالة الكاثوليكية للمساعدات .
* المجلس العالمى للكنائس .
* مؤسسة كاريناس الدولية الفرنسية .
* رابطة كنائس السودان .
* مجلس الكنائس فى أديس أبابا .
* كنيسة الأبناء الفيرونيين الايطالية .
* جماعة الاكسيون ميدكو الألمانية الغربية .
* جمعية مساعدة أفريقيا الألمانية الغربية .
* لجنة الانقاذ الدولية بلندن .
* اللجنة الدوليه الجامعية لتبادل الصداقة بهولندا .
* جماعة اليسوعيين البلجيكية .
* الهيئة العالمية لخدمة الجامعات بجنيف .
* مجلس المهاجرين الدانمركى .
* مجلس المهاجرين النرويجى .

كانت أهداف هـذه المؤسسات زرع بذور الشقاق وايغار صدور الجنوبيين واستنزاف أكبر جزء من موازنة الحكومة السودانية لتنفق على العمل العسكرى بدلا من التنمية الاقتصادية والاجتماعية واضعاف التضامن بين السودان والدول الافريقية عن طريق الاحتكاك والصدام على الحدود ، والحيلولة دون اللجوء الى اتجاه عربى فى الجنوب •

لقد بدأ دخول النفوذ الأجنبى المناطق الجنوبية فى السودان منذ منتصف القرن التاسع عشر ، والواقع ان دراسة جنوب السودان يمكن ان نبدا منذ عام ١٨٢٠ لأنه لا توجد دراسات كافية عن أحوال السكان فى الجنوب قبل هذا العام ، وهو عام حملة محمد على الى جنوب السودان لكشف منابع النيل ، بيد أن الدلائل تشير الى أن بعض قبائل الجنوب مثل الشلك فى أعالى النيل ارتبطت بهذه المنطقة منذ سنوات ما قبل الميلاد ، حيث كانت هذه القبائل جزءا من مملكة كوش (٧٥٠ — ٣٠٠ قبل الميلاد). وقد أثبت الباحث ويوبيتى عندما زار سنار عام ٥٢٢ م ان مملكة الفونج تضم العنصر الزنجى ، وهو العنصر الذى تنتمى اليه قبائل الجنوب ، وكانت بحر الغزال والاستوائية تعيش فى اطار تلك المملكة • وانتشرت فى ذلك العهد قبائل الزاندى والدينكا ، ثم سقطت هذه المملكة مع دخول حملة محمد على عام ١٨٢٠ • وهذا العام يعد أساسا فى العلاقة بين الشمال والجنوب ، حيث أصبح السودان شماله وجنوبه جزءا من امبراطورية محمد على التى امتدت حتى بحيرة فيكتوريا ، ومنذ ذلك التاريخ أصبح الباب الى الجنوب مفتوحا للمكتشفين والتجار ، وبعد أن تم اكتشاف منابع النيل والحصول على معلومات عن جنوب السودان عام ١٨٣٨ قرر محمد على ارسال بعثة استكشافية برئاسة مندوب عن السلطان سليم التى وصلت عام ١٨٤٠ . ووصلت البعثة التالية الى منطقة ريجان جنوب جوبا ، وفى عام ١٨٥٠ تدفق المكتشفون الأجانب أمثال الندروميلى الانجليزى ، وبايارد تايلور أول زائر أمريكى ، ثم أنشأت بريطانيا مكتبا لها عام ١٨٥٦ سمى المكتب الأجنبى البريطانى لاكتشاف شرق أفريقيا ، ثم توالى المكتشفون مثل سبيك وجرانت

وبيك • وقد أدت زيارات هؤلاء الأوروبيين الى نشر الدين المسيحى ، وفى نفس الوقت بدأت معهم تجارة الرقيق والعاج التى استمرت سنوات طويلة حاربها الاسلام والمسيحية ، ومما يجب ذكره أن التجارة بدأت محلية ، وكانت سببا لاندلاع الحروب بين القبائل ، وذكر جراى وندرسون أن القبائل الأقوى التى تغير على القبائل الأضعف هى التى كانت تقوم بعملية البيع للتجار الاوربيين وغير الاوروبيين ، وقد منع خديوى مصر تجارة الرقيق فى الفترة من عام ١٨٦٩ الى عام ١٨٧٩ حيث كانت هذه السنوات سنوات الحرب بين الحكومه وتجار الرقيق •

وساعدت محاربة تجار الرقيق على نشر الدين الاسلامى ، وارتدى من دخل الاسلام الملابس العربية ، واكتسب العادات والأسماء العربية ، الا ان ذلك تجع الغربيين على نشر الدين المسيحى ، وبدأ نشاط البعثات التبشيرية ، وافتتحت اول مدرسة للكاثوليك عام ١٨٥٠ ، وبعدها فى عام ١٨٦٣ أنشئت مدرسة اخرى فى كاكا بالمنطقه الاستوائيه ، ثم تزايدت أعداد البعثات التبشيرية بعد آن آصبح الجنرال جوردون حاكما للاستوائية الذى عينه خديوى مصر ، وكتب للكنيسة فى انجلترا عام ١٨٧١ يدعوها للعمل فى جنوب السودان ، وقد أدت هزيمة الثورة المهدية على يد الانجليز عام ١٨٩٨ فى معركة أم درمان الى سقوط الجنوب فى يد الاوروبيين ، وأصبح سوقا رائجا للتجارة ونشر الدين المسيحى ، وظهرت الأطماع الدولية تجاه السودان كله شماله وجنوبه ، ويسجل التاريخ الحديث مقاومة القبائل للغزو الأجنبى • وكانت قبيلة النوير فى مقدمه هذه القبائل عام ١٩٠٢ ومثلها قبيلة الدينكا وأنواك واللاتوكا وتابوسا والدادنجا باقليم الاستوائية ، وظلت هذه المقاومة حتى عام ١٩٣٠ عندما أمكن للاحتلال أن يسيطر على هذه القبائل ، وقد انتعشت تجارة الرقيق بتشجيع من الاوروبيين وبلغ عدد ضحايا هذه التجارة ٧٣٦ ألف شخص فى الفترة من ١٩٠٥ — ١٩٢٣ بتشجيع من القوى الأوربية لاثارة كراهية الجنوبيين للعرب الذين شارك عدد منهم فى هذه التجارة ، حتى اذا

أخضع الاحتلال القبائل عام ١٩٣٠ شن الاحتلال البريطاني حملة على تجارة الرقيق وطاردوا المتاجرين بها وراحوا يثيرون الحملات المضادة على العرب حتى صدقهم الجنوبيون بأن العرب هم الذين تاجروا في أبنائهم ٠

● **مشكلات التكامل القومي :**

تشغل السودان — وهي أكبر دولة أفريقية (حوالي مليون ميل مربع) — موقعا فريدا بين العالمين العربي والافريقي ٠

وتفصل السودان بين افريقيا المسلمة وغير المسلمه وبين المساحات الناطقة بالعربية وبقية القاره ، وهي ذات حدود مشتركه مع ثماني دول أفريقية — مصر في الشمال ، واثيوبيا في الشرق ، واوغندا وكينيا وزائير في الجنوب ، وجمهوريه أفريقيا الوسطى في الجنوب العربي ، وتشاد في الغرب ، وليبيا في الشمال الغربي ، ان هذا الموقع بما يتضمنه من حدود ثقافية واستراتيجية يتقاطع مع وحدات وتنيه ولغوية ذات دلاله ، والتي تعتبر مصادر هامة في تحديد هوية السودان ٠

وقد نظر الدارسون السودانيون — سواء من الشمال أو الجنوب — الى السمة الأفرو — عربية الفريدة للسودان من زوايا مختلفة ٠

فقد رأى البعض من زاوية جنوبيه أن السودان بلد متنوع في وضعه البيئي والطبيعي وفي التجمعات الوثنية والعنصرية واختلاف اساليب الحياه والعلاقات الأيدلوجية والديانات المتنافسة ، ويعتبر السودانيون الشماليون أنفسهم عربا ، ويعتبر السودانيون الجنوبيون أنفسهم أفارقة ، هذا الشقاق الأفرو — عربي الحاد ينفي فكرة السودان الواحد والشعب الواحد ٠

أما الشماليون فيؤكدون أن الأغلبية العظمى من الشماليين يشعرون أنهم عرب وأفارقة على حد سواء دون أي احساس بتناقض أو توتر ،

« ان حقيقة أنهم عرب ومسلمون — على نحو سائد — انما تميزهم عن مواطنيهم الجنوبيين والذين هم غالبا من الوثنيين ، والى حد ما اما مسلمين أو مسيحيين الا أن هذا لا يعنى أنهم ليسوا أفارقة .

وحيث أن السودان — شماله وجنوبه — هو الاقليم الوحيد فى القارة ، بل فى العالم الذى لا تتمثل فيه الاختلافات الافريقيه العنصرية والطبيعية والثقافية ككل فحسب بل يشكل وحدة متآلفة فريدة من نوعها فانه يمكن أن نصف شمال السودان وجنوبه بأنه الاقليم الذى يشكل مثالا واضحا لأفريقيا ككل أكثر من أى بلد أو اقليم آخر » .

وينظر البعض الى التأكيد على الثنائية العنصرية والثقافية للسودان وعلى العروبة فى الشمال على أنه لا جدوى منها ، ان تاريخ السودان يشير الى أنه حين تتصارع القوى وتزول تهديدات الاستيعاب الأحمق عن طريق اللامركزيه وحين يتم ضمان حرية العلاقات الاجتماعية فان رموز الهويه تقبل أو ترفض على أساس قيمتها الذاتية وقوتها الجديدة . وينحدر شعب الجزء الشمالى فى السودان من أصول حامية سامية من موجات متتابعة من الهجرات العربيه والتى تركت عناصر هامه للهوية الثقفيه العربية الاسلامية لدى جماعات وثنية مميزه فى كل الشمال . وينتمى شعب الجنوب الى ثلاث جماعات عرقيه النيليين ، والحاميين النيليين . كل من هذه الجماعات ينقسم الى عدة جماعات فرعيه ، فكثير من القبائل الجنوبية جاءت فى هجرات قديمة من جنوب وشرق غرب الاقليم ، بعضهم عاش دائما فى المنطقة ، والآخرون جاءوا نتاج انصهار هذه الجماعات الرئيسية .

ورغم أنه يمكن تتبع تاريخ السودان القديم فى القرن الثالث والثانى قبل الميلاد الا أن تاريخه الحديث كوحدة سياسية بدأ مع التغلغل المصرى والأوربى فى أوائل القرن التاسع عشر .

لقــد استفز الاحتلال المصرى العثمانى (١٨٢١ ــ ١٨٨٥) المقاومة السودانية ، وأدى فى النهاية الى احياء دينى قومى تحت قيادة محمــد أحمد المهدى ، والذى بلغ ذروته عند اعادة بناء السودان المستقل سياسيا، ورغم أن حصاد المهدية ــ كحركة دينية وسياسية ــ يتمثل فى دورها الهام فى تطوير السياسة السودانية ، الا أن الدولة المهــدية نفسها لم تعش طويلا ، وقد هزم خليفة المهــدى الخليفة عبــد الله عام ١٨٩٨ ــ على يد القوات المشتركة لمصر وبريطانيا ، ان اعادة الاستيلاء على السودان جعلها خاضعة لمــا سمى « بالحكم الثنائى المصرى البريطانى » ذلك الذى كان شيئا مستحدثا فى القانون الدولى •

وحيث ان مصر ذاتها كانت محمية بريطانية فان السلطة الفعلية فى السودان كانت فى يد بريطانيا ، وكانت الطبيعة السياسية والادارية لهــذا القانون الثنائى ظاهرية من أجــل التأثير على اتجاه وتوزيع السلطة فى السودان وهو يتجه نحــو الاستقلال •

وقــد أصبح الأنصار ــ اتباع المهدية ــ أكثر تماثلا مع التحرك من أجل سودان مستقل يرتبط ببريطانيا وذلك من أجل الحد من نواجد النفوذ المصرى ، وأصبحت الطائفة الدينية المنافسة وهى « الختمية » أكثر تعاونا مع مصر تحت شعار وحــدة وادى النيــــل كوسيلة لمواجهة السيطرة البريطانية ، وقــد تبع تكوين الأحزاب السياسية الكبرى نفس الخــط الطائفى مع حزب الأمة الذى يمثل الأنصار وحرب الأشقاء والذى أصبح فيما بعــد الحزب الوطنى الاتحادى والذى يدعمه الختمية •

وقــد استغرق الأمر أكثر من عشرين عاما لتندلع المقاومة ضـــد بريطانيا فى مختلف اجزاء البلاد خاصة فى الجنوب وجبال النوبة التى كانت تحت السيطرة القوية من جانب البريطانيين ، وبعد التهدئة اتبعت الادارة البريطانية السياسة التقليدية « فرق تسد » ، فبدلا من أن تحكم البلاد كأرض واحدة ، فقد أبقت على انقسام صارم بين شمال السودان وجنوبه •

وفى أوائل العشرينات تم وضع نظام الحكم غـــير المباشر ، وكان التأكيـــد على ســلطة لامركزيه محديـــه فى أيدى زعمــاء القبائل مـــع الأخـــذ فى الاعتبار تحييد ســلطة الزعمـــاء الدينية وتقليل عــدد النخبة المتعلمة الصـــغيرة ونفوذها •

لقـــد أعطت البيروقراطيه ـــ والتى تطورت مع الثلاثينيات الى نظام أكثر احكاما من الادارة الوطنيه ـــ الأولوية للحكم غير المباشر للحفـــاظ على القانون والنظام والوضـــع القائمـــــين ، وليس للتنمية الاجتماعية والسياســـــية •

ففى جنوب السودان أخـــذ الحكم غير المباشر بعدا اداريا للسياسة السودانيه والتى تم تقـــديمها بصورة رسميه عام ١٩٢٢ من أجل بنـــاء سلسله من الوحـــدات القبليه والعرقية شبه المستقلة عن طريق تنســـجيع الوعى القبلى ، وكان هــذا يعنى العزل الفعـــــال للجنوب عن التيارات الشمالية ، الأمر الذى جعله يبدو للشمال كتكريس واثارة للخلافات الدينية والتاريخية ، واعاقة عملية التكامل المورونة فى الاتجاه الطبيعى لبناء الأمة•

وقـــد استبعد الشماليون من الجنوب ، وفرضت قيود على حركة الجنوبيين الى الشمال وتم تقييد الميل الى التعريب والأسلمة فى الجنوب، بينما أطلقت أيدى البعثات الامريكية والأوروبية ، الأمر الذى مكنها من أن تقوم بعملية تبشير محـــدودة فى الاقليم •

وطبقا لبعض المؤرخين الرواد عن السودان « لقـــد أدت السياسة الجنوبية الى فصل متعاظم للجنوب ، والى تكريس الاقليمية داخل هـــذا الجزء من البلاد » حيث أن هـــدف السياسة فى الشمال كان يسير فى اتجاه وقف أو احباط الاتجاهات التى تسير نحو التجانس •

وبعـــد نهاية الحرب العالمية الثانية ، قامت السياسة البريطانية بتغيير

كامل ومفاجىء ، وبدات تتجه نحو التكامل بين الشمال والجنوب • ويمكن أن نرجع هــذا التغيير للضغوط القومية ، ولاعتبارات تتعلق بالامبراطورية البريطانية فيما يتعلق بالسلطة الاستعماريه الآخــذه فى الضعف ، والى الحقيقة المرتبطة بها ، وهى أنه لا يوجــد بديل يمكن الأخــذ به اذا كان يجب المضى لاعــداد من نوع ما للسودان من أجل الحكم الذاتى ، الا أن الأضرار التى لحقت بالبلاد لم يكن من السهل معالجتهــا فالاختلاف بين الجنوبيين والشماليين كانت حقيقــه ، تلك الاختــلافات التى كادت تطغى على حقيقة أنه لا توجــد جماعة واحــدة متجانسة فى داخلها فيما يتعلق بالنواحى الثقافية والأثنية ، ولقــد كشفت المستويات غير المتساوية من التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكلا الاقليمين حد فى الجنوب من سيطرة الشمال ، هــذا بالاضافه الى اتجاه اللامبالاه ، وأحيانا التعالى من جانب الاحزاب السياسية التقليدية التى ظهرت فى الشمال •

وقــد تفجر الخوف والشك والكراهيه المضمرة بشــــكل علنى فى مناسبة الاستقلال حينما تمردت القوات الجنوبيه فى اغسطس عام ١٩٥٥، ذلك التمرد الذى نتج عنه خسائر كبيرة فى الارواح لدى الجانبيين ، وانتشر عــدم الاستقرار فى كل الجنوب ، ورغم أنه انتهى فى النهاية وساد بعــده النظام الا أنه قــد ميز مقــدم الاستقلال الذى تحقق رسميا فى اول أيام عام ١٩٥٦ وكان محفــوفا بالمخاطر •

وقــد اتسمت المرحلة الأولى بعــــد الاستقلال بتكثيف التنافس الطائفى والانقسام السياسى بين الحزبين الكبيرين (الأمة والاتحادى) وفى داخلهما • وفشل النظام البرلمــانى المستزرع على شاكلة نظيره الغربى فى أن يأخــذ فى الاعتبار حقائق الحياة السياسية فى السودان على المستوى القومى والمحلى ، وتم طبع وظائف التمثيل والمشاركة والتعليم فى الحكومة بطابع السياسة الطائفية للنخبة التقليدية • وتمثل الفشل الأعظم فى منطقة الجنوب ، اذ أن عــدم المبالاة بالطموحات والمظالم الاقليمية سواء عن طريق الاهمال أو المناورة قــد خلق موقفا متفجرا لا هوادة فيه •

لقــد كان المطلب الجنوبى بخلق وضع خاص للجنوب مطلبا معقولا، وكان من الممكن أن يحظى ببعض الأسس المقبولة التى تساعد فى التوصل الى تسويه مشتركة ، الا أن أيا من الحزبين الكبيرين لم يكن يستطيع أن يسمو فوق مصالحه الطائفية من اجل ان يتعايش مع المحتوى القــومى لقضية الجنوب . هــذا بالاضافة الى ان الساسة الجنوبيين انفسهم لم يبثوا أنهم أقل اهتماما باتباع الطموح الشخصى والمصالح القبلية ، أن سلوك الشماليين ـ أو بمعنى أدق ـ عجزهم بدا وكأنه يهــدف بالأساس الى حرمان الجنوبيين من أى نصيب فعلى فى ادارة البلاد .

وفى نوفمبر عام ١٩٥٨ تدخل النظام العسكرى (تحت قيادة الفريق ابراهيم عبود) ووضع حــدا للوجود غير المستقر والقـــلق للحكومة البرلـــانية .

وقــد بحث النظام العسكرى أشكالا مختلفة من أجل حل المشكلة المحــدقة بالبلاد ، وطبق فى الجنوب برنامجا عــدوانيا للاسلمة والتعريب، وكانت النتيجة زيادة الاغتراب لدى الجنوبيين تجاه النظام وتجاه الاسلام وتجاه الشمال ، وكما قال هولت ودالى : ان تلك السياسة والتى وضعت أسسها فى الأيام الأولى للحكم الثنائى والتى ربما ساعدت على توســيع السمة القومية بدت ــ تحت الحكم العسكرى ــ وكأنها تهــدف الى قمع الهوية الجنوبية الوليدة رغم أنها لم تتبلور بعــد .

وقــد وضع بتشولد هــذه السياسات فى سياقها التاريخى والثقافى عن طريق اختبار المقــدمات المنطقية فى تفكير النخبة العسكرية : « لقــد كان الاسلام واللغة العربية هما ــ فى الواقع ــ العامل الحافز على خلق ثقافة متكاملة ــ وان لم تكن متجانسة ــ من العــديد من القبائل الأثنية فى الشمال ، ان الاعتقاد بأن هــذه الصيغة ذاتهـــا قابلة للتطبيق على الجنوب ليس شيئا غريبا وان كان ساذجا نوعا ما » .

الا أن هــذه السياسات ــ ومهما بدت من وجهة نظر اللجنـــة العسكرية حسنة النية ــ فانها قــد آتبتت أنها كانت عديمة الفائدة كليا •

وقــد لجأ النظام العسكرى الى الشكل السياسى البسيط الذى يتمثل فى محاولة حــل مشكلة الجنوب عن طريق القوة بعــد أن اصيب باحبــاط نتيجة عجزه عن الوصول الى السيطرة على مشكلة التكامل القومى المعقدة وعــدم الرضا المتزايد فى البلاد ، وكانت النتيجة هى وضع البلاد فى حلقة مفرغة من العنف المتصاعد •

وتطورت المقاومه الجنوبيه ، ففى عام ١٩٦٢ تشكلت حركة سياسيه فى المنفى والتى عرفت باسم سانو ، وجيش حرب عصابات « الانيانيا » وهى الجناح العسكرى لسانو والذى بدأ العمل فى جنوب السودان فى عــام ١٩٦٣ •

وأصبح المتمردون يحاربون علنا من أجل الانفصال فضاعفت الحكومة ــ نتيجة ذلك ــ عملياتها العسكرية المتزايدة فى الجنوب • وفى عام ١٩٦٤ هرب حوالى ٣٠٠ ألف لاجىء جنوبى الى اوغندا وزائير وأثيوبيا وجمهورية أفريقيــا الوســطى •

لقــد عجل تعقيد مشكلة الجنوب بسقوط النظام ، وعبر الرأى العام فى الشمال عن استيائه لسياسه الحكومه فى الجنوب ، وخرجت فرق البحث فى جامعة الخرطوم بنتائج مؤداها « أنه لا يمكن ايجاد حــل مع استمرار العسكريين فى الحكم » وأدت المواجهة العنيفة بين الطــلاب والقــوات الحكومية فى أكتوبر عام ١٩٦٤ الى اندلاع انتفاضة شعبية موحدة أطاحت بالنظام العسكرى فى خلال أسبوع واحــد ، وقــد بدأت الحكومة المدنية الانتقالية ــ فور تسلمها السلطة عقب ثورة أكتوبر ــ بالغاء السياسات القمعية للنظام العسكرى ، وبدأت تخطو نحو المصالحة مــع الجنوب

فأصدرت عفوا عاما ، بل ودعت الزعماء الجنوبيين المنفيين للمشاركة فى الاعـداد لوقف اطلاق النار والبدء فى المفاوضات •

وفى مارس عام ١٩٦٥ دعت الحكومة الجـديدة الى مؤتمر المـائدة المستديرة فى الخرطوم لمناقشة مشكلة الجنوب ، وقـد شاركت فى هـذا المؤتمر معظم الأحزاب السياسية الكبيرة الشمالية والجنوبية ، وقد شمل النقاش الخطط المختلفة التى تتراوح بين نموذج حق تقرير المصير ونموذج الحكومة المحلية ، الا أنهم لم يتمكنوا من التوصل لاتفاق حول أى منها ، فقد عارضت الأحزاب السياسية الشمالية حق تقرير المصير على أساس أنه ما من جزء أو جماعة فى البلاد لهـا الحق المطلق فى أن تقرر مصيرها بالانفصـــال •

وقـد نظر الى الفيدرالية على أنها مرفوضـة من منطلق الموارد القومية والبشرية ، وأيضا باعتبارها تشجع تزايد المحلية ، وقـد وافقت الأحزاب الشمالية على حكومة اقليمية •

أما أحزاب الجنوب فقد انقسمت ما بين مؤيد لحـق تقرير المصير ومؤيد لشكل من أشكال الوحـدة الاختيارية • ورغم أن ممثـلى الشـمال والجنوب كانوا قـد اتفقوا — عاقـدين العزم — على استبعاد كل من الانفصال وبقاء الوضع القائم الا أنهم لم يتفقوا على أى شىء آخر •

ان الفشل فى التوصل الى اتفاقية لم يكن حتميا ، ففى عام ١٩٦٦ انتهت اللجنة — والتى كان قوامها اثنى عشر رجلا والتى شكلها المؤتمر من أجل استكمال البحث للتوصل الى تسوية — الى مقترحات بحكم ذاتى للجنوب يشبه الى حـد كبير ما تقرر فيما بعـد فى اتفاقيـة أديس أبابا عـام ١٩٧٢ •

الا أن الصورة العسكرية والسياسية فى عام ١٩٦٥ كانت مختلفة ،

ولم تكن التطورات والأوضاع داخـل السودان ومن حـولها ملائمـة لتسـوية سـليمة ٠

وذهبت بالتالى المبادرة الى أنصار الحل العسكرى ٠

لقـد انقسم الزعماء الجنوبيون بحـدة حول شكل التسوية ، الأمر الذى أدى الى فشلهم فى تقـديم أرضية مشتركة ، وفى نفس الوقت فان قوات الانيانيا — والتى لم يتم اشتراكها مباشرة فى المفاوضات — كانت تعمل على استغلال استرخاء الاجراءات الأمنية والايقاف المؤقت للعمليات العسكرية فى الجنـوب ٠

لقـد كان يجب أن تكون المعركة الحقيقية على الأرض فى الجنوب ، وليس فى قاعـة الاجتماعات داخل المؤتمر ، حيث أنه بتزايد قوة الأنيانيا انحسر تأثير الساسة الجنوبيين الأكثر اعتدالا ٠

وكانت هناك أحـداث مماثلة فى الشمال — بأشكال مختلفة ولأسباب مختلفة — الا أنها فى النهاية أدت الى اتخاذ سياسة متشددة ، فالسياسة الخارجية الراديكالية التى اتبعتها الحكومة الانتقاليـة لم تؤد فقط الى تقويض النهج الليبرالى ازاء مشكلة الجنوب ، بل كانت أيضا — ودون قصد من جانب الحكومة — فى صالح كل من الأنيانيا وزعماء الأحزاب الشمالية الكبرى ، فالتأييد من جانب حكومة الخرطوم ذات التوجه الراديكالى الى حركات التحرير الأفريقية — وفى بعض الأحيان الحركات الانفصالية قـد أفزع النظم المحافظة فى الدول المجاورة ، فكل من حكومة أثيوبيا والكونغو (زائير) وتشاد لهـا مشكلات تتعلق بتكامل الاقليات الأمر الذى جعـل رد فعل هذه الحكومات — على ما اعتبرته دعما ايجابيا من جانب السودان للجماعات المناوئة فى بلادها — هو تقـديم المساعدة العلنية للانيانيا ٠

بالاضافة الى ذلك ، فان حكومة الخرطوم الراديكالية ، المحاصرة من الخارج — كما أوضحنا — كانت تواجه أيضا هجوما من الداخل ٠

فقد قامت الأحزاب السياسيه التقليدية والتى غضبت لاستبعادها النسبى من السلطة والتى استاءت للاتجاه اليسارى للحكومة ــ بمحاولة ناجحة لاستعادة هيمنتها على السلطة السياسية فى البلاد •

وفى مواجهة تلك التحـديات الداخلية والخارجية ، انحسر بسرعة نفوذ العناصر اليسارية ، وفى أعقاب انتخابات أبريل عام ١٩٦٥ ، عادت الى السلطة حكومة ائتلافية تحت زعامة محمد أحمد محجوب ــ زعيم حزب الأمة ــ والذى أعاد فورا تطبيق سياسة متشددة فى التعامل مع مشكلة الجنـــوب •

وفى الواقع فان عودة السياسه الحزبية قد أحيا من جديد الانقسامات الطائفية والأيديولوجية والاقليمية القـديمة والتى أصبحت أكثر حـدة واتساعا من أى وقت مضى ، فحيث أن الأحزاب أصبحت منشغلة بالمناورة من أجل الوصول لمواقع سياسية ، فانها لم تعـد تملك القوة ولا الرغبة فى التعايش مع الوضع المعقد والمتدهور فى الجنوب ، ذلك الوضع الـذى عادت تصفه من جديد بشىء من التبسيط بأنه مجرد مشكلة أمنية يكمن حلها فى يد القـوة العسكرية • ومن ثم فقد ظلت مشكلة الجنوب بلا حل، بل ظلت محاولات ايجاد دستور دائم وفعال مسألة لا اتفاق عليها بين الشماليين والجنوبيين بل لا اتفاق عليها داخل كل فريق على حـده •

ونتج عن كل ما سبق أن وقعت السودان مرة أخرى تحت الحكم العسكرى للمرة الثانية منذ الاستقلال •

ففى مايو عام ١٩٦٩ ، قام بعض الضـباط الراديكاليين الشبان تحت زعامه جعفر نميرى بانقلاب عسكرى واستولوا على السلطة من الحكومة المدنية ، وقـد شارك الضـباط الراديكاليون بعض الجماعات اليسارية والقومية والتى ــ وبتطلعها للاشتراكية العربية والافريقية ــ كانت تسعى الى سياسة تحول اقتصادى وسياسى فى السودان ، وقـد اعترف النظام

الجـــديد بالاختلافات الثقافية والأثنية الموجودة فى السودان ، بل وطرح حـــلا سياسيا قائما على الحكم الذاتى الاقليمى للجنوب •

ولم تكن هناك استجابة مباشرة من جانب الزعمـــاء المعارضين فى الجنوب بسبب الشك وعـــدم الثقـــة من جانب ، وبسبب أن الحركات الجنوبية المتعـــددة كانت لا تزال مختلفة فيما بينها حول منهج حل القضية من جانب آخر •

فى الواقع لقـــد كان الزعماء الشماليون والجنوبيون على حـــد سواء يواجهون صراعات داخليـــة على السلطة ، فانشغلوا بدعم سلطتهم داخـــل حركاتهم ، وقـــد نجح نميرى مع حلول عام ١٩٧٠ أن يقضى على المقاومة المسلحة من جانب الأحزاب التقليدية واليمينية وخاصة الأنصار ، وبعـــد احباط محاولة انقلاب عسكرى شيوعى فى يوليو عام ١٩٧١ ، انقلب نميرى على حلفائه اليساريين وأبعـــدهم عن الساحة السياسية ، فى نفس الوقت تقريبا كان جوزيف لاجـــو زعيم الأنيانيا يسعى الى ضم الفرق الجنوبية المختلفة تحت زعامته • فى عام ١٩٧١ نجح لاجـــو فى اقامة أنيانيا موحدة وذات جنـــاح سياسى جـــديد هـــو حركة تحرير جنـــوب السودان تحت قيادته المباشرة • والتقت مصالح الزعيمين العسكريين بشكل غريب ، فنظام نميرى — وبعـــد القضاء على التحـــدى اليسارى واليمينى — لم يكـــن يشعر بعـــد بالأمان ، بل شعر أنه فى حاجة الى اقامة أساس للسلطة واقامة شرعيـــة ســـياسية •

فأعاد نميرى — بعـــد انتخابه لرئاسة الجمهورية فى أكتوبر عام ١٩٧١ — الاتصال بقـــادة الجنوب ، ذلك الاتصال الذى كان قـــد بدأه اليساريون قبل فترة ، وبدأ يضغط من أجل ايجاد حل سياسى لمشكلة الجنوب ، من ناحية أخرى كان لاجـــو معنيا بأن يحول دون أى محاولة تدخل جـــديدة من جانب الساسة الجنوبيين ، وكان مهتما أيضا بوضع حـــد للحرب بأفضل شكل ممكن بالنسبة للجنوب •

باختصار لقد توصل الطرفان الى أن هذا الصراع لانهائى ، فالأنيانيا قد جعلت الجنوب اقليما يصعب أن تحكمه الخرطوم ، بيد أن الحصول على انفصال معترف به دوليا كان ضربا من المستحيل ، لذا كانت الحكومة تطالب بالوحدة وتعلن أن كل شىء قابل للتفاوض ، لقد عمل على تسهيل هذا التقارب بعض العوامل الخارجية ، فقد أدى موقف نميرى من اليساريين الى تشجيع مجلس الكنائس العالمى ونظام هيلاسلاسى على اتخاذ تحركات أكثر ايجابية فى محاولات التقريب بين الطرفين المتنازعين فى السودان •

وتجدر الاشارة هنا الى أن نجاح المفاوضات فى أديس أبابا كان سهلا ممكنا ، اذ أنه ما من قائد سودانى من الذين شاركوا فى تلك المفاوضات كان مقيدا بشدة بالاتجاهات المعارضة أو على الأقل كان يشعر بأنه عرضة للمحاسبة من جانب جماهيره •

لقد تم انقاذ المفاوضات ، لان نميرى تحرك لمنع أى محاولة شمالية لتعبئة المعارضة لهذه التسوية ، ولأن الزعيم الجنوبى قرر أن يعمل لصالح الوحدة الشاملة للسودان •

وقد استنتج كاسفير : « اذا كانت الحالة السودانية هى الاستثناء من قاعدة أن الحرب الأهلية من المستحيل حلها عن طريق تسوية تفاوضية فانما الاستثناء الذى يثبت القاعدة » •

● الاتفاق :

قدمت اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ حلا سلميا لأكثر مشكلات السودان تعقيدا ، ووضعت حدا للحرب الأهلية التى استمرت ما يقرب من سبعة عشر عاما • وقد أعلن الطرفان فى اعلان رسمى مشترك : « أخذا فى الاعتبار المحافظة على السلم والاستقرار كأولوية أولى ،

فقـد تم تحـديد اطار سياسى واداري وقانونى يمكن من خلاله تحقيق المطامح الاقليمية ، ويمكن أن يحافظ على السيادة والمصالح القومية » •

وبناء على هـذه الاتفاقية صـدر قانون باسم « اتفاقية الحـكم الداتى الاقليمى للمديريات الجنوبية عام ١٩٧٢ » •

وتم التصـديق عليهـا من جانب الطرفـين فى آديس آبابا فى ١٩٧٢/٣/٢٧ •

وطبقا للاتفاقية يصبح الجنوب اقليما خاضعا للحكم الذاتى يشمل ٣ مديريات ــ مديرية بحر الغزال ومديرية أعالى النيل والمديرية الاستوائية ــ وقـد تم تقنين العلاقة بين الحكومة المركزية والاقليمية بحيث يعطى للحكومة المركزية الحق فى السيطرة على ما يتعلق بالدفاع والسياسـة الخارجية والتجارة والتخطيط للاقتصاد القومى والنقل والاتصال ، بينما تكون الحكومة الاقليمية مسئولة عن حفظ النظام العام والأمن الداخلى والادارة والتنمية فى المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية •

وقـد منحت الاتفاقية الاقليم الجنوبى جهازا تشريعيا (مجلس الشعب الاقليمى) وجهازا تنفيذيا (المجلس التنفيذى العالى) ومنحت الاتفاقيه مجلس الشعب الاقليمى ــ الذى ينتخب بالاقتراع السرى الحق فى مطالبة رئيس الجمهورية ــ بعـد الحصـول على الموافقة باغلبية الثلثين ــ أن يؤجل أو يسحب اى تشريع مركزى من شانه أن يضر بمصالح أو ثروات الجنوب ، كما أعطى المجلس الحق أن يطالب ــ بأغلبية ٣/٤ الأعضاء ــ بتنحية رئيس المجلس التنفيذى العالى أو أى عضو فى الجهاز التنفيذى الاقليمى ، وعلى الرئيس طبقا للقانون أن يقبل هـذه المطالب ، لقـد كان المجلس التنفيذى العالى مسئولا عن حكم الجنوب تحت رئاسة « رئيس تنفيذى » يتم اختياره من جانب مجلس الشعب الاقليمى ، ويتم تعيينه من جانب رئيس الجمهورية •

كما أعطت الاتفاقية الحكومة الجنوبية ميزانية مستقلة وعـوائد الضرائب الاقليمية ، بالاضـــافة الى اموال أخرى تحـددها الحكومة المركزية ، وتم تحـديد تمثيل الجنوبيين فى الجيش السودانى بنسبتهم الى عـدد السكان ، وقـد وضع استخدام القوات المسلحة الجنوبية تحـت سلطة رئيس الجمهورية لتمارس بناء على مشورة رئيس المجلس التنفيذى العـــالى ٠

وقـد اشترطت الاتفاقية : ـ « بينما تكون العربية هى اللغة الرسمية للسودان تكون الانجليزية هى اللغة الرئيسية لاقليم الجنوب » ويحتفظ الجنوب بتمثيله فى مجلس الشعب القومى على أساس الاقتراع العـام والتمثيـل النسـبى ٠

وأكدت الاتفاقية على أنه يمكن تعـديل الاتفاقيات ـ فقط ـ بموافقة ثلاثة أرباع أعضاء مجلس الشعب القـومى ، وبموافقـة ثلثى مواطنى الجنوب فى استفتاء عام ٠

لقـد كان عامل الوقت هـو أول صعوبة واجهت تطبيق الاتفاقية ، وبالتحـديد كيفية تخطى الفترة ما بين وقف الأعمال العـدائية ؛ وبداية تطبيق أول قانون شـامل ، وماهية الآليات التى تجعل ذلك القانون ذا فاعليـــة ٠

وللتخلص من هـذه الصعوبات عقدت اتفاقيات انتقاليـة لادماج المقاتلين فى الأنيانيا فى قوات الجيش النظامى ، وتسوية أوضاع اللاجئين ، وفى ابريل عام ١٩٧٢ اتخذت أول خطوة تجاه انشاء حكومة اقليمية حين عين السيد ابل الير (الوزير السابق لشئون الجنوب) رئيسا للمجلس التنفيذى العالى المعين من أجل الاضطلاع بشئون الاقليم لفترة انتقالية مدتها ١٨ شهرا ، حتى تجرى انتخابات مجلس الشعب الاقليمى ٠

لقـد كان أعضاء المجلس التنفيذى العالى خليطا من جنوبيين عملوا

سابقا داخل حكومة نميرى أو ممثلين لأجزاء مختلفة من حركة المقاومة ، ومنح جوزيف لاجو رتبة لواء فى الجيش السودانى .

ولم تكن نهاية الصراع الطويل انجازا ضئيلا ، بل لقد أشاد العالم الخارجى كله بالتسوية السلمية باعتبارها نصرا باهرا لنميرى .

وبالنسبة للدول الأفريقية خاصة تلك التى تعانى أوضاعا متشابهة كان للتسوية السلمية عن طريق المفاوضات مغزى خاص .

وعلى المستوى التنظيمى فقد تبع نظام الحكم الذاتى الاقليمى الذى أقر فى الجنوب ، ليس فقط انتقالا اداريا للسلطة من المركز الى الاقاليم ، وانما نشرا للسلطة المركزية الى السلطات الاقليمية مع خلق أجهزة تشريعية وتنفيذية جديدة .

الا أن اتفاقية الحكم الذاتى كانت اما غامضة أو أنها أحجمت عن التحديد فى بعض القضايا الأساسية فيما يتعلق بالوظائف التشريعية والتنفيذية للحكومة .

ومنذ أن خرجت الاتفاقية الى حيز الوجود قبل اعلان الدستور كان هناك اختلاف تام بين بعض بنودها وما جاء فى الدستور ، بل كانت أحيانا تحوى فى مضمونها تناقضا مع ما جاء فى الدستور ، هذه الاختلافات الأساسية المرتبطة بطبيعة النظام السياسى ومبادئه الأساسية أدت الى فوضى سياسية وغموض أو قصور قانونى .

وأكثر هذه الأشياء وضوحا هو أنه بينما قام الحكم الذاتى فى الجنوب على أساس برلمانى يعتمد فيه التنفيذ على مساندة الجهاز التشريعى ، فقد أتى الدستور بنظام رئاسى تكون فيه السلطة التنفيذية مخولة لرئيس الجمهورية وحده ، أن هذا ربما لا يحوى تناقضا اذا

كان كل نظام سيعمل منفصلا عن الآخر ، الا أنه من الصعب أن نرى كيف تسير العلاقات بين المركز والاقاليم فى اطار نظامين مختلفين كلية •

لقــد أعلن الدستور أن الاتحــاد الاشتراكى السودانى هو التنظيم الوحيد فى كل البـــلاد •

وعلى الاتحاد الاشتراكى أن يختار رئيس الجمهورية ويختار أو يوافق على اختيار مرشحى مجلس الشعب •

لقــد كانت أحكام الاتفاقية مختلفة فيما يتعلق بانتخاب المجلس التنفيذى ، كما أن فكرة نظام الحزب الواحــد لا تتسق مــع الافتراض الأساسى بوجود حكومة برلمــانية ، لذا فان تدخــل الاتحاد الاشتراكى السودانى فى سياسة الجنوب كان متعارضا مع روح بل ونص الاتفاقية ، الأمر الذى أدى الى الانقسام وعــدم الاستقرار ، ومن هــذه الأشياء العربيه أيضا أنه على الرغم من ان الدستور قــد اعطى رئيس الجمهورية الحق فى ان يحل مجلس الشعب القومى فان اتفاقية ١٩٧٢ لم تضع مثل هــذا الحكم فيما يتعلق بحل المجلس الأقليمى •

وحين قام نميرى فيما بعــد بتنفيذ الدستور وحل المجلس الاقليمى نظر الى عمله من جانب بعض زعمــاء الجنوب باعتباره انتهــاكا صارخا لاتفاقيــه أديس أبابا •

ويمقياس نشر السلطة : ــ لقــد فشلت اتفاقية الحكم الذاتى فى التعامل مع نظام الحكومة المحلية ، فقد وضعت الاتفاقية سلطه المجالس المحلية تحت تصرف المجلس التنفيذى العالى ، وهــذه المركزية الواضحة فى نظام ينشر السلطات بدت وكأنها بمثابة حرمان للمستويات الادارية الأدنى من التعامل مع القضايا التى هى بالضرورة ذات طابع محلى ، وقد استخدمت هــذه الفكرة فيما بعــد كحجة من أجــل تبرير قرار اعادة

تقسيم الجنوب الى ثلاث مديريات . ذلك القرار الذى اثار الجـــدل ، وحين قـــدمت الاتفاقيه ميزانيه مستقله للجنوب مـــع عوائد الضرائب الاقليمية والأموال المركزية • لقـــد افترضت الاتفاقية وجود احصائيات محـــدودة للعوائد والضرائب والرسوم والتى يمكن أن تنقل الى الثروة الاقليمية ، وبما أنه لم يكن هناك احصائيات وكل ما كان متاحا هـــو أموال محـــدودة فان هـــذا البند لم ينفـــذ ، ولم يكن له أدنى تأثير على صياغه العلاقات المـــالية بين الخزانات المحلية والخزانه المركزية •

لقـــد أشعلت الموارد المـــالية الضئيلة عـــدم الرضا لدى الجنوب ضـــد فشل الحـــكومة المركزية فى تحـــديد أموال بعينها تخصص لتنمية الجنوب من الناحية الاقتصاديه •

كما كانت اتفاقية ١٩٧٢ غامضة فيما يتعلق بتعريف ما هى بالتحديد المعايير التى على أساسها يتم تعيين الحـــدود ؛ هل هى ادارية ام ثقافيه؟ هـــذا الغموض أصبح فيما بعـــد مصدرا لحـــدوث شقاق فى العلاقات بين الشمال والجنـــوب •

ومنذ اتفاقية الحكم الذاتى فان السياسة المعلنـــــة للحكومة كانت التحرك تجاه اقامة نظام حكم محلى أكثر شمولا •

وبعـــد اقامة حكومة اقليمية فى الجنوب كان هناك افتراض بأن خبرة الجنوب يمكن أن تقـــدم نموذجا لتخطيط مماثل لاعادة تشكيل ســـلطة الحكومة وهيكلها وانشاء حكومة اقليمية فى الشمال •

ومن الناحية النظرية فقد كان نشر السلطة المقترح يعنى تغييرات عنيفة فى هيكل النظام الحكومى وسلطته ووظائفه فى السودان •

وفى عام ١٩٨٠ تم تعـــديل الدستور بحيث تصبح الحكومه الاقليميه

جزءا أساسيا من حكومة البلاد ، وقسمت اتفاقية الحكم الاقليمى فى عام ١٩٨٠ شمال السودان الى خمسة أقاليم ــ الشمال ، الوسط ، الشرق كردفان ، دافوار •

وبينما أخــذت خبرة الجنوب كنموذج لتقديم حكومة أقليمية لشمال السودان فقد كان تقسيم الشمال الى أقاليم بمثابة اقتراح لاعادة تقسيم الجنوب الى ثلاثه أقسام مستقلة ، وأن الدعوة لاعادة التقسيم التى تبناها جوزيف لاجــو كانت تقوم على فكرة أنه نظام حكم اقليمى جــديد فأن الأسباب التى كانت تحتم بقاء الجنوب كوحدة واحدة لم تعــد موجودة ، وقــد رأى معارضو اعادة التقسيم أنه سوف يقضى على روح اتفاقيــة أديس أبابا وسوف يؤدى الى تشويه صورة الدستور ، وسيدخل البــلاد فى حالة من عــدم الاستقرار • لقــد كان واضحا أن نميرى يفضل اعادة التقسيم ، ولكنه فى مراحل مختلفه من النقاش كان واضحا أن لديه تحفظات حــول نتائجــه المحتمة •

وفى أكتوبر عام ١٩٨١ ، حل المجلس الشعبى الاقليمى وتخلص من ادارة « أبك الير » ــ والذى كان معارضا لاعادة التقسيم ــ وعينت حكومة مؤقتة لتوجيه الجنوب الى انتخابات واستفتاء عام حــول قضية اعادة التقســـيم •

وجاءت نتيجة الانتخابات التى أجريت فى منتصف عام ١٩٨٢ بتفوق ضئيل لمؤيدى اعادة التقسيم ــ والذين يمثلون القبــائل الصغيرة على المعارضين له • والذين كانوا بالأساس من الدنكا أكبر قبائل الجنوب ــ وفى الصراع السياسى الذى أحاط بالانتخابات قرر نميرى أن ينفذ ما أتت به نتيجة الاستفتاء وأن يقيم التغيير المزمع فى وضع اقليم الجنوب •

وفى ١٩٨٣/٦/٦ أعلن نميرى اقامة ثلاث حكومات اقليمية فى الجنوب ــ بحر الغزال ــ الاستوائية ــ أعالى النيل •

وقد قدم الرئيس اعادة التقسيم للجنوب باعتباره ذروة سياسة نشر السلطة فى البلاد ككل فاشتمل بذلك الهيكل الانتشارى للسودان على ثمانى حكومات اقليمية كل منها لها حاكم (محافظ) ومجلس تنفيذى، ومجلس تشريعى ، وادارة مدنية •

لقد كان التنظيم الجديد يهدف الى اقامة نظام مسئول فى النهاية أمام الرئيس على أن يحكم مع وزارة صغيرة وخدمة مدنية فى الخرطوم ويساعده فى ذلك جهاز قوى من المستشارين •

وكان الدفاع عن التحول للاقليمية كما كان من قبل : — « أنه سيؤدى الى حكومة اقليمية تتخذ قرارات هامة على المستوى المحلى » •

الا أن المتعلمين السودانيين الجنوبيين استاؤا من الاعتداء على النظام الذى اقامته اتفاقيه اديس أبابا ، وقد زاد من اشتعال هذا فى الجنوب اعلان نميرى فى سبتمبر عام ١٩٨٣ فرض قوانين الشريعه الاسلاميه على السودان ، فأصبح شبح الاسلمة — بصرف النظر عن صحته أو خطئه — هو القلق الذى يعتصر الجنوب • وعلى الرغم من ان تلك القضية كانت مثارا لنقاش قومى لفترة طويلة ، الا ان تطبيق الشريعة الاسلاميه فى ذلك الوقت كان مباغتا من منظور الاثار التقسيمية المحتمله التى ربما تنتج على صعيد العلاقات مع الجنوب ، والعلاقات بين الجماعات العلمانية والجماعات الدينية فى الشمال • وربما يرجع السبب الذى شجع نميرى على تطبيق الشريعة الاسلامية هو أنه — وبعد اعادة تقسيم الجنوب — لم يعد يخشى أن يتكون هجوم مضاد على قدر من التنسيق ضد القوانين الاسلامية •

هذه الحركات المتناقضة خلقت عدم الاستقرار فى السياسة الاقليميه والقومية على حد سواء قبل تطبيق الشريعة الاسلامية واعادة التقسيم ، فقد اندلعت حركات العصيان المسلح فى الجنوب •

وفى أثناء الجـدل الدائر حول اعادة التقسيم عام ١٩٨٣ ـــ والذى اعترته الفوضى ـــ تبلورت حركة مقاومه اطلقت على نفسها « أنيانيا ٢ » وهـدد التوتر وعـدم الرضا فى الجنوب باندلاع صراع مسلح واسـع النطاق فى آية لحظة ، وبدأت المواجهه ـــ سواء عن قصد أو بدون قصد ـــ تحل محل المصالحة والثقة على نحو متزايد •

● **عمليـة نشر السـلطة :**

لقـد بدأ الرأى العام السودانى المستنير سواء فى الشمال أو فى الجنوب يدرك بشكل متنامى أن السياسة الفردية التى اتبعها نميرى فى صنع القرار قـد قوضت كل المؤسسات التى أقامها من أجل انشاء حكومة اقليمية ، وقـد نتج عن الانتخابات الاقليمية فى الاقاليم الخمسة الشمالية تشكيل مجالس شعبية اقليمية ، وعودة الحكام السابقين ، وكان كل هؤلاء الحكام قـد اختيروا من قبل من جانب الرئيس •

وقـد وعـد نميرى ـــ قبل الانتخابات ـــ ألا يتدخل مطلقـا فى سلطات الاقاليم ، ولكنه أوضح أن التوظيف الأمثل لنظام « نشر السلطة » يعتمد على تحقيق كل اقليم لاكتفائه الذاتى من الناحية الاقتصادية ، وبما أن ذلك ـــ وفى ضوء الوضع الاقتصادى للبلاد ـــ كان من الأهـداف طويلة الأجـل فـان الاستنتاج المنطقى الضمنى يتلخص فى أن التحقيق الـكامل للحكم الاقليمى يجب أن ينتظر الى المستقبل غير المنظور •

وفى الواقع فان التطبيق الاقتصادى للاقليمية لم يذهب أبدا أبعـد من اعطاء كل اقليم الحق فى جمع الضرائب المحليه ، فخبرة الجنوب قـد اثبتت أنه ومع الموارد الاقتصادية الضئيلة للبلاد فان قضية توزيع الأموال يمكن أن تشكل مصدرا خطيرا للنزاع بين المركز والاقاليم كما حـدث فى نيجيريا ذات الموارد الكبيرة نسبيا •

ان عملية التقسيم الى أقاليم قد خلقت بعض التساؤلات حول دور التنظيم السياسى الواحد (الاتحاد الاشتراكى السودانى) فى النظام الجديد ، ومرة أخرى فقد أكدت خبرة الجنوب أن تدخل الاتحاد الاشتراكى السودانى فى العملية السياسية الاقليمية كان سلبيا ، وعادة ما كان له أثار تمزيقية ، لقد فشل الاتحاد الاشتراكى السودانى — منذ انشائه فى عام ١٩٧٢ وادماجه فى دستور عام ١٩٧٣ كتنظيم سياسى واحد فى تحقيق هدفه المعلن وهو تخطى الفجوة بين الحاكم والمحكوم .

وقد فرضت وظيفة الاتحاد الاشتراكى الاقليمية دورا اشرافيا متزايدا للمركز على الاقاليم ، ومن هذا المنطلق أصبح أداة فى يد نميرى ليستحوذ على السلطة السياسية ، وحيث ثار الجدل فى الشمال حول التقسيم الى أقاليم فقد تم ايضاح مزايا نشر السلطة ، فحجم الدولة وبنيتها الأساسية المتخلفة جعلت من الضرورى وجود حكم فعال وايجابى، ونشر السلطة يعيد الحكومة الى الشعب ، ومن ثم يشبع الطموحات المحلية .

وكانت أكثر الافتراضات تفاؤلا : أن الحكومة الاقليمية والمحلية والتى تتسم بالمشاركة سوف تساعد على اضفاء الطابع الديمقراطى على العملية السياسية فى البلاد ككل .

ان المبادىء الأساسية التى يقوم عليها نشر السلطة كانت مبادىء مرغوبا فيها بشكل واضح ، الا أن السؤال الأساسى الذى طرح نفسه كان : ما اذا كان السودان مستعدا لمثل هذا النظام ؟ ، بل أبعد من ذلك ما اذا كانت الظروف السائدة سوف تسمح بوجوده من الناحية الاقتصادية والسياسية ؟ ، وفى الواقع فان العوامل هى التى تحول دونه ، ففى جو تسوده مشكلات اقتصادية مستعصية وأزمات سياسية عديدة ، ويتفشى فيه عدم الرضا وعدم الاستقرار الشعبى ، فأن المنهج الانتشارى

يكون بمثابة العامل الذى يشعل الاتجاهات الانفصالية فى أجزاء البــلاد المختلفة أكثر من أنه يعمل على اخمادها .

ومن وجهة نظر الكثيرين من المتعلمين السودانيين فان دوافع النظام من اجل اقامة حكومة اقليمية كان مشكوكا فيها .

ففى بعض الأحيان ، نظر اليها باعتبارها مجرد طريق لتكريس النظام الرئاسى ، وتخليص الخرطوم من مشكلات السياسة الحزبية وجعل الاقاليم قــابلة ومذعنـــه للوضـــع القــائم .

وهناك مصـــــدر آخر للتناقض ، فاقتراح اقامة حكومة اقليمية فى الشمال زاد من تعقيد العلاقات بين الشمال والجنوب والتى هى أصـــلا علاقات تتسم بالاضطراب ، فمن وجهه نظر جنوبية فان المحاوله كــكل لانشاء نظم اقليمية فى الشمال هى من اجل التقليل من الفجوة على الأقل نظريا — بين الشمال والجنوب — بل اكثر من ذلك فان الجنوبيين وبعـــد أن رأوا اقليمهم قـــد انحسر الى السدس كان عليهم آن يقبلـــوا بمرارة اعادة التقسيم للجنوب نفسه الى ثلاثة أقاليم .

وبالاضافة الى ما سبق الاشارة انيه من غرابة الوضع فيما يتعـــلق بالعلاقة بين الطبيعه البرلمــانيه للحكومه الاقليمية فى الجنوب والطبيعة الرئاسيه للدستور القومى فان اتفاقيه عام ١٩٨٢ للحكومة الاقليمية خلقت نظما اقليمية شبه برلمــانية فى الشمال ، وكان الاتجاه العام مع ذلك فى الواقع هـــو تكريس السلطة الرئاسية داخل هيكل سياسى — ولكنه ليس فيدراليا — منصوص عليه فى الدستور .

لقـــد كان أسلوب نميرى لصنع القرار القائم على الفردية يوحى بانه يدرك عملية نشر السلطة — التى أنشأها — باعتبارها نظاما فيدراليا مع وجود رئاسة ذات سلطات كاملة ، لقد كان هناك تناقض أكثر من مجرد الترتيبات الدستورية والتناقضات الموروثة .

لقد كانت الرئاسة الاستبدادية هى العنصر الوحيد المتماسك فى النظام السياسى المتباين الذى خلقته هذه الرئاسة ، والذى يتسم بالتباين من داخله ، وكانت فى نفس الوقت العنصر المؤدى الى زعزعة الاستقرار بهذا النظام ، وكان ذلك واضحا فى طبيعة العلاقة بين نميرى والجنوب والتى اتسمت بالازدواجية ، فلفترة جديرة بالاعتبار حظى نميرى بشعبية فى الجنوب فاقت شعبية أى زعيم محلى ، وأعطت الأمل فى مستقبل أفضل ، ولكن ومنذ البداية فان مشكلة بناء الجنوب بشكل عام عقدتها الشكوك المتبادلة ، والميراث المتبقى من التاريخ الطويل للعلاقات بين الشمال والجنوب ، وقد خلقت المهمة الفاشلة ـ لاستيعاب قوات المتمردين فى الجيش النظامى واعادة توطين اللاجئين بلا شك ـ خلافا وسوء فهم .

وبدأت عملية الاصلاح فقط حين أقيمت أول انتخابات للمجلس الشعبى الاقليمى عام ١٩٧٣ ، فقد اختار نميرى من جديد حليفه الجنوبى ـ أبل ألير نائب الرئيس ـ لرئاسة المجلس التنفيذى العالى حتى قبل ان يسرع المجلس الاقليمى فى الاختيار ، وقد وضعت تلك الخطوة من جانب نميرى سابقة لتدخل الرئيس والذى كان بمثابة اعتداء خطير ، وأدى الى عدم استقرار فى داخل النظام الجنوبى الذى ـ ورغم أنه اتسم بالبدائية والتشويش ـ كان لا يزال يعمل .

ومن وجهة نظر الرئيس فان هذه التدخلات كانت حتمية من أجل تجنب المواجهات التمزيقية ، واحباط بعض التطورات التى من شأنها احداث كارثة فى الجنوب ، أو بمعنى آخر فقد كان يجب انقاذ الجنوب من نفسه ، وكما علق أحد الزعماء الجنوبيين : « لقد بقى الجنوب على قيد الحياة ولكن تحجيم المؤسسات قد أتم محو وجودها تماما » .

وكان لابد من أن تكون هناك لحظة ما لا يستطيع بعدها الجنوب

تحمل مثل هـذه القيود ، لحظة تدفع بالجنوبيين أنفسهم الى نفس المواجهة التمزيقية التى كانوا يعملون على تجنبها •

ويمكن بالأساس ارجاع عـدم الاستقرار السياسى المزمن فى الجنوب الى الفشل فى حـل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ، وقـد عاق بعض التضارب فى الاختصاصات عمل كل من المجلس التنفيذى العالى والمجلس الشعبى الاقليمى ، ذلك التضارب الذى نبع أساسا من الخلل الهيكلى فى مؤسسات النظـام الاقليمى ، لكن العمليـة السياسية تفاقمت بسبب الاضطرابات والتوترات القبلية ، وعـدم الرضا والاحباط الناتج عـن الخطوات البطيئة فى التنمية الاقتصادية ، وكان الشعور العام « أن الوعود التى اتخـذت فى وقت اتفاقيـة أديس أبابا لم تتحقق ، وأن الحكومة الاقليمية لا تناضل بالقـدر الكافى لانتزاع تنازلات أكبر من الشمال ، وكانت احـدى المشكلات الأساسية هى الانقسامات الحادة بين الجماعات السياسية فى الجنوب ، فبينما مال الزعماء الجنوبيون للاتفاق فيما بينهم حـول اتجاهاتهم المبدئية فيما يتعلق بالعلاقات مع الشمال ، فقد اختلفوا بشكل خطير فيما بينهم حول التفاصيل • وقـد خلقت المواجهة مـع الشمال هـدفا مشتركا وموحـدا ، الا أن المصالحـة والحكم الذاتى الاقليمى بعثت من جـديد الاتهامات المتبادلة بين الجنوبيين ، ويرجـع ظهور الانقسامات والتوتر من جـديد بشكل أكبر الى التنافس الشخصى والعـداءات القبلية ، فالاختلافات بين جوزيف لاجـو وأبل ألـير كانت اختلافات قائمة على أساس شخصى وقبلى وليس سياسى أو أيدلوجى •

وهناك بعـد آخر سلبى فيما يتعلق بالقادة الجنوبيين ، وهـو أنهم بدلا من استغلال وضعهم فى الجنوب من أجل التأثير والانخراط فى القضايا القومية فقـد تصرف الساسة الجنوبيون وكأن هـذه القضايا ذات أهمية ثانوية بالنسبة لصراعهم على السلطة فى السياسة الاقليمية ، وقـد بدأ الساسة الجنوبيون يفضلون الاشتراك فى الانتخابات الاقليمية للوصول

للمجلس الشعبى الاقليمى عن المجلس الشعبى القومى ، ورغم أن هـــذه الظاهرة فى حـــد ذاتها لم تكن ظاهرة صحية فان تفضيل الهوية الاقليمية بات ذا نتائج سلبيه على العلاقات بين الشمال والجنوب .

ان وجودا جنوبيا ذا تطلعات قومية أو صوت جنوبى فى القضـــايا القومية ربما لم يكن ليغير من مجريات الأحـــداث ، ولكنه كان على الأقل سيحيى العمليـــة السياسيه ويعطى اشـــارة لاهتمام الجنوب بالقضايا القومية ، ومن ثم ربما يضع قيدا من نوع ما على بعض القرارات القومية التى يكون للحكومة المركزية فيها اليـــد العليا .

وعلى العكس من ذلك فقد كان الدور ذو التأثير الأكبر الذى لعبـــه الجنوب فى السياسة القومية هـــو النهوض لمساندة نميرى أثناء التحديات العـــديدة التى واجهت حكمه من جانب قوى المعارضة الشمالية ،ومن ثم وفى هـــذا السباق الذى يدعو للدهشة أصبح الجنوب بمثابة « سياســـة اعادة التأمين » بالنسبة لنميرى ، بل فى الواقع أداة لبقاء هـــذا النظام على وجـــه التحـــديد .

وحين بدأ الجنوب نفسه يحس بوطـــأة السلطويه شعر المثقفـــون والزعمـــاء الجنوبيون انهم خـــدعوا من جـــانب الشمال ، وبدت ملامح جـــديدة للانقسام الذى يصعب تخطيه بين « الشمال العربى والجنـــوب الافريقى » ، لقـــد تمثل الفشل الحقيقى للزعمـــاء الجنـــوبيين فى عجزهم عن تقـــديم برامج لسياسة بديلة مما حرم جماهيرهم من أى خيار سياسى حقيقى ، فان انشغالهم المتزايد بالسياسة الاقليمية حرم الجنوب من أى تأثير ذى أهمية فى القضايا القومية التى تعنيه بالدرجة الأولى ، وكان نتيجة ذلك أن أصبح الاقليم الجنوبى عرضة للاحتكار من جانب المركز .

لقـــد أدى هـــذا الفشـــل بشكل خاص الى الفردية والقبلية على المستوى الاقليمى ، وهـــذا بدوره أدى الى الفردية فى عملية صنع القرار

على المستوى القومى عن طريق منح نميرى المبررات والسلطة للتدخل فى السياسة الجنوبية .

كل ذلك كان من شأنه زيادة التفكك الفعلى فى نظم الحكومة الاقليمية التى أسستها اتفاقية أديس أبابا .

لقد كانت اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢ هى التسوية الوحيدة فى تاريخ الحرب الأهلية الحديثة ، وبموجب الاتفاقية كان للجنوب أن يمارس حكما ذاتيا مع وجود درجة معقولة من العلاقات القائمة على المؤسسات والحرية النسبية .

ولفترة ما أصبح الجنوب — فى غياب الانفتاح السياسى فى الشمال — هو العصب المكشوف للبلاد .

الا أن قادة الجنوب أثبتوا عجزهم عن استغلال الموقف ، فقد فشلت عودة الحياة السياسية النشطه للجنوب فى حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والاقليمية ، وتميزت السياسة الجنوبية بالطموح الشخصى والعداءات بين الجماعات وكل ما يصاحب ذلك من عناصر طائفية وحزبية ممزقة .

لقد كانت مساندة القبائل الأصغر لاقتراح تقسيم الجنوب الى أقاليم (للتخلص من هيمنة الدنكا) مثالا لطغيان الانتماءات والدوافع القبلية على الوعى والهوية الاقليمية الأوسع التى تبلورت أثناء الصراع الطويل ضد الحكومات فى الشمال .

وقد ازدادت الحالة سوءا مع التدخلات المتكررة للحكومة المركزية فى الشئون الاقليمية : تلك التدخلات التى زعم القائمون عليها أنها من أجل تصحيح الوضع غير المستقر فى الجنوب .

لقــد نتج عن هــذه التدخلات بالأساس زعزعة استقرار التجربة الجنوبية فى الحكومة الاقليمية وتحجيمها على المستوى السياسى والمؤسسى على حــد ســواء •

لقــد كان الأثر التراكمى هــو مضاعفة القيـــود فى العلاقات بين الشمال والجنوب ، وزيادة الانقسام بين الاقليمين ، الأمر الــذى أدى بدوره الى استدعاء تدخل مركزى تحكمى جــديد وعلى نحو متزايد •

لقــد كاد توازن القوى الهش أن يسقط كلية من خلال قرارين : ـــ مد التقسيمات الاقليمية الى الشمال ، واعادة تقسيم الجنوب الى ثلاثة أقاليم ، ومن منطلق المشاركة الشعبية كان خلق حكومات اقليمية فى الشمال يعنى القليــل •

ورغم أن النظام قــد أدى طقوس الانتخابات الاقليمية فقد نظر كثير من السودانيين لذلك على أنه يتسم بنفس سمات الاستفتاءات الدورية التى تعطى الرئيس ـــ بشكل ثابت لا يتغير ٩٩٪ من أصوات الشعب ـــ لقــد عبرت العملية كــكل بشكل مسرحى عن حقيقة أن « نشر الســلطة » الحقيقى لا يمكن أن يفرضه أمر أو قرار رئاسى ، ان ما نتــج عن ذلك تشويش سياسى فيما يتصل بالطبيعة المحــدودة للحكومة الاقليمية يمكن أن يؤثر على المفاهيم الشعبية لتوزيع السلطة ويشوهها ، وبالتأكيد فان الاحباط والشكوك داخل المجتمع السودانى خاصة بين المثقفين كانت قــد وصلت الى مرحلة يجب معها النقاش العنيف حول قضية نشر السلطة وليس مجرد الدفاع عنها •

● اتفاقيــة أديس أبابا ١٩٧٢ :

« القانون الأساسى لتنظيم الحكم الــذاتى الاقليمى فى المديريات الجنوبية لجمهورية السودان الديمقراطية » •

تمشيا مع أحكام دستور جمهورية السودان الديمقراطية ، وتحقيقا للبيان البارز لثورة مايو عام ١٩٦٩ الذى يمنح المديريات الجنوبية للسودان حكما ذاتيا اقليميا داخل اطار السودان الاشتراكى المتحـد ، وانسجاما مـع مبدأ ثورة مايو بأن يشارك ويشرف الشعب السودانى بفاعليـة على النظام اللامركزى لحكومة بلادهم ، فقد سن القانون التالى :

(مادة ١) يسمى هـذا القانون « قانون الحكم الذاتى فى المديريات الجنوبية » ويصبح سارى المفعول فى فترة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ اتفاقيـة أديس أبابا .

(مادة ٢) يصـدر هـذا القانون باعتباره قانونا أصليا لا يجوز تعـديله الا بأغلبية ثلاثة أرباع أعضاء مجلس الشعب ، وموافقـة ثلثى مواطنى اقليم جنوب السودان فى استفتاء عام يجرى فى المديريات الجنوبية الثـلاث للسـودان .

الفصـل الثانى : التعريفـات

(مادة ٣)

(٣ ــ ١) « الدستور » يشير الى النظام الجمهورى رقم ٥ أو أى قانون أساسى اخر يحل محله أو يعـدله .

(٣ ــ ٢) «الرئيس» يقصد به رئيس جمهورية السودان الديمقراطية

(٣ ــ ٣) « المديريات الجنوبية للسودان » يقصد بها مديريات بحر الغزال والاستوائية وأعالى النيل بحـدودها كما كانت عليه فى الأول من يناير عام ١٩٥٦ ، وأى مناطق أخرى تعتبر ثقافيا وجغرافيا جزءا من المركب الجنوبى على نحو ما قـد يتقرر عن طريق الاستفتاء .

(٣ ــ ٤) « المجلس الشعبى الاقليمى » يقصد به الهيئة التشريعية لمنطقة الجنوب السودانى .

(م ٢٦ ــ ج ٢)

(٣ ـ ٥) « المجلس التنفيذى العالى » يشير الى المجلس التنفيذى المعين من قبل الرئيس بناء على توصية رئيس المجلس التنفيذى العالى ٠

وتشرف هـذه الهيئة على ادارة وتوجيه الشئون العامة فى المنطقة الجنـوبية للسـودان ٠

(٣ ـ ٦) « رئيس المجلس التنفيذى العالى » يقصد به الشخص المعين من قبل الرئيس بناء على توصية المجلس الشعبى الاقليمى ، ويؤول اليه مهمة توجيه الأفـرع التنفيذية المسئولة عن ادارة المديريات الجنـوبية والاشراف عليهـا ٠

(٣ ـ ٧) « مجلس الشعب القومى » ويقصد به المجلس التشريعى القومى الممثل للشعب السودانى وفقا لبنود الدستور ٠

(٣ ـ ٨) « السودانى » ويعنى به أى مواطن سودانى ، كما هـو محـدد فى قانون الجنسية السودانية للعام ١٩٥٧ ، وأى تعـديلات أخرى طـرأت عليـه ٠

الفصـل الثـالث

(مادة ـ ٤) تشكل مديريات بحر الغزال والاستوائية وأعالى النيل كما هو محـدد فى (المـادة ٢ ـ ٣) منطقة حكم ذاتى داخـل اطار جمهورية السودان الديمقراطية ، وتعرف باسم المنطقة الجنوبية ٠

(مادة ـ ٦) العربية هى اللغة الرسمية للسودان والانجليزية هى اللغة الرئيسية للمنطقة الجنوبية دون المساس باستخدام أى لغة أو لغات أخرى قـد تخـدم الضرورة العملية لتأدية الوظائف الادارية والتنفيذية فى المنطقة على نحـو كفء وسريع ٠

الفصل الرابع

(مادة ــ ٧) لا يجوز لمجلس الشعب الاقليمى أو المجلس التنفيذى العالى اصدار تشريعات أو ممارسة أى سلطات على المسائل ذات الطبيعة القومية وهى :

(١) الدفاع القومى •
(٢) الشئون الخارجية •
(٣) العملة والنقد •
(٤) النقل النهرى والجوى الاقليمى الداخلى •
(٥) الرسوم الجمركية والتجارة الخارجية باستثناء تجارة الحدود وسلع معينة يجوز للحكومة الاقليمية تخصيصها بتصديق من الحكومة المركزية •
(٦) الجنسية والهجرة •
(٧) التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية •
(٨) التخطيط التعليمى •
(٩) المراجع العامة •

الفصل الخامس : الهيئة التشريعية

(مادة ــ ٨) يمارس التشريع الاقليمى فى المنطقة الجنوبية بواسطة مجلس الشعب الاقليمى المنتخب من قبل المواطنين السودانيين المقيمين فى المنطقة الجنوبية ، ويحدد القانون تكوين وشروط عضوية المجلس •

(مادة ــ ٩) ينتخب أعضاء مجلس الشعب الاقليمى عن طريق الاقتراع السرى المباشر •

(مادة ١٠)

(١٠ ــ ١) يجوز للرئيس تعيين عدد اضافى فى مجلس الشعب الاقليمى الأولنظرا لعدم مواءمة الظروف لاجراء الانتخابات وفقا

لما هو منصوص عليه فى (المادة ٩) على الا يتجاوز الأعضاء المعينون ربع أعضاء المجلس •

(١٠ ــ ٢) ينظم مجلس الشعب الاقليمى أعماله وفقا لقواعد الاجراءات الموضوعة من قبل المجلس التشريعى المذكور أثناء جلسته الأولى •

(١٠ ــ ٣) ينتخب المجلس الشعبى الاقليمى أحد أعضائه لتؤول اليه رئاسة المجلس ، على أن يرأس الجلسة الأولى الرئيس المؤقت للمجلس التنفيذى العالى •

(مادة ــ ١١) يسن مجلس الشعب الاقليمى القوانين الخاصة بالحفاظ على النظام العام والأمن الداخلى والادارة الكفء وتطوير المنطقة الجنوبية فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وخاصة فى النواحى التاليـة :

(١) تعزيز الموارد المالية الاقليمية والاستفادة منها لأجل التنمية وادارة المنطقة الجنوبية •

(٢) سن القوانين بالاستناد الى العرف والقانون التقليدى داخل اطار القانون القومى •

(٣) انشاء السجون والمؤسسات الاصلاحية وصيانتها وادارتها •

(٤) انشاء المدارس العامة على كافة المستويات وصيانتها وادارتها وفقا لخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية •

(٥) تطوير اللغات والثقافات المحلية •

(٦) تخطيط القرى والمدن وتشييد الطرق وفقا للخطط والبرامج القوميه •

(٧) انشاء المستشفيات العامة وصيانتها وادارتها .

(٨) دعم التجارة واقامة صناعات محلية وأسواق وتشكيل مجتمعات محليـــــة .

(٩) ادارة الخـــدمات الصحية والبيئية ، والعناية بالأمومة ورفاهية الطفل ، والاشراف على الأسواق ، ومكافحة الأمراض الوبائية ، وتدريب المعاونين الصحيين ، واقامة المستوصفات ومراكز الأسعاف .

(١٠) دعم الثروة الحيوانية ، ومكافحة الأوبئة ، وتحسين التجارة والانتـــاج الحيـــوانى .

(١١) اقامة حـــدائق الحيوانات والمتاحف والمعارض الثقافية .

(١٢) التعـــدين والتنقيب دون المساس بحق الحكومة المركزية فى حالة اكتشاف غاز طبيعى ومعادن .

(١٣) التجنيد بغرض تنظيم وادارة الشرطة وخـــدمات الســـجون وفقـــا للسياسة العـــامة .

(١٤) تطوير وحماية واستغلال الغابات والمحاصيل ومراعى الماشية وفقـــا للقوانين القـــومية .

(١٥) دعم وتشجيع برامج المساعدات الذاتية .

(١٦) كافة المسائل الأخرى المفوضة من قبـــــل الرئيس أو مجلس الشعب القومى لاصـــدار تشريعات بشأنها .

(مادة ــ ١٢) يطلب مجلس الشعب القومى الحقـــائق والمعلومات الخاصة بتسيير الادارة فى الاقليم الجنوبى .

(مادة ــ ١٣)

(١٣ ــ ١) يجوز لمجلس الشعب الاقليمى ــ وبأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء ولأسباب خاصــة تتعلق بالمصلحة العامة ــ أن يطلب من الرئيس تغيير الرئيس أو أى عضــو آخر فى المجلس التنفيذى العالى ، ويتعين على الرئيس الموافقة على مثل هــذا الطلب •

(١٣ ــ ٢) فى حالة خلو منصب رئيس المجلس التنفيذى العــالى بسبب الاستقالة أو التغيير فان المجلس بأكمــله يعتبر فى حكم المستقيل تلقـــائيا •

(المــادة ١٤) يجوز لمجلس الشعب الاقليمى بأغلبية الثلثين أن يطلب من الرئيس تأجيل سريان اى قانون نظرا لأنه ــ من وجهــة نظر الأعضاء ــ لــه آثار عكسية على رفاهية ومصالح مواطنى المنطقة الجنوبية ، واذا اعتقد الرئيس ملاءمة هــذا الطلب فيجوز له الموافقة عليه •

(المــادة ١٥)

(١٥ ــ ١) يجــوز لمجلس الشعب الاقليمى باغلبية أعضائه أن يطلب من الرئيس ســحب أى مشروع قانون معــروض على مجلس الشـــعب القومى . لأنه من وجهة نظره لــه آثار عكسية على رفاهيــة وحقوق أو مصالح مواطنى المنطقة الجنوبية ، وذلك الى حين ابلاغ وجهات نظر مجلس الشعب الاقليمى •

(١٥ ــ ٢) فى حالة قبــول الرئيس مثل هذا الطلب يعرض مجلس الشــعب الاقليمى وجهات نظره خــلال خمسة عشر يوما من تاريخ قبول الطــلب •

(١٥ ــ ٣) يبلغ الرئيس وجهات النظر تلك الى مجلس الشـــعب القومى الى جانب ملاحظاته الذاتية فى حالة ما اذا رأى ذلك ضروريا •

(المــادة ١٦) يبلغ مجلس الشعب القومى كافة مشاريع القوانين والقوانين الى مجلس الشعب الاقليمى لاعلامه بها ، ويسلك مجلس الشعب منحى ممــاثلا •

الفصــل السادس : الســلطة التنفيذية

(المـادة ١٧) تؤول السلطة التنفيذية الاقليمية الى المجلس التنفيذى العالى الذى يتصرف بالنيابة عن الرئيس •

(المــادة ١٨) يحــدد المجلس التنفيذى العالى واجبات الادارات المتنوعة فى المنطقة الجنوبية باستثناء المسائل المتعلقة بادارات الحكومة المركزية فانها تتطلب تصــديق الرئيس •

(المــادة ١٩) يقـــــوم الرئيس بتعيين رئيس المجلس التنفيذى العالى واستبداله بناء على توصية مجلس الشعب الاقليمى •

(المــادة ٢٠) يتشكل المجلس التنفيذى العالى من أعضاء يتم تعيينهم واستبدالهم عن طريق الرئيس بناء على توصية رئيس المجلس التنفيذى العـــالى •

(المــادة ٢١) رئيس المجلس التنفيذى العالى وأعضاؤه مسئولون أمام الرئيس ومجلس الشعب الاقليمى عن كفاءة الادارة فى المنطقـــة الجنوبية ويؤدون اليمين أمام الرئيس •

(المــادة ٢٢) يجــوز للرئيس وأعضـــاء المجلس التنفيذى العالى حضور اجتماعات مجلس الشعب الاقليمى ، ويشاركون فى مداولاته بدون أن يكون لهم حــق التصويت الا اذا كانوا يتمتعون بعضوية مجلس الشعب الاقليمى •

(المــادة ٢٣) ينظــم الرئيس من وقت لآخر العــلاقة بين المجلس التنفيذى العالى والوزراء المركزيين •

(المـادة ٢٤) يجوز للمجلس التنفيذى العالى أن يأخـذ المبادرة بقوانين لانشاء خـدمة عامة اقليمية . وتحـدد هـذه القوانين شروط وبنـود الخـدمة العامة الاقليمية .

الفصـل السابع : المـوارد المـالية

(المـادة ٢٥) يجوز لمجلس الشعب الاقليمى فرض رسوم وضرائب اقليمية الى جانب الرسوم والضرائب القومية والمحلية . ويجوز له أيضا اصـدار التشريعات والأوامر لضمان جبـاية كافة الأموال العـامة على مختلف المستويات .

(أ) تشمل مصادر دخـل المنطقة الجنوبية الآتى :

١ ـ الضرائب الاقليمية المباشرة وغير المباشرة .

٢ ـ اسهامات مجالس الشعب الحكومية المحلية .

٣ ـ دخـل المشروعات الزراعيه والصناعية والتجارية فى المنطقـة وفقـا للخطـة القـومية .

٤ ـ الاعتمادات المـالية المصوت عليها من قبل مجلس الشعب القومى تمشيا مـع متطلبات المنطقـة .

٥ ـ الاعتمادات المـالية المخصصة من الخزانة القوميه لأجـل توفير الخـدمات .

٦ ـ موازنه التنمية الخاصة بالجنوب والمعروضـه بواسطة المجلس الشعبى الاقليمى بغرض التعجيـل بالتقـدم الاجتماعى والاقتصادى فى المنطقة الجنوبية وفقا لما هو منصوص عليه فى اعلان ٩ يونيو ١٩٦٨ .

٧ ـ أى موارد أخرى .

(ب) يعــد المجلس التنفيذى العالى الموازنة لمقابلة نفقات الخدمات الاقليميـــة والأمن والتنمية تمشيا مــع الخطط والبرامـــج الاقليميــة وتعرض الموازنة على مجلس الشــعب الاقليمى للتصــديق عليهــا •

الفصــل الثامن : أحــكام أخــرى

(المــادة ٢٧)

(٢٧ ــ ١) يشكل مواطنو المنطقة الجنوبية نسبة من مجموع قوات الشعب المسلحة • وذلك باعــداد تناسب الحجم السكانى لاقليم الجنوب•

(٢٧ ــ ٢) يتعين أن يسيطر الرئيس على استخدام القوات المسلحة الشعبية داخل وخارج اطار الدفاع القومى بناء على نصيحة رئيس المجلس التنفيــذى العــالى •

(٢٧ ــ ٣) تدرج الترتيبات المؤقتة لأجل تشكيل القوات المسلحة الشعبية فى المنطقة الجنوبية فى بروتوكول الترتيبات المؤقتة •

(المــادة ٢٨) يجوز للرئيس الاعتراض على أى مشروع قانون يراه يتعارض مع أحكام الدستور القومى ، ويجوز لمجلس الشعب الاقليمى بعــد تلقى وجهات نظر الرئيس اعادة تقــديم مشروع القانون •

(المــادة ٢٩) يجوز لرئيس واعضاء المجلس التنفيذى العالى المبادرة باقتراح مشروعات قوانين فى مجلس الشعب الاقليمى •

(المــادة ٣٠) يجوز لأى عضــو فى مجلس الشعب الاقليمى المبادرة بعرض مشروع أى قانون باستثناء مشاريع القوانين المــالية التى لا يجوز عرضها بدون اشعار كاف من رئيس المجلس التنفيذى العالى •

(المــادة ٣١) يجاهــد مجلس الشعب الاقليمى من أجــل دعم وحــدة السودان واحترام روح الدستور القومى •

(المادة ٣٢) يكفل لكافه المواطنين حرية التحرك داخل وخارج المنطقة الجنوبية باستثناء الحظر والقيد على التحرك الذى قد يفرض على مواطن بعينه أو مجموعة من المواطنين لأسباب تتعلق بالصحة العامة والنظام •

(المادة ٣٣)

(**٣٣ ــ ١**) يكفل لكافة المواطنين المقيمين فى المنطقة الجنوبية فرصا متساوية فى التعليم والتوظيف والتجارة وممارسة أى منهة •

(٣٣ ــ ٢) لا يجوز لأى قانون أن يكون لـه تاثيرات عكسية على حقوق المواطنين المذكورة فى العنصر السابق على أساس العرق والأصل القبلى والديانة ومكان الميلاد والجنس •

(لمادة ٣٤) « جوبا » هى عاصمة المنطقة الجنوبية ومركز الهيئه التشريعيه والتنفيذية والاقليميه •

ملحق (ا)

الحقوق والحريات الأساسية

يتعين على دستور جمهورية السودان الديمقراطية أن يكفل الاتى :

١ ــ حظر حرمان المواطن من مواطنته •

٢ ــ مساواة المواطنين •

(٢ ــ ١) للمواطنين كافة حقوق وواجبات متساوية أمام القانون بدون تمييز قائم على أساس الأصل القومى ، والميلاد ، واللغة ، والوضع الاجتماعى أو الاقتصادى •

(٢ ــ ٢) كافة الأشخاص متساوون أمام المحاكم القانونية ، ولهم

الحق فى اقامة الدعاوى القانونية ، لأجل رفع أى ظلم واعلان أى حق ، فى جلسة علنية بدون تأجيل يلحق الضرر بمصالحهم •

٣ — الحرية الشخصية •

(١ — ٣) المسئولية الجزائية فردية ، ويحظر أى نوع من العقوبة الجماعية •

(٢ — ٣) يفترض أن المتهم برىء حتى تثبت ادانته •

(٣ — ٣) يحظر العقوبة والتشريع الجزائى بأثر رجعى •

(٣ — ٤) يكفل للمتهم حق الدفاع عن نفسه شخصيا أو عن طريق وكيل •

(٣ — ٥) لا يجوز القبض أو الاحتجاز أو السجن لأى شخص باستثناء لما هو منصوص عليه فى القانون • ولا يجوز بقاء أى شخص رهن الحبس أو الاحتجاز لمدة تزيد على أربعة وعشرين ساعة بدون أمر قضائى •

(٣ — ٦) لا يجوز تعريض أى شخص لأساليب الاغراء والترهيب والتعذيب لأجل انتزاع الدليل منه سواء كان فى صالحه أو ضده أو ضد أى شخص آخر ؛ كما لا يجوز انزال عقوبة اذلالية على أى شخص مدان •

٤ — حرية الدين والضمير •

(٤ — ١) يتمتع كل شخص بحرية الاعتقاد الدينى والضمير ، وله حق ممارستهم سرا أو علنا ، واقامة المؤسسات الدينية على أن تخضع لقيود معقولة لصالح المبادىء الاخلاقية والصحة والنظام وفقا لما هو منصوص عليه فى القانون •

(٤ ـ ٢) يكفل للآباء والأوصياء حق تعليم أطفالهم والذين تحت رعايتهم تمشيا مع اختيارهم •

٥ ـ حماية العمال •

(٥ ـ ١) يحظر أى نوع من العمل الالزامى أو الاجبارى باستثناء الأمر به فى حالة الضرورة المدنية أو العسكرية أو تطبيقا لعقوبة جزائية ينص عليها القانون •

(٥ ـ ٢) يكفل حق الأجر المتساوى للعمل المتماثل •

٦ ـ يكفل حرية الأقلية فى استخدام لغاتها وتطوير ثقافاتها •

ملحق (ب)

« مسودة القانون المحلى حول بنود الدخل والمنح المقدمة من الحكومة المركزية للاقليم الجنوبى » •

١ ـ الأرباح المتراكمة لدى الحكومة المركزية والناتجة عن تصدير منتجات الاقليم الجنوبى •

٢ ـ ضريبة الأرباح التجارية للاقليم الجنوبى والمدرجة فى السجل المركزى لوزارة المالية •

٣ ـ الرسوم المفروضه على المشروبات الكحولية والروحية المستهلكة فى الأقليم الجنوبى •

٤ ـ أرباح السكر المستهلك فى الاقليم الجنوبى •

٥ ـ الضرائب المفروضة على منتجات غابات الاقليم الجنوبى •

٦ ـ الضرائب المفروضة على أوراق الدخان والسجائر •

٧ — الضرائب والرسوم المفروضة على مشاريع الحكومة المحليــة والمركزية (خمسة فى المــائة من اجمالى أرباح المصانع والمجتمعات التعاونية والمشروعات الزراعية ودور العرض السينمائى) •

٨ — الدخــل النــاتج عن أنشـــطة الحكومة المركزية فى الاقليم الجنوبى بشرط أن يتحمل الاقليم الجنوبى نفقات الصيانة • على ســبيل المثال دخــل مكتب البريد ، ومبيعات الأراضى ، وبيع النماذج والمستندات، ورسوم الطوابع ، وأى بنــد آخر يتم تحــديده من حين الى آخر •

٩ — التراخيص باستثناء تلك التى تمنح فى مرسوم الحكومة المحلية•

١٠ — ضريبة التنمية الخاصة التى تدفــع من قبل المقيمين فى الاقليم الجنوبى ويحــدد مجلس الشعب الاقليمى معــدلها •

١١ — ضريبة الشركات المفروضة على أى مصنع أو مشروع زراعى مقام فى الاقليم الجنوبى ، ولــكن لا يدار بواســطة الحــكومة الاقليمية (٥٪ من التكلفــة المبدئية) •

١٢ — اسهامات الحكومة المركزية لأجل تشجيع الانشاء والتنمية لكل مشروع زراعى ومشروع صناعى ومشروع تجارى (٢٠٪) من التكلفــة المبــــدئية •

١٣ — تتلقى مشاريع الخــدمة الاجتماعية الجــديدة — التى يتم اقامتها عن طريق الاقليم أو أى من وحــداته الحكوميــة المحليــة والتى يخصص لهــا اعتمادات مالية — المنح من وزارة المــالية على النحو التالى:

مؤسسات التعليم : ٢٠٪ من النفقــات •

القنوات وشتى الطرق والكبارى : ٢٥٪ من النفقــات •

الترفيــه الاجتماعى : ١٥٪ من النفقــات •

— مشاريع الجـذب السياحى : ٢٥٪ من النفقات •

— منح لأجل التعليم الجامعى وما بعـد المرحلة الثانوية : داخـل السودان ٢٠٪ من المنح ، خارج السودان ٣٠٪ من المنح •

الاسهام لأجـل البحث والتقـدم العلمى والأنشطة الثقافيـة : ٢٥٪ من النفقـات •

١٤ — ضريبة الدخـل المحصلة من الموظفين والمسئولين العاملين فى الأقليم الجنوبى سواء فى الخـدمة المدنية المحلية أو المركزية الى جانب العاملين فى الجيش والشرطة والسجون والهيئة القضـائية والمؤسسات السياســية •

الاتفـاق على وقف اطـلاق النـار فى المنطقـة الجنـوبية

(المـادة — ١) يسرى هذا الاتفاق فى التاريخ والتوقيت المحددين للتصـديق على اتفاق أديس أبابا •

(المـادة — ٢) وضع نهاية لكافـة العمليات العسكرية ، والأعمال المسلحة فى المنطقة الجنوبية ، ومن توقيت وتاريخ وقف اطلاق النار •

(المـادة — ٣) تظل كافـة القوات المتحاربة باقية فى المنطقـة الواقعة تحت سيطرتها وقت وقف اطـلاق النـار •

(المـادة — ٤) يوافق الطرفان على منع أى أعمـال عنف سـواء أكانت فردية أو جماعية ، ووقف أى أنشطة سرية مخالفة للنظام العام •

(المـادة — ٥) يسمح بالتحركات الفردية لأعضاء كل من القـوتين المتحاربتين خارج المنطقة الخاضعة لسيطرتهم فقط اذا كان هؤلاء الأفراد غير مسلحين ، ومصرح لهم من قبل السلطات المعنية ، وينبغى أن تتجنب

خطط تمركز القوات أى احتكاك بين قـوات الجيش القومى والقـوات المتحاربة التابعة لحركة تحرير جنوب السودان ٠

(المـادة ــ ٦) تشكيل (لجنة مشتركة) يؤول اليها تنفيذ كافـة الموضوعات المتعلقة بوقف اطلاق النـار ، بمـا فى ذلك تعويض اللاجئين، وتضم اللجنة المشتركة أعضاء من كافـة الدول المتأخمة للمنطقة الجنوبية، عـلاوة على ممثلين من اللجنة الدوليـة للصليب الأحمر ومجلس الكنائس العالمى ، ومؤتمر الكنائس الافريقى وكذلك مندوب الأمم المتحدة السامى للاجئـين ٠

(المـادة ــ ٧) تقترح اللجنة المشتركة كافة الاجراءات كى يتبناها كلا الطرفين فى معالجة كل الأحداث بعد التحقيق الكامل على الفور ٠

(المـادة ــ ٨) يمثل كل طرف فى « اللجنة المشتركة » بضابط واحد رفيع المستوى ، وخمسة أعضاء آخرين ٠

(المـادة ــ ٩) « جـوبا » هى مقر قيـادة اللجنـة المشتركة الى جانب أفرع اقليمية فى جـوبا وملكال وواو ٠

(المـادة ــ ١٠) تعين اللجنة المشتركة لجـانا محلية فى المراكـز المتنوعة للمنطقة الجنوبية ، تضم عضوين من كل طرف ٠

بروتوكــولات التنظيمــات المؤقتــة

الفصــل الأول : التنظيمات الادارية المؤقتــة

(المــادة ــ ١) يعين رئيس جمهــورية الســـودان الديمقراطيــة بالاستشارة مــع حركة تحرير جنوب السودان وأفرع الاتحاد الاشتراكى السودانى فى المنطقة الجنوبية رئيس وأعضاء المجلس التنفيذى العــالى المؤقــت •

(المــادة ــ ٢) يتألف المجلس التنفيذى العــالى المؤقت من الرئيس والأعضاء الآخرين ذى المناصب الوزارية فى :

(أ) المــالية واتخطيط الاقتصــادى •
(ب) التعــــليم •
(جـ) الاعــلام والثقافــة والســياحة •
(د) النقــل والمواصــلات •
(هـ) الزراعة والانتــاج الحيوانى والسمكى •
(و) الصــحة العــامة •
(ز) الادارة الاقليمية (احــكومة المحليــة ، والشئون القــانونية والشرطة والســجون) •
(ح) الموارد الطبيعية الريفيــة (اســتخدام الأراضى وامدادات المياه وزراعــة الغــابات والتعاونيات) •
(ط) الاســكان والأشغال العــامة والمنافــع •
(ى) الخــدمات العــامة والعمــال •
(ك) المعــادن والصناعة والتجــارة والامداد •

(المــادة ــ ٣) ينشىء المجلس التنفيذى العــالى وفقــا للقوانين القومية خــدمة مدنية اقليمية تخضع لتصديق مجلس الشعب الاقليمى •

(المــادة ــ ٤) يحــدد الرئيس بالاستشارة مــع المجلس التنفيذى العالى موعــد انتخاب مجلس الشعب الاقليمى ، ويضع المجلس التنفيذى العالى المؤقت ترتيبات اقامة مثل هــذا المجلس •

(المــادة ــ ٥) لتسهيل عملية التشغيل والتعيين فى كل من المؤسسات الاقليمية والمركزية تجمع حركة تحرير جنوب السودان قــوائم بأسماء مواطنى المنطقة الجنوبية المقيمين خارج السودان لتقــديمها الى وزارة الخــدمة العامة والاصــلاح الادارى •

(المــادة ــ ٦) يعهد الى المجلس التنفيذى العــالى المؤقت ووزارة الخــدمة العامة والاصلاح الادارى توفير المخصصات المــالية الضرورية فى موازنة ١٩٧٢ ــ ١٩٧٣ لأجــل تلك التعيينات •

(المــادة ــ ٧) لا يجوز أن تتجاوز صلاحية المجلس التنفيذى العالى المؤقت فترة ثمــانية عشر شــهرا •

الفصــل الثانى : الترتيبات المؤقتة لتشكيل وحــدات القــوات المسلحة الشــعبية فى المنطقــة الجنــوبيه

(المــادة ــ ١) تظــل تلك الترتيبات سارية المفعول لفترة خمس سنوات قابلة للتعــديل بواسطة الرئيس بناء على طلب رئيس المجلس التنفيذى العالى بموجب موافقة مجلس الشعب الاقليمى •

(المــادة ــ ٢) تتكون القوات المسلحة الشعبية فى المنطقة الجنوبية من القــوة القومية المعروفة باسم « القيادة الجنوبية » وتضم اثنى عشر ألف ضابطــا وجنديا من بينهم ستة آلاف من مواطنى الاقليم والستة آلاف الأخرى من خارج الاقليم الجنوبى •

(المــادة ــ ٣) يتحــدد التجنيد وادماج المواطنين الجنوبيين داخل

(م ٢٧ ــ ج ٢)

القوات المشار اليها سلفا من قبـل اللجنة العسكرية المشتركة آخـذه فى حسبانها الانتشار المنفصل المبدئى للقوات بغرض تحقيق الاندماج فى القـوات القومية بصـورة سلسة ٠

(المـادة ـ ٤) تتـألف « اللجنـة العسكرية المشتركة » من ثلاثة ضباط عسكريين رفيعى المستوى لكل جانب ، وتؤخـذ قرارات اللجنة العسكرية المشتركة بالاجماع وفى حالة عـدم الاتفاق تعرض المسـائل المختلف حـولها على السلطات المعنية ٠

الفصـل الثالث : العفـو العام والترتيبات القضائية

(المـادة ـ ١) لا يجوز رفـع قضية أو اقامة دعاوى قانونية أخرى مهما كانت مدنية أو جنائية ، ضـد أى شخص فى أى محكمـة قانونية ، لمحاسبته على أى تصرف ارتكبه داخل أو خارج السودان منذ اليوم الثامن عشر من أغسطس عام ١٩٥٥ ، وذلك فى حالة اذا كان هـذا الفعـل أو المسألة ذات صلة بالتمرد والعصيان فى الاقليم الجنوبى ٠

(المـادة ـ ٢) اذا أقيمت دعـوى مدنية ذات صـلة بالأفعـال والمسائل المشار اليها فى (المـادة ـ ١) قبـل أو بعـد تاريخ التصديق على اتفاق أديس أبابا فأنه ينبغى أن يحكم فى هـذه الدعوى بالبراءة وتصبح لاغيـة وباطـلة ٠

(المـادة ـ ٣) يبرأ كافـة الأشخاص الذين يقضون فترة عقوبة الحبس أو رهن الاحتجاز لارتكابهم الجرائم المنصوص عليها فى المـادة ٢ أو يطلق سراحهم خـلال خمسة عشر يوما من تاريخ التصـديق على اتفـاق أديس أبابا ٠

(المـادة ـ ٤) تحتفظ « اللجنه المشتركة لوقف اطـلاق النـار » بسجل كافـة المدنيين العائدين ، وهـو السجل الذى يثبت أن كافـة

الأشخاص المدرجة أسماؤهم قد رد اعتبارهم وفقا لمحتوى هذا الاتفاق ، غير أن اللجنة قد تفوض هذه السلطة الى البعثات الدبلوماسية لجمهورية السودان الديمقراطية فى حالة وجود مواطنين من المنطقة الجنوبية يعيشون فى الخارج ، وتنطبق عليهم بنود هذا الاتفاق •

(المادة — ٥) فى حالة العائدين المسلحين ، أو المنتمين الى القوات المتحاربة تحتفظ اللجنة العسكرية المشتركة بسجل مماثل بأسماء هؤلاء الأشخاص الذين ينبغى معاملتهم بنفس الطريقة المنصوص عليها فى المادة — ٤ •

(المادة — ٦) بموجب بنود المادة المشار اليها سلفا ، تنشىء محكمة خاصة ذات سلطات شبه قضائية لفحص واقرار تلك الحالات التى تكون فى تقدير السلطات لا ينبق عليها شروط العفو العام المحددة فى المادة — ١ من هذا الاتفاق ، وتتألف المحكمة الخاصة من رئيس يتم تعيينه بواسطة رئيس جمهورية السودان الديمقراطية ، وأربعة أعضاء كحد أقصى يتم تعيينهم عن طريق لجنة وقف اطلاق النار •

(المادة — ٧) تعرض الحالات المشار اليها فى المادة — ٦ على المحكمة الخاصة بناء على طلب وزير العدل •

(المادة — ٨) تظل بنود العفو العام المدرجة فى هذا الاتفاق ، علاوة على سلطات المحكمة الخاصة سارية المفعول حتى ذلك الوقت الذى يقرر فيه الرئيس بالاستشارة مع اللجان المشار اليها فى هذا الاتفاق أنهم قد أنجزوا وظائفهم •

الفصـــل الرابع : لجنــة العــودة والتوطين

١ ـ العـــــودة :

(المــادة ـ ١) تنشأ « لجنة خاصــة » داخـل الاقليم الجنــوبى وخارجــه فى حالة ما اذا تطلب الأمر ذلك ، يؤول اليها مسئولية اتخاذ كافــة الاجراءات الادارية والاجراءات الأخرى الضرورية لاعادة كافــة مواطنى الاقليم الجنوبى الذين يقيمون فى الدول الأخرى وبصفة خاصة فى الدول المجاورة و « جــوبا » وهى مقر قيادة اللجنة •

(المــادة ـ ٢) تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقــل « أحدهم يمثل الحكومة المركزية ، والآخر يمثل مكتب مندوب الامم المتحدة السامى للاجئين . والثالث يمثل الاقليم الجنوبى . ولكى تعمل تلك اللجان خارج السودان فانه ينبغى أن تضم ممثــلا عــن الحكومة المضــيفة بالاضافة الى ممثل الحكومة المركزية وهــو سفير السودان أو مندوبه •

(المــادة ـ ٣) يؤول الى السلطات الحــدودية المختصة مسئولية السيطرة على عملية العودة فى المناطق الحــدودية بالتعاون مع ممثلى لجنــة التوطــين •

(المــادة ـ ٤) يتعين على لجنة العودة أن تعمل بصورة وثيقة مــع لجنة الاغاثة واعادة التوطين لضمان أن عملية وتوقيت عودة اللاجئين عبر الحــدود قــد تم التنسيق بشأنها بصورة شاملة •

٢ ـ اعـــادة التوطـــين :

(المــادة ـ ١) يتعين اقامة « اللجنــة الخاصــة للاغاثة واعــادة التوطــين » بحيث تخضع لرئيس المجلس التنفيذى العــالى المؤقت . ومقر قيادتها فى جــوبا ، وفروعها الاقليمية فى جــوبا وملــكال وواو ويؤول الى اللجنة وفروعها وأى وحــدات قــد ترى اللجنة أنه من المناســب

اقامتها فى مواقع أخرى لتسهيل أنشــطتها ، مسئولية التنسيق والتنفيذ لكافــة خــدمات الاغاثة ، والتخطيط المتعلق باعادة التوطين وتأهيل كافة العائدين ، وهم على النحــو التالى :

١ — اللاجئــون من الدول المجــاورة •

٢ — الأشخاص النازحون المقيمون فى المراكــز الرئيسية للاقليم الجنوبى ، والأجزاء الأخرى من السودان •

٣ — الأشخاص النازحون من قوات أنيانيا المتبقيــة ومؤيدوهم فى الغــــابات •

٤ — الأيتــام والمعــوقين •

(المـــادة — ٢) بالرغم أن اعادة التوطين وتأهيل اللاجئين والأشخاص النازحين تعــد من الوجهة الادارية مسئولية الحكومة الاقليمية الا أن الظروف الحالية فى الاقليم الجنوبى تملى ضرورة تجميع جهود السودان بأسره والمنظمات الدولية لأجل تقــديم المساعدة واعادة تأهيل الأشخاص الذين تضرروا من جــراء الصراع •

وتنسق السودان « لجنة اعادة التوطين والاغاثة » أنشطة وموارد المنظمات داخــل السودان •

(المـــادة — ٣) ينبغى أن تكون الأولــوية الأولى اعــادة توطــين الأشخاص النازحين داخل السودان وفقا للنظام التالى :

(أ) الأشخاص المقيمون حاليا فى المراكز المكتظة بالسكان فى الاقليم الجنوبى ، والأشخاص الراغبون فى العودة لمناطقهم وأوطانهم الأصليــة •

(ب) الأشخاص العائدون من الغابات بما فيهم مؤيدو أنيانيا •

(ج) الأشخاص المعــوقون والأيتام •

(المـــادة ـــ ٤) ينبغى أن تعطى الأولوية الثانية الى العائدين من الدول المجاورة والدول الأخرى وفقا للخطة المتفق عليها ، وتوفر هـــذه الخطـــة الآتى :

(أ) مراكز استقبال ملائمة مجهزة بتسهيلات لأجل الايواء واعداد الغـــذاء والأدوية والرعايه الطبية •

(ب) النقل الى قرى اعادة التوطين الدائمة أو المواطن الأصلية •

(جـ) الأجهـــزة والمعـــدات •

(المـــادة ـــ ٥) سوف تقوم « لجنه الاغاثه واعادة التوطين بالآتى » :

(أ) مناشـــدة المنظمات الدوليه والوكالات المتخصصه لكى تستمر فى تقـــديم مساعدتها للطلاب الذين يتلقون بالفعل دعمهـــــا وبصفة خاصة طلاب المدارس الثانويه والمعاهـــد العليا حتى يتم وضع ترتيبات ملائمه لاعادتهم الى الوطن •

(ب) جمع المعلومات الكافية عن الطلبه والاشخاص المحتاجين الى المساعدة المـــالية من الحكومه السودانية •

(المـــادة ـــ ٦) تقوم لجنة الاغاثة واعادة التوطين بالاعـــداد لاجـــل تعليم كافـــة العائدين الذين تلقوا تعليمهم فى المدارس الأوليه•

وقـــع هـــذا الاتفاق فى اليوم السابع والعشرين من شهر فبراير فى السنة الميلادية ألف وتسعمائه واثنين وسبعين ، فى مدينة أديس ابابا ، أثيوبيا ، بين حكومة جمهوريه السودان الديمقراطية من ناحيـــة وحركة تحرير جنوب السودان من ناحية أخرى ، وسيصبح سارى المفعول فى التاريخ والساعة المحـــددين للتصـــديق عليه من قبل رئيس جمهوريه السودان الديمقراطية وقائد حركة تحرير جنوب السودان ، ويتعـــين التصـــديق عليه بواسطة القائدين المحـــدد اسماهما بالشخص ، أو عن

طريق ممثليهم المفوضين من هـذه المدينة ، أديس أبابا أثيوبيا فى الساعة الثانية عشرة ظهرا فى اليوم الثانى عشر من شهر مارس فى السنة الميلادية ألف وتسعمائة واثنين وسـبعين .

واقرارا لما سبق ، - نحـن ممثلو حكـومة جمهـورية السودان الديمقراطيه ، وممثلوا حركه تحرير جنوب السودان - نرفـق توقيعاتنا فى حضور ممثل جلالة امبراطور أثيوبيا ، وممثلى مجلس الكنائس العالمى ومؤتمر كنائس أفريقيا ومجلس الكنائس السودانى .

عن حكومة جمهورية السودان الديمقراطية :

١ - أبيل البير - وال كاى ، نائب الرئيس ووزير دولة لشـئون الجنـوب .
٢ - د. منصور خالد ، وزير الشئون الخارجية .
٣ - د. جعفر محمد على بخيت ، وزير الحكم المحلى .
٤ - الفريق محمد آل بغير أحمد ، وزير الداخلية .
٥ - عبد الرحمن عبد الله ، وزير الخدمة العامة والاصلاح الادارى .
٦ - العقيـد ميرغنى سـليمان .
٧ - الكولونيـل كمـال أبشار .

عن حركة تحـرير جنـوب السودان .

١ - أثبيوفى مونديرى جـوانزا ، رئيس الوفـد .
٢ - د. لورانس ول ول ، سكرتير الوفـد .
٣ - مادينج دى جرانج ، المتحدث باسم الوفـد .
٤ - الكولونيل فريدريك بريان مابوت ، الممثل العسكرى الخاص .
٥ - أوليفر باتالى البينـو ، عضـوا .
٦ - أنجيلو فاجـو مورجان ، عضـوا .
٧ - ريف بـول بوت ، عضـوا .
٨ - جـوب أديير دى جـوك ، عضـوا .

الشـــهود

١ ـ نابيبلا كيفلى ، ممثل جلالة امبراطور أثيوبيا .
٢ ـ ليوبولدو نيليث ، ممثل مجلس الكنائس العالمى .
٣ ـ كودوو أنكراه ، ممثل مجلس الكنائس العالمى .
٤ ـ بورجيس كار ، السكرتير العام لمجلس كنائس أفريقيا .
٥ ـ صموئيل أفى بووجو ، ممثل مجلس الكنائس السودانى .

« اعــلان كـوكـا دام »

٢٤ مـــــارس ١٩٨٦

البرنامـج المقترح للعمـل الوطنى

١ ـ على أساس خبرة السنوات الماضية المشكلة لفترة ما بعد الاستقلال ، وبالنظر الى الانجازات البطولية لشعبنا فى نضاله الجماهيرى السياسى والمسلح ضد كافة أشكال الظلم والقمع والاستبداد ، وهو النضال الذى عبر عنه على مدار عقدين من خلال ثورتين عظيمتين .

ورفضا لكافة أشكال الديكتاتوريات . والالتزام المطلق بالخيار الديمقراطى وانطلاقا من القناعة بأنه من الضرورى خلق « سودان جديد » يتمتع فيه كل مواطن سودانى بالحرية المطلقة من الظلم والجهل والمرض والقيود ، بالاضافة الى التمتع بمنافع الحياة الديمقراطية الحقيقية . أيضا السودان الجديد الذى سوف يكون متحررا من العنصرية والقبلية والطائفية وكافة أسباب التميز والتفاوت .

وسعيا حقيقيا لوقف نزيف الدم الناتج عن الحرب فى السودان ووعيا تاما بأن العملية المؤدية الى تشكيل « السودان الجديد » سوف تبدأ بعقد المؤتمر الدستورى القومى .

وايمانا بأن المقترحات المعروضة والمطروحة من قبل حركة التحرير الشعبى السودانى ، وجيش التحرير الشعبى السودانى ،تعد متطلبات ضرورية لعقد المؤتمر الدستورى المقترح ، وتشكل الأساس المتين لبدء مثل تلك العملية .

٢ — يوافق وفدا التجمع الوطنى للانقاذ القومى وحركة التحرير الشعبى السودانى — جيش التحرير الشعبى السودانى — وهما ما سوف نشير اليهما بعد ذلك باسم الجانبين — على أن المتطلبات الرئيسية التى سوف تهىء مناخا يقود الى عقد المؤتمر الدستورى المقترح هى :

(أ) اعلان كافة القوى السياسية والحكومة الحالية التزامهم بمناقشة مشاكل السودان الرئيسية وليس ما يدعى باسم مشكلة جنوب السودان ، وينبغى أن يكون ذلك وفقا لجدول الأعمال المتفق عليه فى هذا الاعلان .

(ب) رفع حالة الطوارىء .

(جـ) الغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣ . وكافة القوانين الأخرى المقيدة للحريات .

(د) العمل بدستور ١٩٥٦ والمعدل فى عام ١٩٦٤ بادراج الحكومة الاقليمية ، وكل المسائل الأخرى كتلك التى سوف يتم التوصل الى اجماع رأى بشأنها من كافة القوى السياسية .

(هـ) الغاء الاتفاقات العسكرية الموقعة بين السودان والدول الأخرى والتى تمس السيادة الوطنية للسودان .

(و) السعى المستمر من كلا الجانبين لاتخاذ الخطوات والاجراءات اللازمة للحفاظ على سريان وقف اطلاق النار .

٣ — تعتقد حركة التحرير الشعبى السودانى — جيش التحرير

الشعبى السودانى ــ بأن الالتزام العام من قبل كافــة القوى السياسية والحكومة الحالية بأن تحل الحكومة المذكورة نفسها ، وأن يحــل محلها حكومة وحــدة وطنية مؤقتة وجــديدة تمثل كافــة القوى السياسية بما فى ذلك جيش التحــرير الشعبى السودانى ــ حركة التحرير الشــعبى السودانى والقوات المسلحة ــ وفقا لمــا سوف يتم الاتفـــاق عليه فى المؤتمر المقترح ، هــو مطلب ضرورى لعقــد المؤتمر الدستورى المقترح • وبنــاء على ذلك اتفق الجانبان على ارجاء الموضوع للمزيد من المناقشات فى المستقبل القريب •

٤ ــ اتفق الجانبان على أن المؤتمر الدستورى المقترح سوف يعقد تحت شــعار السلام والعــدالة والديمقراطية والمساواه ، عــلاوة على أن جــدول أعمال المؤتمر المقترح سوف يتضمن التالى :

(٤ ــ ١)

(أ) مشــكلة القــوميات •

(ب) حقــوق الانسان الأساسية •

(جـ) نظــام الحــكم •

(د) مشــكلة الديــانة •

(هـ) التنمية والتنمية غير المتوازنة •

(و) المــوارد الطبيعيــة •

(ز) القوات النظامية والترتيبات الأمنية •

(ح) المشكلة الثقافية والتعليم ووسائل الاعلام الجماهيرى •

(ط) السياســة الخارجيــة •

(٤ ــ ٢) وافق الجانبان على أن جــدول الأعمال السابق لا يعنى الشمول بأى حــال من الأحــوال •

٥ ــ يتفق الجانبان مؤقتا على أن المؤتمر الدستورى المقترح سوف

يعقد فى الخرطوم خلال الأسبوع الثالث من شهر يونيو عام ١٩٨٦ على ان يسبقه اجتماعات تمهيديه ، وأن المؤتمر سيعقد من حيث الواقع بعد ما تعلن الحكومة الحاليه الترتيبات الأمنيه الضرورية وتوفر المناخ الملائم الضرورى .

٦ — وأخذا فى الاعتبار الحاجة الى مشاورات منتظمة من جانب كل طرف مع الجانب الآخر — فقد اتفق الجانبان على تشكيل لجنة اتصال مشتركة تضم خمسة أعضاء من كل جانب ، كما اتفق الجانبان أيضا على ان يوم الاربعاء الموافق السابع من مايو عام ١٩٨٦ سوف يكون موعدا لبدء الاجتماع الأول للجنه ، والذى سوف يعقد فى آديس أبابا .

٧ — هذا الاعلان تم اصداره بكلا اللغتين الانجليزية والعربية ، وقد اتفق الجانبان على ان النص الانجليزى سيكون الأصل ، وفى حاله الاختلاف سيفضل على النص العربى .

٨ — وباصدار هذا الأعلان فان الجانبين يناشدان الشعب السودانى الممثل فى أحزابه السياسية المتنوعة والاتحادات التجارية والنقابات بالعمل الجاد لأجل تحقيق أهداف هذا الأعلان .

يحيا نضال الجماهير السودانية .

عن حركة التحرير الشعبى السودانى العقيد كيروبينو كيانين بول .

نائب قائد جيش التحرير الشعبى السودانى ونائب رئيس اللجنة التنفيذية المؤقتة لحركة التحرير الشعبى السودانى .

عن التجمع الوطنى لانقاذ الوطن .

عواد الكريم محمد سكرتير عام التجمع الوطنى لانقاذ الوطن ونائب رئيس اللجنة التنفيذية المؤقتة لحركة التحرير الشعبى السودانى .

وجهــة نظر حزب الأمة بالنسبة للجنوب :

فى عام ١٩٤٨ م عندما بحث مستقبل علاقة الجنوب بالشمال . وفى عام ١٩٥٥ م عندما بحث أمر اعلان الاستقلال من داخل البرلمـان . وفى عام ١٩٦٦ عندما انعقد مؤتمر جميع الأحزاب السودانية . ففى عام ١٩٧٢م عندما وقعت اتفاقية السلام فى كل تلك المناسبات اتفقت الحركة السياسية السودانية على أن للجنوب وضعا خاصا فى السودان الموحـد .

ومنذ فترة الحكومة الانتقالية الأولى التى قامت بموجب اتفاقيه عام ١٩٥٤ م فى السودان طفت على السطح مشكلة الجنوب . هذه المشكلة هى تعبير سياسى عن واحـد أو أكثر من العوامل الآتيه :

١ ــ التباين الموروث بين الشمال القائم تماسكه على الدين الاسلامى واللغة العربية وبين أقاليم غاب عنها أو ضعف فيه هـذان العاملان .

٢ ــ الاختلاف المكتسب بسبب سياسة الجنوب التى طبقها الاستعمار ما بين عام ١٩١٨ ــ ١٩٤٨ م ، وهـذا الاختلاف جـديد غرسه الاستعمار وغـذته مرارة ومخاوف موروثة من عهد الرق والاسترقاق .

٣ ــ احساس زاد مـع نمو الوعى السياسى لـــدى بعض أبنـــاء المناطق السودانية بأن مناطقهم مهمله ومتخلفة ومحرومه .

٤ ــ احساس تغلب على تفكير ومشاعر أبنـــاء بعض المناطق بان مشاركتهم فى حياة البلاد السياسيه والاقتصادية والاجتماعيه لا تتناسب وحجم مناطقهم السـكانى .

هـذه العوامل كامنة بصـورة او اخرى كانت سـببا فى كل مظاهر الصراع بين الشمال والجنوب . والذى انفجر مرة أخرى فى عام ١٩٨٣ م للأسـباب الآتيـة :

ــ تدخل الحكومة المركزية فى شـئون الاقليم الجنـوبى وحرمانه من الصـلاحيات المقررة لـه .

- اهمال الالتزام بالمسألة الاقتصادية والتنمية الجنوبية •
- تقسيم الجنوب دون مراعاة الاجراءات الدستورية •
- اختلاف حاد حول موقع المصفاة أيكون فى بانتيو أم فى كوستى ؟
- اختلاف حول اعادة توحيد القوات المسلحة وما أدى اليه ذلك الاختلاف من تمرد شرائح جنوبية مسلحة •

هذه الأسباب ساعدها :

- أن النظام بأخطائه الداخلية خلق لنفسه رفضا كبيرا أدى الى عطف نحو التمرد •
- أن النظام بأخطائه الدبلوماسية من انحياز ومحورية أتاح مجال الدعم الخارجى لهم •
- وزادت أسباب التأييد للتمرد عندما أعلن النظام المايوى قوانين سماها اسلامية فى سبتمبر ١٩٨٣ م ، فعدها الجنوبيون على اختلاف مشاربهم خرقا لضمانات وضعت فى الدستور ، وتجاوزا لوجودهم التشريعى فى مجلس الشعب ، وتجريدا لهم من حقوق المواطنة ، هكذا نشأ الموقف الأخير فى الجنوب ، وهو مختلف عن سابقيه بأن الحركة المسلحة الآن لا تنادى بالانفصال ، بل بسودان موحد فى ظل نظام أفضل • ومختلف عن سابقيه بأن الحركة المسلحة الحالية لا يؤيدها كثير من الجنوبيين بل يعارضونها ويقاومونها مثل : أحزاب الاستئوائية وحركة أنيانيا الثانية ، وقبائل الفرتيت فى بحر الغزال ، وعناصر من المسلمين الجنوبيين ، وآخرون •

الحركة المسلحة الحالية التى سمت نفسها حركة تحرير شعب السودان ، أما أن تكون جماعة طموحة تريد أن تفرض على السودان فكرا

سياسيا بالقوة أو أن تكون أداة لجهات أجنبية ، فى هاتين الحالتين فــان قــدرنا أن نتصــدى لها وأن نحاصرها وأن نعزله وأن نهزمها ،ولن الدائم لعــام ١٩٦٧ م •
ندخر طاقــة فى ســبيل ذلك » •

وأما أن تكون الحركة حركة وطنية ذات اجتهاد مختلف ، وفى هذه الحالة فاننا نعتقد أن المؤتمر القومى الدستورى الذى دعــونا اليه هــو المنبر الصحيح لبحث القضايا المختلف عيها وحسمها •

لقــد دعونا فى المــاضى لمؤتمر المــائدة المستديره ، وبتبعنا نتاجــه المجهودات الاتفاق على نصوص ادرجـت فى مشروع دستور الســودان عبر لجنة الاثنى عشر ، ومؤتمر جميع الاحزاب السودانيه حتى استمرت

والآن ندعــو لعقد المؤتمر الدستورى القومى ورأينا حول القضايا الأساسية التى سوف يتطرق اليها هــو •

أولا : ضرورة تحــديد العلاقة بين المركز والاقليم ، ونحن نعتقد أن تقسيم الصلاحيات التى اتفق عليها فى المــاضى تقسيم فى جــوهره سليم ، ولكن المطلوب حمايه الصلاحيات الاقليميه من التوغلات المركزيه ، وتأكيد أن لدى الاقليم امكانات ماليه مستقلة عن القرار المركزى •

أما هــل يكون الجنوب اقليما واحــدا أم عــددا من الأقاليم فأمر يخص الجنوبيين أنفسهم ، ولابد أن يحسموه بالوسائل الديمقراطية ، ونحن نقبل ما يقررونه فى هــذا الصــدد •

ثانيا : الاتفاق على استراتيجية التنمية وادخال مبدأ التــوازن مع مراعاة لظروف المناطق المتخلفة ، وهــو اعتبار نؤمن به وأدخلناه فعــلا فى خطتنــا التنمــوية •

ثالثا : مسألة المشاركة العادلة فى كل مجالات الحياة العامة ، اننــا

نعتقد أن ظروفا موضوعية وذاتية قد حالت فى الماضى دون المشاركة الموزونة فى مجالات الحياة العامة ، هذا الموضوع يمكن أن تفصله الآن ورقة عمل محددة تزيل ما فيه من غبن •

رابعا : التوفيق بين تطلعات الصحوة الاسلامية وحقوق المواطنة الكاملة لغير المسلمين — وهذا موضوع حضرنا فيه ورقة عمل للمؤتمر القومى الدستورى •

خامسا : عروبة السودان وقد فصلنا الموقف فيها فى صدر نهج الصحوة •

سادسا : أفريقية السودان وقد فصلت فى صدر نهج الصحوة •

سابعا : مراعاة حقوق الاقليم فى الثروة الطبيعية التى توجد فى داخل مناطقها ، ونرى أن يخصص نسبة معقولة من عائدات الثروات الطبيعية للاقليم الذى توجد به ، على أن يكون ضمن الثروة القومية وبرنامج الانتفاع بها •

ثامنا : قومية القوات المسلحة وكفالة ذلك لتكون صحيحة التمثيل للشعب السودانى والتعبير عن تكوينه ضباطا وجنودا •

اننا اذ ندعو لهذا المؤتمر نناشد الجميع الاشتراك فيه بجدية واخلاص ، آملين أن يجد حلا اساسيا للمشاكل المطروحة حلا يصونه بعد ذلك الدستور والقانون •

لابد من الغاء تصورات وممارسات وقوانين النظام المايوى الخاصة بالحكم الاقليمى واقامة حكم اقليمى سليم على الأسس الآتية :

١ — تكون الصلاحيات الاقليمية على نحو ما نص عليها فى اتفاقية جميع الأحزاب فى عام ١٩٦٦ م •

٢ ــ تكون للاقليم صلاحيات تشريعية فى حــدود سلطاتها •

٣ ــ تكون للاقليم قيادة منتخبة انتخابا حــرا •

٤ ــ تكون للاقليم ايرادات مستقلة تتناسب وصلاحياته •

٥ ــ يراعى الاقتصاد فى تكلفة الحكم الاقليمى لتوجه النسبة الأكبر من الموارد المــالية للتنمية الاقليمية ، للانتاج ، وللخــدمات •

الحــكم المحــلى

لقــد افترى النظام المــايوى على الحكم المحلى وســـخره لأغراضه السياسية ، وجرده من شخصيته الاعتبارية وأخضعه للحــكم الاقليمى •

اننا نلتزم باقامة حــكم محلى ديمقراطى ذى صــلاحيات محــددة وشخصية اعتبارية ، ويحــدد القانون بوضوح صــلاحيات الحكم المحلى فى ظل الحكم الاقليمى •

الحــكم الأهــلى

لقــد رفعنا شعار اصلاح الادراة الأهلية فى الستينات ، وانبرى لــه النظام المــايوى فقرر التصفية الفورية ، فأحــدث فراغا كبيرا أدى لاضطراب الأمن فى كثير من المناطــق ، وأدى لقطع الصــلة بين الدولة وكثير من المواطنين •

انا نلتزم بالغاء جميع اجراءات مايو التهريجية ، ونقيم البديل الآتى :

(أ) الابقاء على خلو مناطق الوعى من الادارة الأهلية

(ب) تطوير الادارة الأهلية فى المناطق الحديثة الاستقرار •

(ج) تدعيم الادارة الأهلية مع تطهيرها فى المناطـــق البدــــوية

وسوف يبين القانون كيفية التصفية والتطوير والاصلاح ، ويبين المناطق التى تقــع فى التقسيمات الثلاثة •

● وجهــة نظر الجهــة القومية الاسلامية :

فى مسألة جنـــوب السودان :

قدمت هــذه الورقة لمؤتمر الجبهة الاسلامية القومية فى دورة انعقاده بتاريخ ١٩ شـــعبان ١٤٠٥ هـ

والجـــدير بالذكر أن حوالى المـــائة من أبناء جنوب السودان قـــد شاركوا فى ذلك المؤتمر ، وقـــد جاءوا من بحر الغزال والاستوائية وأعالى النيل ممثلين للمسلمين فى معظم المدن والقرى والأرياف الجنوبية ، وقـــد ترأس الجلسة الأولى للمؤتمر أحـــد أبناء الجنوب ، وكذلك خاطب أحـــد أبناء الجنوب التجمع الشعبى الاسلامى الحاشد بميدان أبو جنزير فى يوم ٢١ شعبان ١٤٠٥ هـ الذى تم فى اطار مؤتمر الجبهة ٠

نأمل أن تسهم هـــذه الورقة فى التنوير العام بالجنوب وقضيته ، وأن تتضافر الجهود فى سبيل الوصول لحل ناجز للقضية ٠

جنـــوب الســـودان :

تبلغ مساحة الاقليم الجنوبية مجتمعة ٦٥٠٠٠٠ر كم^2 ، وتعـــادل حوالى ربع مساحة السودان البالغة ٢ر٥٠٥ر٨١٣ كم^2 ٠

الســــــكان :

حسب احصاء عام ١٩٨٣ م يبلغ سكان الجنوب ٥ر٣٧١ر٢٩٦ نسمة من جملة سكان السودان البالغ عـــددهم حسب نفس الاحصاء ٢١ر٥٩٢ر٥٨٢ ، وهم بذلك يشكلون ربع سكان السودان تقريبا ، وهـــذا لا يعنى بأن الجنوبيين ينحصرون فى الجنوب ، بل هنالك قبائل جنوبية أصبحت اداريا جزءا لا يتجزأ من الشمال ، وكذلك عـــدد كبير من الأفراد النازحـــين شـــمالا ٠

(م ٢٨ — ج ٢)

اللغـــــة :

بالجنوب أكثر من مجموعة لغوية أكبرها لغة الدينكا والعربية التى تعتبر لغة السودان الرسمية . ولغة السياسة والاتصال والتخاطب بين المواطنين الجنوبية فى صورتها المحلية الدارجة . وهى لغة التعليم فى معظم الابتدائيات والمتوسطات من المدارس ، وتستعمل اللغة الانجليزيه كلغــة رئيسيه فى دواوين الحكومه ومعظم الثانويات والجامعة .

الديـــــانة :

الاحصائيات تشير الى أن معظم سكان الجنوب لادينيين ، ثم يليهم المسلمون فالمسيحيون . والاحصاء الوارد فى الكتاب السنوى للتبشير فى عام ١٩٨١ م (يصـــدره مجلس الكنائس العالمى) يقرر أن ٦٥٪ لادينيين ١٨٪ مسلمين و ١٧٪ مسيحيين . وأثر الاسلام قــوى فى المدن . بينما المسيحية فى الأرياف ، أما فى أواسط المتعلمين فأثر المسيحية أكبر من الاســلام بكثير .

المـــوارد الاقتصـــادية :

الجنوب غنى بموارده الزراعيه وثرواته الحيوانيه وغاباته الاستوائيه، وهـــو أغنى نظرا لاكتشاف البترول وبعض المعادن الهـــامه كالنحـــاس والحـــديد والذهب . هـــذا فضلا عن احتمال كـــونه منطقه سياحية . ونسبه لبعـــد الجنوب عن موانىء التصدير . وسوء شبكه المواصلات داخل الاقليم وبينه وبين الشمال والعوامل الطبيعيه مثل الأمطار الغزيرة والسدود التى تبلغ مساحتها مساحه انجلترا فلم يســـتطع الجنوب الاستفادة من موارده ، وظل يرزح تحت خط الفقر الى يومنا هـــذا .

التـــــاريخ :

قليل هـــو المعروف عن تاريخ الجنوب قبل القرن ١٩ . ويعـــد أول اتصال لـــه مع العالم الخارجى على يد الكابتن التركى سليم سنة ١٨٣٩ م

بأمر من الخـديوى محمد على لاكتشاف منابع النيل وفتح طريق للتجارة، وقـد وصل غندكرو عام ١٨٤١ م ، وطيلة فترة السيادة التركية ظـل الجنوب يدار ويحكم بواسطة أوروبيين أمثال صمويل بيكر وشارلس غردون البريطانيين ، والايطالى جسى باشا ، واليهودى الألمـانى ادوارد شنتزر الذى ادعى الاسلام وتسمى بأمين باشا ، وبذلك كانت عاقبة سياسة الحكم فى الجنوب هى من مسئولية الأوربيين الذى أراقـوا كثيرا من الدماء لأجل استتباب الأمن ، وفتحوا الباب للكنائس لتعمل فى جنوب السودان ، وادخلوا تجارة الرقيق التى أصبحت فيما بعـد أهم تجارة فى الجنوب ، شاركهم فيها المسيحيون اللبنانيون وفئة من التجار الشماليين الذين تحملوا فيما بعـد تبعة اللوم وحـدهم ، وتجـوهل الدور الرئيسى السابق للاوربيين والمسيحيين اللبنانيين .

فتـرة المهـدية :

بعـد انتصار المهـدية عام ١٨٨٥ م تأثر الاسلام واللغـة العربية فى الجنوب تأثرا سالبا ، فاهتمام المهـدية بالانتشار شمالا وشرقا جعل اثرها فى الجنوب ضـعيفا ، هـذا وقـد تفتتت وانحسرت كثير من المؤسسات والقوى البشرية الاسلامية الموجودة فى الجنوبية ، فالـذين ساندوا الثورة اتجهوا شمالا للحاق بالمهـدى ، وهربت القوى الاسلامية الأخرى المضادة للمهـدية جنوبا ، وانفتح الباب لاستعمار جـديد فدخل البلجيك يحملون معهم لغة جـديدة هى لغة البنغالا .

الحـكم الثنـائى :

(١٨٩٩ — ١٩٥٦) وقـع السودان تحت مظلة الحكم الانجليزى المصرى اسما ، وتحت الحكم الانجليزى حقيقة وفعلا ، وخاصة الجـزء الجنوبى من القطر ، ومنذ البداية فتح الانجليز البـاب على مصراعيه للكنائس ، وقسموا الجنوب دوائر نفوذ بين الكنائس حيث أتاحوا لهـا الحرية الكاملة لتخطيط التعليم وادارته ، ونسبة لان هـدف تلك الكنائس

تبشيرى فى معظمه فانها لم تهم بتطوير التعليم فى الجنوب الا بالقدر الذى يخدم أغراضها ، فلم يتعد التعليم مدارس القرى والمراحل الابتدائية ، وقد ركزت جهودها على تطوير اللهجات المحلية وترجمة الانجيل بها ، ومحاربة اللغة العربية ، واشاعة الانجليزية ، ومحو كل أثر للاسلام والمسلمين ، وقد أدت سيطرة الكنائس على التعليم الى حرمان أبناء المسلمين منه لدهر طويل ، ذلك لان الآباء آثروا الابتعاد عن هذه المدارس خوفا على أبنائهم من التنصير لا سيما ان بعض الكنائس جعلت الدخول لمدارسها مشروطا بالتعميد فى الدين المسيحى . ولم تكتف المؤسسات الكنسية بالسيطرة على التعليم ، بل مارست ضغطا على الحكومة الانجليزية لمحاربة كل المؤسسات والعوامل التى قد تؤدى الى نشر الاسلام وثقافته •

فتم استبعاد القوات السودانيه واستبدالها بقوة جنوبية مسيحية تحت امرة ضباط انجليز استبدلت الجمعة بالأحد عطلة أسبوعية ، وبدأت المطالبة بابعاد كل الشماليين وغيرهم من المسلمين العاملين فى الجنوب الى الشمال ، كما بدأت المطالبة بفصل الجنوب وضمه لاوغندا أو كينيا •

سياسة المناطق المقفولة :

فى عام ١٩٢٢ م استجابت الادارة البريطانيه للضغوط ، وسنت القانون الذى يعرف بمرسوم المناطق المقفولة ، والذى أعطى الحكومه الحق فى أن تمنع أى سودانى أو أجنبى من دخول مناطق معينه أو البقاء فيها الا باذن رسمى من السلطات ، وكان القانون يهدف فى الأساس لمنع الشماليين أو المسلمين عامة من الدخول أو البقاء فى الجنوب خشية تأثيرهم على الأهالى •

مؤتمــر الرجـــاف اللغــوى :

(١٩٢٨ م) يعتبر هـــدا أول وأخطــر مؤتمر لغـــوى فى تاريخ الجنوب ، اذ خرج بقرار تطوير اللغات المحلية واستعمالها فى المراحـــل الأولى من التعليم ، تم التحول للانجليزية واستبعاد اللغة العربية كلية ، وقـــد حضر ذلك المؤتمر ٤١ ممثلا كهم وبلا استثناء من الأجانب ورجال الكنــــــائس •

سياســة الجنـــوب فى الثــلاثينات :

انتهجت الادارة البريطانية فى الثلاثينات ما يعرف باسم (سياسة الجنوب) ، وقـــد هـــدفت للقضاء كلية على الاسلام وآثاره فى اللغـــة العربية وثقافتها ، وابعاد كل ماله أثر مباشر أو غير مباشر فى ذلك ، وقد ركزت تلك السياسة على الحكم الأهلى والقبلى ، واستعمال الانجليزية بدلا من العربية ، ولم تقف تلك السياسة عند هـــذ الحـــد ، بل تطورت لتشمل كل صغيرة وكبيرة ، فمنع استعمال الأسماء والألقـــاب والملابس العربية ، ومنعت الطهـــــارة والتزاوج بين الشماليين والجنوبية ، وحرم الانتقال بين الشمال والجنوب الا بتسيرة من السلطات الانجليزية ، والتى غالبـــا لا تعطى لشمالى مســـلم •

نجحت هـــذه لسياسة الى حـــد ما فى عزل الشمال عن الجنوب ، واعطاء الجنوبيين انطباعا بتميزهم العرقى والثقافى عن الشمال ، ورسخت فى أذهانهم أن الشماليين تجار رقيق ومستعبدين ، وولدت فى النفـــوس حـــذرا ونارا وحقـــدا ، وذلك يتطلب جهودا مكثفة من أبناء السودان لمد جـــذور الثقة بين الجنوب والشمال ، لكن سياسة الجنوب هـــذه لاقت معارضة شـــديدة من قبل الأحزاب الشمالية ومؤتمر الخريجيين ، وقـــد تزامن هـــذا الاحتجاج الداخلى مـــع تهـــديد الايطاليين للحـــدود من الخارج عقب الحرب العالمية الثانية ممـــا دفع بالانجليز الى تغيير سياستهم نحـــو الجنوب سنة ١٩٤٦ م حفاظا على تماسك الجبهة الداخلية والتفرغ

للخطر الخارجى ، وقــد ترتب على السياسة الجــديدة سنة ١٩٤٦ م قبول اللغـــة العربية فى مدارس الشمال بدلا من أوغندا ، ومشاركة الحــكومة بقــدر أكبر فى التعليم بدلا من تركه للكنائس وحــدها .

مؤتمـــــر جـــوبا :

فى سنة ١٩٤٧ م انعقد مؤتمر جــوبا الشهير والذى حضره ١٥ ممثلا من الجنوب و ٦ من الاداريين الانجليز و ٦ من الشماليين ، وقــد رفض المؤتمر فكرة فصل الجنوب والحاقــه بأوغندا أو كينيا ، وطالب المؤتمرون بضم الجنوب للشمال تحت راية السودان الواحــد .

التمـــــرد الأول :

بين ١٩٥٢ و ١٩٥٥ م أثناء اعــداد السودانيين للاستقلال التــام ارتكبت بعض الأخطاء فى حــق جنـــــوب السودان مثل عــدم اشراك الجنوبيين فى مفاوضات الجلاء ، واعطائهم عـــددا قليلا من الوظائف أثناء السودنه وعــدم تحقيق الوعود المعقولة التى أمطرهم بها السياســيون الشماليون ، أضيفت كل هــذه الأخطاء الى تراكمات المــاضى التى غرستها الكنائس وخلقها الاستعمار ، كما حاولت بعض الجهات الخارجية الايقاع بين الشماليين والجنوبيين فأدى كل ذلك الى توجس الجنوبيين وعــدم ثقتهم فى اخوانهم بالشمال . وبئد تمــرد الجنوب سنة ١٩٥٥ قبـــــل الاســـــتقلال .

فـــترة الاســـتقلال :

شـــهدت تلك الفترة نشأة بعض الأحزاب الجنوبية ومشاركة جزئية للجنوبيين فى الحكومة ، وتبعها هــدوء نسبى فى الجنوب ، لكن انقلاب الفريق عبود أنهى الفترة الديمقراطية فى نوفمبر ١٩٥٨ م ، وبالرغم من أن فترة عبــود شهدت فى الجنوب دخــول التعليم الدينى ، وتوســعا فى المدارس الحكومية ، وانتشارا نسبيا للغة العربية ، واعادة العطـلة

الأسبوعية للجمعة مرة أخرى ، الا أن الطريقة التى تمت بهـا هـذه الخطوات كثيرا ما كانت متعجلة ومتخبطة ، ممـا أدى الى تفاقم الاضرابات فى الجنوب وقادت لتمرد سنة ١٩٦٣م الذى أعقبه قرار الحكومة بطرد كل المبشرين الأجانب من البلاد سنة ١٩٦٤ م ، وكانت نظرة حكومة عبود لمشكلة الجنوب على أنها مجرد خروج على القانون والنظـام ، وتستلزم معاقبة الخوارج والمتمردين ، لكن لم تجـد سياسة حكومة عبود تجـاه الجنوب قبولا فى الشمال الذى اعتبر قادته أن أساس المشكلة يكمن فى طبيعة النظام العسكرى القائم ، وبالفعل كانت هـذه القضـية احـدى الأسباب الرئيسية التى أطاحت بالنظـام العسكرى ، وأدت الى عـودة الديمقراطية مرة أخرى فى ثورة أكتوبر سنة ١٩٦٤ م •

فـترة أكتـوبر :

كانت أبرز معالم الديمقراطية الثانية تجاه الجنوب مؤتمر المـائدة المستديرة الذى عقد سنة ١٩٦٥ م ممثلا كل الأحزاب الشمالية والجنوبية، وقـد طرحت الأحزاب الشمالية بناء على مبادرة الحركة الاسلامية فكرة الحكم الذاتى الاقليمى فى المؤتمر ، وأيدهم فى ذلك حزب الوحـدة الجنوبى بينما تقلبت آراء فرعى حزب سانو بين الاستقلال التام للجنوب والحكم الفيدرالى ، أما جبهة الجنوب فقد طالبت بحق تقرير المصير •

لم يصـل المؤتمر الى قرار موحـد معلن فى نهاية جلساته ، لكنـه عين لجنه عرفت فيما بعـد بلجنة الاثنى عشر لتواصل الحوار ، وبعـد نقـاش مستفيض توصلت اللجنة لعـدة توصيات هامة على رأسها طرح الحكم الاقليمى اللامركزى بديلا للمركز فى كل السودان •

وفى أواخر العهد الديمقراطى تردت الأحوال فى الجنوب وسـاءت سياسه الحكم فى البلاد عامة . ممـا أدى لانقلاب مايو ١٩٦٩ م الذى أنشأ وزارة لشئون الجنوب فى بداية عهده ، وبدأ حوارا مع المتمردين فى محاولة لايقاف نزيف الـدم الذى استمر منـذ عام ١٩٥٥ م ، الافتراضات

متقطعة ، وأدى الجوار الى اتفاقيه أديس أبابا الشهيرة سنه ١٩٧٢ م التى أسعفت النظام فى وقت اشتدت فيه عزلته الخارجية والداخلية ، وأسهمت فى تهيئة مناخها جهود مجلس الكنائس الأفريقى وجهات أثيوبية وبريطانية •

أديس أبابا :

جاءت اتفاقية أديس أبابا بنوع من السلام المؤقت فى الجنوب ، فقد بدأ الموقف يتغير بعدها بسنتين اثنتين ، اذ لم تنظر الاتفاقية للقضية بكل أبعادها الوطنية ، وانما عالجت حل القضية على أساس أنها مشكلة الجنوب فى مواجهة الشمال ، ومن حيث تمايز الطبيعة السياسية والثقافية والاجتماعية ليس الا ، وعليه هدفت الاتفاقية الى تكريس شخصية للجنوب مقابل الشمال سياسيا واجتماعيا وثقافيا بل عسكريا أيضا ، وتناست الاتفاقية تماما الموازنات العامة لنظام الحكم فى السودان شماله وجنوبه ، والتناقضات الموجودة داخل الجنوب نفسه فلم تتطرق لها ، علاوة على ذلك فان تصوير القضية على أنها مشكلة الجنوب فى مواجهة الشمال يضيف تعقيدات جديدة الى الوضع القائم من خلال تقنين أزمة الثقة بين شطرى السودان •

ومع ذلك فان الاتفاقية لم تجد عند التطبيق التزاما دقيقا ببنودها سواء فى الشمال أو الجنوب ، فقد خرقت مرات عديدة ، ومر الأمر فى بادئه كأن شيئا لم يحدث ، فمثلا نصت الاتفاقية على عدد معين من الوزارات وتم الاتفاق على عدد معين من المقاعد لمجلس الشعب الاقليمى ، ولكن تضاعف العدد فى كلا الحالتين تقريبا •

كما نصت الاتفاقية على مركزية تخطيط التعليم ، لكن لم يكن ثمة التزام واضح بذلك الشرط ، ومرد ذلك فى غالبه لعجز الحكومة المركزية عن تقديم الخدمات التعليمية أو تمويلها ، كما نصت الاتفاقية على عدد

معين من المديريات ، ولكن ذلك العـــدد تضاعف فيما بعــد ، ثم زاد على الضعف فى فترة لاحقـــة .

وشهد عام ١٩٨٣ م تطورا مهما على الصعيد السياسى ، فقـــد طالبت بعض الجهات الجنوبية بتقسيم الجنوب الى ثلاثة أقاليم أسوة بالاقاليم الشمالية ، وطرح الأمر للحوار ، وكان نظـــام نمـــيرى متحيزا للاقاليم الثلاثة ، فبدلا من اتاحـــة حرية الرأى الآخر قام النظام باعتقال بعض دعاة وحـــدة الجنوب الذين رأوا فى التقسيم خرقا غير مقبول لاتفاقيـــة أديس أبابا ، وأرادوا لأى تعـــديل ان يتم حسب الأسس المقررة فى الدستور لا بأمر جمهورى فـــوقى .

وكان لكل فريق منطقه وأسبابه التى يستند عليها فى الدعوة لرأيه ، فقـــد كان دعاة وحـــدة الاقليم الجنوبى يستندون أساسا على أمرين :

الأول : هـــو أن اتفاقية أديس أبابا قـــد نصت على وحـــدة الجنوب بمديرياته الثلاثة ولا يمكن الرجوع عن هـــذا الأمر الا وفـــق الضوابط والقوانين المقيدة لذلك الأمر وذلك ما لم يحـــدث .

الثانى : هـــو أن الجنوب المفكك المقسم يكون بالضرورة ضعيفا أمام الشمال الموحـــد ، وذلك يؤدى لضياع كثير من الفرص والحقوق بينمـــا يشكل الجنوب الموحـــد قـــوة ضاغطة ومؤثرة ، أما دعاة تقسيم الجنوب الى ثلاثة أقاليم فاستندوا على أن اتفاقية أديس أبابا قامت فى ظروف خاصة انعـــدمت فيها الثقـــة بين الشمال والجنوب ، وقـــد تخطاها الزمن، وحـــدث الكثير من المتغيرات ، كما أنها قـــد خرقت عـــدة مرات استجابة لظـــروف عمليـــة .

وقالوا ثانيا : ان وجود ثلاثة أقاليم يعطى فرصـــة أكبر للمشاركة الشعبية فى القرار ، كما تجعل المسئولين قريبين من الجماهير لا سيما أن

حـدود الاقاليم الجنوبية الثلاثة قامت منذ عهد الاستعمار على أســاس اعتبارات جغرافية وسكانية مناسبة لحسن ادارتها محليا ، وان وجـود ثلاث وحـدات ادارية مسئولة يجعل التخطيط الاقتصادى والاجتماعى أكثر سهولة ، ويجعل تنفيذ سياسات التنمية أيسر ادارة ومتابعة خاصة أن صعوبة النقـل والاتصال تجعل ادارة الجنوب كرقعـة واحـدة أمرا عسيرا ، وقـد قـدروا ثالثا أن وجود ثلاثة أقاليم يبعـد احتمال الهيمنة السياسية لفئة بعينها ، وبالتالى تكون الحكومات الاقليمية أكثر انسجاما مـع جمـاهيرها •

وعندما عرض الأمر على مجلس الشعب الاقليمى كانت الغالبيه تتفق مـع تقسيم الجنوب ، وكان هـذا الاتجاه شبه اجماعى فى الآنتخابات النيـابية بالاسـتوائية •

وتم تقسيم الجنوب الى ثلاثة أقاليم فى يونيـو عام ١٩٨٣ م بأمر جمهورى ، وتبلورت عن هـذا التقسيم اربع مجموعات ، ثلاث منها تضم غالبية قبائل أعالى النيل ، وكل سكان الاستوائية تقريبا ، وبعض سكان غرب بحـر الغزال •

وهـذه المجموعات الثلاث تطالب بالاستمرار فى تقسيم الجنوب ، بل ان بعضا من أبنـاء غرب بحـــر الغزال (المتمثل فى مجلس منطقتى واو وراجا) يطالبون بقيام اقليم رابع خاص بهم •

أما المجموعة الرابعة فهى مجموعه سكان مديريتى شرق بحر الغزال والبحيرات وجزء من مديرية جنقلى ، وهؤء يطالبـون بالعـودة للاقليم الواحـد بشدة واصرار ، وينتمى غالبيتهم لقبيلة الدينكا الكبرى ، وهؤلاء لهم وزنهم الخاص نظرا للكثافة السكانية الكبيرة التى يتمتعون بها ، ولأن لهم وجودا ذا وزن مؤثر فى الخـدمة العسكرية والمدنية ، ولمـا لهم من الروح القيـادية العاليـة •

التمـــرد الأخـــير :

تضافرت أسباب كثيرة لتؤدى الى قيام التمرد الأخير ، ولو توافر للحكومة القائمة قـدر من الاحساس بالمسئولية والوعى والحزم الادارى اللازم لأمكن حـل تلك المشاكل وتطويق الازمة قبـل أن تنفجر ، وعموما مهـدت للتمرد عـوامل نجملها فى الآتى :

١ ـ بعـد اتفاقية أديس ابابا ١٩٧٢ م واستقرار الوضع فى جنوب السودان انتقلت كثير من الأمراض التى كانت سائدة فى الخـدمه المدنية والحيـاة السياسية فى الشمال الى الجنوب ، فعم الفساد والثراء الحرام، وادى ذلك الى كثير من الفوضى فى الحياة العامة •

٢ ـ تم استيعاب عـدد كبير فى الخـدمة المدنية دون وجـود ميزانية معتمدة لذلك ، ممـا أضعف ميزانية التنمية الحقيقية والخدمات ، وعندما واجهت الحكومة الأمر الواقـع وتخلصت من بعضهم دفـع ذلك بعضهم للانضمام الى جموع الرفض •

٣ ـ تكاثرت عناصر من خريجى المدارس وغيرهم كانت تتوقـع استيعابا خاصا فى المؤسسات المدنية والادارية الجـديدة ولكن آمالهم لم تتحقق •

٤ ـ بدأ يسود مفهوم وسـط الكثيرين من أبناء الجنوب بأن حمل السلاح والخروج على القانون يمكن أن يحقق لهم مطالبهم ، خاصة أن الذين تسلموا السلطة بعـد اتفاقية آديس أبابا هم الذين قادوا التمرد ، بينما تم عـزل كل السياسيين الجنوبيين الذين كانوا ضـد التمرد •

٥ ـ خيبة أمل الجنوبيين فى حـدوث نهضـة سريعة فى مجـال الخـدمات والتنميـة •

٦ — **الصراع بين القـوى السياسيه الجنوبية المختلفة حسب الأهواء الشخصية أو الانتماءات القبلية والحـزبية •**

٧ — عـدم متابعة استيعاب الأنانيـا فى الجيش بصورة مبرمجه خلال السنوات الخمس الأولى ، كما نصت اتفاقية أديس أبابا •

٨ — لمـا تكاثر السخط وكاد ان ينفرط العقـد حاولت حكومه نميرى ترحيل بعض الأفراد من الأنانيـا الى الشمال • ولكنهم — فى جـو لم تتوفر فيه الثقـة بالدرجة المرجوه — رفضوا الاذعان للامر وخرجـوا على النظـام •

٩ — فى عام ١٩٨٢ م طردت أعـداد كبيرة من العاصمه فيما عـرف بالكشة وتأمين العاصمة ، فذهب الجنوبيون وهم ساخطون للجنوب حيث خرج الكثيرون منهم وانضموا لفصائل التمرد •

١٠ — فى جـو الفوضى بدأت الاشاعات تنتشر والتهـديد بالاعتقال ممـا جعل الكثيرين يفضلون الخروج على البقاء •

أدت العـوامل المتقـدمة الى توتر الجـو • وحـدث الانفجـار الأول فى أكتوبر عام ١٩٧٥ م ، ومـع تزايد موجات السخط والفـوضى بدأت أعـداد متزايدة تخرج الى الغابة وتنضم لعناصر التمرد •

وفى أكتوبر عام ١٩٨٢ م فى الجـو المشحون بالتوتر تم ارسـال فريق من جـوبا للتحقيق فى اختفاء بعض الأموال المتعلقة بالقوة الموجودة فى بور ، ولكن قائد القوه رفض التحقيق ووقف معه الجنود فتأزم الجـو فى الحامية • وتكرر الأمر فى فبراير عام ١٩٨٣ • واتسمت المعالجة بالكثير من عـدم الحكمة والتروى • وتم ايقاف مرتبات قـوة بور عن شهر أبريل فتمردت الحامية فأرسلت قوات من جوبا لتأديبها حسب تقرير النظام ، فخرجت بعض قوات الحامية الى الغابه ولحقت بها قوات فى فشلا وغيرها •

وكان جــون قرنق يقضى أجازته فى قريته قرب مدينــة بور فلم يعجبه الحال ولحق بالتمرد بعــد عــدة أيام من ذلك الحادث ، وصادفه فى الطريق قاى نوت زعيم جناح النوير فى التمرد وخرجا معــا الى اثيوبيا ، وأرسلت فرقة من أعالى النيل للحاق بحامية بور ، ولكن الشائعات وصلت لقائد تلك المجموعة بأنه سوف يعتقل بمجرد رجوعه من مهمته ، فما كان منه الا أن أعلن الانضمام للمتمردين وقتــل جميع الذين عارضوه، ووقعت كثير من الأحــداث المشابهة دعمت موقف التمرد ، ففى ظروف تلاشى النقــة فى الحكومة القائمة والتسيب السياسى والمــدنى ونشاط الشائعات والاقاويل يمكن لأى شىء أن يحــدث •

بانضمام جــون قرنق اكتسب التمرد بعــدا سياسيا جــديدا ، فقد بدأ يفرض زعامته على كل الفئــات المتمردة ، واتصل بالمعسكر الشيوعى باثيوبيا وليبيا وتبنى الاستراتيجية اليسارية تجاه السودان ، فتكونت ما سميت بالحركة الشعبيه لتحــرير السودان والجيش الشعبى لتحرير السودان ، وحرر منفستو خاص بالحركة ووضعت قوانين تضبط الجيش وقضاءه العسكرى ، ورفــع شعار تحرير السودان شماله وجنوبه ، وقــد اعطى الحركة دفعة كبيرة للامام بالاضافه الى الضعف والاضطراب الشديد الذى كانت تعانى منه حكومه نميرى ، وتلك الفوضى التى عمت أجزاء كبيرة من الجنوب ، فضــلا عن الامكانات العسكرية الكبيرة التى أتيحت للجيش الشعبى لتحرير السودان والاذاعة القويه التى أتيحت لدعاية الحركة ، ثم ان تقسيم الجنوب من بعــد الى ثلاثة أقاليم هو الذى أضاف دفعا قــويا نحــو حركة العقيد جــون قرنق •

فقــد أدى التقسيم الى تمرد أعــداد كبيرة من القــوات النظامية وغيرهم من دعاة وحــدة الاقليم وانضمامهم الى الجيش الشعبى لتحرير السودان مما قوى موقفه بدرجة كبيرة جــدا •

أما الآثار السلبية لقضية التقسيم فتتمثل فى أن مجموعة قاى توت كانت أصلا غير راضية عن طرح العقيد جـون قرنق القومى ، وكانوا يرون حصر الاهتمام فى قضايا الجنـوب وحـده ، والتركيز عليها دون غيرها ، وعندما جاء التقسيم لاقى هـوى فى نفوسهم فحـدثت المواجهة المؤجلة ، وانتهت بتصفية قاى توت فتولى زعامة فئة النوير المعارضة لجون قرنق عبـد الله شـول •

وبدأت المناوشات والمعارك بين مجموعة عبـد الله شـول (والتى انقسمت على نفسها فيما بعـد) وبين قوات الجيش الشعبى لتحـرير السودان ، ممـا اضطر قوات الجيش الشعبى الى محاولة نقـل مسرح عملياتها جنوبا الى الاستوائية ، وقـد أقبلت بعض المجموعات المتمردة كجماعة عبد الله شـول على الحوار مع الحكومة بعـد اعلانات العفـو العام والاستعداد للحوار وبعـد ثورة رجب الشعبية وسقوط النظـام المـايوى مالت للحوار عناصر من الأنانيـا ٢ ومن السياسيين الذين كانوا يبـدون تبرما أو تعاطفا مع حركة التمرد ، بينما تشددت مجموعة الجيش الشعبى لتحرير السودان عند مواقفها ولم تعلن الاستعداد للحوار •

المسـلمون بالجنـوب :

على الرغم من دورات الاضطهاد الدينى والسياسى والاجتماعى التى تعرض لهـا المسلمون فى الجنوب نجـد استطاعوا الحفـاظ على دينـاتهم وشـخصيتهم المسـلمة •

والغريب فى الأمر أن العنت الذى نقيه المسلمون فى جنوب السودان لم يكن نابعـا فى الأساس من أخوتهم الجنوبيين (غير المسلمين) ، بل عن حرب مخططة ومنظمة ومبرمجة أو تحريض من بعض الجهات الكنسية غير الجنوبية ، ثم عن اهمـال شمالى لقضية الاسـلام هناك . وتمثلت السياسات التى وجهت نحـو المسلمين الجنوبيين فى حصر التعـليم فى

الارساليات مـــع بداية الاستعمار ، واعلان مرسوم المناطق المقفولة ، ثم قانون سياسة الجنوب ، ثم الحواضر الاسلامية مثل تحويل عاصمة الاستوائية من منقلا ـــ الى جوبا عام ١٩٢٨ ، وانشاء العاصمة الجـــديدة على نمط أوروبى كنسى ، وقـــد تعرض المسلمون الى الاضطهاد الادارى من قبـــل الحكومة الاقليمية . والى الكيد من قبل المتمردين ، ووصل الأمر الى حرق دور العبادة وقتل المسلمين أثناء الصلاة ، كما حـــدث فى أريان ومضـــول عام ١٩٨١ م ، واشتدت الفتنة وحوادث القتل والنهب حتى هاجر عشرات الألوف نحـــو الشمال وخاصة جنوب كردفان ودارفور ، ومن الأمثلة المشهورة للتضييق الحكومى نزع قطعة الأرض المخصصة لمسجد الربوة بواو الذى وفر لــه المسلمون منذ سنوات التمويل اللازم ، ولكن فى كل مرة كانت تتدخل بعض الأيدى الكائدة لتعرقل ذلك الصرح الاسلامى ، وعموما تعرض المسلمون الجنوبيون للحرمان من ممارســة حقهم فى أن يشاركوا فى الحيـــاة الادارية والسياسية والتنفيذيه على المستوى القيادى بالرغم من تفوقهم عدديا على المسيحيين حسب احصائية مجلس الكنائس العـــالمى ؛ وقـــد قـــدر الكثير من السياسيين الجنوبيين هـــذا الوضع . ومنهم من اعترف بأن الوقت قـــد حان لتصحيح هـــذا الوضع ورفـــع ظلم السنين الطويلة عن كاهل المسلمين الجنوبيين .

بالرغم من الحصار الذى عانى منـــه المسلمون فى جنـــوب السودان فقـــد ظلت فيهم قيادات معتصمة بدينها ، ورجال صالحون يعلمون القرآن وينشرون الدعوة ، حتى هبت عليهم نســائم الصـــحوة الاســـلامية التى انتظمت كل العالم الاسلامى تقريبا فقاموا ينفضون عنهم غبار الاستضعاف والتراخى فأنشأوا الجمعيات والروابط والهيئات ، وأخير وفى مطلع عام ١٩٨٣ م قامت الهيئة الاسلامية لجنوب السودان التى تعمل جاهـــدة على ربط المسلمين وتوحيد كلمتهم وتوعيتهم والنهوض بهم بالاضافة الى سعيها الحثيث فى التعاون مع نشاط الدعـــوة الاســـلامية فى السودان وفى استقطاب الدعم المـــالى الاسلامى لتنمية الجنوب ، وقـــد تكون للهيئة أكثر

من أربعين فرعا فى أقاليم الجنوب الثلاثة وفرعا بالعاصمة وبعض المـدن الشماليـة الـكبرى •

وقد انتشرت فى معظم مدن الجنوب بوادر عمل اسلامى مبشر فى مجال الدعوة والخـدمات التعليمية والصحية والاقتصادية ورعاية المسلمين الجـدد وتثقيف وتوعية المسلمين المقيمين وترقية تعليم أبنائهم ذلك كله دون اثارة أدنى توتر دينى بين أهـل الجنوب ، والجـدير بالذكر أن درجـة التعـايش الدينى الموجـودة فى الجنـوب لا تكاد تجـد لهـا مثيلا فى كل العالم ، ففى اطار الاسرة الجنوبية الواحـدة بل فى المنزل الواحـد تجـد المسلم والمسيحى واللادينى يعيشون معا فى وئام وسلام ، ولا تكاد تجـد سياسيا جنوبيا مسيحيا لا يرحب بالنشاط الاسلامى لترقيـة الأوضاع التعليمية والصحية والمعايشة والحيـاة الفـاضلة فى الجنوب ، ولا يثير القضية الدينية بوجـه حاد الا عنصر خارجى يريد أن يستغلها لأغراض الفتنة والدعاية السياسية أو لحاجات الصراع الدولى والحضـــارى •

أثبتت التجارب والممارسات أن كل محاولات الحل العسكرى المحض تفشل كثيرا ، وذلك أمر بديهى ، اذ لا يمكن احتواء ثورة مجموعة بشرية تتظلم نقـدر أنه وقـع عليها لعسرات السنين عن طريق القوة ، بينمـا تشهد كل الأحوال التى جلس فيها الأخـوة فى الجنوب والشمال للحوار بان النتيجه كانت أقرب الى التوفيق ، فلابد فى شأن قضية الجنوب من استمرار الحوار الجاد الهادف لا بقصـد الوصول لنوع من الاتفـاق العرضى الذى يهـدىء الموقف مؤقتا ، بل من اجـل لمس جـذور المشكلة ومعالجتها من الأساس تحقيقا لوحـدة السودان وحقنا للدماء ودفعـا لمسيرته وتحقيق اهـداف الامة السودانية ومثلها العليـا ، ولمـا كانت عوامل شتى قـد تظاهرت لتكون أرضية هشة تتولد فيها تفجرات الموقف ، ثم دارأت قضايا أثارت تلك التفجرات من حين لحين فلابد ان يشمل الحل

الشامل علاج الأسباب الجـذرية التى هيأت أرضية الأزمات مهما كلف ذلك دن جهـد دؤوب متصل ، ثم لابد من تناول الأسباب المباشرة التى أدت الى اشتعال الازمة الراهنة ، وتتمثل جوانب المشكلة اجمالا فى الآتى:

١ ـ العـامل الجغرافى والثقافى :

كما يقوم تتشابه فى السمات بين شمال وجنوب السودان فبينهمـا ايضا تمـايز احدثه الظروف الجغرافيه وصعوبة الاتصـال بين الشمال والجنوب ، وكذلك كرست ذلك التمايز بعض السياسات والقـوانين التى سنت فى عهد الاستعمار ، ممـا أدى الى انقطاع الصله بين شـطرى البلاد وفرض العـزلة بين أهـل الجنوب والشمال ، فتشكلت صـور غير حقيقية عن الجنوب فى عقلية المواطـن الشمالى ، ولم تستدرك المناهـج والمؤسسات التعليمية ذلك الخلل ، بل تجاهلت التعرض لتاريخ الجنـوب وثقافة مجتمعه ، وكان الأجـدر أن يكون ذلك جزءا لا يتجزأ من المنهـج الدراسى القومى حتى لا يبقى المواطن الشمالى على جهل بواقع المواطـن الجنوبى ، وللخروج من هـذا الأسر الجغرافى والتاريخى والثقافى لابد أولا من تأمين سبل الانتقال والاتصال بين شطرى البلاد عن طريق تشييد الطرق البرية المسفلته بين الشمال والجنوب كطريق كوستى ملكال جـوبا وطريق تمساح راجاوا ، ثم مد شبكة خطوط داخليه تربط أجزاء الاقاليم المختلفة ، ولابد من تحسين أسطول النقل النهرى والجوى ، والعمـل على استمرار سير قطار الخرطوم واو ، ثم ينبغى ثانيا الالتزام بمنهج تعيملى قـومى لكل السودان بحيث يبرز ذلك المنهج تكوين الجنوب وثقافتـه وتاريخه كجزء من المنهج الدراسى ، وأن تعمل السلطات على توفير كـل الامكانات الفنية والبشرية فتحقيق ذلك الهـدف • ثالثا أن تقـوم وسائل الاعلام القومية بدور فعال نحو التعريف والتنوير بالجنوب . وتقـوم اذاعة جوبا فى نفس الوقت بدور مشابه نحـو تعريف الجنوبيين بالشمال وفـق برنامج مخطط •

(م ٢٩ ــ ج ٢)

٢ ــ التنميــة والخــدمات :

ان التخلف النسبى للجنوب نتيجة للسياسات المقصودة أحيـــانا ونتيجة للتجاهل والاهمال أحيانا ، ونتيجة لسوء الادارة والفساد أحيانا أخرى ولــد احساسا بالمرارة والسخط . ومعــلوم أن الخــلل فى توازن النهضة فى أى بلــد يؤدى بالضرورة الى نوع من التبرم والتململ وعدم الاستقرار ، أو يمهــد على أقل تقــدير لوجود أرضيه نفسية مواتية لعدم الاستقرار ، فلابد من أن تتضافر جهود كل الأمة السودانية لاعادة التوازن الاجتماعى لهــذا الجسم الواحــد الذى هــو السودان من خلال توجيه اهتمام زائد وأولوية خاصة للتنمية والخــدمات فى جنــوب السودان ، ومعلوم أن موارد الجنوب التنموية المختلفة كافية لأن تحــدث طفرة هائلة اذا تم استغلالها بالصورة المثلى . فهنالك الكثير من المشاريع التى تمت دراستها فى أوقات سابقة ، وتلك التى بدأت وتوقف العمل فيها . وأخرى كثيرة تنتظر دراسات الجــدوى الاقتصادية والاجتماعيه . وعليه يجب أن توفر الموارد المــالية اللازمة للبدء الفورى فى أوســع مجموعة ممكنة من المشاريع الصغيرة السريعة العائد مع الانتقال المبرمج والمخطط نحــو مشاريع كبرى للمستقبل . ولا يشترط أن تكون برامج التنميه فى الجنوب مرتبطة بتخطيط التنمية العام لكل السودان . بل يحسن أن تكون برامج الجنوب خاصة لحين سد الفجوة التنمويه بين شطرى البلاد . وفى مجال الخــدمات ــ صحية وتعليمية وغيرها . على السلطات المعنيه الاجتهاد الشديد فى توفير موارد مالية وعينيه لاعادة ترميم مرافق الخــدمات القائمه ومدها بأسباب الحياة ، والعمل على انشاء مرافق خــدمات جــديدة . لا سيما أن فى الجنوب أماكن تكتظ بالسكان ولا يكاد يوجــد بها أى نوع من الخــدمات .

٣ ــ شــكل الحــكم :

كانت أول مبادرة لاعطاء الجنوب نوعا من الحكم الاقليمى تلك التى طرحها الاتجاه الاسلامى عام ١٩٦٥ م فى مؤتمر المــائدة المستديرة فى

وقت لم يكن مثل هـذا الطرح معروفا ، وذلك يقينا من القوى الاسلامية انه لا سبيل لاستيعاب الوضعية الخاصة بالجنوب الا من خلال نوع من الحكم اللامركزى •

ولما لم يكن الرأى العام السودانى قد تهيأ وقتها لأكثر من ذلك فقد كان ذلك الطرح مناسبا فى ذلك الوقت ، وهو ما تم تبنيه فى مشروع دستور عام ١٩٦٧ م ،تم فى مرحلة لاحقة فى اتفاقية أديس أبابا•

ونسبة لتلاشى الشعارات المتطرفة الداعية الى فصل الجنوب عن الشمال لازدياد الثقة بين مواطنى شطرى السودان التى تمثلت فى موجات كبيرة من هجرة أبناء الجنوب الى شمال السودان بعد أن كانوا يهاجرون فى الماضى الى كينيا وأوغندا ، ونتيجة لتجربة الحكم الذاتى التى اكتسبها الجنوبيون من خلال الحكم الذاتى فى كل من فترة الجنوب الموحد وبفترة الاقاليم الثلاثة ، فان من المسائل التى يمكن أن ترد فى أى حوار لتسوية المعادلة الدستورية لحكم أقاليم الجنوب بل أقاليم السودان العامة ما يلى :

- دراسة جدوى الانفتاح نحو تطوير الحكم الاقليمى الى نظام فيدرالى يتم بعد التمهيد اللازم •
- دراسة جدوى المديريات كاطار للادارة ، اذ برهنت التجربة على انها أصبحت تشكل حلقة ادارية قليلة الفعالية بين الحكم وادارة المناطق حيث تقوم المجالس وتدار الخدمات والبرامج المحلية •
- اضفاء مرونة على التقسيم الاقليمى باتاحة الحق لكل اقليم أن يقيم نوعا من العلاقة الخاصة مع اقليم أو أكثر تنسيقا أو تكاملا أو اندماجا فى كيان موحد •
- دراسة الموازنة العادلة فى تمثيل الاقاليم فى الأجهزة الحكومية المركزية التشريعية والتنفيذية •

٤ ــ القــــانون :

ان الاستمساك بنظام قانونى عام مؤسس على الشريعة الاسلامية لهو ضرورة دينية وسياسية لكل المؤمنين من أهل السودان وذلك لان :

ــ التزام شرع الله يمثل تجاوبا مع تطلعات غالبية سكان السودان المسلمين وعقيدتهم •

ــ ويطابق ذلك الشرع الفطرة الانسانية والمبادىء الروحية • بل النصوص الدينية لكل أديان السماء •

ــ ثم أن فى السودان حاجة اجتماعية ماسة لتطبيق شرع الله وتقوم لذلك دواع علمية موضوعية •

ــ ثم أن الشرع الدينى أقرب الى المزاج الثقافى الافريقى من القانون الانجليزى أو الهندى أو أى نظام قانونى اخر •

أن شرع الله سبحانه وتعالى يحفظ لكل المجموعات غير الاسلامية كيانها وثقافتها ويمكنها من ممارسة تدينها وعاداتها وتقاليدها وأطرها المحلية فى جو من الحرية دونما تدخل فى شئونهم أو توجيه تطورهم الدينى والثقافى والاجتماعى • وأن الفقه الاسلامى بسعته ومرونته يمكن أن يتسع لكثير من التسويات القانونية المتعلقة بغير المسلمين ترجيحا أو استثناء وتجاوبا مع الادارة المشروعة لغير المسلمين •

٥ ــ طــريق الحــل :

حتى يتم التوصل لحل جــذرى لهــذه المسألة التى دامت طويلا لابد من اجراء مشاورات مع كل الأطراف السودانية فى الشمال والجنوب تطرح فيها كل جوانب القضية ويدار حوار جاد وهادف • ثم تتم الدعوة لمؤتمر جامع تشارك فيه كل الأطراف من أحزاب ومجموعات جنوبية وشمالية وجبهات سياسية وبعض المتخصصين • وذلك حتى لا تصير جزئية المشاركة

التى حـدثت فى السابق وأدت الى خروج آخرين ، وتجـدد المشكلات ، وحتى يخرج المؤتمر بنوع من الاجماع القومى يلتزم ويرضى به أبنـاء السودان كافـة •

● وجهـة نظر الحزب الشيوعى السودانى :

مشروع مبادرة لانهـاء الحرب الأهليـة ولعقد المؤتمر القومى الدستورى ١٩٨٧/٦/١٢ :

تتواصل فى بلادنا منذ اربع سنوات حرب أهليـة عقيم ، بخسـائر فادحة فى الأرواح والمنشآت والموارد ، وبمخاطر جـدية على نظـامنا الديمقراطى وسيادتنا ، وبآثار سلبية بعيدة المدى على وحدتنا الوطنية •

واصبح واجبا ملحا — أكثر من أى وقت مضى — على كافـة القوى الوطنيـة أن تجـد مخرجا من هـذه الحـرب الى رحـابة حـل سلمى ديمقراطى للمشاكل والقضايا التى أثارتها •

وتلبية لهـذا الواجب نطرح هـذه المبادره على الاحزاب والكيانات السياسية والاتحادات والمنظمات النقابيه والاجتماعيه والفئوية •

أولا : فى طرحنا لهذه المبادرة تنطلق من الادراك للظروف التى قادت الى الحرب الراهنه ، والتطورات التى قادت الى اندلاعها فى أغسطس عام ١٩٨٣ فى ظل النظام المايوى لتصبح أحـد أهم العوامل لخلخلته ، والاسهام فى الاطاحه به فى ابريل عام ١٩٨٥ •

كما تنطلق من الاقتناع التام بأنه منذ ذلك الوقت أتيحت امكانات لتحقيق الأهـداف التى نشبت من أجلهـا بوسـيلة الديمقراطيـة التى انتزعهـا شـعبنا •

وكان واجبا أن تشارك (الحركة الشعبية لتحرير السودان) وأن يتاح

لهـا أن تشارك كقوة سياسية أساسية في بناء الحياة الجديدة ، ولكن عاقت ذلك تقديرات سلبية من جانب (الحركة) لما حققته الانتفاضة وتدابير من جانب السلطة الانتقالية . وقد عبرنا في حينه عن وجهة نظرنا في هذا الأمر لقيادة الحركة ولمختلف القوى السياسية •

ثانيا ـ ان استمرار الحرب لمدة تزيد عن العامين منذ الانتفاضة خسارة محضـة :

ـ فهي بالمعطيات الراهنة للاوضاع في بلادنا لن يؤدي الى انتصار أي من طرفيها بالحسم العسكري النهائي . ولقد جربت بلادنا الخيار المسلح لأكثر من ثلاثين عاما فلم يتقدم بها نحو حل مشاكلها ، بل فاقم تلك المشاكل وعمقها •

ـ استمرار القتال ـ فوق الخسائر البشرية ـ يدمر قدرا هائلا من المنشآت والموارد وبلادنا في أمس الحاجة اليها بعد نهاية هذه الحرب العقيم •

ـ استمرار القتال يحمل معه أخطار التدخل الأجنبي والانقلابات العسكرية •

ـ أيا كانت نتيجة الحرب فان السودان الموحد ـ وهو الهدف المعلن للجميع ـ يحتاج الى جيش وطني واحد متماسك ومتلاحم وقادر على حماية حدود الوطن وسيادته . ولا يمكن أن تقوم الوحدة الوطنية بدون الامن . ومن ثم فان تدمير الجيش السوداني القائم ماديا ومعنويا يمثل قصر نظر لا يغتفر ويتنافى مع الوطنية السودانية •

ثالثا ـ نعتقد أن هناك مبادىء عامة تصلح أساسا تقوم عليه الجهود للتوصل الى انهاء الحرب :

١ ـ ان السودان بلد يعاني كله من التخلف الاقتصادي والاجتماعي،

ومن قصور فى نظامه السياسى ينبثق من تمايز بين الاقاليم ، والتكوينات القومية ضــد المصالح والمطـامح المشروعة للاقسـام والجماعات الأكثر تخلفا وفقرا ، وفى هــذا الاطار العام تحتل مشكلة الجنوب موقعها المحدد بخصوصياتها القومية والاجتماعية والحضارية •

٢ ــ أن أية صيغة تحفظ للسودان وحـدته وسلامة ترابه والتعايش الديمقراطى بين قومياته وأديانه وحضاراته المتعــددة لابد أن تنبثق من خلال التفاوض والحوار ، والتوصــل الى اتفاقات مشتركة ومقبولة منها جميعا ، وهــذه الصيغة تتبلور لا عبر العلاقة بين منتصر ومهزوم ، وانما بين سودانيين متساوين فى الحقوق والواجبات ينوون ويريدون العيش متعاونين متراضين فى وطنهم الواحــد •

٣ ــ ان كل القوى السودانية ، بمــا فيها (الحركة الشعبية لتحرير السودان) أعلنت قبولها للخيار السلمى ، وتضمنت ذلك بيانات مثل اعلان كوكادام ، والاتفاق بين الصادق المهدى وجــون قرنق ، ومبادرة الصادق المهــدى فى احتفالات ٦ أبريل ١٩٨٧ وغيرها •

٤ ــ أن هــذه القوى أجمعت على أن يكون المؤتمر القومى الدستورى هو الوعاء للحوار الوطنى الذى سيقرر شكل الحكم فى السودان •

رابعا ــ تأسيسا على كل ذلك ــ ورجوعا الى اقتراح وجــد القبول من قبل نقترح وقفا فوريا القتال ووضع الضمانات لتنفيذه واستمراره:

١ ــ ما نقترحه ليس هــدنة ، وانما وقف للقتال يتجه الى الحــوار والى وضع حــد للحرب ، أى الى استبعاد الخيار المسلح ، والاتفاق على الحــل السلمى الديمقراطى للنزاع •

٢ ــ تنشأ اللجان والأدوات اللازمة لوقف القتال بالتشاور بين القوى المختلفة ، السياسية والعسكرية •

خامسا ــ يدعم وقف القتــال بالتدابير التالية :

١ ــ رفــع حالة الطــوارىء فورا •

٢ ــ فتــح طرق المواصلات وتامينها تماما لتوصيل المــؤن والأدويه والاحتياجات الأخرى الى المواطنين فى مختلف انحاء الجنوب ، ولاعادة النازحين الى مناطقهم ، وفتح المدارس والمستشفيات ونقاط الأمن وغير ذلك من ضرورات تطبيع الحيــاة فى الجنوب •

٣ ــ حــل ما يسمى بالمنظمات الصــديقه ، وقف تسليح القبــائل وجمع ما بيدها منه ، والتطبيق الحازم لمبدأ أن القوات النظامية هى وحدها المسموح لهــا بحمل السلاح واستخدامه •

٤ ــ تقوية أجهزة الأمن فى مناطق التماس بين الشمال والجنــوب والمنع الحازم للاشتباكات القبلية المسلحة •

سادسا ــ لدفــع التحرك فى اتجاه وقف القتال ، وكجــزء ضرورى من تهيئة المناخ لعقــد المؤتمر القومى الدستورى ، وتوفير الضمانات لنجاحــه تتخــذ فورا التدابير الآتية :

١ ــ الغاء قوانين سبتمبر عام ١٩٨٣ واعادة العمل بالقوانين التى كانت ســائدة قبلها •

٢ ــ الغاء اتفاقيه الدفاع المشترك مع مصر (بقانون) وكذلك سائر الاتفاقيــات المتشــابهه •

٣ ــ عــدم البت فى ايه قضايا ممــا يقع تحت صلاحيات المؤتمر القــومى الدســتورى •

برنامج أديس أبابا للســلام :

فى ١٩٨٧/٨/٢٤ صــدر بيــان مشترك عن الأحزاب الافريقية

السودانية وحـركة التحرير الشعبى السودانى وجيش التحرير الشعبى السودانى وأنانيا (٢) جاء فيـه :

فى ضـوء الوضع السياسى السريع المتدهور فى بلادنا والذى يفرض تهـديدا لا مثيل لـه على استقرارها والبقاء الفعلى للشعب السودانى كـكل .

وحيث أن الاحزاب السودانية الافريقية ، والتجمع الوطنى للانقاذ القومى ، وجيش التحرير الشعبى السودانى ، وحـركة التحرير الشعبى السودانى قـد استهلت حوار السلام فى بلادنا فى عامى ١٩٨٥/١٩٨٦ .

ونظرا لسعى الحكومة السودانيه لتحقيق حـل عسكرى وهـو ما يعوق مثل تلك المبادرات : نحن الوفود ممثلو الأحزاب السودانيه الأفريقيه. وحركة التحرير الشعبى السودانى وجيش التحرير الشعبى السودانى ، وأنانيا (٢) ، المجتمعين فى عاصمه أثيوبيا الاشتراكيه (أديس أبابا) فى الفترة من التاسع الى الثالث والعشرين من شهر أغسطس عام ١٩٨٧ نجـد أنه من واجبنا الأساسى اصـدار البيان التالى .

١ ــ لمـا كانت القـوى الوطنية تناضل لأجـل استقلالنا القـومى والسلام والديمقراطيه والعـدل الأجتماعى ، ومدفوعة بتقاليد شـعبنا الثورية المورونة من كفاحه البطولى ضـد قامعيه ، فنحن نعارض بهـدوء الحكم غير الديمقراطى للاحزاب التقليديه الطائفية وأى تصرف للتدخـل الأجنبى فى الشئون الداخلية لبلادنا والتهـديدات السافرة المطروحة من قبل حكومة الصادق المهـدى لأجتثاث الشعب السودانى المناضل .

٢ ــ طالمـا استمرت حكومة السودان فى تجاهل متطلبات عقـد المؤتمر الدستورى القومى المقترح ــ كما تعهدت به فى اعلان كوكا دام ــ فانه سوف يكون من المستحيل تحقيق سلام دائم وديمقراطية فى بلادنا ،

٣ ـ نحن نجـدد تأييدنا الثابت لاعلان كوكا دام كأساس لحل مشاكلنا القومية ، لذلك فنحن نحث كافـة القوى السياسية فى السودان على ممارسة الضغوط لحمل الحكومة السودانية على التنفيذ الفورى لبنود اعـلان كوكا دام •

٤ ـ نحن أيضا مقتنعون تماما بأن الوضع المطروح حاليا سىء ، لذلك فان الأطراف سوف تجاهـد بدون كلل لأجل اقامه حوار دائم لمشاكلنا القـومية •

٥ ـ وعلى ضوء المجاعه الناتجه عن الجفاف الحاد خلال هـذا العام فى معظم أجزاء الجنوب فان الأطراف المعنية تحث الجناح الانسانى فى الحكومة السودانية ومنظمات الاعانة الدوليـه على التشـاور وتنظيم مساعدات الاغاثة ، واعادة التوطين . بحيث تصل الى السكان المنكـوبين اينما كانوا سواء فى القرى او المـدن •

٦ ـ أخيرا نحن نقـدر بكل حب الجهد المبـذول من قبـل مجلس الكنائس السودانى فى تنظيم مثل هـذا الاجتماع الناجح •

وقعه فى أديس أبابا فى اليوم الرابع والعشرين من شهر أغسطس عام ألف وتسعمائة وسـبعة وثمـانين •

١ ـ البـابا جيمس سـرور : رئيس وفـد الأحـزاب الافريقيه الشعبى السودانى وعضو اللجنه العليا السياسيه والعسكريه لحركة التحرير الشعبى السودانى/جيش التحرير الشعبى السودانى •

٢ ـ العقيد ديفيد دينج رئيس وفـد أنانيا (٢) •

بيـان كمبـالا البحث عن السـلام أصـدرته الأحزاب السودانية الافريقية وحركة التحرير الشعبى السودانى/والجيش الشعبى لتحرير السـودان — ١٩٨٧/٩/٧ :

١ — استجابة للدعوة المقـدمة من فخـامة الرئيس يورى كابوتا موسيفينى — رئيس جمهورية اوغندا — الى الأطراف المعنية بغرض اطلاعه على الوضع السائد فى السودان لتمكينه من التوسط لأجـل السـلام ، كما طلب رئيس وزراء السودان اتاحة فرصة الاجتماع فى كامبالا تحت رعاية حركة الصمود القومى فى الفترة من السادس الى السابع من شهر سبتمبر عام ١٩٨٧ ، حيث ناقش وحلل الجانبان المعنيان الوضع السياسى المتفاقم فى السودان ، وتوصلا الى تفاهم مشترك بأن السودان تستطيع تخليص نفسها من المخاطر البـاديه اذا ما حشدت كل القـوى السودانية السياسية الارادة الكافية والتصميم من أجـل حـل المشاكل القـومية المتواجـدة على نحو ملائم وهى بالتحـديد — مشكلة المواطنة ، ومشكلة الديانه ، وحقوق الانسان الأساسية ، ونظام الحكومة الطائفى ، والتنمية غير المتوازنة ، والظلم الاجتماعى ، وعـدم المساواة •

وكمحاولة لحل هـذه المشاكل تؤكد الأطراف المعنيـة من جـديد استعدادها للنقاش مع كافـة الأطراف الأخرى المهتمة بالتوصل الى ناتج ذى شأن الشعب السودانى يضمن طموحاته العادلة فى السلام الدائم والديمقراطية وحـق تقرير المصير والعـدالة الاجتماعية •

٢ — لذلك ومن وجهة نظر الأطراف المعنية فان سياسة المواجهـة العسكرية المتبناة من قبل حكومة الخرطوم — سياسة عسكرة بلادنا — تعتبر خطـوة غير مثمرة ، ولأجل هـذا السبب فان الأطراف المعنية تعيد التأكيد على دعمها غير المشروط لاعلان كوكا دام ، وبرنامج أديس أبابا للسلام والمبادرة من قبل جيش التحرير الشعبى السودانى ، وحركة التحرير

الشعبى السودانى ، والتحالف الوطنى لانقاذ السودان وأحزاب السودان الافريقية وانانيا (٢) على التوالى •

٣ — وبموجب هـذا تناشد الأطراف المعنيه حكومات الدول المجاورة والمجتمع الدولى دعم وتسهيل جهودهم الراميـه الى تعـزيز مبادرات السـلام •

٤ — وفى الخاتمة تحيى الاطراف المعنيه المدخل البناء المنبع من قبل الرئيس موسيفينى فى السعى باصرار لأجل التوصل الى حل دائم لمشاكل السودان القومية •

وتعبر الأطراف المعنية عن عرفانها بالجميل للايمـاءة الطيبه التى ابدتهـا حكومته فى تقـديم المساعدة الانسانية لتحسين الوضـع المتدهور فى السـودان •

● **بيـان نيروبى للسعى من أجـل السلام أصـدرته الأحزاب الافريقية السودانية وحركة التحرير الشعبى السودانى وجيش التحرير الشعبى السـودانى ١٩٨٧/٩/٢٢ :**

الديبـاجة :

* وأخـذا فى الاعتبار البيانين المشتركين الصادرين عن الأحزاب السودانية الافرايقية وأنانيا (٢) ، وجيش التحرير الشعبى السودانى ، وحركة التحرير الشعبى السودانى على التوالى •

* وبناء على اهتمام ومصلحة رئيس جمهوريه كينيـا فى أن يرى السـلام سـائدا فى السودان •

* اجتمعت الأحزاب الافريقية السودانية ووفـود الجيش الشعبى لتحـرير السودان فى نيروبى فى الفترة من التاسـع عشر الى الثانى والعشرين من شـهر سبتمبر عام ١٩٨٧ •

ـ وتفهما للاهتمام الحقيقى لرئيس جمهورية كينيا لمساعدة الشعب السودانى فى جهوده للتوصل الى سلام من خلال حوار قومى واسع النطاق فان الأطراف المعنية تتبنى القرارات الآتية :

١ ـ دعوة كافة القوى السياسية السودانية ـ بغض النظر عن معتقداتها الأيدلوجية والجنس والدين ـ الى الانضمام لجهود السلام المتبناة حاليا من قبل الأحزاب ـ الأحزاب السياسية السودانية الافريقية، وحركة التحرير الشعبى السودانى ، وجيش التحرير السودانى ـ وفقا لاعلان كوكا دام فى مارس عام ١٩٨٦ ، والحكومة السودانية لأجل الاسراع فى عقد المؤتمر الدستورى القومى ٠

٢ ـ مناشدة المنظمات الاقليمية والدولية كالأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، وجامعة الدول العربية ، لممارسة الضغوط على الحكومة السودانية لكى تعزز استمرار عملية السلام ٠

٣ ـ تهيب الأطراف المعنية بكافة الدول المجاورة للسودان والدول المحبة للسلام أن تستخدم نفوذها لجعل من الممكن على الحكومة السودانية أن تتمسك بالحاجة الملحة لعملية السلام للوصول الى الأهداف المرغوبة لشعب السودانى ٠

٤ ـ أيضا وآخذا فى الاعتبار وجهة نظر الأطراف المعنية بأنه نظرا للظروف البائسة السائدة حاليا ، وبصفة خاصة فى الجنوب ، فانها تهيب بكافة الدول المجاورة والرجال ذوى النوايا الصادقة بصفة عامة لأن يجعلوا فى المتناول كافة المساعدات الانسانية ، وذلك لتخفيف الظروف الحرجة السائدة فى الجنوب ٠

٥ ـ ومن أجل ضمان نجاح عملية السلام فقد أخذ فى الاعتبار وجهة نظر الأطراف المعنية التى تحض كافة الأطراف السياسية

المتناحرة فى السودان على الامتناع من الاتجاهات العدوانية والعدائية كل تجاه الآخر •

٦ — ومن أجل توليد الثقة وتعضيد وحدة حقيقيه بين الشعب السودانى فان الأطراف المعنية تناشد بقوة السودانيين بالامتناع عن كافة الأفعال التى تميل الى تقسيم الشعب السودانى •

٧ — وبموجب هذا تلزم الأطراف المعنية نفسها بالبحث عن سلام حقيقى ، وفى هذا الخصوص تعبر الأطراف عن تقديرها وعرفانها بالجميل لفخامة رئيس جمهورية كينيا دانيال أراب موى والشعب الكينى لاهتمامها المستمر لأجل تحقيق السلام فى منطقة شرق أفريقيا عامة ، وفى السودان خاصة •

وقعه فى نيروبى فى اليوم الثانى والعشرين من شهر سبتمبر عام ألف وتسعمائة وسبعة وثمانين •

١ — البابا جيمس سيرور رئيس وفد الأحزاب الافريقية السودانية •

٢ — العقيد لوال دينج وول • قائد حركة التحرير الشعبى السودانى وجيش التحرير الشعبى السودانى •

شاهد على التوقيع :

جرستون تيبيس أولى وزير الدولة فى مكتب الرئيس •

● **بيان حول مساعى السلام صادر عن التجمع الوطنى لانقاذ الوطن فى ١٩٨٧/٩/٣٠ :**

انطلاقا من موقف التجمع الوطنى من قضايا الوطن الأساسية ، والسعى من أجل السلا مفقد ظل التجمع يراقب باستمرار ويساند

كافــة المجهودات المحلية الى وقف الصــدام المسلح بين أبنـــاء الوطن الواحـــد •

فى هـذا الصـدد لاحظ التجمع بعـين الرضا تأمين الحكومة على ضرورة اتصال الحوار بكافــة أشكاله ومباركتها للمبادرات التى قامت بها مؤخرا بعض الجهات والشخصيات ، وتأكيد السيد/رئيس الوزراء فى رده على مذكرة التجمع النقابى بأن اعــلان كوكا دام يعتبر خطــوة فى طريق التفــاهم •

ان التجمع الوطنى يجـدد تأكيده بأن الجـذور الحقيقية للحـرب متأصلة فهى واقــع أشكاليات عمليـات البناء الوطنى ، واخفاق القــوى السياسية التى تولت زمام السلطة منذ الاستقلال فى ابتداع صيغ تجمع أبناء هــذا الوطن ولا تفرقهم ، توحـدهم ولا تشتت شملهم ، ان الحرب الدائرة هى بالضرورة قضية سودانية تتعلق بتضارب السياسات الادارية والاجتماعية والاقتصادية والتمايز المترتب عليها فى الفرص والأعبـاء وموازين التنمية بكافــة أشكالها •

بهـذا المنظور وعلى الرغم من الترحيب الأكيـد بكافــة مبادرات الوساطة من حكومات وشعوب وأفراد الدول الشقيقة والصـديقة الا أن التجمع الوطنى يركز باهتمام خاص على جهود أبناء هـذا الوطـن فى التصـدى للتحـديات التى تواجه أمتنا ، لذلك فان التجمع بادر منـذ الانتفاضة بالعمل الجاد من أجـل فتح قنوات الحوار ، وتواصل ذلك الجهـد حتى تم اصـدار اعلان كوكا دام التاريخى ، والذى وضــع الأطر العريضة لمشروع برنامج لكيفية الوصول الى وقف اطلاق النـار وانعقاد المؤتمر القومى الدستورى فى الخرطوم •

ولم ينقطع التجمع عن مواصلة مجهوداته أو عن دعم كافــة المساعى الأخرى ، ولذلك ظـل التجمع يراقب باهتمام بالغ لقاءات وفـد الأحزاب

السياسية التى زارت مؤخرا أثيوبيا ويوغندا وكينيا . وقد حرص التجمع على استقبال الوفد عند عودته وحضور المؤتمر الصحفى الذى انعقد بدار نقابة المحامين مساء الاثنين ٢٨ سبتمبر لاطلاع جماهير الشعب العريضة عبر أجهزة الاعلام المختلفة على ملامح ما قام به الوفد .

ثم كان الاجتماع بين الوفد ومجلس التجمع فى مساء الثلاثاء ٢٩ سبتمبر ، والذى تم فيه شرح مستفيض ونقاش صريح لكل ما حدث فى عواصم دول شرق افريقية . والبيانات التى صدرت بعد اجتماعات الوفد ، والحركة الشعبية فى اديس ابابا ونيروبى وكمبالا . وقد اتضح من النقاش تطابق وجهات النظر والوفاق التام بين الوفد والتجمع حول اعلان كوكا دام الصادر فى مارس عام ١٩٨٦ م والذى يمثل الاطار الأمثل لكيفية وقف الحرب والوفاق الجامع لاكبر عدد فى القوى السياسية .

ان محادثات الوفد ومبادرته الوطنية الصادقة تؤكد الحقيقة الثابتة بأن أبواب الوفاق التى خطها اعلان كوكا دام مفتوحة على مصراعيها ، وأن الاعلان لم يكن فئويا ولا جهويا محددا ، وانما هو جهد سودانى مفتوحة أذرعه لاحتضان كل من يعمل بجدية لاحلال السلام .

ان التفاف وفد الأحزاب السياسية والتجمع الوطنى حول مرتكزات المناخ حتى يقوم المؤتمر القومى الدستورى بأقرب فرصة .

ان اجتماعات الوفد والنقاش المثمر الذى قاموا به . والمجهود الذى بذلوه نؤكد حيوية اعلان كوكا دام وتعديه العمل على تحقيق بنود تهيئة المناخ يعنى تجديد العمل على :

١ — الغاء قوانين سبتمبر عام ١٩٨٣ واستبعاد مشروعات القوانين التى تقدمت بها نقابة المحامين .

٢ ــ رفع حالة الطوارى والوقف الفورى لاطلاق النار من الطرفين •
٣ ــ الغاء كل الاتفاقيات التى تمس السيادة الوطنية •

ان التجمع الوطنى اذ يعلن مؤازرته وتأييده وتقديره لجهد الأحزاب السياسية يدعو كافة الأحزاب وجماهير القوى الوطنية لمناقشة وتدارس اعلان كوكا دام ، والعمل على تحقيق بنوده من أجل وقف الحرب فى البلاد •

ومن أجل تفجير الطاقات فى هذا المضمار فان التجمع الوطنى يناشد كافة القوى السياسية والمنظمات والنقابات لعقد لقاءات جماهيرية فى كافة أنحاء الوطن لوقف نزيف الدم •

● الميثاق المشترك للأحزاب الافريقية السودانية :

أرسلت الأحزاب الافريقية السودانية وفى اطار مساعيها لاحلال السلام فى السودان ــ وفدا الى أثيوبيا وشرق أفريقيا للاجتماع مع حركة التحرير الشعبى السودانى/جيش التحرير الشعبى السودانى بغرض اعادة تنشيط البحث عن السلام ، وقد نجحت فى التوصل الى تفاهم مشترك من أجل السلام خلال اجتماعات أديس أبابا ونيروبى وكمبالا ، وفى اطار رغبتها من أجل الابقاء على دعم قوة الدفع من أجل السلام هذه فان الأحزاب الافريقية قد عزمت على العمل معا للتوصل الى سلام حقيقى •

لذلك فقد صدر هذا الميثاق المشترك ، والذى سوف يشكل شروطها الرئيسية للاشتراك فى أية حكومة ، ومن ثم فقد عقدت الأطراف الموقعة على هذا الميثاق العزم على :

١ ــ الغاء قوانين الشريعة (سبتمبر ١٩٨٣) والعودة الى قوانين عام ١٩٥٦ والمعدلة فى عامى ١٩٦٤ ، ١٩٧٤ •

(م ٣٠ ــ ج ٢)

٢ — عقـد المؤتمر الدستورى القومى المقترح وفقا لجـدول زمنى محـــدد •

٣ — ينبغى أن يكون اعلان « كوكا دام » أساس هـذا المؤتمر •

٤ — تشـكل الحكومات الاقليمية والمركزية على نطاق واسـع بما يكفل مشاركة عادلة فى السلطة من قبـل الشعب السودانى خاصـة من المناطق المحرومة ، وأن يتم تقاسم وزارات السيادة والاقتصاد والخدمات بصورة متسـاوية مع الأحزاب الافريقية السـودانية والآخرين المشكلين لتلك الحـكومة •

٥ — استمرار النظام الحالى للادارة فى الجنوب السـودانى ، لكن ينبغى حـل المجلس الجنوبى والحكومات الاقليمية فى الجنوب حتى يسمح للتشـكيل الجـديد بأن يعكس روح الوحـدة الجـديدة فى الجنوب ، وينبغى أن تكون الأحزاب الجنوبيـة وحـدها مسـئولة عن تشكيل تلك الحـكومات •

٦ — توقف الحكومه تسليح جماعات من الشعب ؛ لان هذه السياسـة تؤدى الى خلق العـداء والصراع المسلح بين القبائل •

٧ — رفـع حالة الطـوارىء •

٨ — تبنى السـياسات الاقتصادية المدرجـة فى قرارات المؤتمـر الاقتصـادى القومى •

٩ — تعـد كافة الأطراف المشـاركة فى الحـكومة ميثاقا مشـتركا وتوقـع عليـه •

الموقعـون :

١ — فيليب عباس غبوش الحزب القومى السودانى •

٢ — ايليا باجيمس سرور الحزب التقـدمى الشعبى •

٣ — صموئيل أرو بول : الرابطة السياسية لجنوب السودان •
٤ — د• أندروى روايو : الاتحاد القومى الافريقى السودانى •
٥ — د• والتر كونيجوك : المؤتمر الافريقى السودانى •
٦ — باولينو زيزى : المؤتمر الشعبى الافريقى السودانى •
٨ — سيد جابرييل يوال : حزب الشعب الفيدرالى السودانى •
٩ — سيد جوشوا دى وال : حزب الشعب الفيدرالى السودانى •
١٠ — سيد موريس لايوا أزكيل : مؤتمر الشعبى الافريقى السودانى•
الخرطوم فى ٧ أكتوبر ١٩٨٧

● **مشـكلة الجنوب والانعكاسات الخارجية :**

تعــد مشكلة الجنوب من أعقد المشاكل التى واجهت الســودان منذ حصوله على الاستقلال ، وذلك لمـا لهــا من آثار سـياسية واقتصادية واجتماعية بالغة الخطورة فى الداخل ، فضلا عن الأهمية الخارجية المتمثلة فى دور الســودان الذى يلعبه فى القارة الافريقية كنقطة التقاء وحلقــة وصل بين افريقيا العربية وأفريقيا الزنجية ، وهــذا الدور المنوط بالسودان يتوقف الى حــد كبير على حــل مشكلة الجنوب والآثار المترتبة عليها •

ومنــذ انفجار الموقف فى الجنوب عام ١٩٥٥ ووقــوع التمرد الذى راح ضحيته الكثيرون من أبناء الســودان ، لم تهــدأ تلك المشكلة الا بضع سنوات قليلة عقب توقيع اتفاقية الحكم الذاتى الاقليمى فى أديس أبابا عــام ١٩٧٢ •

ونسـتطيع القول أن خطورة مشكلة الجنوب الســودانى تنبع من ارتكازها على مواريث اجتماعية وفكرية بالغــة التعقيد ، أضــافت اليهــا وغذتها سياســة طويلة الأمد عملت لمـا يقرب من نصف قرن على استغلال هــذه المواريث لتكريس مشكلة الجنوب واشعالها عن طريق تدخل أطراف خارجيــة فيها ، بما يخلق العــديد من المعوقات للتنميــة بكافة أبعــادها ويهــدد الوحــدة الوطنية للسودان •

ولا تنحصر آثار مشكلة الجنوب داخل حدود السودان ، بل تمتد لأبعد من ذلك لتأخذ أبعادا اقليمية ودولية ، مما أدى الى توتر علاقات السودان ببعض الدول المجاورة لها ، كما دخلت المشكلة احدى حلقات الصراع الدائر فى المنطقة لتحقيق أهداف مختلفة ، وان اتفقت فى الوسيلة وهى استغلال مشكلة الجنوب لخدمة مصالح معينة .

● جذور التدخل الخارجى فى الجنوب :

اذا تتبعنا بعد التدخل الخارجى فى مشكلة الجنوب نجد أن تاجج المشكلة منذ بداياتها الأولى يعود الى السياسة التى انتهجها الاستعمار البريطانى — تحت الحكم الثنائى — تجاه جنوب السودان منذ عام ١٨٩٩ وعرفت باسم « السياسة الجنوبية » ، وذلك لمنع جنوب السودان من الاندماج مع الشمال وتشجيع ارتباطه بالمستعمرات البريطانية فى شرق أفريقيا ، وقامت هذه السياسة التى تبلورت فى الثلاثينات من هذا القرن على عدة أسس ، كان من أهمها نشر المسيحية واللغة الانجليزية بين الجنوبيين حيث عادت البعثات التبشيرية للعمل بعد أن طردت فى ظل دولة المهدى ، وسمحت الادارة البريطانية لهذه الارساليات بالعمل فى ميدان الدين والتعليم مع تقسيم الاقليم الجنوبى الى مناطق عمل ونشاط محددة لكل بعثة تبشيرية تتبع الكنائس الأوروبية والأمريكية، كما منعت تلك السياسة تعيين السودانيين الشماليين الناطقين بالعربية فى الادارات الحكومية بالجنوب . والاعتماد على الجنوبيين المتعلمين فى مدارس الارساليات . وحظرت ارتداء الثياب العربية أو الاتجار بها فى الجنوب . بالاضافة الى أنها تعمدت عدم اقامة طرق مواصلات واتصالات بين الجنوب والشمال ، وتحويل الجنوب الى منطقة مغلقة لا يسمح بدخولها أو الاقامة فيها لعرب الشماليين من التجار أو غيرهم ، ثم شجعت النزعة القبلية الاستقلالية بين القبائل الجنوبية ، وأقامت محاكم قبلية برئاسة زعماء القبائل تحت اشراف حكام الاقاليم الجنوبيين من الانجليز .

وكان من نتيجة ما سبق تعطل وتوقف مؤسسات وأجهزة الاندماج والتكامل الوطنى ، اضافة الى أن استعمال اللغة الانجليزية فى الادارة وعدم وجود لغة أخرى تنتشر بشكل عام أدى الى انتشار اللغة الانجليزية، ليس فقط كأداة للتواصل بين النخبة والادارة ، وانما أيضا للتواصل بين النخبة وقواعدها القبلية والشعبية •

فى تلك المرحلة كانت كل المؤشرات والدلائل تشير الى أن سياسات الحكومة البريطانية كانت تتجه الى فصل الجنوب فى صورة دولة مستقلة أو فى صورة اندماج ووحدة مع اوغندا ، الى أن عقد مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧ — بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية — لمناقشة مستقبل الجنوب ، حيث كانت حكومة حزب العمال تقوم بتحويل الامبراطورية البريطانية الى كومنولث يجمع شعوبا ودولا مستقلة ، وتحت تأثير العديد من المتغيرات على الساحة الاقليمية والدولية أكد المؤتمر رغبة أبناء الجنوب فى بقاء الجنوب فى وحدة سياسية مع الشمال ، وهناك العديد من التفسيرات لتغيير السياسة البريطانية تجاه الجنوب ، من أهمها وجود مصاعب وعقبات فى عملية ضم الجنوب الى أوغندا أو شرق أفريقيا ، وكذلك وجود معارضة من أبناء جنوب أوغندا لتأثير الضم على موازين القوى الاجتماعية والقبلية داخل البلاد فى غير صالحهم ، اضافة الى تصاعد نشاط الحركة الوطنية فى شمال السودان وازدياد قوة الحركة الوطنية المصرية ، وبرغم ذلك لم تتخذ الحكومة البريطانية أى اجراءات تطبيقية يكون من شأنها تقوية التكامل والاندماج الوطنى بين الجنوب والشمال ، فى الوقت الذى قاومت فيه البعثات التبشيرية هذه السياسة الجديدة بالرفض العلنى ، وبحشد الرأى العام للمساعدة على التنمية الجديدة فى الجنوب •

وبذلك يتضح أن السياسة البريطانية فى مجملها قد أدت بتدخلاتها فى تكوين البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للجنوب الى تعميق

التناقضات بين شطرى السودان ، مما ادى الى تفجر الحركة الانفصالية الجنوبية . ونشوب الحرب الاهلية بين الجنوب والشمال فى أغسطس عام ١٩٥٥ . والتى استمرت فى مرحلتها الاولى الى فبراير عام ١٩٧٢ حيث وقعت اتفاقية أديس آبابا للحكم الذاتى .

وقد هدأت مشكلة الجنوب مؤقتا بعد التوصل الى اتفاق الحكم الذاتى الاقليمى الذى تم التوصل اليه فى فبراير عام ١٩٧٢ فى اديس أبابا ، حيث لعبت اثيوبيا دورا هاما فى التوصل الى هذا الاتفاق . كما أن المباحثات تمت تحت اشراف مجلس الكنائس العالمى . ويتضح لنا تأثير العامل الخارجى على مشكلة الجنوب السودانى من أسماء الموقعين على الاتفاقية من غير السودانيين والذين حضروا المفاوضات كشهود وهم : ممثل لامبراطور اثيوبيا . ممثلا عن مجلس الكنائس العالمى . السكرتير العام لمجلس كنائس كل افريقيا . ممثل مجلس كنائس السودان .

● التدخل الخارجى والمرحلة الثانية ابتداء من عام ١٩٨٣ :

شهد عام ١٩٨٣ انهيار التسوية السياسية التى تم التوصل اليها فى عام ١٩٧٢ . نتيجة لتدخلات رئيس الجمهورية فى ترشيح رئيس المجلس التنفيذى العالى للاقليم الجنوبى . واتهامه بالتأييد لطرف دون آخر فيما يتعلق باعادة تقسيم الاقليم . على الرغم من رفض الاغلبية فى الجمعية التشريعية لفكرة اعادة التقسيم . وقد ازدادت الازمة عندما اصدر نميرى قراره باعادة تقسيم الجنوب الى ثلاث مديريات عام ١٩٨٣ . بالاضافة الى تعقد المشكلات الاقتصادية والتنموية فى السودان عامة ، وفى الجنوب خاصة . مما أدى الى غياب أى نتائج لتسوية عام ١٩٧٢ بالنسبة للجنوبيين . وأخيرا جاء تمرد القوات الجنوبية أثر صدور قرار الحكومة المركزية بنقل القوات من الجنوب الى الشمال ، وقد

حـدث التمرد فى حامية مدينة بور حيث حـدث قتال عنيف مـع قوات الجيش السودانى فر بعـده المتمردون الى الغابات ، وقـد تشكلت أولا « أنيانيا ٢ » ثم سـيطرت « حركة تحرير شـعب السودان » وجناحهـا العسكرى بقيادة العقيد « جون قرنق » على المرفقين السياسى والعسكرى •

وفى التمرد الثانى الذى يسـهده الجنوب الآن نلاحظ أن التحالفات الخارجيه قـد اختلفت عما عليـه فى التمـرد الأول ، فبينما كان التحالف السابق لتنظيمات التمرد يتجه الى امبراطور أثيوبيا والاسرائيليين وبعض الدول الافريقية التى كانت ترتبط بعلاقات قوية مع الكيان الصـهيونى ، اتجهت تحالفات الحركة الشعبية لتحـرير السودان نحـو نظم عربيـة ماركسـيه فى طرابلس وأديس أبابا وهى نظم كان يسـلحها الاتحـاد السـوفيتى وان كانت هـذه التحالفـات قـد انفصم عراها بعد قيام انقلاب الفريق البشير فى السودان وتردد ليبيا فى المساعدة وكذلك بعـد قيام انقلاب على الحكم فى أثيوبيا أطاح بالرئيس منجستو •

وبعـد الانتفاضة الشعبية التى أسقطت نظام جعفر نميرى فى أبريل عام ١٩٨٥ . سحبت ليبيا تمويلها للتمرد ، واتجهت الى مساندة الحكومة السودانية ، الا أن أثيوبيا استمرت فى موقفها الداعم لجون قونق رغم كل محاولات السـودان لتحسين العلاقات حتى قيام الانقلاب فى أثيوبيـا نفسـها •

● الموقف الليبى من مشـكلة الجنـوب :

قامت ليبيا بخلق العـديد من المتاعب للسودان أبان حكم نميرى نظرا لاتساع هـوة الخلاف السياسى بينهما ، اضافة الى رغبة ليبيا فى السيطرة على الأوضـاع فى السـودان لتحقيق مصـالحها الاستراتيجية فى تأمين حـدودها الجنوبية ، وضمان استقرار الأوضـاع لصـالحها فى شـمال تشاد . فضلا عن حصار مصر ومحاولة تطويقها •

لكن ما كادت تحـدث انتفاضة أبريل التى أطـاحت بالنميرى حتى أعلنت ليبيا اعترافها وترحيبها بالنظام الجـديد ، وبدأت العـلاقات الليبية السودانيه تاخـذ أبعـادا جـديده تمثلت فى اعـادة العـلاقات الدبلوماسية التى كانت قد قطعت فى عـام ١٩٧٩ ، تم توقيع بروتوكول للتعاون العسكرى ، اضافه الى اتفاقيه تجارية قيمتها ٦٠ مليون دولار ، وتعهد القـذافى بالا يساند اى حركة معارضة للحكومة السودانيه ، كما أوقف المساعدات التى كان يقـدمها المتمـردين ، وهى مسـاعدات كانت تلعب دورا أساسيا فى دعم الجنوبيين عسكريا وماديا .

وقـد رحب السـودان بهـذه التطورات فى عـلاقاته مع طرابلس ليتفرغ لمواجهه الأزمات الاقتصاديه الحاده التى يعانى منها ، والتى تظهر آثارها فى البطالة والتضخم واسـتمرار المجاعه فى بعض المنـاطق ، الى جانب الحرب الأهلية التى اتسع نطاقها فى الجنوب ، وفى هـذا الصـدد نجـد أن الموقف الليبى قـد تحول من تـقـديم التاييد القـوى لحركة الجنوب الى مساندة حكومة الخرطوم ، مع محاولة التوسط لانهاء النزاع واعادة الاستقرار الى السـودان .

وقـد أعلن القـذافى خـلال زيارته الثانيه للسودان بعد الانتفاضة أنه سيقوم بالوساطة لدى جون قرنق والسلطات الاثيوبيه لايقـاف القتال الدائر فى الجنوب . الا أن وسـاطة ليبيا لم تكن لديها فرصـا كافيـه لنجاح منذ البدايه ، فقـد كان القـذافى يعتمد على العلاقات الوثيقـة بين نظامه ونظام الرئيس منجستو فى اثيوبيا . ولكن ذلك لا يعنى استعداد اثيوبيا للتخلى عن الأهـداف التى تسعى اليهـا من مسـاندة المتمردين لمجرد رغبة القـذافى فى ذلك . اضافه الى ان الوساطه الليبية جاءت بعد تعرض موقف ليبيا من الجنوبيين الى ضعف فى المصداقية . فمن الصحيح أن ليبيا كانت هى الممول الرئيسى لقوات قرنق ، الا أنهـا أعلنت بعـد الانتفاضة وسقوط نميرى أنه ليس هناك ما يبرر الاستمرار فى القتال ضد

حكومة الخرطوم ، وقدمت ليبيا معدات ومعونات عسكرية للجيش السودانى فى اطار بروتوكول التعاون العسكرى الموقـع بينهما ، وكان من بين تلك المعدات طائرات ليبية قاذفه القنابل سـوفيتيه الصـنع يقودها طيارون ليبيون ، استخدمت فى ضرب قواعـد المتمردين وفى عمليات فك الحصار عن بعض مدن الجنوب ، وبالتالى أضعف ذلك من مصداقية العقيد القذافى كوسيط ناجح . وبرغم أن تلك المحاولات لم تؤد الى نتائج الا أن تغـير الموقف الليبى تجـاه متمـردى الجنوب وتحـوله الى دعم وتأييد الحكومه المركزيه فى الخرطوم قـد احـدث شرخا فى القاعدة التى تسـاند التمرد مما يؤثر على قواتها العسـكرية على المدى الطويل ، خاصـه وأن ليبيـا تمتلك من الامكانات المـاديه والاقتصاديه والعسكرية التى كانت تساعدها على امداد المتمردين ما لا يتوفر لاثيوبيا ، وهى الطرف الرئيسى الثـانى فى مساندة حركة جون قرنق .

● الموقـف الاثيـوبى :

بعـد فتره من الهـدوء عقب توقيع اتفاق الحكم الذاتى عام ١٩٧٢ عادت العلاقات الاثيوبية السودانيه الى التوتر بشكل كبير خاصة بعـد أن أعلن الرئيس جعفر نميرى عن تأييده للثوار الارتيريين الذين يسـعون للحصول على الاستقلال ويرفضون ضمهم الى أثيوبيا الذى تم فى عهـد الامبراطور هيلاسلاسى من طرف واحـد ، وقـد جاء اعلان نميرى عن تأييده لثوار أريتريا فى الوقت الذى كان على النظام الاثيوبى المـاركسى الذى أطاح بالامبراطور هيلاسلاسى أن يواجه حربا أهلية ، ويتوقـع فى نفس الوقت عـدوانا من جنوب الصومال ، ومن الناحية الاخرى تكررت اتهامات الحكومة السودانية لاثيوبيا بأنها تقف وراء العـديد من محاولات الانقلاب الفاشلة فى الخرطوم . وبدأ السودان مع بعض الدول العربيـة فى ذلك الوقت بتقـديم المسـاعدات الى الثورة الاريترية والمجموعات الاثيوبية المعارضـة ، مما دفع حكومة أديس أبابا الى استدعاء سـفيرها

من الخرطوم فى عام ١٩٧٥ ، وقامت بتصعيد دعمها لمعارضى الرئيس نميرى كاجراء انتقامى ، واستمرت الأعمال العـدائيه المتبادلة بين البلدين بمـا كان ينـذر باحتمالات وقوع حرب بينهما بالرغم من الأهمية الاستراتيجية التى يمثلها كل منهما للاخر فاثيوبيا تعتبر ثانى أهم جارة لسودان بعـد مصر . حيث تبلغ الحدود المشتركة بينهما حوالى ٢٠٠٠ كيلو متر ، فضلا عن اشتراكهما فى خط مائى واحـد يشكل عصب الحياة بالنسبة لهما هـو النيـل الأزرق •

وفى ظـل التوتر المسـتمر بين البلدين وجـد « جـون قرنق » فى اثيوبيا مصـدرا من اهم مصـادر الدعم له ، ومنذ تغير النظام السياسى فى السودان عقب الانتفاضه الشعبية بذل المجلس العسـكرى الانتقـالى ومن بعـده الحكومه المنتخبة جهودا كثيرة لتحسين العلاقات مع أثيوبيـا التى هيمنت عليها على امتداد السنوات العشرين الماضية آجـواء من النزاع والشكوك ، وقـد اعتبر السـودان أن المشـاكل السـابقة على الانتفاضه من نتاج ممارسات نظام نميرى التى أدت الى عزلة السـودان وتسويه صورته خارجيا ، ومن ثم أخـذ فى انتهاج خط جـديد يقوم على الحوار مع أثيوبيا وحـل المشـاكل بين البلدين سلميا ، والتى تتركز فى مشكلة الجنوب بالنسبة للسودان والمشكلة الأريترية بالنسبة لاثيوبيا •

والحقيقة أن مشكلة جنوب السودان تختلف اختـلافا جـذريا عن قضية أريتريا ، حيث أن السودان لا يسمح للثوار الاريتريين بشن عمليات عسكرية ضـد أثيوبيا انطلاقا من الأرض السودانية ، كما أكدت السلطات السودانية أكثر من مرة أن الاريتريين المتواجـدين على أرضها ليسوا سوى لاجئين ، وأن المساعدات المقـدمة لهم مسـاعدات انسانية ، كما اعتبر السودان نفسه وسيطا بين الاريتيين والحكومة الاثيوبية وطالب بحـل المشـكلة سلميا فى حين أن أثيوبيا تقـدم الدعم على كافة المسـتويات

لحركة جــون قرنق . ولهذه الأسباب اعلن الســودان انه لا يقبل مقارنة القضية الاريترية بالوضــع فى الجنــوب .

ورغم محــاولات الســودان عودة التمثيل الدبلوماسى الذى جــاء ببادرة تحسن « الا أن العلاقات عــادت الى التدهــور من جــديد ازاء استمرار اثيوبيا فى مساندة ودعم قوات « قرنق » وتســهيل انطلاقها من أثيوبيا . بل أن المساعدات الأثيوبية تكثفت بما يوصف عسكريا بأنه تورط مباشر عن طريق الامدادات والقيام بعمليات استطلاعيه فى عمق الجنوب السودانى . ايضا . وسعت الحكومه الأثيوبيه مد نطاق المســاعدات التى تقدمها لجيش حركه التحرير الشعبى لتشمل تلك المساعدات شمال وشرق السودان . وكان لاثيوبيا دور فى محاوله الانقلاب فى اواخر سبتمبر عــام ١٩٨٥ الا ان الحكومه السودانيه لم تقطع العلاقات فى ذلك الوقت حرصــا منها على استمرار المحاوله من اجــل حــل سلمى وهادىء للمشاكل المتعلقة بين الطرفين دون اللجوء للعنف واستخدام الموازنات التى فشلت فى عهــد نمــيرى .

وفى هــذا الاطار يظهر واضحا أن أهــداف أثيوبيا تتعــدى مجــرد مقايضه القضية الاريتريه بمســكله الجنوب فى السودان ، الى محــاولة عزل أى دور اقليمى للسودان ، كمــا ينظر الاثيوبيون باهتمــام للحركة الديمقراطيه الجــديده فى السودان . ونفاذ تاثيراتها الى منطقة القــرن الافريقى . ممــا يهــدد الحكومات العسكريه القائمة فيها ، ومن ضمنها الحكومه الاثيوبيــة . وعلى ذلك فان التركيز على عــزل أى دور اقليمى للسودان فى المنطقة عن طريق الضغط العسكرى سواء بمشكلة الجنوب ، أو بالتحركات العسكرية المباشره يضمن لاثيوبيا عــدم نفاذ هذه التاثيرات او على الأقل يصــبح اثرها محــدودا .

وتعى أثيوبيا جيــدا أن انفصــال الجنوب الســودانى عن وطنــه

السودان يهددها بحركات انفصالية مشابهة لن تكون على مستوى الاريتريين وحدهم ، بل وتهدد منطقة القرن الأفريقى كلها بالانفصال، وقيام كيانات صغيرة فيها ، ولكنها تستغل مشكلة الجنوب السودانى للضغط على القرار السودانى حتى يتم تطويعه لصالحها ، ومن غير المتوقع — على المدى القصير على الأقل — ان تغير اثيوبيا التى تطمح الى لعب دور هام فى أفريقيا من سياستها ، تجاه مشكلة الجنوب السودانى ، فى الوقت الذى تواجه فيه حكومة الخرطوم العديد من الضغوط الداخلية والتوازنات الصعبة على المستوى الخارجى . وان كان هذا التغيير قد حدث فعلا رغم ارادة الحبشة عقب قيام الثوار الاثيوبيين بخلع الرئيس منجستو هيلا ماريام .

● حكومة المهدى والتحرك الخارجى :

فى ظل هذه الأوضاع رفض الصادق المهدى رئيس وزراء السودان اجراء أى مفاوضات مع « جون قرنق » الا بعد أن يتخلص الأخير من الهيمنة الاثيوبية ، وأكد أن التدخل الاثيوبى هو الذى يقف عقبة فى سبيل حل مشكلة الجنوب ، واتهم أثيوبيا بالتدخل المباشر فى الشئون الداخلية للسودان ، وبأنها تسعى الى اقامة دولة ماركسية فى جنوب السودان ودولة ماركسية فى شمال الصومال ، وتعمل على تهديد الوضع الديمقراطى فى السودان بدعمها للمتمردين ، ذلك فى الوقت الذى واصلت فيه حكومة الصادق المهدى سياسة خارجية تؤدى الى تحقيق التوازن ، وهى السياسة التى كانت الحكومة الانتقالية قد بدأتها من قبل وأسفرت عن اعادة العلاقات مع الاتحاد السوفيتى وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا على المستوى الدولى . وليبيا وأثيوبيا وسوريا وأيران واليمن الجنوبى ، وتوثيق الأواصر مع مصر على المستوى الاقليمى ، بما يتيح أمام الحكومة فرصا أكبر للمناورة وامكانية قطع الامدادات عن حركة قرنق .

واتساقا مع هـذه السياسة يمكننا القـول أن مشكلة الجنوب كانت على قمـة الموضـوعات التى بحثها « الصـادق المهـدى » فى زيارته لموسكو ، وهى الأولى من نوعها التى يقوم بها زعيم سـودانى منـذ ١٥ عاما ، وقـد كان بامكان الاتحاد السوفيتى ـ رغم أنه لم يتورط مباشرة فى مشكلة الجنوب ـ أن يضغط على أثيوبيا لتوقف دعمها لقرنق ، وبالتالى تنعزل حركة التمرد وتموت سـياسيا بعـد عزلها عن أهم مصـادر الدعم لهـا ، والملاحظ فى هـذا الصـدد أن المهـدى قـد صرح قبل توجهـه الى موسكو أنه ليس للاتحاد السوفيتى دور مباشر فى حل مشكلة الجنوب، ثم عاد وصرح بعـد الزيارة أنه سيكون له موقف ايجـابى من السـودان ومصالح السودان ، وهـذا يعنى أن موسـكو سـتتخذ موقفا ايجابيا من مشكلة الجنوب ولو على صعيد علاقاتها مع أديس أبابا ، وتتضح أهميـة هـذه الزيارة بالنظر الى الطبيعة المتدهورة للعلاقات بين البلدين خـلال فترة حكم نميرى ، اضافة الى أن رئيس الوزراء أبرم اتفاقا يحصـل السودان بمقتضاه على أسلحة سوفيتية مما سـوف ينعكس بدوره على الموقف العسكرى فى الجنوب .

ومن المـلاحظ أن الحـكومة السـودانيه قـد أحرزت العـديد من النجاحات فى ادارتهـا للصراع فى الجنوب ، فقـد استطاعت أن تعـزل حركة التمرد عن مصـادر قوية كانت تؤيدها وتدعمها من الخارج ، كمـا استطاعت القوات المسلحة السودانية فى الآونة الأخيرة أن توجه العـديد من الضربات المؤثرة لقوات جـون قرنق ، حيث تمكنت من فك الحصـار عن مدينة بور ، كما دمرت العـديد من مراكز القوى التى يعتمد عليهـا المتمردون بالمناطق الجنوبية ، ممـا أكد التغير فى الموقف العسكرى لصالح حكومة المهـدى الذى لم يغلق باب التسوية السياسية أمام الحل السلمى ، وانما يسـعى الى اقنـاع جـون قرنق بالتخلى عن موقفـه الرافض للتفاوض وعن بعض مطالبـه التى ترى حـكومة الخرطـوم أنه لا يمكن

قبولها ، وذلك عن طريق تغيير ميزان القوة واقعيا فى الجنوب ، وتستخدم الحكومة فى ذلك وسائل عديدة من أهمها عزل الحركة عن مصادر الدعم الخارجى مما يعرضها للاختناق ، ويجبرها على التفاوض مع حكومة الخرطوم .

● المبادرة المصرية للوساطة :

خلال زيارة الرئيس الاثيوبى منجستو هيلا مريام الى القاهرة — والتى تمت فى منتصف أبريل عام ١٩٨٧ — بذلت مصر محاولة للوساطة بين السودان وأثيوبيا ، من أجل أقناع أثيوبيا بتحسين علاقاتها مع السودان والابتعاد عن تقديم الدعم المباشر لحركة التمرد فى الجنوب ، وأهمية هذه المحاولة المصرية تنبع من الأبعاد المتعددة والأهمية التى توليها مصر لعلاقاتها مع كل من أثيوبيا والسودان .

وعلى صعيد الوضع العسكرى فى الجنوب والمساندة الاثيوبية لحركة « قرنق » ، فانه لم تنتج أى آثار ايجابية تتواكب مع بوادر التحسن فى العلاقات الدبلوماسية ، فقد أعلن المسئولون السودانيون أن الطائرات الاثيوبية المقاتلة قامت بقصف منطقة « الجيكو » الحدودية الواقعة فى اقليم أعالى النيل ، كذلك يتم قصف هذه المنطقة بالمدفعية من داخل الأراضى الاثيوبية ، مما أدى بالسودان الى اعلان حالة الاستنفار فى قواته المسلحة بهذه المنطقة ، وطلب من القيادة العسكرية الاثيوبية تقديم تفسيرات عاجلة فى هذا الشأن ، كما أعلن رئيس الوزراء السودانى ، على أثر قيام قوات جون قرنق باسقاط طائرة مدنية ثانية فى نهاية الأسبوع الأول من مايو عام ١٩٨٧ ، بأن حركة التمرد لا يمكنها أن تتحرك فى أى اتجاه اذا لم تكن أثيوبيا على علم بهذا التحرك .

وعلى ذلك يتضح أن الموقف الاثيوبى تجاه مشكلة الجنوب السودانى

لم يطرأ عليه تغير فعلى ، وأن نتائج التحركات الأخيرة بين البلدين لم تتبلور بعد ، وهذا يدخل أساسا ضمن الحسابات الاثيوبية للاوضاع الاقليمية وللاوضاع الداخلية فى السودان وما قد يطرأ عليها من تغيرات، ويبدو الموقف الاثيوبى آنذاك قائما على استغلال نقاط ضعف حكومة الخرطوم ، الناتجة عن سوء الموقف الاقتصادى والتوازن الدقيق الذى تقوم عليه سياستها الخارجية .

وفى الواقع فان مشكلة الجنوب السودانى تتداخل فيها عناصر عديدة ، فقد أكدت المصادر الرسمية السودانية أن هناك منظمات تبشيرية وكنسية تقدم المال والأغذية والمؤن للمتمردين وتروج فى الاعلام الغربى وعلى نطاق واسع مقولات (قرنق) ودعواه عن أن الشمال المسلم يضطهد الجنوب المسيحى ، وتلك المساعدات تتم تحت ستار دينى أو انسانى . كما ذكرت هذه المصادر أن وكالات الاغاثة لها أهداف سياسية رغم الطابع الانسانى الذى تمارس عملها من خلفه ، حيث اتضح أن الطائرات تحمل أسلحة وعتادا بدلا من مواد الاغاثة .

كذلك يهتم السودان بينيا بمسانده المتمردين ، وأيضا هناك نوع من العلاقات بين حركه التمرد واوغندا ، حيث قام قرنق بزيارة لأوغندا والتقى بالرئيس موسفينى ويرتبط الاثنان بعلاقات صداقة قديمة .

كل ذلك فى منطقة ذات طابع خاص تصعب السيطرة عليها عمليا بحكم جغرافيتها الصعبة وحدودها المتداخلة مع دول عديدة ، وتعدد القبائل فيها مما يخلق مناخا من السهل أن تترعرع فيه حركات التمرد ، مما لاشك فيه أن انهاء مشكلة الجنوب لا يمكن أن يتم بالحسم العسكرى . اذ فضلا عن التكاليف الباهظة التى يتطلبها ذلك الحل وأثره على الروح المعنوية للقوات المسلحة : فان معنى استمرار السلطة المركزية فى السير فى هذا الطريق سيؤدى الى تفاقم الموقف فضلا عن تواصل

وتعقد الصراع بما يمكن أن يجعله يشـتعل فى أى لحظة بعـد الهـدوء النسبى الناتج عن التوازن العسكرى البحت ، كل هذا يفرض توخى الحذر من محاولات التصعيد المستمرة من جانب قرنق وحلفائه فى الوقت الراهن واستخدامه لتكتيك اسـقاط الطائرات . وفى المقابل لا يجب اغفال دور القوات المسـلحة فى ردع المحـاولات المتزايـدة من المتمردين لزعزعة الاسـتقرار فى الجنـوب .

وبعـد استبعاد البديل العسكرى ، يبقى هناك بديل المفاوضة والحوار الذى يستوجب تلافى أخطاء الحكومات السابقة ، وتبدو سياسـة التهدئة التى تنتهجها الخرطوم أحيـانا ملائمـة لحصر المشـكلة وتحجيم أبعادها الدوليـة .

حكومة الانقاذ الوطنى
والتطورات الأخيرة فى السودان

ما كاد السودان يخطو الخطوات الأولى نحو الوفاق الوطنى كشعار لمرحلة جديدة أكثر استقرارا وفعالية حتى باتت التفاعلات الناجمة عن الازمة الاقتصادية والمناورات الحزبية ومشكلة الجنوب تهز أرجاء البلاد ، ففى العشرين من فبراير عام ١٩٨٩ قدم ٣٠٠ من كبار ضباط وقادة القوات المسلحة مذكرة رسمية للصادق المهدى رئيس الوزراء تطالبه بتشكيل حكومة انقاذ وطنى خلال مهلة مدتها أسبوع والا فانهم سيتخذون الاجراءات اللازمة لضمان وحدة البلاد ، فيما اعتبره المراقبون أسوأ أزمة تواجه المهدى منذ توليه رئاسة الحكومة فى عام ١٩٨٦ .

ويمكن القول أن تلك الازمة أفرزتها ثلاثة متغيرات هامة أثرت بشكل واضح على درجة استقرار المناخ السياسى السائد .

أولا ـ مشكلة الجنوب والمناورات الحزبية :

فلا تزال مشكلة الجنوب هى المسرح الأول لأى مناورات حزبية ، والمختبر الحقيقى لاظهار القوى السياسية الفاعلة على الساحة السودانية ، ففى ٢٨ ديسمبر عام ١٩٨٨ انسحب الحزب الاتحادى الديمقراطى من الحكومة اثر رفض الحكومة اجازة اتفاقية أديس أبابا التى وقعها محمد عثمان الميرغنى زعيم الحزب الاتحادى مع جون قرنق فى ١٦ نوفمبر عام ١٩٨٨ لاحلال السلام فى الجنوب ، على نحو دفع الكثير من المراقبين الى التساؤل عما اذا كان هذا التحالف الجديد بين حزب الأمة

بزعامه الصادق المهـدى والجبهه القـوميه الاسـلاميه بزعامه د. حسن الترابى هـو الشكل النهائى لقمة السلطة فى السودان ؟ أم انه مجرد مرحلة وسيطة قـد تتبعها مراحـل اخرى ؟ وفى هـذا السياق يمكن ملاحظـة الآتى :

١ ـ بينما كان المتمردون يعـززون مواقعهم على بلـده الناصرة الجنوبية قرب الحـدود الاثيوبيـه كانت الجبهة القومية الاسلاميه تعزز مواقعها السياسية فى الخرطوم لتصبح ثانى اكبر الاحزاب المشاركه فى الائتلاف الحاكم فى السودان ، فرغم أن اتفاق اديس ابابا قـد حظى بتأييد حزب الأمة الشريك الرئيسى فى التحالف الحاكم مع بعض التحفظات. وبرغم أستجابة الاتحاديين لتحفظات المهـدى على الاتفاق نجحت الجبهه الاسلامية بزعامة د. حسن الترابى فى اجهاض الاتفاق . وفى ازاحـة الاتحاديين خارج الائتلاف الحاكم لتصبح هى الوريث الوحيد لتركه الحزب الاتحـادى فى مجلس الـوزراء .

٢ ـ بحصول الجبهة الاسلامية على مقاعـد الاتحاديين فى الحكم تعود قضية الجنوب الى نقطة البداية لما هو معروف من تباين جـوهرى بين مواقف الجبهة الاسلامية ومواقف المتمردين فى الجنوب . خاصة فيما يتعلق بتطبيق الشريعة الاسلاميه . وبالتالى يصبح اتفاق أديس أبابا الذى وقعـه الاتحاديون ورفضته الحكومة فى ذمة التاريخ .

٣ ـ رغم أن الجبهة الاسلامية بررت موقفها المعارض لاتفاق أديس أبابا فى نص الاتفاق على استبدال قوانين سبتمبر عام ١٩٨٣ الاسلامية بقوانين عام ١٩٧٤ وتجميد تطبيق الحـدود لحين انعقاد المؤتمر الدستورى فى ٣١ ديسمبر عام ١٩٨٨ الا اننا نلاحظ أن مسالة التعرض لوقف الشريعة الاسلامية لا تهم الجبهة الاسلامية فقـط ، بل تهم أيضـا حزبى الأمة والاتحادى ، الأمر الذى فسره المراقبون بأن الجبهـة الاسلاميه قررت

الاعتراض على ذلك الاتفاق من منطلق حزبى محرج أمام انصارها ، ليس فقط لأن الاتفاق مع جارانج لم يأت عن طريقهم ، ولكن لأن الذى حملها أصلا الى الكراسى النيابية ثم الى الوزارة هو وعودها بتجسيد قوانين الشريعة الاسلامية •

٤ ـ الحرب فى الجنوب لا يمكن انهاؤها عسكريا ، ولا يمكن لأى حكومة سودانية ـ بغض النظر عن المدد العسكرى الذى يصلها ـ أن تحقق حسما عسكريا لهذه الحرب بسبب الطبيعة الجغرافية للمنطقة ، وبسبب طول خطوط الاتصالات بينها وبين الخرطوم ، وبسبب التراث التاريخى للعلاقات مع الجنوب ، مع ملاحظة أن استمرار الحرب فى الجنوب لا يؤدى الى اتساع بحور الدم بين الشمال والجنوب ، بل يؤدى أيضا الى انهاك حكومة السودان وبعثره مواردها فى وقت تواجهها مشاكل اقتصادية جمة تتطلب منها تعبئة الجهود لحلها وتجاوزها ، كما أن استمرار الحرب يخلق البيئة لتدخل دول اقليمية ودولية لها ارتباطات وعلاقات مع الجنوب •

ثانيا ـ الاضطرابات الناجمة عن الازمة الاقتصادية :

فى الفترة الأخيرة شهدت العاصمة السودانية عدة مظاهرات واضرابات لكافة الفئات الاجتماعية (عمال ـ طلاب ـ قضاة ـ مهنيون ••• الخ) وقد أجمع المراقبون على تشخيص تلك الاضطرابات فى أنها تكمن أساسا فى الازمة الاقتصادية الطاحنة التى ظل يعانى منها السودان منذ فترة طويلة ، خاصة بعد اشتداد وطأتها فى أعقاب كارثة الفيضانات والسيول المدمرة التى اجتاحت السودان منذ ١٩٨٨/٨/٦ ، فقد تسببت الأمطار التى استمرت ما يزيد عن ٢٠ يوما فى انهيار آلاف المنازل فى مختلف الأحياء بالعاصمة السودانية وضواحيها ، كما تسببت فى انقطاع التيار الكهربائى ومياه الشرب عن العاصمة ، وشلت الحياة بسبب توقف

الحركة والمواصلات بشكل كبير ، الأمر الذى دعا حكومة السودان بقيادة الصادق المهـدى الى اعلانها مناطق كوارث ، وبالفعل أقيم جسر جـوى بين القاهرة والخرطوم لامداد الاخيرة بمواد الاعاثه ، كما وصلت طائرات اغاثه للخرطوم من السعوديه والاردن واليمن وعـدد من الدول العربيه خاصة ايطاليا وبريطانيا . وفى الحقيقه لم تكشف تلك الكارثة عن ضعف الأداء الحكومى فى مواجهتهـا فحسب ، بل ايضـا عن عـدم ترسـيخ الديمقراطيه بشكل كامل فى مختلف ارجاء البلاد ، فقـد فرضت وزاره الاعـلام السودانيه قيودا على نشاط مراسلى الصحف الاجنبية بسبب ما وصفته باستغلالهم للظروف الطارئه التى يتعرض لها السودان باذاعـه الاشاعات والمعلومات الخاطئه عن مساعدات الغوث الواردة من الخارج وطريقة توزيعها ، الأمر الذى ادى الى التقليل من حجم الكارثه ، وبالتالى انخفاض كميه مواد الاعاثه الوارده .

وزاد من وطـأة الكارثة هجوم أسراب الجراد والتى بلغ عـددها فى منتصف اكتوبر عام ١٩٨٨ ، ٢٠٠ سرب ، حولت عشرات الآلاف من الأفـدنة فى غرب البلاد الى ارض جرداء ، فى الوقت الذى غطت فيـه أسراب أخرى ٣٠٠ ألف فـدان بالاقليم الشرقى ، و ٥٠٠ ألف فـدان بالاقليم الشمالى ، وبصب الزيت على النـار أزداد الموقف اشتعالا ذلك عندما قررت الحكومه فى ١٩٨٨/١٢/٢٦ رفـع أسعار بعض السـلع الغـذائية بنسبه كبيره وصلت الى ٦ أضعاف فى بعض السلع الضرورية (كالسكر) وكذلك فرض ضرائب جـديده على السلع الاستهلاكية ، الأمر الذى أدخـل شوارع الخرطوم فى مرحلة مخاض تفجرت خلالها المظاهرات العمالية والطلابيه والاضرابات العامة التى أصابت كل مرافق السودان بالشلل التام ، مما اضطر الحكومة السودانية الى التراجع عن قرار رفـع الأسعار ، وبالطبع فان هـذا التراجع وان كان سمة ديمقراطية بصـفة عامة الا أنه فى الحالة السودانية يتم تعبيرا عن كم الضغوط المجابهـة لحركة البناء الحكومى الراهن ، والذى يحمل كثيرا من ملامح التردد تجاه

الصعوبات المختلفة المستمره فى التشابك والتعقيد داخل المجتمع السودانى، فبعد محاولات امتصاص غضب الجماهير الثائرة دخلت العلاقه بين الحكومة والقضاة فى ازمه جديده وذلك احتجاجا على ما أسماه القضاة تدخلا فى شئونهم فى تحديد الاجور والترقيات من جانب الحكومة ، الأمر الذى آدى الى استقاله المستشارين العاملين بديوان النائب العام السودانى وعددهم ١٤٠٠ مستشار . كما اتسع نطاق الاضرابات لتشمل نقابة الأطباء والمهندسين وأساتذة جامعة الخرطوم والتجار وعمال شركة مياه الأرياف المملوكة للدولة احتجاجا على الأوضاع المالية والمعيشية.

ثالثا ــ محاولات الانقلاب الفاشلة :

تكاتفت مجموعة من العوامل اهمها مشكلة الجنوب والازمة الاقتصادية وبعض الجيوب المتبقيه من العهد السابق على انتفاضة ٦ أبريل عام ١٩٨٥ لتفرز فى النهاية عدة محاولات لقلب نظام الحكم . فمنذ الاطاحة بنظام نميرى فى أبريل عام ١٩٨٥ تعرض نظام الحكم لما لا يقل عن سبع محاولات للانقلاب . وكان بعضها بتدبير من الموالين للجنوب مثل تلك التى وقعت فى سبتمبر عام ١٩٨٥ بقيادة فيليب عباس غبوش الذى ينتمى لقبيلة النوبة والمعروف بتأييده لجون جارانج . وقد تم القاء القبض على ١٦٣ شخصا من المدنيين والعسكريين اثر تلك المحاولة ، وأيضا المحاولة التى وقعت فى يناير عام ١٩٨٨ والتى تزعمها ضابط بالجيش يدعى يوسف قوة وينتمى لمناطق جبل النوبه غرب السودان له صلة بجارانج أيضا ، أما البعض الآخر فكان بتدبير من أنصار النميرى ، ومن أبرز تلك المحاولات المؤامرة التى تم كشفها فى أبريل عام ١٩٨٦ والتى قام بها عدد من أنصار الرئيس السابق جعفر نميرى لاغتيال بعض المسئولين فى الحكومة والاستيلاء على السلطة حيث كان يعتمد المخطط على تحريك بعض القطاعات العاملة فى اضرابات متتالية ، ثم الاستعانة ببعض العسكريين فى مراحل أخرى .

مغــزى التطــورات الأخـــيرة :

عبرت مذكرة ٢٠ فبراير عن عمــق الازمة التى يعانى منها السودان فى الآونة الأخيرة لــا تضمنته من عـــدة مطالب للجيش أهمها :

* تشكيل حكومة انقــاذ وطنى موســعة .
* وضــــع نهاية سلمية للحرب فى جنــوب البلاد .
* اقامة عـــلاقات متوازنة مــع الجيران .
* حــل الميليشيات التابعـــة للأحزاب .

وقـــد آخـــذ الصادق المهـــدى يناور على ما جاء بها أملا فى سكوت الجيش أو حـــدوث تغيرات فى المعطيـــات السياسيه تنعكس بخـــلافات داخـــل القوات المسلحة ، ففى ٢٧ فبراير — وهى نهاية المدة المحـــددة لتنفيذ تلك المطالب — ألقى الصادق المهـــدى بيانا ناشد فيه القـــوات المسلحة بأن تعود الى مساندته ، وتعـــدل النقـــابات المضربة عن اضراباتها ، وتتراجع الأحزاب السياسية عن موقفها المضاد لكى يعمل على توسيع حكومته ، والا فانه سوف يقــدم استقالته فى الخامس من مارس .

وهنا نلاحظ أن الصادق المهـــدى بتهـــديده هـــذا استطاع أن يكسب وقتـــا اضافيا لصالحه ، وأن يقف على مسالك تهــدئة الازمة عن طريق اعادة جس نبض القوات المسلحة من ناحية والقوى السياسية الفاعلة من ناحية أخرى بغية استمراره فى كرسى الحكم ، وقـــد بدأ ذلك واضـــحا عندما أصرت القـــوات المسلحة على مذكرة ٢٠ فبراير فى بيان أصـــدرته القيادة العامة فى ٢٨ فبراير ، وأيدتها فى ذلك النقابات المهنية والأحزاب السياسية غير الممثلة فى الحكومة ، بل ورحبت أحزاب الاتحادى والشيوعى والجنوب والبعث القومى باستقالة المهـــدى ، وتشكيل حكومة انقـــاذ

وطنى ، حينئذ فقط أعلن المهـدى عـدوله عن تقـديم استقالته والبدء فى تشكيل حكومه موسعة جـديدة •

ورغم أن خطة السلام التى توصل اليها اكثر من ٣٧ حزبا ونقـابة سودانية تدعـو الى وقف اطلاق النار فى الجنوب ، وانهاء حالة الطوارىء المفروضة فى البلاد منذ عام ١٩٨٥ مـع اغفال ذكر مسألة العمـل بتطبيق الشريعة الاسلامية الى حين عقـد المؤتمر الدستورى ، بمـا يعنى عـدم موافقة الجبهة الاسلامية عليها ، بدليل مقاطعتها لجولة المفاوضات الأخيرة حول هـذا الاعلان ، كما لم يحضر ممثلوها جلسة التوقيع عليها الا أن الصادق المهـدى أعلن التزامه بتلك الخطة ، وأيضا موافقته غير المشروطه على اتفاق السلام الذى وقعـه عثمان الميرغنى مـع جارانج فى نوفمبر ١٩٨٨ ، بمـا يعنى امكانية تخليه عن مبدأ قبول مشاركة الجبهة الاسلامية فى الائتـلاف الحاكم •

والواقع أن تلك التطورات أبرزت بوضوح أن السودان لا زال يعيش عملية فرز سياسى . فبينما كان حزب الأمة بزعامة الصادق المهـدى متجها يمينا باتجاه التحالف مـع الجبهة الاسلاميه على أسس مواصـلة الحرب مـع الجنوب وتطبيق الشريعة الاسلامية ، بدأت القوات المسلحة أكثر ميلا الى موقف الحزب الاتحادى الديمقراطى والقوى السياسية والاتحادية والنقابية التى ترى فى تسوية مشكلة الجنوب منطلقا لحل سائر المشاكل الأخرى ، ولمـا أصرت القوات المسلحة على موقفها ومعها فى ذلك القوى الفاعلة الأخرى أعلن المهـدى استعداده لبيع الجبهة الاسلامية مقـابل استمراره فى كرسى الحكم •

ولعـل من المشاكل الأساسية فى تعـثر المسـيرة الديمقراطيه فى السودان هـو أن الاستقطاب الحزبى يتم بين قـوى متقاربة اجتماعيا ومختلفة سياسيا ، فحزب الأمة هـو حزب القوى التقليدية المجتمعة تحت

لأفنه طائفيه « الأنصار » التى يترعمها الصادق المهـدى ، أما الاتحادى الديمقراطى فهو يمثل طائفه الختميه دينيـا والطبقــه الوسطى سياسيا واجتماعيا ، لكنه موزع بين عـدة تيارات داخلة بعضها بنسدة نحو تعاطف الختمية الطبيعى مـع مصر ، وبعضها يسده نحو حزب الأمة ، وبعضها يقترب من الحركة السلفية الممثلة فى الجبهه الاسلاميه ، فى حين تبـدو هـذه الجبهة أكثر تنظيما وتماسكا ، فهى تقبل على اللعبة السياسية تحت غطاء ليبرالى ديمقراطى من منطلق مبدا التفاعل مـع المجتمع ، هـذا الاستقطاب بين قـوى سياسية متقاربة من حيث المنطلقات الاجتماعيـة مختلفة سياسيا وحزبيا يجعل اللعبة الديمقراطية غير ذات فاعلية بسبب غياب القوى السياسية الأخرى التى سدد لهـا النظام السابق فى عهـد نميرى ضربات متلاحقة ، خاصة حزب البعث القومى والحزب الشيوعى ، ومن هنا نفهم رضوخ الصادق المهـدى لمطالب الجيش واستجابته لمطلب تشكيل حكومة انقـاذ وطنى موسعة •

وقـد تباطـأ المهـدى فقام الفريق عمر حسن أحمد البشير بانقلاب استولى به على السلطة ، ووضع جميع الزعماء السابقين رهن الاعتقال ، وعطل الدستور ، وألغى الأحزاب ، وجمد نشاط النقابات ، وأوقف الصحف، وبدأ يتلمس الطريق لايجاد حل لمشكلة الجنوب ، وحلول لمشاكل السودان المتراكمة على الصعيد الاقتصادى والاجتماعى والسياسى •

فبدأ يكتشف علاقاته مع مصر وليبيا والمملكة العربية السعودية والعراق وغيرها من الدول العـربية •

وعلى طريق حـل مشكلة الجنوب بدأ يجـد السبيل اليها عن طريق أثيوبيا الا أنه لم يجـد طريقا لـه خلالها •

ثم تقـدم الرئيس جيمى كارتر بالوساطة بين زعماء الجنوب وحكومة

الشمال ، وتم اللقاء فعلا فى نيروبى عاصمة كينيا فى مطلع شهر ديسمبر عام ١٩٨٩ الا أن اللقاء الذى استمر أسبوعا لم يسفر عن شىء •

وحظيت حكومة الفريق البشـــير بدعم مادى ومعنوى من الدول العربية وكان الأمل معقودا على أن يسير بالسودان فى طريق صحيح •• الا أنه بعـــد فترة اتضح أن الفريق البشير لا يحكم السودان بمفرده ولكن يشاركه فى الحكم ويسيطر عليه الدكتور حسن الترابى حامل راية الانقاذ الاسلامى وقـــد أدت سياسته الى أن تستمر مشكلة الجنوب بلا حل رغم الوساطات التى قام بها أكثر من رئيس أفريقى آخرهم الرئيس النيجيرى الذى عقـــد أكثر من اجتمـــاع بين ممثلى الحـــكومة السودانية وممثلى الجنوب فى مدينة أبوجا عاصمة نيجيريا دون الوصول الى حل عام ١٩٩٣ •

ولم تقتصر السياسات الخاطئة التى رسمها الدكتـــور الترابى على عـــدم ايجاد حـــل لمشكلة الجنوب فقط بل تعـــداها الى معاداة السودان لكافة الدول الشقيقة التى أيدت حكم الفريق والبشير ومساندته حينما قام بالانقـــلاب ••• فقـــد أصبح عـــداء السودان واضح للعيان لكل من مصر وتونس والجزائر والمملكة العربية السعودية وبقية دول الخليج خاصـــة منذ أيد الفريق البشير الرئيس صـــدام حسين عند اعتدائه على الكويت ، كما زد الطين بلـــه أن السودان أصبحت قائمة بآمر ايران فى الكثير من المسائل خاصة موضوعات المتطرفين الاسلاميين مقابل بعض المعونات التى تحصل عليها من ايران •

والأمل كبير فى أن يعود الحكم الى رشده وأن تعود علاقات السودان طبيعية بأشقائها العرب وأن تحل مشكلة الجنوب لصالح السودان الموحد •

الفهـــــرس

رقم الايداع بدار الكتب القومية
٩٥ / ٣١٦٦

الترقيــم الدولى
I - SB . N
977 - 00 P 8633 - 9